

٣٥٩

قاموس الرجال

تأليف

العلّامة المحقّق

آية الله العظمى الشيخ محمّد تقي التستري

الجزء الثاني

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرّفة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسّلام على رسوله الهادي الأمين وعترته الطيّبين الطاهرين.

أمّا بعد، فإنّ الحضارة البشرية -وهي سائرة نحو التقدّم- تستدعي التوسّع في كلّ مايكون مؤثراً فيها بمرور الزمن، وممّا يكون مؤثراً فيها هومعرفة أحوال الرجال أولاً، ثم معرفة آثارهم وماقدّموه للبشرية من عطاء ثانياً. وقد ازدادت ضرورة هذه التوسعة في خصوص مذهب الشيعة الإمامية من جهة توقّف الاجتهاد -الى حدّ ما- على ذلك، والاجتهاد هو المحور الأساسي الذي يدور عليه فقه أهل البيت عليهم السّلام، والذي يمثل نقطة التفوّق على سائر المذاهب الفقهية الأُخرىٰ، وهو الذي أعطىٰ الفقه الإمامي صبغة الحيوية والمؤونة والمضيّ مع الزمن، وأمّا وجه توقّف الاجتهاد على معرفة أحوال الرجال فواضح بعد أن كانت السنّة النبوية المبيّنة من طريق أهل البيت عليهم السّلام تشكّل مصدراً أساسياً لمعرفة الأحكام الإلٰهية بعد القرآن، وقد وصلت هذه السنّة إلىٰ أيدي العلماء الذين دوّنوا الأُصول والموسوعات الحديثية بطرق وفي هذه الطرق رجال فيهم من يعتمد عليه، وفيهم من لايعتمد عليه، وفيهم المجهول وغيرذلك، ولمّا كان الحجّة في الإستدلال هو الحديث المروي عنهم عليهم السّلام بطريق يعتمد عليه -حسبما ثبت في محلّه- كان من اللازم معرفة الطريق المعتبر عن غيره لتتمّ الحجّة للفقيه في الاستدلال على الأحكام.

ولأجل ذلك صنّفت الكتب الكثيرة في هذا المضمار منها:

«اختيار معرفة الرجال» الذي اختاره الشيخ الطوسي من كتاب محمّد بن عمر بن

عبدالعزيز الكشي في الرجال، و«الفهرست»، و«الرجال» للشيخ الطوسي أيضاً، وكتاب «رجال النجاشي».

و صارت هذه الأربعة مصدراً لعلم الرجال، وكلّ من جاء بعد ذلك فهو عيال عليها. واستمرّ التأليف في هذا الفنّ حتى العصور المتأخّرة، وممّن قام بهذه المهمّة في هذه السنين المتأخّرة علم من أعلام العلم والتقى هو العلامة الحجّة آية الله «الشيخ محمّد تقي التستري» نزيل مدينة «تستر» فقد أصدر موسوعته الرجالية القيمة الموسومة بـ«قاموس الرجال» والمزيّنة بالتحقيق والتدقيق فشكر الله سعيه وأنفع العباد برواشح علمه. واستهدف في موسوعته هذه نقد ماجاء في كتاب «تنقيح المقال» للعلامة المامقاني.

و قد قامت المؤسّسة ـ ولله الحمد ـ بإعادة طبع هذه الموسوعة لتكون في متناول أيدي روّاد العلم، ولكنّها لم تكتف بمجرّد إعادة الطبع بل ـ حرصاً على تعميم الفائدة ـ قامت ببعض الأمور أهمّها:

أولاً: تصحيح الأغلاط التي كانت في الطبعة السابقة.

ثانياً: استخراج المصادر التي كان يرجع إليها المؤلّف، ولكننا اكتفينا في ذلك باستخراج المصادر التي يصعب الوصول إليها. وأمّا المصادر التي يسهل الوصول اليها لكونها في متناول الأيدي وهي مترتبة على النحو «الهجائي» فلم نستخرجها، واعتمدنا فيها على دراية القارئ، نعم استثنينا من ذلك رجال الكشي لعدم كونه على النحو «الهجائي».

ثالثاً: أنّ أصل الموسوعة بلغت: أحد عشر مجلّداً ولكن المؤلف أضاف اليها ثلاثة مجلّدات بعنوان «الملحقات» ولكن رأينا من المناسب أن ندرج هذه الملحقات في نفس الكتاب لكي يخرج الكتاب أكثر رونقاً وأعم فائدة، سائلين الله أن يمدّ في عمر العلامة المؤلّف وأن يوفقنا لنشر تعاليم الدين المبين إنه خير ناصر ومعين.

مؤسّسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة

من حياة المؤلّف «دام ظلّه»

اسمه و نسبه:

هو العلامة المحقّق و المدقّق الشيخ محمّد تقي بن الشيخ كاظم بن محمّد علي بن العالم الكبير الشيخ جعفر التستري -أعلى الله مقامه- المعروف بالتقوىٰ والزهد وبمواعظه المؤثّرة في القلوب.

مولده و نشأته العلمية:

ولد في النجف الأشرف عام ١٣٢٠ هجري قمري في بيت علمي معروف بالتقىٰ، وعاش في تلك المدينة المباركة حتىٰ السابعة من عمره، ولمّا أتمّ والده دراساته العليا هناك، ونال درجة الإجتهاد عاد الى مدينته «تستر» ثمّ إلتحق به إبنه -شيخنا المترجم له- مع والدته وخاله، فاشتغل بتعلّم القراءة والكتابة والقرآن الكريم، ثمّ واصل دراسته بكلّ جدّ فأقبل علىٰ دراسة العلوم الإسلامية عند أساتذة تلك البلدة مثل السيّد حسين النوري والسيّد محمّد علي الإمام والسيّد علي أصغر الحكيم، ثمّ أتمّ دراساته العُليا عند كبار العلماء -هناك- مثل السيّد محمّد تقي شيخ الإسلام والسيّد مهدي آل طيب و والده المعظّم فنال درجة الاجتهاد.

و عند ما بدأ رضاشاه البهلوي معارضته للمظاهر الإسلامية وخاصّة «الحجاب» حيث أمر رفع الحجاب عن النساء المسلمات و خروجهنّ سافرات متبرّجات،تصدّى له العلماء بشدّة، وكانت المهاجرة والمغادرة من جملة ذلك التصدّي والمقابلة، ولذلك غادر شيخنا المترجم له مع عائلته مدينة «تستر» مهاجراً الى «كربلاء» المقدّسة فواصل

دراساته العلمية العالية في العتبات المقدّسة، وممّن التقى به هنالك هو العلامة الحجة المرحوم الشيخ آغابزرگ الطهراني ـ أعلى الله مقامه ـ ونال منه إجازة نقل الحديث.

و بعد ستّ أو سبع سنوات عندما عُزل الشاه من منصبه عاد الشيخ الىٰ مدينته وأقام بها حتّى اليوم.

مثابرته للعلم:

قلّما نجد إنساناً منهمكاً في العلم منهوماً به لايشبع منه مثل شيخنا المترجم له، فإنّه حتى هذه الايام ـ وهو يقارب التسعين، وقد انحنىٰ ظهره حتّى عاد كالراكع ـ تراه منكباً على الكتابة لايكاد يفارقها حتّى صار يعشق القلم كما يعشق الثديَ الرضيعُ. واذا زاره زائر يحاول الشيخ أن يعلمه ـ بعد مراعاته للآداب الإسلامية ـ بأنّ له عملاً أهمّ من كلّ شيء وهو التحقيق والكتابة.

و مع ذلك كلّه فهو لايترك إقامة الجماعة بين أفراد بلدته.

و قال عنه العلامة الطهراني (قدّه):

«هو الشيخ محمّدتقي بن الشيخ محمّد كاظم بن الشيخ محمّدعلي بن الشيخ جعفر التستري الشهير، عالمٌ بارعٌ وُلد في النجف (١٣٢٠هـ.ق)، ونشأ بها على حبّ العلم والفضيلة اللذين ورثهما عن آبائه، وعن جده الأعلىٰ الشيخ جعفر الغنيّ عن الوصف، فاشتغل علىٰ الأعلام الأفاضل مجدّاً مجتهداً حتّى برع وصنّف فله...»[١] ثمّ نقل ـ قدّس سرّه ـ مصنّفاته التي أنجزها المؤلّف ـ دام ظلّه ـ في حياته العلامة الطهراني.

مؤلّفاته:

ولشيخنا المترجم له مؤلّفات عديدة منها ـ علىٰ ماذكره ولده الشيخ محمّدعلي ـ سلّمه الله ـ:

١ـ تحقيق المسائل: و هو شرح على الروضة البهيّة (شرح اللمعة الدمشقية) يقع في مجلّدات كثيرة خرج منها الىٰ الآن ستّ مجلّدات.

---

(١) نقباء البشر: ج١، ص٢٦٥.

٢ ـ الرسالة المبصرة في أحوال أبي بصير: وقد طبع في ملحق الجزء الحادي عشر من قاموسه.

٣ ـ شرح تنقيح المقال: وهو هذا الكتاب الذين نقدّم له أي (قاموس الرجال) وإنما سمّي بذلك بدواً لأنّه ناظر الى كتاب تنقيح المقال للعلامة المامقاني وناقد له.

٤ ـ قضاء أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السّلام: وذكر فيه أنواع القضايا التي قضىٰ فيها الإمام عليه السّلام سواء في زمن النبيّ صلّى الله عليه وآله أو بعده، وفي عصر الخلفاء أو في خلافته، وذكر فيه عجائب قضاياه عليه السّلام. وقد طبع الكتاب مرّات عديدة وترجمه الى الفارسية ولده الشيخ محمّدعلي.

٥ ـ الأربعينيات الثلاث: وطبع باسم «الأربعين حديثاً».

٦ ـ جوامع أحوال الائمة عليهم السّلام: وقد طبعت هذه الرسالة في ملحق الجزء الحادي عشر من «قاموس الرجال».

٧ ـ نهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: وقد طبع في أربعة عشر مجلّداً.

٨ ـ الأوائل: و بحث فيه عن أوائل الأشياء، وقد طُبع في مجلّد واحد.

٩ ـ البدائع: وهي متضمّنة لحكايات عجيبة وقصص غريبة ونكت أدبية ولمع عربية.

١٠ ـ آيات بيّنات، في حقيقة بعض المنامات.

١١ ـ الأخبار الدخيلة: خرج منه الىٰ الآن أربع مجلّدات بحث فيها عن الأخبار المدسوسة في بعض مجاميع الحديث وقد حاز هذا الكتاب الجائزة الأُولىٰ في حفلة تكريمية أقامتها وزارة الارشاد الإسلامية عام ١٣٦٢هـ.ش المصادف ١٤٠٣هـ.ق.

وقد أنشد في هذا الإحتفال الدكتور السيّد جعفر الشهيدي ـ الأُستاذ بجامعة طهران ـ بهذه المناسبة الأبيات التالية:

مع الفخر عش وانشر لوى المجد رافعاً ... فمثلك أحرىٰ أن يعيش ممجّداً

إليك تناهى المجد في العلم والتقىٰ ... فصرت لروّاد الأحاديث مسنداً

فكم عالم أبلىٰ الزمان حديثه ... فعاش بقاموس الرجال مخُلّدا

وكم خابط عشواء لم يدر رشده ... أنار له أضواء علمك فاهتدىٰ

شرحتَ لنا نهج البلاغة وافياً ... واوضحت ما كنّا نراه معقدّا

وأبديت في نهج الصباغة معجزاً فصيّرت صعب الأمر فيها ممهّدا
بنيت بها صرحاً من الفخر عالياً سيبقى على كرّ الزمان مشيّدا
فراعيك عين الله عن كلّ آفة وحظّك منه العيش رغداً مؤيّدا

ولايسعنا في الختام إلّا وأن نرفع أيدينا بالدعاء سائلين البارى عزّوجلّ أن يمدّ في عمر شيخنا المؤلّف وأن ينتفع المسلمون من علمه الزاخر إنه نعم الموفّق المعين وصلّى الله على محمّدٍ وآله الطيّبين الطاهرين.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الكبير المتعال الّذي إليه منتهى المقال، والصلاة على محمّد وآله صفوة الخلق من الرجال وخلاصة الحقّ في الأفعال والأقوال.

و بعدُ: فإنّ كتاب رجال العلّامة المامقاني ـ رحمه الله ـ و إن كان أحسن ما صنّف في بابه استقصاءً للمدارك والأقوال و أتقن ما أُلّف في فنّه إحصاءً لنقل عبارات علماء الرجال، إلّا أنّ فيه تطويلات بلاطائل، كضميمة توثيق جمع من المتأخّرين إلى من وثّقه القدماء، فإنّه لا أثر لذلك بعد وجود الأصل الواضح.

نعم لو كان التوثيق غير واضح من كلامهم لكونه مذكوراً في غير ترجمة الرجل أو مستفاداً من فحوى كلامهم كان التنبيه على أوّل من تفطّن له مقتصراً عليه أداءً لحقّه حسناً، كالتنبيه على غفلة من غفل عن توثيقهم لئلّا يضلّ به المراجع لكتابه، وعلى اشتباه من وثّق رجلاً اشتباهاً لئلّا يغترّ به غيره وبالجملة مافيه إفادة فائدة.

كما أنّ فيه أيضاً تحصيلات لحاصل، كضبط إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، وداود، وسليمان، ومحمّد، وغيرذلك ممّا يعرفه كلّ أحد.

وفيه اشتباهات عجيبة و التباسات غريبة

منها: في أحمد بن أبي بشر، و أحمد بن عليّ بن محمّد، و أحمد بن القاسم بن أيّوب. ولا سيّما في ما ينقله عن كتاب جامع الرواة، فيذكر الراوي مرويّاً عنه

والمرويّ عنه راوياً، والرجل المترجم راوياً ومرويّاً عنه، والواحد المعبّر عنه بتعبيرات مختلفة في الأحاديث متعدّداً.

و منها: في إبراهيم بن أبي بكر، و إبراهيم بن مهزيار، وأحمد بن الحسن بن إسماعيل، و ابن عقدة. وأغرب في البزنطي فجعل نفسه والمرويّ عنه له معاً واحداً راوياً عنه.

و لم يعثر على مسلك الشيخ في كتاب رجاله و على مسلكه في ذكر رجل في أصحاب أحدهم -عليهم السَّلام- وفي من لم يروعنهم -عليهم السَّلام- ومسلك ابن داود في رمز «لم» ومسلك العلّامة في قسمي كتابه، ومسلك ابن داود في جزئي كتابه، وعلى اختلاف مسلك فهرستي الشيخ والنجاشي مع فهرست ابن النديم فيخبط ويخلط.

و له انتقادات زيّفة ناشئة من عدم تدبّره في عباراتهم و عدم فهمه لمرادهم.

كنقله كلام العلّامة في نصر بن قابوس «قال الشيخ الطوسي: إنّه كان وكيلاً لأبي عبدالله -عليه السَّلام- عشرين سنة ولم يعلم أنّه وكيل وكان خيّراً فاضلاً» ونقله مثله عن رجال ابن داود.

ثمّ قال: «شكر الله تعالى سعيهما في فتحهما لناباب المناقشة في ما لم يقم عليه برهان من أقوالهما، فإنّهما إذا لم يقبلا شهادة الشيخ بكون الرجل وكيلاً عن الصادق عليه السَّلام الخ». مع أنّ قولهما «ولم يعلم الخ» تتمّة كلام الشيخ الذي نقلاه (يعني كان نصر عشرين سنة وكيله -عليه السَّلام- مخفيّاً، لم يعلم ذلك أحد) لا ردّ منهما لقول الشيخ.

و كقوله بعد نقل عبارة العلّامة «عبدالله بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب قتل معه»: سها قلمه الشريف، فإنّه ظاهر في أنّه قتل مع الحسن -عليه السَّلام- ودونه في الظهور أنّه قتل مع عليّ -عليه السَّلام- وكلاهما غير مراد، وكأنّه سقط من قلمه قوله: «من أصحاب الحسين عليه السَّلام» حتّى يكون مرجع الضمير

الحسين ـ عليه السَّلام ـ .

و كقوله بعد نقل عبارته أيضاً «عبدالله بن مسلم قتل معه»: ظاهره رجوع الضمير إلى مسلم. قال: وكم له من أمثاله ممّا نشأ من الاستعجال في التصنيف الخ.

فأيّ ذنب للعلّامة إذا هولم يتدبّرفي كلامه؟! فإنّه قال قبل هذين: «عبدالله بن عليّ أخو الحسين عليه السَّلام قتل معه» فيكون قوله في الموضعين «قتل معه» كقوله في هذا راجعاً إلى الحسين ـ عليه السَّلام ـ .

و من أخذه من النسخ المحرّفة، كما في إبراهيم بن بشروإبراهيم بن رجاء وغيرهما

و له تخليطات و تناقضات

كتسويته بين من أهملوا حاله ولم يذكروا فيه قدحاً ولا مدحاً، ومن جرحوه بالجهولية. وكقوله في المخزومي الذي عدّه «الإرشاد» في من روى النصّ على الرضا ـ عليه السَّلام ـ (۱) تارة أنّه زياد بن مروان وأُخرى أنّه عبدالله بن الحارث

وفيه نواقص ومعايب

كغفلته عن بعض العناوين رأساً، و غفلته في بعض العناوين عن نقل بعض المدارك ومنها: في أحمد بن عليّ أبو العبّاس.

و كجعله بعض العناوين إرسالاً مسلّماً فيوهم التحقّق مع عدمه، كما في عنوانه خارجة بن جبلة وخارجة بن حمير وكثيراً، ولاسيما في ما يعنون عن الكتب الصحابية، كما في ذكوان مولى بني امية وذكوان مولى رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ وكثيراً.

و كنقله بعض المختلفين في أسمائهم بدون إشارة إلى الخلاف، فيوهم تعدّد

---

(۱) ارشاد المفيد: ۳۰٤.

الواحد، فعنون في «العين» عبدالرحمن بن سعد و في «الميم» منذر بن سعد، مع أنّ الأصل فيهما واحد وهو أبو حميد الساعدي.

و كنسبته ـ كثيراً ـ مطلباً إلى غير من هو الأصل فيه، فينسب مطلباً قاله القدماء إلى المتأخّرين فيطالبون بالدليل، أو ينسب ما قاله شخص إلى آخر أخذ عن ذاك، فيضيّع حقّ من حقّق. إلى غير ذلك ممّا ستقف عليه ـ إن شاء الله تعالى ـ في مطاوي الكتاب.

و منها: احتمالاته في المنسوبين، كما في إبراهيم الأحمري وإبراهيم الجريري،حتّى أنّه قلّ ما تسلم ترجمة واحدة منه.

فكان محتاجاً إلى تقويم زيغه، فكتبت هذه التعليقات عليه مستعيناً بهداية الله تعالى و توفيقه، فانّه وليّ كلّ نعمة ومنتهى كلّ رغبة.

و حيث إنّ الأصل مترجم بـ«تنقيح المقال في الرجال» فهذه ينبغي أن تسمّى بـ«تصحيح تنقيح المقال» لكن سمّاه بعض الفضلاء لنا «قاموس الرجال» وحيث إنّه أخصر هو أحسن، فخير الكلام ماقلّ ودلّ. وتضمّنت حال كلّ من ورد فيه مدح أو قدح وليست خالية إلّا من بعض المهملين الذين لم يكن للتعرّض لهم فائدة، فالرجوع إليها يغني عن الرجوع إلى الأصل، فمع كونها تعليقة جعلتها ككتاب مستقل، ورمزت فيه لأصحاب المعصومين ـعليهم السّلام ـ ولكتب المتقدّمين.

و قبل الشروع لابدّ من تقديم مقدّمة مهمّة تذكر في ضمن فصول:

الفصل الأوّل

في أنّ «المولىٰ» مقابل «العربي»

قال النجاشي في حمّاد بن عيسى: «مولى، و قيل: عربي». وروى العامّة أنّ رهطاً جاءوا إلى أمير المؤمنين ـعليه السّلام ـ فقالوا: السلام عليك يا مولانا،

فقال: كيف أكون مولاكم؟ وأنتم قوم عرب! فقالوا: سمعنا النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ يقول يوم غدير خم: «من كنت مولاه فعليّ مولاه» (١)

و روى الخاصّة أنّ مالك بن عطية قال للصادق ـعليه السّلام ـ إنّي رجل من بجيل وإنّي أدين الله تعالى بأنكم مواليّ وقد يسألني بعض من لا يعرفني فيقول: ممّن الرجل؟ فأقول: من العرب ثم من بجيل، فعليّ في هذا إثم، حيث لم أقل: مولىٰ لبني هاشم؟ (٢) ففي الجميع دلالة واضحة على كون المولىٰ غير العربي

و أمّا عدّ البرقي في خواصّ أمير المؤمنين ـعليه السّلام ـ من مضر قنبراً، وأبا فاختة، وعبيدالله بن أبي رافع، وسعداً، وزاذان، وكلّهم كانوا موالي، فمراده أعمّ من النسب والولاء، فقالوا: مولىٰ القوم منهم.

و بالجملة: تقابلهما أمر واضح. و قول المصنف في كثير من التراجم: «إنّه مولىٰ عربي، لأنّ بعض أئمّة الرجال قال فيه: مولى، و بعضهم قال: عربي» اشتباه. وإنّما كلام أئمّة الرجال من الاختلاف في الرأي، فلا معنى للجمع.

الفصل الثاني

بين قولهم: فلان كوفي أو بصري مثلاً وقولهم: فلان الكوفي أو البصري فرق، فإنّ الأوّل صريح في كون أصله منهما، وأمّا الثاني فأعمّ. قال الفهرست في الحسين بن سعيد الأهوازي: إنّ أصله كوفي. وجعل المصنّف التعارض بين مثل ذلك، في غير محلّه.

الفصل الثالث

كما يصحّ في مثل محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه النسبة إلى

---

(١) بحار الأنوار: ١٤٨/٣٧، مناقب ابن المغازلي: ٢٢. (٢) روضة الكافي: ٢٦٨ الحديث ٣٩٥.

أبيه، تصحّ نسبته أيضاً إلى جدّجدّه ـ بابويه ـ لكون اسمه خاصّاً، ولا تصحّ نسبته إلىٰ جدّه الحسين أو أبي جدّه موسى. وكذلك القول في أبيه. ثمّ بعد اشتهارهما بـ«محمّد بن بابويه» و«عليّ بن بابويه» لا تصحّ نسبة محمّدٍ آخر أو عليّ آخر من بيتهم إلى بابويه، لئلّا يحصل الالتباس. كما أنّ التجوّز بالنسبة إلى جدٍّ مثل بابويه إنّما يصحّ في التعبير عنه، دون عنوانه لبيان نسبه، لئلاّ يحصل الالتباس.

و عنوان الفهرست و النجاشي للسيرافي ـ وهو أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن العبّاس ـ بما يأتي ناقص ووَهم.

الفصل الرابع

يصحّ تبديل «ابن فلان» بـ«الفلاني» في ما لا يوجب الالتباس كـ«ابن قتيبة» بـ«القتيبي» فعبّر في الأخبار عن أحمد بن محمّد بن مطهّر، تارة بـ«أبي عليّ بن المطهّر» (١) واخرى بـ«أبي عليّ المطهّري»(٢).

وأمّا في ما يوجب الالتباس كتبديل «ابن عيّاش» وهو أحمد بن محمّد بن عيّاش بـ«العيّاشي» فلا، لأنّ العيّاشي لقب محمّد بن مسعود: شيخ الكشّي.

الفصل الخامس

فرق بين قولهم: «فلان عن فلان» و قولهم: «روى فلان عن فلان» فالأوّل يستلزم الرواية بلا واسطة، وأمّا الثاني فأعمّ. ولذا قال في أحكام الجماعة في التهذيب و في باب المهور منه: «روى أحمد بن محمّد بن عيسى عن عبدالله بن المغيرة» مع أنّ الكشّي والنجاشي قالا: إنّه لم يروِ عنه قطّ.

الفصل السادس

ليس كلّ مسمّىٰ باسم من العرب قبيلةً أو بطناً ينسب إليه. وقول

---

(١) اصول الكافي: ١/٣٣١ باب في تسمية من رأى الصاحب (ع).

(٢) ارشاد المفيد: ص٣٤٢ باب في ذكر طرف من أخبار أبي محمّد العسكري (ع).

المصنّف في كثير من التراجم: «إنه منسوب إلى فلان» بمجرد تسمية، غلط.

و منها: قوله في حذيم الناجي: «إنّه منسوب إلى بطن من الأشعرية» استناداً إلى وقوع مسمّى بـ«ناجية» في نسب أبي موسى الأشعري.

الفصل السابع

لا يصحّ الحكم بمجرّد الاتحاد في اسم ـولو إلى آباء له ـ ولا بمجرّد الاتحاد في اسم وكنية ولقب ما لم تشهد للاتحاد قرينة، لأنّ ذلك أعمّ.

و المهديّ العبّاسي كان مشتركاً في الاسم إلى جدّ جدّه مع محمّد بن عبدالله بن محمّد بن عليّ بن عبدالله من ولد جعفرالطيّار. ونقل الطبري في ذلك قصّة في أحوال المهديّ.

و روى الحموي: (١) أنّ رجلاً نادى في منى: يا أباالفرج المعافى بن زكريا النهرواني، فأجابه رجل، فقال له: لعلّك من نهروان الشرق وأنا اريد نهروان الغرب! فعجب من اتفاق الاسم والكنية واللقب والنسبة.

الفصل الثامن

إنّ الكنية ليست كلّ ما صدّر بـ«أب» مطلقاً بل إذا كان مضافاً إلى إنسان، وأمّا إلى غيره فهو من قسم اللقب.

قال ابن الغضائري في إسحاق بن عبدالعزيز: إنّه يكنّى «أبايعقوب» و يلقّب بـ«أباالسفاتج» وقال النجاشي في عليّ بن ميمون الصائغ لقبه «أبوالأكراد» وصرّح ابن حجر في الحضين بن المنذر بأنّ «أباساسان» لقبه.

و وجهه: أنّ الأب حينئذٍ بمعنى الصاحب، ومع ذلك فاطلاق الكنية على مثله ـنظراً إلى الصورة ـ صحيح، فورد: أنّ «أباتراب» كان أحبّ كنى

(١) معجم البلدان: ٤/٨٥١.

أميرالمؤمنين ـعليه السلام ـ إليه،(١)لكونه دالاً على التواضع، فانّه في الحقيقة كان اللقب، لكونه بمعنى صاحب التراب؛ ولذا كان أعداؤه يعبّرون عنه ـعليه السّلام ـ به تنقيصاً، كما كانوا يعبّرون عن شيعته بالترابيّة. وحينئذٍ فاستدراك الفيروزآبادي على الجوهري في قوله «إن أبا العتاهية كنية» ليس في محلّه.

الفصل التاسع

الفرق بين باب الأسماء و الكنى ليس بذكر الكنية أوّلاً، كما توهمه القهبائي. فالشيخ في رجاله عنون في الأسماء جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن موسى بن جعفر و جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمّد بن موسى بن جعفر وذكر كنيتهما أوّلاً «أبوالقاسم» و «أبوعبدالله» وإنّما هو بأن يقتصر على ذكر الكنية ولا يذكر اسم أصلاً، أو بلفظ: واسمه فلان. وحينئذٍ فقول الشيخ في رجاله في حرف الألف من أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ «إسحاق بن عبدالله أبوالسفاتج الكوفي إسحاق بن عبدالعزيز الكوفي» يكون قوله: «أبوالسفاتج» راجعاً إلى الأخير، لأنّه قال في عنوانه إبراهيم أبوالسفاتج: من قال أبوالسفاتج يكنّى أبا يعقوب قال: اسمه إسحاق بن عبدالعزيز.

الفصل العاشر

من يعبّر عنه تارة بالاسم و اخرى بالكنية، يكون عنوانه في الأسماء والكنى معاً حسناً، لكن مع التنبيه عليه في الآخر بالخصوص، كما فعل ذلك ابن عبدالبرّ في «الاستيعاب» لكن ليس دأب الشيخ والنجاشي ذلك، فلوعنونا رجلاً في كليهما، يكون ذلك دليلاً على غفلتهما عن عنوانها الأوّل أو ذهولهما عن

(١) بحارالأنوار: ٣٥/٦٠.

اتحادهما، كما في أحمد بن يحيى أبي نصر.

ثم لو عنون مثله في الأسماء يذكر في الكنى الانصراف إليه، لا أنّ له كنية كذا وكذا، كما فعل المصنّف، ومن اشتهر بالكنية كـ«أبي عبدالله الجدلي» و «أبي جميلة» يكون عنوانه في الأسماء ـ كما فعل الشيخ وغيره ـ غير حسن.

الفصل الحادي عشر

لم نر التكنية بالاسم إلا إذا كان له ولد مسمّى باسمه، كما في قول أبي طالب: «وسائل أبا الوليد ما ذا حبوتنا؟».

قال أبو هفان العبدي: يعني الوليد بن المغيرة، وكان يكنّى أبا الوليد.

و كما في قول الفرزدق:

وقد كان مات الأقرعان وحاجب وعمرو أبو عمرو وقيس بن عاصم

قال المبرّد: يريد عمرو بن عدس قتل ابنه عمرو يوم جبلة.

و كما في بيت امّ سلمة:

مثل الوليد بن الوليد أبي الوليد كفى العشيرة .

قال الطبري: أراد الوليد بن الوليد بن المغيرة.

و أمّا في غيره: فلا. فما في رجال الشيخ في سالم بن أبي الجعد «إنّه يكنّى أبا سالم» الظاهر كونه تحريفاً، كماستعرفه في محلّه (إن شاء الله).

الفصل الثاني عشر

اشتهر من عصر الطريحي و الكاظمي و العاملي و محمّد الأردبيلي (وهم متقاربوا العصر) تميز المشتركين من الرواة في الأسماء والكنى بالرواة عنهم ومن رووا عنه. وقد استقصى ذلك الأخير منهم في كتابه جامع الرواة (الذي صنّفه في عشرين سنة، كالكافي والوسائل) ذاكراً كلّ راو ومرويّاً عنه من

أخبار الكتب الأربعة، ولم أقف على تعرض من قبلهم لذلك. وهو تخليط وخبط.

و تحقيقة: أنّ الأصل في التعريف بالراوي رجال البرقي، ثم رجال الشيخ. والغالب في الأوّل بيان أنّ فلاناً لا يعرف إلا من طريق فلان، فعرّف كثيراً من أصحاب الصادق -عليه السّلام- برواية ابن مسكان عنهم، وبعضهم برواية أبان، وبعضهم برواية عليّ بن الحكم، وبعضهم برواية سيف، وبعضهم برواية يونس بن يعقوب. وحينئذٍ فيدلّ على حصر المرويّ عنه في الراوي، بمعنى أنّ الرجل لم يروعنه غير هذا الراوي، لا أنّ هذا الراوي لم يروعن غير ذاك الرجل، كما هومدّعاهم. كما أنّ الغالب في الثاني بيان الطبقة بالراوي أو المرويّ عنه أوهما معاً، فلا يدلّ على الحصر في واحد منهما. فعرّف في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- كثيراً منهم برواية حميد بن زياد النينوائي وهارون بن موسى التلعكبري عنهم.

فذكر في أحمد بن عليّ و أحمد بن وهب و أحمد بن بكر و أحمد بن ميثم و أحمد بن سلمة و أحمد بن محمّد بن زيد الخزاعي وأحمد بن الحسين البصري وأحمد بن الحسين الضبي رواية حميد عنهم.

و ذكر في أحمد بن عليّ الجواني و أحمد بن جعفر العلوي الحميري وأحمد بن محمد بن سعيد الهمداني وأحمد بن نصر الباهلي وأحمد بن محمد الضبي وأحمد بن علي البرقي وأحمد بن محمد الزراري وأحمد بن جعفر البزوفري وأحمد بن محمد العطّار القمي وأحمد بن إدريس القمي وأحمد بن الحسن الرازي وأحمد بن محمد الفارسي و أحمد بن القاسم وأحمد بن إبراهيم بن أبي رافع وأحمد بن ابراهيم القمي وأحمد بن العبّاس النجاشي وأحمد بن عبدالله الكرخي، وأحمد بن علي البلخي وأحمد بن إسماعيل برواية التلعكبري عنهم.

فأيّ معنى لقول اولئك في كلّ من هؤلاء بأنّه يتميز برواية حميد أو التلعكبري عنه؟!

بل قد يشترك جمع في كلّ السلسلة، فعقد الشيخ في فهرسته باباً لمسعدة وعنون أربعة أشخاص: مسعدة بن صدقة ومسعدة بن زياد ومسعدة بن اليسع ومسعدة بن الفرج، وذكر في كلّ منهم أنّ له كتاباً، ثم قال: أخبرنا بجميعها جماعة، عن محمّد بن عليّ بن الحسين، عن محمّد بن الحسن، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن هارون بن مسلم، عنهم.

و ممّا ذكرنا يظهر لك ما في قول الأردبيلي: باتحاد محمّد بن الفضيل ـ الذي يروي عن أبي الصباح ـ مع محمّد بن القاسم بن الفضيل، باتحاد بعض رواتها، وأراد بذلك تصحيح أخبار أبي الصباح.

و ممّا ذكرنا يظهر لك ما في قوله ـ في أوّل كتابه ـ بأنّه صحّح بواسطة كتابه إثني عشر ألف خبر لم تكن عندهم صحيحة، بناء على قاعدته تلك.

و من مفاسد قاعدته: أنه بنى على اتحاد محمّد بن جعفر الرزاز ـ خال أبي غالب ـ و محمّد بن جعفر أبي الحسين الأسدي، مع وضوح أنّ الفرق بينهما كالفرق بين زرارة ومحمّد بن مسلم.

و ممّا يوضح أنّه لا يمكن جعل اتّحاد الراوي و المروي عنه دليلاً على الاتحاد أنّ أئمة الرجال قالوا: إنّ صفوان بن يحيى روى عن أربعين رجلاً من أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ والحسن بن محبوب روى عن ستّين رجلاً منهم، وابن أبي عمير روى عن مأة رجل منهم، فيلزم على قاعدتهم اتحاد الأربعين والستّين والمأة.

و بالجملة: لا يصحّ الحكم بحصر الراوي إلّا بالتصريح، كما في أبان بن عمر، فقالوا: إنّه لم يرو عنه إلاّ عبيس.

كما لا يصحّ الحكم بعدم الرواية إلّا بالتصريح، كقول الكشّي: إنّ يونس لم يرو عن ابني الحلبي.

* * *

الفصل الثالث عشر

إنّ الشيخ في العدّة عدّ جمعاً من ثقات العامّة والناووسية والواقفية والفطحية، واشترط في جواز العمل بروايتهم أمرين: أحدهما: عدم وجود المعارض لخبرهم. الثاني: عدم إعراض الطائفة عن مضمون مارووه بالإفتاء بخلافه. ونقل أنّ الطائفة عملت بأخبارهم الجامعة لأمرين.

فتوهم المحقّق و من بعده العلّامة أنّه نقل إجماع الطائفة على العمل برواياتهم، كنقل الكشّي إجماعهم على العمل برواية ستّة من أصحاب الباقر ـعليه السّلامـ وستّة من أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ وستّة من أصحاب الكاظم ـعليه السّلامـ مع أنّه إنّما نقل إجماعهم على الإمامية الّذين نقلهم الكشّي، وأمّا اولئك العامّة والناووسية والفطحية والواقفية فانّما ادّعي الإجماع على جواز العمل برواياتهم في ما لم يكن له معارض من روايات الإمامية وإعراض عنها من علمائهم، وهو في معنى: أنّ الخبر الموثّق ـباصطلاح المتأخرينـ إنّما يكون حجّة إذا كان حاوياً لشرطين. وها أنا أنقل لك عبارته حتى يتبيّن لك الحقيقة.

فقال بعد التفصيل في الخبر العامي بين الّذي يوافقه خبر إمامي بالعمل به والّذي يخالفه خبر إمامي بترك العمل به:

و إن لم يكن هناك من الفرقة المحقّة خبر يوافق ذلك ولا يخالفه ولا يعرف لهم قول فيه وجب أيضاً العمل به؛ لماروي عن الصادق ـعليه السّلامـ أنّه قال: «إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها في ماروي عنّا فانظروا إلى ما رووه عن عليّ ـعليه السّلامـ فاعملوا به» ولأجل ما قلنا عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث و غياث بن كلوب و نوح بن درّاج والسكوني وغيرهم من العامة عن أئمتنا ـعليهم السّلامـ في ما لم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه.

قال: و إذا كان الراوي من فرق الشيعة، مثل الفطحية والواقفية والناووسية وغيرهم نظر في مايرويه، فان كان هناك قرينة تعضده أو خبر آخر من جهة الموثوقين بهم وجب العمل به أيضاً، وإن كان هناك خبر يخالفه ولا يعرف من طرق الموثوقين وجب إطراح ما اختصوا بروايته والعمل بما رواه الثقة. وإن كان هناك خبر ليس هناك مايخالفه ولا يعرف من الطائفة العمل بخلافه وجب أيضاً العمل به إذا كان متحرجاً في روايته موثوقاً به في أمانته، وإن كان مخطئاً في أصل الاعتقاد، فلأجل ما قلنا عملت الطائفة بأخبار الفطحية مثل عبدالله بن بكير وغيره، وأخبار الواقفة مثل سماعة بن مهران وعليّ بن أبي حمزة وعثمان بن عيسى، ومن بعد هؤلاء بمارواه بنو فضّال و بنو سماعة والطاطريون وغيرهم في مالم يكن عندهم فيه خلافه.(١)

ثمّ إنّ الكشّي عدّ عبدالله بن بكير من أصحاب الإجماع. والشيخ كما رأيت لم يفرّق بينه و بين باقي الفطحية. و أما عدّه منهم عثمان بن عيسى وأبان بن عثمان، فالأوّل وإن كان واقفياً إلا أنّ الظاهر رجوعه أخيراً لروايته توبته، والثاني ناووسيته في كلمة من الكشّي غير محقّقة.

و كيف كان: فالترجيح في مثل ابن بكير و نظرائه لقول الشيخ، فانّه كان فقيهاً محدّثاً، وقال ما قال محقّقاً و عن دراية. وأما الكشّي فاستند إلى شيخه العيّاشي، والعياشي استند إلى أستاذه: ابن فضّال الفطحي.

الفصل الرابع عشر

إنّ موضوع رجالنا، الشيعة و من روى لهم أو رووا عنه من العامة، ولذا عنونّا من تاريخ بغداد جمعاً قال فيهم برواية الجعابي عنهم وقلنا في من يعنونه المصنّف من كتب العامة بدون أن يعلم أن له دخلاً في رواياتنا بخروجه.

---

(١) عدّة الاصول: ١/٣٧٩-٣٨١.

الفصل الخامس عشر

إنّ قول العامّة: فلان شيعي أو يتشيع أعم من الإمامية وإنما المرادف له الرافضي أو الشيعي الغالي.

قال الذهبي في ابن البيّع الحاكم النيسابوري: أمّا انحرافه عن خصوم عليّ فظاهر، وأمّا أمر الشيخين فمعظّم لهما بكل حال، فهو شيعي لا رافضي.

و عنون ابن قتيبة ـ في معارفه ـ الشيعة وعدّ فيهم طاووساً والحكم بن عيينة وابراهيم النخعي والحسن بن صالح بن حي وسفيان الثوري وجمعاً آخر مع وضوح عدم كونهم إماميّين، وعنون الغالية من الرافضة وعدّ فيهم زرارة أعين وجابر الجعفي.

و قال الحموي ـ في ادبائه ـ في عنوان محمد بن اسحاق: قال يحيى بن سعيد القطان: كان محمّد بن اسحاق والحسن بن ضمرة وابراهيم بن محمد كلّ هؤلاء يتشيّعون ويقدّمون عليّاً على عثمان. وقال أحمد بن يونس: أصحاب المغازي يتشيّعون كابن إسحاق وأبي معشر ويحيى بن سعيد الاموي وغيرهم وأصحاب التفسير: السدي والكلبي وغيرهما أيضاً يتشيّعون.

بل الشيعي الغالي أيضاً عندهم أعم.

قال الذهبي في ميزانه (في عنوان أبان بن تغلب): إنّ الشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلّم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليّاً وتعرض لسبّهم، والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفّر هؤلاء السادة ويتبرء من الشيخين أيضاً.

و للشيعي أيضاً عندهم معنى آخر، وهو أنّه عبّاسي.

فعنون الخطيب «عبدالله بن محمّد بن الحسين بن عبدالله بن إسحاق بن الفرات بن دينار بن مسلم بن أسلم الشيعي» وقال: من شيعة المنصور.

و قال المسعودي -في تنبيهه-: كان القيّم بالفداء في خلافة المتوكل نصر بن الأزهر الطائي الشيعي من شيعة ولد العبّاس.

و مما ذكرنا يظهر لك ما في قول ابن طاووس في نجومه: و ممّن ظهر عليه علم النجوم من الشيعة إبراهيم الفزاري صاحب القصيدة في النجوم، وكان منجّماً للمنصور.(١)

و الظاهر أنّه رأى قول المسعودي في مروج الذهب: «إنّ المنصور كان أوّل خليفة بالغ في تقريب المنجّمين، وكان معه منهم ابراهيم الفزاري المنجّم الشيعي» فظنّ أنّ المراد به المعنى المعروف.

و كذلك الزيدي والواقفي يأتيان لمعنى آخر، غير المعنى المشهور. فقال الخطيب في حامد بن أحمد المروزي المعروف بالزيدي: وكان له عناية بحديث زيد بن أنيسه وجمعه، فنسب إليه.

و مما ذكرنا يظهر لك: ما في عنوان الخلاصة «يزيد بن سليط الزيدي» الذي عنونه الكشّي في مجروحي كتابه، مع أنّ المفيد-في الإرشاد-(٢) صرّح بأنّه من خواصّ الكاظم -عليه السّلام- الذين رووا عنه النصّ على الرضا -عليه السّلام- وحيث إنّه وصف في الخبر تارة بالزيدي واخرى بالأنصاري، لابدّ من كونه من ولد زيد بن ثابت الأنصاري، أو زيد بن أرقم الأنصاري، أو غيرهما من المسمّين بزيد من الأنصار؛ ومن أراد استقصاء معاني «الزيدي» فليراجع لباب أنساب السمعاني.

وقال الخطيب في الحارث بن سريج: «قال موسى بن هارون النقال: كان واقفياً شديد الوقوف» ومراده التوقف عن القول في القرآن أنّه مخلوق أو غير مخلوق

و في القاموس: هلال بن اميّة الواقفي أحد الثلاثة الّذين تيب عليهم، من مالك بن امرىء القيس الّذي لقبه واقف.

---

(١) فرج المهموم: ص١٢٨. (٢) إرشاد المفيد: ص٣٠٦.

و زاد السمعاني: إنّهم بطن من أوس الأنصار. ويأتي هرمي بن عمير الواقفي أحد السبعة البكّائين. وعن محكم ابن سيده: واقف بطن من أوس اللات، كما أنّ النحوي قد يراد به النسب، فقال العسكري: إنّ شيبان النحوي من بني نحو بن شمس (بضمّ الشين) بطن من الأزد.

الفصل السادس عشر

المعروف من مدارك هذا الفنّ أربعة:

معرفة رجال الكشّي (أي اختيار الشيخ منه، فانه الذي وصل إلينا) و رجال الشيخ وفهرسته،وفهرست النجاشي.

و سمّينا كتاب النجاشي فهرستاً لتصريحه بذلك في أوّل الجزء الثاني منه، فتسمية العلامة وابن داود له بالرجال في ترجمته غلط، فانّ الرجال ما كان مبتنياً على الطبقات دون مجرّد ذكر الاصول والمصنّفات فانّه يسمّى بالفهرست، ولذا ترى النجاشي يقول في بعضهم: ذكره أصحاب الفهرستات وفي بعضهم: ذكره أصحاب الرجال.

و من مدارك الفن -غير المعروفة- رجال البرقي، و فهرست ابن النديم، وكتاب ضعفاء ابن الغضائري، ورسالة أبي غالب، ومشيخة الفقيه، وتاريخ بغداد، ومعجم الادباء للحموي، وغيبة الشيخ الطوسي، واختصاص المفيد وإرشاده ورسالته العددية.

و أمّا خلاصة العلّامة:

فجعله من المدارك مطلقاً كما فعلوا -حيث ينقلون عباراته كما ينقلون من الكشّي والنجاشي ورجال الشيخ وفهرسته وابن الغضائري- فغير حسن في كل موضع، وإنّما يحسن في ما لم نقف على مستنده، كما في ما ينقل من جزء من

رجال العقيقي وجزء من رجال ابن عقدة وجزء من ثقات كتاب ابن الغضائري ومن كتاب آخر له في المذمومين لم يصل إلينا ـ كما يظهر منه في سليمان النخعي ـ ومن كتابه الواصل إلينا ممّا ليس موجوداً في نسخنا. وكذا من النجاشي في ما لم يكن في نسخنا،فكان عنده الكاملة من النجاشي، وأكمل من الموجود من ابن الغضائري، كما في ليث البختري، وهشام بن إبراهيم العباسي، ومحمّد بن نصير، ومحمّد بن أحمد بن محمّد بن سنان، ومحمّد بن أحمد بن قضاعة، ومحمّد بن الوليد الصيرفي، والمغيرة بن سعيد، ونقيع بن الحارث، وأحمد بن هلال العبرتائي، وأحمد بن القاسم بن طرخان، وجابر بن يزيد الجعفي، والحسن بن علي بن زكريا، والربيع بن زكريا الورّاق، وسليمان بن زكريا الديلمي، وعبدالحميد بن أبي الديلم، وعبدالكريم بن عمرو، وعليّ بن أبي حمزة.

و كما ينقل في بعضهم أخباراً لم نقف على مأخذها ـ كما في إسماعيل بن الفضل الهاشمي ـ وفي ما أخذه من مطاوي الكتب، ك: محمّد بن أحمد النطنزي.

و لنذكر أحوال تلك الكتب، فنقول:

أمّا فهرست الشيخ وفهرست النجاشي و كتاب ابن الغضائري: فما تذكر غير الشيعي إلّا إذا كان عامي روى عنّا أوصنّف لنا، فتذكره مع التنبيه، وكذلك أصل رجال الكشّي. وتوهّم القهبائي (الذي رتب اختيار الشيخ منه على حروف التهجّي في الأوائل والثواني، الذي كان أساسه من ابن داود منّا) أنّ أصله كان في رجال العامة والخاصة، فاختار الشيخ منه الخاصة.

و استند في ذلك إلى ما فيه في البراء بن عازب «قال أبو عمرو الكشّي: هذا بعد أن أصابته دعوة أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ في ماروي من جهة العامة» فقال: هذا صريح في أنّ هذا الكتاب منتخب من كتاب الكشّي، وهو كان

مشتملاً على رجال العامة والخاصة، والشيخ اختار من هذا الكتاب رجال الشيعة.

و فيه أولاً ـ أنّه لا دلالة لذلك الكلام على ما ذكر أصلاً، لأنّ غاية ما يستفاد منه أنّ رجوعه إلى أمير المؤمنين ـعليه السّلام ـ كان بعد أن دعا ـعليه السّلام ـ عليه، كما روى ذلك العامة في كتبهم، وأين هذا من الدلالة على ما ذكر؟ من كون كتابه مشتملاً على عنوان رجال العامة أيضاً.

و ثانياً ـ أنّ قوله: «من جهة العامة» محرّف «من جهة عماه»[1] وسيأتي كثرة تحريفات نسخته. والدليل على ما قلنا هنا من أنّ الأصل «من جهة عماه» أنّه نقل بعد ذلك قصّة عماه برجال الخاصة، فقال: روى عبدالله بن إبراهيم قال: أخبرنا أبومريم الأنصاري، عن المنهال بن عمرو، عن زرّبن حبيش، قال: خرج عليّ بن أبي طالب ـعليه السّلام ـ من القصر... الخبر. ومضمونه أنّه ـعليه السّلام ـ طلب الشهادة له ممن حضر من الصحابة على قول النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ فيه يوم الغدير: «من كنت مولاه فعليّ مولاه» فشهد له أبوأيّوب و ذوالشهادتين وقيس بن سعد و عبدالله بن بديل، وسكت أنس بن مالك والبراء بن عازب، فدعا ـعليه السّلام ـ عليهما فبرص أنس و عمي البراء.

و تقطيعه لخبري الكشّي ونقله هذا الثاني في عنوان أنس غلط، فان الكشّي رواهما في البراء جاعلاً هذا الثاني شاهد كلامه ذاك، وتقطيعه خلاف فعل الكشّي ومانع من فهم الحقيقة.

و ثالثاً ـ أنّه كيف يكون اختيار الشيخ مقتصراً على الخاصة؟ وقد ذكر فيه جمعاً من العامة رووا عن ائمتنا ـعليهم السّلام ـ كـ: محمّد بن اسحاق، ومحمّد بن المنكدر، وعمرو بن خالد، وعمرو بن جميع، وعمرو بن قيس، وحفص بن غياث، والحسين بن علوان، وعبدالملك بن جريح، وقيس بن الربيع، ومسعدة

بن صدقة، وعباد بن صهيب، وأبي المقدام، وكثير النواء، ويوسف بن الحارث، وعبدالله البرقي.

و أمّا فهرست ابن النديم: فهو فهرست لكتب جميع الملل والنحل، حتى اليهود و النصارى و الطبيعيين، و من سكت فيه عن بيان مذهبه فهوعامي مثله، حيث إنه في الظاهر منهم وإن كـان قريب الأمر إلى الشيـعة. وعنوانه لمتكلمي الشيعة وفقهاء الشيـعة وكتب الشيـعة كعنوانه لباقي الفرق وكتبهم، ولذا لم يأخذ الشيخ ـالذي أسند إليـه كثيراًـ في فهـرسته منه إلّا من صرّح فيه بتشيّعه ولم يعنونه هو ولا النـجاشي في فهرسـتيهما في من صنّف من الشيعـة أو من صنّف لهم من غير الإماميـة. وغفل عن ذلـك المصنّف فيعنون مـنه كثيراً من رجال الـعامة الذين لاربط لهم بنا، فعاملته به مثل فهرستي الشيخ والنجاشي خطـأ، فانّ ظاهر من سكتا عن مذهبه إماميته. وأما من كان عامياً وروى عن أئمتنا ـعليهم السّلام ـ أو صنّف لنـا، كالمدائني والطـبري، فيصرّحان. وكذا في شيـعي غير إمامي، فيصرّحان كثيراً وقد يسكتـان، كما أنهما كثيراً يسكتان عن تضعيف الامامي الضعيف، حيث إن كتـابيهما ليسا إلا مجرد فهرست لمن صنّف من الشيعة أو صنّف لهم، دون الممدوحين والمذمومين.

فانّ كتب فنّ الـرجال العام على أنحاء:

١ ـ منها: بعنوان الرجال المجرّد. ٢ ـ و منها: بعنوان معرفة الرجال.

٣ ـ و منها: بعنوان تاريخ الرجال. ٤ ـ و منها: بعنوان الفهرست.

٥ ـ و منها: بعنوان الممدوحين و المذمومين. ٦ ـ و منها: بعنوان المشيخة.

و لكلّ واحد موضوع خاص. ويمكن أن يقال: الأصل في الثاني و الخامس واحد، وإنما يختلفان بـالتعبير. ويمـكن أن يعبّر بدلهما بعـنوان الجرح والـتعديل، ككتاب الخلاصة للعلامة.

و أوّل من صنّف في الجرح و التعـديل من العـامة ـ كما في مـيزان الذهبي ـ

يحيى بن سعيد القطان، و بعده يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وابن المديني، والفلاس، وأبو خيثمة. ثم أبو زرعة، وأبو حاتم، والجوزجاني، ومسلم، والبخاري. ثم النسائي، وابن خزيمة، والترمذي، والدولابي، والعقيلي، وأبوحاتم بن حبان، وأبو محمد بن أبي حاتم، وابن عدي، وأبو الفتح الأزدي، والدار قطني، والمقدسي، والحاكم، وابن الجوزي.

و كتب بعضهم في الضعفاء فقط أيضاً، كالعقيلي وابن حبّان والدار قطني والحاكم. ومثلهم ابن الغضائري -منّا- في كتابه الواصل إلينا.

و الشيخ في فهرسته و إن وعد ألّا يقتصر على مجرّد ذكر المصنّفات و الاصول الذي هو موضوع الفهرست ويذكر إماميته ومدحه وجرحه، فقال: فاذا ذكرت كلّ واحد من المصنّفين وأصحاب الاصول فلابد أن اشير إلى ماقيل فيه من التعديل والتجريح وهل يعوّل على روايته أولا؟ وابيّن عن اعتقاده وهل هو موافق للحق؟ أم مخالف له؟ لأنّ كثيراً من مصنّفي أصحابنا وأصحاب الاصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وإن كانت كتبهم معتمدة.

إلا أنّه لم يف بذلك، وسكت في كثير من ذوي المذاهب الفاسدة -حتى في بابه الأوّل، باب إبراهيم- عن مذهبه، فلم يقل في إبراهيم بن أبي بكر بن أبي السمال شيئاً مع أنّه كان واقفياً -كما صرّح الكشي والنجاشي- ولم يذكر شيئاً في كثير من الضعفاء، حتى في مثل الحسن بن عليّ السجادة الذي كان يفضّل أبا الخطاب على النبيّ -صلّى الله عليه وآله-.

و النجاشي الذي لم يعد ذلك في أول كتابه أكثر ذكراً منه لفساد مذهب الفاسدين وضعف الضعفاء، وإن كان هو أيضاً قد سكت في عدّة منهم، فلاخلاف في فطحية عمار الساباطي و عبدالله بن بكير ظاهراً، وقد سكت فيهما. كما أنّه لا كلام في مذمومية فارس بن حاتم القزويني لأنّ الهادي -عليه السّلام- أهدر دمه و ضمن لقاتله الجنة، وقد سكت فيه.

و أمّا رجال البرقي: فلا يذكر في أصحابهم -عليهم السّلام- طعناً سوى العامية إلاّ شاذّاً، وعدّ في أصحاب أميرالمؤمنين -عليه السّلام- جمعاً، وقال: مجهولون. والظاهر أنّه أراد الجهل بإماميتهم وعاميتهم، ولا يذكر الطعن بفساد المذهب أو الضعف، فممكن القول بتشيّع من لم يذكر فيه عاميته.

و أمّا رجال الشيخ: فمسلكه غير ذلك، حيث إنه أراد استقصاء أصحابهم -عليهم السّلام- ومن روى عنهم مؤمناً كان أو منافقاً إمامياً كان أو عامياً، فعدّ أبابكر وعمر وعثمان ومعاوية وعمرو بن العاص ونظراءهم في أصحاب النبيّ -صلّى الله عليه وآله- وعدّ زياد بن أبيه وابنه عبيدالله بن زياد في أصحاب أمير المؤمنين -عليه السّلام- وعدّ منصور الدوانيقي في أصحاب الصادق -عليه السّلام- بدون ذكر شيء. فالاستناد إليه مالم يحرز إمامية رجل غير جائز، حتى في أصحاب غير النبيّ -صلّى الله عليه وآله- وأمير المؤمنين -عليه السّلام- فكيف في أصحابهم؟

و غير الإمامي فيه من أوّله إلى باب أصحاب الصادق -عليه السّلام- أكثر من الإمامي، وبعده ليس غير الإمامي فيه بتلك الكثرة، بل بابه الأخير «باب من لم يرو عنهم عليهم السّلام» لم يعلم ذكر غير إمامي فيه، لعدم المناسبة.

و قد اغترّ بعدّه العلاّمة و ابن داود، فعدّا كثيراً ممّا فيه في القسم الأوّل والجزء الأوّل من كتابيهما -المبتنيين لذكر الممدوحين والسالمين- ممّا كان الواجب ذكره في الثاني المعدّ للمجروحين.

و من الغريب! أنّهما لم يعنونا كثيراً من علماء الإمامية الأجلّة، لعدم ذكر كلمة «ثقة» أو مدح كثير فيهم، لعدم اعتدادهما بذلك المقدار، لاسيّما الأوّل .

و عنونا في الأوّل زياد بن أبيه الذي ذكره الشيخ بلفظ «زياد بن عبيد، عامله على البصرة»، ولم يتفطّنا للمراد منه، وتوهّما أنّ قوله: «عامله على البصرة» مدح عظيم. و إنّما قال الشيخ «زياد بن عبيد» لأنّه ولد على فراش عبيد.

قال في الاستيعاب: زياد بن أبي سفيان، ويقال: زياد بن أبيه، وزياد بن

امّه، وزياد بن سميّة، وكان يقال له قبل الاستلحاق: زياد بن عبيد الثقفي.

وعدّا فيه جرير بن عبدالله البجلي المنحرف عنه -عليه السّلام- وقد هدم -عليه السّلام- داره و نهى عن الصلاة في مسجده، لقول الشيخ فيه. قدم الشام برسالته -عليه السّلام- إلى معاوية.

وذكر العلّامة، في الأوّل أُبيّ بن ثابت وأنس بن معاذ، لقول الشيخ فيهما: «شهدابدراً وأُحداً» مع أنّ مجرد شهودهما لا يجدي، فالشيخان أيضاً شهداهما! وإن كان مضطرباً في ذلك في عنوان بعض دون بعض، فلم يعنون بجير بن أبي بجير وجمعاً آخر قال الشيخ فيهم بشهودهما.

وعنونا في الأوّل أوس بن ثابت لقول الشيخ فيه: «شهد بدراً و العقبة مع السبعين وآخى النبيّ -صلّى الله عليه وآله- بينه وبين عثمان بن عفان» فشهود البدر والعقبة أيّ أثر له؟ وشهود المشاهد كلّها مع العقبة لا أثر له! فقالوا: إنّ بشير بن سعد الخزرجي أبو النعمان بن بشير شهد المشاهد كلّها وشهد بيعة العقبة، مع أنّه كان أوّل من بايع أبابكر(١) حتّى قبل عمر، حسداً لابن عمّه سعد بن عبادة أن ينال الإمارة مع أنّ في مؤاخاته لعثمان دلالة على كونه مثله في النفس و الروح، فانّه -صلّى الله عليه وآله- كان يؤاخي بين شخص ومشاكله، ولذلك آخى بين معاوية وحتات المجاشعي -من عشيرة الفرزدق- الذي هرب في أيّام خلافة أمير المؤمنين -عليه السّلام- منه إلى معاوية وبقي عنده حتى مات ثمّة، فورثه معاوية بتلك الاخوّة، فقال الفرزدق:

أبوك وعمي يا معاوية أورثا تراثاً فيحتاز التراث أقاربه
فما بال ميراث الحتات أكلته! و ميراث صخر جامدلك ذائبه!(٢)

بل كونه نقيباً لا أثر له فضلاً عن مجرّد شهود العقبة، فقالوا: إنّ اسيد بن

(١) اسد الغابة: ١/١٩٥.
(٢) سيرة ابن هشام: ٤/٢٠٦.

حضير كان من النقباء، مع أنه هو الذي حرّض الأوس على بيعة أبي بكر(۱) وكان مع عمر لمّا جاء بالحطب لإحراق بيت أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

و من العجب العجاب! أن محمّد بن إسحاق -صاحب المغازي- قال في غزوة الأحزاب : ونجم النفاق من بعض المنافقين، حتى قال معتب بن قشير أخو بني عمرو بن عوف : كان محمّد يعدنا أن نأكل كنوز كسرى وقيصر وأحدنا اليوم لا يأمن على نفسه أن يذهب الى الغائط(۲) . نقل ذلك عنه عبدالملك بن هشام الذي زاد في مغازيه ونقص في كتابه المعروف بسيرة ابن هشام، ثم قال: معتب لم يكن من المنافقين، لأنّه كان من أهل بدر.

و قال أيضاً -محمّد بن إسحاق- في عنوان «من اجتمع إلى يهود من منافقي الأنصار»: ومن بني ضبيعة: ثعلبة بن حاطب ومعتب بن قشير، وهما اللذان عاهدا الله «لئن آتانا من فضله لنصّدقنّ ولنكوننّ من الصالحين» ومعتب هو الذي قال يوم احد: لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا ههنا، فانزل الله تعالى في ذلك من قوله: «وطائفة قد أهمّتهم أنفسهم يظنّون بالله غير الحقّ ظنّ الجاهلية يقولون... لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا ههنا» إلى آخر القصّة، وهو الذي قال يوم الأحزاب: كان محمد يعدنا أن نأكل كنوز كسرى وقيصر وأحدنا اليوم لا يأمن على نفسه أن يذهب إلى الغائط، فأنزل تعالى فيه: «وإذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً» وعدّ في المنافقين أيضاً الحارث بن حاطب. نقل ذلك أيضاً عنه ابن هشام في سيرته(۳)، وقال: معتب وثعلبة والحارث ليسوا من المنافقين، فعدّوا في أسماء اهل بدر.

فيقال لابن هشام: قاعدة عقلية «بطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم»

---

(۱) تاريخ الطبري: ۳/۲۲۱. (۲) المغازي للواقدي: ۲/۴۵۹. (۳) سيرة ابن هشام: ۲/۱۶۹.

فاذا كان نفاق الثلاثة معلوماً بأعمالهم وأقوالهم يعلم أنّ بدراً شهدها المنافقون كما شهدها المؤمنون، وأنّ الخبر الذي نقلوه فيهم باطل، فسبحان الله ما تفعل العقائد الفاسدة حتى توجب إنكار الضروريات.

وكيف يجدي مجرّد شهود الغزوات! مع أنّ القاعدة في الصحابة عندنا الارتداد المعنوي في غير الأربعة أو السبعة الذين شهدوا الصلاة على فاطمة -عليها السّلام- إلا في من ثبت رجوعه في من رجع إلى أمير المؤمنين -عليه السّلام- وقد ذكر جمعاً منهم الكشّي بعنوان السابقين الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين -عليه السّلام- نعم: الصحابة المقتولون في غزواته -صلّى الله عليه وآله- والمتوفّون في عهده -صلّى الله عليه وآله- قبل زمان الافتتان يمكن القول بحسن حالهم في من لم يعرف منه زيغ، فزار النبيّ -صلّى الله عليه وآله- في مرض موته قبور البقيع وقال لهم: «طوبى لكم سبقتم الفتن وسلمتم من المحن»(١) أمّا الباقون بعده فلا، ولو كانوا شهدوا جميع الغزوات، ولو كانوا شهدوا بيعة الشجرة. فالمغيرة بن شعبة أيضاً كان شهدها، كما صرّح به ابن قتيبة. ولم يقل تعالى: إنّه رضي عن كلّ المبايعين، بل عن المؤمنين المبايعين؛ مع أنّه قال بعد: «إنّ الذين يبايعونك إنّما يبايعون الله يدالله فوق أيديهم فمن نكث فإنّما ينكث على نفسه»

كما أن مجرّد شهود مشاهد أمير المؤمنين -عليه السّلام- غير مجد، فالخوارج شهدوا الجمل وصفّين معه -عليه السّلام- وشمر بن ذي الجوشن وسنان بن أنس أيضاً شهدا معه -عليه السّلام- صفّين، كما ذكر نصر بن مزاحم وغيره.

وفي خبر الكشّي المروي في ديباجته: كان عليّ -عليه السّلام- بالعراق يقاتل عدوّه وما كان في أصحابه خمسون رجلاً يعرفونه حقّ معرفته. وفي صفّين نصر: ولمّا نادى منادي الشام: معنا الطيّب ابن الطيّب عبيدالله بن

---

(١) لم نعثر عليه بهذه العبارة، ففي إرشاد المفيد: ص٩٧ «السلام عليكم يا أهل القبور ليهنئكم ما أصبحتم فيه ممّا فيه الناس... إلخ» وقريب منه ما رواه ابن هشام في سيرته: ج٤ ص٢٩٢.

عمر، أجابه منادي العراق: معنا الطيّب ابن الطيّب محمّد بن أبي بكر(١)

و أمّا القتل معه ـ عليه السّلام ـ في تلك المشاهد، ففي جمل المفيد: قال ـ عليه السّلام ـ «واروا قتلانا في ثيابهم التي قتلوا فيها فانّهم يحشرون على الشهادة وإنّي لشاهدهم بالوفاء»(٢)

و في نهج البلاغة: كتب ـ عليه السّلام ـ إلى معاوية في صفّين في جوابه وأمّا قولك: إنّ الحرب قد أكلت العرب إلا حشاشات أنفس بقيت، ألا ومن أكله الحقّ فالى الجنة ومن أكله الباطل فالى النار(٣)

و قال المسعودي في مروجه: قتل من أصحابه ـ عليه السّلام ـ يوم الجمل خمسة آلاف ويوم صفّين خمسة وعشرون ألفاً(٤)

و يمكن القول بأنّ أكثرهم و إن كانوا غير مستبصرين، إلا أنّهم قاصرين وكانت نيّاتهم حسنة، فيكونون كالمستشهدين مع النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

و من الغريب! أنّ المصنّف كثيراً ما يقول بحسن رجل ـ من قبيل من تقدّم ـ بعنوان «الخلاصة» له في الأوّل، وهو توهّم في توهّم، فانّه معلوم أنّ مستند عنوانه له فيه هو ما يذكره فيه من كلام الشيخ أو غيره، فان كان قاصراً عن إفادة حسن فأيّ فائدة في ذاك الفعل؟

و أغرب من ذلك!! أنّه يستند في الحسن إلى عنوان ابن داود له في الأوّل من كتابه، مع أنّه ليس الأوّل منه مختصاً بالممدوحين، ككتاب العلامة، بل بغير المقدوحين حتى المهملين، كما يأتي. هذا، ورجال الشيخ وإن قلنا: إنّ موضوعه أعمّ من الكلّ، إلا أنّه فاته كثير.

ثمّ من العجب! أنّه و إن قلنا: إنّه يعنون المؤمن والمنافق، حيث إنه أراد الاستقصاء ـ ككتب العامة ـ إلا أنّه عنون في أصحاب النبيّ ـ صلّى الله عليه

---

(١) وقعة صفّين: ٢٩٣.

(٢) الجمل: ٢١١.

(٣) نهج البلاغة: ص٣٧٤ الكتاب ١٧.

(٤) مروج الذهب: ٢/٣٩٣ و ٣٩٤.

وآله- كثيراً من المنافقين ولم يعنون كثيراً من مؤمنيهم حتى الشهداء في غزواته -صلّى الله عليه وآله- كما أنّه يكرّر كثيراً عنوان رجل واحد باختلاف تعبيرهم عنه إمّا لاحتماله تعدّده أو لعدم تفطّنه للاتّحاد. وقد يكرّر عنوان الواحد غفلة، كما في إبراهيم بن سليمان الهلالي النهمي، وإبراهيم بن رجاء الجحدري، وأحمد بن إبراهيم مستملي الجلودي، وأحمد بن الحسين الأهوازي.

الفصل السابع عشر

في الفروق بين تلك المدارك:

فأقول: فرق بين فهرست الشيخ وفهرست النجاشي.

إنّ الأوّل عقد لكلّ اسم مشترك أو مختلف باباً من أوّله إلى آخره.

و أمّا الثاني فانّما جرى على ذلك إلى الباء و أسقط من التاء ذكر الأبواب، وإن كان يذكر المجتمعين في محلّ والمتفرقين في محلّ. وفرّق في العين بين الأسماء المركّبة والأسماء المفردة، فعنون المركّبات المجتمعة ثم المتفرقة ثم عنون المفردات المجتمعة ثم المتفرقة. كما أنّه ذكر المسمّين بالحسن والحسين في الألف، لعدم استعمالهما بدون الألف إلا شاذاً. كما أنّه خلط بين المسمّين بالحسن والمسمّين بالحسين، وكأنّه فعل ذلك لفرط القرب بين الإمامين المسمّين بهما. وذكر في باب الحارث المسمّين في أوّل العنوان «حارث» منكّراً مكتوباً بـ الألف، وفي آخر الطرق «الحرث» معرّفاً بدون ألف. ووجه ما فعل: أنّ الرجل في أوّل عنوانه كأنّه منكّر وبعد ذكره يصير معرّفاً. و«حارث» منكّراً لا يكتفى فيه بالألف المقدرة كألف إسحق ويشتبه بدون ذكرها بـ«حرب» بالموحدة، وأمّا مع التعريف فيكتفى فيه بالألف المقدّرة، لأنّ المسمّى بـ«حرب» بالموحّدة لا يعرّف، كما يعرّف «حارث» بالمثلّثة، وهذه نكات دقيقة قلّ من تنبّه لها أو نبّه عليها.

و المفهوم منه: أنّه يجوز العطف على المرفوع المتصل من غير فصل،فقال في الحسن بن عطية «ثقة وأخواه أيضاً». وقال في الحسن بن السري ـ بتصديق الخلاصة وابن داود ـ «ثقة وأخوه عليّ رويا...» وقال في بسطام بن الحصين «كان وجهاً من وجوه أصحابنا وأبوه وعمومته وكان...» وقال في إسحاق بن عمّار بن حيّان «ثقة وإخوته يونس ويوسف وقيس وإسماعيل وهو في بيت كبير» وقال في أبي قتادة عليّ بن محمّد بن حفص «وكان ثقة وابنه أبوالحسن بن أبي قتادة الشاعر وأحمد بن أبي قتادة، أعقب...».

و يتفرع عليه فهم وثاقة جمع لم يعنونوا مستقلاً أو لم يوثّقوا في عناوينهم.

وبين خلاصة العلّامة و كتاب ابن داود أيضاً فروق:

الأوّل ـ إنّ القسم الأوّل من الخلاصة مختص بمن يعمل بروايته، والثاني بمن لا يعمل، وهذا نصّه: «الأوّل في من أعتمد على روايته أو ترجّح عندي قبول قوله، والثاني في من تركت روايته أو توقفت فيه». وكما يذكر الإمامي الممدوح في الأوّل لعمله بروايته، يذكر فيه فاسد المذهب الذي كان من أصحاب الاجماع أو من مثلهم لعمله بروايته أيضاً، كابن بكير وعليّ بن فضال. وأمّا الموثّقون الذين ليسوا كذلك فيعنونهم في الثاني، لعدم عمله بخبرهم.

فاعتراض الشهيد الثاني وغيره عليه: بأنّه لم عدّ ابن بكير وابن فضّال في الأوّل وهو يعنون الموثّقين في الثاني ؟ في غير محلّه.

و أمّا ذكره يحيى أبا بصير الأسدي في الثاني، مع أنّه قال: «يعمل بروايته» فالظاهر أنّه كان متردداً فيه، فعنونه ثمّة ثم رجّح العمل بخبره.

و بالجملة: موضوع قسمه الأوّل «من يعمل بروايته» والثاني «من لم يعمل بروايته». وأمّا من توقف فيه: فإن كان لتوقفه في طريق مدحه يذكره في الأوّل، كما في إسماعيل بن الخطاب، وفي طريق جرحه يذكره في الثاني

كما في إسماعيل بن عمّار .

و كذا لو كان مختلفاً فيه و توقف في ترجيح المدح أو القدح.

و ممّا ذكرنا يظهر لك : قصور **عبارته عن مراده في قوله المتقدم «أو توقفت فيه»** .

و أمّا الجزء الأوّل من كتاب ابن داود: فلمن ورد فيه أدنى مدح ولو مع ورود ذموم كثيرة أيضاً فيه ولو لم يعمل بخبره. ويذكر من ورد فيه أدنى جرح في الثاني ولو كان أوثق الثقات وعمل بخبره؛ فذكر بريد العجلي مع جلالته في الثاني، فقال: وإنّي لأنفس به أن يذكر بين الضعفاء ولولا التزامي أن أذكر كل من غمز فيه أحد من الأصحاب لما ذكرته هنا.وذكر في الثاني أيضاً هشام بن الحكم وقال: لامراء في جلالته لكن البرقي نقل فيه غمزاً بمجرّد كونه من تلاميذ أبي شاكر الزنديق.

و اعتراضهم عليه «بأنّه لِمَ يعنون مثله ممن ترجح مدحه فيه؟» في غير محلّه.

الفرق الثاني ـ أنّ العلّامة لا يعنون مختلفاً فيه في القسمين، بل إن رجّح المدح يذكره في الأوّل وإن رجّح الذم أو توقّف يذكره في الثاني. وأمّا عنوانه لكوكب الدم فيهما: فلاحتماله تعدّده، حيث إن الكشّي قال: أبو يحيى الموصلي كوكب الدم، وابن الغضائري قال: زكريا أبو يحيى كوكب الدم. وكذلك الحال في أبي طالب الانباري، فعنون في الأوّل عبدالله بن أبي زيد الأنباري، وفي الثاني عبيدالله بن أبي زيد الأنصاري.

و ابن داود يذكره فيهما،في الأوّل باعتبار مدحه، وفي الثاني باعتبار جرحه.

الفرق الثالث ـ انّ العلّامة ما يأخذه من الكشّي أو النجاشيّ أو الفهرست أو رجال الشيخ أو ابن الغضائري، لا يذكر المستند، لكن يعبّر بعين عباراتهم، حتى في بعض المواضع التي لا مقتضي له، مثل أنّ النجاشي عنون أوّلاً عمرو بن إلياس البجلي ثم عنون ابن ابنه عمرو بن إلياس بن عمرو ابن إلياس وقال:«ابن ابن ذاك ».

و العلّامة لم يذكر الأوّل، لكونه مهملاً خارجاً عن موضوع كتابه، واقتصر على الثاني، لكونه ثقة، وعبّر أيضاً بعد نسبه بعبارة النجاشي «ابن ابن ذاك» مع أنّه في كلامه بلا معنى.

و أمّا ما ينقله عن غيبة الشيخ أو عن ابن عقدة أو العقيقي في ما وجد من كتابيها فيصرّح بالمستند. كما أنّ الكشّي والنجاشي وابن الغضائري والفهرست ورجال الشيخ لو كانوا مختلفين في رجل، يصرّح بأسمائهم. وحينئذٍ يستكشف في عنوان قال شيئاً وسكت عن مستند أنّه مذكور في الكتب الخمسة ولو لم نقف عليه في نسخنا.

و أمّا ابن داود: فيلتزم بذكر جميع من أخذ عنه، فلو لم يذكر المستند علم أنّه سقط من نسخته رمزه، إلا في ما كان مشتبهاً عنده، فلا يرمز، فعبدالله البرقي كان مشتبهاً عنده في الكشّي بين «البرقي» و «الرقي» فعنون كليهما بلا رمز. ويحيى بن هاشم في النجاشي كان مشتبهاً عنده بين «ابن قاسم» و «ابن هاشم» فعنون كليهما بلا رمز. وأحكم بن بشار في الكشّي كان عنده مشتبهاً بين «الحكم» و «أحكم» فعنون كليهما بلا رمز. ومثله الخلاصة في أحكم، وفي سكين النخعي مع سليمان النخعي، وسفيان بن مصعب مع سيف بن مصعب، وعبدالرحمن بن عبد ربه وعبدالرحيم بن عبد ربه، فعنون كلاً منهم في كلّ منها بدون تنبيه، وهو خطاء فاحش، حيث إنّه يوجب الإغراء بالجهل وتعدّد الواحد.

الفرق الرابع ـ إنّ العلّامة إنّما همّه بيان المدح أو القدح، دون بيان كونه من أصحابهم ـعليهم السّلام ـ أو غيرهم مع الاستقصاء، فترى من عدّه الشيخ في الرجال في أصحاب عدّة منهم ـعليهم السّلام ـ وذكر مدحاً أو قدحاً في موضع واحد منهم يقتصر على ذلك الموضع وينقل عبارته فيه، فيعترض عليه المتأخرون غفلة عن حقيقة الحال، و أمّا ابن داود: فيلتزم بذكر جميع من عدّ فيه.

الفرق الخامس ـ أنّ العلّامة يقتصر على الممدوحين في الأوّل. وابن داود يذكر

فيه المهملين أيضاً، فقال: الجزء الأوّل من الكتاب في ذكر الممدوحين ومن لم يضعّفهم الأصحاب في ما علمته.

و المفهوم منه: أنّه يعمل بخبر رواته مهملون لم يذكروا بمدح ولا قدح، كما يعمل بخبر رواته ممدوحون. وهو الحق الحقيق بالاتّباع، وعليه عمل الأصحاب. فنرى القدماء كما يعملون بالخبر الذي رواته ممدوحون، يعملون بالخبر الذي رواته غير مجروحين، وإنّما يردّون المطعونين. فاستثنى ابن الوليد وابن بابويه من كتاب «نوادر الحكمة» لمحمّد بن أحمد بن يحيى ـ و كان مصنّفه يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ولا يبالي عمّن أخذ ـ مارواه عن محمّد بن موسى الهمداني، ومحمّد بن عليّ الهمداني، ومحمّد بن هارون، ومحمّد بن عبدالله بن مهران، ومحمّد بن يحيى المعاذي، وأبي عبدالله الرازي، وأبي عبدالله السياري، وأبي عليّ النيسابوري، وأبي يحيى الواسطي، وأبي سمينة الصيرفي، ويوسف بن الحارث، ويوسف بن السخت، ووهب بن منبه، وعبدالله الدمشقي، وعبدالله الشامي، وعبدالله الرازي، وأحمد بن هلال، وأحمد بن الحسين، وأحمد بن بشير، وجعفر بن محمّد بن مالك، وممويه بن معروف، والآدمي، والعبيدي، واللؤلؤي.

و زاد الثاني الهيثم بن عدي و مثله ابن نوح، ولكن نقص العبيدي.

و استثنى المفيد من شرايع عليّ بن إبراهيم حديثاً واحداً في تحريم لحم البعير(١).

فهذا يدلّ على أنّ الكتب التي لم يطعنوا في طريقها ولم يستثنوا منها شيئاً، كان معتبراً عندهم ورواتها مقبولوا الرواية إن لم يكونوا مطعونين من أئمة الرجال ولا قرينة، وإلا فتقبل مع الطعن.

و قال الشيخ في العدة: و كذلك القول في مايرويه المتهمون والمضعّفون،

---

(١) راجع الفهرست لشيخ الطائفة: ص١١٥.

إن كان هناك ما يعضد روايتهم ويدلّ على صحّتها وجب العمل به، وإن لم يكن هناك ما يشهد لروايتهم بالصحّة وجب التوقّف في أخبارهم، فلأجل ذلك توقّف المشايخ عن أخبار كثيرة هذه صورتها ولم يرووها واستثنوها في فهارسهم من جملة مايروونه من التصنيفات (١)

بل المفهوم منه: أنّه كما يكون الإجماع على العمل بالمهمل، يكون الإجماع على العمل بخبر الفاسق بالجوارح إذا كان ثقة في مجرّد الحديث، وبه فسّر عدالة الراوي.

و فرّق بينه و بين الشاهد، فقال: فأمّا من كان مخطئاً في بعض الأفعال أو فاسقاً بأفعال الجوارح وكان ثقة في مايرويه متحرزاً فيها، فإنّ ذلك لا يوجب ردّ خبره وكون العمل به؛ لأنّ العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة فيه، وإنّما الفسق بأفعال الجوارح يمنع من قبول شهادته وليس بمانع من قبول خبره، ولأجل ذلك قبلت الطائفة أخبار جماعة هذه صفتهم (٢)

نعم يمكن القول بأنّه إذا تعارض خبران، رواة أحدهما مصرّح بتوثيقهم ورواة الآخر مهملون، يرجّح الأوّل عليه.

و ذكر الشيخ في وجوه الترجيح أربعة أشياء:

موافقة دليل العقل و الكتاب والسنة والإجماع، ثم مارواه العدل على غيره.

هذا هو طريقة القدماء. وقد أحدث العلامة الطريقة الحادثة. والظاهر أنّ الأصل فيها شيخه في الرجال «أحمد بن طاووس» حيث إنّه يطعن في كثير من أخبار الكشّي بعدم ذكر من في طريقه في الرجال. ولم نقف على كتبه في الفقه، فلعلّه عبّر بمصطلحات الصحيح والحسن والقوي والضعيف، كالعلّامة.

و أمّا المحقّق: و إن كان احتمل بعض أنّه الأصل، إلا أنّ الذي يفهم من معتبره أنّ طريقته قريبة من القدماء.

---

(١)و(٢) عدّة الاصول: ١/٣٨٢.

و بالجملة: طريقة القدماء أوّلاً: الترجيح بالقرينة من دليل العقل أو النقل من الكتاب والسنّة والإجماع الشامل للشهرة المحقّقة، وفي ما ليس عليه قرينة العمل بالصحيح والحسن والمهمل. وأمّا الموثّق فلا يعملون به إلا إذا لم يعارضه خبر إمامي ولو من المهمل ولم يكن فتواهم بخلافه. والضعيف لا يعملون به أصلاً.

هذا و لكنّه ـ أي ابن داود الذي قلنا: يعنون في الأوّل المهملين لأنّه يعمل بخبرهم كالممدوحين ـ لا يستقصيهم، كما يستقصي الممدوحين، بل من كان في ذكره إفادة ما. كما أنه لا يصرّح بالإهمال في من يعنون منهم إلا في من توهّم فيه مدح، كما في آدم بن المتوكل، فقال: [جش] مهمل. وكما في الحسين بن أبي الخطاب، فقال: [كش] مهمل.

ثمّ إنّه أغرب الفاضل الداماد، فادّعى أنّ من أهمله النجاشي يكون حسناً(١) وقال: «فهم ابن داود هذه النكتة فيعنون مهمليه في الأوّل» فانّه غلط في غلط!!.

فالنجاشي أهمل فارس بن حاتم الذي ضمن الهادي ـ عليه السَّلام ـ الجنة لقاتله، وابن داود يعنون مهملي النجاشي وغير النجاشي ولا يعتقد مهمل النجاشي حسناً ولا يفرق بين مهمله ومهمل غيره، كما رأيت هنا.

و من الفروق: أنّ اقتصار الشيخ في الرجال و البرقي على مجرد عنوان صحيح، حيث إنّه في معنى أنّه من أصحاب أحدهم ـ عليهم السَّلام ـ أو ممن لم يروعنهم ـ عليهم السَّلام ـ دون الفهرست والنجاشي والكشّي.

فالأوّلان لابدّ أن يذكرا فيه كتاباً: أصلاً أوتصنيفاً، والأخير لابدّأن يذكر فيه مدحاً أو قدحاً. ولو رأينا في أحدها خلاف ذلك فلابدّ من حصول سقط، كما

(١) قال في الرواشح ص٦٨: فإذاً قد استبان لك أنّ من يذكره النجاشي من غير ذمّ ومدح... فيكون بحسب ذلك طريق الحديث من جهته قويّاً، لاحسناً ولاموثّقاً... إلخ».

في عنوان النجاشي لأحمد بن بكر بن جناح في نسخنا مجرّداً.

و منها: أنّه ليس دأب الشيخ في رجاله و فهرسته والنجاشي في كتابه عنوان رجل مكرّراً، حتّى في الأسماء مع الكني، فلو فعلا يحمل على غفلتهما عن عنوانهما الأوّل أو عدم تفطّنهما للاتّحاد بواسطة تغيّر لفظ العنوان أو كون صاحب هذه الكنية صاحب ذاك الاسم. وأمّا الكشّي: فيكرّر العناوين للواحد والأكثر.

ومن مواضع الفروق رجال الشيخ مع رجال باقي القدماء، فرجال الشيخ حيث إنه فصّل بين من روى عنهم و من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- لو اقتصر في ذكر رجل في أصحاب أحدهم دون أن يذكره في من لم يرو عنهم يدلّ على روايته عنهم -عليهم السّلام-. وأمّا رجال البرقي وغيره: فعدّه أعمّ، وإنّما المحقّق كونه من أصحابهم -عليهم السّلام-. والظاهر أنّ النجاشي لم يكن متفطناً لهذه النكتة، فمن رآه ذكروه في أصحابهم -عليهم السّلام- عرّفه بأنّه روى عنهم -عليهم السّلام- كما في إبراهيم بن محمّد الأشعري فانّه صرّح بروايته عن الكاظم والرضا -عليهما السّلام- والشيخ عدّه في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- ولم نقف على رواية له عنهما ولا عن غيرهما منهم -عليهم السّلام- ولم يعلم تقدّم النجاشي على الشيخ في الرجال، مع أنّ مثله مربوط بفنّ الحديث، والشيخ كان إماماً فيه، ولم يكن للنجاشي فيه تلك اليد.

ومن مواضع الفروق رجال الشيخ في باب من لم يروعنهم مع كتاب ابن داود في رمزه [لم] لمن لم يروعنهم -عليهم السّلام- فالشيخ يذكر في ذلك الباب من تأخر عصره عنهم ولم يدركهم أوعاصرهم ولم يلقهم ولم يروعنهم -عليهم السّلام-.

فقال: أمّا بعد، فانّي قد أجبت إلى ما تكرّر به الشيخ الفاضل فيه: من جمع كتاب يشتمل على أسماء الرجال الّذين رووا عن النبيّ -صلّى الله عليه وآله- وعن الأئمة -عليهم السّلام- من بعده إلى زمن القائم -عليه السّلام- ثمّ أذكر

بعد ذلك من تأخّر زمانه عن الأئمة من رواة الحديث أومن عاصرهم ولم يرهم.

وحينئذٍ، فيمكن أن يعدّ رجلاً في أصحابهم لكونه معاصرهم ـ كما فعل غيره ـ ويعدّه في من لم يروعنهم أيضاً لكونه لم يرهم ولم يروعنهم ـعليهم السّلام ـ .

و مثله في كتابه كثير، و كثير منهم لم يتفطّنوا لذلك، فبعضهم ظنّ المنافاة. وجمع المصنّف ما كان من قبيله بأنّ مراده: أنّه روى عنهم ـعليهم السّلام ـ وعن سائر الرجال، وهو غلط.

فمع بطلانه بصريح كلام الشيخ ـوقد عرفته ـ يردّه أيضاً أنّه لو كان الأمر كما ذكر لوجب أن يعدّ جلّ أصحابهم ـعليهم السّلام ـ من النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ إلى القائم ـعليه السّلام ـ لولا كلّهم في من لم يروعنهم، لأنّهم كما رووا عنهم رووا عن غيرهم من باقي أصحابهم حتى مثل «زرارة» الذي هو أفقه الرواة وأنبههم.

و أمّا ابن داود: فيرمز بـ[لم] لمن ذكره الشيخ في الرجال في من لم يروعنهم ـعليهم السّلام ـ ولمن سكت الكشّي والنجاشي والفهرست وابن الغضائري عن روايته عنهم ـعليهم السّلام ـ وهو اصطلاح غلط، لأنّ كثيراً ممن سكتوا يكونون من أصحابهم ـعليهم السّلام ـ وإنّما سكتوا لأنّ كتبهم لم تكن من كتب الرجال الموضوعة لبيان أصحابهم ـعليهم السّلام ـ و من ذكروا أنّه روى عنهم ـعليهم السّلام ـ ذكروه تبرّعاً. فالأخذ بسكوتهم كالأخذ باطلاق ليس في مقام البيان، وهو إفراط منه كتفريط العلّامة في ما عرفت: من أنّه لوعدّ الشيخ في الرجال رجلاً في عدّة منهم ـعليهم السّلام ـ لكن لم يوثّقه أو لم يضعّفه إلا في أحدهم يذكر كونه من أصحاب ذاك.

و من الغريب! أنّهم لم يتفطّنوا لهذه القاعدة من ابن داود.

فالميرزا قال: إنّ مراده برمز [لم] ذكر رجال الشيخ له في من لم يروعنهم، فيعترض عليه في من لم يذكر في من لم يروعنهم من رجال الشيخ بعدم ذكره فيه.

و الداماد قال: إنّ مراده خصوص من لم يذكر النجاشي روايته عنهم -عليهم السّلام- وتبعه المصنّف في رأيه.

و يردّه أنّه عنون محمّد بن جعفر الأسدي ثلاث مرّات: تارة بلفظ رجال الشيخ وقال: لم [جخ] واخرى بلفظ الفهرست وقال: لم [ست] ومرّة بلفظ النجاشي و قال: لم [جش].

و عنون محمّد بن القاسم المفسّر الّذي لم يعنونه غير ابن الغضائري وقال: لم،وعنون محمّد بن مصادف مولى الصادق-عليه السلام-وقال: لم[غض] إلى غير ذلك .

ثمّ إنّه كما قلنا: إنّ عدّهم لرجل في أصحاب أحدهم -عليهم السّلام- أعمّ من روايته عنهم -عليهم السّلام- كذلك اقتصارهم في عدّ شخص في أصحاب أحدهم -عليهم السّلام- أعمّ من عدم دركه من بعده، فلا يجوز تغليط سند روى عنه من عدّ في من بعده.

و ممّا ذكرنا يظهر لك ما في قول «المنتقى» في عبدالصمد بن بشير الذي عدّ في أصحاب الصادق -عليه السّلام- : إنّ رواية موسى بن القاسم الذي عدّ من أصحاب الرضا -عليه السّلام- عنه غلط من الشيخ في خبرله في الحج (١) فمن أين أنّ عبدالصمد مات في حياة الصادق عليه السّلام؟ ومن أين أنّ موسى إنّما نشأ في إمامة الرضا -عليه السّلام-؟ ولم يصحّ ماذكر من تغليط الشيخ حتى يثبتا، وكيف يصحّ ما ذكر! وقد جعل المشيخة طريقها إلى عبدالصمد ذاك جعفر بن بشير، وجعفر مثل موسى في عدم عدّه في غير أصحاب الرضا-عليه السّلام-.

و نظيره تغليط له في رواية موسى ذاك عن عبدالرحمن بن سيابة الذي من أصحاب الصادق -عليه السّلام- وأنّه عبدالرحمن بن أبي نجران، ولم يلاحظ أنّه روى عن ابن سيابة جمع لم يدركوا الصادق -عليه السّلام- كابن أبي عمير، وابن

(١) منتقى الجمان: ٣/٢٢٤.

محبوب، ويونس،بل البرقي في أسانيد كثيرة. ولا يجوز التغليط إلا في من صرّحوا بموته في عصره مع شهادة القرائن، كما في فضيل بن يسار، وإلا فيستكشف من الأسانيد غلط المصرّح، كما في عبدالرحمن بن أعين، فنقل الكشّي موته في حياة الصادق -عليه السَّلام- ويستكشف من الأسانيد بقاءه بعده -عليه السَّلام- وبه صرّح الشيخ.وهذا نظير رمز ابن داود [لم] لمن لم يصرّحوا بروايته، فقلنا: إنّه أعمّ وأنّه لا يصحّ إلا في من صرّحوا بعدم روايته، ثم يستكشف صحّة ذلك وعدمها -إذا اختلفوا فيه- بالأسانيد.

ومن الفروق: الفرق بين كلمة «مجهول» في كلام العلّامة وابن داود وبينها في كلام المتأخرين، فإنّها في كلامهما عبارة عمّن صرّح أئمة الرجال فيه بالمجهولية، وهو أحد ألفاظ الجرح، ولذا لم يعنوناه إلا في الثاني من كتابيهما، المعدّ للمجروحين. وقد عقد ابن داود لهم فصلاً في آخر الجزء الثاني من كتابه، كما عقد فصلاً لكلّ من المجروحين -بالعامية والزيدية والبترية والناووسية والواقفية والفطحية والكذّابية وغيرذلك- فيه.

و أمّا في كلام المتأخّرين- من الشهيد الثاني والمجلسي إلى المصنّف- فأعمّ منه ومن المهمل الذي لم يذكر فيه مدح ولا قدح. وقد عرفت: أنّ العلّامة لا يعنون المهمل أصلاً، وابن داود يعنونه في الأوّل كالممدوح. كما عرفت: أنّ القدماء كانوايعملون بالمهمل كالممدوح ويردّون المجهول.

و قلنا: إنّ ابن داود كان متفطّناً لذلك، فجرى عليه. لكن حيث كان العلّامة مشهوراً ورياسة الإمامية كانت منتهية إليه لم يراجع أحد كلام ابن داود، حتى يقف على الحقيقة.

و بالجملة: ما فعله المتأخرون في المجهول خبط عظيم. و الاصطلاح وإن كان لا مشاحّة فيه، إلا أنّه كان عليهم تمييز «المجهول المجروح» من «المجهول المهمل» حتى لا يحصل الالتباس.

الفصل الثامن عشر

في ما اختلف في مؤلّفه من تلك الكتب

اختلف في رجال البرقي و كتاب ابن الغضائري.

أمّا الأوّل ـ فقال بعضهم: إنّه لأحمد بن أبي عبدالله البرقي، وقال بعضهم: إنّه لأبيه: محمّد بن خالد البرقي. وكلاهما وهم، وكيف يمكن أن يكون لهما؟ وقد استند في كثير من رجاله إلى كتاب سعد بن عبدالله القمي، وسعد كان من تلامذة أحمد الإبن. وعنون فيه عبدالله بن جعفر الحميري وصرّح بسماعه منه، فيكون شيخه؛ مع أنّ عبدالله كسعد تلميذ أحمد الإبن.وعنون أحمد بن أبي عبدالله فيه ولم يذكر أنّه مصنّف الكتاب، كما هو القاعدة في من يذكر نفسه في كتابه، كما فعل الشيخ والنجاشي في فهرستيهما والعلّامة وابن داود في كتابيهما. وعنون محمّداً البرقي ولم يشر إلى أنّه أبوه.

و الذي يعلم من ملاحظة الطبقة: أنّه لعبدالله بن أحمد البرقي الذي يروي عنه الكليني، أو أحمد بن عبدالله البرقي الذي يروي عنه الصدوق. والثاني أقرب، لعنوانه سعداً والحميري، كما عرفت.

و أمّا الثاني ـ فقال الشهيد الثاني: إنّه للحسين بن عبيدالله الغضائري، دون ابنه أحمد(١).واستند في ذلك إلى قول «الخلاصة» في عنوان سهل الآدمي «ذكر ذلك أحمد بن عليّ بن نوح، وأحمد بن الحسين، وقال ابن الغضائري: إنّه كان ضعيفاً» قال: عطفه ابن الغضائري على أحمد بن الحسين يدلّ على أنّه غيره.

قلت: إنّه لم يتفطّن لقاعدة العلّامة في كتابه، فانّ قوله: «ذكر ذلك أحمد بن عليّ بن نوح وأحمد بن الحسين» عين عبارة النجاشي، عبرّبه، كما هو دأبه

---

(١) في إجازاته لوالد الشيخ البهائي، راجع البحار: ج١٠٨، ص١٦٠.

في تعبيره بعين عبارات أئمة الرجال، كما قلنا. وقوله: «وقال ابن الغضائري» نقل منه عن ذاك الكتاب، سواء كان للأب أو الإبن. ويشهد أنّ الكتاب للإبن: أنّ فيه في عنوان المفضّل بن صالح «حدثنا أحمد بن عبدالواحد، قال: حدثنا عليّ بن محمّد بن الزبير، قال: حدثنا عليّ بن الحسن ابن فضال».

و قد قال النجاشي في عنوان عليّ بن فضال:«قرأ أحمد بن الحسين كتاب الصلاة والزكاة ومناسك الحج والصيام والطلاق والنكاح والزهد والجنائز والمواعظ والوصايا والفرائض والمتعة والرجال على أحمد بن عبدالواحد في مدة سمعتها معه» وأيضاً أحمد بن عبدالواحد ـ وهو ابن عبدون ـ في طبقة الحسين ابن عبيدالله، وكلاهما من مشايخ الشيخ والنجاشي، فلا يروي الحسين عنه، وإنّما تصحّ رواية أحمد ـ الذي في طبقة الشيخ والنجاشي ـ عنه، كما عرفت من عبارة النجاشي.

الفصل التاسع عشر

في اختلافهم في الموجود من كتاب الكشّي

اختلف في أنّ الواصل إلينا منه هل هو أصله أو اختيار الشيخ منه؟ ظاهر تعبير أحمد بن طاووس والعلّامة وابن داود الأوّل. والصواب الثاني، كما صرّح به عليّ بن طاووس في كتابه «فرج المهموم»(١) ناقلاً له عن نسخة الأصل الواصل إليه بخطّ الشيخ.

و يدلّ عليه أنّ موضوع الرجال مطلقاً بيان طبقات أصحابهم ـ عليهم السّلام ـ وليس في الموجود ذكر ذلك، وإن كان عنوان الأشخاص فيها على ترتيب الطبقات.

و أيضاً قال النجاشي: «إنّ الكشّي ذكر الحسن بن فضال في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ خاصّة ولم يذكره في رجال الكاظم ـ عليه السّلام ـ» مع أنّ

---

(١) فرج المهموم: ١٣٠.

في الموجود من الكشّي في عنوان تسمية فقهاء أصحاب الكاظم والرضا ـعليهما السَّلام ـ بعد ذكر الحسن بن محبوب «وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب الحسن بن عليّ بن فضّال».

و أيضاً قال النجاشي في الحسين بن أشكيب: «ذكره أبو عمرو في رجاله في أصحاب أبي الحسن صاحب العسكر ـعليه السَّلام ـ» وقال أيضاً فيه: «قال الكشّي: هو القمّي خادم القبر» و قال أيضاً فيه: «قال الكشّي في رجال أبي محمّد ـعليه السَّلام ـ: الحسين بن أشكيب المروزي المقيم بسمرقند وكشّ، عالم متكلّم مؤلّف للكتب» وليس في الموجود من الكشّي منه أثر، ولا فيه ذكر أبواب.

و نقل النجاشي أيضاً عن الكشّي عنوانه للحسين بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم. وليس في الموجود منه أثر.

و نقل أيضاً عنه كلاماً في إبراهيم بن هاشم. وليس في الموجود منه أثر.

و نقل عنه في الوشاء أنّه كنّاه بأبي محمّد. وليس في الموجود منه أثر.

و نقل عنه كلاماً في أبان بن تغلب وكلاماً في ابن فضال. وليس من الكلامين في الموجود أثر.

و نقل الشيخ عنوانه لمحمّد بن مسكان و داود بن أبي زيد، وليسا فيه رأساً فكلّ هذا دليل واضح على أنّ الواصل ليس أصل الكشّي، بل اختيار الشيخ منه.

و استدلّ عليه القهبائي الذي رتّب الموجود على حروف الأوائل والثواني بامور:

الأوّل: ما في الموجود في عنوان أبي يحيى الجرجاني « و سنذكر بعض مصنّفاته فانّها ملاح ذكرناها نحن في كتاب الفهرست» فقال: قوله: «ذكرناها الخ» صريح في ذلك.

قلت: توهّم أنّ الفهرست منحصر بفهرست الشيخ، فجعل ذلك دليلاً؛ مع أنّ أكثر القدماء كانوا ذوي فهرست، لكنّ الغالب عليها الاختصار، كفهرست

الزراري. وأوّل من ألّف فهرستاً مفصّلاً ابن الغضائري.

قال الشيخ في أوّل فهرسته: «أمّا بعد، فانّي لمّا رأيت جماعة من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرست كتب أصحابنا وما صنّفوه من التصانيف ورووه من الاصول، ولم أجد أحداً منه استوفى ذلك ولا ذكر أكثره، بل كلّ منهم كان غرضه أن يذكر ما اختص بروايته وأحاطت به خزانته من الكتب، إلا ما كان قصده أبوالحسين [الغضائري] أحمد بن الحسين بن عبيدالله الخ» فأيّ مانع من أن يقول: الكشّي ذكر حال الجرجاني في كتابه هذا الموضوع لمعرفة الرجال وذكر كتبه في فهرسته المعدّ لذكر الكتب؟ ولو كان أسند إلى قوله: «وسنذكر بعض مصنّفاته» كان أدل، حيث إنّه ظاهر في أنّه يذكر بعض مصنّفاته في كتابه ذاك، وليس فيه ذكر من كتاب.

الثاني: ما فيه في عنوان الفضل بن شاذان «وقيل: إنّ للفضل مأة وستّين ذكرنا بعضها في كتاب الفهرست».

قلت: قد عرفت ما في ابتنائه.

الثالث: ما فيه في عنوان الحسن بن محبوب بعد نقل قول الكشّي: «قال نصر ابن الصباح: ابن محبوب لم يكن يروي عن ابن فضّال، بل هو أقدم من ابن فضّال وأمتن، وأصحابنا يتّهمون ابن محبوب في روايته عن ابن أبي حمزة، وسمعت أصحابنا: أنّ محبوباً ـ أباحسن ـ كان يعطي الحسن بكل حديث يكتبه عن عليّ بن رئاب درهماً واحداً». قال: قوله: «وسمعت الخ» صريح في كونه كلام الشيخ، حيث لم يصدّر بقوله: «قال أبوعمرو» كما هو دأبه حين النقل عنه.

قلت: لو سلّمنا أنّ الموضعين الأوّلين من كلام الشيخ من دليل خارج، لا نسلّم أنّ قوله: «وسمعت الخ» من كلامه، بل الظاهر كونه كلام الكشّي، فنقل أوّلاً عن نصر ما قال، ثمّ قال بنفسه ما قال، ولا يستلزم التصدير بما ذكر. مع أنّ ما قاله: «إنّ جملة قال أبوعمرو في سائر المواضع التي توجد كلام

الشيخ» توهّم، بل هو عين كلام الكشّي، فانّ القدماء حيث يذكرون شيئاً من قبل أنفسهم بدون الرواية عن آخر يعبّرون عن أنفسهم بقولهم: قال فلان ذاكرين أسماءهم وكناهم، كما هو كثير في الكافي والفقيه والتهذيب والاستبصار.

الرابع: ما فيه في بعض النسخ بعد نقل خبر متضمن لاختلاف زرارة و حمران في وقت الصلاة «ضعيف عند الشيخ» فقال: إنّه صريح في أنّه كلام الشيخ.

قلت: لم يعلم كونه كلام الشيخ ولا الكشّي لخلوّ أكثر النسخ منه و كونه كلاماً بلا معنى، فانّ في مثله يقال: الحديث ضعيف، أو فلان الراوي ضعيف. وأيّ شيء فهم من الشيخ؟ فإن فهم منه الطوسي -كما هو ظاهره- فهو لا يعبّر عن نفسه بالشيخ، بل يقول: قال محمد بن الحسن، وإنّما يعبّر المتأخّرون عنه بالشيخ. وكلّ موضع قال في كتبه: قال الشيخ، يريد استاذه المفيد. والظاهر: أنّ تلك الفقرة كانت حاشية من بعض المحشّين خلطت بالمتن، ومراده أنّ الخبر ضعيف بمحمد بن عيسى -الواقع في السند- عند الشيخ، فانّ الشيخ ضعّفه والكشّي والنجاشي وثّقاه.

هذا و الواصل إلينا واحد.

و أمّا ما يفهم من الشهيد الثاني -في ما حكي عن تعليقه على الخلاصة- أنّه كان عنده أصله واختياره، حيث نقل قول العلّامة في خالد بن جرير: «روى الكشّي عن جعفر بن أحمد بن أيوب، عن صفوان، عن منصور، عن أبي سلمة الجمّال، قال: دخل خالد البجلي على أبي عبدالله -عليه السّلام- وأنا عنده ثم ذكر ما يدل على إيمانه» ثم قال: «هذا الحديث مع عدم دلالته على توثيق ولا مدح يدخله في الحسن - سنده مجهول مضطرب، فانّ الشيخ في اختياره رواه مثل ما ذكره المصنّف، وفي كتاب الكشّي رواه عن جعفر بن أحمد عن جعفر بشير عن أبي سلمة الجمّال، ومثل هذا الاضطراب والجهالة لا يفيد فائدة» فالظاهر كونه وهماً، وأنّه رأى نسخاً مختلفة من اختيار الشيخ فظنّ بعضها أصله

وبعضها اختياره، فانّ نسخ الاختيار مختلفة، كما يأتي في محمّد بن إسحاق وسائر من عنون معه من البترية والعامية وفي أبي بصير يحيى بن أبي القاسم وفي يحيى الحذاء:من اختلاف نسخ ابن طاووس والعلّامة وابن داود مع نسخة القهبائي، ومنها هذا الموضع؛ فالعلّامة نقله كما رأيت، والشهيد الثاني نقله كمانقله بزعمه عن كتاب الكشّي.

و يمكن أن يكون ظنّ أنّ ما ينقل عنه العلّامة اختيار الشيخ وما وصل إليه أصل الكشّي، بدليل أنّها نسبه إلى أصل الكشّي نقله القهبائي عن اختياره، فلا يكون كلامه دليلاً على وصول كتابين إليه، إلّا أنّه يستلزم أن يكون اعتقد أنّ الموجود أصل الكشّي،وهو وهم كما عرفت.

و بالجملة: الواصل إلينا من الكشّي واحد ـوهو اختياره ـ حتى ما كان في يد العلّامة. وأمّا قوله في محمّد بن مسكان: «ذكره الكشي» وفي الحسن الوشاء «قال الكشي: يكنى الخ» وليسا في الموجود، فالأوّل عبارة الفهرست، والثاني عبارة النجاشي. فقد عرفت: أنّه يعبّر بعين عباراتهم، ولو كان رآه في الكشي لما قال: «ذكره الكشي» و«قال الكشي» بل كان يذكر مذكوره ومقوله.

و أمّا قوله في الحسين بن أشكيب بعد نقل كلام الشيخ فيه: «ونحوه قال الكشي و النجاشي» فالظاهر أنّه محرّف «ونحوه نقل النجاشي عن الكشي» فالنجاشي لم يقل ما قال بنفسه، بل نقله عن الكشي. كما أنّ قوله فيه: «قال الكشي: هو القمي خادم القبر» عين عبارة النجاشي عبّربها.

و أمّا قوله في لوط بن يحيى: «وقال الشيخ الطوسي والكشي إنّه من أصحاب أمير المؤمنين ـعليه السّلام ـ والظاهر خلافه؛ وأمّا أبوه يحيى، فانّه كان من أصحابه ـعليه السّلام ـ فلعلّ قول الشيخ والكشّي الخ» فالظاهر أيضاً أنّه محرّف؛ والدليل عليه أنّ الشيخ لم يقل ماذكر، بل نقله عن الكشّي وغلّطه؛ قال في رجاله في أصحاب عليّ ـعليه السّلام ـ بعد عدّه: «هكذا ذكره الكشّي،

وعندي أنّ هذا غلط، لأنّ لوط بن يحيى لم يلق أمير المؤمنين ـ عليه السَّلام ـ وكان أبوه يحيى من أصحابه» وقال في فهرسته بعد عنوانه: «من أصحاب أمير المؤمنين ـ عليه السَّلام ـ على ما زعم الكشّي، والصحيح أنّ أباه كان من أصحابه».

الفصل العشرون

في المعتبر من تلك المدارك وغيره، والأكثر اعتباراً منها.

إنّ «فهرست ابن النديم» لا يكون بذاك الاعتبار، لأنّه كان ورّاقاً ينقل عن الكتب، والكتب يقع فيها التصحيف كثيراً، فبدّل أبا بكر الجعابي محمّد بن عمر بـ: عمر بن محمّد. وتوهّم في عليّ بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم أنّه عليّ بن اسماعيل بن ميثم، وتوهّم أنّه أوّل متكلمي الشيعة، مع أنّه كان من تلامذة هشام بن الحكم. وتوهّم في يقطين ـ والد عليّ بن يقطين ـ أنّه كان إمامياً يحمل الأموال إلى الصادق ـ عليه السَّلام ـ ونمّ خبره إلى المنصور والمهديّ، فصرف الله عنه كيدهما. مع أنّ ابنه عليّ بن يقطين إنّما كان إمامياً يحمل الأموال إلى الكاظم ـ عليه السلام ـ (١) ونمّ خبره إلى هارون، فصرف الله تعالى عنه كيده بدلالة الكاظم ـ عليه السَّلام ـ وأمّا يقطين فكان من وجوه دعاة العبّاسيين ومن الناصبين للصادق ـ عليه السَّلام ـ فدعا ـ عليه السَّلام ـ عليه وعلى من ولد، حتى أشفق عليّ بن يقطين سرايته إليه، فأمّنه الكاظم ـ عليه السَّلام ـ بعدم شموله له (٢).

و توهّم أنّ الفضل بن شاذان الرازي العامي هو الفضل بن شاذان النيشابوري الإمامي، فقال: «إنّه عامي وخاصي، وله على المذهبين كتباً» وتبعه الشيخ في أوهامه ولم يتفطّن لتوهّمه إلا في الفضل. ولما قلنا من عدم

---

(١) بحار الأنوار: ٣٨/٤٨. (٢) اصول الكافي: ١٣/٢ باب كون المؤمن في صلب الكافر.

اعتباره الكامل لم يستند إليه النجاشي إلا في موضع واحد، وهو بندار بن محمد. وأمّا الشيخ فأكثر من الأخذ عنه؛ ولهذا يكون النجاشي أكثر اعتباراً من الفهرست من بعض الجهات.

و للشيخ في فهرسته أوهام اخرى غير ما تبع فيها ابن النديم، بل من عدم تدبّره في المآخذ؛ فقد توهم في ترجمة أبي غالب الزراري عدّة أوهام:

أحدها: في نسبه.

و ثانيها: أنّ أجداده قبل التلقّب بالزراريين من توقيع الإمام كانوا معروفين بالبكيريين. مع أنّهم كانوا معروفين بـ: ولد الجهم ـ جدّهم الأدنى المختص بهم ـ وأمّا بكير فكان جدّهم الأعلى المشترك بينهم وبين ابن بكير، كأعين وسنسن بينهم وبين زرارة وإخوته.

و الثالث: أنه كان أوّلاً معروفاً بغير الزراري قبل خروج التوقيع. مع أنّ التوقيع كان قبل تولده وهو من أوّل عمره كان معروفاً بالزراري.

و الرابع: أنّ التوقيع كان من أبي محمّد ـ عليه السّلام ـ مع أنّه كان من أبي الحسن ـ عليه السّلام ـ .

و الخامس: أنّه كان في التوقيع ذكر أبي طاهر الزراري. مع أنّه ليس في التوقيع ذكر من أبي طاهر، لأنّ التوقيع كان إلى والد أبي طاهر الأوّل ـ سليمان بن الحسن ـ . وقد نقل عبارة التوقيع «فأما الزراري رعاه الله». يظهر جميع ماذكرنا من مراجعة رسالة أبي غالب.

و لو كان عندنا الاصول لفهمنا منها أشياء لم تفهم مما نقل لنا عنها ولم نرها ولأصل كل كتاب قرائن لا تعلم بنقل مطلب عنها، مثلاً الفقيه كان متردداً في تفصيل الجماع من المعتكف بين الليل والنهار، فنسبه أوّلاً إلى الرواية، فقال: «و روي إن جامع بالليل فعليه كفارة واحدة، وإن جامع بالنهار فعليه كفارتان». ثم ذكر راويه وروايته، فقال: «روى ذلك محمّد بن سنان عن

عبدالأعلى، قال الخ»(١) والوافي والوسائل(٢) اقتصرا على أنّه روى عن محمّد بن سنان.. إلى آخر خبره، بدون أن يذكرا تردّده أوّلاً، حيث نسبه إلى الرواية أوّلاً ولم يرو الخبر إرسالاً.

و له اشتباهات في رجاله ناشئة من الأخذ من نسخة الكشّي المحرّفة، كما في اختياره منه، فذكر في أصحاب الباقر -عليه السّلام- أبوبصير عبدالله بن محمّد الأسدي. ولا وجود للرجل، وإنّما كان في الكشّي أبوبصير وعلباء الأسدي، كما حقّقناه في رسالتنا في أحوال المكنّين بأبي بصير، وسيأتي -إن شاء الله تعالى- هنا في محلّه.

و ذكر فيه أبا العبّاس الحميري في أصحاب الرضا -عليه السّلام-. ومنشأه خلط طبقات نسخة الكشّي.

و ذكر فيه في أصحاب الجواد -عليه السّلام- نوح بن شعيب البغدادي، وقال بعد «وقيل: إنّه نوح بن صالح». ومنشأه أنّ في نسخة الكشّي عنون نوح بن صالح وروى خبراً في نوح بن شعيب.

و ذكر فيه في أصحاب الباقر -عليه السّلام- الحكم بن المختار بن أبي عبيدة كنيته أبو محمّد. ومنشأه أنّ في نسخة الكشّي في المختار «أنا أبو محمّد الحكم بن المختار» مع أنّه أبو الحكم بن المختار. إلى غير ذلك ممّا أخذ منه مع التحريف.

و النجاشي أقلّ أخذاً منه، ولهذا يكون أضبط من الشيخ نوعاً، إلا أنّه لا يحكم بتقدّم قوله على قول الشيخ مطلقاً، بل يجب رعاية القرائن. وقول المصنّف كثيراً في كتابه: «لم نقف على خطأ من النجاشي» وهم، فنبّهنا في تعليقاتنا هذه على كثرتها مع شواهد ذكرتها. وها أذكرها هنا إجمالاً مع عدم الاستقصاء.

---

(١) الفقيه: ٢/١٨٨.

(٢) الوافي: آخر باب الاعتكاف، الوسائل: الباب ٦ من أبواب كتاب الاعتكاف الحديث ٤.

فمن أوهامه ماترى في إبراهيم بن محمّد بن معروف، وأحمد بن علوية، وأحمد بـن محمّد بن أبي نصر، وأحمد بـن عـبيدالله، وأحمد بن محمّـد بن أحمد بن طلحة، وأحمد بن هلال. وفي إسماعيـل بن محمّد المخزومي. وفي بكـر بن أحمد. وفي ثوير وابنه الحسين وابـن إبنه هارون. وفي جبلة. وفي اميّة بن عمـرو. وفي جعفر بن بشير، وجعفر بن محمّد بـن سماعة. وفي جيفر بن الحكم بن الحكيم. وفي حسان بن مهران. وفي الحسن بن أبي سعيد. وفي محمّد بن حفص بن عـبيد مع الحسن بن أبي قتادة.وفي الحسن بـن أحمد بـن القاسم، والحسن بـن خالـد، والحسن بن سـعيد، والحسـن بن عليّ بن بقاح، والحسـن بن علـيّ الأطروش، والحسن بن محـمـد بـن الوجـنـاء. وفي الحسين بـن خالويـه، والحسين بـن عـليّ بن الحسين المغربي، والحسين بن محمد بن محمد بن عـمران. وفي ذريح المحاربي، وزكريا بن عـبدالله الفياض. وفي سعيد بـن جناح. وفي الضحّاك بن محمّد. وفي عبّاد بن صهيب. وفي عبدالـرحمن بن الحجّاج. وفي عليّ بن جعفر بـن الأسود، وعليّ بن الحسين بن بابويه، وعـليّ بن عبدالله الخـديجي، وعليّ بن عـمران شفا. وفي عمـرو بن خالـد الأفرق. وفي محـمّد بن أحمد بن عـبدالله بن مهران، ومحـمّد بـن خالد بن أسد، ومحمّد بن عـليّ بن عيسى، ومحمّد بن عمرو بن سعيد، ومحمّد بن مصبح، ومحـمّد بن مظفر، ومحمّـد بن يعقوب. وفي مسعدة بـن زياد، ومسعدة بن صدقة، ومصبح بن هلقام. وفي محلّ عـنوان معمّر بن خـلاد. وفي منبّه بن عبدالله. وفي مـنصور بن يونس. وفي هـارون بـن حمزة. وفي هبة الله. وفي الهيثم بن عـبدالله. وفي يحيى المكّنى بأبي محمّد العلوي مع يحيى بن أحمد بن محمّد.

بل قد يقدّم قـول الشيخ بشهادة القرائن على قول النجاشي والكشّي معاً، كما في إسماعيل بـن جابر، فوصفاه بالجعفي، ووصفه بالخثعمي، وهو الصواب؛ وإنّما الجعفي إسماعيل بن عبدالرحمن.

و مـع أنّ النجاشـي متخصص في الأنساب وقد ألّـف كتاباً في أنساب بني

نصر بن قعين وأيّامهم وأشعارهم، ليس أيضاً قوله مقدّماً على قول الشيخ مطلقاً فسيأتي في أبان بن تغلب أنّ الصواب قول الشيخ: «إنّه مولى بني جرير بن عبّاد بن ضبيعة» دون قول النجاشي: «ابن عبادة بن ضبيعة». وفي أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع أنّ الصواب قول الشيخ: «من ولد عبيد بن عازب» دون قول النجاشي: «ابن عبيد بن عازب». وسيأتي في إسماعيل بن الفضل أنّ الصواب قول الشيخ في نسبه، دون قول النجاشي.

وعنون أحد مشايخه: الحسن بن أحمد بن القاسم بن محمّد بن عليّ بن أبي طالب. مع أنّ الصواب أن يقول: من ولد محمّد بن عليّ بن أبي طالب.

وقد أخطأ أيضاً في بكر بن أحمد وفي عليّ بن عبدالله بن محمّد بن عاصم الخديجي. وقد يخطئان معاً، كما في أحمد بن عليّ بن نوح. هذا.

وأمّا كتاب ابن الغضائري: وإن اشتهر من عصر المجلسي عدم العبرة به، لأنه يتسرّع إلى جرح الأجلّة، إلا أنّه كلام قشري، ولم أرمثله في دقّة نظره. ويكفيه اعتماد مثل النجاشي ـ الذي هو عندهم أضبط أهل الرجال ـ عليه، وممّا استند إليه في «خيبري». وقد عرفت من الشيخ: أنّه أوّل من ألّف فهرستاً كاملاً في مصنفات الشيعة واصولهم. فتقدّم قول الشيخ والنجاشي عليه غير معلوم.

وقد كان العلّامة في الخلاصة ـ في مقام التعارض ـ يقدّم قول النجاشي لولم يكن له تردّد وكان ابن الغضائري اقتصر على التضعيف بدون ذكر فساد المذهب، كما في إبراهيم بن عمر اليماني، وإلا فيقدّم قول ابن الغضائري، كما في عبدالله بن أيّوب، وكما في ما توهّمه من صباح بن قيس بن يحيى.

وبالجملة: في مقام التعارض، لا عبرة بفهرست ابن النديم، كما في عليّ بن أحمد الكوفي ـ مؤلّف الاستغاثة ـ وأمّا في باقيها فليرجح بالقرائن.

وقد دلّلنا في بكر بن صالح على سلامته بالقرائن، وإن طعن فيه ابن الغضائري وتبعه النجاشي.

هـذا، و تكرار الشيـخ لواحـد في رجـاله كثير وفي فـهرستـه أقـلّ. وتكرار النجاشي في غاية القلّة، ومنه عنوانه للحسن بن محمّد بن الفضل مرّتين.

الفصل الواحد و العشرون

في المصحّح و المحرّف من نسخ تلك الكتب

لم يصل إليناشيء من تلـك الكـتب مصححة، حتى رجال الشيخ وفـهرسته والنـجاشي، وإنّما وصلت هـذه الثلاثة مصحّحة إلى ابـن طاووس والعلّامة وابن داود. بل صرّح الأخير في مواضـع بكـون الفهرست ورجـال الشيـخ عنده بـخط الشيـخ. وأمّـا بعدهـم، فـلا، حتّـى زمـن التفـرشـي والميـرزا، بدليل اختلافهم في النقل عنها ووجود عبارات محرّفة في جميع نسخهم منها.

و منها: عنوان الـنجاشي لـنفسـه، و نقصان كثير مـن عـناوين النجـاشي وتراجمه في باب يعـقوب ويونس في نسخنـا. وحينئذٍ، فـيحرز الأصل والصحيح ممّا فيها بنقل العلّامة وابن داود والايضاح.

فـعدم عنوان العلّامة لـ ـآدم بن المتوكّل وسعيد بـن غزوان وعيسى بن راشد، وعدم نقل ابن داود فيهـم تـوثيقـاً يدلّ على أنّهم كانـوا مهملين في نسخهما من النجاشي، و به صرّح ابن داود في الأوّل منهم. ونقل التفـريشي وجمع آخر فيهم التوثيق من نسخهـم لاعبرة به. كما أنّ توثيقهما لمن كان نسخنا خالية عن توثيقه ـ كالحسن بن السري ـ حجّة.

هذا، و أمّا لو اختلفا في النقل، أيّهما يكون المقدّم؟

يمكن القول بـتقدّم ابن داود في النـقل عن كتابي الشيخ حيث كانا عنده بخطّـه، ولم يعلم كـونهما عنـد العلّامة كذلـك، إلا أن يدلّ دليل من الخارج على اشتباهه.

فعنون العلّامة عـبدالله بن عمر. وقال ابن داود رآه بخط الشيخ عبدالله بن

عمرو. لكن الظاهر أنه رأى في كلام الشيخ و اوالعطف، فتوهّم، فانّ الشيخ قال: «عبدالله بن عمر، وعبدالرحمن بن زرعة، وعمر بن يحيى،وعمربن هلال، كلّهم مجهولون» بل المفهوم من العلّامة أنّ نسخته من رجال الشيخ لم تكن بتلك الصحّة، حيث عنون عنه «عبدالله بن سبا» بدون اسم أب.

و نقل ابن داود في محمّد بن إدريس الحنظلي عن رجال الشيخ أنّه عامي المذهب،ونسخنا خالية منه، ويعلم خلوّ نسخة العلّامة منه ـ كنسخنا ـ بعدم عنوانه للرجل، ويشهد لصحّة نقل ابن داود ـ مع كون نسخته بخط الشيخ ـ كون الرجل عامياً.

و بتقدّم العلّامة في النقل عن النجاشي، فانّ الظاهر أنّ نسخة ابن داود منه كانت مشتبهة في بعض المواضع، كما تقدّم من عنوانه ليحيى بن قاسم وابن هاشم. ولم يعنون العلامة عنه غير ابن هاشم، مع أنّه أضبط منه مطلقاً، وهو كثير الخبط. إلا أنّ ذلك في مالم تقم قرينة على اشتباهه، كما في عنوانه عنه عبدالله بن أحمد بن نهيك وعبدالله بن أحمد بن يعقوب (مكبّراً) مع أنّهما عبيدالله (مصغّراً) لعنوان النجاشي لهما فيه. واشتبه حيث إنّ النجاشي لم يعقد بينهما باباً كالفهرست.

و عنون الخلاصة مروان بن موسى أخذاً عن النجاشي، مع أنّ فيه مروان بن مسلم.

و خلط الخلاصة كثيراً في إبراهيم بن سليمان بن أبي داحة. وأما ابن داود، فاستقام.

هذا، ولو اختلف ضبط العلّامة في خلاصته و ايضاحه، فالظاهر تقدم الثاني، حيث إنّ موضوعه الضبط فقط.

ثم الظاهر أنّه خصّه بضبط أسماء فهرست النجاشي في عناوينه وما ورد في مطاوي كتابه. ومن الثاني: عنوانه لـ: أحمد بن مابنداد، وأحمد بن المستنشق،

وأحمد بن عمر بن كيسبه، وأحمد بن محمّد بن عيسى بن العراد،وأحمد بن سقلاب، وإسماعيل بن ميثم، وغيرها. ولم يعنونها المصنّف وعنونّاه نحن منه، ولم نعثر على ضبط فيه لغير ما في النجاشي.

وأمّا رجال البرقي وكتاب ابن الغضائري: فتحريفهاتها متعارفة، ولم يصل الثاني كاملاً إلينا، بل إلى العلّامة وابن داود. والظاهر أنّ نسخة الثاني كانت أكمل، فنقل في محمّد بن أحمد بن عبدالله بن قضاعة وفي محمّد بن أحمد بن محمّد بن سنان عنه ما لم ينقله العلّامة.

وأمّا رجال الكشّي: فلم تصل نسخته صحيحة إلى أحد، حتّى الشيخ والنجاشي، حتّى قال النجاشي فيه: «له كتاب الرجال كثير العلم، وفيه أغلاط كثيرة» وتصحيفاته أكثر من أن تحصى، وإنّما السالم منه معدود: أحمد بن عائذ، وأحمد بن الفضل، واسامة بن حفص، وإسماعيل بن الفضل، والأشاعثة،والحسين بن منذر، ودرست بن أبي منصور، وأبي جرير القمي، وعبدالواحد بن المختار، وعليّ بن حديد، وعليّ بن وهبان، وعمر بن عبدالعزيز زحل، وعنبسة بن بجاد، ومنذر بن قابوس.

فلم أقف أنا فيها على تحريف، وإن كان محتملاً، وقد تصدّينا في ما سوى ذلك في كلّ ترجمة على تحريفاته، بل قلّ ما تسلم رواية من رواياته عن التصحيف، بل وقع في كثير من عناوينه، بل وقع فيه خلط أخبار ترجمة بأخبار ترجمة اخرى وخلط طبقة باخرى؛ فخلط فيه أخبار أبي بصير ليث المرادي بأخبار أبي بصير يحيى الأسدي، وحرّف عنوان أبي بصير ـ أي يحيى ـ مع علباء الأسدي بـ: أبي بصير عبدالله بن محمّد الأسدي. وخلط الخبر الأوّل من عنوان عبدالله بن عبّاس بعنوان خزيمة قبله. وخلط في عليّ بن يقطين بين خبرين باسقاط ذيل أحدهما وصدر الآخر. ونقل في محمّد بن أبي زينب ـ وهوأبو الخطّاب ـ ثلاثة وعشرين خبراً غير مربوطة به؛ ولذا نقلها القهبائي في ترتيبه ـ في

ترجمته- كما وجدها، إلا أنّه ضرب عليها الخط.

و نقل في عنوان الفطحية خبرين غير مربوطين بهم: أحدهما عن داود بن فرقد، والآخر عن أبي الصباح «إنّ أصحاب جعفر-عليه السّلام- من كان صاحب تقوى» فأيّ ربط لذا بالفطحية؟

و عنون محمّد بن أحمد بن حمّاد المروزي قبل أبيه بخمسةعشر ورقاً -في المطبوعة القديمة- ولذا اقتصر الشيخ في رجاله في الابن على عدّه في أصحاب الهادي -عليه السّلام- وفي الأب على عدّه في أصحاب العسكري -عليه السّلام-.

و قد عنون إبراهيم بن عبده تارة مع عبدالله بن حمدويه، ونقل فيه خبرين ثانيهما: ومن كتاب له -عليه السّلام- إلى عبدالله بن حمدويه، وذكر هذا الخبر بلا ربط بين محمّد بن سنان وعليّ بن الحسين بن عبدالله.

و نقل الحميري الذي من أصحاب العسكري -عليه السّلام- في أصحاب الرضا -عليه السّلام-.

و عدّ لوط بن يحيى في أصحاب عليّ -عليه السّلام- مع أنّه من أصحاب الباقر أو الصادق -عليهما السّلام- وإنّما جدّ أبيه مخنف بن سليم من أصحاب عليّ -عليه السّلام- لا أبوه يحيى، كما قال الشيخ.

و تغليطه له في ذلك كقول النجاشي في ما تقدم «إنّ له أغلاطاً» خطأ، فأنّها كانت تحريفات من النسّاخ، لا غلطاً من المصنّف.

ثمّ إنّ الشيخ اختار مقداراً منه مع ما فيه من الخلط والتصحيف، وأسقط منه أبوابه وإن أبقى ترتيبه، لأنّ غرضه كان مجرّد معرفة حالهم المذكورة فيه، دون من كانوا من أصحابهم -عليهم السّلام-.

و القهبائي -الّذي رتّب الاختيار- أراد إصلاح بعض ما فيه فزاد في إفساده وتحكّم بتحكّمات باطلة، فادّعى أنّ الرواية المتضمّنة لسؤال العيّاشي ابن

فضّال عن أبي بصير وجواب ابن فضّال: أنّ اسمه يحيى بن أبي القاسم وباقي ما شرح كانت راجعة إلى أبي بصير عبدالله بن محمّد الأسدي، الموهوم، وأنّ الشيخ اشتبه عليه فنقل الرواية في ليث المرادي.

و هذه كلمات لا يتكلّم بها ذو شعور، فأيّ جاهل غبيّ يحتمل أنّ قول الكشّي: «سأل العيّاشي ابن فضّال عن أبي بصير فقال: اسمه يحيىٰ بن أبي القاسم الخ» راجع إلى عبدالله بن محمّد الأسدي؟ ولو فرض له وجود فكيف يمكن أن يشتبه على الشيخ أنّ يحيى غير ليث؟

و توهم أنّ التصحيفات الموجودة في الاختيار ـ وإن لم يتفطّن لواحد من الألف منها ـ من اشتباهات الشيخ.

و مع أنّه يعترف بأن فيه تحريفات ـ بادّعاء كون منشأها الشيخ ـ ينسب الاشتباه إلى جميع أئمة الرجال بواسطة شيء يجده في الكتاب الذي هذا حاله؛ مثلاً رأى فيه عبدالله بن محمّد الأسدي أبو بصير، فيخطّىء الكلّ في كون يحيى أسدياً مع أنّه اتفاقي؛ فصرّح به البرقي، والعقيقي، وعليّ بن فضّال، والمفيد، والشيخ، والنجاشي؛ مع أنّ كون عبدالله بن محمّد ـ الموهوم ـ أسدياً لاينافي كون يحيى أسدياً، فالأسديّون جمع لا يحصيهم إلّا الله تعالى، ولِمَ لم ينكر أسديّة علباء الأسدي؟ إلا أنّ الظاهر أنّ منشأ خرقه هذا أنّه فهم الحصر من نسخة الكشّي لأبي بصير الأسدي بـ: عبدالله، فوقع في ما وقع.

و أنكر وجود أبي بصير يوسف بن الحارث في أصل الكشّي وان نقله من اشتباهات الشيخ، لأنّه وجد في نسخة اختياره أبونصر بن يوسف. ولم يتفطّن أنّه بعد اعترافه أنّ كتابه ليس إلّا الاختيار لا معنى لما قال، فلابدّ من تحريف نسخته الشخصية. والصحيح منه نسخة العلّامة وابن داود، بلفظ: أبو بصير يوسف بن الحارث.

و له في بياناته خبطات؛ فقال في أبي جعفر محمّد بن أبي عوف البخاري

الواقع في سند خبر في ديباجة الكشّي: «إنّه صاحب كتاب صحيح البخاري» مع أنّ صاحب الصحيح: محمّد بن إسماعيل.

و قال في خبر الكشّي في امّ خالد «إذ جاءت امّ خالد التي قطعها يوسف»: إنّه يوسف بن عمر والد الحجّاج؛ مع أنّ يوسف الخبر كان ابن ابن عمّ الحجّاج.

و ترتيبه للكتاب و إن صار سبباً لسهولة المراجعة، إلا أنّه لمّا كان دأب الكشّي جمع عدّة في عنوان واحد لاستفادة حال جميعهم من خبر واحد أوأكثر يرويه فيهم كان تقطيعه لهم مانعاً من فهم المطالب.

و غيّر أيضاً عناوينه قهراً لما أراد الترتيب، مع أنّه يفهم من لفظ عناوين الكشّي مطالب. فمن عنوانه في موضع «في علباء بن درّاع الأسدي وأبي بصير» ونقله خبراً متضمناً «أنّ أبابصير قال للباقر ـ عليه السّلام ـ إنّ علباء أخبره حال احتضاره: أنك ضمنت له الجنة، فلتضمنها لي، فضمنها ـ عليه السّلام ـ له أيضاً» يفهم أنّ عنوانه في موضع آخر «في أبي بصير عبدالله بن محمّد الأسدي» ونقله فيه ذاك الخبر أيضاً ـ وإن خلط الخبر بأخبار أبي بصير ليث الّذي كان متصلاً به، كما خلط أيضاً خبر «إنّ اسم أبي بصير يحيى» به ـ يكون محرّف «في أبي بصير و علباء الأسدي» وهو أحد أسباب تفطّني لتوهّم وجود عبدالله بن محمّد الأسدي، بهدايته ـ تعالى شأنه ـ لي. ولم يتفطّن لذلك قبلي أحد حتى الشيخ، فذكره في رجاله أخذاً من الكشّي، ولا أثر من عبدالله في غير ذاك العنوان الذي عرفت؛ فلو كان (أي القهپائي) نبّه في كل موضع غيّر عنوان الكشّي أنّ أصله كان كذا سلم من هذه النقيصة.

و بعد ما قلنا من وقوع التحريفات في أصل الكشّي بتلك المرتبة، لا يمكن الاعتماد على ما فيه إذا لم تقم قرينة على صحّة مافيه. فاتفاق المتأخرين على كون أبان بن عثمان ناوسياً، لما في نسخته «وكان من الناوسية» في غير محلّه،

فيحتمل أن يكون محرّف «كان من القادسية».

ثمّ إنّه حدث في الاختيار من الكشّي أيضاً تحريفات غير ما كان في أصله -فأنّه شأن كلّ كتاب- إلّا أنّها لم تكن بقدر الأصل؛ ولذا ترى نسخ الاختيار أيضاً مختلفة، لاسيّما نسخة القهبائي، فانّها تختلف مع النسخة المطبوعة في عنوان الحسن بن سعيد الأهوازي، وعنوان محمّد بن إسحاق صاحب المغازي.

و الظاهر: أن نسخته كانت مخلّطة الحواشي بالمتن، فتوهّم ونقلها جزء المتن، كما في عنوان الجواني زاد محشّ باجتهاد خطأً بعده «عبدالله بن مروان» فخلط بالمتن، فنقله القهبائي جزء المتن. وكذلك نقل في كثير من عناوينه «إنّه من أصحاب الإمام الفلاني». ومنها في عنوان الحسن بن فضّال، مع أنّ الكل كانت حواشي مخلّطة.

يوضح ذلك: أنه قال في عنوان الحسن بن عليّ بن فضال الأوّل: «من أصحاب موسى بن جعفر عليه السّلام» مع أن النجاشي صرّح بأن الكشّي ذكره في أصحاب الرضا -عليه السّلام- خاصة.

ثمّ إنّ الخلاصة و إن كان وقع فيه أيضاً تحريفات -كما نبّهنا عليه قبل في عنوانه للحسين بن أشكيب وعنوانه للوط بن يحيى- إلا أنّها قليلة. مع أنّه يمكن أن يقال: ليس مافيها من تصحيف النساخ، بل من أوهام المصنّف.

و أمّا كتاب ابن داود: فتحريفاته أكثر من أن تحصى، وهو في كتب المتأخّرين ككتاب الكشّي في كتب المتقدمين، كما أنّ مؤلّفه في الرجاليين مخلط، كابن إدريس في الفقهاء.

و الدليل على كثرة تصحيفات نسخة كتابه -كنسخة كتاب الكشّي- أنّا نرى في كتابه تبديل رموز أئمة الرجال، وتبديل رموز كتبهم، وتبديل رموز المعصومين -عليهم السّلام- على مابيّن في أوّل كتابه؛ فيرمز [كش] في النسخة للنجاشي و [جش] للكشّي، بالعكس. و[ست] لمن عنونه [جخ] و بالعكس

أو لم يوجد رمز مع التزامه به، وهكذا. ويرمز [ل] لمن من أصحاب [ي] وبالعكس، وهكذا. ويرمز [بط] لابن بطة، مع أنّه لم يذكر ذلك في ديباجته، فلابد من سقوطه من النسخة. وقد يشير في عنوانه لرجل إلى عنوان كلّ من ائمة الرجال بالرمز، وحرّف ذلك النساخ فكتبوها بالحمرة، فيعترضون عليه بأنّه عدّد العنوان الواحد وجعل الرجل الواحد متعدداً، مع أنّ القاعدة في مثله من الامور البديهية أن ينسب اختلافها إلى تصحيف النسخة ولا ينسب إلى اشتباه المصنّفين إلا الامور النظرية، وعليك بمراجعة عنوان سليمان بن سفيان المسترق. ولا ننكر كثرة أغلاطه واشتباهاته، فكان كثير التخليط، بحيث لا يصح الاقتصار عليه في المراجعة، إلا أنّها امور اخرى، كما سننبّه -إن شاء الله تعالى- في مواضعها عليها.

و الظاهر أنّ سبب تحريفات نسخة كتابه أمران: أحدهما: ردائة خطّه. والثاني: معاصرته للعلّامة، فلم يلتفت إلى كتابه -في قبال كتاب العلّامة- إلا بعد أزمنة.

كما أنّ السبب في كثرة تحريفات نسخة الكشّي أيضاً ردائة خطّه وعدم إقبال معاصريه علي كتابه، وإن كان ذا علم، لكون مصنّفه الكشّي وشيخه العيّاشي -الذي تخرج عليه في داره وأغلب كتابه منه- راويين عن الضعفاء، وهو طعن عظيم عند القدماء، كما عرفت من استثنائهم عدّة كثيرة من رواة محمّد بن أحمد بن يحيى لهذا. وزاد أنّ العيّاشي شيخ الكشّي أكثر الأخذ عن عليّ بن فضال الفطحي، وهو وإن كان قريب الأمر إلى أصحابنا الإمامية، إلا أنّ أصحابنا لا يعتمدون اعتماداً كاملاً على مخالف لهم.

فعرفت: أنّ الشيخ -في العدّة- نقل عنهم تسويتهم بينهم وبين إخوتهم الواقفيّة والناوسية وغيرهم في عدم العمل بروايتهم إلا مع عدم معارض من خبر الإمامي وفتوى الإمامي.

و لابدّ أنّ أئمتنا -عليهم السّلام- كانوا مبعدين لهم، كباقي الفرق الباطلة والمذاهب الفاسدة. وأظنّ أنّ نقل الكشّي والعياشي عطوفتهم -عليهم السّلام- على الفطحية الأصل فيه ابن فضّال، ترويجاً لمذهبه، وإلا فكما لا فرق بين من أنكر وجود الصانع ومن ادّعى معه شريكاً، كذلك لافرق بين من نقص واحداً منهم -عليهم السّلام- ومن زاد واحداً عليهم -عليهم السّلام- مثلهم.

الفصل الثاني و العشرون

في الفرق بين الأصل و التصنيف و الكتاب

لا تقابل بين الكتاب و الأصل، لقول الشيخ في أحمد بن ميثم: «روى عنه حميد بن زياد كتاب الملاحم وكتاب الدلالة وغير ذلك من الاصول» وفي أحمد بن سلمة: «روى عنه حميد بن زياد اصولاً كثيرة، منها كتاب زياد بن مروان القندي» وفي أحمد بن مغلس «روى عنه حميد كتاب زكريا بن محمد المؤمن وغير ذلك من الاصول» و في عبيدالله بن أحمد بن نهيك «روى عنه كتباً كثيرة من الاصول» وفي عليّ بن بزرج «روى عنه كتباً كثيرة من الاصول» وفي كلّ من محمّد بن عبّاس بن عيسى ومحمّد بن أحمد بن رجا «روى عنه حميد كتباً كثيرة من الاصول» وفي يونس بن عليّ العطار «روى عن حميد بن زكريا كتاب أبي حمزة الثمالي وغير ذلك من الاصول».

و إنّما المقابل للأصل التصنيف؛ فقال في هارون بن موسى «روى جميع الاصول والمصنفات» وفي حيدر بن محمّد بن نعيم السمرقندي «روى جميع مصنّفات الشيعة واصولهم» وتقدّم كلامه في ديباجة فهرسته نقلاً عن أحمد بن الحسين الغضائري «عمل كتابين أحدهما ذكر فيه المصنّفات والآخر ذكر فيه الاصول».

و أمّا الكتاب: فأعمّ منهما، فقال الشيخ في اسباط بن سالم: «له كتاب

أصل».

فقول القهبائي في الاستدلال لتعدّد إسحاق بن عمّار الصيرفي (الّذي في النجاشي) مع الساباطي (الذي في الفهرست) بأنّ الأوّل له كتاب والثاني له أصل وبينهما فرق كما يظهر من خطبة الفهرست، في غير محلّه. فقد عرفت: أنّ خطبته تضمّنت فرق الأصل مع التصنيف، لا مع الكتاب.

ثمّ الظاهر أنّ الأصل ما كان مجرّد رواية أخبار بدون نقض وإبرام وجمع بين المتعارضين وبدون حكم بصحّة خبر أو شذوذ خبر، كما في ما وصل إلينا من الاصول: من أصل زيد الزراد وزيد النرسي واصول غيرهما، سواء كان صاحب الأصل راوياً عن المعصوم ـعليه السّلام ـ بلا واسطة أو مع الواسطة، كما يفهم من تلك الاصول الواصلة إلينا.

و التصنيف ما كان في غير الحديث من العلوم أو في الحديث مع النقض والإبرام، كما في الكتب الأربعة، فيفهم من ديباجتها أنّها من المصنّفات.

الفصل الثالث و العشرون

في الأسماء المتقاربة والمشتبهة في الخط وغيرها

كثيراً ما يبدل الحسن والحسين، لقربهما في الخطّ. فان كان الاشتباه بينهما في الحديث، فقد يستكشف الأصل بالرجال وقد يبقى مجملاً، ولذا ذكر بعضهم خبر دهن الأسود وخبر نخلة الزبيري في معجزات الحسن ـعليه السّلام ـ وبعضهم في معجزات الحسين ـعليه السّلام ـ. وإن كان في الرجال، فيمكن الاستكشاف بالكنى، فالمسمّون بالحسن مكنّون بأبي محمّد وبالحسين بأبي عبدالله.

و مما قلنا يستكشف: أنّ النجاشي جعل الأصل في عنوانه الحسن بن سعيد الأهوازي، وذكر أخاه الحسين في ضمنه، لا بالعكس، لأنّه كنّاه بأبي محمّد.

ويستكشف أن البزوفرى الذي عنونه النجاشي ورجال الشيخ إنّما هو الحسين بن عليّ بن أبي سفيان، لا الحسن، وأنّ النجاشي عنون الحسين بن أبي سعيد، لا الحسن.

و بريد (بالباء الموحّدة مع الراء) يشتبه مع يزيد (باليا المثنّاة مع الزاي) ولذا عنون الشيخ في رجاله بريد الكناسي و يزيد الكناسي في البابين. وهو حسن لكن مع التنبيه على كون الأصل واحداً حتى لا يوهم التعدّد، كما أنّ في مثلهما من المتقارب والمتشابه، كعبدالله وعبيدالله، وعمر وعمرو، ينبغي أن يراجع في الرجال كلّ باب، لئلا يتوهّم عدم ذكره في الرجال، مع ذكره في باب لم يراجعه.

كما أنّ من اختلف في اسمه، كأبي ليلى الأنصاري مثلاً هل هو داود بن بلال؟ أو يسار بن بلال؟ لو عنون في باب داود وباب يسار، كان الواجب التنبيه على اتحادهما، لئلا يتوهّم تعدّدهما. والمصنّف عنونه فيهما بلا تنبيه.

و كذلك أبو العادية الجهني ـقاتل عمّارـ عنونه في باب مسلم وباب يسار، بدون تنبيه. وهو إغراء بالجهل.

الفصل الرابع و العشرون

في دفع الوهم عن القدماء في معنى الغلوّ

كثيراً ما يردّ المتأخّرون طعن القدماء في رجل بالغلوّ بأنّهم رموه به لنقله معجزاتهم. وهو ردّ غلط، فانّ كونهم ـعليهم السّلامـ ذوي معجزات من ضروريّات مذهب الإمامية، وهل معجزاتهم وصلت إلينا إلا بنقلهم؟ وإنّما مرادهم بالغلوّ ترك العبادة اعتماداً على ولايتهم ـعليهم السّلامـ فروى أحمد بن الحسين الغضائري، عن الحسن بن محمّد بن بندار القمّي، قال: سمعت مشايخي يقولون: إنّ محمّد بن اورمة لما طعن عليه بالغلوّ بعث إليه الأشاعرة

ليقتلوه، فوجدوه يصلّي الليل من أوّله إلى آخره، ليالي عدة، فتوقّفوا عن اعتقادهم.

بيان: المراد بالأشاعرة الأشاعرة نسباً - أي أحمد الأشعري وذووه - لا الأشاعرة مذهباً، الأشعري المعروف وأتباعه.

وعن فلاح سائل عليّ بن طاووس، عن الحسين بن أحمد المالكي، قلت لأحمد بن مالك الكرخي: عما يقال في محمّد بن سنان من أمر الغلوّ، فقال: معاذالله! هو والله علّمني الطهور(١).

وعنون الكشّي جمعاً، منهم عليّ بن عبدالله بن مروان، وقال: إنّه سأل العيّاشي عنهم، فقال: «وأمّا عليّ بن عبدالله بن مروان، فانّ القوم - يعني الغلاة - يمتحنون في أوقات الصلاة، ولم أحضره وقت صلاة».

وعنون الكشّي أيضاً الغلاة في وقت الهادي - عليه السّلام - وروى عن أحمد بن محمّد بن عيسى، كتبت إليه - عليه السّلام - في قوم يتكلّمون ويقرؤن أحاديث ينسبونها إليك وإلى آبائك، قال: ومن أقاويلهم أنّهم يقولون: إنّ قوله تعالى: «إنّ الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر» معناها رجل، لا ركوع ولا سجود، وكذلك الزكاة معناها ذلك الرجل، لا عدد درهم ولا إخراج، وأشياء من الفرائض والسنن والمعاصي، فأوّلوها وصيّروها على هذا الحدّ الذي ذكرت لك ... الخبر.

وأكثر القدماء طعناً بالغلوّ ابن الغضائري، وشهّر المتأخّرون: أنّه يتسرّع إلى الجرح، فلا عبرة بطعونه. مع أنّ الذي وجدنا بالسبر في الذين وقفنا على كتبهم ممّن طعن فيهم - ككتاب استغاثة عليّ بن أحمد الكوفي، وكتاب تفسير محمّد بن القاسم الأسترآبادي، وكذلك كتاب الحسن بن عبّاس بن حريش على نقل الكافي تسعة من أخباره في باب شأن «إنّا أنزلناه» - أنّ الأمر كما ذكر، والرجل نقّاد، وقد قوّى ممن ضعّفه القمّيون جمعاً، كأحمد بن الحسين بن سعيد،

(١) فلاح السائل: مقدّمة الكتاب ص١٣.

والحسين بن شاذويه، والزيدين- الزرّاد، والنرسي- ومحمّد بن أورمة، بأنّه رأى كتبهم وأحاديثهم صحيحة.

الفصل الخامس و العشرون

في اموريوجب الحسن ومالا يوجب، وماتوهم منها ذلك.

إنّ قولهم: «فلان صاحب الإمام الفلاني» مدح ظاهراً، بل هو فوق الوثاقة، فانّ المرأ على دين خليله وصاحبه، فلابدّ أن لايتخذوا صاحباً لهم -عليهم السّلام- إلا من كان ذانفس قدسية. ويشهد أنّ غالب من وصف بذلك من الأجلّه، كمحمّد بن مسلم وأبان بن تغلب صاحبي الباقر والصادق -عليهما السّلام- وزكريّا بن إدريس صاحب الكاظم -عليه السّلام- والبزنطي وزكريّا بن آدم صاحبي الرضا -عليه السّلام- وأحمد بن محمّد بن مطهر صاحب أبي محمّد العسكري -عليه السّلام-.

و كذلك قولهم: «فلان خاصي» فانّ الظاهر أنّ المراد أنّه من خواصّ الشيعة، لا أنّه إماميّ، في قبال قولهم: عاميّ. فالشيخ وصف به محمّد بن أحمد الصفواني الثقة الفقيه الجليل الذي باهل قاضي الموصل بين يدي ابن حمدان، فانتفخ يد القاضي لمّا قام ومات من غده.

و كذلك قول رجال الشيخ في كثير من عناوين من لم يروعنهم -عليهم السّلام- «فلان من أصحاب العيّاشي» أو «من غلمان العيّاشي» -ومنها في ترجمة الكشّي، وأحمد بن يحيىٰ بن أبي نصر الذي وثّقه في الكنىٰ- دالّ على أنّه من العلماء الذين تخرّجوا على يده. فكان أبو عمرو الزاهد معروفاً بغلام ثعلب، لأنّه كان ملازمه ومربّاه. وكان عضد الدولة يقول: أنا غلام أبي علي الفارسي في النحو وغلام أبي الحسين الرازي في النجوم.

و قال النجاشي في أحمد بن إسماعيل بن عبدالله: «وكان إسماعيل بن

عبدالله من غلمان أحمد بن أبي عبدالله وممّن تأدّب عليه».

و أمّا قول الفهرستين في كثير من العناوين: «له كتاب يرويه فلان» فلا يدلّ إلا على مجرّد مشهورية الراوي، دون حسنه.

و قول المصنف: «إنّه مشعر بمدح» خطأ؛ فسليمان بن صالح الجصّاص قالا: «روى كتابه الحسين بن هاشم» وهو ابن أبي سعيد المكاري الخبيث. وقالا فيّ حفص بن عاصم: «له كتاب رواه محمّد بن عليّ الصيرفي أبو سمينة» ولا خلاف في ضعفه.

و كذلك لو قيل: «إنّه يروي عن فلان» لا يفهم منه أكثر من معروفية المروي عنه. وكذلك لو قيل: «إنّه صاحب فلان» أو «شريك فلان» أو «ابن بنت فلان» أو «ابن اخت فلان» أو «ابن أخي فلان» لا يفهم منها أكثر من المعروفية التي هي أعمّ من الحُسن، كما لا يخفى.

و كذلك قولهما: «له كتاب يرويه عدّة» لا يوجب حسناً. وتوهّم المصنف أنّه مشعر به. فقد قال النجاشي في وهب بن وهب الذي ضعّفه: «له كتاب يرويه جماعة».

ثمّ المتوهّم رواية العدّة عن صاحب العنوان بلا واسطة، لا عدّة في الوسط أو الآخر. وأغرب المصنّف فجعل مثله أيضاً مدحاً، مع أنّه قال الشيخ في الحسن بن عليّ السجادة الذي كان يقع في النبيّ -صلّى الله عليه وآله وسلّم- «له كتاب أخبرنا به عدّة من أصحابنا».

و أمّا قولهم: «لم يرو كتابه إلا واحد» أو «لم يروعنه إلا واحد» فنوع ذمّ غالباً.

فقال ابن الغضائري في جحدر بن مغيرة: «كان خطّابياً في مذهبه، ضعيفاً في حديثه، وكتابه لم يُرو إلا من طريق واحد» وقال في إبراهيم بن عبيدالله وعمارة بن زيد: «إنّهما لا يعرفان إلا من قبل البلوي».

وقال في الحسين بن مسكان: «لا أعرفه إلا أنّ جعفر بن محمّد بن مالك روى عنه أحاديث فاسدة» وقال في محمّد بن عبدالله الجعفري: «لا يعرف إلا من جهة عليّ بن محمّد صاحب الزنج ومن جهة عبدالله بن محمّد البلوي».

وقال في سالم بن أبي سلمة: «روى عنه ابنه محمّد، لا يعرف روى عنه غيره».

وقال في أبي طالب الأزدي: «نقل عن الأصحاب أنّه لا يعرف إلّا من قبل محمّد البرقي».

وقال في سليم: «إنّه لا يعرف إلا من قبل ابن أبي عيّاش».

وقلنا: «غالباً» حيث إنّ النجاشي وثّق أبان بن عمر الاسدي، وقال: «لم يرو عنه إلا عبيس الناشري».

كما أنّ الرسالة من قبلهم ـ عليهم السّلام ـ ليست بدليل على حُسن، كما توهم المصنّف، وقال في الفائدة (٢٤) من مقدمة كتابه: «إنّ الرسالة من قبلهم دليل الوثاقة» وفرّع عليه في موارد كثيرة في كتابه. وهو غلط، فقد كان شبث المعروف من قتلة الحسين ـ عليه السّلام ـ رسول أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ إلى معاوية (١)

وجعل الأمارة من قبلهم ـ عليهم السّلام ـ أيضاً كذلك. وهو أيضاً غلط، فكان يزيد بن حجبة التيمي الذي لحق بمعاوية وهجاه ـ عليه السّلام ـ واليه على الري (٢).

وقد عرفت: أنّ العلامة وابن داود غرّا بذلك، حيث عنونا زياد بن عبيد ـ وهو زياد بن أبيه ـ في الأوّل؛ لقول الشيخ فيه: «عامله ـ عليه السّلام ـ علىٰ البصرة».

وكذلك كثيراً ما يستند المصنّف في الحسن إلى الوكالة عنهم ـ عليهم السّلام ـ مع أنّها أيضاً أعمّ؛ فعدّ الشيخ ـ في غيبته ـ ممدوحيهم

(١) وقعة صفّين: ١٩٧. (٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٤/٨٣ وفيه «يزيد بن حجيّة».

ومذموميهم، وعدّمن المذمومين جماعة منهم صالح بن محمّد بن سهل الهمداني، وروى عن إبراهيم بن هاشم: أنّه كان يتولّى للجواد ـ عليه السَّلام ـ وأنّه دخل عليه، وقال له: اجعلني من عشرة آلاف درهم في حلّ، فقال ـ عليه السَّلام ـ له: أنت في حلّ، فلمّا خرج، قال: يثب أحدهم على مال آل محمّد وفقرائهم ومساكينهم وأبناء سبيلهم، فيأخذه ثم يقول: اجعلني في حلّ، أتراه ظنّ بي أنّي أقول له: لا أفعل؟! والله ليسألنّهم عن ذلك يوم القيامة سؤالاً حثيثاً (١)

قال الشيخ ـ في الغيبة ـ أيضاً: ومنهم عليّ بن أبي حمزة البطائني، وزياد بن مروان القندي، وعثمان بن عيسى الرواسي، كلّهم كانوا وكلاء للكاظم ـ عليه السَّلام ـ وكان عندهم أموال جزيلة، فلما مضى ـ عليه السَّلام ـ وقفوا طمعاً في الأموال، ودفعوا إمامة الرضا ـ عليه السَّلام ـ وجحدوه (٢)

و كذلك كثيراً ما يستند المصنّف في الحُسن إلى ترضّي الرجالي والترحّم، مع أنّه أيضاً أعمّ، فقد يترحّم الإنسان على من كان له معه خلّة وصداقة أو كان له عليه حق وشفقة أو كان ذا كمال ومعرفة وإن لم يكن ثقة في الديانة.

قال النجاشي في أحمد بن محمّد الجوهري: رأيت هذا الشيخ و كان صديقاً لي ولوالدي وسمعت منه شيئاً ورأيت شيوخنا يضعفونه، فلم أروعنه شيئاً وتجنّبته، وكان من أهل العلم والأدب القويّ، وطيّب الشعر، وحسن الخط، رحمه الله وسامحه.

و كذلك رواية ابن أبي عمير ومن كان مثله عن رجل ـ أيضاً ـ أعمّ، وإن توهّموا أنّه دليل الوثاقة، كيف؟! وقد روى عن عليّ بن ابي حمزة الواقفي الخبيث.

و إنّما قالوا: إنّ ما يصحّ عنهم هو صحيح؛ فقال الكشّي: «اجتمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأوّلين من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله ـ عليهما السَّلام ـ وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأوّلين ستّة: زرارة، ومعروف

(١) و(٢) كتاب الغيبة: ٢١٣.

بن خربوذ، و بريد،وأبو بصير الأسدي، والفضيل، ومحمّد بن مسلم».

و قال أيضاً في عنوان تسمية فقهاء أصحاب الصادق -عليه السّلام- «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم لما يقولون وأقرّوا لهم بالفقه، من دون اولئك الستة الذين عددناهم وسمّيناهم وهم ستّة نفر: جميل بن درّاج، وعبدالله بن مسكان، وعبدالله بن بكير، وحماد بن عيسى، وحماد بن عثمان، وأبان بن عثمان».

و قال أيضاً في عنوان تسمية فقهاء أصحاب الكاظم و الرضا -عليهما السّلام- «اجتمع أصحابنا على تصحيح مايصحّ عن هؤلاء وتصديقهم لما يقولون وأقرّوا لهم بالفقه والعلم، وهم ستّة نفر اخر، دون الستّة النفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبدالله -عليه السّلام- منهم: يونس بن عبدالرحمن، وصفوان بن يحيىٰ، ومحمّد بن أبي عمير، وعبدالله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر».

و لازمه أنّ ما ثبت وصحّ أنّ اولئك قالوه أو رووه صحيح وحقّ وإن كان عن غير ثقة، لا أنّ من رووا عنه ثقة. مع أنّ أصل كون جميع من قاله من أصحاب الاجماع غير معلوم، كما يأتي في عبدالله بن بكير.

كما أنّ دقّة رجل في أمر الرواية وكفّه عن الرواية عمّن لايداقّ، ليس بدليل علىٰ وثاقة من يروي عنه، فهذا أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري قالوا: كان أوّلاً لا يروي عن الحسن بن محبوب من أجل اتهامه في روايته عن أبي حمزة وإن تاب بعد عن ذلك، وقالوا: أخرج أحمد بن محمّد بن خالد البرقي عن قم، لأخذه عن كلّ أحد على طريقة الأخباريّين وإن أرجعه إليها بعد واعتذر إليه، وقالوا: أخرج سهل بن زياد الآدمي عن قم لأنّه شهد عليه بالغلوّ والكذب وإن كان غير محقّق، وقالوا: أخرج محمد بن عليّ الصيرفي عن قم لاشتهاره بالغلوّ والكذب -نراه قد روى عن الحسن بن عبّاس بن حريش

الرازي الذي ضعّفه النجاشي وابن الغضائري. وقال ابن الغضائري: «كتابه موضوع» ونرى ذلك بالدراية، كما لا يخفى على من راجع أخباره في «باب فضل إنّا أنزلناه» من الكافي(١)

و كذا قول النجاشي في جعفر بن بشير و محمّد بن إسماعيل بن ميمون بـ«أنهما رويا عن الثقات وروى الثقات عنهما» لا دلالة فيه على وثاقة كل راو ومرويّ عنه لهما، فمع عدم تضمّن كلامه للحصر الدال على ذلك الثقاة أعمّ من كونهم إمامية، وقد روى عليّ بن فضّال الفطحي ـ الموثّق ـ عن الثاني كثيراً.

كما أنّ كون الرجل شيخ الصدوق أيضاً أعمّ من الوثاقة. وقولهم: «مشايخ الصدوق ثقات لايحتاجون إلى التوثيق» كلام عن غير تحقيق، فضعّف ابن الغضائري كثيراً من مشايخه، كـ: تميم بن عبدالله القرشي، ومحمّد بن القاسم الاسترآبادي. مع أنّ أغلب مشايخه ـ في غير الفقيه ـ من العامة، فروى كثيراً من مناقب ائمتنا ـ عليهم السّلام ـ ومثالب ائمتهم عن طريقهم، ليكون أتم للحجة عليهم.

و من مشايخه: الخليل بن أحمد السجزي روى عنه في الخصال (في باب الإ ثنين) والخليل ذاك من قال في أبي حنيفة والثوري: «سأجعل لي النعمان في الفقه قدوة، وسفيان في نقل الأحاديث سيّداً» وقال: «هذا اعتقادي وديني ومذهبي»(٢).

و منهم: أحمد بن الحسين الضبّي، روى عنه ـ في عيونه ـ في باب كرامات مشهد الرضا ـ عليه السّلام ـ وقد قال الصدوق في أحمد ذاك: «ما لقيت أنصب منه بلغ من نصبه أنّه كان يقول: اللّهم صلّ على محمّد فرداً، ويمنع من الصلاة على آله»(٣).

كما أنّ عنوان رجال الشيخ لرجل وتوثيق العامة له أيضاً أعمّ من الحسن.

فقد عرفت: أنّ موضوع رجاله أعمّ من الإمامية وغيرها، وسكوت العامة

---

(١) اصول الكافي: ١/٢٤٢. (٢) معجم الادباء: ١١/٧٧. (٣) العيون: ٢/٢٧٩.

عن مذهب من عنونوه دليل عاميته. فعنوان العلّامة وابن داود لجميل بن عبدالله في الأوّل من كتابيهما ـ لأنّ رجال الشيخ عدّه في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ ووثّقه ابن نمير العامي ـ غلط. وكذلك عنوانهما فيه محمّد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى. يوضح ما ذكرنا أنّ الثاني ابن أبي ليلىٰ المعروف أحد أصحاب رأي العامة.

وبالجملة: فكما لا عبرة بمن وثّقه العامة بدون أن يذكروا إماميته ولم يكن مذكوراً في رجال الشيخ، كذلك من كان مذكوراً فيه بعد كون موضوعه أعمّ.

و أمّا من كان إماميته محرزة إمّا بمعروفيته عند الإمامية وإمّا بتصريحهم ووثّقه العامة، يكون توثيقهم له أعلى من توثيق الإمامي، لأنّ الفضل ماشهدت به الأعداء.

و لذا نقل القدماء توثيق كثير من رجالنا ـ كابن أبي عمير والرواسي وأبي الصلت ـ عنهم. فطعن ابن طاووس والعلّامة في ممدوحية الحارث الأعور بكون الناقل الشعبي الناصبي في غير محلّه.

كما أنّ ما اشتهر عندهم من استغناء مشايخ الإجازة عن التوثيق أيضاً كلام عن غير تحقيق. وممّا يوضح عدم صحّته إجمالاً أنّ الشيخ صرّح بكون الحسن بن محمّد ابن أخي طاهر أجاز التلعكبري، مع أنّ النجاشي قال: «إنّه روى عن المجاهيل أحاديث منكرة، رأيت أصحابنا يضعّفونه» وابن الغضائري قال: «كان كذّاباً يضع الحديث مجاهرة، ويدّعي رجالاً غرباء لا يعرفون ويعتمد مجاهيل لا يذكرون».

و تحقيق الكلام و تفصيله، أن يقال:

إنّ شيخ الاجازة إمّا يجيز كتاب نفسه، وفيه يشترط ثبوت وثاقته كغيره من الرواة مطلقاً، إلا أن يكون جميع أحاديث كتبه مطابقاً لأحاديث كتاب معتبر، فيكون أحاديثه مقبولة وإن كان في نفسه ضعيفاً، ولذا قال الصدوق في

محمّد بن أورمة المطعون فيه بالغلوّ: إنّ كلّ ما كان في كتبه ممّا يوجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فإنّه يعتمد عليه ويفتى به، وكلّ ما تفرّد به لم يجز العمل عليه ولا يعتمد .

و إما يجيز كتاب غيره، فان أجاز ما يكون نسبته إلى مصنّفه مقطوعة ـ كاجازة الكافي وسائر الكتب الأربعة وما يكون نظيرها ـ فلا احتياج في مثله إلى التوثيق، لأنّ المراد مجرّد اتصال السند، لا تحصيل العلم لنسبته إلى مصنّفه. وإن أجاز ما لا تكون نسبته مقطوعة يحتاج أيضاً جواز العمل بما أجازه إلى توثيقه، كسائر الرواة، ولذا قال ابن الوليد: كتب يونس بن عبدالرحمن التي هي بالروايات كلّها صحيحة معتمد عليها إلا ما ينفرد به محمّد بن عيسى ولم يروه غيره، فانّه لا يعتمد عليه ولا يفتى به.

و قال ابن الغضائري في الحسن بن محمّد ـ المتقدم ـ بعد طعنه فيه بماتقدم: وما يطيب النفس من روايته إلا بما يرويه من كتب جدّه الذي رواه عنه غيره وعن عليّ بن أحمد بن عليّ العقيقي من كتبه المصنّفة المشهورة.

و قال في سهل بن أحمد الديباجي بعد تضعيفه: ولا بأس بما رواه من الأشعثيّات وبما يجرى مجراها ممّا رواه غيره .

قلت: لكن تطبيق كتاب المجيز و فهم انفراد المجيز بكتاب غيره وعدمه مما لا يمكننا في هذه العصور، لاندراس المصنّفات والاصول بعدالشيخ، لادّعائه أنّ كتبه الثلاثة: التهذيب والاستبصار والنهاية مغنية عنها؛ فقال في آخر الاستبصار: وأرجو من الله تعالى أن تكون هذه الكتب الثلاثة التي سهّل الله تعالى الفراغ منها لايحتاج معها إلى شيء من الكتب والاصول، لأنّ الكتاب الكبير الموسوم بـ«تهذيب الأحكام» يشتمل على جميع أحاديث الفقه المتفق عليه والمختلف فيه وكتاب النهاية يشتمل على تجريد الفتاوي في جميع أبواب الفقه وذكر جميع ماروي فيه على وجه يصغر حجمه وتكثر فائدته ويصلح

للحفظ وهذا الكتاب يشتمل على جميع ماروي من الأخبار المختلفة وبيان وجه التأويل فيها والجمع بينها .

ولو كانا ممكنين لنا، لما كنّا محتاجين إلى ما فعله العلّامة في طرق التهذيبين: من بيان الصحيح والحسن والقوي والضعيف، لأنّ جميع الوسائط بينه وبين صاحب الكتاب وصاحب الأصل في الحقيقة مشايخ إجازة لكتاب الغير وأصله.

فقال في آخر الاستبصار: «وكنت سلكت في أوّل الباب ايراد الأحاديث بأسانيدها، وعلى ذلك اعتمدت في الجزء الأوّل والثاني، ثم اختصرت في الجزء الثالث، وعوّلت على الابتداء بذكر الراوي الذي أخذت الحديث من كتابه أو أصله على أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد يتوصّل بها إلى هذه الكتب والاصول حسب ماعملته في كتاب تهذيب الأحكام» إلى أن قال: «فما ذكرته عن محمّد بن يعقوب الكليني الخ» فإنّا لو كنّا عرفنا سائر الكتب والاصول ـ كما عرفنا الكافي ـ ماكنّا محتاجين إلى النظر في الوسائط أصلاً.

وكذا لم نكن محتاجاً إلى ما فعل في طرق الصدوق، بل يمكن أن يقال بعدم الاحتياج فيه أصلاً، حيث إنّه صرّح ـ في الفقيه ـ بمعروفية طرقه إلى الكتب وأنّ الكتب في نفسها مشهورة.

فقال: وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل وإليها المرجع،مثل كتاب حريز بن عبدالله السجستاني، وكتاب عبيدالله بن عليّ الحلبي، وكتب عليّ بن مهزيار الأهوازي، وكتب الحسين بن سعيد، ونوادر أحمد بن محمّد بن عيسى، وكتاب نوادر الحكمة تصنيف محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، وكتاب الرحمة لسعد بن عبدالله، وجامع شيخنا محمّد بن الحسن بن الوليد، ونوادر محمّد بن أبي عمير، وكتب المحاسن لأحمد بن أبي عبدالله البرقي، ورسالة أبي إليّ، وغيرها من الاصول والمصنّفات التي طرقي

إليها معروفة في فهرس الكتب التي رويتها عن مشايخي وأسلافي(۱)

و يدل على ما ذكرنا أيضاً (من أنّ عدم النظر في حال شيخ الاجازة إنّما يكون في ما كان ما أجازه معروفاً، وكانت إجازته لمجرّد اتصال السلسلة) قول الشيخ في العدّة: وإذا كان أحد الراويين يروي سماعاً وقراءة والآخر يرويه إجازة، فينبغي أن يقدّم رواية السامع على رواية المستجيز، اللّهم إلا أن يروي المستجيز باجازته أصلاً معروفاً أو مصنّفاً مشهوراً، فيسقط حينئذٍ الترجيح (۲)

قلت: لو كنا نعرف الاصول المشهورة و المصنّفات المعروفة كالقدماء، لكنا حكمنا بصحة كثير من أحاديث الكافي التي حكموا بعدم صحتها بالاصطلاح الحادث المتأخر، فانّ أكثر رواتها مشايخ إجازة وأكثر أحاديثه مأخوذة من مصنّفات أصحاب الائمة ـ عليهم السّلام ـ واصولهم، وذكر سائر المشايخ لمجرّد اتصال السلسلة، كما هو ديدن أصحاب الحديث، كالإرشاد في الأخذ من الكافي، ومنهم الصدوق في غير فقيهه، والشيخ في الجزئين الأولين من استبصاره، كما عرفت. لكنّ الأسف في ضياع تلك الاصول والمصنّفات.

و بالجملة: شيخ الإجازة لا أثر له في نفسه أصلاً و أمّا في ما أجازه هل يكون معتبراً أم لا؟ فبتفصيل مرّ.

و كذلك قولهم: «فلان شهد بدراً و أُحداً» بل «والعقبة» لا أثر له مع عدم إحراز اماميته، فكثير من المنافقين شهدوا بدراً وأُحداً، وبعضهم العقبة أيضاً؛فقالوا في معتب بن قشير الرواسي: شهد العقبة وبدراً وأُحداً، مع أنّهم قالوا: أنّه الذي قال في أُحد «لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا ههنا» (۳)

فعنوان الخلاصة لأُبيّ بن ثابت وأنس بن معاذ في القسم الأوّل من كتابه ـ لقول الشيخ في كلّ منهما: شهد بدراً وأُحداً ـ في غير محلّه.

---

(۱) راجع مقدّمة الفقيه. (۲) عدّة الاصول: ۱/ ۳۸۵. (۳) تقدّم في ص ۲۷.

الفصل السادس و العشرون

في عدم الإشكال في توثيق غير الإمامي

استشكالهم في توثيق عليّ بن فضّال الفطحي و ابن عقدة الزيدي ونصر الغالي في ما لو صرّح الكشّي ورجال الشيخ والفهرست والنجاشي بأخذهم عنهم، لا وجه له.

أمّا أوّلاً: فلأنّه لو كان فيه إشكال في ما لو صرحوا لجرى الإشكال في ماسكتوا، لاحتمال استنادهم اليهم؛ فليبطلُ فنّ الرجال، إذ هؤلاء ائمته، وجلّ ما بأيدينا من كلماتهم.

و ثانياً:أنّه إذا احرز إمامية شخص واستقامته يكون توثيق هؤلاء أعلى من توثيق الإمامي المستقيم، لأنّه من قبيل شهادة العدوّ بالفضل، كما قلناه في توثيق العامي للإمامي. وإنّما لا يقبل تضعيف غير الإمامي، لأنّه قد يضعّف بعقيدته من ليس بضعيف؛ فنقل ميزان الذهبي عن ابن حبّان تضعيفه لأبان بن سفيان، لأنّه روى أن عبدالله بن عبدالله بن أُبيّ اصيبت ثنيته يوم أُحد فأمر النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ أن يأخذ ثنية من الذهب.ونقل تضعيفه لأبان بن نهشل، لأنّه روى خبر «إيّاكم والزنا فانّ فيه ستّ خصال» مع أنّهما خبران صحيحان. وضعّف هو إبراهيم بن ثابت القصار، لأنّه روى حديث الطير، مع أنّه خبر متواتر، ألّف في طريقه الكتب.

و نقل عن أبي حاتم تكذيبه لإبراهيم بن الحكم، لأنّه روى مثالب معاوية. ومن الغريب ! أنّ شعبة كذّب إبراهيم بن عثمان العبسي، لكونه روى عن ابن أبي ليلىٰ أنّه شهد صفّين سبعون من أهل بدر، فقال: كذب إبراهيم، ذاكرت الحكم فما وجدنا شهد صفّين من أهل بدر غير خزيمة. قال الذهبي مع غاية نصبه: سبحان الله! أما شهدها عمّار!

الفصل السابع و العشرون

في ما يتعلق بالرواية

بين الرواية عن تحديث و عن إجازة فرق، فيشترط في الاولى الملاقاة وقابلية الفهم، ولا يشترطان في الثانية، بل لا يشترط فيها الوجود، فيمكن أن يجيز للطبقات الآتية.

أمّا الأوّل: فقد قال عليّ بن الحسن بن فضّال: «كنت اقابل أبي وسنّي ثمان عشرة سنة بكتبه، ولا أفهم إذ ذاك الروايات، ولا أستحلّ أن أرويها عنه» قال النجاشي: روى عن أخويه عن أبيه.

و أمّا الثاني: فقد قال أبو غالب الزراري في رسالته إلى ابن ابنه أبي طاهر محمّد بن عبدالله: «وكان مولدك في قصر عيسى ببغداد سنة ٣٥٢، وقد خفت أن يسبق أجلي إدراكك وتمكنك من سماع الحديث وتمكني من حديثك بما سمعته وأن افرّط في شيء من ذلك، كمافرّط جدّي وخال أبي أن لم يجذباني إلى سماع جميع حديثهما مع ماشاهداه من رغبتي في ذلك، ولم يبق في وقتي من آل أعين أحد يروي الحديث ويطلب علماً، وشححت على أهل هذا البيت الذي لم يخل من محدّث أن يضمحل ذكرهم ويندرس رسمهم ويبطل حديثهم من أولادهم، وقد بيّنت لك آخر كتابي هذا أسماء الكتب التي بقيت عندي من كتبي وما حفظت اسناده، فان كان قد غاب عنّي شرحت لك ممّن سمعت ذلك، وأجزت لك خاصة روايتها عنّي» إلى أن قال: «وعملت هذه الرسالة سنة٣٥٦»(١)

و نقل النجاشي في أحمد بن عامر الذي كان من أصحاب الرضا

---

(١) رسالة في آل أعين: ٤١ ـ ٤٥.

ـعليه السّلام ـ عن شيخه ابن الجندي، قال: «حدثكم أبوالفضل عبدالله بن أحمد بن عامر». وفي ابنه عن شيخه أيضاً قال: «أخبركم أبو القاسم عبدالله بن أحمد بن عامر».

و قال في عبدالله بن عليّ بن الحسين بن زيد الشهيد: «قرأت على القاضي أبي الحسين محمّد بن عثمان، قال: قرأت على محمّد بن عمر بن محمّد بن سالم: حدّثكم أبوجعفر محمّد بن عبدالله بن عليّ بن الحسين بن زيد».

كما أنّ بين قولهم: «في صحيح فلان» وقولهم: «في الصحيح عن فلان» فرقاً.

فالأوّل: يشترط فيه وثاقة فلان، كطريقه.

و أمّا الثاني: فيكفي فيه وثاقة طريقه.

قال العلّامة في داود بن الحصين الواقفي: «و في الصحيح عن داود» (١)

هذا، و الغالب رواية الأحداث عن الشيوخ، والأبناء عن الآباء، وقد تعكسان.

قال النجاشي في محمّد بن عليّ بن بابويه: سمع منه شيوخ الطائفة، وهو حدث السنّ.

و قال الخطيب في يعقوب بن إسحاق بن بهلول: «إنّ أباه روى عنه حديثين» (٢) وقال: «ذكرتهما في كتاب رواية الآباء عن الأبناء».

و قد يروي المرويّ عنه عن الراوي ما رواه عنه، لنسيانه.

نقل ابن قتيبة ـ في عيونه ـ عن الرياشي، قال: روى ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنّ النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قضى بالشاهد مع اليمين، قال ربيعة: ثم ذاكرت سهيلاً بهذا الحديث، فكان بعد ذلك يرويه عنّي عن نفسه (٣)

هذا، و أما ما في الكشّي، في زرارة «ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم،

(١) منتهى المطلب: ١/٣٣٧ مسألة قنوت صلاة الجمعة.

(٢) تاريخ بغداد: ٦/٣٦٦. (٣) عيون الأخبار: المجلّد الثاني في كتاب العلم والبيان ص ١٣٤.

عن محمّد بن أبي عمير، قال: دخلت على أبي عبدالله، فقال: كيف تركت زرارة» فليس من هذا القبيل. بل محمّد بن أبي عمير الراوي عن الصادق ـعليه السّلام ـ رجل آخر، غير محمّد بن أبي عمير المعروف الواقع في الطريق.

كما أنّ الغالب تعريف الرجل بأبيه، وقد يعرّف بابنه في ما لم يعرف أبوه، كما في الحرم أبي «عبدالله بن أخرم» وفي اذينة أبي «عبدالرحمن بن اذينة».

و في المعاصرين قد تتعاكس الرواية، فيروي كلّ منهما عن صاحبه، كما في الحسن بن زياد الصيقل وعبدالله بن مسكان.

الفصل الثامن و العشرون

في ما اختلف في معناه وفي المراد منه

اختلف في معنى قول الشيخ في رجاله في كثير ممن عدّه في أصحاب الباقر وفي أصحاب الصادق ـعليهما السّلام ـ «أسند عنه» على أقوال:

فبعضهم قال: إنّه مدح، أي بلغ من الرتبة بحيث أسند عنه.

و بعضهم قال: إنّه ذمّ.

و بعضهم قال: معناه أنّه روى عن أصحاب الأئمة ـعليهم السّلام ـ دونهم.

و بعضهم قال: معناه أنّه روى عنهم ـعليهم السّلام ـ زائداً على معاصرته لهم.

و زيّفناها في رسالتنا البصيرية في المكنّين بأبي بصير، وحقّقنا أنّ المراد به الراوي الذي ينتهي السند إليه بلا شريك له، ويأتي في عنوان مسلم بن خالد ما يوضحه (إن شاء الله تعالى).

و اختلف أيضاً في قول رجال الشيخ في بعضهم: «إنّه يونسي» هل هو مدح أو ذمّ؟ فهم العلاّمة منه المدح، فعنون محمّد بن أحمد بن مطهر في الأوّل، لذلك.

و الأظهر أنّه ذمّ، بدليل أنّ الشيخ كان معتقداً بضعف محمّد بن عيسى العبيدي، ضعّفه في فهرسته وفي رجاله في أصحاب الهادي ـعليه السّلام ـ وفي

من لم يرو، وقال في أصحاب العسكري ـعليه السّلام ـ: «إنّه يونسي» ويبعد رجوعه عن عقيدته في الوسيط. فالظاهر أنّ المراد به أنّه من أصحاب يونس في ما نسب إليه من المقالات الفاسدة.

و من الألفاظ المجملة قولهم: «فلان قائل بالتزيد» والظاهر أنّ المراد به القول بزيادة الائمة على الإثني عشر، فعن كتاب سير الفاطمي لإسفنديار بن مهريوش النيسابوري: سمعت أبا الحسن الزاهد الخطيب، يقول: مادخل طبرستان من آل محمّد مثل الحسن بن عليّ الناصر للحق قط، ولا كان في زمانه في سائر الآفاق مثله ظاهراً، ولقد كان طالباً لهذا الأمر، إلا أنّه وجده عند الكبر، وما كان يفارق العلم والكتب مع قيامه بهذا الأمر وكثرة اشتغاله حيث كان وأنّى كان، ولقد كان عالماً بكل فنّ من فنون العلم، حتى الطب والنجوم والشعر، ولو كنت قائلاً بالتزيّد لقلت بإمامته.

ويمكن أن يكون مراده التديّن بالزيدية.

و اختلف أيضاً في قول النجاشي في كثير من التراجم: «ذكره أبو العباس» هل المراد به ابن عقدة؟ أو ابن نوح؟ والأظهر الأوّل، لأنّا لم نره أطلق ذلك إلا فيه، ولأنّه الأسبق، لأنّ المشترك ينصرف إلى الأوّل، كما في ربيع، وجمادى، والمحقّق، والشهيد.

و مما يوضح الانصراف أنّ الشيخ عنون في الكنىٰ أبا الصباح، ثم نقل عن ابن عقدة أنّ اسمه إبراهيم بن نعيم، والنجاشي عنونه في الأسماء، وقال: «ذكره أبو العباس في الرجال» وقال بعده أيضاً بلا فصل في إبراهيم بن عيسى: «ذكر ذلك أبو العباس في كتابه» وبعده بلا فصل «إبراهيم بن عمر اليماني الصنعاني، ذكر ذلك أبو العباس وغيره».

و لم يقع ابن نوح في واحد منهم في طريقه إليهم، مع أنه قال فيه: «استاذنا وشيخنا ومن استفدنا منه» ويروي عنه كثيراً مشافهة ومكاتبة، كما في الحسين

بن سعيد، ووجادة في كتبه التي أوصى له بها. وأيضاً كثيراً ما نراه يقول: «ذكر ذلك ابن نوح» ولم نجده في موضع يقول: ذكر فلانا ابن عقدة.

فان قيل: إنّه عنون محمّد بن خالد الأشعري، وقال: «ذكره أبو العبّاس أخبرنا أبو العبّاس، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة».

قلت: لو كان المراد بأبي العباس الثاني، الأوّل، لما أعاد الإسم الظاهر، ولقال: أخبرنا عن ابن حمزة، ومع تسليمه فهو قرينة، والكلام في ما لم تكن قرينة.

و ممّا يحسم الشغب قوله في حفص بن سوقة: «ذكره أبو العبّاس وابن نوح».

وحين انتهت المقدّمة إلى الخاتمة آن أوان الشروع في المقصود.

بعون الملك المحمود.



* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

[١]

آدم أبو الحسين النخّاس

يأتي في آدم بن الحسين.

[٢]

آدم أبو محمّد بن آدم

يأتي بعنوان آدم، والد محمّد بن آدم.

[٣]

آدم بن إسحاق

بن آدم بن عبدالله بن سعد، الأشعري

نقل عنوان الفهرست له قائلاً: «قمّي، ثقة» والنجاشي قائلاً: «قمّي، ثقة، له كتاب يرويه عنه محمّد بن عبدالجبّار وأحمد بن محمّد بن خالد، أخبرنا محمّد بن عليّ الخ».

و قال المصنّف: لعلّ المراد بـ«محمّد بن عليّ» القناني، كما وصفه به في المنهج.

أقول: إنّما أخذه المنهج من كلام النجاشي في آدم بن الحسين الّذي عنونه قبله؛ إلا أنّ إرادته غير معلومة، حيث إنّ محمّد بن عليّ في مشايخ النجاشي إثنان: القناني، والقزويني. وذكر القناني قبله وإن كان يقرّب إرادته بالإطلاق بعده، إلا أنّ الّذي يروي عن أحمد بن محمّد بن يحيىٰ ـ كما هنا ـ القزويني، كما

يفهم منه في العمركي وسلمة البراوستاني الآتيين، ولم يعلم رواية القناني عنه.

قال المصنّف: قال الجامع: روى عنه إبراهيم بن هاشم، وأبو زهير الهندي.

قلت: الأوّل في حدّ نبّاش الكافي[1] والثاني في كيفية صلاة التهذيب[2].

هذا، و للمصنّف خبطات:

منها: أخذه «القمّي» في عنوانه، و جعله في فهرست الشيخ و رجال النجاشي جزء الترجمة منكّراً، كما عرفت.

و منها: قوله: ابن داود رمز له بأنّه لم يروعنهم ـعليهم السّلامـ لعدم نقل النجاشي روايته عن إمام. وقد عرفت وجه خبطه في المقدّمة.

هذا، و عدم عنوان رجال الشيخ له غفلة، لما عرفت في المقدّمة من عموم موضوعه.

[٤]

آدم بيّاع اللؤلؤ

الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ وقال: عنونه في الفهرست.

أقول: ليس في الفهرست كلمة«الكوفي» بل اقتصر على قوله:«آدم بيّاع اللؤلؤ» وكيف كان: فعنوان الفهرست لهذا وآدم بن المتوكل ـالآتيـ يدلّ على زعمه التغاير. والظاهر: كونه وهماً. وكأنّ النجاشي عرّض به، حيث اقتصر على واحد، جامعاً بين عنوانيه؛ فقال: «آدم بن المتوكّل أبو الحسين بيّاع اللؤلؤ» ويؤيّد اتحادهما أيضاً اقتصار رجال الشيخ ـالذي موضوعه أعمّـ على هذا.

---

(١) الكافي: ٢٢٨/٧. (٢) التهذيب: ١٢٠/٢

قال المصنّف: هذا لم يذكر بمدح ولا قدح، فان اتّحد مع ابن المتوكل ـ الآتي ـ كان ثقة، وإلا كان مجهولاً.

قلت: يجيء في الآتي أنّ توثيقه وهم، منشأه تحريف نسخهم. فالصواب أن يقال: إنّه مهمل على كلّ حال ولو قلنا باتحادهما، كما عرفت تقريبه. وقلنا في المقدمة: إنّ مثله يقال له: المهمل، لا المجهول، وإنّما المجهول من طعن فيه أئمة الرجال بالمجهولية.

هذا، و نقل المصنّف في طريق الفهرست إلى هذا بلفظ «القسم بن إسماعيل القرشي، عن أبي محمّد،عنه» عن الوحيد كلاماً طويلاً مشتملاً على خبطات، وسمّاها المصنّف.تحقيقات. وحاصل كلامه استظهار كون أبي محمّد الراوي عنه العبّاس بن عيسى العامري، واستشهد لذلك بقول النجاشي في عنوانه الآتي في آخر طريقه:«حدّثنا عبيس عنه» وحكم بكون عبيس العبّاس ذاك ، وجعل طريق النجاشي دليلاً على اتحاده مع ابن المتوكّل.

و فيه أوّلاً: أنّ العبّاس بن عيسى ليس العامري كما قال، بل الغاضري كما يأتي.

و ثانياً: أنّ عبيساً ليس العبّاس بن عيسى أبا محمّد العامري، بل هو العبّاس بن هشام أبوالفضل الناشري، كما يأتي.

و ثالثاً: أنّ النجاشي لم يقل: إنّ راويه واحد، فيحكم بأنّ عبيساً الّذي فيه هو أبومحمّد الّذي في الفهرست، فلعلّ لكلّ منهما طريقاً. مع أنّ النجاشي صرّح بأنّ رواته عدّة وإن اقتصر على ذكر عبيس؛ فلعلّ عبيساً أحد العدّة، وأبا محمّد آخر منهم، بل هو مقطوع، لما عرفت من أنّ عبيساً أبوالفضل، لا أبو محمّد، وقد روى عنه جعفر بن سماعة في الكافي، باب الوصيّ يدرك أيتامه[1].

(۱) الكافي: ٦٨/٧

و رابعاً: أنّ جعل طريقه دليل الاتحاد غلط في غلط، فقد عرفت أنّ عبيساً غير أبي محمّد، ولو فرض كونهما واحداً أيّ مانع من أن يروي عبيس ـ أبو محمّد ـ عن نفرين: آدم بيّاع اللؤلؤ وآدم بن المتوكّل؟

و إنّما الدليل على اتحادهما ما قلناه سابقاً.

هذا، و نقل المصنّف عن البحراني استظهار كون الأصل في قول الفهرست: «القاسم بن إسماعيل القرشي عن أبي محمّد» القاسم بن إسماعيل القرشي أبي محمّد الخ.

قلت: و نقل مثله عن القهبائي. و وجه استظهارهما تكنية القاسم بأبي محمّد، إلا أنّه استظهار غلط، فأيّ مانع عن أن يروي أبو محمّد القاسم عن أبي محمّد آخر؟ بل الظاهر كونه غيره، لاستبعاد أن يروي القاسم المتأخر عن هذا الّذي عدّ في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ.

[٥]

آدم بن الحسين

النخّاس

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «كوفي، ثقة، له أصل يرويه عنه إسماعيل بن مهران».

أقول: و عدم عنوان الفهرست له مع اتحاد موضوعه مع النجاشي، إمّا لعدم وقوفه على كتابه، وإمّا لغفلته عنه. وأمّا رجال الشيخ: فنقل ابن داود عدّه له في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ وإن كان في نسخنا بدله بـ «آدم أبو الحسين» وحيث نسخته من رجال الشيخ بخط الشيخ، فنقله مقدّم. ومنه يظهر سقوط اعتراض المصنّف عليه بما وجده في نسخته.

هذا، و في باب علامات المؤمن في بحار الأنوار، بعد ذكر خبر «المؤمن من طاب مكسبه» بيان: في رجال الشيخ آدم أبو الحسين، من طاب مكسبه أي

يكون ما يكتسبه من المال حلالاً الخ [1].

قلت: لم أجد في رجال الشيخ إلا آدم أبو الحسين النخّاس الكوفي؛ ولعلّ نسخة المجلسي بدّلت قوله: «النخّاس الكوفي» بقوله: «من طاب مكسبه» ووقوع مثل هذا التصحيف غير بعيد.

[٦]

آدم بن عبدالله

القمّي

نقل عدّ الشيخ و البرقي له في رجالهما في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ ونقل عن «المنهج» استظهار كونه جدّ آدم بن إسحاق المتقدّم.

أقول: فهو يكون «آدم بن عبدالله بن سعد الأشعري القمّي».

قال المصنّف: قال في التعليقة: هو والد زكريّا بن آدم ـ الآتي ـ و يأتي أخوه عمران.

قلت: و إخوته الآخرون عيسى، و موسى، و شعيب، وهم عمّ أبي أحمد بن محمّد بن عيسى.

[٧]

آدم بن عليّ

قال: روى محمّد بن سهل، عنه، عن أبي الحسن ـ عليه السّلام ـ.

أقول: كما في أبواب وجوب الحجّ، و المعسر يحجّ، وجواز حجّ الصرورة، من التهذيب [2] والاستبصار [3].

[٨]

آدم بن المتوكّل

نقل عنوان الفهرست له، قائلاً في آخر طريقه: «عن أحمد بن زيد

---

(١) البحار: ٦٧/٢٩٣. (٢) التهذيب: ٥/٨. (٣) الاستبصار: ٢/١٤٤ و ٣٢٠.

الخزاعي، عنه)).

و قال: عنونه النجاشي،قائلاً: ((أبو الحسين بيّاع اللؤلؤ، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبدالله -عليه السَّلام- ذكره أصحاب الرجال، له أصل رواه عنه جماعة -إلى أن قال- عن أحمد بن زيد، قال: حدّثنا عبيس عنه)).

و قال المصنّف: العجب من عدم ذكر الخلاصة له، و تصريح ابن داود باهماله بعد توثيق النجاشي والحاوي والنقد والمشتركات والوجيزة والمنهج والمنتهى ومحكيّ المجمع له.

أقول: ما نسبه إلى النجاشي من أنّه قال: ((ثقة)) غير معلوم، فوجدت في نسخة مصحّحة ضرب على الكلمة الخط. والحاوي ومن عدّه لا عبرة بنسخهم. فقد عرفت في المقدمة: أنّ نسخة النجاشي لم تصل إليهم صحيحة، كما لم تصل إلينا، وإنّما وصلت صحيحة إلى ابن طاووس والعلّامة وابن داود، فما لم يصدّقوه لم يكن به عبرة. ومع عدم عنوان الخلاصة له -مع تهالكه على عنوان من ذكر فيه أدنى مدح في أيّ موضع -يعلم عدم وجود التوثيق في النجاشي، وإلا فكيف لا يعنون من وثّقه النجاشي صريحاً؟

و أوضح منه -في خلوّ النجاشي عن توثيقه- تصريح ابن داود بإهماله. و كيف يمكن غفلتهما عن توثيق النجاشي و بتوسّطهما وصل كتابه إلينا؟ ومن المضحك اعتراضه عليهما في عدم التوثيق بتوثيق الحاوي ومن عدّه بعده له، فانّ هؤلاء كلّهم متأخّرون عن العلّامة وابن داود. ومن العجب أنّه لم يعدّ نفسه فيهم!

و من المحتمل قريباً -في زيادة المتأخّرين التوثيق- أنّ أوّل من استنسخ منهم كتاب النجاشي جاوز نظره من كلمة ((كوفي)) في هذا إلى كلمة ((كوفي)) في آدم بن الحسين الذي عنونه النجاشي في كتابه بعد هذا وفي ذاك زيادة كلمة ((ثقة)) فزادها في هذا، وتبعه من كان بعده؛ وقد وقع نظير هذا لكثير

منهم، كما ستقف -إن شاء الله- عليه في مطاوي هذا الكتاب.

و قلنا في عنوان «آدم بيّاع اللؤلؤ» إنّ الفهرست جعل ذاك غير هذا، حيث عنون كلّاً منهما، والنجاشي جعلهما واحداً؛ فمع تأخّر تصنيف كتابه عن الفهرست -وشأن المتأخّر الازدياد على المتقدّم- اقتصر على عنوان واحد، جامعاً بين وصف ذاك ونسب هذا. وقلنا: إنّ فعله تعريض بالفهرست أنّه وهم في ذلك، كما أنّ الظاهر أنّه في طريقه أيضاً عرّض بالفهرست في حذف واسطة. فعرفت أنّ الفهرست طريقه إليه أحمد بن زيد، والنجاشي قال: أحمد بن زيد، عن عبيس، عنه.

و قد عرفت ثمّة أنّ رجال الشيخ أيضاً عدّه بذاك العنوان في أصحاب الصادق-عليه السّلام-وقلنا: اقتصاره على ذاك مع عموم موضوعه أيضاً دليل الا تّحاد.

و يصدّق روايته عن الصادق -عليه السّلام- كما عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- أنّ في باب «المؤمن وعلاماته» من الكافي: منذر بن جيفر، عن آدم أبي الحسين اللؤلؤي، عن أبي عبدالله -عليه السّلام-.

و منه يظهر تحقّق كونه راوياً عنه -عليه السّلام- و إن لم تكن فقرة «روى عن أبي عبدالله عليه السّلام» في النجاشي ثابتة، كما عن نسخة خلوّها عنها، كما يظهر منه صحّة تكنيته بـ«أبي الحسين» ورواية جمع عنه -كما في النجاشي- وأنه يعبّر عنه بـ«اللؤلؤي» كما يعبّر عنه بـ«بيّاع اللؤلؤ» فهما في المعنى واحد.

وتقدم ثمّة خبطات عن الوحيد، وهنا للمصنّف سقطات لم نطوّل بالتعرض لها.

[٩]

آدم بن محمّد القلانسي

قال: عدّه الشيخ في الرجال في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «إنّه كان من أهل بلخ، قيل: إنّه كان يقول بالتفويض».

أقول: إنّما في رجال الشيخ «من أهل بلخ الخ» وليس فيه «إنّه كان»

الأوّل.

قال: عن الكشّي أنّه روى عنه .

قلت: روى الكشّي عنه في أبي عبدالله الشاذاني، وجابر الجعفي، وسلمان الفارسي. وروى عنه أربع مرّات في يونس بن عبدالرحمن، ورواية الكشّي عنه لا تفيده حسناً، لأنّه يروي عن نصر -الغالي- كثيراً، وروى عنه العيّاشي، كما في الخبر الخامس من باب من شاهد القائم -عليه السّلام- في الإكمال[1].

قال: ضعّفه الوجيزة.

قلت: لا أثر له بعد كون الأصل فيه قول الشيخ في رجاله: «قيل: إنّه كان يقول بالتفويض».

[١٠]

آدم، من أصحاب صفوان

تفسير فرات، عن الحسين بن عبدالله بن جندب، قال: خرّج إلينا صحيفة، فذكر أنّ أباه كتب إلى أبي الحسن -عليه السّلام- جعلت فداك! إنّي قد كبرت وضعفت عن كثير ممّا كنت أقوى عليه واحبّ أن تعلّمني كلاماً يقرّبني بربّي ويزيدني فهماً وعلماً، فكتب إليه: قد بعثت إليك بكتاب، فاقرأه وتفهمه، فانّ فيه شفاء لمن أراد الله هداه، فأكثر من ذكر «بسم الله الرحمن الرحيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم» واقرأها على صفوان وآدم. قال أبوالطاهر: «آدم» كان اسم رجل من أصحاب صفوان.

[١١]

آدم، والد محمّد بن آدم

قال: روى عن أبيه عن الرضا -عليه السّلام- أقول: بل روى ابنه عنه عن

---

(١) الإكمال: ٤٣٦/٢.

الرضا ـعليه السّلام ـ في آخر أبواب من لا يحضره الفقيه: «روى محمّد بن أحمد بن يحيى، عن محمّد بن آدم، عن أبيه،عنه عليه السّلام» الخبر[1].

و لا يبعد عاميّته، حيث لم يذكره رجالنا، وسنده عنه ـعليه السّلام ـ عن آبائه، عن عليّ، عن النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ وكانوا ـعليهم السّلام ـ يذكرون الاسناد، إذا كان الراوي عاميّاً.

ثمّ المفهوم من «الجامع» أنّه آدم بن عليّ المتقدم، حيث نقل خبره في عنوان ذاك ، إلا أنّه غير معلوم، لعدم شاهد له، بل الظاهر مغايرته وكون ذاك أعلى طبقة، بكون المراد بأبي الحسن في أخباره الكاظم ـعليه السّلام ـ وذاك إماميّ، و هذا عرفت احتمال عاميّته. ويأتي في «محمّد بن آدم» المعروف بـ«زرقان» أنّ المصنّف زعم كون هذا أبا ذاك ،وأنّه غير معلوم، بل الظاهر خلافه.

[١٢]
آدم بن يونس

بن أبي المهاجر، النسفي

قال: حكي عن فهرست المنتجب: أنه قال فيه: «الشيخ الفقيه، ثقة، عدل، قرأ على الشيخ تصانيفه». وقال: فقول الوجيزة بعد عدّ جمع غير هذا: «وغيرهم مجهولون» لا وجه له.

أقول: لا يرد على الوجيزة شيء، لأنّ مراده غيرهم ممّن عنونه الكشّي والشيخ والنجاشي، لا المنتجب المتأخّر.

[١٣]
أبان بن أبي عيّاش فيروز

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب عليّ بن الحسين، والباقر،

(١) الفقيه: ٤/٤٠٩

والصادق ـ عليهم السّلام ـ قائلاً في أصحاب الباقر ـ عليه السّلام ـ «تابعيّ، ضعيف» وفي أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ «البصريّ، تابعيّ» وقال في جملة كلامه: عدّه الشيخ في أصحاب عليّ بن الحسين، والباقر، والصادق ـ عليهم السّلام ـ مصرّحاً ببلدته وكونه تابعيّاً.

أقول: ليس التصريح بهما إلا في الأخير، والثاني ليس فيه ذكر من بلدته، والأوّل ليس فيه ذكر من واحد منهما؛ كما أنّه زاد في عنوانه على عنوانها «أبو إسماعيل، مولى عبدالقيس» ناسباً إلى رجال الشيخ ـ في المواضع الثلاثة ـ جميع كلمات عنوانه؛ مع أنّه ليس فيه في واحد منها تلك الزيادة، ولم يأت لزيادته بمستند وإن كانت صحيحة، كما يأتي.

كما أنّه فاته عدّ البرقي أيضاً له في أصحاب عليّ بن الحسين، والباقر ـ عليهما السّلام ـ ولفظه في أصحاب عليّ بن الحسين ـ عليه السّلام ـ «أبان بن أبي عيّاش الحذّاء».

وفاته أيضاً عنوان ابن الغضائري له، فقال: أبان بن أبي عيّاش، واسم أبي عيّاش فيروز، تابعيّ، يروي عن أنس بن مالك، وروى عن عليّ بن الحسين ـ عليه السّلام ـ ضعيف، لا يلتفت إليه، وينسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه.

قال المصنّف: قال الخلاصة: روى عن أنس بن مالك، وروى عن عليّ بن الحسين ـ عليه السّلام ـ لا يلتفت إليه، وعن ابن الغضائري: أنّه ينسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه، وعن السيّد عليّ بن أحمد العقيقي في كتاب الرجال: أبان بن أبي عيّاش كان فاسد المذهب ثمّ رجع، كان سبب تعرّفه هذا الأمر سليم بن قيس الهلالي، حيث طلبه الحجّاج ليقتله، حيث هو من أصحاب أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ فهرب إلى ناحية من أرض فارس ولجأ إلى أبان بن أبي عيّاش، فلمّا حضرته الوفاة، قال لأبان: إن لك عليّ حقّاً، وقد

حضرني الموت يا ابن أخي، إنّه كان بعد رسول الله ـصلّى الله عليه وآله ـ كيت وكيت، وأعطاه كتاباً، فلم يرو عن سليم بن قيس أحد من الناس سوى أبان.

قلت: غيّر المصنّف عبارة الخلاصة، فانّه قال: «روى عن أنس بن مالك وروى عن عليّ بن الحسين ـعليه السّلامـ لا يلتفت إليه، وينسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه، هكذا قاله ابن الغضائري، وقال السيد الخ».

هذا، وقال المفيد في شرحه لاعتقادات الصدوق: «وأمّا ما تعلّق به من حديث سليم ـالّذي رجع فيه إلى الكتاب المضاف إليه برواية أبان بن أبي عياشـ فالمعنى فيه صحيح، غير أنّ هذا الكتاب غير موثوق به» وظاهره أنّ التخليط في كتاب سليم من رواية أبان هذا.

و قال ابن قتيبة في معارفه: تفخر عبد القيس بأنّ بين مواليها أبان بن أبي عيّاش الفقيه، ويكنّى أبا إسماعيل.

هذا، و عرفت أنّ البرقي لم يعدّه في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ وإنّما عدّه رجال الشيخ. ولم نقف له على رواية عنه ـعليه السّلامـ ومورد وقوعه في الروايات مكاسب التهذيب[1] وتميز أهل الخمس[2] والوصية ووجوبها من التهذيب أيضاً[3]. والاشارة والنصّ على الحسن عليه السّلام[4] واستعمال العلم[5] والفيىء والأنفال[6] وما جاء في الاثني عشر[7] واختلاف الحديث[8] من الكافي.

و العامّة أيضاً مختلفون فيه، ففي ميزان الذهبي: قال حمّاد بن زيد: قال لي سلم العلوي: يا بنيّ عليك بأبان، فذكرت ذلك لأيّوب السختياني، فقال: مانزال نعرفه بالخير منذ كان. وقال ابن حبان: كان أبان من العبّاد، يسهر الليل بالقيام ويطوي النهار بالصيام، سمع عن أنس أحاديث، وجالس

---

(١) التهذيب: ٣٢٨/٦ (٢) التهذيب: ١٢٦/٤ (٣) التهذيب: ١٧٦/٩

(٤و٥) الكافي: ٢٩٧/١ و٤٤. (٦) الكافي: ٥٣٩/١. (٧) الكافي: ٥٢٩/١. (٨) الكافي: ٦٢/١.

الحسن، فكان يحفظ كلامه. وقال أحمد: كان وكيع إذا مرّ على حديثه يقول: رجل، ولا يسمّيه استضعافاً له. وقال شعبة: داري وحماري في المساكين صدقة إن لم يكن أبان يكذب في الحديث، بقي بعد الأربعين ومأة، وسمع منه يزيد بن هارون، وسعيد بن عامر الضبعي. وقال أبوموسى المديني: مات سنة سبع أو ثمان وعشرين ومأة، وقال: أبان بن أبي عيّاش فيروز، وقيل دينار. وروى عن شعبة تكذيبه لروايته: أنّ النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قنت في الوتر قبل الركوع [1].

قلت: و لا أثر لتكذيبه بعد صحّة روايته.

[١٤]

أبان بن أبي مسافر

الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في الرجال في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ .

أقول: و عدّه البرقي أيضاً.

قال: روى عنه إبراهيم بن عبدالحميد.

قلت: مورده باب الصبر من كتاب الكافي [2].

[١٥]

أبان الأحمر

يأتي بعنوان أبان بن عثمان الأحمر.

[١٦]

أبان بن أرقم

العنزي، القيسي، الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في الرجال في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ قائلاً:

---

(١) ميزان الاعتدال: ١/١٠ ـ ١٤.

(٢) الكافي: ٢/٩٢.

«أسندَ عنه». وقال المصنّف: «العنزي» نسبة إلى عنزة بن أسد بن ربيعة، أو إلى عنزة بن عمرو بن عوف بن عديّ بن عمرو بن مازن بن الأزد، والقيسي نسبة إلى قيس عيلان.

أقول: الجمع بين العنزي بالمعنيين وقيس عيلان ممتنع، فانّ قيساً ابن مضر، وعنزة بالمعنى الأول من ربيعة وبالثاني من قحطان.

و قال ابن قتيبة في معارفه: عنزة بن أسد بن خزيمة واسمه عامر وسمّي عنزة لأنّه قتل رجلاً بعنزة[1].

قلت: وعليه أيضاً التنافي بين العنزي والقيسي باقٍ، لأنّ خزيمة من إلياس بن مضر -بالياء- وقيس هو الناس بن مضر -بالنون- والصواب كون «العنزي» محرّف «العبسي» وعبس من قيس عيلان، كما صرّح به في أنساب السمعاني.

[١٧]

أبان بن تغلب

و حيث إنّ المصنّف زاد في ترجمته و نقص وغيّر وبدّل تركت النقل عنه.

فنقول: عنونه الفهرست،قائلاً: ابن رباح، أبو سعيد البكري الجريري، مولى بني جرير بن عبّاد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكاشة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل، ثقة، جليل القدر، عظيم المنزلة في أصحابنا، لقي أبامحمّد عليّ بن الحسين، وأباجعفر، وأبا عبدالله -عليهم السّلام- وروى عنهم، وكانت له عندهم خطوة وقدم. وقال له أبوجعفر-عليه السّلام- إجلس في مسجد المدينة وأفت الناس، فانّي أحبّ أن يرى في شيعتي مثلك، وقال أبوعبدالله -عليه السّلام- لما أتاه نعيه:أما والله! لأوجع قلبي موت أبان. وكان قارياً فقيهاً،

---

(١) معارف ابن قتيبة: ٩٢.

لغوياً، بنداراً، سمع من العرب وحكى عنهم، وصنّف كتاب الغريب في القرآن، وذكر شواهد من الشعر. فجاء في مابعد، عبدالرحمن بن محمَّد الأزدي الكوفي، فجمع من كتاب أبان ومحمَّد بن السائب الكلبي وأبي روق عطية بن الحارث، فجعله كتاباً واحداً، فبيّن مااختلفوا فيه وما اتفقوا عليه، فتارة يجيء كتاب أبان مفرداً، وتارة يجيء مشتركاً على ما عمله عبدالرحمن... (إلى أن قال) ولأبان قراءة مفردة أخبرنا بها... (إلى أن قال) محمَّد بن موسى بن أبي مريم صاحب اللؤلؤ، قال: سمعت أبان بن تغلب ـ وما أحد أقرأ منه ـ يقرؤ القرآن من أوّله إلى آخره، وذكر القراءة، وسمعته يقول: إنّما الهمزة رياضة... (إلى أن قال) ومات أبان سنة إحدى وأربعين ومأة في حياة أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ الخ .

و عنونه النجاشي، قائلاً: ابن رباح أبو سعيد البكري الجريري، مولى بني جرير بن عبادة بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكاشة بن صعب بن عليّ بن بكر بن وائل، عظيم المنزلة في أصحابنا، لقي عليّ بن الحسين، وأباجعفر، وأبا عبدالله ـ عليهم السّلام ـ وروى عنهم وكانت له عندهم منزلة وقدم. وذكره البلاذري، قال: روى أبان عن عطية العوفي، قال له أبوجعفر ـ عليه السّلام ـ اجلس في مسجد المدينة وأفت الناس، فانّي احب أن يرى في شيعتي مثلك . وقال: أبوعبدالله ـ عليه السّلام ـ لمّا أتاه نعيه: أما والله! لقد أوجع قلبي موت أبان، وكان قارياً من وجوه القرّاء، فقيهاً، لغويّاً، سمع من العرب وحكى عنهم. وقال أبو عمرو الكشّي في كتاب الرجال: روى أبان عن عليّ بن الحسين ـ عليه السّلام ـ . وذكره أبو زرعة الرازي في كتابه ذكر من روى عن جعفر بن محمَّد من التابعين ومن قاربهم، فقال: روى أبان بن تغلب عن أنس بن مالك . وذكر أبوبكر محمَّد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي مارواه أبان عن الرجال، فقال: وروى أبان عن الأعمش وعن محمَّد بن المنكدر وعن سماك

بن حرب وعن ابراهيم النخعي، وكان أبان ـ رحمه الله ـ مقدّماً في كل فنّ من العلم: في القرآن، والفقه، والحديث، والأدب، واللغة... (إلى أن قال) ولأبان قراءة مقروءة مشهورة عند القرّاء، أخبرنا (إلى أن قال) محمّد بن موسى بن أبي مريم صاحب اللؤلؤ، قال: سمعت أبان بن تغلب ـ وما رأيت أحداً أقرأ منه قط ـ يقول: إنّما الهمزة رياضة... (إلى أن قال) حدّثنا أبان بن محمّد بن أبان بن تغلب، قال: سمعت أبي يقول: دخلت مع أبي إلى أبي عبدالله ـ عليه السَّلام ـ فلمّا بصربه أمر بوسادة فالقيت له وصافحه واعتنقه وسائله ورحّب به وقال: وكان أبان إذا قدم المدينة تقوّضت إليه الحلق واخليت له سارية النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ أخبرنا... (إلى أن قال) عن عبدالرحمن بن الحجّاج، قال: كنّا في مجلس أبان بن تغلب فجاءه شابّ، فقال: يا أبا سعيد أخبرني، كم شهد مع عليّ بن أبي طالب من أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وآله؟ قال: فقال له أبان: كأنّك تريد أن تعرف فضل عليّ ـ عليه السَّلام ـ بمن تبعه من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله؟ قال: فقال الرجل: هو ذاك، فقال: والله ما عرفنا فضلهم إلا باتّباعهم إيّاه، قال: فقال أبو البلاد: عضّ ببظرامّه رجل من الشيعة في أقصى الأرض وأدناها يموت أبان لا يدخل مصيبته عليه! قال: فقال أبان له: يا أبا البلاد أتدري من الشيعة؟ الشيعة الذين إذا اختلف الناس عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ أخذوا بقول عليّ ـ عليه السَّلام ـ وإذا اختلف الناس عن عليّ ـ عليه السَّلام ـ أخذوا بقول جعفر بن محمّد ـ عليه السَّلام ـ جمع محمّد بن عبدالرحمن بن فنتي بين كتاب التفسير لأبان وبين كتاب أبي روق عطية بن الحارث ومحمّد بن السائب وجعلها كتاباً واحداً، أخبرنا... (إلى أن قال) عن أبان بن عثمان، عن أبان بن تغلب، روى عني ثلاثين ألف حديث، فاروها عنه. قال أبو عليّ... (إلى أن قال) عن عبدالله بن خفقة، قال: قال لي أبان بن تغلب: مررت بقوم يعيبون عَليَّ روايتي عن جعفر ـ عليه السَّلام ـ

قال: فقلت: كيف تلوموني في روايتي عن رجل ما سألته عن شيء إلا قال: قال رسول الله ـصلّى الله عليه وآله ـ؟ قال: فمرّصبيان وهم ينشدون: العجب كلّ العجب بين جمادي ورجب، فسألته عنه فقال: لقاء الأحياء بالأموات. قال: سلامة... (إلى أن قال) عن سليم بن أبي حبة، قال: كنت عند أبي عبدالله ـعليه السّلام ـ فلما أردت أن افارقه ودّعته وقلت: احبّ أن تزوّدني، فقال: إيت أبان بن تغلب، فانّه قد سمع منّي حديثاً كثيراً، فما روى لك فاروه عنّي. ومات أبان في حياة أبي عبدالله ـعليه السّلام ـ سنة إحدى وأربعين ومأة.

و عنونه الكشّي: و روى عن محمّد بن قولويه، عن سعد،عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عمر بن عبدالعزيز، عن جميل،عن أبي عبدالله ـعليه السّلام ـ قال: ذكرنا أبان بن تغلب عند أبي عبدالله ـعليه السّلام ـ فقال: رحمه الله أما والله لقد أوجع قلبي موت أبان.

و عن حمدويه، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن عليّ بن إسماعيل، عن عمّار، عن ابن مسكان، عن أبان بن تغلب، قال: قلت لأبي عبدالله ـعليه السّلام ـ إنّي أقعد في المسجد فيجيئون الناس يسألوني، فان لم اجبهم لم يقبلوا منّي، وأكره أن اجيبه بقولكم وما جاء عنكم، فقال لي: انظر ما علمت أنّه من قولهم فأخبرهم بذلك.

و عنه، عنه، عنه، عن أبان بن تغلب قال: لي أبو عبدالله ـعليه السّلام ـ جالس أهل المدينة فانّي احبّ أن يروا في شيعتنا مثلك.

و قال: و روي عن صالح بن السندي، عن امية بن عليّ، عن مسلم بن أبي حبة، قال: كنت عند أبي عبدالله ـعليه السّلام ـ في خدمته،فلمّا أردت أن افارقه ودّعته وقلت: احبّ أن تزوّدني، قال: إيت أبان بن تغلب، فانّه قد سمع مني حديثاً كثيراً، فما روى لك عنّي فاروه عنّي.

وعدّه الشيخ في رجاله في أصحاب عليّ بن الحسين ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «بن رباح أبو سعيد البكري الجريري، مولى، توفي في سنة إحدى وأربعين ومأة، في خلافة أبي جعفر، وروى عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السّلام» وفي أصحاب الباقر ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «أبو سعيد البكري الجريري». وفي أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ قائلاً أيضاً: «أبوسعيد البكري الجريري».

وعدّه البرقي في أصحاب الباقر ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «الكندي» وفي أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «كندي كوفي».

وذكره الصدوق في المشيخة، قائلاً: يكنّى أباسعيد، وهو كندي، كوفي، وتوفّي في أيّام الصادق ـ عليه السّلام ـ فذكره جميل عنده، فقال: رحمه الله أما والله! لقد أوجع قلبي موت أبان، وقال لأبان بن عثمان: إنّ أبان بن تغلب قد روى عنّي رواية كثيرة، فما رواه لك فاروه عنّي، ولقد لقي الباقر والصادق ـ عليهما السّلام ـ وروى عنهما.

وعنونه ابن النديم، قائلاً: وله من الكتب كتاب معاني القرآن، لطيف، كتاب القراءات، كتاب من الاصول في الرواية على مذهب الشيعة[1].

وروى أحمد بن أبي طاهر البغدادي في كتابه «بلاغات النساء» أخباراً أدبيّة عن الأصمعي عنه.

ويظهر من خبر دخول الحرم من كتاب الكافي: أنّه زامل الصادق ـ عليه السّلام ـ إلى مكّة[2].

هذا، وقد وقع للقدماء فيه اشتباهات واختلافات

أمّا الاولى: فقول الفهرست والنجاشي في نسب جرير ـ الذّي جعلا أباناً

---

(١) فهرست ابن النديم: ٢٧٦.
(٢) الكافي: ٣٩٨/٤.

مولاه ـ: عكاشة (بالشين) غلط، والصحيح عكابة (بالباء) فذكر الجوهري في «عكب» أنّ عكابة أبوحيّ من بكر بن وائل.

و في معارف ابن قتيبة في ولد صعب بن عليّ بن بكر بن وائل: «وعكابة بن صعب»

و إنّما عكاشة رجل صحابي، وهو عكاشة بن محصن الأسدي، لا هذا.

و من الغريب! أنّ الحموي عنون أباناً هذا ـ في ادبائه ـ عن الفهرست، ولم يتفطن لكون عكاشة وهماً.

كما أنّ قول النجاشي أيضاً في نسب جرير: «عبادة بن صبيعة» غلط، والصحيح «عباد بن ضبيعة» كما قال الفهرست. ففي معارف ابن قتيبة: «وفي ضبيعة العدد منهم مرّة بن عباد، والحارث بن عباد، وجرير بن عباد، الذي ينسب إليه الجريري المحدث»[١].

و في جمهرة ابن دريد في «ضبع» بالضاد المعجمة: «وفي العرب قبائل تنسب إلى ضبيعة: ضبيعة بن ربيعة، وضبيعة بن أسد بن ربيعة ـ وهي ضبيعة أضجم ـ وضبيعة بن عجل بن لجيم، وضبيعة بن قيس بن ثعلبة، قال الشاعر:

قتلت به خير الضبيعات كلّها ضبيعة قيس لا ضبيعة أضجما

و ممّا قلنا يظهر لك ما في ضبط المصنّف له بالمهملة تبعاً للايضاح، الآخذ من النجاشي. كما أنّ خبر النجاشي المتقدم بلفظ «عن أبان بن عثمان، عن أبان بن تغلب، روى عني» إن لم يكن تصحيفاً من النسّاخ فتحريف منه. والأصل «عن أبان بن عثمان، عن الصادق ـ عليه السّلام ـ قال: إنّ أبان بن تغلب روى عني» كما عرفته من المشيخة.

كما أنّ قول النجاشي: «إنّ الجامع لتفسير أبان وتفسيرين آخرين محمّد

---

(١) معارف ابن قتيبة: ٩٨.

بن عبدالرحمن» الظاهر كونه تحريفاً؛ والصواب: «عبدالرحمن بن محمّد» كما في الفهرست للشيخ، فالنجاشي لم يذكر مستنداً لقوله، والفهرست روى بطريقين عن ابن عقدة عن الحسين بن عبدالرحمن عن أبيه ذلك.

وأمّا الثانية: فرجال الشيخ والفهرست والنجاشي جعلته مولى جرير البكري، والمشيخة والبرقي جعلاه عربياً من نفس كندة. وقلنا في المقدمة: بالتنافي بين العربية والمولوية.

وقول المصنف: «نسبته إلى كندة باعتبار كونه من قبيلة كندة، وإلى بكر لكونه جدّه القريب» غلط في غلط، فانّ المراد ببكر بكر بن وائل الّذي كان قبل الإسلام بقرون، فكيف يكون جدّاً قريباً لأبان؟ مع أنّ الفهرست والنجاشي جعلاه جدّ جرير مولى أبان بزعمها.

كما أنّ المصنّف خبط في إسقاط «علي» قبل بكر بن وائل في عنوانه من النسب.

كما أنّ قوله في معنى كندة: «لأنّه كند أباه، أي قطع» غلط، فانّ معنى كَنَد كَفَر، لا قَطَع؛ قال في الجمهرة: «والكند من قولهم: كَنَد فلان نعمة فلان إذا كفرها، ومنه اشتقاق اسم كندة» وفي القاموس: «قيل له كندة، لأنّه كند أباه النعمة ولحق بأخواله». كما أنّ قوله: «إنّ كندة لقب ثور بن عفير» الظاهر كونه وهماً، وإن أخذه من القاموس؛ ففي الصحاح: «كندة أبوحيّ من اليمن، وهو كندة بن ثور» وفي الاستيعاب في الأشعث و كندة «هم ولد ثور بن عفير» فتراهما جعلاه ابن ثور، لا نفس ثور.

وأيضاً، الكشّي ورجال الشيخ والفهرست والنجاشي قالوا: «روى عن السجاد عليه السّلام» أيضاً. والبرقي والمشيخة لم يذكرا غير روايته عن الباقر والصادق ـ عليهما السّلام ـ وفي أخبار الكشّي تصحيفات، فقوله: «عن أبي عبدالله عليه السّلام» بعد جميل في خبره الأوّل زائد. وقوله في الثاني:

«فيجيئون الناس» مصحّف «فيجيئني الناس». وقوله في الثالث: «ابن أبي عمير عن أبان» فيه سقط، بقرينة الثاني ولما يأتي. وقوله في الرابع: «وروى عن صالح» الظاهر أنّ الأصل «وروى أحمد بن محمّد بن عيسى عن صالح» كما يفهم من رواية النجاشي للخبر. كما أنّ الظاهر أنّ «مسلم بن حبة» فيه أيضاً مصحّف «سليم بن أبي حبة» كما يفهم من رواية النجاشي أيضاً.

قال المصنّف: روى عن أبان ابن فضال وابن محبوب ومحمّد بن سنان وابن أبي عمير ويونس، ومن أراد العثور على موارد روايتهم فليراجع جامع الرواة.

قلت: لا يجوز رواية أحد ممّن عدّ عن أبان هذا، لأنّهم لم يدركوا عصر الصادق ـ عليه السّلام ـ وأبان مات في حياته ـ عليه السّلام ـ قبله بسبع سنين.

و موارد روايتهم ـ كما عيّنها الجامع ـ أبواب الارتداد في الفقيه[1] وأحكام الطلاق في التهذيب[2] ومولد الجواد في الكافي[3] ومن وجب عليه صوم شهريه[4] والرجل يطوف[5] والرجل يقتل مملوك غيره[6].

إلا أنّ الأوّل هكذا «روى ابن فضال عن أبان» وهو محمول على روايته باسناده، فيصحّ أن تقول: «روى الصدوق عن الصادق عليه السّلام» ويكون مرادك باسناده. مع أنّ التهذيب، روى الخبر «عن ابن فضال عن أبان عمن ذكره عنه عليه السّلام» والمراد بأبان فيه أبان الأحمر، وتفسير الفقيه له بهذا لا عبرة به.

و أمّا الثاني: فسقط أبان الأحمر منه في البين، فروى الفقيه الخبر مع توسّطه في باب طلاق التي لم تبلغ المحيض.

---

(١) الفقيه: ١٥٢/٣ (٢) التهذيب: ٦٧/٨ (٣) الكافي: ٤٦٩/١.

(٤) الكافي: ١٤٠/٤. (٥) الكافي: ٤١٣/٤. (٦) الكافي: ٣٠٤/٧.

و أما الثالث: فسقط حريز بينهما، فرواه الكشّي كذلك في جابر.

و أمّا الرابع: فليس في «باب الرجل يطوف» كما قال: بل بينهما جميل، نعم: هو في باب من وجب عليه صوم شهرين، لكن السقط فيه محقق.

و نظيره خبر الكشّي -الثالث- كما تقدم.

و أمّا الخامس: فلفظه هكذا «يونس عن أبان بن تغلب عمّن رواه عن أبي عبدالله عليه السّلام» ولابدّ أنّه وقع فيه تقدم وتأخر، والأصل «يونس عمّن رواه عن أبان بن تغلب» أو كلمة «بن تغلب» فيه زائدة.

هذا، و ما في الخبر ١٢ من أخبار الباب ٢ من أبواب أطعمة الكافي «عليّ بن الحكم عن أبان بن تغلب»[1] «ابن تغلب» فيه زائدة، فرواه التهذيب في ١٦٩ من أخبار باب صيده[2] والاستبصار في باب حكم لحم الحمر الأهلية[3] بدونه، والمراد به ابن عثمان، فكيف يروي عليّ بن الحكم الذي لم يدرك الصادق -عليه السّلام- عمّن مات في حياته -عليه السّلام-؟

قال المصنّف: قال: في المشتركات: يروي عنه محمّد بن المنذر وحفيده أبان بن محمّد بن أبان .

قلت: هما أيضاً وهم، و منشأ وهمه في محمّد بن المنذر أنّ النجاشي روى خبراً في قراءة أبان «عن ابن عقدة، عن المنذر بن محمّد بن المنذر، عن أبيه، عن عمّه الحسين بن سعيد، عن أبيه، عن أبان» فجاوز نظره من كلمة «عن أبيه» الاولى إلى الثانية، فتوهّم كون محمّد بن المنذر هوالراوي.

و منشأ وهمه في الثاني: أنّ النجاشي روى خبراً «عن أبان بن محمّد بن أبان، عن أبيه، قال: دخلت مع أبي على أبي عبدالله» إلى آخر الخبر (وتقدم) فلم يتفطّن لقوله: «عن أبيه» وتوهم أنّ الراوي حفيده: أبان، مع أنّه أبوه:

---

(١) الكافي: ٢٤٦/٦:   (٢) التهذيب: ٤٠/٩.   (٣) الاستبصار: ٧٤/٤.

محمّد بن أبان.

هذا، و من المستطرف! أنّ الحلّي -في مستطرفاته-[1] قال في عدّة أخبار نقلها: إنّه انتزعها من كتاب أبان بن تغلب. مع أنّها من مرويّات من كان قريباً من عصر الكليني.

هذا، و للمصنّف خلطات و خبطات غير ما تقدم، لم نتعرّض لها لئلا يطول الكلام.

هذا، و أمّا قول الفهرست في مامرّ: «لغويّاً، بنداراً،سمع من العرب» فعلى ماوجدنا،وعن نسخة بدل«بنداراً» «بيذاراً» وعن اخرى بدله «بيدأنّ» وعلى الأوّل: لابدّ أنّ المراد كان تاجراً ملازم المعادن، على ما فسّر القاموس البندار. وعلى الثاني: المراد أنّه كان كثير الكلام، على تفسيره أيضاً. وعلى الثالث: يكون بمعنى من أجل، على تفسيره أيضاً. والثالث هو الأنسب بالمقام وإن كان بعيداً، من حيث تعبير مثل الشيخ، إلا أن يكون الأصل في التعبير بعض معاصري أبان.

و أمّا نقل الفهرست و النجاشي عن محمّد بن موسى: أنّ أباناً قال: «إنّما الهمز رياضة» فقال: المصنّف -في الحاشية- في بيان المراد منه: إنّه فصّل في كتب الصرف أنّ العرب قد اختلفت في كيفيّة التكلّم بالهمزة، فقريش وأكثر أهل الحجاز خفّفها لأنّها أدخل حروف الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوّع، فثقلت بذلك ، وعن أمير المؤمنين -عليه السّلام- «أنّه نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأهل نبر -أي همز- ولو لا أنّ جبرئيل نزل بالهمزة على النبيّ -صلّى الله عليه وآله- ما همزنا» وأمّا باقي العرب -كتميم وقيس- خفّفها، قياساً على سائر الحروف. وقول أبان: «إنّما الهمز رياضة» اختيار منه لغة

---

(١) سرائر ابن إدريس: ٤٧٥.

قريش على غيرها، يقول: إنّما الهمز -أي التكلّم بها والإفصاح عنها- مشقّة ورياضة بلا ثمر، فلابدّ فيها من التخفيف.

لكن في صدر ما نقل من الخبر «نزل القرآن بلسان قريش» مع ذيله «ولو لا أنّ جبرئيل نزل بالهمز ماهمزنا» تضاد، كما أن في إلقائه المقابلة بين لغة قريش وأكثر أهل الحجاز ولغة باقي العرب -كتميم وقيس- توافقاً، كما لا يخفى.

[١٨]

أبان بن سعيد بن العاص

بن امية بن عبد شمس، الاموي، وأخوه خالدوعتبة وعمروالعاص بن سعيد قتله علي -عليه السّلام- ببدر

جعل المصنّف جميع هذا الكلام عنوانه، وقال: هكذا عبارة رجال الشيخ في أصحاب النبيّ -صلّى الله عليه وآله- ثمّ قال المصنّف: وما أبعد بينه وبين ما عن المجالس! إنّه واخويه -خالداً وعمراً- أبوا عن بيعة أبي بكر، وتابعوا أهل البيت -عليهم السّلام- وقالوا لهم: إنّكم لطوال الشجرة طيّبة الثمرة، نحن لكم تبع؛ وبعد ما بايع أهل البيت كرهاً بايعوا .

ثمّ نقل كلام ابن الأثير في تخلّف أبان هذا عن بيعة أبي بكر حتّى بايعت بنوهاشم.

ونقل كلامه أيضاً في اختلافهم في قتل أبان هذا في خلافة أبي بكر أو عمر.

ثمّ قال المصنّف: وكل ذلك لا يجتمع مع قتل عليّ -عليه السّلام- إيّاه ببدر، كما هو ظاهر الشيخ، وظنّي أنّ ضمير «قتله» يرجع إلى العاص.

أقول: ما فهمه من كلام الشيخ في غاية الغرابة! فكيف يمكن عدّ الشيخ من قتله -عليه السّلام- ببدر في الصحابة، مع الإجماع على أنّ الصحابي من

أدرك النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ مسلماً، ولو كان عدّ من قتل ببدر في مقتوليه ـعليه السَّلام ـ من الصحابة كان عليه عدّ أبي جهل وعتبة وشيبة وباقي من قتل من الكفّار فيهم. وإنّما هو لم يتفطّن لمراد الشيخ، فعدّ أوّلاً أباناً هذا وإخوته الثلاثة ـخالد وعتبة وعمر الذين أسلموا مثله ـ في الصحابة، ثمّ استأنف الكلام في أخيه الرابع: العاص الذي لم يسلم، فقال: والعاص بن سعيد قتله ـعليه السَّلام ـ ببدر، وهو معنى صحيح؛ إلا أنّ الشيخ إذا كان أراد ذكر بني سعيد من أسلم منهم ومن بقي منهم على الكفر كان عليه استقصائهم، ولم يستقصهم، فكان من مسلميهم: سعيد بن سعيد استشهد يوم الطائف؛ ومن كافريهم: أحيحة قتل يوم الفجار، وعبيدة قتل أيضاً يوم بدر؛ كما أنّه حرّف من المسلمين عبدالله بـ«عتبة» وعمرواً بـ«عمر» اللّهم إلا أن يكون من تصحيف النسخة، ويشهد له قوله: «وأخوه» والصحيح «وإخوته».

قال في الاستيعاب: كان لسعيد ثمانية بنين، ثلاثة منهم ماتوا على الكفر: أحيحة قتل يوم الفجار، وبه كان يكنّى أبوه، والعاصي وعبيدة قتلا ببدر، قتل العاصي علي ـعليه السَّلام ـ وقتل عبيدة الزبير. وخمسة أدركوا الإسلام، وصحبوا النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ خالد وعمرو وسعيد وأبان والحكم؛ إلا أنّ الحكم غيّر النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ اسمه، فسمّاه عبدالله .

و من الاستيعاب يظهر: أنّ قول الشيخ في الرجال: «والعاص» إن لم يكن تصحيفاً من النسّاخ يكون تحريفاً منه، وأنّ الصحيح «العاصي».

لكن في أنساب البلاذري أيضاً «العاص» بدون الياء.

و قال في الاستيعاب أيضاً: أبان، هذا، هو الذي تولّى إملاء مصحف عثمان على زيد بن ثابت، أمرهما بذلك عثمان، ذكر ذلك ابن شهاب عن خارجة بن ثابت عن أبيه .

قلت: و حيث إنّ أباناً، هذا، كان معتقداً بأمير المؤمنين -عليه السّلام- فلابدّ أنّه أملاه عن إمضائه -عليه السّلام-. والصواب كونه تقيّة.

و يفهم منه أيضاً: أن قتله في زمان أبي بكر أو عمر- كما نقله المصنّف عن الجزري في اسد الغابة- غير محقّق، وأنّه أدرك خلافة عثمان.

هذا، و في أنساب قريش مصعب الزبيري بعد ذكر إسلام أخويه: خالد وعمرو وهجرتها إلى الحبشة: وكان أبان تأخّر إسلامه وعاتب أخويه على إسلامهما، فقال:

ألا ليت ميتاً بالظريبة شاهد لما يفتري في الدين عمرو وخالد

و مراده بميت الظريبة أبوه.

و فيه أيضاً: و أبان، هذا، هو الذي أجار عثمان حين بعثه النبيّ -صلّى الله عليه وآله- إلى قريش في عام الحديبية، وحمله على فرسه حتى دخل مكة، وقال:

أقبل و أدبر ولا تخف أحداً بنو سعيد أعزّة الحرم[1]

ثمّ إنّه ممّا يدلّ على جلاله و جلال أخويه: عمرو وخالد -سوى ما تقدّم من تخلّفهم عن بيعة أبي بكر حتّى بايعت بنوهاشم- ما رواه الاستيعاب أيضاً: إنّهم رجعوا عن عمالتهم حين مات النبيّ -صلّى الله عليه وآله- فقال لهم أبوبكر: ما لكم رجعتم عن عمالتكم؟ فقالوا: «نحن بنو أحيحة لا نعمل لأحد بعد النبيّ -صلّى الله عليه وآله-أبداً» ثمّ مضوا إلى الشام، فقتلوا جميعاً- الخ.

و الظاهر أنّ المراد أنّهم سكنوا الشام حتى قتلوا في وقائعها أيّام الثلاثة.

و النسخ في أحيحة وإن كانت مختلفة بالجيم والحاء بعد الهمزة، لكنّ الظاهر صحّة الحاء. والقاموس واللسان وإن لم يذكرا في أحح (بالحائين) إلا

(١) نسب قريش: ١٧٥

أحيحة بن الجلاح رجل من الأوس، لكن أجح (بالجيم قبل الحاء) مهمل غير مستعمل أصلاً. مع أنّه إن فاته هنا قال في التاج: «ذوالتاج لقب جماعة: منهم أبو أحيحة».

[١٩]

أبان بن صدقة

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ.

أقول: وعدّه البرقي أيضاً. وعنوان البرقي له ظاهر في إماميّته، لا عنوان رجال الشيخ ـ كما قال ـ لما عرفت في المقدمة: من كون عنوانه أعمّ.

[٢٠]

أبان أبي عبدالرحمن

أبوعبدالله، البصري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «أسند عنه» وقال: وفي الجامع «روى عنه محمّد بن الوليد، وقيل: الوشا» وقال: وظاهر رجال الشيخ إماميّته.

أقول: بل ظاهر وروده في أخبارنا، وأمّا عنوان رجال الشيخ فأعمّ، كما عرفت في سابقه. ثمّ ظاهره أنّ قوله: «وقيل: الوشا» من كلام الجامع، مع أنّه ليس في الجامع.

و كيف كان: فمورد رواية محمّد بن الوليد عنه في باب جبن الكافي (٨٩ من الأطعمة) لكن بلفظ «محمّد بن الوليد، عن أبان بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن سليمان، عن أبي عبدالله عليه السّلام» [1].

و إرادة هذا الذي عدّ من أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ به غير معلومة.

---

(١) الكافي: ٦/٣٣٩.

[۲۱]

أبان بن عبدالملك

الثقفي

نقل عنوان النجاشي له،قائلاً: «شيخ من أصحابنا، روى عن أبي عبدالله ـعليه السّلام ـ كتاب الحج».

أقول: و عدم عنوان الفهرست له إمّا غفلة و إمّا لعدم وقوفه على كتابه. وأمّا رجال الشيخ، فبدّله بالخثعمي، الآتي. وعدّه البرقي في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ بدون وصف، ويأتي أنّ الأصل فيهما واحد.

و كيف كان: لم يعنونه الخلاصة، لأنّه لم يرقول النجاشي: «شيخ من أصحابنا روى عن أبي عبدالله ـعليه السّلام ـ كتاب الحج» مدحاً معتداً به، لكن الانصاف إجزاؤه في القول بالحسن.

[۲۲]

أبان بن عبدالملك

الخثعمي

قال المصنّف: وصفه النقد بالكوفي، قائلاً: «أسند عنه».

أقول: الأصل في فعل النقد رجال الشيخ ـوقد غفل عنه المصنّف ـ عدّه في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ وقال: «الكوفي أسند عنه» وكان على المصنّف أن يجعل «الكوفي» جزء العنوان.

قال المصنّف: احتمل المنهج اتحاده مع الثقفي المتقدّم ولم أفهم منشأه، ويبعدّه أنّ ظاهر النجاشي: أنّ الثقفي لم يرو إلا كتاب الحج، وهذا قد روى في فضل فقراء الكافي، عن محمّد بن سنان، عنه[1] وفي باب شماتته، عن إبراهيم

(۱) الكافي: ۲/۲٦٦.

بن محمّد الأشعري، عنه [1] وفي باب خَلّه، عن أحمد بن أبي عبدالله،عنه [2].

قلت: بل اتحاده مع تقدّم مقطوع، لا محتمل، فرجال الشيخ مع عموم موضوعه اقتصر على هذا، والنجاشي ـإن تحقّق أنه ذكر وصفاًـ فعنونه ابن داود عنه بدون وصف، والخلاصة لم يعنونه أصلاً، وقد عرفت: أنّهما ما لم يصدّقا نسخنا لم يعلم صحّة ما فيها. فاختلافهما في هذا كاختلافهم في أبان بن تغلب هل هو كندي؟ أو بكري؟ كما تقدم.

و قول المصنّف: «و يبعده الخ» غلط في غلط! فلم يأت النجاشي بما يدلّ على الحصر. وأخبار الكافي ليست عن الخثعمي، بل عن المطلق، كما في رجال البرقي.

و إنما اغترّ المصنّف بنقل الجامع لها في هذا العنوان؛ وحيث إنّها مطلقة كان نقلها في العنوان المتقدم أولى؛ لأنّ النجاشي صرّح بكونه شيخاً منّا، وعناوين رجال الشيخ العامي فيها كثير.

ثمّ رواية محمّد بن سنان عنه ليس في فضل فقرائه، بل بعده في باب بلااسم و إطلاق الأخبار أيضاً يشهد للاتّحاد، كاطلاق البرقي.

هذا، و رجال الشيخ والبرقي عدّاه في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ والنجاشي صرّح بروايته عنه ـعليه السّلامـ إلا أنّه في الباب الأوّل والأخير روى عنه ـعليه السّلامـ بالواسطة. لكن قول النجاشي: «روى عن أبي عبدالله عليه السّلام» أعمّ، كما عرفت في المقدمة.

[٢٣]

أبان بن عثمان

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ قائلاً: «البجلي الأحمر الكوفي» وعنوان النجاشي له،قائلاً: الأحمر البجلي ـمولاهمـ

---

(١) الكافي: ٢/٣٥٩.

(٢) الكافي: ٦/٣٢٩.

كوفي، كان يسكنها تارة والبصرة تارة، وقد أخذ عنه أهلها: أبوعبيدة معمّر بن المثنى وأبو عبدالله محمّد بن سلام، وأكثروا الحكاية عنه في أخبار الشعراء والنسب والأيّام، روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن موسى ـ عليهما السّلام ـ له كتاب حسن كبير، يجمع المبتدأ، والمغازي، والوفاة، والردة (إلى أن قال) عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر عن أبان بكتبه .

و عنوان الفهرست له،قائلاً: الأحمر البجلي أبو عبدالله ـ مولاهم ـ أصله الكوفة، وكان يسكنها تارة والبصرة اخرى، وقد أخذ عنه أهلها: أبو عبيدة معمّر بن المثنى وأبو عبدالله محمّد بن سلام، وأكثروا الحكاية عنه في أخبار الشعراء والنسب والأيّام، روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن موسى ـ عليهما السّلام ـ وما عرف من مصنّفاته إلا كتابه الذي يجمع المبتدأ [المبدأ] والمبعث، والمغازي، والوفاة، والسقيفة، والردة (إلى أن قال) أحمد بن محمد بن أبي نصر، ومحمّد بن سعيد بن أبي نصر جميعاً، عن أبان (إلى أن قال) عن جعفر بن بشير، عن أبان (إلى أن قال) عن محسن بن أحمد، عن أبان .

و نقل عدّ الكشّي له في الستة الذين أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم والإقرار لهم بالفقه من أصحاب أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ .

و نقل عنوان الكشّي أيضاً له و روايته عن العيّاشي، عن محمّد بن نصير وحمدويه، عن محمّد بن عيسىٰ، عن الحسن بن عليّ بن يقطين، عن إبراهيم بن أبي البلاد، قال: كنت أقود أبي، وقد كان كفّ بصره، حتى صرنا إلى حلقة فيها أبان الأحمر، فقال لي: عمّن تحدّث؟ قلت: عن أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ فقال: ويحه! سمعت أبا عبدالله ـ عليه السّلام ـ يقول: أما إنّ منكم الكذّابين ومن غيركم المكذّبين [1].

---

(١) الكشّي: ٣٥٢.

وقال المصنّف: نقل الكشّي، عن العيّاشي، عن عليّ بن فضال، قال: كان أبان من أهل البصرة، وكان مولى بجيلة، وكان يسكن الكوفة، وكان من الناووسية، كذا نقل الأصحاب عنه .

أقول: كون فقرة «كذا نقل الأصحاب عنه» من الكشّي غير معلوم، فلم ينقلها في ترتيب الكشّي ولم ينقلها الخلاصة وابن داود، فلابدّ أنّها كانت حاشية خلطت بالمتن، فنقلها في أصل الكشّي المطبوع وهماً.

كما أنّ النسخ في قوله: «وكان من الناووسية» أيضاً مختلفة، فالأكثر نقلوه «وكان من الناووسية» وعن المجمع نقله «وكان من القادسية» والمطبوع جمع بينهما، مع أنّه خلاف نقل الكل، فلابدّ أنّه خلط. وكما أنّ خلط الحاشية بالمتن غلط وموجب للخبط، كذلك خلط النسخ البدلية.

ثمّ الظاهر أصحّية «القادسية» وإن كانت نسخة «الناووسيّة» نسخة الأكثر، حتّى المحقّق والعلّامة وابن داود. فقد عرفت - في المقدّمة - أنّ نسخة الكشّي لم يعلم وصولها صحيحة إلى الشيخ والنجاشي، فضلاً عمن تأخّر، فما لم يشهد لما فيه قرينة لم يكن بمعتبر؛ بل يشهد لخلافه عدّه في أصحاب الإجماع، وهم ثمانية عشر رجلاً: ستّة منهم من أصحاب الباقر - عليه السّلام - وستّة من أصحاب الصادق - عليه السّلام - وستّة من أصحاب الكاظم - عليه السّلام - ولم نرهم يعدّون فيهم غير إماميّ سوى «ابن بكير» الّذي خالف فيه الشيخ ولم يعتبر خبره. وهو وهم من الكشّي، منشأه اعتماده على شيخه العيّاشي، واعتماد العيّاشي على عليّ بن فضّال الّذي كان فطحيّاً مثله. وأمّا هذا فلم يخالف فيه أحد، فلابدّ من كونه إماميّاً كصاحبيه، حتى يكون منهم.

وأما استدلال بعضهم لإماميّته بنقل النجاشي (في الحسن بن علي الوشّا) طلب أحمد بن محمّد بن عيسى منه أن يجيز له كتاب هذا وبرواية صفوان وابن أبي عمير كثيراً عنه - كما هما طريق المشيخة إليه - وبإجازة الصادق

-عليه السّلام- له أن يروي عنه ماروواه له أبان بن تغلب - كمامرّ في ذاك - فأعمّ من إماميّته.

و كذا استدلال بعضهم لإماميّته بما في المجلس الثاني من الأمالي «ابن أبي عمير قال: حدّثنا جماعة من مشايخنا منهم أبان بن عثمان»[1] أيضاً أعمّ، لاحتمال أن يكون مراده بقوله: «من مشايخنا» أي الشيعة، لا الإماميّة بالخصوص. فقال النجاشي: «كان عليّ بن فضّال فقيه أصحابنا» مع أنّه كان فطحيّاً. وقال الكشّي: قال العيّاشي في ابن بكير وجمع آخر عدّه معهم «هم فقهاء أصحابنا» مع أنّه كان أيضاً فطحيّا.

و ما قلناه هو الوجه في الذبّ عن فساده، لا ما قاله بعضهم: من أنّه لا عبرة برمي عليّ بن فضّال الفطحي، كيف! وقد قال الكشّي: إنّ العيّاشي قال له: «مالقيت في من لقيت بالعراق وناحية خراسان أفقه ولا أفضل من عليّ بن الحسن بن فضّال»[2] فان كان نسبته مذهبه إلى أحد محلّ ريب، فنسبته غير مذهبه لا ريب فيه.

كما أنّ قول الفهرست و النجاشي: «روى عن الكاظم عليه السّلام» وإن كان ظاهراً في عدم ناووسيّته، إلا أنّا لم نقف على روايته عنه -عليه السّلام- ولا عدّه الشيخ والبرقي في الرجال في غير أصحاب الصادق -عليه السّلام- .

كما أنّ اقتصارهما على عدّه في أصحاب الصادق -عليه السّلام- أعمّ ممّا نسب إليه فيمكن أن يكون لعدم ملاقاته له -عليه السّلام- وإن كان أدرك عصره.

كما أنّ ما رواه الكشّي (في بشّار بن يسار) عن العيّاشي أنّه سأل ابن فضّال عن بشّار الّذي يروي عنه أبان، فقال: «هو خير من أبان»[3] أيضاً أعمّ

---

(١) أمالي الصدوق: ١٥. (٢) الكشّي: ٥٣٠. (٣) الكشّي: ٤١١.

من ذمّه وفساده، وقد غفل المصنّف عن نقل ذلك هنا، كما غفل عن عدّ البرقي له في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ.

هذا، و أمّا ما عن منتهى العلّامة: من نسبة الوقف إليه، وعن بيان طرق الصدوق في خلاصته: من نسبة الفطحية إليه ـ ومثله الشهيد الثاني ـ فالظاهر أنّ العلّامة كان في باله أنّه رمي بفساد المذهب، حسب ما كان كلمة «الناووسية» في نسخة من الكشّي، فلم يراجع ذاك الوقت وتوهّمه تارة الوقف واخرى الفطحة، وتبعه الشهيد الثاني. ومثله يأتي في «سماعة» و «رفاعة» وغيرهما.

مع أنّه يمكن أن يقال: إنّ كلمة «الناووسية» لم تكن من تصحيفات أصل الكشّي، بل من تصحيفات وقعت في اختيار الشيخ منه، فقد عرفت في المقدمة: أنّه حصل في الاختيار أيضاً تصحيفات زائدة على تصحيفات أصل الكشّي، لكنها متعارفة وتحريفات الأصل غير متعارفة. والدليل على أنّه لم يكن في أصل الكشّي أنّ الشيخ في رجاله وفهرسته لم يذكر غمزاً فيه، مع أنّه يستند فيهما إلى تصحيفات الكشّي، كما في عبدالله بن محمّد الاسدي وغيره.

و ممّا يؤيّد صحّة نسخة «القادسيّة» أنّ الفهرست و النجاشي والبرقي كلّهم صرّحوا بأنّه كان كوفيّاً سكن البصرة كما سكن الكوفة، والكشّي قال: «كان من أهل البصرة وكان يسكن الكوفة» فلو كان قال: «وكان من القادسيّة» يكون موافقاً لهم، لأنّ القادسيّة من الكوفة،والكون من أهل البصرة يجمع مع سكناه فيها.

و بالجملة: الرجل من أصحاب الإجماع، ولم يعلم ولم يحقّق غمز فيه، وهو يكفيه.

قال المصنّف: وصفه الحموي باللؤلؤي.

قلت: هو غير معلوم، فهذا لفظه: «أبان بن عثمان بن يحيى بن زكريا

اللؤلؤي، يعرف بالأحمر البجلي» فمن أين أنّه جعل اللؤلؤ وصفه؟ ولم يجعله وصف «زكريا» الّذي أنهى نسبه إليه؛ والحموي اقتصر في ترجمته على ما في الفهرست، لكنّه زاد اسم جدّه وأبيه.

قال المصنّف في وصف أبان بالأحمر: الأحمر صفة الرجل الّذي فيه الحمرة. وقال السمعاني: ظنّي أنّ الأحمر بطن من الأزد.

قلت: كونه مولى بجيلة يمنع من كونه أزدياً؛ مع أنّ الأحمر إن كان بطناً من الأزد (وإن لم نقف عليه في لغة) لوصف هذا بالأحمري، لا الأحمر؛ ولا يبعد أن يكون «الأحمر» مفرد الأحامرة، فقال ابن دريد والجوهري: «إنّ قوماً من العجم خرجوا في أوّل الإسلام، فتفرّقوا في بلاد العرب، فمن سكن منهم الكوفة يقال لهم الأحامرة» ومثلهما الفيروزآبادي، لكنّه قال: «فمن سكن منهم البصرة، يقال له الأحامرة» والظاهر كونه وهماً منه، والرجل كان عجمياً، لكونه مولى، وأصله الكوفة، كما عرفت.

قال المصنّف في وصف أبان بالبجلي: صرّح أهل اللغة: أنّ بجلة (بلام واحدة) أبوحيّ من سليم نسبوا إلى امّهم «بجلة» والنسبة اليهم بجليّ (ساكنة) وبجيله ـ كسفينة ـ حيّ باليمن من معد، نسبوا إلى جدّهم: بجيلة بن نمار بن أرش بن عمرو بن غوث، والنسبة إليهم بجلي (محرّكة) ويمكن تعيين الثاني بقول الكشّي: «مولى بجيلة».

قلت: أما قوله: «إنّ بجلة بلام واحد» فلا معنى له، لأنّه لم يحتمل أحد أنّ بجلة يجيء بلامين؛ وإنّما قال القاموس: «البجلة ـ معرّفاً ـ الشجرة الصغيرة، وبجلة ـ بدون لام التعريف ـ حيّ».

و أمّا قوله: «وبجيلة كسفينة الخ» فتناقض وجمع بين الضدّين، وذلك أنّ أهل النسب اختلفوا في بجيلة اليمن، هل من نفس قحطان اليمن؟ أو أصله من معد بن عدنان الحجاز انتقل إلى اليمن؟ فمن قال بالأوّل جعله بجيلة بن نمار بن

أرش بن عمرو بن غوث، ومن قال بالثاني جعله بجيلة بن أنمار بن نزار بن معد؛ والمصنّف خلط بينهما. والصحاح صحّح كونه من معد بقول جرير بن عبدالله البجلي لأقرع التميمي المعدي: «إنّك إن يصرع أخوك تصرع» قال: فجعل جرير (وهو بجلي) نفسه أخا أقرع.

هذا، و للمصنّف خلطات اخرى من اعتراضه على ابن داود بما لا يرد عليه، إمّا لكونها تصحيفات في نسخة كتابه لم يتفطن لها، وإمّا لأنّ له مباني لم يهتد إليها، كما عرفت في المقدّمة.

كما لفّق في توثيق «أبان» اموراً حكم بأنّها عشرة، مع أنّها في الحقيقة خمسة، لأنّ الخمسة الأخيرة منها عين الاولى، غيّر لفظها؛ وتلك الخمسة أيضاً لا دلالة لها.

هذا، و في طرق الفهرست «أخبرنا الحسين بن عبيدالله، قال: قرأته على ابن أبي غالب أحمد بن محمّد بن سليمان الزراري قال: حدّثنا جدّأبي وعمّ أبي محمّد وعليّ ابنا سليمان» وفيه أوهام.

الأوّل: أنّ الحسين يروي عن نفس أبي غالب، لا عن ابنه.

الثاني: أنّ أبا غالب أحمد بن محمّد بن محمّد بن سليمان.

و الثالث: أنّ أبا غالب يروي عن عمّ أبيه وعن جدّه، لا جدّ أبيه.

و كيف يمكن أن يكون عمّ و جدّ ابني واحد؟ ولا أدري هذه زلّات منه أو من تصحيف النسّاخ؟ إلا أنّ النسخة نسبة مصحّحة مقابلة على نسخة الأصل.

هذا، و أبوعبدالله محمّد بن سلام الذي قال الفهرست والنجاشي: «أخذ عن أبان هذا» لم أعرفه، والمعروف أبوعبيد القاسم بن سلام.

و يأتي في محلّه «محمّد بن سلام» لكنه متأخّر. فقال الحموي في ذاك: مات سنة ٢٣٢، فيشكل أن يأخذ عن هذا الذي من أصحاب الصادق -عليه السّلام-.

و موارد رواياته: زيادات ما يجوز الصلاة فيه من اللباس من التهذيب[١] وزيادات فضل المساجد في جزئه الثاني[٢] وفي الوقوف[٣] وآخر باب آداب الأحداث[٤] واللقطة[٥] والعيوب الموجبة للردّ[٦] وبيع المضمون[٧] والعتق كراراً[٨] والمهور[٩] وتدليس النكاح[١٠] وبيع الماء كراراً[١١] وأواخر المكاسب[١٢] وأواخر كفّارة خطأ المحرم[١٣] وعقود البيع[١٤] وأوّل الزكاة[١٥] وابتياع الحيوان[١٦] وزيادات القضايا[١٧] ومواقيت الحجّ[١٨] والسراري[١٩] وزيادات فقه الحجّ مرّتين[٢٠] وفي آخر بيع الواحد كراراً[٢١] وأواسط زيادات كيفية الصلاة[٢٢] وحدود الزنا كراراً[٢٣] والغرر والمجازفة[٢٤] وضروب النكاح[٢٥] وتطهير الثياب كراراً[٢٦] وميراث الوالدين مع الاخوة[٢٧] وتفصيل أحكام النكاح[٢٨] وفي من يحرم نكاحهن باسبابه[٢٩] وعقود الاماء[٣٠] وكفائة النكاح[٣١] وزكاة الذهب[٣٢] وعدد فصول الأذان[٣٣] وسنّة عقود النكاح[٣٤] وحكم الظهار[٣٥] وميراث الوالدين مع الأزواج[٣٦] وميراث الأعمام[٣٧] وأحكام الطلاق[٣٨] وأواخر عدد

---

(١) التهذيب: ٣٦٢/٢. (٢) التهذيب: ٢٥٩/٣ (٣) التهذيب: ١٣١/٩.

(٤) التهذيب: ٥٠/١ (٥) التهذيب: ٣٩٤/٦. (٦) التهذيب: ٦٢/٧

(٧) التهذيب: ٣٠/٧ (٨) التهذيب: ٢٤٣/٨ (٩) التهذيب: ٣٦٣/٧.

(١٠) التهذيب: ٤٢٥/٧ (١١) التهذيب: ١٤١/٧ (١٢) التهذيب: ٣٨٧/٦

(١٣) التهذيب: ٣٨٥/٥. (١٤) التهذيب: ٢٣/٧ (١٥) التهذيب: ٣/٤.

(١٦) التهذيب: ٧٠/٧ (١٧) التهذيب: ٢٩٦/٦. (١٨) التهذيب: ٥٧/٥

(١٩) التهذيب: ٢٠٦/٨. (٢٠) التهذيب: ٤٢١/٥ و ٤٣٨ (٢١) التهذيب: ١٠٣/٧.

(٢٢) التهذيب: ٢٩٢/٢ (٢٣) التهذيب: ٣٢/١٠. (٢٤) التهذيب: ١٢٤/٧

(٢٥) التهذيب: ٢٤٦/٧ (٢٦) التهذيب: ٢٥٩/١ (٢٧) التهذيب: ٢٨١/٩

(٢٨) التهذيب: ٢٥٦/٧ (٢٩) التهذيب: ٢٩٩/٧ (٣٠) التهذيب: ٣٤٧/٧

(٣١) التهذيب: ٣٩٤/٧ (٣٢) التهذيب: ٦/٤ (٣٣) التهذيب: ٥٩/٢.

(٣٤) التهذيب: ٤١٣/٧ (٣٥) التهذيب: ١٨/٨. (٣٦) التهذيب: ٢٨١/٩

(٣٧) التهذيب: ٣٢٤/٩ (٣٨) التهذيب: ٨٦/٨

النساء [١] وعدد فصول الأذان [٢] والصيد [٣] ووصية الصبي [٤] وزيادات التلقين كراراً [٥] ومايجوز الصلاة فيه من اللباس [٦] والبيّنات [٧] وميراث من علا من الآباء [٨] وصفة الوضوء [٩] وحد السرقة [١٠] والقود بين الرجال والنساء [١١] وصلاة العيدين [١٢] والقصاص [١٣] وحكم الجنابة [١٤] وحكم الحيض كراراً [١٥] وحكم المسافر في الصيام [١٦] وأواخر كيفيّة الصلاة [١٧] وزيادات دخول الحمّام [١٨] وشرح زيارة القبور [١٩] ووصيّة الانسان لعبده [٢٠] وزكاة الحنطة [٢١] وتعجيل الزكاة [٢٢] وحكم من أسلم في شهر رمضان [٢٣] والكفارة في عمد شهر رمضان [٢٤] وزيادات الصوم [٢٥] وأواخر الذبح [٢٦] وزيادات عمل ليلة الجمعة [٢٧] ونزول مزدلفة [٢٨] وموارد اخرى جمعها «الجامع».

[٢٤]

أبان بن عمرو

بن أبي عبدالله، الجدلي، الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ .

و قال المصنّف: الجدلي إمّا بالذال المعجمة نسبة إلى جذل الطعان: علقمة بن فراس، أو بالمهملة نسبة إلى امّ حيّ من طيّ اسمها جديلة بنت سبيع بن

(١) التهذيب: ٤٢١/٧. (٢) التهذيب: ٥٩/٢ (٣) التهذيب: ١١/٩ (٤) التهذيب: ١٨١/٩
(٥) التهذيب: ٤٦٨/١ و ٤٦٠ (٦) التهذيب: ٢٢٤/٢ (٧) التهذيب: ٢٦٩/٦
(٨) التهذيب: ٣٠٦/٩ (٩) التهذيب: ١٠١/١ (١٠) التهذيب: ١٢٠/١٠
(١١) التهذيب: ١٨٣/١٠ (١٢) التهذيب: ٢٨٧/٣ (١٣) التهذيب: ١٦٠/١٠
(١٤) التهذيب: ١٢٨/١ (١٥) التهذيب: ٣٨٥/١ (١٦) التهذيب: ٢٣٥/٤
(١٧) التهذيب: ١٣١/٢. (١٨) التهذيب: ٣٧٦/١. (١٩) التهذيب: ١٠٥/٦
(٢٠) التهذيب: ٢٢٣/٩. (٢١) التهذيب: ١٩/٤ (٢٢) التهذيب: ٤٦/٤.
(٢٣) التهذيب: ٢٤٨/٤ (٢٤) التهذيب: ٢٠٧/٤. (٢٥) التهذيب: ٣١٠/٤
(٢٦) التهذيب: ١٠٣/٩. (٢٧) التهذيب: ٢١٥/٣ (٢٨) التهذيب: ١٩١/٥.

عمرو بن حمير.

أقول: بل لا ريب أنّ الجدلي بالمهملة، وأنّ الرجل ابن ابن أبي عبدالله الجدلي ـ المعروف ـ من أصحاب أميرالمؤمنين ـ عليه السَّلام ـ .

ثمّ اقتصاره في جديلة على جديلة طيّ غلط، و إن اقتصر الجوهري والفيروزآبادي أيضاً عليها؛ فجديلة ـ كما صرّح به ابن دريد ـ اثنتان: جديلة طيّ، وجديلة بطن من قيس، والمراد بها هنا الثاني الذي لم يذكره.

فأنهى الطبري في ذيله نسب أبي عبدالله الجدلي إلى عدوان بن عمر بن قيس أبي عيلان بن مضر، وقال: «وامّ عدوان وفهم جديلة بنت مرّ بن أدّ بن طابخة اخت تميم بن مرّ، فنسبوا إليها».

[٢٥]

أبان بن عمر الأسدي

ختن آل ميثم بن يحيى

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السَّلام ـ وعنونه النجاشي،قائلاً: «السمّان التمّار، شيخ من أصحابنا، ثقة، لم يروعنه إلا عبيس بن هشام الناشري».

أقول: إنّما قال النجاشي: «التمّار، شيخ الخ» كما عبّر به الخلاصة وابن داود أيضاً أخذاً عن النجاشي، وإنّما بدّل «التمّار» في بعض النسخ بـ«السمّان» تصحيفاً، فميثم كان تمّاراً لا سمّاناً، والتمّار وصف ميثم لا أبان. وزاد في النسخة المطبوعة في الخبط فجمع بينهما،فتوهّمه المصنّف من النجاشي.

هذا، و في باب حلف بيع الكافي «عبيس بن هشام عن أبان بن تغلب»[١]

(١) الكافي: ١٦٢/٥.

والظاهر كونه محرّف «عبيس بن هشام عن أبان بن عمر». والنجاشي وإن حصر هذا في عبيس، دون عبيس في هذا، إلا أنه لمّا كان عبيس من أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ وابن تغلب مات قبل الصادق ـ عليه السّلام ـ لم يمكن روايته عنه، وأمّا روايته عن هذا فحققة، فلابدّ من إرادته. والظاهر أنّ الخبر كان عنّ أبان مراداً به هذا، فتوهّم الكليني أو من قبله أو من بعده من رواة كتابه كونه «ابن تغلب» لأعرفيّته، فزاده.

[٢٦]

أبان بن كثير العامري

الغنوي، الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ وقال: العامري نسبة إلى عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن، والغنوي نسبة إلى غنيّ، وفي الصحاح والقاموس «غنيّ» حيّ من غطفان؛ واعترض التاج عليهما بأنّ غنيّاً ابن أعصر بن سعد بن قيس بن عيلان، وغطفان ابن سعد بن قيس بن عيلان.

أقول: الأمر كما ذكر التاج؛ فصرّح ابن قتيبة في معارفه بأنّ غنيّاً ابن أعصر أخي غطفان. إلا أنّه كمالا يجتمع غنيّ مع غطفان، كذلك لا يجتمع عامر مع غنيّ، لأنّ هوازن الّذي جعله جدّ عامر من خصفة بن قيس عيلان، وغنيّ من سعد بن قيس عيلان.

[٢٧]

أبان المحاربي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قائلاً: «روى حديثاً واحداً على قول البغوي» وقال المصنّف أشار إلى مارواه البغوي، عن أبان المحاربي، عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال: «مامن عبد يقول إذا

أصبح: الحمد لله ربّي لا اشرك به شيئاً، إلا غفرت ذنوبه» قال البغوي: لا أعلم له غيره.

أقول: نقله الاستيعاب أيضاً، و فيه بدل قوله: «إلا غفرت ذنوبه» «إلا ظلّ يغفر له ذنوبه حتى يمسي، ومن قالها حين يمسي غفرت له ذنوبه حتى يصبح».

قال: قال ابن الأثير: أبان المحاربي هذا هو أبان العبدي، لأنّ محارباً بطن من عبدالقيس، وزعم ابن مندة كونهما إثنين،وهو وهم. وقال: وابن مندة زعم أنه من محارب بن خصفة بن قيس عيلان.

قلت: و لم ينحصر محارب بمن ذكر، فنه محارب بن فهر الّذي منهم ضرار بن الخطاب شاعر قريش في الجاهلية، بل الظاهر انصراف محارب إليه، فلم يذكر الجوهري غيره، إلا أنّ الاستيعاب أيضاً لم يذكر غير المحاربي، كأبي نعيم. وفي التاج «بنو محارب منهم محارب بن خصفة بن قيس عيلان ومحار بن فهر ومحارب بن عمرو بن وديعة بن لكيز بن عبدالقيس».

قلت: يظهر ممّا مرّ أنّ من في الخبر «الفهري» لا «العبدي» الّذي قال ابن الأثير ولا من قال ابن مندة.

[٢٨]

أبان بن محمّد

بن أبان بن تغلب

يظهر من النجاشي في جدّه أنّه يروي عن أبيه عن الصادق ـ عليه السّلام ـ وأنّه يروي عنه عليّ بن محمّد الجريري؛ ولعلّ الراوي أخوه على قول النجاشي والفهرست: من كون أبان مولى جرير.

[٢٩]

أبان بن محمّد البجلي

نقل عنوان النجاشي له هنا،قائلاً: «و هو المعروف بسندي البزّاز» إلى أن

قال: «محمّد بن أحمد القلانسي، عن أبان بن محمّد بكتاب النوادر، عن الرجال، وهو ابن اخت صفوان بن يحيى، قاله ابن نوح» ونقل أيضاً عنوانه له في السين،قائلاً: «سندي بن محمّد، واسمه أبان، يكنى أبا بشير،صليب من جهينة، ويقال: من بجيلة، وهو الأشهر، وهو ابن اخت صفوان بن يحيى، كان ثقة وجهاً في أصحابنا الكوفيّين، له كتاب نوادر، رواه عنه محمّد بن عليّ بن محبوب» إلى أن قال: «ورواه عنه جماعة غير محمّد».

و نقل عنوان الفهرست له أيضاً في السين،قائلاً: «سندي بن محمّد» إلى أن قال: «عن الصفّار و أحمد بن أبي عبدالله، عن السندي بن محمّد».

و قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الهادي -عليه السّلام- وقال المنهج: عدّه في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- أيضاً. وقال: إنّه اشتباه، فعدّ في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- السندي بن ربيع بن محمّد، لا السندي بن محمّد.

أقول: بل في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- السندي بن ربيع، لا السندي بن ربيع بن محمّد، كما قال. كما أنّ في أصحاب الهادي -عليه السّلام- لم يعدّه بلفظ العنوان، كما هو مقتضى كلامه، بل قال: السندي بن محمّد أخو عليّ.

ثمّ قول النجاشي هنا: «بكتاب النوادر عن الرجال» ظاهر في أنّه لم يروعنهم -عليهم السّلام- ولم نقف على روايته عنهم -عليهم السّلام- فكان على الشيخ عدّه في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- من رجاله، حتى يكون قرينة على أنّه أراد بعدّه في أصحاب الهادي -عليه السّلام- مجرد المعاصرة، كما عرفت في المقدّمة.

كما أنّ المفهوم من عنوان رجال الشيخ و الفهرست له في السين بدون إشارة إلى أنّ اسمه «أبان» أنّ الشيخ لم يتفطّن لكون اسمه أباناً، وأنّه زعم أنّ السندي إنّما هو الإسم، وإلا لنبّه عليه، كالنجاشي.

كما أنّ عنوان النجاشي له هنا و في السين غفلة، لعدم كون دأبه ذلك، لا

أنه اعتقده إثنين، كما توهمه البهائي. كيف! وقد قال هنا: «وهو المعروف بسندي البزّاز» وقال في السين: «واسمه أبان».

قال المصنّف: أبان بن عثمان البجلي المتقدّم معلوم كونه من بجيلة، بتصريح الكشّي فيه: أنه مولى بجيلة؛ وأمّا هذا فلم يعلم أنّه من بجلة أو بجيلة.

قلت: هذا إن كان بجليّاً معلوم كونه من بجيلة بتصريح النجاشي فيه «ويقال من بجيلة» لكنه تردّد في كونه جهنيّاً أو بجليّاً.

[٣٠]

أبان بن محمود

قال ابن أبي الحديد: روي أنّ رجلاً من الشيعة، وهو أبان بن محمود، كتب إلى الرضا ـعليه السّلامـ أنّي قد شككت في إسلام أبي طالب، فكتب إليه: وَمَنْ يُشاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ ما تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِيْنَ نُوَلِّه ما تَوَلّى وَنُصْلِه جَهَنَّمَ وَساءَتْ مَصِيْراً[١] إنك إن لم تقر بايمان أبي طالب كان مصيرك إلى النار[٢].

[٣١]

أبان بن مصعب

الواسطي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ.

أقول: و كذلك عدّه البرقي.

[٣٢]

أبان، مولى زيد بن عليّ

روى الأمالي باسناده عنه عن عاصم بن بهدلة، عن شريح القاضي

---

(١) النساء: ١١٥.
(٢) شرح النهج: ١٤/ ٦٨.

كتاب أميرالمؤمنين -عليه السّلام- نه في شرائه داراً [١].

[٣٣]

أبجر المزني

قال: عدّه اسد الغابة في أصحاب النبيّ -صلّى الله عليه وآله- ونقل الخلاف في أنّه أبجر أو غالب بن أبجر؛ والموجود في روايته أبجر أو ابن أبجر.

أقول: العنوان غلط، ولا ريب أنّ اسمه غالب، و إنّما الخلاف في أبيه هل هو أبجر أو ديخ؟ فعنون الاستيعاب في باب غالب «غالب» ونقل حديثه تارة عن غالب بن ديخ، واخرى عن غالب بن أبجر. واسد الغابة إنّما عنونه أبجر عن ابن مندة، وقال: قال أبو نعيم: صوابه غالب بن أبجر.

[٣٤]

إبراهيم أبو إسحاق

الحارثي

قال المصنّف: عدّه رجال الشيخ في أصحاب الصادق -عليه السّلام- .

أقول: و كذا البرقي. ثمّ إنّ المصنّف طوّل في كون الحارثي نسبة إلى رجال أو محالّ أو قبيلة بني الحارث بن كعب.مع أنّه معلوم أنّ المراد به الأخير.

[٣٥]

إبراهيم أبو رافع

و حيث إنّ المصنّف لم يستوف ترجمته تركت النقل عنه.

فنقول: حيث إنّه مشهور بكنيته «أبي رافع» لم يعلم اسمه على التحقيق. واختلفوا فيه على أقوال: إبراهيم وسنان وعبدالرحمن وثابت وهرمز وأسلم؛ وهو المشهور، وهو الصواب.

---

(١) أمالي الطوسي: ٢٦٥/٢. لكنّها ليست مربوطة بشراء الدار.

و اختلف أيضاً في أنه كان للعبّاس فوهبه للنبي -صلّى الله عليه وآله- فأعتقه، أو كان لسعيد بن العاص فأعتق أسهماً منه وشرى النبيّ -صلّى الله عليه وآله- سهماً منه فأعتقه أيضاً، فيه قولان وخبر ان، ذهب إلى الأوّل كاتب الواقدي وأبو الفرج وأبو نعيم، وإلى الثاني الجاحظ والمبرّد، وتردّد ابن قتيبة والطبري وابن عبدالبر.

و الصواب الأوّل، وإنّما الثاني خلط فيه بين أبي رافع هذا وبين رافع، وهو نفر آخر كان لسعيد. والأصل في الخبط الجاحظ وتبعه المبّرد، فالتبس على ابن قتيبة والطبري وابن عبدالبرّ.

روى كاتب الواقدي في طبقاته وأبو نعيم في حليته خبراً في أبي رافع مولى النبيّ -صلّى الله عليه وآله- وأنّه كان للعبّاس فوهبه للنبيّ -صلّى الله عليه وآله- فأعتقه،وخبراً في رافع مولى النبيّ -صلّى الله عليه وآله- كان لسعيد فأعتق أسهماً منه. والطبري روى خبر «رافع» بلفظ «رويفع» وقال: هو أبو رافع. وهو وهم منه.

و النجاشي أيضاً اقتصر على قول كاتب الواقدي، فقال في أوّل كتابه: «أذكر المتقدّمين في التصنيف من سلفنا الصالحين» إلى أن قال: «أبو رافع مولى رسول الله -صلّى الله عليه وآله- واسمه أسلم، كان للعبّاس بن عبدالمطلب فوهبه للنبيّ -صلّى الله عليه وآله- فلما بشّر النبيّ -صلّى الله عليه وآله- باسلام العبّاس أعتقه، أخبرنا...» إلى أن قال: «عن محمّد بن سعد كاتب الواقدى، قال: أبو رافع و ذكر هذا الحديث» إلى أن قال: «أحمد بن محمّد بن سعيد في تاريخه: إنه يقال: إنّ اسم أبي رافع «إبراهيم» وأسلم أبو رافع قديماً بمكّة، وهاجر إلى المدينة، وشهد مع النبيّ -صلّى الله عليه وآله- مشاهده ولزم أمير المؤمنين -عليه السّلام- من بعده، وكان من خيار الشيعة، وشهد معه حروبه، وكان صاحب بيت ماله بالكوفة، وابناه -عبيدالله وعليّ- كاتبا أمير

المؤمنين ـ أخبرنا...» إلى أن قال: «عن عبدالله بن عبيدالله بن أبي رافع، عن أبيه، عن أبي رافع، قال: دخلت على رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وهو نائم أو يوحى إليه، وإذا حيّة في جانب البيت فكرهت أن أقتلها فاوقظه، فاظطجعت بينه وبين الحيّة حتى إن كان منها سوء يكون إليّ دونه، فاستيقظ وهو يتلو هذه الآية: إنّما وليّكم الله ورسوله والّذين آمنوا الّذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون[1] ثمّ قال: الحمد لله الّذي أكمل لعليّ منيته وهنيئاً لعليّ بتفضيل الله إيّاه، ثمّ التفت فرآني إلى جانبه، فقال: ما أضجعك ههنا يا أبارافع؟ فأخبرته خبر الحيّة، فقال: قم إليها فاقتلها فقتلتها، ثمّ أخذ رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ بيدي، فقال: يا أبا رافع كيف أنت وقوماً يقاتلون عليّاً! هو على الحق وهم على الباطل، يكون في حقّ الله جهادهم، فمن لم يستطع جهادهم فبقلبه، فمن لم يستطع فليس وراء ذلك شيء، فقلت: ادع لي إن أدركتهم أن يعينني الله ويقوّيني على قتالهم، فقال: اللّهم إن أدركهم فقوّه وأعنه، ثمّ خرج إلى الناس، فقال: يا أيّها الناس! من أحبّ أن ينظر إلى أميني على نفسي وأهلي، فهذا أبورافع أميني على نفسي. قال عون بن عبيدالله بن أبي رافع: فلمّا بويع عليّ ـ عليه السّلام ـ وخالفه معاوية بالشام وسار طلحة والزبير إلى البصرة، قال أبو رافع: هذا قول رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ سيقاتل عليّاً قوم يكون حقّاً في الله جهادهم، فباع أرضه بخيبر وداره، ثمّ خرج مع عليّ ـ عليه السّلام ـ وهو شيخ كبير له خمس وثمانون سنة، وقال: الحمد لله! لقد أصبحت لا أحد بمنزلتي، لقد بايعت البيعتين: بيعة العقبة وبيعة الرضوان، وصلّيت القبلتين، وهاجرت الهجر الثلاثة، قلت: وما الهجر الثلاثة؟ قال: هاجرت مع جعفر بن أبي طالب ـ رحمه الله ـ إلى أرض الحبشة، وهاجرت مع

---

(١) المائدة: ٥٥.

رسول الله ـصلّى الله عليه وآله ـ إلى المدينة، وهذه الهجرة مع عليّ بن أبي طالب ـعليه السَّلام ـ إلى الكوفة؛ فلم يزل مع عليّ ـعليه السَّلام ـ حتى استشهد عليّ ـعليه السَّلام ـ فرجع أبو رافع إلى المدينة مع الحسن ـعليه السَّلام ـ ولا دار له بها ولا أرض، فقسّم له الحسن ـعليه السَّلام ـ دار عليّ ـعليه السَّلام ـ بنصفين، وأعطاه سنخ أرض أقطعه إيّاها، فباعها عبيدالله بن أبي رافع من معاوية بمأة ألف وسبعين ألفاً. وبهذا الإسناد عن عبيدالله بن أبي رافع في حديث امّ كلثوم بنت أمير المؤمنين ـعليه السَّلام ـ إنّها استعارت من أبي رافع حليّاً من بيت المال بالكوفة. ولأبي رافع كتاب السنن والأحكام والقضايا، أخبرنا...» إلى أن قال: «عن محمّد بن عبيدالله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جدّه أبي رافع، عن علي بن أبي طالب ـعليه السَّلام ـ أنّه كان إذا صلّى قال في أوّل الصلاة، وذكر الكتاب إلى آخره باباً باباً الصلاة والصيام و الحج والزكاة والقضايا. وروى هذه النسخة من الكوفيّين أيضاً زيد بن محمّد بن جعفر بن المبارك يعرف بابن أبي إلياس عن الحسين بن الحكم الحبري، قال: حدّثنا حسن بن الحسين باسناده. وذكر شيوخنا أنّ بين النسختين اختلافاً قليلاً، ورواية أبي العبّاس أتمّ الخ».

و في خبره «فمن لم يستطع جهادهم فبقلبه، فمن لم يستطع فليس وراء ذلك شيء» سقط، فلا معنى لعدم استطاعة الجهاد بالقلب، والأصل «فمن لم يستطع جهادهم بيده فبلسانه، فمن لم يستطع فبقلبه، فليس وراء ذلك شيء».

وعدّه الشيخ في رجاله في أصحاب النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ قائلاً: «أسلم، وقيل: إبراهيم أبو رافع مولى رسول الله ـصلّى الله عليه وآله ـ» وروى أمالي الشيخ خبر النجاشي ـ الأوّل ـ إلى قوله: «فهذا أبو رافع أميني»[1].

---

(١) أمالي الشيخ: ٢/٥٨.

و رواه ابن بطريق في كتابه إلى قوله: «وراء ذلك شيء» عن عون بن عبيدالله بن أبي رافع .

و إسناد النجاشي -كما عرفت- عبدالله بن عبيدالله بن أبي رافع؛ والثاني هو الصحيح، لأنّ النجاشي نفسه قال في خبره في مازاد: «قال عون بن عبيدالله بن أبي رافع الخ».

كما أنّ حدود التهذيب روى خبره الثاني عن عليّ بن أبي رافع «قال: كنت على بيت مال عليّ عليه السّلام» [١] وقد عرفت أنّ النجاشي قال: «عن عبدالله بن أبي رافع، عن أبيه» وخبر التهذيب هو الصحيح، فرواه الطبري أيضاً عن ابن أبي رافع [٢].

ثمّ إنّ النجاشي جعل أبا رافع صاحب كتاب، كما عرفت من كلامه، وكذلك جعل ابنه علياً صاحب كتاب، ذكره في ذيل أبيه، وستعرف في محلّه -إن شاء الله- كلامه.

و المفهوم من الشيخ أنّه لم يكن ذا كتاب إلا ابنه عبيدالله بن أبي رافع، حيث لم يعنون في فهرسته إلا إيّاه. والظاهر أنّ النجاشي رأى كتاب ابن أبي رافع، فتوهّمه عليّ، مع أنّه عبيدالله، كما عرفت نظيره في خبره الثاني في استعارة الحُليّ. رواه الطبري عن ابن أبي رافع، والتهذيب عن عليّ بن أبي رافع، وجعله النجاشي عن عبيدالله.

كما أنّ الظاهر في كتاب أبي رافع رأى:عبيدالله بن أبي رافع عن أبيه، فتوهّم أنّ الجامع للكتاب الأب، مع أنّه كان الابن، وإنّما كان الأب واقعاً في إسناد الابن.

و كيف كان: فمّا يدل على فضله وجلاله -سوى ما مرّ في كلام النجاشي

---

(١) التهذيب: ١٠/١٥١. (٢) ذيول الطبري: ٥٣١.

وأخباره ـ ما رواه كـاتـب الواقـدي في طـبقاتـه: أنّ ابن عبـاس راي مـعه ألواح يـكتب عليها شـيئاً من فعل ـ رسول الله صلّـى الله عليه وآله ـ عن أبي رافع [١]

ومارواه أبو الفرج في أغانيه مسنداً عن أبي رافع: قال: إنّه كان غلاماً للعبّاس وأسلم هو وامّ الفضل وكان العبّاس يكتم إيمانه وأنّه وامّ الفضل سُرّا بفتح النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ في بدر، وأنّ أبا لهب سأل ابن أخيه أبا سفيان بن الحرث بن عبدالمطّلب ـ وكان شهد مع المشركين ـ عن قتالهم، فقال: لا شيء والله إن كان إلا أن لقينـاهم فأبحناهم أكتافنا يقتلون ويأسرون كيف شاؤا، وأيم الله! مالمت الناس، لقينا رجالاً بيضاً على خيل بلق بين السماء والأرض، لا يقوم لها شيء. قال أبـو رافع: فقـلـت: والله تلك المـلائكة، فرفـع أبـو لهب يـده فضرب وجـهي ضربـة شديدة، فسـاورتـه فاحتـملني فضرب بي الأرض ثـمّ بـرك عليّ يضـربني، وكنت رجلاً ضعيـفـاً فقامت امّ الفضل إلى عـمـود من عمد الحجرة، فضربتـه فشجّت في رأسه شجّة منـكرة وقالت: أتتضـعفه أن غاب عنـه سيّده! فقام مولياً ذليلاً [٢].

و روى كاتب الواقدي: أنّ امرأته سلمى مولاة النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ كانت قابلة ابراهيم ابنه لـمّا ولد، فأخبـرت زوجها بذلك، فبشّر أبو رافع النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ بذلك، فوهب له عبداً [٣].

و اخـتـلف أيضاً في وقت موتـه، فـالـعامّة قالوا في خـلافة عثمان أو عليّ ـ عليه السّلام ـ وروى النجاشي بقاءه بعده ـ عليه السّلام ـ كما عرفت.

و أغرب المصنّف فقـال: لا شبـهة في مـوته في عصره ـ عليه السّلام ـ مـع أنّه رأى روايـة النجاشي «فلـم يزل أبورافع مع عليّ ـ عـليه السّلام ـ حتى استشهد، فرجع أبو رافع إلى المدينة مع الحسن ـ عليه السّلام ـ».

---

(١) طبقات ابن سعد: ٢/٣٧١. (٢) الأغاني: ٤/٢٠٥. (٣) طبقات ابن سعد: ١/١٣٥.

و روى عاصم بن حميد في أصله الّذي وقفنا عليه من الاصول الأربع مأة عن الصادق -عليه السّلام- قال: دخل عَلَيَّ اناس من أهل البصرة (إلى أن قال) فقالوا: إنّا نتحدّث عندنا أنّ عمر سأل عليّاً عن مال أبي رافع (إلى أن قال) فقال -عليه السّلام- لهم: لا وربّ الكعبة! ولقد كان ابنه قيّماً لعليّ -عليه السّلام- على بعض ماله كاتباً له . وظاهره مشعر بموته في عصر عمر.

و اختلف في ابنيه، فجعلهما ابن عبدالبرّ: عبيدالله والحسن، فقال في استيعابه: روى عنه ابناه عبيدالله والحسن. وجعلهما الطبري في ذيله: عبيدالله ورافع البهيّ[1]. وقد عرفت أنّ النجاشي جعلهما: عبيدالله وعليّاً؛ وهو الصحيح، فعليّ بن أبي رافع وجوده محقّق كعبيدالله بن أبي رافع، ورد في أخبار وأسانيد قد مرّ بعضها. وحيث إنّ الطبري وابن عبدالبرّ خلطا في أبي رافع بينه وبين رافع -كما عرفت- خلطا في ابنيه أيضاً.

ثمّ إنّ الخلاصة عنونه ووثّقه من وصف النجاشي له بـ«السلف الصالح» وقوله: «وكان من أخيار الشيعة» وروايته عن النبيّ -صلّى الله عليه وآله- فيه «هذا أبو رافع أميني على نفسي» وبيعته البيعتين، وصلاته إلى القبلتين، وهجرته الهجر الثلاث، و ملازمته أمير المؤمنين -عليه السّلام- حتى استشهد.

و يأتي زيادة كلام فيه -إن شاء الله- في عنوان «رافع أبو البهيّ» ويأتي في ابنيه -عليّ وعبيدالله- تحريفات من النجاشي في أسانيد أخباره، غير مامرّ. ومن تحريفات متن خبره الأوّل «فمن لم يستطع جهادهم فبقلبه فمن لم يستطع فليس وراء ذلك شيء» فانّ الظاهر زيادة فقرة «فمن لم يستطع» الثانية، فانّ الجهاد بالقلب لا يتصوّر فيه عدم الاستطاعة، وإنّما عدم الاستطاعة في الجهاد باليد واللسان.

---

(١) ذيول الطبري: ٥٥١.

[٣٦]

إبراهيم ـ أبوالسفاتج

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السَّلام ـ قائلاً: «يكنّى أبا إسحاق، وقيل: إنّه يكنّى أبايعقوب، ومن قال هذا، قال: اسمه اسحاق بن عبدالعزيز».

أقول: وعدّه البرقي أيضاً في أصحاب الصادق ـ عليه السَّلام ـ قائلاً: «لقب ويكنّى أبا إسحاق، وبعضهم يقول: إنه يكنّى أبايعقوب السفاتجي، ومن قال هذا، قال: اسمه إسحاق بن عبدالعزيز، وهو كوفي».

قال المصنّف: أبو السفاتج كنية نفر: منهم هذا، ومنه إسحاق بن عبدالعزيز، الآتي.

قلت: بل ليس أبو السفاتج إلا رجل واحد، اختلف القدماء في اسمه بين إبراهيم وإسحاق، وفي كنيته بين أبي يعقوب وأبي إسحاق. واختلافهم في كنيته مبتن على الخلاف في اسمه، فمن قال: اسمه إبراهيم جعل كنيته أبا اسحاق، حيث إنّ المسمّين بإبراهيم مكنّون عموماً بأبي إسحاق، حيث إنّ إبراهيم ـ عليه السَّلام ـ كان أبا إسحاق ـ عليه السَّلام ـ. ومن قال: اسمه إسحاق جعل كنيته أبايعفوب، حيث إنّ المسمّين بإسحاق مكنّون عموماً بأبي يعقوب، لأنّ إسحاق ـ عليه السَّلام ـ كان أبايعقوب ـ عليه السَّلام ـ كما عرفت في المقدمة؛ ويرشد إليه قول رجال الشيخ والبرقي المتقدم هنا.

و قوله: «أبو السفاتج كنية نفر» مجاز، فقد عرفت ـ في المقدّمة ـ أنّه لقب حقيقة، كماصرّح به البرقي في كلامه المتقدم، حيث إنّه في معنى صاحب السفاتج، والسفاتج جمع سفتج، والظاهر أنّ سفتج معرّب «سفته» أي الدر

و الظاهر أنّ سفتج معرّب «سفته» أي الدر المثقوب، كالكوسج معرّب «كوسه».

و قد ورد «أبو السفاتج» بلا اسم في خبرين من نكت تنزيل الكافي[1] وفي موضعين من أداء فرائضه[2] وفي تحريم الدماء في من لا يحضره الفقيه[3].

قال المصنّف: ظاهر رواية الكشّي ـ الآتية ـ أنّ أباجعفر أيضاً كنيته.

قلت: هو أيضاً وهم، فليس في الكشّي من هذا أثر، وإنّما يظهر من خبر الكشّي في إبراهيم بن أبي بكر محمّد ـ الآتي ـ أنّ أبا جعفر كنية أحمد بن محمّد البزّاز الّذي روى وقف ذاك. وبالجملة: فكلامه كلّه خلط وخبط.

[٣٧]

إبراهيم بن أبي بكر الرازي

أبو محمّد

عدّه البرقي في أصحاب الهادي ـ عليه السّلام ـ وقد غفل عنه المصنّف.

[٣٨]

إبراهيم بن أبي بكر

بن أبي سمّال

عنونه الفهرست. ويأتي في الآتي بعنوان «إبراهيم بن أبي بكر محمّد».

[٣٩]

إبراهيم بن أبي بكر

محمّد بن الربيع

نقل عنوان النجاشي له، وقال: قال: «يكنّى بأبي بكر، محمّد بن السمّال سمعان بن هبيرة بن مساحق بن بجير بن عمير بن اسامة بن نصر بن قعين بن الحرث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة، ثقة هو وأخوه إسماعيل بن أبي السمّال، رويا عن أبي الحسن موسى ـ عليه السّلام ـ وكانا من الواقفة، وذكر

---

(١) الكافي: ٤١٨/١ و ٤٢٥ (٢) الكافي: ٨١/٢ (٣) الفقيه: ٧١/٤

الكشّي عنهما في كتاب الرجال حديثاً شكّا و وقفا عن القول بالوقف، وله كتاب نوادر..» إلى أن قال: «عن محمَّد بن حسان به».

و قال: عنونه الفهرست،قائلاً: «له كتاب روى عنه الحسن بن عليّ بن فضّال» وقال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الكاظم ـعليه السّلام ـ ناسباً إليه وإلى أخيه الوقف. وقال: وأشار النجاشي بقوله: «وذكر الكشّي» إلى روايته عن حمدويه، عن الحسن بن موسى، عن أحمد بن محمد البزّاز، قال: لقيني مرّة إبراهيم بن أبي السمّال قال: فقلت: يا أباجعفر ما قولك؟ قال: قلت: قول الّذي تعرف، قال: فقال: يا أبا جعفر! إنّه ليأتي عليّ تارة ما أشكّ في حياة أبي الحسن ـعليه السّلام ـ وتارة يأتي عليّ وقت ما أشكّ في مضيّه ولكن إن كان قد مضى فما لهذا الأمر إلّا صاحبكم. قال الحسن: فمات على شكّه[1].

أقول: لم لم يذكر عنوان الكشّي له مع أخيه بلفظ «في إبراهيم و إسماعيل إبني أبي سمّال» ولم اقتصر على نقل رواية منه؟ وقد روى الكشّي فيه ثلاثاً: الاولى: ما نقله. والثانية: قوله: وبهذا الاسناد قال: حدّثني محمَّد بن أحمد بن اسيد، قال: لمّا كان من أمر أبي الحسن ـعليه السّلام ـ ما كان، قال إبنا أبي سمّال: فنأتي أحمد إبنه، قال: فاختلفا إليه زماناً فلمّا خرج أبوالسرايا خرج أحمد بن أبي الحسن ـعليه السّلام ـ معه، فأتينا إبراهيم وإسماعيل، وقلنا لهما: إنّ هذا الرجل قد خرج مع أبي السرايا فما تقولان؟ قال: فأنكرا ذلك من فعله ورجعا عنه وقالا: أبو الحسن حيّ نثبت على الوقف. قال أبوالحسن: وأحسب هذا ـيعني إسماعيل ـ مات على شكّه[2].

و الثالثة: قوله : حمدويه قال: حدّثني محمَّد بن عيسى ومحمَّد بن بن مسعود،

---

(۱) الكشّي: ٤٧١. (۲) الكشّي: ٤٧٢.

قالا: حدّثنا محمّد بن نصير، قال: حدّثنا صفوان، عن أبي الحسن ـعليه السّلام ـ قال صفوان: أدخلت عليه إبراهيم وإسماعيل ابنى أبي سمّال، فسلّما عليه وأخبراه بحالها وحال أهل بيتها في هذا الأمر، وسألا عن أبي الحسن فأخبرهما بأنّه قد توفّي، قالا: فأوصى؟ قال: نعم، قالا إليك؟ قال: نعم، قالا: وصيّة منفردة؟ قال: نعم، قالوا: فانّ الناس قد اختلفوا علينا فنحن ندين الله بطاعة أبي الحسن ـعليه السّلام ـ إن كان حيّاً فانّه إمامنا، وإن كان مات فوصيّه الّذي أوصى إليه إمامنا، فما كان حال من كان هذا حاله، أمؤمن هو؟ قال: نعم. قالا: قد جاء منكم: أنّه من مات ولم يعرف إمامه مات ميتة جاهلية، قال: وهو كافر، قالا: فلو لم يكفره، قالا: فما حاله؟ قال: أتريدون أن اضلّكم! قالا: فبأيّ شيء تستدل على أهل الأرض؟ قال: كان جعفر ـعليه السّلام ـ يقول: تأتي إلى المدينة فتقول: إلى من أوصى فلان؟ فيقولون: إلى فلان، والسلاح عندنا بمنزلة التابوت في بني إسرائيل حيثما دار دارالأمر، قالا: فالسلاح من يعرفه؟ ثم قالا: جعلنا الله فداك! فأخبرنا بشيء نستدلّ به، فقد كان الرجل يأتي أبا الحسن ـعليه السّلام ـ يريد أن يسأله عن شيء فيبتدء به، ويأتي أباعبدالله ـعليه السّلام ـ فيبتدء قبل أن يسأله، قال: فهكذا كنتم تطلبون من جعفر وأبي الحسن ـعليهما السّلام ـ قال له إبراهيم: جعفر لم ندركه وقدمات والشيعة مجتمعون عليه وعلى أبي الحسن ـعليه السّلام ـ وهم اليوم مختلفون، قال: ماكانوا مجتمعين عليه كيف يكونون مجتمعين عليه؟ وكان مشيختكم وكبراءكم يقولون في إسماعيل وهم يرونه يشرب كذا وكذا، فيقولون: هو أجود، قالوا: إسماعيل لم يكن أدخله في الوصية، فقال: قد كان أدخله في كتاب الصدقة، وكان إماماً، فقال له إسماعيل بن أبي السمّال: هوالله الّذي لا إله إلا هوعالم الغيب والشهادة الكذا والكذا ـ واستقصى يمينه ـ مايسرّني أنّي زعمت أنّك لست هكذا ولي ماطلعت عليه الشمس ـ أو قال: الدنيا بما

فيها،وقد أخبرناك بحالنا، فقال له ابراهيم: قد أخبرناك بحالنا فما حال من كان هكذا، مسلم هو؟ قال: أمسك، فسكت [١].

مع أنّ ما نقله في الاولى حرّفه زائداً على تصحيفاتها، ففي الأصل «قال: فقلت يا أبا حفص» وفي الترتيب «فقال لي يا أباجعفر» وهو الأصحّ.

و أمّا تصحيف أصلها: فانّ الأصل في قوله: «ليأتي عليَّ تارة ما أشكّ» «ليأتي عليَّ تارة وقت ما أشكّ» كما يشهد له ذيله «وتارة عليَّ وقت ما أشك» وقوله: «قول الّذي تعرف» إمّا الأصل فيه «قولي الّذي تعرف» وإمّا «القول الّذي تعرف».

و في الخبر الثاني والثالث أيضاً تحريفات،فقوله في الثاني: «وبهذا الاسناد» محرّف «وبالاسناد عن الحسن» وقوله: «قال أبوالحسن» محرّف «قال الحسن».

و قوله في الثالث «قالا: حدّثنا محمّد بن نصير، قال: حدّثنا صفوان» محرّف «قال حدّثنا محمّد بن نصير، قال: حدّثنا محمّد بن عيسى، قال حدّثنا صفوان» كما لايخفى. وباقي تحريفاته في المتن أيضاً لايخفى.

و لم يقل الفهرست: «روى عنه الحسن بن فضّال» كما قال المصنّف، بل أنهى طريقه إليه به. كما أنّ عنوانه وعنوان رجال الشيخ ليس كعنوان النجاشي، كما هوظاهر تعبيره، بل عنوان الفهرست «إبراهيم بن أبي بكر بن أبي سمّال» كما تقدّم في عنواننا له عنه، وعنوان رجال الشيخ «إبراهيم وإسماعيل إبنا أبي سمّاك».

ثمّ ما في عنوان النجاشي «يكنّي بأبي بكر محمّد بن السمّال سمعان» لم أقف له على معنى؛ وفي الايضاح الذي مختصّ بضبط مافيه «يكنّى بأبي بكر

(١) الكشي: ٤٧٢ - ٤٧٤.

بن أبي السمّال».

و كيف كان: فكلامه هنا في نسب إبراهيم مع كلامه في نسبه أيضاً ـ في داود بن فرقد ـ مختلف، وقد عرفت كلامه هنا، وقال ثمّة: روى عنه هذا الكتاب جماعات من أصحابنا ـ رحمهم الله ـ كثيرة، منهم أيضاً إبراهيم بن أبي بكر محمّد بن عبدالله بن النجاشي، المعروف بابن أبي السماك.

كما أنّ ترجمه عليه ثمّة ضمناً مع تصريحه هنا بوقفه غفلة. وإبراهيم هذا من أجداد النجاشي، في عنوان نفسه أنهى نسبه إلى إبراهيم بن محمّد بن عبدالله بن النجاشي بن غنيم بن أبي السمّال سمعان. والظاهر أصحّية الموضعين من كونه «إبراهيم بن محمّد بن عبدالله بن النجاشي بن غنيم بن أبي السمّال» ممّا هنا من كونه «إبراهيم بن محمّد بن الربيع بن أبي السمّال» فأسقط وبدّل.

كما أنّه في داود ذاك، قال: المعروف بابن أبي السمّاك (بالكاف) وفي نفسه قال: أبي السمّال (باللام) ولذلك تردّد الايضاح وابن داود في كون «أبي السمّال» بالكاف أو اللام، وبتشديد الميم أو تخفيفه، والصحيح أنّه باللام مع تشديد الميم، كما صرّح به الصحاح والقاموس. وفي الجمهرة في سمل (باللام) «وأبوسمّال الأسدي رجل معروف» وفي تاريخ اليعقوبي «أبو سمّال الأسدي من شعراء الفحول المتقدّمين الّذين أدركوا الإسلام، واسمه سمعان بن هبيرة بن مساحق».

و ضبط الايضاح «دودان» بالضمّ وهووهم، فضبطه القاموس بالفتح.

قال المصنّف: روى عنه أبو القاسم معاوية، ومعاوية بن عمّار، كما لا يخفى على من راجع الجامع.

قلت: هما واحد عبّر عنه في الأخبار تارة بالأوّل واخرى بالثاني، والجامع نقل لفظ الأخبار ولم يقل: إنّهما نفران، كما أنّه لم ينقله راوياً ـ كماقال ـ بل

مرويّاً عنه في مواضع، والراوي فيها موسى بن القسم مرّتين في طواف التهذيب[١] وخروج صفاه[٢] وفي زيادات فقه حجه[٣] ونزول مزدلفته[٤] وما يجب على محرمه اجتنابه[٥].

مع أنّ المحقّق ممّا نقل الثلاثة الأولى. وأمّا الرابع والخامس، فبلفظ «إبراهيم الأسدي» والمراد به «إبراهيم بن عبدالحميد» الآتي، فانّه المعروف بـ«ابراهيم الأسدي» وأما هذا ـ وإن كان أسدياً ـ فمعروف بـ«إبراهيم بن أبي السمّال» والأخير بلفظ «إبراهيم النخعي» وتغايره مع هذا واضح، إلا أنّ الجامع في جمعه بين تلك المواضع بنى على قاعدة باطلة: من كون اتحاد الراوي (وهو موسى بن القاسم) والمرويّ عنه (وهو معاوية بن عمار) دليلاً على اتحاد الجميع، وقد عرفت في المقدّمة فسادها.

[٤٠]

إبراهيم بن أبي البلاد

وحيث خلط المصنّف في ترجمته تركنا النقل عنه.

فنقول: عنونه الفهرست،قائلاً: «له أصل...» إلى أن قال: «عن محمّد بن سهل بن اليسع عنه» والنجاشي،قائلاً: «واسم أبي البلاد يحيى بن سليم وقيل: ابن سليمان، مولى بني عبدالله بن غطفان، يكتى أبا يحيى، كان ثقة، قارياً، أديباً، وكان أبو البلاد ضريراً، وكان راوية الشعر،وله يقول الفرزدق: يالهف نفسي على عينيك من رجل! وروى عن أبي جعفر وأبي عبدالله؛ ولإبراهيم محمّد ويحيى، رويا الحديث؛ وروى إبراهيم عن أبي عبدالله وأبي الحسن موسى والرضا ـ عليهم السّلام ـ وعمّر دهراً، وكان للرضا ـ عليه السّلام ـ

(١) التهذيب: ٥/١٠٤ و ١٣٦. (٢) التهذيب: ٥/١٤٨. (٣) لم نجده.
(٤) لم نعثر عليه. (٥) التهذيب: ٥/٢٩٧.

إليه رسالة، وأثنى عليه، له كتاب يرويه عنه جماعة الخ».

و الكشّي راوياً «عن الحسين بن الحسن، عن سعد، عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن أسباط، قال لي أبوالحسن ـعليه السّلامـ ابتداء منه: إبراهيم بن أبي البلاد على ما تحبّون»[1].

و ذكره المشيخة إلى أن قال: «عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن إبراهيم بن أبي البلاد، ويكنّى أبا إسماعيل».

و عدّه البرقي في أصحاب الكاظم وأصحاب الرضا ـعليهما السّلامـ.

و الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ قائلاً: «الكوفي» وفي أصحاب الكاظم ـعليه السّلامـ قائلاً: «كان يكنّى أبا أسماعيل، له كتاب» وفي أصحاب الرضا ـعليه السّلام ـكما حكيـ قائلاً: «كوفي، ثقة».

و ذكره النجاشي في ابنه يحيى، ووثّقه أيضاً.

و مرّ في «أبان بن عثمان» رواية الكشّي مسنداً عنه. «قال: كنت أقود أبي، وقد كان كفّ بصره، حتى صرنا إلى حلقة فيها أبان الأحمر، فقال لي: عمّن تحدّث؟ قلت: عن أبي عبدالله ـعليه السّلامـ فقال: ويحه!! سمعت أباعبدالله عليه السّلام، يقول: أما إنّ منكم الكذّابين، ومن غيركم المكذّبين[2].

هذا، و النجاشي قال: «أبوه يحيى بن سليم، أو سليمان» وجعله رجال الشيخ «يحيى بن أبي سليمان» كما يأتي فيه.

و في باب إبط الكافي: «عن إبراهيم بن يحيى بن أبي البلاد»[3] والظاهر كونه مصحّف «عن إبراهيم بن يحيى أبي البلاد».

ثمّ إنّ البرقي جعل أباه من بني ثعلبة، ورجال الشيخ جعل أخاه ـمبشّراًـ من بني قيس بن ثعلبة، والنجاشي جعله مولى بني عبدالله بن غطفان ـكما

---

(١) الكشّي: ٥٠٤. (٢) الكشّي: ٣٥٢. (٣) الكافي: ٦/٥٠٨.

عرفت- فلعلّ عبدالله بن غطفان كان من قيس بن ثعلبة، حتى لا يكون بين كلامهم تناف؛ وقد صرّح رجال الشيخ في أبيه بأنّه مولى غطفان المقري.

ثم إنّ المشيخة جعل كنيته أبا إسماعيل -كما عرفت- ومثله رجال الشيخ في أصحاب الكاظم -عليه السّلام- كما رأيت، إلا أنّ ابن داود نقل ما في رجال الشيخ «يكتى أبو البلاد، أبا إسماعيل» ومثله البرقي في أبيه، فيمكن أن يكون كلّ منهما مكنّى به؛ مع أنّ رجال الشيخ جعل أخاه مبشّراً -الآتي- أيضاً مكنّى به.

و كيف كان: فيشهد لتكنيته به ما رواه باب نبيذ الكافي عنه «قال: دخلت على أبي جعفر بن الرضا -عليه السّلام- فقلت: إنّي اريد أن ألصق بطني ببطنك، فقال: ههنا يا أبا إسماعيل» الخبر[1] ومنه يظهر دركه الجواد -عليه السّلام- وإن لم يعدّه البرقي والشيخ في أصحابه.

و أما تكنية الخلاصة له بـ«أبي الحسن» فالظاهر كونه تحريفاً بـ«أبي يحيى» الّذي ذكره النجاشي، لقربهما خطّاً. ولم نقف لما ذكره النجاشي من «أبي يحيى» أيضاً على مستند، ولعلّه استند إلى أنّ له ابناً مسمّى بيحيى.

و أمّا قول النجاشي: «له كتاب يرويه عنه جماعة» فيصدّقه غير طريقي الفهرست والمشيخة -محمّد بن سهل بن اليسع، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب- الحسين بن سعيد في باب حجّ الأنبياء في الكافي[2] وثواب عتقه[3] وموسى بن القسم في زيادات فقه الحجّ في التهذيب[4].

و الظاهر أنّ قوله في خبر الكشّي «على ما تحبّون» محرّف «كما تحبّون».

هذا، و في زيادات الحجّ في التهذيب: روى موسى بن القاسم، عن إبراهيم بن أبي البلاد، قلت لإبراهيم بن عبدالحميد، وقد هيّأنا نحواً من ثلا ثين

---

(١) الكافي: ٤١٦/٦. (٢) الكافي: ٢١٤/٢. (٣) الكافي: ١٨٠/٦. (٤) التهذيب: ٤٣٩/٥

مسألة نبعث بها إلى أبي الحسن موسى -عليه السّلام-: أدخل لي هذه المسألة ولا تسمّني له، سله عن العمرة المفردة على صاحبها طواف النساء؟ قال: فجاء الجواب في المسائل كلّها غيرها، فقلت له: أعدها في مسائل أُخر، فجاءه الجواب فيها كلّها غير مسئلتي، فقلت لإبراهيم بن عبدالحميد: إنّ ههنا لشيئاً إفرد المسألة باسمي فقد عرفت مقامي بحوائجك، فكتب بها إليه فجاء الجواب: نعم هو واجب لابدّ منه؛ فلقي إبراهيم بن عبدالحميد إسماعيل بن حميد الأزرق ومعه المسألة والجواب، فقال: لقد فتق عليكم إبراهيم بن أبي البلاد فتقاً، وهذه مسألته والجواب عنها؛ فدخل عليه إسماعيل بن حميد فسأله عنها، فقال: نعم هو واجب، فلقي إسماعيل بن حميد بشر بن إسماعيل بن عمّار الصيرفي فأخبره، فدخل فسأله عنها، فقال: نعم هو واجب[1].

[٤١]

إبراهيم بن أبي حجر

الأسلمي

قال: روى الفقيه في باب حاجّ لم يزر النبيّ -صلّى الله عليه وآله وسلّم- عن محمّد بن سليمان الديلمي، عن أبيه، عنه، عن أبي عبدالله -عليه السّلام-[2].

أقول: ليس فيه كلمة «عن أبيه».

[٤٢]

إبراهيم بن أبي حفص

أبو إسحاق الكاتب

نقل عنوان الفهرست والنجاشي له، وقال: قالا: «شيخ من أصحاب أبي محمّد العسكري -عليه السّلام- ثقة، وجه الخ».

---

(١) التهذيب: ٥/٤٣٩

(٢) الفقيه: ٢/٥٦٥

أقول: ليس فيها لفظ «العسكري» وإنّما كتبه المحشّون توضيحاً، فخلط بالمتن. ثمّ كان على رجال الشيخ عنوانه في رجاله، لعموم موضوعه؛ كما كان عليه عدّ السابق أيضاً.

[٤٣]

إبراهيم بن أبي رجاء

قال المصنّف: عنونه الجامع عن حقّ جوار الكافي: إسمعيل بن مهران عنه، عن الصادق -عليه السّلام- وهو اشتباه من الجامع، فانّه إبراهيم بن رجاء -الآتي- وكأن كلمة «أبي» زائدة في نسخته.

أقول: بل الاشتباه منه، فالنسخ متفقة على إثبات «أبي» وإبراهيم بن رجاء -الآتي- ليس بواحد، بل إثنان: الجحدري من «من لم يرو» والشيباني -المعروف بابن أبي هراسة- متأخّر؛ وهذا من أصحاب الصادق -عليه السّلام- وكان على الشيخ في الرجال عنوانه، لعموم موضوعه.

[٤٤]

إبراهيم بن أبي زياد

الكرخي

قال: روى التهذيب في خبر، عنه، عن الصادق -عليه السّلام-.

أقول: بل في خبرين: خبر في زيادات خمسه [١] و خبر بعد زيادات اجاراته [٢] وروى الروضة عنه بعد خطبة لعليّ -عليه السّلام- بعد حديث إسلامه [٣] وروى من لا يحضره الفقيه عنه في صلاة المغمى عليه [٤] وذكره المشيخة وطريقه إليه ابن أبي عمير [٥].

---

(١) التهذيب: ١٤٧/٤

(٢) التهذيب: ٢٣٣/٧

(٣) الكافي: ٣٧٠/٨.

(٤) الفقيه: ٣٦٥/١.

(٥) الفقيه: ٤٦٣/٤.

قال المصنّف: و قال الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السَّلام ـ «إبراهيم الكرخي بغدادي» وحكى نحوه عن الكشّي.

قلت: أراد الحاكي ما رواه الكشّي في ذمّ منتحلي التشيّع عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم الكرخي، عن الصادق ـ عليه السَّلام ـ [1] وقال البرقي في أصحاب الصادق ـ عليه السَّلام ـ «إبراهيم الكرخي من أبناء العجم بغدادي».

قال المصنّف: لكن عن النجاشي في محمّد بن أحمد بن عبدالله بن مهران قال: «إبراهيم بن زياد الكرخي» وكذا عن الأمالي [2] وعن آخر الإكمال [3] وعن خبر في من لايحضره الفقيه [4].

قلت: المحقّق ممّا قال، النجاشي، وهو محمول على سقوط كلمة «أبي» من قلمه، كما هو القاعدة في نظيره: من «يحيى بن أبي القاسم» و«يحيى بن القاسم» فالإسقاط يتّفق من النسّاخ كثيراً، بخلاف الزياده. ومثله خبر في مضاربة الفقيه [5].

[٤٥]

إبراهيم بن أبي زياد

الكلابي

قال روى ابتياع حيوان التهذيب، عن ابن أبي عمير، عنه، عن الصادق ـ عليه السَّلام ـ [6].

أقول: الظاهر أنّ «الكلابي» محرّف «الكرخي» فالتحريف في التهذيب كثير، فيكون هو المتقدم.

[٤٦]

إبراهيم بن أبي سمّال

قال: عنونه نفر، و الظاهر بعد التتبع أنّه «إبراهيم بن أبي بكر محمّد بن

(١) الكشّي: ٢٩٧. (٢) أمالي الصدوق: ٥٢٣. (٣) الاكمال: ٦٤٢.
(٤) الفقيه: ٢٣١/٣ (٥) الفقيه: ٢٣١/٣ (٦) التهذيب: ٨٠/٧.

الربيع» المتقدّم.

أقول: ذاك عنوان النجاشي و هذا عنوان الكشّي و كذا رجال الشيخ، كمامرّ. ومرّ أنّ عنوان الفهرست «إبراهيم بن أبي بكر بن أبي السمّال» وكونه إيّاه أمر مقطوع، فقال النجاشي ثمّة: «وأخوه إسماعيل بن أبي السمّال الخ».

[٤٧]

إبراهيم بن أبي الكرّام

الجعفري

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «كان خيّراً، روى عن الرضا ـعليه السّلام ـ» إلى أن قال: «عن أبي عمران موسى بن زنجويه الأرمني به»).

أقول: و قال في معاوية بن ميسر الآتي: «روى عنه ابن أبي الكرّام» والظاهر إرادته هذا. ثمّ عدم عنوان الفهرست له مع اتحاد موضوعه مع النجاشي ورجال الشيخ مع أعمّية موضوعه غريب.

قال المصنّف: الجعفري نسبة إلى جعفر قصر للمتوكّل، أو إلى جعفر بن كلاب، أو إلى جعفر الطيار، كما هو الأظهر.

قلت: لا ريب أنّه منسوب إلى جعفر الطيار، فالرجل من ولده. وقوله: «جعفر قصر للمتوكل» غلط، وإنّما جعفر نفس المتوكّل، وقصره «الجعفري».

قال المصنّف: و أبو الكرّام، هو محمّد بن عليّ بن عبدالله بن جعفر الطيار، صرّح به ابن حجر وغيره، على ماحكاه النجاشي.

قلت: ما نسبه إلى النجاشي بهتان، فليس فيه منه أثر؛ وما نسبه إلى ابن حجر لابدّ أنّه حرّف عليه، فصرّح عمدة الطالب بأنّ «أبا الكرّام عبدالله بن محمّد بن عليّ بن عبدالله بن جعفر الطيار»[1].

---

(١) عمدة الطالب: ٥١ ـ ٥٢.

و كيف كان: فقال في عمدة الطالب بأنّ «إبراهيم بن أبي الكرّام هذا أعقب من عبدالله وإسماعيل وجعفر» مع أنّ الّذي وجدت في تقريب ابن حجر أنّه عنون أوّلاً في الرقم ٢٦٧ إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن عبدالله بن جعفر، وقال: «يأتي» وعنونه ثانياً في الرقم ٢٧٢ إبراهيم بن محمّد بن معاوية بن عبدالله بن جعفر، قائلاً: «هو إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن عبدالله بن جعفر،صدوق من السادسة» و من أين أنّه ابن أبي الكرّام؟ فان صحّ كلاما العمدة والتقريب يكون من في التقريب عمّ من عنونه النجاشي؛ ويأتي إبراهيم بن محمّد بن أبي الكرّام؛ فمن القريب أن يكون إبراهيم بن أبي الكرّام نسبة إلى الجدّ، كما هو المتعارف في مثله، فيأتي «إبراهيم بن أبي يحيى» وأنّه «إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى».

[٤٨]

إبراهيم بن أبي المثنّى

عبدالأعلى

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ قائلاً: «كوفي».

أقول: لعلّه من عنونه تقريب ابن حجر بلفظ: «إبراهيم بن عبدالأعلى الجعفي ـمولاهم ـ الكوفي» قائلاً: «ثقة من السادسة» فجعله كلّ منهما إبراهيم بن عبدالأعلى. وكونه كوفياً وزيادة رجال الشيخ كنية لأبيه كزيادة التقريب كونه مولى جعفي لا تمنع من الاتحاد؛ لعدم إيجاد إحداهما التضادّ. وعلى فرض الا تّحاد فهو عامي، كما هو ظاهر سكوت التقريب، ولكون موضوع رجال الشيخ أعمّ.

[٤٩]

إبراهيم بن أبي محمود

نقل عنوان النجاشي له، و قال: قال: «الخراساني،ثقة،روى عن الرضا

ـعليه السّلام ـ له كتاب» والفهرست وقال: قال: «خراساني، ثقة، مولى».

أقول: أمّا النجاشي فزاد «يرويه أحمد بن محمّد بن عيسى» وأمّا الفهرست فليس فيه سوى قوله: «له مسائل أخبرنا بها الخ».

و إنّما خلط بينه وبين رجال الشيخ في أصحاب الرضا ـعليه السّلام ـ قائلاً: «خراساني، ثقة، مولى».

و نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الكاظم ـعليه السّلام ـ وعنوان الكشّي له، قائلاً: قال نصر بن الصّباح: إبراهيم بن أبي محمود كان مكفوفاً، روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى مسائل موسى ـعليه السّلام ـ قدر خمس وعشرين ورقة، وعاش بعد الرضا ـعليه السّلام ـ [1].

و قال المصنّف: ثمّ روى عن حمدويه، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن إبراهيم بن أبي محمود، قال: دخلت على أبي جعفر ـعليه السّلام ـ ومعي كتب إليه من أبيه، فجعل يقرؤها ويضع كتاباً كبيراً على عينيه ويقول: خطّ أبي والله! ويبكي حتى سالت دموعه على خدّيه، فقلت له: جعلت فداك! قد كان أبوك ربما قال لي في المجلس الواحد مرّات أسكنك الله الجنة، فقال: وأنا أقول لك: أدخلك الله الجنة، فقلت: جعلت فداك! تضمن لي على ربّك أن يدخلني الجنة؟ قال: نعم، فأخذت رجله فقبّلتها.

قلت: في الخبر «خطّ أبي والله! خط أبي والله!» أسقط المصنّف الثاني وفي الخبر «أسكنك الله الجنة أدخلك الله الجنة» وأسقط المصنّف الفقرة الثانية.

ثمّ إنّ في أصل الخبر تحريفات، فان الظاهر أنّ الأصل في قوله: «ومعي كتب إليه من أبيه فجعل يقرؤها ويضع كتاباً كبيراً على عينيه» «معي كتاب إليه من أبيه فجعل يقرؤه ويضعه كثيراً على عينيه» وكذا قوله: «في المجلس

---

(١) الكشّي: ٥٦٧.

الواحد محرّف» «في مجلس واحد» فانّه لا وجه للتعريف هنا.

قال المصنّف: نقل الكاظمي رواية الحسن بن أحمد المالكي عنه.

قلت: بل يروي الحسن، عن أبيه، عنه ـ كما في المشيخة ـ كابراهيم بن هاشم. وروى وداع البيت في حجّ الكافي، عن أحمد بن محمّد، عنه عن أبي الحسن ـ عليه السّلام ـ[1] وروى عليّ بن أسباط عنه في مكاسب التهذيب[2] وعبدالعظيم الحسني عنه في وجوب الجمعة في الفقيه[3].

[٥٠]

إبراهيم بن أبي موسى

عبدالله بن قيس، الأشعري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

أقول: أخذه الشيخ من ابن مندة، كما هو الغالب في عناوينه في أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ فعدّه في أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ أوّلاً هو، ثمّ أبو نعيم، ولم يعنونه أبوعمر.

و إنّما عدّه الأوّلان، حيث إنّ بعضهم يكتفي في العدّ في أصحابه ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ بمجرّد الولادة في عصره ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ ولو لم يكن قابلاً للرواية عنه ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ لكن ذلك لا يصحّ من رجال الشيخ، حيث إنّه قال في أوّل كتابه: «أمّا بعد فإنّي قد أجبت إلى ما تكرّر سؤال الشيخ الفاضل فيه من جمع كتاب يشتمل على أسماء الرجال الّذين رووا عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ وعن الائمّة ـ عليهم السّلام ـ من بعده إلى زمن القائم ـ عجّل الله تعالى فرجه الشريف ـ».

و لكن هذا، الأصل فيه خبر رووه ـ كما في اسد الغابة ـ عن أبي بردة بن أبي

---

(١) الكافي: ٥٣١/٤ (٢) التهذيب: ٣٨٥/٦ (٣) الفقيه: ٤٢١/١

موسى، عن أبيه، قال: ولد لي غلام في عهد النبيّ -صلّى الله عليه وآله وسلّم- فأتيته به فسمّاه إبراهيم وحنّكه بتمرة ودعا بالبركة ودفعه إليّ، وكان أكبر أولاد أبي موسى . فترى أنّ الراوي أبو موسى نفسه، لا هذا. وعنونه تقريب ابن حجر،قائلاً: لم يثبت له سماع إلا من بعض الصحابة مات في حدود السبعين .

فإن قيل: إنّ رجال الشيخ قال بعد ما مرّ: ثمّ أذكر بعد ذلك من تأخّر زمانه عن الائمّة -عليهم السّلام- أو من عاصرهم ولم يروعنهم.

قلت: السياق يقتضي إرجاع الضمير في «من عاصرهم» إلى الائمّة فقط، دون النبيّ -صلّى الله عليه وآله- والائمّة -عليهم السّلام- معاً، فإنّ الضمير يرجع إلى القريب لا البعيد. وكيف كان: فالظاهر أنّه كان على رأي أبيه: أبي موسى، أو أخيه: أبي بردة، وحالهما معلوم.

[٥١]

إبراهيم بن أبي يحيى

المدني

قال: قال في المنهج : روى عنه في من لا يحضره الفقيه في الموثّق -بالحسن بن فضّال- وكأنّه ابن محمّد بن يحيى المدني، الآتي .

أقول: لم لم يقل: روى عنه في المشيخة؟ فورد فيه. وليس في الموثّق، بل في الصحيح، على الأصحّ في الحسن. ولم لم يقل: وكأنّه ابن أبي محمّد بن أبي يحيى الآتي الّذي عنونه الفهرست والنجاشي والبرقي محقّقاً. وأمّا ابن محمّد بن يحيى، ففي نسخة من رجال الشيخ لاعبرة بها.

و حينئذٍ فالظاهر أنّ العنوان نسبة إلى الجدّ، وفي مثله تصحّ النسبة إلى الجدّ. عنونه هكذا الذهبي في ميزانه في الرقم ١٨٩، ثمّ قال: «هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى الأسلمي المدني» ونقل في ترجمته تعبير كثير منهم

بـ«إبراهيم بن أبي يحيى».

قال المصنّف: في نسخة «المديني» بدل «المدني».

قلت: الّذي وجدت: المدائني فقط، لا المديني ولا المدني.

قال: نقل الجامع رواية عبدالرّحمن بن أبي هاشم وعاصم بن حميد وعباد بن يعقوب، عنه، عن الصادق ـ عليه السّلام ـ.

قلت: مواردها أبواب آلات الدوابّ في الكافي[١] وفي صدقات نبيّه[٢] وكمّية الفطرة في التّهذيبين[٣].

[٥٢]

إبراهيم بن أحمد بن إسحاق

الخرمي، خال ابن الجندي

نقل الخطيب رواية ابن الجندي عنه[٤]. وظاهره وإن كان عاميّته، إلا أنّه لمّا كان ابن الجندي منّا وروى عنه عنونّاه، لما قلنا في المقدّمة في موضوع رجالنا.

[٥٣]

إبراهيم بن أحمد بن محمّد

أبو إسحاق العدل، المقري، الطبري

قال المصنّف: نقل ابن أبي الحديد عن ابن الجوزي أنّه قال فيه: «الفقيه المالكي شيخ الشهود المعدّلين ببغداد، وعليه قرأ الشريف الرضي القرآن وهو شابّ حدث»[٥] قال: وعن ابن شهرآشوب، قال: «له كتاب المناقب».

أقول: و في الكتاب المعروف بدلائل الطبري «وأخبرني أبو إسحاق

---

(١) الكافي: ٥٤٢/٦. (٢) الكافي: ٤٨/٧. (٣) التهذيب: ٨٣/٤ والاستبصار: ٤٨/٢.

(٤) تاريخ بغداد: ١٦/٦. (٥) شرح نهج البلاغة لابن ابي الحديد: ٣٤/١.

إبراهيم بن أحمد بن محمّد الطبري»[1] واتّحادهما محتمل قريباً.

قال المصنّف: المقري نسبة إلى مقرة مدينة بالمغرب، أو مقري قرية على مرحلة من صنعاء.

قلت: الأصحّ أنّ المقري (بضمّ الميم) بمعنى القاري ومن يعلّم الناس القراءة. وفي معارف ابن قتيبة في عنوان أصحاب القراءات «أبوعبدالرحمن المُقري» وفي أبي عبدالرحمن السلمي، قال: «كان مُقرياً» وقد نقل أنّ الرضي قرأ عليه القرآن[2] مع أنّه إذا كان طبرياً لا وجه لأن يكون مغربيّاً أو يمنيّاً.

[٥٤]

إبراهيم الأحمري

الكوفي

نقل المصنّف عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ.

أقول: وعدّه البرقي أيضاً.

قال المصنّف: احتمل المنهج كونه ابن عبدالله الآتي، وهو حدس وتخمين.

قلت: بل ليس ببعيد، إذ ذكرهما رجال الشيخ في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ بدون زيادة، سوى ذكر زيادة «أب» في الثاني، ودأب الشيخ عنوان رجل واحد بعناوين، ولاقتصار البرقي على هذا.

قال المصنّف: الأحمري نسبة إلى الأحمر مولى النبيّ ـصلّى الله عليه وآله وسلّمـ أو مولى امّ سلمة، أو مولى معاوية بن سليم، أو إلى الأحمر السدوسي، أو الهمداني، أو المدني ـوكلّ هؤلاء صحابيّونـ أو إلى ماء حمراء موضع بالبادية بها قبر إبراهيم بن عبدالله بن الحسن، كما في الصحاح، أو إلى ماء حمرى

---

(۱) دلائل الامامة: ۳.

(۲) معارف ابن قتيبة: ٥۲۸.

-كسكري- قرب الكوفة، وقرية هناك بها قبر إبراهيم بن عبدالله بن الحسن النفس الزكية على ما في جامع المقال للطريحي.

قلت: أمّا النسبة إلى اولئك الرجال فلا مجال لاحتمالها، بعد عدم اشتهار واحد منهم وعدم معلوميّة كون أحدهم أبي قبيلة، كحمير أبي قبيلة من اليمن، وأمّا إلى «ماء حمراء» أو «ماء حمري» فتصحيف مضحك. فإبراهيم بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب -عليه السّلام- قتيل باخمرى معروف، ذكر الصحاح باخمرى في خمر (بالخاء المعجمة) لا حمر (بالحاء المهملة) و«با» باء والف، لا «ماء».

هذا، و الظاهر أنّ «الأحمري» بطن من العرب، قال ابن دريد في جمهرته «بنوحميري بطن من العرب وربما قالوا: بنو أحمري» وفي أنساب السمعاني وظنّي أنّه بطن من الأزد.

قال المصنّف: روى عنه ابن بكير.

قلت: مورده في التهذيبين، باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ويصلّي الانسان محلول الإزار[1].

[٥٥]

إبراهيم بن إدريس

نقل المصنّف عن الشيخ له في رجاله في أصحاب الهادي -عليه السّلام-.

أقول: و كذا البرقي.

قال المصنّف: نقل الجامع رواية أبي عليّ أحمد بن إبراهيم بن إدريس، عن أبيه،قال: «رأيته -عليه السّلام- بعد مضيّ أبي محمّد -عليه السّلام- حين أيفع وقبّلت يديه ورأسه» في باب تسمية من رآه -عليه السّلام- من الكافي.

---

(١) التهذيب: ٣٦٩/٢ والاستبصار: ٣٩٢/١.

قلت: الّذي وجدت في ذاك الباب من ذاك الكتاب رواية عليّ (أي عليّ بن محمّد) عن أبي أحمد بن إبراهيم بن إدريس، عن أبيه،قال... الخبر[1].

لكن المرآة أيضاً نقله[2] كالجامع. ومن الخبر يظهر: أنّ الهادي -عليه السّلام- أوّل من أدركه، وبقي إلى عصر الحجّة -عليه السّلام-.

[٥٦]

إبراهيم بن الأزرق

الكوفي، بيّاع الطعام

نقل المصنّف عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الباقر-عليه السّلام- قائلاً: «روى عنه وعن أبي عبدالله عليه السّلام».

أقول: يحتمل أن يكون هو الّذي عدّه البرقي فيه بعنوان «أبو عبدالله الشيباني الأزرق بيّاع الطعام».

[٥٧]

إبراهيم بن إسحاق

قال المصنّف: وثّقه الشيخ في رجاله. بعد عدّه له في أصحاب الهادي -عليه السّلام- وكفى به حجّة وتبعه في الوجيزة.

أقول: وعدّه ابن شهرآشوب في مناقبه في ثقات الهادي -عليه السّلام- أيضاً[3] ولا إشكال في كفاية توثيق الشيخ، لكن لو لم يعارضه معارض.

واستشكل فيه العلّامة باحتماله كونه «إبراهيم بن إسحٰق الأحمري النهاوندي» الآتي، الّذي ضعّفه نفسه في فهرسته، لكنّ الظاهر كونه غيره، حيث إنّ رجاله أيضاً ضعّف الأحمري -الآتي- في من لم يرو. ولا يبعد أن يكون هذا إبراهيم بن إسحٰق بن أزور الّذي عدّه البرقي في أصحاب الهادي

---

(۱) الكافي: ۳۳۱/۱. (۲) مرآة العقول: ۱۱/٤. (۳) مناقب ابن شهراشوب: ٤۰۲/٤.

ـعليه السّلام ـ وقال: «شيخ لا بأس به» والأصل عدم التعارض، وعدم ذكر اسم الجدّ كثير، وترك ذكر لقب كان الشهرة به ـ لو كان هذا ذاك ـ قليل؛ ومن الغريب! أنّ ابن داود لم يعنونه مستقلاً، ولا أشار إليه في الآتي ضمناً، كخلاصة العلّامة.

[٥٨]

إبراهيم بن إسحاق

أبو إسحاق، الأحري، النهاوندي

نقل عنوان الفهرست له، قائلاً: «كان ضعيفاً في حديثه متّهماً في دينه وصنّف كتباً جماعة قريبة من السداد الخ» ونقل عنوان النجاشي له، وقال: عبارته مثل الفهرست.

أقول: بل عبارة النجاشي «كان ضعيفاً في حديثه، متّهماً، له كتب، منها كتاب الصيام الخ». وقال: عدّه الشيخ في من لم يرو، قائلاً: «له كتب، وهو ضعيف». وقال: وعن ابن الغضائري «في حديثه ضعف وفي مذهبه ارتفاع» قلت: زاد ابن الغضائري على ما ذكر «ويروي الصحيح والسقيم وأمره مختلط».

هذا، و احتمل الخلاصة اتحاد هذا مع «إبراهيم بن اسحٰق» المتقدّم الّذي وثّقه رجال الشيخ في أصحاب الهادي ـ عليه السّلام ـ وردّه المصنّف بعدم إمكانه بعد توثيق رجال الشيخ لذاك وتضعيفه لهذا وباختلاف رواتها.

قلت: أمّا اختلاف الشيخ في التوثيق و التضعيف: فيمكن حمله على اختلاف نظره. وأمّا اختلاف رواتها: فهو غير معلوم بعد اتحاد اسمها واسم أبيها وعدم فصل مميّز بينهما. والأولى أن يجاب بما تقدم ثمّة؛ مع أنّه لو فرض اتحادهما لا إشكال في ضعفه، لأنّ الشيخ إن كان وثّقه أوّلاً ضعّفه أخيراً، والعبرة بالأخير، فيحصل الا تفاق على ضعفه.

قال المصنّف: مال الوحيد إلى إصلاح حاله، حيث استظهر كون «أبي أحمد القاسم بن محمّد الهمداني» الّذي رخّص لـ«عليّ بن حاتم» أن يروي عن إبراهيم بن إسحاق هو الوكيل الجليل، فيكون فيه شهادة على الاعتماد به وكذا في سماعه منه؛ ويؤيّده كثرة الرواية عنه، وكذا رواية الصفّار وعليّ بن أبي شبل الجليلين عنه. ثمّ قال: وربّما كان تضعيفهم من جهة إيراده الأحاديث الّتي تدلّ عندهم على الغلوّ، ولذا اتّهموه في دينه، ومرّمنّا التأويل في ذلك، على أنّه سيجيء في «أحمد بن محمّد بن عيسى» أنّه روى عنه مع كثرة غمزه في الروايات ـ بل والأجلّة ـ وطعنه في من يروي عن الضعفاء، وأخرج من «قم» جمعاً لذلك، ولم يرو عن ابن محبوب، وابن المغيرة، والحسن بن خرّزاذ... الخ.

قلت: أشار بقوله: «حيث استظهر كون أبي أحمد القاسم...» إلى قوله: «وكذا سماعه منه» إلى قول النجاشي هنا في آخر ترجمة هذا: «قال أبو عبدالله بن شاذان: حدّثنا عليّ بن حاتم، قال: أطلق لي أبو أحمد القاسم بن محمّد الهمداني، عن إبراهيم بن إسحاق، وسمع منه سنة تسع وستّين ومأتين».

ويمكن أن يجاب عنه بأنّ القاسم الهمداني وإن كان وكيل الناحية، إلا أنّه يمكن أن يكون سماعه منه لكون كتبه قريبة من السداد، كما صرّح به في الفهرست؛ ولأنّه روى الصحيح أيضاً، كما عرفته من ابن الغضائري، وهو الوجه في إطلاقه لـ«عليّ بن حاتم» أن يروي عنه، وحينئذٍ فهو من قبيل الحديث المحفوف بالقرينة وإن كان راويه ضعيفاً، وكم ضعيف كتابه صحيح! وكم ثقة كتابه غير صحيح! مع أنّ في تعبيره «أطلق لي» إشعاراً بأنّ الرجل كان أوّلاً ممنوع الرواية عنه.

وأمّا قوله: «ويؤيّده كثرة رواية الصفّار وعلي بن أبي شبل الجليلين عنه» فأمّا عليّ بن شبل ـ كما عبّر به الشيخ والنجاشي ـ لا عليّ بن أبي شبل ـ كما قال ـ فمن أين جلاله؟ فلم يعنون في كتب الرجال. فان استند فيه إلى قول

الشيخ هنا: «أخبرنا بكتبه ورواياته أبو القاسم عليّ بن شبل بن أسد الوكيل» وقوله أيضاً في رجاله في عنوان ظفر البادرائي: «أخبرنا عنه ابن شبل الوكيل» فالظاهر أنّ الوكيل كان لقباً له، لا أنّه كان وكيل الناحية، لتأخّر عصره. وأمّا رواية الصفّار عنه: فلو كان بدّله بـ«رواية ابن الوليد عنه بتوسط الصفّار» كان أولى، حيث إنّ ابن الوليد كان مداقاً، فانّه الذي استثنى جمعاً من رجال نوادر الحكمة. وأمّا الصفّار وإن كان جليلاً فلم يكن بذاك التدقيق، بل عدم رواية ابن الوليد -مع كونه تلميذه- كتاب بصائره يدلّ على اعتقاده فيه أنّه روى فيه أخباراً ضعيفة. وعلى كلّ حال: يمكن الجواب عن هذا أيضاً بما تقدّم: من كون كتبه قريبة السداد. مع أنّ الصفّار لم يرو من كتب هذا إلّا كتابه «مقتل الحسين» -عليه السّلام- فيمكن أن يكون اقتصاره عليه دليلاً على عدم صحّة كتب أحكامه.

و أما ما ذكره من كثرة الرواة عنه: فمع أعمّيته -لاحتمال أن يكونوا رووا عنه مع ضعفه لكون كتبه قريبة السداد، كما صرّح به الشيخ- أصله غير معلوم، وإنّما استند في ذلك إلى نقل الجامع جمعاً في عنوانه، مع أنّه لا يعلم إرادة هذا من جميعهم، حيث إنّ بعضها مطلق،فيحتمل إرادة المطلق الذي وثّقه في أصحاب الهادي -عليه السّلام- بناء على كونه غير هذا، كما هو الظاهر ومرّ تقريبه.

و أمّا قوله: «و ربما كان تضعيفهم الخ» فيمكن تصحيح قوله بكون مرادهم من اتهامه في الدين الغلوّ بقول ابن الغضائري فيه: «وفي مذهبه ارتفاع» إلا أنّ تأويله بأنّ ماعدّوه غلوّاً ليس بغلوّ غلط، فإنّهم كانوا أعرف بالمذهب منّا وبتوسّطهم وصل ما وصل من معجزاتهم إلينا، وقلنا في المقدّمة: إنّ مرادهم بالغلوّ معناه الحقيقي: من ترك الصلاة والصيام اعتماداً على حبّهم -عليهم السّلام- وأنّهم الصلاة والزكاة.

و أما قوله: «على أنّه سيجيء في أحمد بن محمّد بن عيسى الخ» فأشار به

إلى قول الكشّي ثمّة: «وحمّاد بن عيسى وحمّاد بن المغيرة وإبراهيم بن إسحاق النهاوندي، يروي عنهم: أحمد بن محمّد بن عيسى، في وقت العسكري -عليه السّلام- وما روى أحمد قطّ عن ابن المغيرة ولا عن حسن بن خرّزاذ قطّ»[١] إلا أنّه بعد كون العبارة محرّفة حسب وقوع تحريفات كثيرة في جميع نسخ الكشّي لا يصحّ الاستناد إليه، كيف! وظاهر العبارة أنّ «أحمد» روى عن هذا وعن حمّاد بن المغيرة وحمّاد بن عيسى في زمان العسكري -عليه السّلام- مع أنّ حمّاد بن عيسى مات في زمان الجواد -عليه السّلام- كما يأتي فيه. وحمّاد بن المغيرة لم يعدّ في غير أصحاب الباقر -عليه السّلام- فكيف يمكن رواية «أحمد» عنهما وعن هذا في زمان العسكري -عليه السّلام-؟ مع أنّ «أحمد» من أصحاب الرضا -عليه السّلام- وهذا ممّن لم يرو، فكيف يروي هو عن هذا؟ وإنّما المناسب العكس.

و أمّا عدم رواية «أحمد» عن حمّاد و ابن خرّزاذ: فمن أين أنّه كان تحرّجاً؟ كيف! وحمّاد، قال النجاشي فيه: «لم يعادل به أحد في ورعه» فلابدّ أنه لم يلقه حتى يروي عنه. وأمّا الثاني: فلعلّه كان معاصره أو أودون طبقة ودرجة منه، وشأن الناس الرواية عمن كان أعلى طبقة ودرجة.

و أما عدم روايته عن ابن محبوب: فكان له علّة خاصّة، وهي اتّهام دركه لأبي حمزة الثمالي مع روايته عنه، مع أنّه زالت التهمة عنه وروى عنه أخيراً.

و بالجملة: لا يصلح حال الرجل بما لفّق، وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر؟!

قال المصنّف: صرّح الشيخ في رجاله إلى إبراهيم، هذا -في روايته عنه جميع كتبه وروايته- طريقين.

---

(١) الكشّي: ٥١٢.

قلت: لعلّه أراد أن يقول: ذكر الشيخ في فهرسته إلى هذا الخ. وذكر طريقه الثاني «أحمد بن أبي نصر بن سعيد» مع أنّ في الفهرست «أحمد بن نصر بن سعيد».

قال المصنّف: قال في المشتركات: «يتميّز برواية أحمد بن سعيد بن نصر الباهلي».

قلت: بل أحمد بن نصر بن سعيد الّذي مرّ من الفهرست.

قال: نقل الجامع رواية أشخاص آخرين عنه غير من ذكر، وهم: محمّد بن عليّ بن محبوب، والحسين بن الحسن الحسيني، والحسن بن الحسين الهاشمي، ومحمّد بن هوذة، وأحمد بن هوذة، ومحمّد بن الحسين، ومحمّد بن الحسن، وسعد بن عبدالله، وإبراهيم بن هاشم. وإن شئت العثور على موارد روايتهم فراجع جامع الرواة.

قلت: أمّا أحمد بن هوذة: فهو أحمد بن نصر بن سعيد الّذي نقله أوّلاً عن الفهرست.

و أمّا محمّد بن الحسن: فهو الصفّار الذي أيضاً في الفهرست. ومورد روايته: قلّة عدد المؤمن في الكافي[1] والإشارة والنصّ على الحسن ـعليه السّلام- منه[2] وخضابه[3] وحمامه[4] وحنائه[5]. وجعل المصنّف لهما غير من مرّ غلط.

و أمّا محمّد بن هوذة: فذكره الشيخ في تهذيبه واستبصاره في طريقه إلى هذا. لكن الظاهر كون «محمّد» محرّف «أحمد» بقرينة فهرسته ولعدم ذكره في الرجال وفي الأخبار، بخلاف «أحمد» فذكر فيهما.

ذكره رجال الشيخ في من لم يرو، و ورد في عقود الإماء في التهذيب[6] ومن

(١) الكافي: ٢/٢٤٢.
(٢) الكافي: ١/٢٩٩.
(٣) الكافي: ٦/٤٨٢.
(٤) الكافي: ٦/٥٠١.
(٥) الكافي: ٦/٥٠٠.
(٦) التهذيب: ٧/٣٤٤

كلمة «أبي» من الناسخ.

قلت: نقله كلام الجامع ناقص و في غير محلّه. أمّا نقصه: فنقل الجامع إبراهيم بن أبي إسحاق عن باب الحائض متى تفوت متعتها من الاستبصار[1] وأمّا كونه في غير محلّه: فلأنّ زيادة «أبي» في ذاك الخبر لا ينفي زيادة «أبي» في البرقي، ولا معنى لأن تكون زائدة، لأنّه يصير «إبراهيم إسحاق الحارثي» والخبر في ذاك الباب وجدناه بلفظ «إبراهيم بن إسحاق» فزيادة «أبي» إنّما كانت من نسخة الجامع لا جميع النسخ.

و نقل الجامع عن إحرام الحائض في من لا يحضره الفقيه رواية إبراهيم عن سعيد الأعرج، وليس كذلك.

[٦١]

إبراهيم بن إسرائيل

قال: عدّه المنهج من أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ.

أقول: لم ترك نقله من رجال الشيخ؟ فإنّه الأصل في نقل المنهج.

[٦٢]

إبراهيم بن إسماعيل

(بن إبراهيم بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ)

قال المصنف: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ كما في نسختيه. وقال المنهج: ليس في بعض النسخ.

أقول: و ليس في نسختي أيضاً منه أثر، و ليس بصحيح؛ فالحسن ـ عليه السّلام ـ لم يكن له ولد مسمّى بإبراهيم حتى يكون من عنون ابن ابنه. ولو فرض وجوده في رجال الشيخ فلابدّ أنّه وقع فيه تحريف أو سقط، بأن

---

(۱) الاستبصار: ٣٨/٢

يكون كلمة «إبراهيم بن الحسن» فيه محرّف «إبراهيم ربيب الحسن» فقال في الإرشاد: «وصّى الحسن بن الحسن إلى أخيه من امّه: إبراهيم بن محمّد بن طلحة»[١].

أو يكون سقط قبل «بن حسن» «بن حسن» آخر، و هو الأظهر؛ قال أبو الفرج: «إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ـعليه السّلام ـ طباطبا، وقيل ابنه إبراهيم»[٢].

[٦٣]

إبراهيم بن إسماعيل

بن إبراهيم بن الحسن المثنّى

لم يعنونه المصنّف ، وقد مرّ في سابقه بأنّه «طباطبا» أو أبوه.

[٦٤]

إبراهيم بن إسماعيل

الخلنجي، الجرجاني

قال: قال الوحيد: «يظهر من كشف الغمّة مدحه» وأشار إلى ما رواه عن أحمد بن محمّد بن جعفر الشريف الجرجاني، قال: «حججت سنة فدخلت على أبي محمّد ـعليه السّلام ـ بسرّ من رأى، وقد كان أصحابنا حملوا معي شيئاً، فقلت: يابن رسول الله إنّ إبراهيم بن إسماعيل الخلنجي، وهو من شيعتك ، قال: فقال ـعليه السّلام ـ: شكرالله لأبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل صلته إلى شيعتنا» الخبر[٣].

أقول: لم يصفه في الخبر بالجرجاني، فلم زاده في العنوان؟. ثمّ كان على الشيخ عنوانه في رجاله، لعموم موضوعه، أللّهم إلا أن يقال: بأنّه لم يكن من الرواة.

---

(١) الارشاد للمفيد (ره): ١٩٧. (٢) مقاتل الطالبيّن: ١٣٥. (٣) كشف الغمة: ٣٠٨/٣.

تزوّج أمة على حرّة من الاستبصار[١].

و أمّا الحسن بن الحسين الهاشمي: و إن نقله الجامع عن نكاح الكافي[٢] وكفاءة التهذيب[٣] إلّا أنّه استظهر كونه محرّف «الحسين بن الحسن الحسيني» لأنّ الكافي رواه هكذا.

و أمّا سعد بن عبدالله: في باب عدم إعطاء الفقير أقلّ من خمسة دراهم من الاستبصار[٤] إلّا أنّه عن سعد، عن إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم. ولعلّه من وثّقه الشيخ في رجاله في أصحاب الهادي -عليه السّلام-.

و أمّا صالح بن محمّد الهمداني: في فضل زيارة الرضا -عليه السّلام- في التهذيب[٥] لكن لا يبعد كونه محرّف «القاسم بن محمّد الهمداني» حيث إنّ صالحاً من أصحاب الجواد -عليه السّلام- فيبعد روايته عن هذا. والظاهر اتّحاد هذا مع «إبراهيم العجمي» الآتي، كما يأتي (إن شاء الله).

[٥٩]

إبراهيم بن إسحاق بن أزور

قال المصنّف: ليس فيه إلّا ما في الخلاصة من حكايته عن البرقي أنّه قال: «شيخ لا بأس به» وذلك غير كاف في اعتبار خبره، مضافاً إلى وهنه بنقل العلّامة له في خلاصته في «الثاني» الّذي عقده للضعفاء.

أقول: بل عدّه البرقي في أصحاب الهادي -عليه السّلام- وقوله: «شيخ لا بأس به» نوع مدح، مع أنّ عدم القدح فيه يكفي في اعتبار خبر الراوي، كما حقّقناه في المقدمة.

و قوله: «و هنه بنقل العلّامة له في الثاني» غلط، فلم يعنونه فيه، بل لمّا عنون إبراهيم بن إسحاق الأحمري -المتقدّم- وذكر تضعيفهم له أراد أن يبيّن

---

(١) الاستبصار: ٣/٢٠٩.
(٢) الكافي: ٥/٣٤٥
(٣) التهذيب: ٧/٣٩٥
(٤) الاستبصار: ٢/٣٨.
(٥) التهذيب: ٦/٨٥.

اختلاف النظر فيه إن اتحد مع هذا، فقال: قال الشيخ في أصحاب الهادي -عليه السّلام-: إبراهيم بن إسحاق ثقة، وقال البرقي: إبراهيم بن إسحاق بن أزور شيخ لا بأس به، إن جعلنا من فيهما متحداً مع الأحمري .

قلت: الأصحّ تغايرهما مع الأحمري و اتّحادهما في نفسهما، بأن يكون من في رجال الشيخ هذا، فيكون ثقة؛ كما أنّ الظاهر اتحاد هذا مع «إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم» الوارد في عدم إعطاء الفقير أقل من خمسة دراهم في الاستبصار،بأن يكون أحدهما محرّف الآخر، للقرب الخطي.

[٦٠]

إبراهيم بن إسحاق

الحارثي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- ثمّ قال: وعن البرقي إبراهيم أبو إسحاق الحارثي؛ ومقتضى القاعدة حينئذٍ التعدّد.

أقول: بل الاتّحاد، حيث إنّ كلّاً منهما عدّ واحداً. وما ذكره سابقاً عن رجال الشيخ: من ذكر إبراهيم أبو إسحاق الحارثي، لم نقف عليه؛ مع أنّه لو ذكر يكونان أيضاً واحداً، حيث لا تنافي بين أن يكون ابن إسحاق ومكنّى بأبي إسحاق. بل قد عرفت في إبراهيم أبو السفاتج: أنّه قاعدة في كلّ مسمّى بـ«إبراهيم» أن يكون مكنّى بـ«أبي إسحاق».

قال المصنّف: احتمل الجامع زيادة لفظ «أبي» فيه من النسّاخ، بقرينة رواية ابن مسكان في خبرين عن إبراهيم بن إسحاق: في إحرام الحائض في من لا يحضره الفقيه[1] وزيادات فقه الحج في التهذيب[2] ورواية ابن مسكان ذلك بعينه عن إبراهيم بن أبي إسحاق؛ فاتّحاد السندين والمتنين يكشف عن كون زيادة

(١) الفقيه: ٢٤١/٢ (٢) التهذيب: ٣٩٣/٥

[٦٥]

إبراهيم بن إسماعيل

بن داود

قال: نقل الجامع رواية موسى بن جعفر المدائني عنه في باب صيام ثلاثة أيام في التهذيب [١] ووصفه فهرست ابن النديم بالكاتب، قائلاً: «له تقدّم في البراعة والبلاغة، وله كتاب رسائل» [٢].

أقول: ذكره ابن النديم في الفنّ الثاني من المقالة الثالثة في أخبار الملوك والكتّاب والخطباء، إلّا أنّ اتّحاده مع المطلق الوارد في الخبر غير معلوم، بل الظاهر تغايرهما وإماميّة من في الخبر وعاميّة من ذكره ابن النديم، لما عرفت في المقدّمة: أنّ من سكت عن مذهبه يكون عاميّاً مثله.

[٦٦]

إبراهيم بن إسماعيل

اليشكري

في البحار عن غارات إبراهيم الثقفي روايته عنه خطبته ـ عليه السّلام ـ في الاستنهاض إلى حرب معاوية ثانية، قائلاً: «كان ثقة» [٣].

[٦٧]

إبراهيم الأعجمي

من أهل نهاوند

قال المصنّف: أبدل الفهرست الأعجمي بالعجمي، قائلاً: «له كتاب» وقال في رجاله في من لم يرو: «إبراهيم العجمي من أهل نهاوند، روى عنه البرقي أحمد بن أبي عبدالله».

---

(١) التهذيب: ٤/٣٠٤. (٢) فهرست ابن النديم: ١٣٧. (٣) البحار: ٤/٢٧٣.

أقول: مستند العنوان منحصر في الفهرست و رجال الشيخ، وإذا كانا بلفظ «العجمي» فلم بدّله بـ«الأعجمي»؟ مع أنّه غلط، لأنّه بمعنى آخر؛ قال ابن قتيبة: «الأعجمي والعجمي والأعرابي والعربي لايكاد عوام الناس يفرّقون بينهما، فالأعجمي الّذي لا يفصح وإن كان نازلاً في البادية، والعجمي منسوب إلى العجم وإن كان فصيحاً»[1].وقالوا: زياد الأعجم كان عربيّاً وقيل له: «الأعجم» لأنّه كان فيه لكنة، كان يعبّر عن الحمار بالهمار.

قال المصنّف: احتمل النقد كونه إبراهيم بن إسحاق النهاوندي، وفيه تأمّل. قلت: إنّ الشيخ في كتابيه وإن ذكر كلاً منهما، وهو مشعر بالتعدّد، إلا أنّ اقتصار النجاشي على ذاك مع أنّه ـرأى الفهرست ذكر هذاـ دليل على الاتّحاد. ويمكن تقريبه: بأنّ كلاً منهما إبراهيم من أهل نهاوند في طبقة واحدة وصف أحدهما بالعجمي والآخر بالأحمري، ولا منافاة بينهما. قال الجوهري: «الأحامرة قوم من العجم تبنّكوا بالكوفة» وعليه يكون ضعيفاً، لضعف ذاك.

[٦٨]

إبراهيم بن باب البصري

القصّار

قال الذهبي: «عن ثابت البناني:واهٍ لا يكاد يعرف إلا بحديث الطير».

قلت: و يأتي بعنوان إبراهيم بن ثابت.

[٦٩]

إبراهيم بن بشر

قال المصنّف: نقل المنهج عن النجاشي عنوانه، قائلاً: «إنّ له مسائل إلى

(١) أدب الكاتب: ٤٠.

الرضا ـعليه السّلام ـ») ولكن في نسختي من النجاشي «إبراهيم بن الوليد بن بشير» وفي آخر العبارة أيضاً «بشير» بدل «بشر» وعليه فيكون ما في المنهج من النسبة إلى النجاشي اشتباهاً.

أقول: بل الاشتباه منه، فانّ النجاشي لم يعنون سوى إبراهيم بن بشر، وإنّما نقل المصنّف ماقاله عن نسخة النجاشي المطبوعة المحرّفة لـ«إبراهيم بن بشر» بـ«إبراهيم بن الوليد بن بشير» ومنشأ تحريفها: أنّ النجاشي عنون قبل هذا «إبراهيم بن رجاء» وذكر في سلسلة سند طريقه إلى كتابه «محمّد بن الحسن عن محمّد بن الحسن» ومراده بمحمّد بن الحسن الأوّل ابن الوليد ـشيخ الصدوق ـ وبالثاني الصفّار ـشيخ شيخه ـ ثمّ إنّ بعض المحشّين كتب توضيحاً تحت الأوّل: ابن الوليد، وتحت الثاني: الصفّار، فوقعت كلمة «ابن الوليد» الّتي كانت تحت محمّد بن الحسن الأوّل في النسخة فوق عنوان إبراهيم بن بشر هذا، فظنّ الطابع من تلك النسخة كلمة «ابن الوليد» جزء إبراهيم بن بشر، فخلطها به، مع تحريف «بشر» بـ«بشير» كما أنّ النجاشي قال في هذا: «له مسائل إلى الرضا ـعليه السّلام ـ» ووقعت كلمة «الصفّار» تحت محمّد بن الحسن الثاني فوق قول النجاشي: «له مسائل» فظنّ الطابع أيضاً أنّها جزئه، فخلطها به مع التحريف، فصير قول النجاشي: «له صغار مسائل». ويأتي في إبراهيم بن رجاء: أنّ الطابع مرّة اخرى خلط كلمة «ابن الوليد» بقول النجاشي في آخر ترجمته «عن إبراهيم» فجعله «عن إبراهيم بن الوليد» والنسخة بالكيفيّة الّتي قلت موجودة في مكتبة الشيخ عبدالحسين الطهراني في كربلاء.

[٧٠]

إبراهيم التيمي

عنونه الحلية وأكثر من وصفه. لكن الظاهر نصبه، فضلاً عن عاميّته؛

فروى عنه، عن أبيه، قال: قال عليّ: «ما عندنا شيء إلا كتاب الله وهذه الصحيفة عن النبيّ -صلّى الله عليه وآله- إنّ المدينة حرام مابين عير إلى ثور»[1].

[٧١]

إبراهيم بن ثابت

القصّار

عنونه الذهبي أيضاً -في الرقم ٥٩- قائلاً: «عن ثابت عن أنس بحديث الطير...» إلى أن قال: «ما تابعه، ولا أعرف حاله جيّداً».

أقول: هو الّذي عنونه أوّلاً بلفظ: «إبراهيم بن باب» ولابدّ أنّ أحدهما تحريف الآخر ولم يتفطّن لا تّحادهما. وكيف كان: فلابدّ أنّه أشار إلى حديث الطير المعروف «إنّ النبيّ -صلّى الله عليه وآله- اتي بطير مشويّ، فقال: اللّهم إيتني بأحبّ خلقك حتّى يشاركني في أكله، فجاء عليّ، فردّه أنس، فعل أنس ذلك مراراً» وتضعيفه له في الأوّل وتجهيله في الثاني، لنصبه.

[٧٢]

إبراهيم الثقفي

يأتي بعنوان إبراهيم بن محمّد الثقفي، و إبراهيم بن محمّد بن سعيد الثقفي.

[٧٣]

إبراهيم الجنوبي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «من غلمان العيّاشي». وقال المصنّف: إنّه مجهول.

أقول: قد عرفت في المقدّمة أنّ قول الشيخ: «فلان من غلمان العيّاشي» في معنى كونه من العلماء الأجلّاء، فذكر الكلمة للكشّي.

---

(١) حلية الاولياء: ٢١٥/٤.

قال المصنّف: الجنوبيّ بالجيم ثمّ النون أو ثمّ الباء أو ثمّ الياء، أو بالحاء ثمّ الباء؛ وعلى الأوّل: يحتمل كونه نسبة إلى جنوب = اخت عمرو ذي الكلب، وعلى الثاني:إلى جبوب= حصن باليمن وموضع بالمدينة وموضع بالبدر، وعلى الثالث: إلى جيب= حصنان يقال لأحدهما الجيب الفوقاني وللآخر التحتاني، وعلى الأخير: إلى إسماعيل بن إسحاق الرازي، الملقّب بحبوبة، كالّذي هو من غلمانه، أعني «محمّد بن مسعود بن محمّد بن عبّاس السلمي السمرقندي الحبوبي».

قلت: لم يعلم نسبته إلى واحد ممّا قال، لعدم شاهد لأحدهما؛ مع أنّ النسبة إلى جيب «جيبي» لا «جيوبي» وكون العيّاشي ملقّباً بـ«حبوبة» لم أدر من أين أخذه؟ فلم يصفه أحد به، وأبو جده «عيّاش» لا «عبّاس» كما ذكر.

[٧٤]

إبراهيم الجريري

نقل المصنّف عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الباقر -عليه السّلام- وقال: جرير كأمير نسبة إلى جرير الّذي تقدّم في «أبان» أو إلى أحد الصحابيّين المسمّين بجرير، أو إلى جرير بن عبدالله بن جابر الجعفي، أو إلى جرير بن عبدالله الحميري، أو جرير بن أوس بن حارثة، أو إلى ابن أبي عطاء القرشي الحجازي، أو إلى مذهب جرير الطبري.

أقول: من أين أنّه الجريري (بالجيم) و لعلّه الحريري (بالحاء) أي بائع الحرير.

ثمّ قال: جرير كأمير، وجرير مولى «أبان» كان كزبير.

و قوله: «جرير بن عبدالله بن جابر الجعفي» لم أدر من أين أثبته؟ والظاهر أنّه خلط جرير البجلي وجابر الجعفي، نسب الأوّل ولقب الثاني. وقوله: «أو إلى جرير بن عبدالله الحميري» وجده في القاموس مريداً به جرير البجلي، وهو غلط

منه؛ فبجيلة إن لم تكن من نزار فمن كهلان بن سبا، لا حمير بن سبا وحينئذٍ فكأنّ المصنّف كرّر جرير البجلي -وإن لم يذكره بعنوانه الصحيح- ثلاث مرّات: مرّة عموماً في قوله: «أو إلى أحد الصحابيّين المسمّين بجرير» ومرّتين خصوصاً في قوله: «جرير بن عبدالله بن جابر الجعفي» وقوله: «جرير بن عبدالله الحميري» كما أنّه ذكر جرير بن أوس مرّتين: مرّة عموماً ومرّة خصوصاً.

و أمّا قوله: «أو إلى مذهب جرير الطبري» ففاسد، لفظاً و معنىً؛ أمّا لفظاً: فانّ صاحب المذهب «محمّد بن جرير» لا «جرير» وهو صاحب التاريخ المعروف؛ قال ابن النديم في حقّه: «إنّ له مذهباً في الفقه اختاره لنفسه»[1] ثمّ ذكر المتفقّهين على مذهبه. وأمّا معنىً: فلأنّه توفّي سنة ٣١٠ فكيف يكون من في أصحاب الباقر -عليه السّلام- منتسباً إلى مذهبه؟ وهذا نتيجة الاستعجال وعدم التدبّر في المقال!

[٧٥]

إبراهيم بن جعفر بن محمود

الأنصاري، المدني

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- وقال: ظاهره إماميّته.

أقول: قد عرفت في المقدمة ما في هذا الاستظهار، وأنّ رجال الشيخ موضوعه عامّ يعنون الإمامي والعامي.

[٧٦]

إبراهيم الجعفي

قال: روى ابنه محمّد، عنه، عن الصادق -عليه السّلام-.

---

(١) فهرست ابن النديم: ٣٢٦.

أقول: كان عليه أن يعيّن موضعه، وهو بعد حديث عليّ بن الحسين -عليهما السّلام- مع يزيد في روضة الكافي في خبره ۳۸٤ كما في مرآة المجلسي وهو غير إبراهيم بن محرز الّذي يأتي عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- لأنّ ذاك خثعمي.

[۷۷]

إبراهيم بن جميل

أخوطربال، الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الباقر و الصادق -عليهما السّلام- وقال: قال في الأوّل: «روى عنه علي بن شجرة و إبراهيم بن إسحاق».

أقول: يحتمل أن يكون العاطف في قوله: «وإبراهيم بن إسحاق» من زيادة النسخة، ويكون إبراهيم بن إسحاق عنواناً آخر ممّن عدّ في أصحاب الباقر -عليه السّلام- لا راوياً عن هذا، كعليّ بن شجرة. ثمّ إذا كان عنواناً آخر يحتمل قريباً أن يكون «إبراهيم بن إسحاق الحارثي» الّذي عدّه في أصحاب الصادق -عليه السّلام- وكيف كان: فعدّ هذا البرقي أيضاً في أصحاب الباقر -عليه السّلام- قائلاً: «إبراهيم أخوطربال».

[۷۸]

إبراهيم بن الحجّاج

عنونه ميزان الذهبي و ضعّفه لروايته عن عبدالرزّاق، عن معمّر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال:

لمّا زوّج النبيّ -صلّى الله عليه وآله- فاطمة من عليّ، قالت زوّجتني من رجل فقير ليس له شيء، فقال: أما ترضين، إنّ الله تعالى اختار من أهل الأرض رجلين: أباك و زوجك.

***

[٧٩]

إبراهيم الحربي

نقل عنوان ابن النديم له، قائلاً: «هو أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن بشير بن عبدالله، من جملة المحدّثين العارفين بالحديث، وكان عالماً ورعاً عارفاً باللغة، وكان من الحفّاظ»[1] وعنوان الحموي له، قائلاً: «كان إماماً في العلم» وعنوان الدار قطني له، قائلاً: «ثقة وكان إماماً يقاس بأحمد بن حنبل في زهده وعلمه»[2]. وقال: لا أستبعد كونه شيعيّاً، لكن لا على التحقيق، فان كان كان من الثقات، وإلا كان موثّقاً.

أقول: ما ذكره من تشيّعه رجم بالغيب، والرجل ليس بثقة ولا بموثّق، حيث إنّ الموثّق من روى من أحاديثنا. والمصنّف غرّه زعمه فهرست ابن النديم كفهرست الشيخ، مع أنّه عاميّ، فمن سكت عن مذهبه يكون عاميّاً مثله.

و قد عنونه الخطيب أيضاً ولم ينسب إليه تشيّعاً. وعدّ أنساب السمعاني جمعاً يوصفون بالحربي وعدّه فيهم ولم ينسب إليه تشيّعاً. وما نقله عن فهرست ابن النديم في نسبه فيه سقط، والأصل «إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير» كما يعلم من الخطيب أيضاً.

[٨٠]

إبراهيم بن حسّان

عنونه ميزان الذهبي،قائلاً: «عن أبي جعفر الباقر و عنه وكيع».

و كان على الشيخ عدّه في رجاله في أصحاب الباقر ـ عليه السّلام ـ .

* * *

(١) فهرست ابن النديم: ٢٨٧.

(٢) نقل هذا الكلام من دارقطني في البداية: ج١/٧٩.

[٨١]

إبراهيم بن الحسن

روى ابن بكير عنه، عن الصادق -عليه السّلام- في الكافي باب المحرم يتزوّج[1] وكان على الشيخ عدّه في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام-.

لكن الظاهر كونه محرّف «أديم بن الحرّ» فلم نقف على إبراهيم بن حسن روى عن الصادق -عليه السّلام- في خبر آخر غير هذا الخبر، بخلاف أديم بن الحرّ، فروى عنه -عليه السّلام- في أخبار كثيرة. حرّف به، للتشابه الخطّي بين إبراهيم بن الحسن وأديم بن الحر؛ والظاهر أنّ الأصل في الوهم أحمد الأشعري، فروى التهذيب الخبر عن كتابه[2] مثل الكافي في الخبر المرقم ٤٦ من أخبار باب الكفّارة عن خطأ المحرم، ورواه في الخبر المرقم ٤٥ منها عن كتاب موسى بن القسم، عن أديم بن الحرّ، عنه -عليه السّلام-.

[٨٢]

إبراهيم بن الحسن بن الحسن -عليه السّلام-

يأتي بعنوان: إبراهيم الغمر ابن الحسن.

[٨٣]

إبراهيم بن الحسن بن عطيّة

المحاربي، الدغشي

قال: يأتي في أبيه روايته عنه و رواية ابنه عليّ عنه.

أقول: أشار إلى قول النجاشي ثمّة: «ومن ولده عليّ بن إبراهيم بن الحسن روى عن أبيه، عن جدّه».

قال المصنّف: الدغشي نسبة إلى رجل من طيّ يسمّى دغش بن عمرو.

---

(١) الكافي: ٣٧٢/٤. (٢) التهذيب: ٣٢٩/٥.

قلت: المحارب والدغش بالمعنى الذي قال لا يجتمعان، فمحارب ثلاثة: محارب بن فهر أخو غالب، ومحارب بن خصفة من قيس عيلان، ومحارب بن عمرو من ربيعة؛ وكلّهم من «عدنان» وطيّ من «قحطان» وتأتي زيادة كلام فيه في أبيه.

[٨٤]

إبراهيم بن الحسين

بن عليّ بن أبي طالب -عليه السّلام-

في المناقب: «قتل مع أبيه -عليه السّلام- على اختلاف»[١].

قلت: أصله غير معلوم، فضلاً عن فرعه؛ فلم يذكروا في ولده -عليه السّلام- مسمّى بإبراهيم.

[٨٥]

إبراهيم بن الحصين

الأسدي

في المناقب عدّه ٢٩ من مقتولي الطف، مرتجزاً:

أضرب منكم مفصلاً وساقا ليهرق اليوم دمي إهراقا
ويرزق الموت أبو إسحاقا أعني بني الفاجرة الفسّاقا

قال: فقتل أربعة وثمانين رجلاً.

قلت: لكنّ الغثّ في مناقب ابن شهرآشوب كثير.

[٨٦]

إبراهيم بن الحكم

بن ظهير، الفزاري

نقل عنوان الفهرست له، والنجاشي، و قال: قالا: «أبو إسحاق صاحب

---

(١) المناقب لابن شهرآشوب: ١٠٥/٤.

التفسير عن السدي».

أقول: بل قالا: «أبو إسحاق ابن صاحب التفسير عن السدي».

قال المصنّف: قالا: «له كتب، منها كتاب الملاحم» وفي رجال النجاشي «وكتاب الخطب» وفي الفهرست «وكتاب خطب علي عليه السّلام».

قلت: بل في الفهرست «وصنّف لنا كتباً منها كتاب الملاحم وكتاب الخطب ـ خطب عليّ عليه السّلام».

قال المصنّف: ظاهرهما كونه إمامياً.

قلت: هو ظاهر النجاشي؛ و أمّا الفهرست فكالصريح في كونه عامياً، حيث قال: «صنّف لنا كتباً» ومعناه أنّه ليس منّا لكنّه صنّف لنا، كما عنون محمّد بن جرير الطبري العامي، لكونه صنّف لنا كتاباً في طرق غدير خمّ؛ وحينئذٍ فعنوان ابن داود له في الأوّل كعدم عنوان خلاصة العلّامة له رأساً وهم، فكان الواجب عليهما أن يذكراه في الثاني، إلا أنّه إذا كان مثل النجاشي لم يتدبّر في كلام الشيخ ـ فعنونه تابعاً له ساكتاً عن كونه أجنبيّاً ـ كاناهما أولى بالعذر.

هذا، و عنون ابن قتيبة في معارفه في أصحاب الحديث أبو إسحاق الفزاري صاحب السير، وقال: «هو إبراهيم بن محمّد بن الحرث بن أسماء بن خارجة كان خيّراً فاضلاً، غير أنّه كان كثير الغلط في حديثه»[1].

و حيث إنّ كلّاً منهما أبو إسحاق الفزاري واسمه إبراهيم وعامي يحتمل كون الأصل فيهما واحداً، بأن يكون «صاحب التفسير» محرّف «صاحب السير» لقربهما في الخطّ، وإلا فأيّ معنى لما في النجاشي والفهرست «صاحب

---

(١) المعارف لابن قتيبة: ٥١٤.

التفسير عن السدي»؟ وعلى فرض الاتحاد يكون أحد النسبين أيضاً محرّفاً، ولا يبعد أصحّية ما في المعارف.

لكنّ الظاهر تغايرهما، حيث إنّ ميزان الذهبي عنونه،قائلاً: «إبراهيم بن الحكم بن ظهير الكوفي» وهو وإن قال فيه: «إنّه شيعيّ جلد» لكن ليس مراده إماميّته، بل ما قاله بعد:«قال أبو حاتم: روى في مثالب معاوية، فمزّقنا ما كتبنا عنه».

و كيف كان: فلم يقل الذهبي فيه ما قاله الفهرست والنجاشي: من أنّه ابن صاحب التفسير عن السدي، وإنما قال: «له عن شريك».

هذا، وعنون ابن حجر إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني، قائلاً: «ضعيف وصل مراسيل، من التاسعة» ولم أدر هل هوهذا؟ حرّفه، أو أراد غيره؟ وكيف كان:فطريق الفهرست والنجاشي إليه ابن عقدة، عن يحيى بن زكريا بن شيبان، عنه.

[٨٧]

إبراهيم بن حمّاد

نقل عنوان الفهرست له، قائلاً: «له كتاب رويناه بالاسناد الأوّل، عن حميد، عن القاسم بن إسماعيل، عنه» والنجاشي، وقال: قال: «الكوفي له كتاب...» إلى أن قال: «حميد بن زياد، عن أحمد بن ميثم، قال حدّثنا إبراهيم بن حمّاد به» أقول: بل في النجاشي «كوفي... الخ» وفيه «حميد عن... الخ» وكأنّ «بن زياد» كان حاشية خلطه بالمتن. ثمّ اختلاف التهذيب والنجاشي عن حميد، إمّا لتعدد طريق حميد إليه وإمّا أحدهما وهم.

[٨٨]

إبراهيم بن حمزة

الغنوي

قال: عدّه عدديّة المفيد من فقهاء أصحاب الصادقين ـعليهما السّلامـ.

أقول: «إبراهيم بن حمزة» الوارد في خبر عدديّته محرّف «هارون بن حمزة» كما رواه الفهرست؛ فالعنوان ساقط.

[٨٩]

إبراهيم بن حميد

الدينوري

عنونه ميزان الذهبي،قائلاً: «عن ذي النون المصري عن مالك بخبر باطل: لم يجز الصراط إلا من كانت معه براءة بولاية عليّ بن أبي طالب عليه السّلام» ويأتي عنوانه أيضاً «إبراهيم بن عبدالله الصاعدي» قائلاً فيه مثله، فإمّا الأصل واحد والآخر تحريف وإمّاهما رجلان رويا الخبرعن ذي النون، وهو الاظهر. وكيف كان: فأيّ خبر أصحّ من خبر صدّقه الكتاب والسنّة؟ ومعنى «براءة» ـ في الخبر ـ براءة من النار.

[٩٠]

إبراهيم بن حمويه

قال: قال الوحيد: روى عنه محمّد بن أحمد بن يحيى ولم يستثن روايته، وفيه إشعار بالاعتماد عليه .

أقول: الاعتماد عليه صحيح، لكن ليس الحسن الاصطلاحي، كما قاله المصنّف، بل سبيله سبيل باقي المهملين الّذين يعتمدون عليهم، كما حقّقناه في المقدّمة .

[٩١]

إبراهيم بن حنّان

الأسدي

يأتي في الآتي.

* * *

[٩٢]

إبراهيم بن حيّان

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ.

أقول: بل زاد «الواسطي». وعدّه البرقي في أصحاب الباقر ـ عليه السّلام ـ.

قال المصنّف: احتمل المنهج اتّحاده مع إبراهيم بن حنّان الأسدي الكوفي ـ المذكور قبله في كتابه ـ واعتذر عن نسبته إلى واسط مع كونه كوفياً باحتمال أنّه سكن واسط، فنسب إليه، وقال: بأنّ الفرق بين حنّان وحيّان بالنقط لم يثبت.

قلت: بل اتّحادهما مقطوع؛ ويشهد له قول الشيخ في ذاك: «إبراهيم بن حيّان الأسدي الكوفي نزل واسط».

و قول المصنّف في ردّه بأنّ في نسختيه «الأوّل بالنون والثاني بالياء، والأوّل من أصحاب الباقر ـ عليه السّلام ـ والثاني من أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ والأوّل أسدي دون الثاني، والأوّل كوفي والثاني واسطي» ساقط، فلا عبرة بنسختيه. فالجامع نقل ذاك بالياء، وكتب القدماء لم تكن ذات نقطة غالباً إلا شاذاً، وكثير من أصحاب الباقر ـ عليه السّلام ـ أدركوا الصادق ـ عليه السّلام ـ والمطلق لاينافي المقيّد؛ وقد صرّح الشيخ بكونه كوفياً واسطياً.

[٩٣]

إبراهيم بن خالد العطّار

العبدي

نقل المصنّف عنوان النجاشي له،قائلاً: «يعرف بابن أبي مليقة، روى عن أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ ذكره أصحابنا في الرجال، له كتاب».

أقول: لم لم يذكر عنوان الفهرست له بدون لفظ «العبدي»؟

قال المصنّف بعد ضبط مليقة مصغّراً: «وفي بعض النسخ مليكة».

قلت: هو كذلك في الإيضاح، فيمكن أن يكون هو الصحيح، لما عرفت في المقدّمة: من صحّة نسخة العلّامة من النجاشي دون نسخنا.

قال المصنّف: العبد في العبدي ـ كفلس ـ نسبة إلى بني العبيد، قال في التاج: وبنو العبيد (مصغّراً) بطن من بني عديّ بن جناب بن قضاعة، وهو عبدي، كهذلي في هذيل.

قلت: مفاد شاهده غير مدّعاه،فإنّ مدّعاه أنّ العبدي بالفتح فالسكون، ومفاد التاج (شرحه ومتنه) كونه بالضمّ فالفتح؛ فكان عليه أن يقول: العبد في العبدي كصرد، لا كفلس.

قال المصنّف: وقيل: العبدي نسبة إلى عبد القيس، والأوّل أظهر.

قلت: التحقيق أنّ «العبدي» إن كان بالفتح فالسكون، فهو نسبة إلى عبدالقيس بلاخلاف، وإن كان بالضمّ فالفتح، فهو نسبة إلى بني العبيد بلاخلاف، فليحقّق ضبط العبدي. والايضاح اقتصر على بيان حروفه دون ضبط حركاته، لكنّ المنصرف منه الأوّل؛ فلو اريد به الثاني لقالوا: العبدي من بني العبيد.

قال المصنّف: نقل الجامع رواية أبي محمّد الذهلي عنه.

قلت: هو في المشيخة في طريق منصور الصيقل [1] ومثله في نوادر جنائز الكافي [2] لكن روى عن الصادق ـ عليه السّلام ـ بواسطتين: محمّد بن منصور وأبيه؛ فلعلّه غير من في النجاشي، أو يكون قول النجاشي: «روى عن أبي عبدالله عليه السّلام» وهماً.

وكيف كان: فطريق الفهرست إليه ابن نهيك. ثمّ عدم ذكر النجاشي

---

(۱) الفقيه: ٥٠١/٤.

(۲) الكافي: ۲٥٠/۳.

طريقه إلى كتابه غريب! ولعلّه سقط من نسخنا.

[٩٤]

إبراهيم الخارفي

قال المصنف: لم نقف في حقه على مدح ولا قدح؛ نعم يستفاد إيمانه ممّا رواه الكشّي، عن جعفر بن أحمد، عن نوح. أنّ إبراهيم الخارفي قال: «وصفت الأئمّة لأبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ الخ» [١].

أقول: هو يجعل ترحّم علماء الرجال دليلاً على الحسن، فلم لم يجعل قول الصادق ـ عليه السّلام ـ له (بعد وصفه الأئمّة عليهم السّلام إليه عليه السّلام): «رحمك الله» دليلاً عليه؟

قال: إنّ في نسخته من الكشّي العنوان والخبر بلفظ «إبراهيم المحاربي» ولكن عن خطّ ابن طاوس «الخارقي» بالقاف.

قلت: قد عرفت في المقدّمة: أنّ أصل نسخة الكشّي كان كثير التحريف فلا يعلم مافيه محقّقاً، ولا ينحصر التحريف بوصفه في عنوانه وخبره، بل يكون في سنده، فسقط صدره. والظاهر سقوط الواسطة بين جعفر ونوح أيضاً.

قال المصنف: الخارقي (بالقاف) نسبة إلى بيع السيوف القاطعة، يقال: سيف خارق ـ أي قاطع .

قلت: لم نقف على من يقول: سيف خارق ـ أي قاطع، وإنّما قالوا: سيف قاضب ـ أي قاطع. ثمّ من أين أنّه وصف يحلّ محلّ الموصوف؟

قال: و يحتمل أن يكون الخارفي (بالفاء الموحّدة) نسبة إلى مالك بن عبدالله بن كثير الملقب بخارف، أبي قبيلة من همدان.

قلت: كون الخارفي نسبة إليه صحيح، لكن لا وجه لقوله: «بالفاء

---

(١) الكشّي: ٤١٩.

الموحّدة» فليس لنا فاء باثنتين، لا لفظاً ولا خطاً، حتّى يقيّد؛ وإنّما يشتبه كتابته مركّباً، كما في قولهم: «قال رأى فلان» فيقال: «إنّه بالفاء، لا قال بالقاف».

قال المصنف: و في نسخة: المخارقي.

قلت: هو كالخارقي بلا مناسبة، و إنّما في الجمهرة «بنو مخرف بطن من العرب» ولم يذكر أحد مخارفاً.

فتلخّص ممّا ذكرنا أنّ الصواب: إمّا إبراهيم الخارفي (بالفاء) أو إبراهيم المخرفي (بالفاء) أو إبراهيم المحاربي؛ فالثلاثة قبائل و بطون من العرب، وحيث لم يذكر الوسط في النسخ يتردّد بين الأوّل والأخير، وحيث إنّ الأخبار بلفظ «إبراهيم الخارفي» -كما يأتي في إبراهيم بن زياد- يتعيّن الأوّل. ولو كان «إبراهيم الخرقي» نسبة إلى بيع الخرق كان له وجه، إلاّ أنّه لم يذكر أيضاً في النسخ.

قال المصنف: احتمل المنهج كونه «ابن زياد» أو «ابن هارون» الآتيين، وفيه تأمل.

قلت: لا تأمّل في كونه أحدهما، و إنّما التأمّل في كونه أيّهما.

[٩٥]

إبراهيم بن خرّبوذ

المكّي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- .

أقول: الظاهر أنّه أخو معروف، المعروف.

[٩٦]

إبراهيم الخزّاز

و رد في زيادات كيفيّة صلاة التهذيب [1] و يأتي بعنوان «إبراهيم بن عثمان».

---

(١) التهذيب: ٣١١/٢.

[٩٧]

إبراهيم بن خضيب

الأنباري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب العسكري ـ عليه السّلام ـ وقال: لا يستفاد منه إلّا إماميّته.

أقول: قد عرفت في المقدّمة عدم استفادتها أيضاً، فقد عدّ «أحمد بن الخصيب» في أصحاب الهادي ـ عليه السّلام ـ مع أنّه ناصبيّ، كما يأتي.

[٩٨]

إبراهيم بن داحة

يأتي في إبراهيم بن سليمان بن أبي داحة.

[٩٩]

إبراهيم بن داود

اليعقوبي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الجواد و الهادي ـ عليهما السّلام ـ.

أقول: و مثله البرقي. و هو أخو جعفر، وموسى، وعليّ، والحسين ـ الآتين ـ.

قال المصنّف: يعقوب اسم أربعة من الصحابة، نسب هذا إلى أحدهم.

قلت: ليس كلّ صحابيّ أبو قبيلة ينسب إليه، مع أنّ المحقّق منهم «يعقوب بن الحصين».

قال: أو اليعقوبي نسبة إلى «يعقوبا» قرية كبيرة ببغداد، على عشر فراسخ منها على طريق خراسان، والنسبة إليه يعقوبي. قال: ضَبَط اليعقوبيّ (بالياء المثنّاة من تحت) الايضاح ومجمع البحرين والوافي، ولكن عن خط الشهيد الثاني أنه بالباء الموحّدة، يساعد على ذلك أنّ ياقوت ذكر «بعقوبا» في ما أوّله باء موحّدة.

قلت: لا ريب أنّ من علم نسبته إلى القرية كمحمّد بن الحسين بن حمدون القاضي شيخ الخطيب البغدادي ـلذكر الحموي نسبته إليهاـ أنه بعقوبي (بالموحّدة) وأمّا هذا الّذي في رجال الشيخ والبرقي فلم يعلم أنّه بالموحّدة، ولعلّه بالمثنّاة نسبة إلى أحد أجداده: يعقوب. والظاهر أنّ الايضاح الّذي ضبطه بالمثنّاة رأى خط فهرست النجاشي في أبيه بالمثنّاة.

قال المصنّف: قال الحموي: «بعقوبا، ويقال لها: يا بعقوبا أيضاً».

قلت: بل قال: «ويقال لها: باعقوبا أيضاً» أي مع زيادة ألف على بعقوبا. هذا، ولعلّ بعقوبا ـالّذي قال الحموي- القرية الّتي في عصرنا بين بغداد وكربلاء المعروفة باليعقوبيّة. ثمّ إنّه لمّا ليس «بَعقَب» مذكوراً في اللغة لا يبعد أن يكون بعقوبا مخفّف أبويعقوب. وكيف كان: روى عنه السندي بن الربيع في أواخر مكاسب التهذيب[1].

[۱۰۰]

إبراهيم بن رباح

روى تاريخ ابن عساكر في خبره ۱۱۳۷ من ترجمة أمير المؤمنين ـعليه السّلامـ عن أبي توبة مؤدّب الواثق، قال: سمعت إبراهيم بن رباح يقول: تستحقّ الخلافة بخمسة أشياء: بالقرب من رسول الله ـصلّى الله عليه وآلهـ والسبق إلى الاسلام، والزهد في الدنيا، والفقه في الدين، والنكاية في العدو، ولم يرهذه الخمسة الأشياء إلا في عليّ ـعليه السّلامـ.

[۱۰۱]

إبراهيم بن رجا الجحدري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم ـعليهم السّلامـ قائلاً:

---

(۱) التهذيب: ٣٧٧/٦.

«روى عنه إبراهيم بن هاشم» وعنوان فهرستي الشيخ والنجاشي له، قائلين: «من بني قيس بن ثعلبة، رجل ثقة، من أصحابنا البصريين» ونقل فيه قول ابن داود: «له مجلس يصف فيه أبا محمّد العسكري عليه السّلام» ثمّ قال المصنّف: ينبغي الفحص عن هذه الرواية وثبتها تيمّناً وإنّي تفحّصت مقداراً فلم أظفر به.

أقول: لو كان تفحّص إلى الأبد لم يظفر، لأنّ ذلك وهم من ابن داود، و خلط منه لهذا بأحمد بن عبيدالله بن يحيى بن خاقان ـ الآتي ـ وبيانه: أنّ الشيخ في رجاله في من لم يروعنهم ـ عليهم السّلام ـ عنون أوّلاً هذا، ثمّ بعده بلافصل ذاك، وقال في ذاك هذا الكلام: «له مجلس يصف فيه أبا محمّد عليه السّلام» فلمّا راجع ابن داود هذا وقع نظره على كلامه في ذاك، فنقله في هذا؛ و سيجيء في ذاك أنّ المجلس مذكور في الكافي؛ و يأتي أنّ النجاشي لم يفهم مراد الشيخ في ذاك، فظنّ أنّ المجلس كتاب مستقلّ مصنّف لأحمد، فقال: «لم يقف هو على الكتاب» و نظير خلط ابن داود هنا هذا بأحمد ذاك خلطه في الكنى «أبا الأحوص» بـ «ابن مملّك» ونقله كلاماً قاله الشيخ في الثاني في الأوّل.

هذا، والجحدري منسوب إلى جحدر، بطن من ضبيعة بن قيس بن ثعلبة. قال ابن قتيبة: «وفي ضبيعة العدد... ومنهم ربيعة الجحدري، فارس بكر بن وائل يوم تحلاق اللمم»[1].

[١٠٢]

إبراهيم بن رجا الشيباني أبو إسحاق

المعروف بابن أبي هراسة

نقل عنوان النجاشي له، وقال: قال: «عاميّ روى عن الحسن بن عليّ

---

(١) المعارف لابن قتيبة: ٩٨.

بن الحسين وعبدالله بن محمّد بن عمر بن عليّ وجعفر بن محمّد، وله عن جعفر نسخة أخبرنا عليّ بن أحمد، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن هارون بن مسلم، عن إبراهيم بن الوليد».

أقول: بل قال: «و هراسة امه، عامي...» إلى أن قال: «عن محمّد بن الحسن، عن هارون بن مسلم، عن إبراهيم».

و المصنّف نقص وزاد وغيّر وبدّل. وكيف يمكن أن يعنون النجاشي إبراهيم بن رجا ثمّ يجعله في آخر كلامه إبراهيم بن الوليد! وإنّما المصنّف خلط، لنقله عن النسخة المطبوعة المحرّفة الّتي بيّنا تخليطها في إبراهيم بن بشر الّذي عنونه النجاشي بعد هذا متّصلاً به.

و قلنا: إنّ بعض المحشّين كتب كلمة «ابن الوليد» تحت محمّد بن الحسن الأوّل المذكور هنا و وقعت الكلمة فوق قول النجاشي في آخر طريقه هنا: «عن إبراهيم» وفوق عنوان إبراهيم بن بشر متّصلاً به، فتارة ضمّ كلمة «ابن الوليد» بقوله أخيراً هنا: «عن إبراهيم» فجعله «عن إبراهيم بن الوليد» واخرى بعنوان «إبراهيم بن بشر» فجعله «إبراهيم بن الوليد بن بشر» كمامرّ.

و أمّا زيادة الصفّار هنا: فنه، كان في باله أنّ محمّد بن الحسن الثاني الصفّار، فتوهّم أنّ النجاشي قاله، فزاده في كلامه، وإلا فانّ النسخة المطبوعة إنّما خلطت كلمة «الصفّار» تحت الثاني بقول النجاشي في ذاك: «له مسائل» فجعله «له صغار مسائل» كما عرفت ثمّة.

هذا، و قول النجاشي: «عن الحسن بن عليّ بن الحسين، الظاهر أنّ الأصل فيه «عن الحسن بن عليّ بن الحسين» فلم يكن في ولد السجّاد ـ عليه السّلام ـ مسمّى بـ «حسن» بل بحسين و عليّ ومحمّد وعبدالله وزيد وعمر، فيكون المراد به الأفطس.

قال المصنّف: و قال الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ :

«إبراهيم بن رجا أبو إسحاق المعروف بابن هراسة الشيباني الكوفي» وقال في الفهرست: «إبراهيم بن هراسة، له كتاب...» إلى أن قال: «عن إبراهيم بن أبي هراسة».

قلت: بل قال: «عن إبراهيم بن هراسة» مثل عنوانه.

قال المصنّف: قال الحاوي: «قول النجاشي: المعروف بابن أبي هراسة، مناف لكون هراسة امّه» وقال المصنّف: لا منافاة.

قلت: بل المنافاة واضحة، كما لا يخفى على من له ذوق. وليس كلمة «أبي» في فهرست النجاشي من زيادة النسّاخ، فهي في نُسَخه الصحيحة؛ وذكرها من أخذ منه ـ كالخلاصة، والايضاح، وابن داود ـ وحينئذٍ فهي إمّا من طغيان قلمه، أو خلط منه بين هذا وبين ابن أبي هراسة: أحمد بن نصر ـ الآتي ـ.

و بالجملة: لا ريب أنّ إبراهيم بن رجا، هذا، معروف بابن هراسة، كما اتّفق عليه الشيخ في رجاله وفي فهرسته والقاموس ـ ويأتي كلامه ـ بل والنجاشي نفسه في قوله: «وهراسة امّه».

هذا، و قول النجاشي: «وهراسة امّه» لم يعلم صحّته، ومن أين أنّه ليس إسم أبيه؟ قال ابن دريد في جمهرته: «هراس نبت له شوك وبه سمّي الرجل هراسة» وقال في القاموس قريباً منه وزاد «ومنه إبراهيم بن هراسة الشيباني».

هذا، و في رجال ابن داود «لم، جش» مع أنّ النجاشي، صرّح بروايته عن الصادق ـ عليه السّلام ـ فإمّا كلمة «لم» في رجال ابن داود محرّف «ق» من النسّاخ، وإمّا كان ابن داود توهّم، لأنّ النجاشي ذكر روايته عنه ـ عليه السّلام ـ أخيراً.

هذا، و قال المصنّف: ضعيف، لأنّه مع كونه عامياً تركت العامّة حديثه.

قلت: تركهم حديثه أعمّ، فيمكن أن يكون لروايته عنه ـ عليه السّلام ـ فلْيُرَ كلماتهم في تضعيفه.

ولم أدر إلى من أشار؟ وليس الرجل مذكوراً في تقريب ابن حجر رأساً.
وأمّا ميزان الذهبي فإنّما فيه «إبراهيم بن رجاء عن مالك لا يعرف والخبر كذب» فإن أراد هذا، فقيّد روايته بكونها عن مالك. وعنون الخطيب «إبراهيم بن رجاء أبو إسحاق المقري»[1] ونقل روايته عن جمع ومن روى عنه بدون توثيق وتضعيف. ولم أدر هل أراد هذا أو غيره؟ وكيف كان: فروى إبراهيم الشيباني، عن أبي الجارود، عن الباقر ـ عليه السَّلام ـ في فضل زيارة الحسين ـ عليه السَّلام ـ في التهذيب[2] ويأتي بعنوان إبراهيم بن هراسة.

[۱۰۳]
إبراهيم بن رجاء
المقري

قال الخطيب في أحمد بن عامر الطائي، الآتي «روى عنه ابنه عبدالله وإبراهيم بن رجاء المقري» ومرّ في سابقه عنه أيضاً عنوانه مستقلاً.

[۱۰٤]
إبراهيم بن الزبرقان
التيمي، الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السَّلام ـ قائلاً: «أسند عنه» وضبط المصنّف الزبرقان (بكسر الأوّل وسكون الثاني وفتح الثالث).
أقول: الظاهر أنّه بكسرتين بينهما سكون، كما في ضبط الصحاح في خطّيّ عتيق تاريخه ٦٣٥.

---
(۱) تاريخ بغداد: ٦/٧٥.
(۲) التهذيب: ٦/٤٦.

[١٠٥]

إبراهيم بن زياد، أبو أيّوب

الخزّاز، الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ وقال: خبط ابن داود هنا خبط عشواء.

أقول: يأتي في إبراهيم بن عثمان أنّ الأصل في الخبط الشيخ.

[١٠٦]

إبراهيم بن زياد الخارفي

الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ وقال في نسخة بدل «الخارفي» «الحارثي» وقال: روى عنه ابن محبوب في بيّنات التهذيب[١] وقضاء حاجة المؤمن في الكافي[٢] وما يجوز شهادة النساء في الاستبصار[٣].

أقول: و كلّها بلفظ «إبراهيم الخارفي» كما في عنوان الكشّي ـ المتقدّم ـ وكما تنطبق تلك الأخبار على هذا احتمالاً كذلك على «إبراهيم بن هارون الخارفي» الآتي.

[١٠٧]

إبراهيم بن سعد بن إبراهيم

بن عبدالرحمن بن عوف، الزهري، المدني

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ وتوثيق ابن حجر له. وقال: يمكن عدّه لذلك في الحسان بعد إحراز إماميّته من ظاهر

---

(١) التهذيب: ٦/٢٦٥ (٢) الكافي: ٢/١٩٤. (٣) الاستبصار: ٣/٢٤.

كلام الشيخ.

أقول: بل هو عاميّ قطعاً، لأنّ رجال الشيخ موضوعه أعمّ، كما عرفت في المقدّمة. وسكوت ابن حجر دليل على كونه منهم.

قال المصنّف: الزهري نسبة إلى زهرة: عين بالمدينة، أو إلى زهرة بن كلاب.

قلت: بعد إنهاء الشيخ في رجاله نسبه إلى عبدالرحمن بن عوف لا يبقى مجال لاحتمال أن يكون الزهري منسوباً إلى عين، فإنّ من الواضح أنّ عبدالرحمن بن عوف من بني زهرة، كسعد بن أبي وقاص. وقد ذكر ابن قتيبة في معارفه أحوال هذا وأبيه وجدّه في أبي جدّه: عبدالرحمن، فقال في هذا: كان ببغداد على بيت المال وكان عسراً في الحديث، وقال في أبيه: كان قاضي المدينة، فجلد رجلاً دخل عليه، فقال له: في أيّ شيء جلدتني؟ قال: في السماجة، فقال قائل:

جلد الحاكم سعد ابن سليم في السماجة فقضى الله لسعد من أمير كلّ حاجة[1]

قلت: المفهوم من البيت أنّه كان والياً، لا قاضياً.

قال المصنّف: روى عنه ابن يعقوب.

قلت: أخذه من الجامع، وقد حرّف عليه؛ فانّه قال: «روى عنه ابنه يعقوب» وعيّن مورده إبطال عول الكافي[2] والتهذيب[3] إلا أنّ إرادته غير معلومة، حيث إنّ الخبر بلفظ «إبراهيم بن سعد» لكن غير بعيدة، حيث إنّ الطريق عاميّ، حيث إنّ بعد إبراهيم بن سعد، محمّد بن إسحاق، ثمّ الزهري، ثمّ عبيدالله بن عبدالله بن عتبة؛ بل يشهد لإرادته أنّ في الخبر روى عن محمّد بن إسحاق.

---

(١) المعارف لابن قتيبة: ١٠٤. (٢) الكافي: ٧/٧٩. (٣) التهذيب: ٩/٢٤٨.

و في ميزان الذهبي «كان عند إبراهيم بن سعد عن ابن اسحاق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام، سوى المغازي» وكذلك صرّح الخطيب بروايته عن ابن إسحاق، وزاد رواية ابنه يعقوب عنه.

و يشهد لعاميّته أنّ الخطيب والذهبي وابن حجر لم يتّهمه أحد منهم بالتشيّع، فضلاً عن أن ينسبه إليه.

و في تاريخ بغداد: «أنّه ولّي بيت المال ببغداد» وفيه أيضاً : قدم إبراهيم بن سعد الزهري العراق سنة ١٨٤، فأكرمه الرشيد وأظهر برّه، وسئل عن الغنا فأفتى بتحليله، وأتاه بعض أصحاب الحديث ليسمع منه أحاديث الزهري، فسمعه يتغنّى، فقال: لقد كنت حريصاً على أن أسمع منك ! فأمّا الآن فلا سمعت منك حديثاً أبداً ! فقال: إذن لا أفقد إلا شخصك عليّ، وعليّ إن حدّثت ببغداد ما أقمت حديثاً حتى اغنّي قبله؛ وشاعت هذه عنه ببغداد فبلغت الرشيد، فدعابه، فسأله عن حديث المخزوميّة الّتي قطعها النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ في سرقة الحليّ، فدعا بعود، فقال الرشيد: أعود المجمر؟ قال: لا ولكن عود الطرب، فتبسّم، ففهمها إبراهيم، فقال للرشيد: لعلّه بلغك حديث السفيه الّذي آذاني بالأمس وألجأني إلى أن حلفت! قال: نعم، ودعاله الرشيد بعود، فغنّاه:

يا امّ طلحة إنّ البين قد أفدا قلّ الشواء لئن كان الرحيل غداً

فقال الرشيد: من كان من فقهائكم يكره السماع؟ قال: من ربطه الله، قال: فهل بلغك عن مالك بن أنس في هذا شيء؟ قال: لا، إلا أنّ أبي أخبرني أنّهم اجتمعوا في مدعاة كانت في بني يربوع، وهم يومئذ جلّة، ومالك أقلّهم من فقهه وقدره، ومعهم دفوف ومعازف وعيدان يغنّون ويلعبون، ومع مالك دفّ مربّع وهو يغنّيهم:

سليمى أجمعت بينا فأين لقاءها أينا؟

وقد قالت لأتراب لها زهر تلاقينا
تعالين فقد طاب لنا العيش تعالينا

فضحك الرشيد و وصله بمال عظيم[١].

[١٠٨]

إبراهيم بن سعد بن أبي وقّاص

يأتي في محمّد بن سليمان بن حبيب.

[١٠٩]

إبراهيم بن سعيد المدني

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- قائلاً: «أسند عنه» وقال: قال الوحيد: «لا يبعد اتّحاده مع إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، المتقدّم» وردّه بأنّ ابن حجر وثّق ذاك، وقال في هذا: «إنّه مجهول».

أقول: و ذاك ابن سعد قطعاً بشهادة البيت المتقدّم، وهذا ابن سعيد.

قال المصنّف: ظاهر رجال الشيخ إماميّته.

قلت: قد عرفت ما فيه. و عنوان ابن حجر له ساكتاً شاهد على عاميّته. وعنونه ميزان الذهبي،قائلاً: «عن نافع، منكر الحديث، غير معروف» وقال: «وله حديث في الإحرام، أخرجه أبو داود».

قلت: و الظاهر أنّ خبر إحرامه هو الّذي به قال الشيخ في رجاله: «أسند عنه» وكيف كان: فكونه غير ذاك أمر مقطوع.

[١١٠]

إبراهيم بن سفيان

قال: لم يوجد له رواية في الكتب الأربعة إلا في من لا يحضره الفقيه

---

(١) تاريخ بغداد: ٨١/٦.

«مايجوز للمحرم» عنه، عن أبي الحسن ـ عليه السّلام ـ[1] «ومن اختصر شوطاً» عن الحسين بن سعيد، عنه، عن الرضا ـ عليه السّلام ـ[2] وروى أيضاً عن محمّد بن سنان، عنه .

أقول: و للمشيخة إليه طريق وراويه محمّد بن سنان[3] وغفلة رجال الشيخ عنه عجيبة، فكان عليه عدّه في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ .

قال المصنّف: يستفاد من رواية الصدوق عنه حسن حاله، ولكن صرّح في الخلاصة بأنّ طريق الصدوق إليه ضعيف بمحمّد بن سنان. ولكن يأتي وثاقة محمّد بن سنان، فلا يكون الطريق ضعيفاً، فعدّ الرجل في أوّل درجة الحسن غير بعيد.

قلت: كلامه كلّه خلط و خبط.

أمّا أوّلاً: فلأنّ الصدوق روى عن كثير من الضعفاء.

و أمّا ثانياً: فانّ الطريق غير ذي الطريق، فكم ثقة طريقه ضعيف! وكم ضعيف طريقه صحيح! وحينئذٍ فضعف ابن سنان أو قوّته لا أثر له في هذا.

و أمّا ثالثاً: فذكر المشيخة لرجل طريقاً غير مثبت له آخر درجة من الحسن، فضلاً عن أوّلها، فانّه ذكر طريقاً للسكوني العاميّ وعليّ بن أبي حمزة الواقفي.

[١١١]
إبراهيم بن سلام
النيسابوري

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «وكيل

---

(١) الفقيه: ٣٥١/٢ (٢) الفقيه: ٣٩٩/٢

(٣) الفقيه: ٥٠٦/٤.

الرضا عليه السَّلام».

أقول: بل قال: «إبراهيم بن سلام نيسابوري وكيل» ويصدّق ما قلنا ـ عنواناً وترجمة ـ قول ابن داود الذي نسخة رجاله بخط الشيخ «إبراهيم بن سلام من أصحاب الرضا ـ عليه السَّلام ـ في رجال الشيخ: نيسابوري وكيل» وكما ردّ ابن داود على الخلاصة عنوانه «إبراهيم بن سلامة وكيل من أصحاب الكاظم عليه السَّلام» بأنّ الرجال كما قال، كذلك يفهم ردّ نقل المصنّف عنه.

قال المصنّف: قال البهائي: إنّ قول الشيخ: «وكيل» اصطلاح بين علماء الرجال إذا قالوا: «فلان وكيل» يريدون أنّه وكيل أحدهم ـ عليهم السَّلام ـ .

قلت: لا يحتاج فهم ما قاله إلى كونه اصطلاحاً خاصّاً، بل يدلّ عليه المحاورات العرفيّة، فانّه لمّا عدّه في أصحاب الرضا ـ عليه السَّلام ـ وقال: «وكيل» يدلّ على أنّه وكيله، فلو كان أراد وكيل غيره لقيّد.

[١١٢]

إبراهيم بن سليمان بن أبي داحة

المزني،مولى آل طلحة بن عبيدالله، أبو إسحاق

نقل عنوان النجاشي له،قائلاً: «كان وجه أصحابنا البصريّين في الفقه والكلام والأدب والشعر، والجاحظ يحكي عنه، وقال الجاحظ: ابن داحة عن محمّد بن أبي عمير. له كتب ذكرها بعض أصحابنا في الفهرستات،لم أرمنها شيئاً» ونقل عنوان الفهرست له،قائلاً: «ذكر أنّه روى عن أبي عبدالله ـ عليه السَّلام ـ وكان وجه أصحابنا بالبصرة فقهاً وكلاماً وأدباً وشعراً، والجاحظ يحكي عنه كثيراً،وذكر: أنّه صنّف،ولم نرمنها شيئاً ـ رحمة الله عليه ورضوانه ـ» وقال: لكن عنوان الفهرست بإسقاط كلمة «أبي» قبل داحة.

أقول: و كذا بإسقاط كلمة «ابن عبيدالله» بعد طلحة؛ كما أنّ قوله: «رحمة الله عليه ورضوانه» كتبه في الحاشية ناسباً إلى نسخة.

هذا، و المستفاد من عنوان الخلاصة له أنّ عنوان النجاشي له كان زائداً على ما في نسخنا، فقال: «إبراهيم بن سليمان بن أبي داحة ـبالدال غير المعجمة والحاء غير المعجمة أيضاًـ المدني،وداحة امّه، وقيل: كانت جارية لأبيه ربّته فنسب إليها،وقيل: أبوه إسحاق بن أبي سليمان، فوقع الاشتباه فحوّل لفظة أبي سليمان إلى داحة مولى آل طلحة الخ» فتراه عنونه بلفظ النجاشي وليس يزيد على ما في الاصول شيئاً إلا ضبطاً، فلابدّ أن يكون قوله: «وداحة امّه» إلى قوله: «مولى آل طلحة» من النجاشي سقط من نسخنا. ويحتمل أن يكون أراد الجمع بين عنوان النجاشي «إبراهيم بن سليمان بن أبي داحة» وعنوان الفهرست «إبراهيم بن سليمان بن داحة» وقول النجاشي: «وقال الجاحظ: ابن داحة عن ابن أبي عمير» إلا أنّ كلامه كماترى لا يخلومن تهافت وخبط وخلط! بحيث لم يفهم منه محصّل.

قال المصنّف: قال ابن داود: «و منهم من يقول: ابن أبي واحة ـيعني بالواوـ والحقّ الأوّل».

قلت: إنّما عنونه ابن داود أوّلاً كالفهرست «إبراهيم بن سليمان بن داحة» ثمّ أشار إلى عنوان النجاشي فقال: «ومنهم من يقول: ابن أبي داحة والحقّ الأوّل» وهو كما ترى كلام مهذّب، والمصنّف حرّف عليه.

قال المصنّف: الداحة عظم البطن و استرساله إلى أسفل من سمن أو علّة، ويسمّى به من كان به ذلك.

قلت: بل داحة نقش يلوّح به للصبيان يعلّلون به، ولو كان بالمعنى الّذي ذكر لقيل فيه: دائح ودائحة، لاداحة. قال الفيروزآبادي: «الداح نقش يلوّح به للصبيان يعلّلون به، ومنه: الدنيا داحة...» إلى أن قال: «وداح بطنه أي عظم واسترسل كانداح، والشجرة: عظمت، فهي دائحة».

قال المصنّف: المزني نسبة إلى «مزن» بلدة بالديلم، أو إلى «مزينة»

ـ كجهينة ـ قبيلة من مضر.

قلت: حيث إنّ الرجل مولى آل طلحة لم يكن أن يكون من تلك القبيلة، لكن لم ينصحر «مزن» ببلدة الديلم، بل إسم قرية من سمرقند أيضاً، قال الحموي: «ينسب إليه أحمد بن إبراهيم بن العيزار المزني».

و العلّامة بدّل «المزني» بـ«المدني» لكن ابن داود قال: إنّه حرّف.

هذا، و أمّا قول الفهرست والنجاشي: «الجاحظ يحكي عنه» فممّا وجدنا حكايته عنه في بيانه، روى ثلاثة أخبار، ثمّ قال: «ذكرها إبراهيم بن داحة عن محمّد بن عمير، وذكرها صالح بن عليّ الأفقم عن محمّد بن عمير، وهؤلاء جميعاً من مشايخ الشيعة»[1].

هذا، و أمّا قول النجاشي: «وأمّاقول الجاحظ: ابن داحة عن محمّد بن أبي عمير» فأراد به أيضاً ما نقلنا، لكن عرفت أنّه قال: «عن محمّد بن عمير» لا أبي عمير. ويشهد له أنّ الفهرست قال: «ذكر أنّه روى عن أبي عبدالله عليه السّلام» فاذا كان ممّن يروي عنه ـ عليه السّلام ـ كيف يروي عن ابن أبي عمير الّذي لم يدركه ـ عليه السّلام ـ فكان المناسب أن يروي ابن أبي عمير عنه، فانّه روى عن جمع من أصحابه ـ عليهم السّلام ـ.

قال المصنّف: حكى ابن داود عن رجال الشيخ عدّه في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ ونسختاي من رجال الشيخ خاليتان عنه.

قلت: رمز «جخ» فيه محرّف «ست» فقد عرفت أنه قال: «ذكر أنّه روى عن أبي عبدالله عليه السّلام» وقد عرفت في المقدّمة كثرة تصحيف نسخته، لا سيّما في تبديل الرموز؛ فعدم عنوان رجال الشيخ له غفلة، لعموم موضوعه.

---

(١) البيان والتبيين: ١/٦١.

هذا، و أمّا قول النجاشي: «له كتب ذكرها بعض أصحابنا في الفهرستات لم أرمنها شيئاً» فالظاهر أنّه أراد به الفهرست، كقوله في أحمد بن عبيدالله بن يحيى: «ذكره أصحابنا في المصنّفين وأنّ له كتاباً يصف فيه سيّدنا أبامحمّد ـ عليه السّلام ـ لم أر هذا الكتاب» إلا أنّ الفهرست لم يذكر كتب هذا في فهرسته، بل قال: «والجاحظ يحكي عنه كثيراً وذكر أنّه صنّف، ولم نرمنها شيئاً».

[١١٣]

إبراهيم بن سليمان بن داحة

هو عنوان الفهرست، و مرّ في سابقه إبراهيم بن سليمان بن أبي داحة ـ عنوان النجاشي ـ وهذا هو الصحيح، كما عرفت ثمّة.

[١١٤]

إبراهيم سليمان بن عبدالله

بن حيّان، النهمي، الخزّاز، الكوفي، أبو إسحاق

نقل عنوان الفهرست له و النجاشي وعدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم ـ عليهم السّلام ـ وقال: قال الفهرست بعد عنوانه مثله: «رحمه الله، ثقة في الحديث، سكن الكوفة في بني نهم قديماً، فلذلك قيل: النهمي، وسكن في بني تميم فسمّي التميمي، قالوا: ثمّ سكن في بني هلال قديماً فقيل أيضاً: الهلالي، ونسبه في نهم» وقال أيضاً: وعلى منواله جرى النجاشي، إلا أنّه بدّل «عبدالله» بـ«عبيدالله» و «حيّان» بـ«خالد».

أقول: ليس الأمر كما ذكر، أمّا الفهرست: فزاد في عنوانه بعد قوله: «النهمي» فقرة، وهي «بطن من همدان» وترجمته هكذا «ثقة في الحديث، سكن الكوفة في بني تيم فربّما قيل: التيمى، قالوا: ثمّ سكن في بني هلال، فربما قيل: الهلالى، ونسبه في نهم» ويصدّق ماذكرنا من عنوانه وترجمته

الخلاصة، فانّه عنونه ونقل كلامه كما نقلناه، وصرّح بأنّ الشيخ قاله. وما نقله المصنّف كان من نسخة محرّفة أو هو حرّف، وكيف يحتمل أن يقول الشيخ: «سكن الكوفة في بني نهم قديماً، فلذلك قيل النهمي»؟ ثمّ يقول: «ونسبه في نهم» فيتناقض. كما أن قوله: «سكن الكوفة في بني نهم قديماً» مع قوله: «ثمّ سكن في بني هلال قديماً» أيضاً متناقضان. كما أنّ قوله: «وسكن في بني تميم فسمّي التميمي، قالوا: ثمّ سكن في بني هلال قديماً» أيضاً متهافت صدره مع ذيله.

و أمّا النجاشي: فلم يبدّل «حيّان» و في عنوانه أيضاً زيادة فقرة «بطن من همدان» مثل الفهرست، وترجمته هكذا «كان ثقة في الحديث، يسكن في الكوفة في بني نهم، وسكن في بني تميم فقيل تميمي، وسكن في بني هلال، ونسبه نهم».

و ممّا ذكرنا ـ من نقل ما في الفهرست و النجاشي صحيحاً ـ يظهر لك ما في قوله: ويظهر من وصف النجاشي والفهرست إيّاه بالنهمي وجعلهما وجه النسبة سكناه في بني نهيم أنّ بني نهم وبني نهيم واحد.

فانه يقال له: «ثبّت العرش ثمّ انقش» فانّ أحداً منهما لم يقل: إنّه سكن في بني نهيم، وليس لنا «بني نهيم» حتى يكون متّحداً مع «بني نهم» أو غير متّحد، ولم لم يجعل وجه وصف الفهرست والنجاشي إيّاه بالنهمي تصريحهما في آخر كلامهما بأنّ نسبه في نهم؟

قال المصنّف: نقل الخلاصة عن ابن الغضائري تضعيفه.

قلت: لم لم ينقل عن الغضائري بنفسه؟ فعنوانه موجود في كتابه، فقال: «إبراهيم بن سليمان بن عبدالله بن حيّان الهمداني الخزّاز النهمي، يكنى أباإسحاق،يروي عن الضعفاء كثيراً، وفي مذهبه ضعف».

و نقل المصنّف ترجيح العلّامة توثيق الفهرست و النجاشي على تضعيف

ابن الغضائرى، ونقل توثيقات المتأخّرين له.

قلت: لا عبرة بتوثيقاتهم بعد معلوميّة استنادهم إلى الفهرست والنجاشي وعدم اعتمادهم على ابن الغضائري. لكنّ العلّامة مهما أمكنه الجمع بين كلام الشيخ والنجاشي وكلام الغضائري يجمع وإلّا يرجّح قولهما؛ وهنا ما تدبّر وإلا أمكنه، فانّ الفهرست والنجاشي لم يقولا: «كان ثقة في نفسه» حتّى يعارضه كلام الغضائري، بل قالا: «ثقة في حديثه» وهو قال: «في مذهبه ضعف» وربّ ضعيف المذهب وفاسده ثقة الحديث، فالحقّ جعله موثّقاً.

قال المصنّف: النهمي نسبة إلى نهم ـ بكسر النون و إسكان الهاء. أبو بطن من همدان ـ باسكان الميم ـ اسمه نهم بن عمرو بن ربيعة بن مالك بن معاوية بن صعب بن دومان بن بكيل، أو إلى نهم ـ بضمّ النون وفتح الهاء ـ أبو بطن من عامر اسمه نهم بن عبدالله بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، أو بطن آخر من همدان ينتسبون إلى نهم بن جاري بن عبيد، أو بالضمّ بطن من بجيلة ينتسبون إلى نهم بن مالك بن غانم بن هوازن بن عرينة بن يزيد بن قيس، أو إلى عبدنهم بن شجب بن مرة في قضاعة، أو إلى عبد نهم بن مالك قبيلة اخرى من بجيلة.

قلت: بعد تصريح الفهرست بكون نهم بطناً من همدان لا وجه لما طوّل، إلا أنّ عذره أنّه أسقطه من كلامهما.

كما أنّ بعد ضبط الخلاصة و الايضاح وابن داود لـ«نهم» ـ بكسر النون ـ لا وجه لما طوّل في الضبط، إلا أن الأوّل والأخير صرّحا بسكون الهاء آخذاً من عنوان الفهرست، والثاني صرّح بكسرها آخذاً من عنوان النجاشي، فيرجع الاختلاف بين الفهرست والنجاشي؛ والحقّ مع الأوّل، ويدلّ عليه قول الراجز ـ على ما في الجمهرة ـ «أقدم أخانهم على الأساورة».

و لم أحقّق كثيراً ممّا قاله المصنّف وما حقّقته تجنّباً عن التطويل، وإلا

فقوله: «عبد نهم في قضاعة وفي بجيلة» يخالفه قول القاموس: «عبد نهم من مزينة» ومثله في أصنام ابن الكلبي، وهو قال: «نهم ـ بالكسر ـ ابن عمرو بن ربيعة» وفي القاموس: ابن ربيعة.

هذا، و في القاموس «نهم ـ بالضم ـ شيطان و صنم لمزينة وبه سُمّوا عبدنهم».

قلت: الظاهر أنه استند في قوله: «شيطان» إلى ما روي عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ ففي الجمهرة «نهم، اسم صنم كان يعبد في الجاهلية وبه سميّ عبدنهم، ووفد على النبي ـ صلّى الله عليه وآله ـ حيّ من العرب، فقال: بنو من أنتم؟ فقالوا: بنو عبد نهم، فقال النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ نهم شيطان، أنتم بنو عبدالله» إلا أنّ كلامه ـ صلّى الله عليه وآله ـ كان مجازاً واستعارة، فحيث نهم كان صنماً والصنم من الشيطان، قال ـ صلّى الله عليه وآله ـ ذلك.

وينبغي التنبيه على امور:

الأوّل: أنّ الرجل و إن كان نهمياً بالنسب وهلالياً بالسكنى، هل هو تيمي أيضاً بالسكنى؟ أو تميمي؟ قد عرفت اختلاف الفهرست و النجاشي فيه.

الثاني: أنّ النجاشي جعله ساكناً في عشيرته غالباً وفي بني هلال وتميم نادراً، والفهرست لم يجعل سكونه إلا في بني هلال أوّلاً وتيم أخيراً.

الثالث: أنّ الشيخ في رجاله غفل عن عنوان إبراهيم بن سليمان بن داحة المتقدّم ـ كما عرفت ـ وعنون هذا مرّتين، تارة بلفظ إبراهيم بن سليمان بن حيّان، يكنّى أبا إسحاق، الخزّاز، الهلالي، من بني نهم، روى عنه حميد بن زياد اصولاً كثيرة. واخرى بلفظ إبراهيم بن سليمان النهمي، له كتب ذكرناها في الفهرست، روى عنه حميد بن زياد. وتوهّم المصنّف تعدّد ما في رجال الشيخ: أحدهما ذوالاصول والثاني ذوالكتب، مع أنّ اتّحادهما مقطوع. وقد عرفت ـ في المقدمة ـ أنّ كلّ أصل كتاب أيضاً وإن لم يكن كلّ كتاب أصلاً

إذا كان مصنفاً.

الرابع: عنون الشيخ في فهرسته إسماعيل بن دينار وإسماعيل بن بكير، وقال في كلّ منهما: «روى حميد عن إبراهيم بن سليمان بن حيّان عنه أصله» ومراده بابراهيم الّذي روى حميد عنه هذا، إلا أنّه أسقط اسم جدّه: عبدالله، وتوهّم المصنّف كونه غيره فجعل إبراهيم بن سليمان هذا ثلاثة. وله خبطات وخلطات اخرى.

الخامس: يظهر من النجاشي في حارثة بن المغيرة أنّه يروي عن هذا عليّ بن محمّد بن رباح ويروي هو عن زكريّا بن يحيى.

السادس: ضبط الخلاصة والإيضاح وابن داود حروف «الخزّاز» كلّها بالمعجمة.

[١١٥]

إبراهيم بن سليمان

قال الذهبي في ميزانه: «روى ابن الاعرابي في معجمه عنه، قال: حدّثنا خلّاد بن يحيى، عن قيس بن الربيع، عن أبي حصين، عن يحيى بن وثّاب، عن ابن عمر قال: كان على الحسن والحسين تعويذتان فيهما من زغب جناح جبرائيل» ولنصب الذهبي جعل الخبر من وضع إبراهيم.

[١١٦]

إبراهيم بن سنان

قال: لم أقف فيه إلا على عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام-.

أقول: بل عدّه البرقي -أيضاً- مثله. وروى طواف الكافي، عن الحسن بن علي بن النعمان، عنه، عن أبي مريم، عن الباقر -عليه السّلام- [١].

---

(١) الكافي: ٤٠٩/٤

[١١٧]

إبراهيم بن السندي

الكوفي

نقل المصنّف عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام-.
وقال آخذاً عن الجامع: روى عنه أبوعليّ بن راشد و ثعلبة بن ميمون ومحمّد بن عبدالحميد ومحمّد بن عمرو.

أقول: مورد الأوّل مكاسب التهذيب [١] والثاني القرض حمى الزكاة من الكافي [٢] والثالث باب القرض في زكاته [٣] والرابع: باب الحمام [٤].

لكن أبوعليّ بن راشد إنّما نقله مكاسب التهذيب عن الكافي؛ مع أنّ الكافي روى الخبر في عمل السلطان عن عليّ بن أبي راشد [٥] وهو الصحيح.

[١١٨]

إبراهيم بن شعيب

العقرقوفي

نقل المصنّف عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الرضا -عليه السّلام-.

و قال المصنّف: هوغير إبراهيم بن شعيب الّذي عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الكاظم -عليه السّلام- وقال: واقفي. قال: لأنّ الواقفي لا يكون من أصحاب الرضا -عليه السّلام-.

و قال: و في إبراهيم بن شعيب -من دون قيد- رواية مادحة ورواية قادحة، فالمادحة مارواه باب الدعاء للاخوان في الكافي بسنده إلى إبراهيم بن أبي البلاد أو عبدالله بن جندب، قال: «كنت في الموقف فلما أفضت لقيت إبراهيم

---

(١) التهذيب: ٣٣٢/٦
(٢) الكافي: ٥٥٨/٣
(٣) الكافي: ٣٤/٤
(٤) الكافي: ٥٤٨/٦
(٥) الكافي: ١٠٩/٥

بن شعيب فسلّمت عليه، وكان مصاباً باحدى عينيه، وإذا عينه الصحيحة حمراء كأنّها علقة دم، فقلت له: قد أصبت باحدى عينيك وأنا والله مشفق على الاخرى، فلو قصرت من البكاء قليلاً! فقال: لا والله يا أبا محمّد» الخبر[1].

و الذامّة الدالّة على الوقف ما رواه الكشّي، عن حمدويه، قال: حدّثنا الحسن بن موسى، قال حدّثنا عليّ بن الخطاب ـ وكان واقفياً ـ قال: كنت في الموقف يوم عرفة فجاء أبوالحسن الرضا ـ عليه السّلام ـ ومعه بعض بني عمّه فوقف أمامي وكنت محموماً شديد الحمّى وقد أصابني عطش شديد، فقال الرضا ـ عليه السّلام ـ لغلام له شيئاً لم أعرفه، فنزل الغلام وجاء بماء في مشربة، فتناوله فشرب وصبّ الفضلة على رأسه من الحرّ، ثمّ قال: إملأ، فملأ المشربة، ثمّ قال: إذهب فاسق ذلك الشيخ، فجاءني بالماء فقال: أنت موعوك؟ قلت: نعم، قال: اشرب، فشربت، فذهبت ـ والله ـ الحمّى، فقال لي يزيد بن إسحاق: ويحك يا عليّ! فما تريد بعد هذا؟ ما تنتظر؟ قلت: يا أخي دعنا، قال يزيد: فحدّثت بحديث إبرهيم بن شعيب وكان واقفياً مثله، قال: كنت في مسجد رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وإلى جنبي إنسان ضخم أدم، فقلت له: من الرجل؟ فقال لي: مولى لبني هاشم، قلت: فمن أعلم بني هاشم، قال الرضا ـ عليه السّلام ـ قلت: فما باله لا يجيء عنه كما يجيء عن آبائه؟ فقال: ما أدري ما تقول، ونهض وتركني، فلم ألبث إلا يسيراً حتّى جاء بكتاب فدفعه إليّ، فقرأته فاذا خطّ ليس بجيّد، فاذا فيه: يا إبراهيم! إنّك نجل عن آبائك، وإنّ لك من الولد كذا وكذا من الذكور، حتى عدّهم بأسمائهم؛ ولك من البنات فلانة وفلانة، حتّى عدّ جميع البنات بأسمائهنّ، وكانت بنت ملقّبة بالجعفريّة، قال: فخطّ على اسمها، فلمّا قرأت الكتاب قال لي: هاته، قلت:

---

(١) الكافي: ٤/٤٦٥

دعه، لا امرت أن آخذه منك، فدفعته إليه؛ قال الحسن: وأجدهما ماتا على شكّهما [١].

وما رواه هو قال: نصر بن الصباح، قال: حدّثني إسحاق بن محمّد، عن محمّد بن عبدالله بن مهران، عن أحمد بن محمّد بن مطرود وزكريا اللؤلؤي، قال: قال إبراهيم بن شعيب: كنت جالساً في مسجد رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وعلى جانبي رجل من أهل المدينة فحادثته مليّاً، وسألني من أنت؟ فأخبرته أنّي رجل من أهل العراق، قلت له: فمن أنت؟ قال: مولى لأبي الحسن الرضا ـ عليه السّلام ـ فقلت له: لي إليك حاجة، وقال: وماهي؟ قلت: توصل بي إليه رقعة؟ قال: نعم إذا شئت، فخرجت وأخذت قرطاساً وكتبت فيه: بسم الله الرّحمن الرّحيم، إنّ من كان من قبلك من آبائك يخبرنا بأشياء فيها دلالات وبراهين وقد أحببت أن تخبرني باسمي واسم أبي وولدي، قال: ثمّ ختمت الكتاب ودفعته إليه، فلمّا كان من الغد أتاني بكتاب مختوم ففضضته وقرأت فاذا في أسفل الكتاب بخط رديّ: بسم الله الرّحمن الرّحيم، إنّ من آباءك شعيباً وصالحاً وإنّ من أبنائك محمّداً وعلياً وفلانة وفلانة وزاد أسماء لانعرفها، فقال له بعض أهل المجلس: إعلم أنّه كما صدّقك في غيرها فقد صدّقك فيها، فابحث عنها [٢].

أقول: أمّا تعليله: أنّ الواقفي لا يعدّ في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ فعليل، فصرّح الشيخ في جمع عدّهم في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ بوقفهم، كعثمان بن عيسى، وعيسى بن عيسى، ومقاتل بن مقاتل. فيراعون في الصحابة مجرّد الرواية، ولو بطريق المحاجّة.

والصواب أن يقال: إنّ المطلق الّذي حكم بوقفه الشيخ وروى الكشّي

---

(١) الكشّي: ٤٦٩. (٢) الكشّي: ٤٧٠.

خبرين في وقفه، لا يعلم انطباقه على «العقرقوفي» هذا، كما أنّ نقل رواية باب دعاء إخوان الكافي في هذا أيضاً بلا ربط، فانّ هذا من أصحاب الرضا -عليه السّلام- وذاك من أصحاب الصادق -عليه السّلام- فصرّح في ذيل ذاك الخبر بأنّه سمع من أبي عبدالله -عليه السّلام- كذا وكذا؛ وقد نقلها الجامع في عنوان «إبراهيم بن شعيب بن ميثم» الآتي، وسيأتي (إن شاءالله تعالى) زيادة تحقيق في المطلق والمقيّد الآتيين.

كما أنّ ما قاله: من أنّ الكافي رواه في باب دعاء الإخوان ليس كذلك، وإنّما رواه في باب الوقوف بعرفات.

و الظاهر أنّ الأصل في خبري الكشّي (أي ذيل الأوّل المقصود هنا مع الثاني) واحد، فإنّ في كلّ منهما ذكر أنّ إبراهيم بن شعيب كان في مسجد المدينة ورأى مولى للرضا -عليه السّلام- هناك، فطلب منه أن يسأله -عليه السّلام- أن يريه دلالة مثل آبائه -عليهم السّلام- فأخبره -عليه السّلام- باسم آبائه وأبنائه وبناته مكاتبة، وفي كلّ منهما أنّ الجواب بخطّ غير جيّد، إلى غير ذلك من الخصوصيّات الواردة في كلّ منهما.

هذا، وفي الخبرين تحريفات:

أمّا الأوّل: فقوله فيه: «فنزل الغلام» بلا ربط. وقوله فيه: «فقال لي يزيد بن إسحاق» بدون أن يذكر أنّه كان معه في الموقف لـمّا أراه الرضا -عليه السّلام- تلك الآية والدلالة بلا ربط. وقوله فيه: «قال يزيد» بدون أن يكون مذكوراً في السند بلا ربط.

و الظاهر أن السند كان «عن حمدويه، عن الحسن بن موسى، عن يزيد بن إسحاق قال: حدّثنا عليّ بن الخطاب».

كما أنّ الظاهر أنّ الأصل في قوله: «فقال لي يزيد بن إسحاق: ويحك يا

عليّ» «قال يزيد بن إسحاق: فقلت له: ويحك يا عليّ» وأنّ الأصل في قوله: «قال يزيد: فحدّثت بحديث إبراهيم بن شعيب» «قال يزيد: فحدّثته بحديث إبراهيم بن شعيب» ليكون حاصل المعنى: أنّ يزيد بن إسحاق نقل أن عليّ بن الخطاب الواقفي ذكر له معجزة عن الرضا ـ عليه السّلام ـ وبقي على وقفه مع إتمام الحجّة عليه فأنّبه يزيد ونقل له معجزة اخرى عنه ـ عليه السّلام ـ في إبراهيم بن شعيب الّذي كان واقفياً مثله ليكون أتمّ للحجّة عليه.

و أمّا قوله فيه: «قلت: يا أخي» فهو وإن كان محرّف: «قال: يا أخي» إلا أنّه من تحريف المطبوعة، وإلا فالقهبائي نقله «قال: يا أخي» وأمّا قوله في ذيله: «يا إبراهيم إنّك تجل عن آبائك» فبدّله القهبائي بقوله: «يا إبراهيم إنّك تحكي عن آبائك» وكلاهما تحريف. والظاهر أنّ الأصل «أنّه كان من آبائك فلان وفلان» كما يشهد له الخبر الثاني الّذي قلنا: إنّه أيضاً يذكر قصّة الخبر الأوّل في قوله: «إنّ من آبائك شعيباً وصالحاً».

و قوله فيه: «وكانت بنت ملقبة بالجعفريّة، قال: فخط على اسمها» أيضاً لا يخلو من تحريف وسقط، كما لا يخفى. ولعلّ الأصل «وكانت لي بنت ملقّبة بالجعفرية كتب ـ عليه السّلام ـ اسمها» أي لم يذكرها بلقبها المشهور بل ذكر ـ عليه السّلام ـ اسمها المهجور. وذلك أتمّ في الدلالة وإعجازه ـ عليه السّلام ـ.

و قوله فيه: «فلمّا قرأت الكتاب قال لي: هاته، قلت: دعه، لا امرت أن آخذه منك» الظاهر أنّه محرّف «قال: فلمّا قرأت الكتاب قال لي: هاته قلت: دعه، قال: لا، امرت أن آخذه منك» يشهد بذلك قوله بعد: «فدفعته إليه».

و أمّا الخبر الثاني: فقوله فيه: «عن أحمد بن محمّد بن مطرود وزكريا اللؤلؤي قال» إمّا محرّف «عن أحمد بن محمّد بن مطرود، عن زكريّا اللؤلؤي قال» وإمّا محرّف «عن أحمد بن محمّد بن مطرود وزكريا اللؤلؤي قالا» والقهبائي نقل بدل «بن مطرود» «بن مطر».

و قوله: «وفلانة وفلانة» فيه سقط، والأصل «وإنّ من بناتك فلانة وفلانة» لقوله قبل: «وإنّ من أبنائك محمّداً وعليّاً».

و قوله: «وزاد أسماء لا نعرفها» أيضاً فيه سقط، والظاهر أنّ الأصل «وزاد في آبائه أسماء لا نعرفها».

هذا، و أمّا رواية الكافي تردّد الراوي -وهو عليّ بن أسباط- في كون من حدّثه بقصّة إبراهيم بن شعيب الّذي فيه إبراهيم بن أبي البلاد أو عبدالله بن جندب، فالظاهر أنّ محدّثه كان ابن جندب، لقوله في الخبر: «والله يا أبا محمّد مادعوت لنفسي» وأبو محمّد كنيته، كما كنّاه به إبراهيم بن هاشم في خبر آخر في آخر ذاك الباب[1] وأمّا ابن أبي البلاد فهو مكنّى بأبي إسماعيل، كما تقدّم من الخبر ومن رجال الشيخ والمشيخة.

[١١٩]

إبراهيم بن شعيب الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- وقال: احتمل الوحيد اتحاده مع المزني أو ابن ميثم الآتيين، وقال: نفى المنهج البعد عن كونه الواقفي السابق، وكلّ ذلك احتمالات خالية عن حجّة شرعيّة ويبعّد كونه السابق أنّ ذاك إمّا من أصحاب الكاظم -عليه السّلام- وإمّا من أصحاب الرضا -عليه السّلام- وهذا من أصحاب الصادق -عليه السّلام- وأيّ شاهد أعدل من ذلك على التعدّد!

أقول: أمّا اتّحاده مع الآتيين -كما احتمله الوحيد- فلا يمنع منه مانع، إلا أنّ الشيخ عدّ كلاً منهم مستقلاً في أصحاب الصادق -عليه السّلام- ويمكن توجيهه بأنّه احتمل تعدّدهم فعنون كلّ لفظ رآه، فالتعبيرات عن واحد مختلفة

---

(١) الكافي: ٥٠٨/٢

غالباً. ويحتمل أن يكون غفلة منه، فانّه يكرّر في رجاله عنواناً واحداً كثيراً. وأمّا اتّحاده مع السابق ـ كما استقر به المنهج ـ فلا يمنع منه شيء أصلاً، وكثير من أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ أدركوا الكاظم والرضا ـ عليهما السّلام ـ وكلام المصنّف مستغرب.

قال المصنّف: قال في الوجيزة: إنّه ضعيف.

قلت: و حيث إنّه اقتصر في عنوان إبراهيم بن شعيب عليه و لم يقل: «وغيره مجهول» كما هو قاعدته، يعلم أنّه حصر إبراهيم بن شعيب في واحد الكوفي والمزني وابن ميثم المذكورين في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ والعقرقوفي الّذي في رجال الشيخ في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ والمطلق الّذي في الكشّي وفي رجال الشيخ في أصحاب الكاظم ـ عليه السّلام ـ واقتصر من العناوين على هذا، لامكان انطباقه على الجميع. وعلى فرض الاتّحاد فتضعيفه صحيح، لكونه واقفياً؛ ولكن يأتي في العناوين الآتية تنافي بعضها مع بعض.

[١٢٠]

إبراهيم بن شعيب

المزني، الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ.

أقول: و عدّ البرقي في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ إبراهيم بن شعيب التيمي. والأصل في المزني والتيمي واحد، وأحدهما تحريف، وسيأتي تحقيق اتحاد هذا وعدمه مع من تقدم ويأتي (إن شاءالله).

[١٢١]

إبراهيم بن شعيب بن ميثم

الأسدي، الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ.

أقول: لا ريب في تغاير هذا مع المزني أو التيمي المتقدّم، لتنافي الأسدية معهما. بل وكذا مع الواقفي، لأنّ هذا جدّه ميثم وذاك جدّه صالح، على مايقتضيه خبر الكشّي في ذاك من قول الرضا -عليه السّلام-: «إنّ من آبائك شعيباً وصالحاً» فظاهره أنّ جدّه صالح، كما أنّ أباه شعيب.

و أيضاً إذا كان هذا جدّه ميثم، و ميثم التمّار الأسدي كان من مشهوري أصحاب امير المؤمنين -عليه السّلام- فلابدّ أن يكون بيته معروفاً عند بيته -عليه السّلام- ولو غير المعصومين منهم،فانّ الناس يعرفون غالباً البيوت المنسوبة إلى أجدادهم، لاسيّما العرب؛ فكيف يمكن أن يكون الواقفي الّذي اشتمل الخبر على كون إخبار الرضا -عليه السّلام- إيّاه باسمه واسم أبيه وآبائه دلالة على إمامته!

و كذا تغايره مع العقرقوفي، لأنّ هذا جدّه ميثم وذاك يعقوب، كما يفهم من رجال الشيخ في أبيه، مع أنّ أباه -شعيب العقرقوفي- في نفسه معروف،فانّه ابن اخت أبي بصير الّذي كان خصّيصاً بالباقر والصادق والكاظم -عليهم السّلام-.

فتلخّص ممّا ذكرنا أنّ إبراهيم بن شعيب ثلاثة: العقرقوفي الّذي من أصحاب الرضا -عليه السّلام- والواقفي الّذي من أصحاب الكاظم -عليه السّلام- والمزني أو التيمي اللّذان من أصحاب الصادق -عليه السّلام-.

و أمّا الكوفي المجرّد: فهو الأخير، حيث إن الشيخ في كتاب الرجال قال فيه: «المزني الكوفي». وغير الواقفي خبره معتبر، لا سيّما الّذي من أصحاب الصادق، حيث روى الكافي مدحه، كما عرفت في الأوّل.

[١٢٢]

إبراهيم الشعيري

قال: لم أقف فيه إلا على ما ذكره الوحيد:من أنّه يروي عنه ابن أبي عمير.

أقول: الأصل في عنوانه الجامع آخذاً من خبر توجيه الميّت في الكافي[1] وتلقين التهذيب[2] «ابن أبي عمير، عن إبراهيم الشعيري وغيره، عن أبي عبدالله عليه السّلام».

قلت: و كان عليه أن يزيد أنّه من أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ لأنّه أيضاً يستفاد منه.

قال المصنّف: في رواية ابن أبي عمير عنه إشعار بوثاقته.

قلت: قد عرفت في المقدّمة ما فيه، وتصحيح ما يصحّ عنه أعمّ من ذلك.

قال المصنّف: الشعيري (بالعين المهملة) وما في الإيضاح في اميّة الشغيري (بالغين المعجمة) اشتباه.

قلت: انّما في الايضاح «اميّة الشغريري» لا «الشغيري».

[١٢٣]

إبراهيم الشيباني

مرّ في إبراهيم بن رجاء الشيباني.

[١٢٤]

إبراهيم بن شيبة

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الجواد و أصحاب الهادي ـعليهما السّلام ـ قائلاً في الأوّل: «الإصبهاني مولى بني أسد، وأصله من قاشان».

أقول: و عدّه البرقي في أصحاب الجواد ـعليه السّلام ـ.

قال المصنّف: روى في خاتمة المستدركات عن الكشّي، قال: «وجدت بخطّ جبرئيل بن أحمد الفاريابي» إلى أن قال: «عن إبراهيم بن شيبة، قال:

---

(١) الكافي: ١٢٦/٣.
(٢) التهذيب: ٢٨٥/١

كتبت إليه -عليه السَّلام- جعلت فداك ! إنّ عندنا قوماً يختلفون في معرفة فضلكم» إلى أن قال: «ويروون في ذلك الأحاديث، لايجوز لنا الاقرار بها لما فيها من القول العظيم ولا يجوز ردّها والجحود لها، إذ نسبت إلى آبائك» إلى أن قال: «فكتب -عليه السَّلام- ليس هذا ديننا فاعتزله».

و قال المصنّف: يستشمّ منه حسنه إلا أنّي لم أجد الرواية في الكشّي.

قلت: الرواية مذكورة في ترجمة عليّ بن حسكة والقاسم اليقطيني من الغلاة، في وقت عليّ بن محمَّد العسكري -عليه السَّلام- في خبره الثاني. ومن قول الكشي: «في وقت عليّ بن محمَّد» يفهم أنّ الضمير في قوله: «كتبت إليه عليه السَّلام» يرجع إلى الهادي -عليه السَّلام-

[١٢٥]

إبراهيم بن صالح

قال: قال المنهج: إنّه الّذي سعى على أبي يحيى وكأنّه عاميّ، كما يفهم من الكشّي، وهو غير الأنماطي الآتي. وقال المصنّف: أشار بذلك إلى ما في الكشّي في أبي يحيى «سعى بذلك محمَّد بن يحيى الرازي، وابن البغوي، وإبراهيم بن صالح».

أقول: لم اقتصروا على هذا الّذي ليس منّا ولا من رواتنا! ولم يذكروا إبراهيم بن صالح الّذي عدّه البرقي في أصحاب الكاظم -عليه السَّلام- والشيخ في أصحاب الرضا -عليه السَّلام- وغيرهما، كما يأتي في الآتي، وهو إماميّ، متقدّم على من في خبر أبي يحيى.

[١٢٦]

إبراهيم بن صالح الأنماطي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الباقر وعدّه في من لم يروعنهم -عليهم السَّلام- قائلاً: «روى عنه أحمد بن نهيك، له كتب ذكرناها في

الفهرست» وفي أصحاب الكاظم ـعليه السّلام ـ بعنوان «إبراهيم بن صالح» وقال: قال الفهرست في أوّل باب إبراهيم: «إبراهيم بن صالح الكوفي الأنماطي يكنّى أبا إسحاق، ثقة، ذكر أصحابنا أنّ كتبه انقرضت والّذي أعرف من كتبه كتاب الغيبة الخ» وقال في آخر باب إبراهيم: «إبراهيم بن صالح، له كتاب رويناه بالاسناد الأوّل عن ابن نهيك عن إبراهيم بن صالح». وقال النجاشي في أوائل الباب: «إبراهيم بن صالح الأنماطي يكنّى أبا إسحاق، كوفي، ثقة، لابأس به الخ» وفي أواخر الباب: «إبراهيم بن صالح الأنماطي، الأسدي، ثقة، روى عن أبي الحسن ـعليه السّلام ـ و وقف،له كتاب يرويه عدة الخ».

أقول: و عدّه البرقي في أصحاب الباقر ـعليه السّلام ـ وقال في أصحاب الكاظم ـعليه السّلام ـ: «إبراهيم بن صالح». وقال الشيخ في رجاله في أصحاب الرضا ـعليه السّلام ـ: «إبراهيم بن صالح».

قال المصنّف: قال في الخلاصة بعد نقل التوثيق للأنماطي عن الشيخ والنجاشي وتوثيق الأنماطي الأسدي: «والظاهر أنّهما واحد مع احتمال تعدّدهما، فعندي توقّف في ما يرويه».

ثمّ قال المصنّف: ما كنت أحتمل صدور مثل ذلك من مثله، فإنّه من الغرابة بمكان! أمّا أوّلاً: فلأنّ احتمال اتّحاد متغايرين راوياً ومروياً عنه وكنية ولقباً لمجرّد الاتّحاد في الاسم واسم الأب ولقب واحد ـسيّما بعد صراحة مثل كلام الشيخ والنجاشي في التعدد ـممّا اقضى منه العجب؛ وكيف يعقل كون الأنماطي الكوفي المكنّى بأبي إسحاق الإمامي الاثنى عشري الثقة الّذي لم يروعنهم ـعليهم السّلام ـ وروى عنه «أحمد بن نهيك» متحداً مع الأنماطي الّذي لقّب بالأسدي ولم يكنّ بأبي إسحاق ولا وصف بالكوفي وروى عن أبي الحسن ـعليه السّلام ـ وروى عنه «عبيدالله بن أحمد» ورمي بالوقف؟ وليت

شعري! كيف يمكن نسبة الخطأ إلى الشيخ والنجاشي جميعاً في عدّهما إثنين وذكرهما تحت عنوانين مع قرب الفصل بينهما وعدم تأتّي الغفلة في عنوان الثاني عن العنوان الأوّل؟

قلت: جميع ما ذكره خبط و خلط.

أمّــا ما ذكره من تغاير راويها فمضحك، فإنّ جميع سلسلة أسناد الشيخ والنجاشي عن كلّ منهما واحد.

أمّا الفهرست: فروى في كلّ من عنوانيه بإسناده «عن حميد، عن ابن نهيك، عنه» إلا أنّه في الأوّل ذكر اسم ابن نهيك ونسبه فقال: «عن عبيدالله بن أحمد بن نهيك» وفي الثاني لم يذكرهما؛ فهو نظير أن يعبّر عن الصدوق تارة بمحمّد بن علي بن بابويه واخرى بابن بابويه.

و أمّا النجاشي: فإسناده في كلّ من عنوانيه: «أحمد بن جعفر، عن حميد، عن عبيدالله بن أحمد، عنه» غاية الأمر روى في الأوّل عن أحمد بتوسّط شيخه ابن نوح، فقال مشيراً إليه: «أخبرنا به عن أحمد بن جعفر» والمصنّف غلط في نقل كلامه بلفظ: «أخبرنا به أحمد بن جعفر». وروى في الثاني بتوسّط شيخه المفيد، وفي الأوّل زاد اسم جدّ الراوي وفي الثاني لم يذكر اسم جدّه.

و أمّا ما ذكره من تغاير المرويّ عنه لهما: فالفهرست لم يذكر في واحد منهما مرويّاً عنه له حتّى يتغايرا أو يتّحدا. وأمـا النجاشي وإن قال في الثاني: «روى عن أبي الحسن عليه السّلام» إلا أنــه في الأوّل لم يذكر أحداً حتّى يتغاير أو يتّحد.

و أمّا ما ذكره من تغاير كنيتهما: فلم يذكرا في عنوانيهما الثاني كنية حتّى تتغاير أو تتّحد. وقد عرفت في المقدّمة: أنّه قاعدة كلّية في كون كلّ مسمّى بإبراهيم مكنّى بأبي إسحاق. فقد قالوا: «إنّ كلّ من قال: اسم أبي السفاتج إبراهيم، قال: كنيته أبو إسحاق» وعليك بسبر باب إبراهيم في الفهرست

والنجاشي وغيرهما. وحينئذٍ فنقول: وإن لم يذكرا في الثاني كنيته، إلا أنّه معلوم على القاعدة كون كنيته أباإسحاق.

و أمّا ما ذكره من تغايرهما لقباً سوى واحد: فهل بين قول الفهرست في عنوانه الأوّل: «إبراهيم بن صالح الأنماطي، كوفي»ـ وإن حرّفه المصنّف بقوله: إبراهيم بن صالح الكوفي الأنماطي، كمامرّ ـ وبين قوله في عنوانه الثاني: «إبراهيم بن صالح» تغاير؟ فلم يذكر في الثاني لقباً حتّى يتغاير أو يتّحد. وكذا بين عنواني النجاشي «إبراهيم بن صالح الأنماطي» و«إبراهيم بن صالح الأنماطي الأسدي» ليس تعارض، كما هو واضح. وهل العجب إلا من المصنّف في حكمه بالتعارض بين ما لا تعارض له أصلاً؟! ولو كان ما قال موجباً للتغاير فليقل: بـ«أنّ إبراهيمي النجاشي غير إبراهيمي الفهرست» حيث إنّ الفهرست لم يقل في عنوانه الأوّل: «لابأس به» والنجاشي قاله. ولم يقل في عنوانه الثاني: «الأنماطي الأسدي» ولم يقل: «روى عن أبي الحسن عليه السّلام» ولم يقل: «ثقة» ولم يقل: «وقف» والنجاشي قال جميع ذلك.

و أيضاً لو كان مثل ما قال موجباً للتغاير وجب أن يحكم بتغاير من في الفهرست مع من في النجاشي من أوّلها إلى آخرها، حيث إنّ في الكلّ اختلافات في التعبير.

و أمّا قوله: «بصراحة كلام الشيخ والنجاشي في التعدّد» فهل قالا في الثاني: أنّه غير الأوّل؟ ويمكن أن يكون عنوانهما للثاني باحتمال التغاير أو يكون غفلة، فبينهما في كلّ منهما ٢٣ عنواناً، وليس ذاك العدد فصل قريب.

و كيف كان: فالخلاصة إن كان احتمل اتّحادهما، فأنا أقول: إنّ اتّحادهما مقطوع، لاتّحادهما في جميع أسنادهما، فضلاً عن راويهما، مع كون كلّ منهما إبراهيم بن صالح الأنماطي وتوثيق النجاشي كلاً منهما ولم يرو في كلّ منهما إلا كتاباً واحداً، وهو كتاب الغيبة الّذي عرف من كتاب الاول،

لأنّها انقرضت. وزيادة النجاشي في الثاني «الأسدي» وكلمة «ووقف» ليست بمانعة من الاتّحاد؛ مع أنّ تلك الكلمة مجملة لم يعلم أنّ المراد بها: وقف على أبي الحسن -عليه السّلام- أو عن الرواية؟ ونقل المصنّف عن الخلاصة: «وتوثيق الأنماطي الأسدي» محرّف «وتوقيف الأنماطي الأسدي» والتكنية بأبي إسحاق قد عرفت أنّها قاعدة كلّية في كلّ مسمّى بإبراهيم.

كما أنّ من في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- من رجال الشيخ أيضاً متّحد مع من في الفهرست بتصريحه.

و أمّا قوله فيه: «روى عنه أحمد بن نهيك» فيه سقط أو زيادة، فإمّا الأصل «روى عنه عبيدالله بن أحمد بن نهيك» وإمّا «روى عنه ابن نهيك» فانّه بعد اتحاده بتصريحه لابدّ من ذلك. كما أنّ من في أصحاب الكاظم -عليه السّلام- من رجال الشيخ والبرقي وأصحاب الرضا -عليه السّلام- من رجال الشيخ أيضاً متّحد معه، بشهادة الطبقة وبقول النجاشي في من عنونه أخيراً: روى عن أبي الحسن -عليه السّلام-.

و أمّا مع من في أصحاب الباقر -عليه السّلام- من رجال الشيخ، فلا، لبعد الطبقة.ولعلّه عاميّ، لما عرفت من موضوع رجال الشيخ. وحينئذٍ، فهولم يرد في أخبارنا.

هذا، و قد عرفت في المقدّمة عدم التعارض في عدّ الشيخ لرجل في أصحابهم -عليهم السّلام- وفي من لم يروعنهم، بكون المراد بالعدّ فيهم -عليهم السّلام- مجرّد المعاصرة دون الرواية؛ وإنّما يقع التعارض بين تصريح النجاشي بأنّه روى عن أبي الحسن -عليه السّلام- وعدّ الشيخ له في من لم يرو، والأخبار تشهد لقول الشيخ؛ فالجامع الّذي استقصى موارد رواية كلّ رجل من الرجال لم ينقل في هذا إلا وقوعه في باب فضل الحج في الكافي هكذا «زكريّا المؤمن، عن إبراهيم بن صالح، عن رجل من أصحابنا، عن أبي عبدالله

عليه السّلام»[1] وفي باب نوادر آخر معيشة الكافي هكذا «يحيى بن المبارك، عن إبراهيم بن صالح، عن رجل من الجعفرية، عن أبي عبدالله عليه السّلام»[2] فتراه في كلّ منهما روى بالواسطة عن الصادق ـ عليه السّلام ـ والظاهر أنّ النجاشي رأى عدّه في مثل البرقي في أصحاب الكاظم ـ عليه السّلام ـ فتوهّم إرادة روايته عنه.

[١٢٧]

إبراهيم الصيقل

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ وقال: روى في تحريم الدماء في من لا يحضره الفقيه عن أبان، عن أبي إسحاق، عنه، عن أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ[3].

أقول: بل عن أبان، عن أبي إسحاق إبراهيم الصيقل، عنه ـ عليه السّلام ـ فأبو إسحاق كنيته، لا راويه.

[١٢٨]

إبراهيم بن ضمرة

الغفاري

نقل عدّ الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ وقال: قال: «مدني وهو ابن عمرو، مولاهم».

أقول: بل قال: «مدني وهو ابن أبي عمرو، مولاهم» وهو دالّ على معروفيّته بالكنية.

قال: ظاهره إماميّته.

قلت: قد عرفت في المقدمة ما في استظهاره هذا.

---

(١) الكافي: ٤/٢٥٥ (٢) الكافي: ٥/٣١٥ (٣) الفقيه: ٤/٩٤

[١٢٩]

إبراهيم الطائفي

قال: لم أقف إلا على عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الرسول ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

أقول: و في الاستيعاب بعد عنوانه: والد عطاء بن إبراهيم، روى ابنه عنه، عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ «قابلوا النعال» لم يرو عنه غير ابنه عطاء، وإسناد حديثه ليس بالقائم ولا ممّا يحتجّ به، ولا يصحّ عندي ذكره في الصحابة، وحديثه مرسل عندي .

و الحقّ معه، فخبره قال: «قال النبيّ صلّى الله عليه وآله» ويصحّ لنا أيضاً في ماصحّ عنه ـ صلّى الله عليه وآله ـ أن نقول: «قال النبيّ صلّى الله عليه وآله».

هذا، و عنونه اسد الغابة «إبراهيم أبو عطاء الثقفي الطائفي» عن ابن مندة أو أبي نعيم.

و من كلام ابن عبدالبرّ المتقدّم يظهر: أنّ أبو عطاء ليس بكنيته، لأنّه بمعنى والد عطا، أخذاً من خبره «يحيى بن عطاء بن إبراهيم، عن أبيه، عن جدّه».

هذا، و في اسد الغابة، قوله: «قابلوا النعال» أي اجعلوا لها قبالاً، وهو السير الّذي يكون بين الأصابع.

[١٣٠]

إبراهيم بن طلحة

روى أمالي الشيخ عن الصادق ـ عليه السّلام ـ قال: لما قدم عليّ بن الحسين ـ عليه السّلام ـ وقد قتل أبوه، استقبله هذا، وقال: من غلب؟ فقال ـ عليه السّلام ـ: إذا أردت أن تعلم من غلب ودخل وقت الصلاة فأذّن ثمّ أقم[١].

---

(١) أمالي الشيخ: ٢/٢٩٠.

[١٣١]

إبراهيم بن طهمان

قال المصنّف: قال أبو نعيم: «حدّث عن جعفر من الأئمة الأعلام إبراهيم بن طهمان»[١] وكنّوه في كتب العامّة بأبي عطاء، ولقّبوه بالثقفي؛ ولقّبه ابن النديم بالهروي، وعدّله كتباً، منها: كتاب المناقب[٢] وظاهر هذا الكتاب كونه إمامياً.

أقول: لم يقل ابن النديم بأنّ كتابه مناقب عليّ -عليه السّلام- أو عمر! ولعلّه الثاني؛ فالعامّة كتبوا كثيراً بزعمهم مناقب الخلفاء وباقي الصحابة، مع أنّهم أيضاً كتبوا مناقب الأئمة -عليهم السّلام- وكان عليه أن يستظهر عاميّته من ذكر العامّة له ساكتين عن مذهبه.

و أمّا قوله: «كنّوه في كتب العامّة بأبي عطاء، ولقّبوه بالثقفي» فانّه خلط منه بينه وبين إبراهيم الطائفي المتقدّم، فعنون اسد الغابة ذاك «إبراهيم أبو عطاء الثقفي الطائفي» لكن ذاك متقدّم احتمل صحابيّته، وهذا متأخّر روى عن الصادق -عليه السّلام- كما نقله عن أبي نعيم.

و كتب العامّة الّتي عنونته: فهرست ابن النديم و ميزان الذهبي وتقريب ابن حجر، ولم يكنّه الأوّلان وكنّاه الأخير بأبي سعيد، كما أنّ أحداً منها لم ينسب إليه تشيّعاً، بل قال الدار قطني -كما في الميزان- «إنّه إنّما تكلّموا فيه للإرجاء» وقال السليماني -كما فيه أيضاً- «أنكروا عليه حديثه عن أبي الزبير عن جابر في رفع اليدين، وحديثه عن شعبة عن قتادة عن أنس: رفعت لي سدرة المنتهى فاذا أربعة أنهار».

و أمّا الحلية لأبي نعيم: فانّما قال في عنوان الصادق -عليه السّلام- ما نقله عنه، ليس فيه غيره.

---

(١) حلية الأولياء: ١٩٩/٣.

(٢) الفهرست لابن نديم: ٢٨٤.

[١٣٢]

إبراهيم بن عاصم

قال: يأتي في الفضل بن شاذان عدّه في جلة من يروي الفضل عنه، على وجه يشير إلى كونه من أصحابنا المعروفين، كما قال الوحيد•وقال أيضاً: يحتمل أن يكون مصحّف «إبراهيم بن هاشم».

وقال المصنّف: مجرّد رواية الفضل عن هذا لا يدلّ على كونه من أصحابنا المعروفين، لأنّه روى عمن ليس بمرضيّ. وأمّا احتمال كون «عاصم» مصحّف «هاشم» فمن مثل الوحيد لغريب! أمّا أوّلاً: فلأنّ من مارس الأخبار ظهر له أنّ إبراهيم بن هاشم من رجال الفضل، لا أنّ الفضل من رجاله، حتّى يحتمل كون «عاصم» ـ والد إبراهيم الواقع في أسانيد الفضل ـ هو مصحّف «هاشم». وأمّا ثانياً: فلأنّا قد راجعنا عدّة وافية من كتب الرجال والحديث المصححة، فوجدنا أنّ الفضل يروي عن إبراهيم بن عاصم، لا إبراهيم بن هاشم.

أقول: أمّا تعليله عدم دلالة رواية الفضل عن رجل على معروفيّته بأنّه قد روى عمّن ليس بمرضيّ، فيه:

أوّلاً: أنّه غلط، لأنّ المعروفيّة أعمّ من المرضيّة، فكثير من غير المرضيّين معروفون، كـ«عليّ بن أبي حمزة الواقفي» ونظائره.

وثانياً: لم يعلم رواية الفضل عمّن ليس بمرضيّ، فإنّهم بين جمع أجلّة (كابن أبي عمير، وصفوان، وابن محبوب، والحسن بن فضّال، وابن بزيع، وأبي داود المسترق، ومحمّد بن الحسن الواسطي، وفضالة بن أيّوب، وعليّ بن الحكم، وابن أبي نجران، وأبي هاشم الجعفري) وبين جمع مختلف فيهم (كابن سنان، وعثمان بن عيسى، وإسمعيل بن سهل بن عليّ بن طاهر) وبين جمع مهملين (كشاذان = أبيه، وعمّار بن المبارك، والقسم بن عروة،وإبراهيم بن عاصم)

هذا، والظاهر أنّه كان راوياً عن كثير،وإنّما ذكر الكشّي في ترجمته هؤلاء بالخصوص لاعتماده عليهم.

و أمّا ما ردّه على الوحيد أوّلاً، ففيه:

أوّلاً: أنّ تعبيره غلط، لأنّه أراد أن يقول: إنّ إبراهيم من تلامذة الفضل ورواته، وهو عبّر بأنّ إبراهيم من رجال الفضل، ومعنى كونه من رجاله اصطلاحاً كونه من مشايخه، ففي كثير من التراجم ورد: عن فلان عن رجاله.

و ثانياً: أنّ رواية إبراهيم عن الفضل غير معلومة من خبر، كما يأتي في ترجمته.

و أمّا ما ردّه ثانياً، فكان عليه أن يرينا كتاب حديث واحد، بل حديثاً واحداً تضمّن رواية الفضل عن إبراهيم بن عاصم، ولم نرد منه عدّة وافية من الكتب، وكذلك من كتب الرجال كتاباً واحداً غير نسخة الكشّي في موضع النزاع؛ ولا عبرة بنسخته، لكثرة تحريفها وقد حرّفت «القسم بن عروة» بـ«القسم بن حمزة» في ترجمة أبي عبدالله البرقي.

و التحقيق: أنّ إبراهيم بن هاشم ليس من تلامذة الفضل ولا من مشايخه، وإنّما هو في طبقته؛ ولم نقف على رواية واحدة منهما عن الآخر، وإنّما روى الكليني في أسانيد له عن محمّد بن إسماعيل عن الفضل، وعن عليّ بن إبراهيم عن أبيه جميعاً عن رجالهما. وحينئذٍ فعدم كونه تحريف إبراهيم بن هاشم صحيح بهذه العلة، إلا أنّ احتمال كونه تحريف شيء آخر قائم بعد عدم الوقوف على رواية الفضل عن مسمّى بإبراهيم بن عاصم، بل ولا على رواية غيره عن مسمّى بالاسم؛ وسيأتي زيادة تحقيق في الفضل.

ثمّ الغريب أنّ الوسيط عنونه،قائلاً: «ذكره الكشّي في جماعة من أصحابنا الّذين روى عنهم محمّد بن إسماعيل بن بزيع» فبدّل ابن شاذان بابن بزيع. ومن العجيب! أنّ الجامع قرّره.

[١٣٣]

إبراهيم بن عبّاد

البرجمي، الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ.

وقال المصنف: البرجمي نسبة إلى البراجم، قوم من أولاد حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم.

أقول: لو كان نسبة إلى البراجم لقيل فيه «البراجي» لا «البرجمي» بل الظاهر أنّه كجمع آخر، كلّ منهم برجمي؛ ففي القاموس «هياج البرجمي ـبالضّمـ تابعيّ، وحفص بن عمران ومحمّد بن زياد وسنان بن هارون وعمرو بن عاصم البرجميون محدّثون، والفتح لحن، والبرجمة غلظ الكلام» وكيف كان: فالبراجم هم الّذين قيل فيهم: «إنّ الشقيّ وافد البراجم» كان المحرق حلف أن يحرق مأة من طائفة مخالفة له، فحرّق جمعاً منهم، فاستشمّ رجل براجي ريح اللحم، فذهب ليأكل اللحم فحرّقه معهم، وقال: ذلك. لكن في أنساب السمعاني

البرجمي ـبضمّ الباءـ نسبة إلى البراجم، وهي قبيلة من تميم، وهو لقب لخمس بطون: عمرو، والظليم، وقيس، وكلفة، وغالب، بنو حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، وإنّما لقّبوابه لأنّ رجلاً منهم اسمه حارثة بن عامر بن عمرو، قال لهم: أيتها القبائل الّتي قد ذهب عددها تعالوا فلنجتمع ولنكن مثل براجم يدي هذه، فسمّوا البراجم، والمشهور بالانتساب إليها السكن بن أبي السكن بن إبراهيم البرجمي الحنظلي .

[١٣٤]

إبراهيم بن العبّاس

الصولي

قال: ذكر في العيون مدائح كثيرة له في الرضا ـعليه السّلامـ وإهدائه له

من دراهمه وإبقائه منها لجهازه وكفنه، وأنّه أحرق مدائحه فيه -عليه السّلام- زمن المتوكّل خوفاً، وغيّر اسم ابنيه الحسن والحسين،وشرب.

أقول: ذكر ما قال العيون في باب سبب قبوله -عليه السّلام- ولاية العهد[1].

وروى الأغاني أيضاً مدح هذا للرضا -عليه السّلام- وإهدائه إليه عشرة آلاف من دراهمه وجعل بعضها لمهور نسائه وبعضها لكفنه وجهازه إلى قبره[2].

قال المصنّف: «الصولي» إمّا بالفتح نسبة إلى «صول» قرية بصعيد مصر، وإمّا بالضمّ نسبة إلى رجل من الأتراك أسلم على يد يزيد بن المهلب.

قلت: بل لا إشكال في تعيّن الثاني، قال الحموي: إبراهيم بن العبّاس بن محمّد بن صول،مولى يزيد بن المهلب ،كان كاتباً حاذقاً بليغاً فصيحاً منشئاً، هو وأخوه عبدالله من صنائع ذي الرياستين.

قال المصنّف: توفّي سنة ٢٢٧.

قلت: قال الحموي: تنقل إبراهيم في الأعمال الجليلة والدواوين إلى أن مات وهو متولّ ديوان الضياع والنفقات بسرّ من رأى، سنة ثلاث وأربعين ومأتين

و ذكر تاريخ بغداد أيضاً وفاته في ٢٤٣. فما ذكره وهم.

و روى تاريخ بغداد، عن الصولي، عن الرضا، عن أبيه -عليهما السّلام- قال: «سأل رجل أبي: ما بال القرآن لايزداد على النشر والدرس إلا غضاضة؟ فقال: لأنّ الله لم يجعله لزمان دون زمان، ولا لناس دون ناس، فهو في كلّ زمان جديد وعند كلّ يوم غضّ إلى يوم القيامة»[3].

[١٣٥]

إبراهيم بن عبدالحميد

و حيث خلط المصنّف فيه، تركنا النقل عنه، فنقول: ذكره الشيخ في

---

(١) العيون: ١٣٧/٢. (٢) الأغاني: ٢٦/٩. (٣) تاريخ بغداد: ١١٧/٦.

رجاله وفهرسته، والنجاشي، والبرقي، والمشيخة، والكشّي.

عدّه الشيخ في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «الأسدي، مولاهم، البزّاز، الكوفي» وعدّه في أصحاب الكاظم، والرضا ـ عليهما السّلام ـ قائلاً: في الأوّل: «واقفي» وفي الثاني «من أصحاب أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ أدرك الرضا ـ عليه السّلام ـ ولم يسمع منه على قول سعد بن عبدالله، واقفي، له كتاب».

و عنونه الفهرست،قائلاً: «ثقة، له أصل» إلى أن قال: «عن ابن أبي عمير وصفوان عنه، وله كتاب النوادر،رواه حميد بن زياد، عن عوانة بن الحسين البزّاز، عن إبراهيم».

و النجاشي،قائلاً: «الأسدي، مولاهم، كوفي، أنماطي، وهو أخو محمّد بن عبدالله بن زرارة لامّه، روى عن أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ وأخواه الصباح وإسماعيل إبنا عبدالحميد، له كتاب نوادر،يرويه عنه جماعة».

و الكشّي،قائلاً: الصنعاني، ذكر الفضل بن شاذان أنّه صالح، قال نصر بن الصباح: إبراهيم يروي عن أبي الحسن موسى وعن الرضا وعن أبي جعفر محمّد بن عليّ ـ عليهم السّلام ـ وهو واقف علي أبي الحسن ـ عليه السّلام ـ[1].

و عدّه البرقي في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «أدركه ولم يسمع منه في ما أعلم».

ثمّ نقول: عرفت الاختلاف في حاله، إلا أنّ الأصل فيه الفضل بن شاذان ونصر بن الصباح، فالأوّل أصلحه وتبعه الفهرست فوثّقه، والثاني وقّفه وتبعه الشيخ في أصحاب الكاظم والرضا ـ عليهما السّلام ـ وكأنّ النجاشي كان متوقّفاً فيه فأهمله. وكذا الكشّي نفسه،حيث اقتصر على النقل عن الفضل ونصر ولم

---

(١) الكشّي: ٤٤٦.

يرجّح ولم يقل شيئاً من نفسه. وحيث إنّ الأمر هكذا، فنقول: حيث إنّ نصر غال والفضل مستقيم معتدل ـمع أنّه من الفضل بمكان عال ـ فالقول قوله.

و أمّا قول البرقي: «أدرك الرضا ـعليه السّلام ـ ولم يسمع منه في ما أعلم» فأعمّ من كونه للوقف أو لعدم اتفاق لقائه، بل الثاني هو ظاهره.

وينبغي التنبيه على امور:

الأوّل: أنّ الخلاصة قال بعد نقل قول الشيخ في فهرسته بتوثيقه وفي رجاله بتوقيفه، ثم نقل قول البرقي المتقدّم: «فتركت روايته لذلك» وتوهّم البهبهاني والمنتهى والسيّد صدرالدين والمصنّف: أنّ الفقرة تتمّة كلام البرقي، مع أنّه إنشاء من العلّامة.

الثاني: أن الكشّي قد عرفت أنّه وصفه بالصنعاني، والمفهوم من الشيخ أنّ الصنعاني وصف إبراهيم بن عمر اليماني ـالآتي ـ لا هذا، فقال في ذاك: «وهو الصنعاني».

الثالث: أنّ ابن داود لمّا رأى الاختلاف فيه أراد دفعه بالقول بالتعدّد، فقال: «عندي أنّ الثقة، من أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ والواقفي من أصحاب الكاظم ـعليه السّلام». وهو غلط، فقد عرفت تصريح الشيخ في أصحاب الرضا ـعليه السّلام ـ بأنّه من أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ أدركه ـعليه السّلام ـ وكذا البرقي عدّه في أصحاب الرضا ـعليه السّلام ـ ممّن أدركه من أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ ويأتي قول الكشّي الّذي هو الأصل في التوقيف بأنّ هذا كان يروي عن الصادق ـعليه السّلام ـ بلفظ «عن أبي إسحاق» وأصرّ المصنّف على التعدّد وطوّل بما لا طائل تحته، وكيف يكون متعدداً وقد اطلق في الأخبار! وقد أطلقه في المشيخة والبرقي والفهرست ورجال الشيخ في أصحاب الكاظم وأصحاب الرضا ـعليهما السّلام ـ فلوكان متعدّداً

لوجب تقييده حتّى يعلم المراد منه.

الرابع: قد عرفت اختلافهم أيضاً في روايته عن الرضا -عليه السَّلام- فقال سعد بعدمها، ومال إليه الشيخ في رجاله في أصحاب الرضا -عليه السَّلام- واختاره البرقي؛ وإنّما قال: «في ما أعلم» حيث إنّه وإن روى عن أبي الحسن -عليه السَّلام- في خبر باب أنّ الجنب لا يمسّ المصحف من الاستبصار[١] وفي ذبائح التهذيب[٢] والبول يصيب الثوب والجسد من الكافي[٣] إلا أنّ الظاهر إرادة الكاظم -عليه السَّلام- بها، كما في لحوق الأولاد[٤] وقد روى عن الصادق -عليه السَّلام- في النحل والهبة من التهذيب[٥] وفي باب الرجل يشتري جارية حبلى من الاستبصار[٦] وقال نصر بروايته عنه -عليه السَّلام- وقد عرفت عباراتهم. ويمكن أن يكون قول نصر: «وعن الرضا، وعن أبي جعفر محمّد بن عليّ عليهم السَّلام» محرّف «ولم يرو عن الرضا و عن أبي جعفر محمّد بن عليّ عليهم السَّلام» حتّى يكون موافقاً لقول سعد. وحينئذٍ فقوله: «وهو واقف على أبي الحسن عليه السَّلام» محرّف «و هو غير واقف على أبي الحسن عليه السَّلام» فقد عرفت كثرة تحريفات نسخته، ومنها هنا «قال نصر الخ» فانّه محرّف «وقال نصر» لأنّ المقام مقام الوصل لا الفصل. وأيضاً وقع تحريفات في باقي كلامه، فقال بعد مامرّ: «وقد كان يذكر في الأحاديث الّتي يرويها عن أبي عبدالله -عليه السَّلام- في مسجد الكوفة، وكان يجلس فيه ويقول: أخبرني أبو إسحاق كذا، وقال أبو إسحاق كذا، وفعل أبو إسحاق كذا، يعني بأبي إسحاق أبا عبدالله عليه السَّلام، كما كان غيره يقول: حدّثني الصادق عليه السَّلام

(١) الاستبصار: ١١٤/١. (٢) التهذيب: ٧٤/٩. (٣) الكافي: ٥٥/٣
(٤) التهذيب: ١٧٧/٨ (٥) التهذيب: ١٥٨/٩ (٦) الاستبصار: ٣٦٢/٣

وسمعت الصادق الصادق عليه السّلام، وحدّثني العالم عليه السّلام وقال العالم عليه السّلام، وحدّثني الشيخ عليه السّلام وقال الشيخ عليه السّلام، وحدّثني أبو عبدالله عليه السّلام وقال أبو عبدالله عليه السّلام، وحدّثني جعفر بن محمّد عليه السّلام وقال جعفر بن محمّد عليه السّلام، وكان في مسجد الكوفة خلق كثير من أهل الكوفة من أصحابنا، فكلّ واحد منهم يكنّي عن أبي عبدالله -عليه السّلام- باسم فبعضهم يسمّيه ويكنّيه بكنية» فانّه لولا التحريف يكون معنى كلامه «قد كان إبراهيم يذكر في الأحاديث الّتي يروها إبراهيم» ولا معنى لذلك.

و الظاهر أنّ الأصل «وقد كان يذكر في الاشخاص الّذين يروون عن أبي عبدالله -عليه السّلام- في مسجد الكوفة بلفظ عن أبي إسحاق، وكان يجلس فيه ويقول: أخبرني أبو إسحاق كذا، وقال أبو إسحاق كذا، وفعل أبو إسحاق كذا، يعني بأبي إسحاق أبا عبدالله عليه السّلام، كما كان غيره بعضهم يقول: حدّثني الصادق وسمعت الصادق عليه السّلام، و بعضهم يقول: حدّثني العالم وقال العالم عليه السّلام، وبعضهم يقول: حدّثني الشيخ وقال الشيخ عليه السّلام، وبعضهم يقول: حدّثني أبو عبدالله عليه السّلام وقال أبو عبدالله عليه السّلام، وبعضهم يقول: حدّثني جعفر بن محمّد وقال جعفر بن محمّد عليه السّلام، و كان في مسجد الكوفة خلق كثير من أصحابنا، كلّ واحد منهم يعبّر عنه -عليه السّلام- بشيء، فبعضهم يسمّيه باسمه، وبعضهم يكنّيه بكنيته، وبعضهم يلقّبه بألقابه» وحينئذٍ فلو كان الأصل في الكشّي ما استظهرناه لكثرة تحريفاته -ومنها ماهنا- يرتفع الاختلاف في روايته عن الرضا -عليه السّلام- وفي عدم وقفه وإماميّته، ويكون ماقلنا من قوله: «وهو غير واقف» دفعاً لتوهّم كون عدم روايته عن الرضا -عليه السّلام- لوقفه.

و أمّا قول رجال الشيخ في أصحاب الكاظم و الرضا -عليهما السّلام- فلا

ريب أنّه استند إلى ما في الكشّي المحرّف؛ كما في عنوانه «عبدالله بن محمّد الأسدي» الّذي نبرهن ـ إن شاءالله تعالى ـ أنّه محرّف «علباء الأسدي» ومرّت الإشارة إليه في المقدّمة؛ فاذا سقط أصله يسقط فرعه قهراً.

و أمّا قول ابن شهرآشوب في معالمه: «واقفيّ ثقة» فانّه لا يراجع سوى كتب الشيخ، فأخذ وقفه من رجال الشيخ وثقته من الفهرست، وقد عرفت حال أصله.

الخامس: أنّ المصنف نقل عن الجامع عدّه عدّة من رواته وقال: منهم يعقوب بن يزيد ومحمّد بن عيسى وعليّ بن حمزة. مع أنّ الجامع قال: «عليّ بن أبي حمزة» لا «حمزة» وعدّه مرويّاً عنه له، لا راوياً. كما أنّه لم ينقل جميع رواته عنه، كعليّ بن منصور وعليّ بن اسباط؛ ومورد روايتها نكت من تنزيل الكافي[1].

السادس: لم ينقل المصنف عن الجامع موارد رواية رواته، وننقلها لا مكان فهم امور منها، فنقول:

أمّا يعقوب: فعمل ليلة الجمعة من التهذيب[2].

و أمّا محمّد بن عيسى: فمستحق زكاته[3] ولحوق أولاده[4] والظلم من الكافي[5] والرجل يشترى جارية حبلى من الاستبصار[6].

و أمّا محمّد بن إسماعيل: فطواف نساء عمرته[7] وزيارة البيت من التهذيب[8] وقطع التلبية من الكافي[9].

و أمّا جعفر بن سماعة: فأواخر مكاسب التهذيب[10] وفي زيادات

(١) الكافي: ٤٢١/١ و ٤٢٣.
(٢) التهذيب: ٢٣/٣
(٣) التهذيب: ٥٣/٤.
(٤) التهذيب: ١٧٧/٨
(٥) الكافي: ٣٣١/٢.
(٦) الاستبصار: ٣٦٢/٣.
(٧) الاستبصار: ٢٣١/٢.
(٨) التهذيب: ٢٥٤/٥.
(٩) الكافي: ٥٣٨/٤.
(١٠) التهذيب: ٣٨١/٦.

مواقيته [١] وبيع واحده [٢] .

و أمّا الحسين بن سعيد: فظلم الكافي [٣] .

و أمّا عبدالله النهيكي: فنقش خواتيمه [٤] وحقّ جواره [٥] .

و أمّا جعفر بن محمّد بن حكيم: فباب ابن آدم أجوف من الكافي [٦] والجنب لا يمسّ المصحف من الاستبصار [٧] وحكم الجنابة في التهذيب [٨] ومواقيته [٩] .

و أمّا جعفر بن محمّد بن أبي الصباح: في حكم صوم مسافره [١٠] وصوم النذر في السفر من الاستبصار [١١].

و أمّا الحسن بن عليّ: في زيادات أحداث طهارة التهذيب [١٢].

و أمّا عبدالرحمن بن حمّاد: في أوقات صلاته [١٣] والهبة المقبوضة من الاستبصار [١٤] ونوادر الحج من الكافي [١٥] والنحل والهبة من التهذيب [١٦].

و أمّا درست: في فضل تجارته [١٧] وذبائحه [١٨] واستعمال ما تسخّنه شمس الاستبصار [١٩] وما كره من أنواع معايشه [٢٠] وحلف شراء الكافي [٢١].

و أمّا سهل: في باب من السعادة كون المعيشة في بلده [٢٢].

و أمّا النضر: في بيع واحد التهذيب [٢٣].

و أمّا سعدان: في المشيخة [٢٤].

---

(١) التهذيب: ٢/٢٥٨. (٢) التهذيب: ٧/١٠٧. (٣) الكافي: ٢/٢٣١.

(٤) الكافي: ٦/٤٧٣. (٥) الكافي: ٢/٦٦٧. (٦) الكافي: ٦/٢٨٦.

(٧) الاستبصار: ١/١١٣. (٨) التهذيب: ١/١٢٧. (٩) التهذيب: ٥/٥٧.

(١٠) التهذيب: ٤/٢٣٥. (١١) الاستبصار: ٢/١٠١. (١٢) التهذيب: ١/٣٥١.

(١٣) التهذيب: ٢/٢٨. (١٤) الاستبصار: ٤/١٠٧. (١٥) الكافي: ٤/٥٤٣.

(١٦) التهذيب: ٩/١٥٨. (١٧) التهذيب: ٧/١٣. (١٨) التهذيب: ٩/٧٤.

(١٩) الاستبصار: ١/٣٠. (٢٠) الاستبصار: ٣/٦٣. (٢١) الكافي: ٥/١٦٢.

(٢٢) الكافي: ٥/٢٥٨. (٢٣) التهذيب: ٧/٩٨. (٢٤) الفقيه: ٤/٤٥٨.

و أمّا موسى بن القاسم: ففي البول يصيب الثوب من الكافي [1].

هذا، و للمصنّف خبطات لم نتعرّض لها لئلا يطول الكلام.

هذا، و روى في أوّل ٧ من أبواب أطعمة الكافي خبراً عنه عن أبي الحسن الرضا -عليه السّلام- ولكن روى الخبر المحاسن في ٤٦٣ من أخبار كتاب مآكله، والتهذيب في ٤٩ من أخبار ذبايحه بدون «الرضا» وحينئذٍ فروايته عنه غير محقّقة. والوافي نقل الخبر عن التهذيب مثل الكافي، والوسائل عن الكافي مثل التهذيب، وكلاهما وهم.

هذا، و مرّ في إبراهيم بن أبي البلاد في خبره الأخير مرّتين.

[١٣٦]

إبراهيم بن عبدالرحمن

بن اميّة بن محمّد بن عبدالله بن ربيعة الخزاعي، أبو محمّد، المدني

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- قائلاً: «أسند عنه».

و قال المصنّف: روى عنه في باب رمّان الكافي وجزره.

أقول: أمّا باب رمّانه: فسهل الآدمي، عن إبراهيم بن عبدالرحمن، عن زياد، عن أبي الحسن -عليه السّلام- [2] وأمّا باب جزره: فسهل، عن إبراهيم بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن داود بن فرقد، عن أبي الحسن -عليه السّلام- [3] وتغايره مع من في رجال الشيخ مقطوع، لأنّه يروي عن الكاظم -عليه السّلام- بالواسطة، فكيف يحتمل أن يكون من عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام-؟ والظاهر كون من عدّه من رجال العامة ولم يرد في

---

(١) الكافي: ٣/٥٥. (٢) الكافي: ٦/٣٥٥. (٣) الكافي: ٦/٣٧٢.

أخبارنا.

و الظاهر أنّه الّذي عنونه تقريب ابن حجر، قائلاً: «إبراهيم بن عبدالرحمن بن يزيد بن اميّة المدني، مجهول، من السابعة» وميزان الذهبي، قائلاً: «إبراهيم بن عبدالرحمن بن يزيد عن نافع، وعنه أبوغسّان محمّد بن مطرف وسلم بن قتيبة،لايعرف» وعلى الاتّحاد وصحّة ما في التقريب يكون قد سقط من عنوان رجال الشيخ «ابن يزيد» قبل «ابن اميّة».

[۱۳۷]

إبراهيم بن عبدالرحمن

الخوارزمي

عنونه ميزان الذهبي، قائلاً: «روى عنه الفضل بن موسى السيناني، وروى عن ابن جريح» ثمّ روى عن السيناني، عنه، عن ابن جريح، عن عطا، عن ابن عبّاس «أنّ النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ عارض جنازة عمّه أبي طالب، فقال: وصلتك رحم وجزيت خيراً يا عمّ» ثمّ قال: «وهذا خبر منكر».

قلت: بل معروف في الغاية و دراية بلا مرية. أمّا وصل أبي طالب رحم ابن أخيه بما لم يصل أحد أعزّ ولده فقطوع، وأمّا دفاعه عن النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ وعن الاسلام بجهده فوق الطاقة ولولاه لاستأصل المشركون النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ ومحوا آثار الاسلام فكذلك.

[۱۳۸]

إبراهيم بن عبدالله

الأحمري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ وفي أصحاب الباقر ـعليه السّلام ـ قائلاً: «روى عنه وعن أبي عبدالله ـعليه السّلام ـ

روى عنه سيف بن عميرة» وقال: ظاهر عدّه كونه إمامياً.

أقول: قد عرفت في المقدمة وهنا غير مرّة أنّ عدّ الشيخ في رجاله شخصاً أعمّ، لكن يمكن استظهار اماميّته من رواية سيف عنه، لكن لم نقف على مورد روايته، وإنّما روى سيف عن إبراهيم بن عمر اليماني ـ الآتي ـ .

[١٣٩]

إبراهيم بن عبدالله المحض

بن الحسن المثنّى بن الحسن بن علي بن أبي طالب، الهاشمي، المدني

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «قتل سنة خمس وأربعين ومأة، لخمس بقين من ذي القعدة».

أقول: ليس في رجال الشيخ «المحض» ولا «المثنّى» وإنّما زادهما المصنّف وإن كان يقال لعبدالله: المحض، ولأبيه: المثنّى. ثمّ ذكر الشيخ له في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ إنّما كان لروايته عنه، لا أنّه كان قائلاً بامامته، وكيف وهو من أئمّة الزيدية! وما قاله من تاريخ قتله نقله الطبري عن الواقدي[1] وأمّا مقاتل الاصبهاني، فقال: «خرج إبراهيم في رمضان وشوّال وذي القعدة وقتل في ذي الحجة»[2].

[١٤٠]

إبراهيم بن عبدالله

الحصّاف

لم يعنونه المصنّف، وقد عنونه الايضاح وضبطه؛ وحيث إنّ موضوعه ضبط ما في النجاشي في عناوينه وطرقه ـ كما يشهد له التتبع ـ فالظاهر كون هذا أحد رجال طرقه.

---

(١) تاريخ الطبري: ٧/٦٢٢. (٢) مقاتل الطالبيّين: ٢١٤.

[١٤١]

إبراهيم بن عبدالله بن سعيد

بن العبّاس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف، المدني

قال المصنّف: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب عليّ بن الحسين -عليهما السّلام- في نسخ مصحّحة وفي نسختين «بن معبد» بدل «بن سعيد».

أقول: ليس في ولد العبّاس مسمّى بسعيد بل بمعبد، فالصحيح ما وجده في نسختيه. وعنونه التقريب أيضاً بلفظ «بن معبد» قائلاً: «صدوق من الثالثة».

قال المصنّف: روى عنه علي بن مهزيار، و ابن جمهور، وعبدالرحمن بن حمّاد.

قلت: أخذ ما قاله عن الجامع، حيث نقل عن ذبح التهذيب[1] وقصاصه[2] الأوّل، وعن مولد الرضا -عليه السّلام-[3] الثاني، وعن باب من أصبح جنباً في شهر رمضان من الاستبصار[4] الثالث. إلا أنّه حقّق كون الأخير وهماً، لرواية التهذيب الخبر بعينه عن إبراهيم بن عبدالحميد.

قلت: والأوّلان أيضاً غلط، فانّ الأوّل من أصحاب الرضا -عليه السّلام- فكيف يروي عمّن هو من أصحاب زين العابدين -عليه السّلام-؟ ولفظ الخبر في ذبح التهذيب وقصاصه «عليّ بن مهزيار، عن إبراهيم بن عبدالله، عن أبان بن عثمان» وأبان من أصحاب الصادق والكاظم -عليهما السّلام- فكيف يروي عنه من من أصحاب زين العابدين -عليه السّلام-؟. والثاني أيضاً روى عن الرضا -عليه السّلام- بواسطتين، فلفظه «عن ابن جمهور، عن إبراهيم بن عبدالله، عن أحمد بن عبدالله، عن الغفاري، عن الرضا عليه السّلام» فكيف

---

(١) التهذيب: ٢١٨/٥.
(٣) الكافي: ٤٩١/١.
(٥) التهذيب: ٢٧٨/١٠.
(٤) الاستبصار: ٨٧/٢.

يكون من من أصحاب زين العابدين عليه السّلام ؟ فلابدّ أنّ المراد بابراهيم بن عبدالله في تلك الأخبار غير هذا،ونقلها هنا غلط.

[١٤٢]

إبراهيم بن عبدالله

الصاعدي

عنونه ميزان الذهبي، قائلاً: «روى عن ذي النون المصري، عن مالك: إذا نصب الصراط لم يجز أحد إلا من كانت معه براءة بولاية عليّ» قائلاً: «خبر باطل» وقال: «حكم ابن الجوزي بوضعه».

قلت: إنّه تحكّم كابن الجوزي. ومرّت في إبراهيم بن حميد الدينوري أيضاً روايته ذلك عن ذي النون المصري، ومرّ الكلام فيه ثمّة.

[١٤٣]

إبراهيم بن عبدالله

القاري، من القارة

نقل عن الشيخ له في رجاله في أصحاب عليّ ـعليه السّلامـ وقال: قال في الخلاصة ومحكيّ البرقي: «إنّه من خواصّه عليه السّلام» وزاد الأخير «أنّه من مضر». أقول: ما حكى عن البرقي محقّق، والخلاصة نقل كلامه في آخر القسم الأوّل من كتابه ـلا إنشاءـ بلا زيادة ولا نقصان؛ فقوله: «زاد» كقوله: «قال في الخلاصة» غلط.

قال المصنّف: القاري إن كان نسبة إلى المكان، فالقار قرية بالمدينة، والقارة قرية بالشام، والقارة قرية بالبحرين، والقارة حصن وجبل. وقال: يتعيّن أن يكون إلى الأوّل، لأنّ النسبة إلى الباقي «القاروي».

قلت: لا ريب انّ «الهاء» في «قارة» تاء التأنيث وأنّه تسقط في النسبة، كما في «مكّة» «مكّيّ».

ومنه يظهر ما في قوله: «جعل ابن داود القارة أبا قبيلة، ويبعّده أنّ مقتضى القاعدة في النسبة إلى القارة «القارويّ» دون «القاريّ» إلا أنّ كون بني قارة من مضر وتصريح البرقي بكونه من مضر يعيّنه وكون النسبة على خلاف القياس» فانّه موافق للقياس أيضاً.

قال المصنّف: القارة ابن مليح بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر.

قلت: بل ابن الهون بن خزيمة، ففي الصحاح «القارة عضل والديش ابنا الهون بن خزيمة،سمّوا «قارة» لاجتماعهم والتفافهم، لما أراد ابن الشداخ أن يفرّقهم في بني كنانة» وفي معارف ابن قتيبة «وولد الهون بن خزيمة القارة، ومن القارة عضل والديش، وهم قبيلا الهون بن خزيمة؛ والقارة قوم رماة، ولذلك قيل: قد أنصف القارة من راماها»[1].

ويأتي كلام اليعقوبي في ذلك.

قال المصنّف: في اسم قارة خلاف، فقيل: ايثغ، وقيل: اتبسع، وقيل: ابيع؛ وقال ابن داود: أيثغ، وقيل: بيثغ.

قلت: الّذي وجدت في تاريخ اليعقوبي «وقبائل بني الهون: عضل وديش ابنا يثيع بن الهون»[2] وفي أنساب السمعاني: القاري نسبة إلى القارة، وهو ايثع، ويقال: بيثع، بن مليح بن الهون بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر؛ وقيل: القارة هو الريش بن محلم بن غالب بن عائدة بن ايثع بن مليح بن الهون بن خزيمة، وإنّما سمّوا قارة، لأنّ يعمر الشداخ أراد أن يفرّقهم في بطون كنانة، فقال بعضهم:

دعونا قارة لا تنفرونا فنجفل مثل أجفال الظليم

قلت: مقتضى ظاهر البيت كون قارة من القرار، لكن الصحاح

---

(۱) المعارف لابن قتيبة: ۳۰
(۲) تاريخ اليعقوبي: ۱/ ۲۳۲.

والقاموس وغيرهما ذكروها في «قور» وكأنّهم جعلوا «قور» بمعنى الاجتماع، ومرّ قول الجوهري: «سمّوا قارة، لاجتماعهم والتفافهم».

[١٤٤]

إبراهيم بن عبدالله

بن موسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي،قاضي بلخ

روى أمالي الصدوق مسنداً عنه مقتل الحسين -عليه السّلام-[١].

[١٤٥]

إبراهيم بن عبدة

النيسابوري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الهادي والعسكري -عليهما السّلام- ونقل خبر الكافي في باب تسمية من رأى الحجّة -عليه السّلام- بسنده عن خادم لإبراهيم بن عبدة النيسابوري، قالت: كنت واقفة مع إبراهيم على الصفا،فجاء -عليه السّلام- حتّى وقف على إبراهيم وقبض على كتاب مناسكه، وحدّثه بأشياء[٢].

و قال: روى الكشّي توقيعات فيه، قال: «قال أبوعمرو: حكى بعض الثقات أنّ أبا محمّد -عليه السّلام- كتب إلى إبراهيم بن عبدة: وكتابي الّذي ورد على إبراهيم بن عبدة بتوكيلي إيّاه بقبض حقوقي من موالينا هناك ، نعم هو كتابي بخطّي إليه أقمته -أعني إبراهيم بن عبدة- لهم ببلدهم حقّاً غير باطل فليتقوا الله حقّ تقاته وليخرجوا من حقوقي وليدفعوها إليه، فقد جوّزت له ما يعمل به فيها، وفّقه الله، ومنّ عليه بالسلامة من التقصير برحمته». ثمّ قال: «ومن كتاب له -عليه السّلام- إلى عبدالله بن حمدويه البيهقي: وبعد فقد بعثت

---

(١) الأمالي: ١٣٩/١. (٢) الكافي: ٣٣١/١.

لكم إبراهيم بن عبدة ليدفع النواحي وأهل ناحيتك حقوقي الواجبة عليكم إليه وجعلته ثقتي وأميني عند موالي هناك، فليتقوا الله وليراقبوا وليؤدّوا الحقوق، فليس لهم عذر في ترك ذلك ولا تأخيره؛ ولا أشقاهم الله بعصيان أوليائه ورحمهم الله وإيّاك معهم برحمتي لهم، إنّ الله واسع كريم»[1].

أقول: روى الكشّي التوقيعين في عنوان «ما روي في عبدالله بن حمدويه البيهقي، وإبراهيم بن عبدة النيسابوري» لاستفادة حالهما منها، والتوقيعان محرّفان.

أمّا الأوّل: فلأنّه لا معنى لأن يقال: «كتب إلى إبراهيم الخ» فيكتب إلى إبراهيم في إبراهيم، ويكتب كتابي إليه كتابي، فالأوّل: كتوصية الشخص بنفسه، والثاني: كاثبات الشيء لنفسه.

و الظاهر أنّ الأصل «كتب إلى عبدالله بن حمدويه، والكتاب الّذي ورد على إبراهيم بن عبدة».

و أمّا الثاني: فلأنّه لا معنى لقوله: «برحمتي لهم» فانّ الله تعالى هو الّذي يرحم، والظاهر أنّ الأصل «بطلب رحمتي لهم».

و نقل المصنّف أيضاً التوقيع الطويل الّذي رواه الكشّي في عنوان هذا مع إسحاق بن إسماعيل النيسابوري والمحمودي والعمري والبلالي والرازي؛ ونقتصر منه على محلّ الحاجة، وهو قوله فيه: «وكلّ من قرأ كتابنا هذا من موالي من أهل بلدك ومن هو بناحيتك ونزع عمّا هو عليه من الانحراف إلى الحقّ، فليؤدّ حقوقنا إلى إبراهيم بن عبدة، وليحمل ذلك إبراهيم بن عبدة إلى الرازي (رض) أو إلى من يسمّي له الرازي، فانّ ذلك عن أمري ورأيي، إن شاء الله تعالى».

---

(١) الكشّي: ٥٨٠.

قال المصنف: نسب ابن داود إلى النجاشي عدّه من أصحاب العسكري -عليه السّلام- ومراده بالنجاشي الكشّي.

قلت: بل النجاشي في نسخة كتابه محرّف الكشّي، فانّ قاعدة الرمز منه ولا يخالف ما أسّسه.

[١٤٦]

إبراهيم بن عبيد

أبو غرّة، الأنصاري

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الباقر والصادق -عليهما السّلام-.

و قال المصنّف: غرّة بضمّ الغين المعجمة وفتح الراء المشدّدة، وقال: ضبط التوضيح له بفتح المهملة ثمّ المعجمة اشتباه.

أقول: الّذي وجدت في أصحاب الباقر والصادق -عليهما السّلام- من رجال الشيخ أبو عمرة، لا غرّة كما قال، ولا عزة كما نقل. والأصل غير معلوم، فقد عدّ البرقي في أصحاب الباقر -عليه السّلام- أبو عروة الأنصاري، وعدّ في أصحاب الصادق -عليه السّلام- أبو عزّة مولى بسام؛ فإنّ الظاهر أنّ الأصل واحد، إلا أنّ البرقي اقتصر على الكنية، إلا أنّ ظاهره كون من في أصحاب الصادق -عليه السّلام- غير من في أصحاب الباقر -عليه السّلام- لما عرفت من أنّه جعل الأوّل أبو عزّة مولى بسام، والثاني أبو عروة الأنصاري. ثمّ عزة (بالمهملة أوّلاً) أنسب من عكسه الّذي قاله المصنّف، فعزة اسم صاحبة كثير الشاعر؛ والأصل في معناها بنت الظبية.

و كيف كان: فالظاهر أنّه الّذي عنونه تقريب ابن حجر بلفظ «إبراهيم بن عبيد بن رفاعة بن مالك بن العجلان الزرقي الأنصاري، صدوق من الرابعة».

* * *

[١٤٧]

إبراهيم بن عبيدالله بن العلاء

المدني

قال المصنّف: حكى الخلاصة عن ابن الغضائري أنّه قال فيه: لا نعرفه إلا بما ينسب إليه عبدالله بن محمّد البلوي، وينسب إلى أبيه ـ عبيدالله بن العلا ـ عمارة بن زيد، وما يسند إليه إلا الفاسد المتهافت؛ وأظنّه اسماً موضوعاً على غير واحد.

أقول: ما حكاه الخلاصة عن ابن الغضائري موجود في كتابه بلا زيادة ولا نقصان، فلم نسب النقل إليه؟ مع أنّه غير مختص بالنقل، فابن داود أيضاً نقله عنه.

قال المصنّف عن التعليقة: أنّه نقل عن بعض نسخ النقد أنّه قال فيه: قال سعد بن عبدالله: أدرك الرضا ـ عليه السّلام ـ ولم يسمع منه، فتركت روايته لذلك. وقال المصنّف: نسخته خالية من ذلك.

قلت: ما قاله عبارة الخلاصة في إبراهيم بن عبدالحميد ـ المتقدّم ـ والظاهر أنّها كانت مكتوبة في نسخة صاحب النقد من الخلاصة ـ مكتوبة بين السطور ـ متعلّقة بابن عبدالحميد، فتوهم ربطها بهذا.

[١٤٨]

إبراهيم بن عثمان

المكنى أبا أيّوب، الخزّاز الكوفي

نقل عنوان الفهرست له قائلاً: «ثقة، له أصل الخ» ونقل عنوان النجاشي له بلفظ «إبراهيم بن عيسى بن أيّوب الخزاز، وقيل: إبراهيم بن عثمان، روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن ـ عليهما السّلام ـ ذكر ذلك أبو العبّاس في كتابه، ثقة كبير المنزلة، له كتاب نوادر، كثير الرواة عنه». ونقل عنوان

الكشّي له بلفظ «أبو أيّوب إبراهيم بن عيسى الخزّاز، قال محمّد بن مسعود عن عليّ بن الحسن أبوأيّوب كوفي، اسمه إبراهيم بن عيسى، ثقة»[1] ونقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ بلفظ «إبراهيم بن عيسى، كوفي خزّاز، ويقال: ابن عثمان».

أقول: و عدّه البرقي أيضاً في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ قائلاً: «أبو أيّوب الخزّاز، وهو إبراهيم بن عيسى، كوفي، ويقال ابن عثمان».

و ذكره المشيخة، فقال: «عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيّوب إبراهيم بن عثمان الخزّاز،ويقال: إنّه إبراهيم بن عيسى».

قال المصنّف: قال الوحيد: «يظهر من عبارات المفيد كون إبراهيم بن عثمان في غاية الوثاقة».

قلت: إنّما عبّر المفيد بـ«أبي أيّوب الخزّاز» من دون أن يذكر أنّه إبراهيم بن عثمان أو إبراهيم بن عيسى.

و تحقيق المقام: أنّ أبا أيّوب الخزّاز واحد، وهو ثقة بتصريح الكشّي والشيخين والنجاشي واسمه إبراهيم بلاخلاف؛ وإنّما اختلف في اسم أبيه، هل هو عثمان أو عيسى؟ اختار الفهرست الأوّل بلا تردّد، حيث عبّر بالعنوان بلا زيادة ولا نقصان. ويمكن نسبته إلى يونس والحسن بن محبوب، لما يأتي من خبريهما عن التهذيب. واختاره المشيخة[2] مع تردّد، كما عرفت أيضاً عبارته. واختار علي بن فضّال الثاني بلا تردّد وقرره العيّاشي والكشّي، وقد عرفت عبارته. واختاره رجال البرقي والشيخ والنجاشي مع تردّد، كما عرفت عباراتهم. ويمكن نسبته إلى ابن عقدة، حيث قال النجاشي بعد عنوانه وذكر روايته عن الصادق والكاظم ـعليهما السّلامـ: «ذكر ذلك أبو العبّاس» فانّ

---

(١) الكشّي: ٣٦٦. (٢) الفقيه: ٤/٤٦٩.

الظاهر أنّه إشارة إلى المجموع.

قال المصنّف: حكى الوحيد عن البحراني «أنّه إبراهيم بن عثمان بن زياد، وأنّ في آخر رهن التهذيب التصريح بذلك» وقال: أشار إلى مارواه عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن إبراهيم بن عثمان بن زياد، عن أبي عبدالله -عليه السّلام- «قلت: الرجل لي عليه دراهم وكانت داره رهناً» الخبر[1].

قلت: حيث إنّه ليس فيه تكنية، يمكن للخصم أن يقول: إنّه غيره. لكن ممّا يدلّ على أنّه إبراهيم بن عثمان مارواه في زيادات خمس التهذيب، عن ابن محبوب، عن أبي أيّوب إبراهيم بن عثمان، عن أبي عبيدة الحذّاء، قال: «سمعت أبا جعفر -عليه السّلام- يقول: أيّما ذمّيّ اشترى من مسلم أرضاً» الخبر[2] وماروه في علامة أوّل شهر رمضان، عن يونس بن عبدالرّحمن، عن أبي أيّوب إبراهيم بن عثمان الخزّاز، عن أبي عبدالله -عليه السّلام- قال: «قلت له: كم يجزي في رواية الهلال؟»[3] الخبر.

و نقل الجامع وروده بلفظ «أبي أيّوب إبراهيم بن عثمان» عن حدود الزنا في التهذيب[4] لكن الّذي وقفنا عليه في أخبار ذاك الباب مجرّد كنية أو مع لقب، بدون اسم ونسب. والظاهر أنّه كان في نسخته -في الموضعين اللّذين قال- تفسير من المحشّين، فخلط بالمتن.

قال المصنّف: في المنهج «أنّ في رواية صحيحة في قنوت الجمعة تصريح بأنّه ابن عيسى» وقال: أراد به مارواه عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن حسين وعن صفوان، عن أبي أيّوب بن إبراهيم بن عيسى، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله -عليه السّلام- قال: «إنّ القنوت يوم الجمعة في الركعة

---

(۱) التهذيب: ۱۷۹/۷.

(۲) التهذيب: ۱۳۹/٤.

(۳) التهذيب: ۱٦۰/٤.

(٤) التهذيب: ۱۵/۱۰.

الاولى» قال: وفي بعض النسخ «أبي أيّوب، عن إبراهيم بن عيسى» وفي بعضها «أبي أيّوب إبراهيم بن عيسى».

قلت: لم يعيّن أنّ ماورد في أيّ كتاب، و هو في الاستبصار ـ في أوّل الباب ـ هكذا «الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن حسين، عن أبي أيّوب إبراهيم بن عيسى، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ وصفوان، عن أبي أيّوب، قال: حدّثني سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ قال: القنوت» الخبر[1]. ورواه التهذيب في باب العمل في ليلة الجمعة ويومها مثله[2] ولم أقف في واحد من الكتابين على نسخة اخرى.

ومن الأخبار الّتي نقلنا يظهر لك مستند القولين في اسم أبيه، ويمكن ترجيح القول بكونه «عثمان» بتعدّد الخبر به (اثنين أوثلاثة) وأمّا كونه «عيسى» فليس فيه إلا خبر واحد.

ثمّ إنّ هنا للشيخ ـ في رجاله ـ والنجاشي خبطاً.

أمّا الأوّل: فقد عرفت اتّفاق القدماء ـ ومنهم الشيخ نفسه في فهرسته ـ أنّ أبا أيّوب كنية مسمّى بإبراهيم بن عثمان أو بإبراهيم بن عيسى، وهو لم يكنّ أحدهما به ـ وقد عرفت عبارته ـ بل كنّى به إبراهيم بن زياد ـ كما عرفت ذلك في ذاك العنوان ـ وغاية ما يمكن أن يدّعى كون زياد اسم جدّه، لسكوت الآخرين عنه، وشهادة خبر رهن التهذيب له[3] وإن كنت عرفت أنّ خلوّه عن ذكر كنية يمنع عن تعيّن إرادته؛ ومن أين أنّه هذا؟ ولعلّه إبراهيم بن عثمان اليماني الّذي عدّه الشيخ في أصحاب الكاظم ـ عليه السّلام ـ وقال: «وله كتاب، روى عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السّلام» بل الظاهر تعيّنه، حيث إنّ هذا يعبّر عنه في الأخبار إمّا بأبي أيّوب مجرّداً، وإمّا بأبي أيّوب الخزّاز ـ وهما الغالب ـ وإمّا بأبي

---

(١) الاستبصار: ٤١٧/١. (٢) التهذيب: ١٦/٣ (٣) التهذيب: ١٧٩/٧.

أيّوب إبراهيم بن عثمان، وإمّا بأبي أيّوب إبراهيم بن عيسى ـوهما في النادرـ وأمّا بدون ذكر الكنية فلا. مع أنّ صحّة ما في الخبر غير معلوم، فانّه رواه كما مرّ في آخر باب الرهون، وقد رواه بعينه في أوائل ذاك الباب بلفظ «عن إبراهيم بن عثمان» ومن أين صحّة الثاني؟ وأن ليس زيادة «بن زياد» من تحريف النسّاخ؟ والظاهر أنّ منشأ وهم الشيخ ـفي رجالهـ أنه رأى في كتب رجال القدماء عنوان «إبراهيم بن زياد» ثمّ عنوان «أبو أيّوب إبراهيم بن عيسى» أو «بن عثمان» فتوهّم كون «أبو أيّوب» كنية الأوّل، مع أنّه كان كنية الثاني.

و قد عرفت منّا نظيراً له في وصفه إسحاق بن عبدالله بـ«أبي السفاتج» دون إسحاق بن عبدالعزيز.

و توهّم الشيخ صار سبباً لأن قال ابن داود في عنوان بن زياد: «وقيل: بن عيسى، وقيل: بن عثمان» فأراد الجمع بين الجميع. ولو لم يكن ما قاله الشيخ وهماً بما بيّنّاه فالحقّ مع ابن داود؛ فانّ «أبا أيّوب» واحد، صرّح أكثرهم بأنّه إمّا إبراهيم بن عثمان وإمّا إبراهيم بن عيسى. والمفهوم من كلامي الشيخ أنّه إمّاهما وإمّا إبراهيم بن زياد. وقول المصنّف: «إنّ ابن داود خلط خلطاً غير قابل للاصلاح» غلط، بل لو فرض صحّة ما قاله الشيخ تفطّن لدقيقة قابلة للتقدير. وباقي ما أورده المصنّف عليه ثمّة وهنا في رموزه أيضاً غير وارد، لأنّ بعضها من تحريف نسخته، وبعضها مبنيّ على قاعدته في كتابه التي لم يتفطّن المصنّف لها. ولا نطوّل بتفصيل تلك الخصوصيّات.

و أمّا الثاني: ـأي خبط النجاشيـ فقد عرفت اتّفاق القدماء على أنّ إبراهيم هذا ـابن عثمان كان أو ابن عيسىـ مكنّى بأبي أيّوب، وهو قال: «إبراهيم بن عيسى بن أيّوب» على ما وجدنا في نسخة من كتابه مصحّحة نسبة؛ ويشهد له الايضاح الّذي مختصّ بعناوينه، وكذا في نسخة من الخلاصة الّذي استند إلى عنوانه وكلامه، حيث كان أتمّ من كلام الباقين. ووقوع التحريف في الثلاثة

بعيد، فيثبت خبط النجاشي.

قال المصنّف: وقع في هذا خبط و خلط ألجأه إلى تنقيح الحال.

قلت: لكنّه ما نقّح بل خبط خبطات تضحك الثكلى! ومنها قوله: وأمّا اتّحاد ابن عثمان وابن عيسى فاحتماله ليس بمستنكر كثيراً، لإمكان كون مراد الشيخ في ابن عيسى «ويقال: ابن عثمان» وقول الصدوق ـ في باب نكت من التنزيل من الفقيه ـ في ابن عثمان «ويقال له: ابن عيسى» أنّ لإبراهيم هذا كنيتين، فقد يطلق عليه ابن عثمان وقد يطلق عليه ابن عيسى. ففيه أوّلاً: أنّ اتّحادهما أمر مقطوع، صرّح به من عنونهما ـ كما عرفت ـ والاختلاف في اسم رجل أو اسم أبيه كثير؛ وقد يختلف في اسم رجل واسم أبيه واسم جدّه كـ «أبي ذر الغفاري» مع شهرته تلك و جلاله ذاك، فقيل: اسمه جندب، وقيل: برير، وقيل: بريد، وقيل: برير. وكذا اسم أبيه، قيل: جنادة، وقيل: جندب، وقيل: عشرقة، وقيل: عبدالله، وقيل: السكن. وكذا قيل في أجداده: قيس بن عمرو بن صعير بن حرام بن غفار، وقيل: صعير بن عبيد بن حرام بن غفار، وقيل: سفيان بن عبيد بن حرام بن غفار. ذكر جميع ذلك في الاستيعاب. والّذي أوقع المصنّف في الحيرة أنّه توهّم أنّهم أرادوا أن رجلين خارجيّين رجل واحد.

و ثانياً: أنّه ليس في فقيه الصدوق باب نكت من التنزيل، بل في كافي الكليني. وليس في ذاك الباب ما قال، لا أثر من ابن عيسى ولا ابن عثمان، وإنّما روى فيه رواية عن أبي أيّوب [1] بدون ذكر اسم. والّذي أوقع المصنّف في الوهم أنّ الجامع نقل أوّلاً رواية الحسين بن عثمان عن أبي أيّوب في باب نكت الكافي، ثمّ نقل بلا فصل كلام المشيخة، فخلط المصنّف بين باب الكافي وكلام المشيخة، لا تصالهما.

---

(١) الكافي: ١/٤٢٠.

و ثالثاً: أنّ كونه ابن عيسى و ابن عثمان ليسا كنيتين له، وأنهما بيان اسم أبيه هل هوعثمان أو عيسى؟ والرجل ليس له إلا كنية واحدة وهو «أبوأيّوب».

قال المصنّف: سمعت من الفهرست رواية صفوان وابن أبي عمير عن أبي أيّوب الخزّاز إبراهيم بن عثمان.

قلت: إنّما في الفهرست «عن صفوان و ابن أبي عمير عن أبي أيّوب الخزّاز» بدون اسم. واختيار الشيخ في عنوانه كونه «ابن عثمان» ليس بدليل على أنّهما رويا عنه، كما لا يخفى.

قال المصنّف: و سمعت من النجاشي رواية ابن محبوب عنه و عن إبراهيم بن عيسى.

قلت: إنّما في آخرالنجاشي «عنه به» ولم يذكر ابن محبوب أنّه عن هذا أو ذاك. وبالجملة: الثلاثة ـ ابن أبي عمير وصفوان وابن محبوب ـ إنّما رووا في الفهرست والنجاشي عن أبي أيّوب، وإنّما فسّراه هما في عنوانهما بحسب عقيدتهما ـ الفهرست بإبراهيم بن عثمان والنجاشي بإبراهيم بن عيسى ـ مع أنّه لا معنى لأن يقول:ابن محبوب ، عن إبراهيم بن عثمان وإبراهيم بن عيسى ، كما قال المصنّف: عن ابن عثمان وابن عيسى ، وإنّما يصحّ أن يقول : عن إبراهيم بن عثمان أو ابن عيسى ، كما عرفت من البرقي ورجال الشيخ.

إلا أنّه يمكن أن يقال: إنّ ابن محبوب روى عن خصوص ابن عثمان، لكن لا في النجاشي، بل في خبر التهذيب المتقدّم وفي سلسلة المشيخة المتقدّمة، فانّ الظاهر أنّ التسمية فيهما عن ابن محبوب نفسه؛ وقول الثاني: «ويقال... الخ» كلام نفسه.

قال المصنّف: نقل الجامع رواية جمع عن إبراهيم بن عثمان أبي أيّوب الخزّاز، منهم: يونس بن عبدالرحمن، والحسن بن محبوب.

قلت: عرفتها من خبري التهذيب: زيادات الخمس وعلامة أوّل شهر رمضان.

قال: نقل الجامع رواية النوفلي عن إبراهيم بن عيسى.

قلت: لم يعلم إرادة أبي أيّوب به، فنقله عن استلام أركان الكافي وطوافه وطواف التهذيب هكذا «محمّد بن جعفر النوفلي، عن إبراهيم بن عيسى، عن أبيه، عن أبي الحسن عليه السّلام» [1] وليس فيه تكنية. وقد روى فيه عن أبي الحسن ـ عليه السّلام ـ بالواسطة، مع أنّه ممّن روى عن الصادق ـ عليه السّلام ـ بلا واسطة كثيراً، وإن كان قد يروي عنه ـ عليه السّلام ـ معها أيضاً.

قال: قال المشتركات: «وقع في أسناد الشيخ رواية الحسين بن سعيد عن إبراهيم الخزّاز عن عبدالحميد بن عواض» وقال: حكى عن المنتقى أنّه قال: «إنّ الحسين إنّما يروي عنه بالواسطة».

قلت: حيث ليس فيه تكنية، لم يعلم إرادة هذا.

و مورد ما قال: كيفية تسليم الاستبصار [2] وكيفية صلاة التهذيب [3]. مع أنّ مثله كثير، فروى عنه ابن أبي عمير بلاواسطة كثيراً، كما في حكم من نسي طواف النساء في من لا يحضره الفقيه [4] وكيفية غسل الميّت في الاستبصار [5] والشك في فريضة الغداة [6] وفي فضل صيام يوم الشك في التهذيب [7] وفي زيادات كيفية الصلاة مرّتين [8] وروى بتوسط حمّاد عنه في كتاب الصيد والذبائح من التهذيب [9] وإنّما التنافي في ماتمنع الطبقة.

و ليس بين قول الفهرست: «له أصل» و قول النجاشي: «له كتاب

---

(١) الكافي: ٤/٤١٠ والتهذيب: ٥/١٠٧

(٢) الاستبصار: ١/٣٤٦.

(٣) التهذيب: ٢/٣١١.

(٤) الفقيه: ٢/٣٩٠.

(٥) الاستبصار: ١/٢٠٥.

(٦) الاستبصار: ١/٣٦٩.

(٧) التهذيب: ٤/١٨٢.

(٨) التهذيب: ٢/٢٨٩ و ٣١١.

(٩) التهذيب: ٩/١١.

نوادر» تعارض، لما عرفت في المقدّمة: من كون «الكتاب» أعمّ منه، لا مبايناً.

هذا، و عبارة الكشّي «قال محمّد بن مسعود عن عليّ بن الحسن» الظاهر أنه محرّف «حكى محمّد بن مسعود عن عليّ بن الحسن» أو «قال محمّد بن مسعود: قال عليّ بن الحسن» كما لا يخفى. كما أنّ قوله: «أبو أيّوب كوفي اسمه إبراهيم بن عيسى، ثقة» الظاهر أنه محرّف «أبو أيّوب واسمه إبراهيم بن عيسى كوفي، ثقة».

قال المصنف: نقل الخلاصة احتمال كون الخرّاز بالراء المهملة أوّلاً.

قلت: بل اختار ذلك وجعل كونه بالمعجمتين قيلاً. وما اختاره هو الصحيح، لاتفاق النجاشي والشيخ في فهرسته ورجاله عليه؛ ويعلم الأوّل من ضبط الايضاح المختص بما فيه هنا، والثاني من ضبط ابن داود هنا، والثالث من ضبطه في إبراهيم بن زياد.

[١٤٩]

إبراهيم بن عثمان

اليماني

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الكاظم ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «وله كتاب روى عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السّلام».

أقول: قد عرفت في المتقدّم تطبيق خبري رهون التهذيب بدون ذكر كنية عليه. هذا، وسيجيء «إبراهيم بن عمر اليماني» ثمّ إذا كان ذا كتاب وكان غير الآتي كان عليه عنوانه في فهرسته.

[١٥٠]

إبراهيم العجميّ

لم يعنونه، و قد عدّه الشيخ في رجاله في من لم يروعنهم ـ عليهم السّلام ـ

قائلاً: «من أهل نهاوند، روى عنه أحمد بن أبي عبدالله» ومرّ بعنوان: إبراهيم الأعجمي. ونسخ الفهرست مختلفة،بعضها بلفظ «العجمي» وبعضها بلفظ «الأعجمي» ومرّ تقريب كونه إبراهيم بن إسحاق النهاوندي، المتقدّم. وفي الجزء الرابع عشر من أمالي ابن الشيخ،عن أبيه، عن ابن شبل،عن ظفر بن حمدون، قال: «حدّثنا إبراهيم بن إسحاق النهاوندي الأحمري في منزله بغارسقان، من رستاق الاسفيدهان من كورة بنهاوند، في شهر رمضان من سنة خمس وتسعين ومأتين» الخبر[1].

و روى عنه أربعة عشر خبراً، وقال: «انتهت أخبار الأحمري» ويأتي في الألقاب أيضاً بعنوان «الأحمري».

[١٥١]

إبراهيم بن عرفي

الأسدي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ وقال: قال: «مولاهم، أسند عنه».

أقول: بل قال: «مولاهم، كوفي، أسند عنه».

[١٥٢]

إبراهيم بن عطيّة

الواسطي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ وقال: ظاهره كونه إمامياً.

أقول: قد عرفت في المقدّمة ما في استظهاره. وقد عنونه تاريخ بغداد وميزان

---

(١) أمالي الشيخ الطوسي: ١٩/٢.

الذهبي ولم ينسبا إليه تشيّعاً أصلاً، بل ضعّفاه في الحديث.

قال الأوّل: «إبراهيم بن عطيّة أبو إسماعيل الثقفي الواسطي، كان يتولّى النظر في السواد، وحدّث عن يونس بن جناب ومغيرة بن المقسم ومنصور بن المعتمر، قدم بغداد وحدّث بها وروى عنه المغيرة بن ثعلب وغيره» إلى أن قال: «قال البخاري: كان عنده مناكير، مات سنة مأة وإحدى وثمانين».

و روى أنّ يحيى بن معين سئل عن أحاديث يرويها هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم «النظر في مرآة الحجّام دناءة، وإذا بلي المصحف دفن» فقال: سمعها هشيم، عن إبراهيم بن عطيّة الواسطي، عن مغيرة. وقال: إبراهيم هذا لا يساوي شيئاً[1].

و قال الثاني: «إبراهيم بن عطيّة الثقفي، عن يونس بن جناب وغيره، قال النسائي: متروك، وقال أحمد: لا يكتب حديثه، وقيل: أحاديثه دون عشرة، منها...» إلى أن قال: «عن ابن عمر، عن النبيّ -صلّى الله عليه وآله- في قوله تعالى: (من ذا الّذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة) قال: ألف ألف ضعف الخ».

و من كلامهما يظهر أنّه ثقفي، و أنّه مكنّى بأبي إسماعيل. ولم يذكرهما رجال الشيخ.

[١٥٣]

إبراهيم بن عقبة

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الهادي -عليه السّلام-.

أقول: و مثله البرقي.

قال المصنّف: كتب عليّ بن الريّان معه كتاباً إلى أبي جعفر -عليه السّلام-

---

(١) تاريخ بغداد: ١١٤/٦.

في السؤال عن الصلاة على الخمرة المدنية.

قلت: أخذ ما قاله من الوسيط، لكن لم يقل الوسيط: «كتب عليّ بن الريّان معه كتاباً إلى أبي جعفر عليه السَّلام» كما قال، بل قال الوسيط: «كتب بعض أصحابنا بيد إبراهيم بن عقبة إليه يسأله، يعني أباجعفر عليه السَّلام» والأصل في قول الوسيط خبر الكافي في باب ما يسجد عليه وما يكره[1] ولم يتعرّض له الجامع، لكن نقل رواية يعقوب بن يزيد في عقيق الكافي[2] وتلقين التهذيب[3]. والعبيدي في مستحق الفطرة[4] وزيادات فقه الحج في خبر جواز نيابة الصرورة[5]. وعليّ بن عبدالله بن مروان في فضل زيارة الكاظم ـ عليه السَّلام ـ في الكافي[6]. وسهل بن زياد في فضل زيارة فقراء المسلمين[7] وفي موضع رأس الحسين ـ عليه السَّلام ـ في آخر الحج[8] وفي شراء الرقيق[9]. ومعاوية بن حكيم في تفصيل أحكام النكاح في خبر التمتع بالمؤمنة من التهذيب[10] ومحمّد بن الحسين في حدّ السحق[11]. وعليّ بن مهزيار في مايجوز الصلاة فيه من اللباس[12]. وسلمة بن الخطاب في باب آخر من فضل الزراعة من الكافي[13] وصالح بن أبي حماد في التمر[14] والحناء بعد النورة[15].

و ممّا نقلنا من خبر الكافي يظهر لك: أنّه كان على رجال الشيخ والبرقي عدّه في أصحاب الجواد ـ عليه السَّلام ـ أيضاً.

و أمّا ما نقلناه عن الكشي: من أنه قال: «كتبت إلى أبي الحسن

---

(١) الكافي: ٣٣١/٣
(٢) الكافي: ٤٧١/٦
(٣) التهذيب: ٣١٤/١
(٤) التهذيب: ٨٧/٤
(٥) التهذيب: ٤١١/٥
(٦) الكافي: ٥٨٣/٤
(٧) الكافي: ٢٦٢/٢
(٨) الكافي: ٥٧١/٤
(٩) الكافي: ٢١٢/٥
(١٠) التهذيب: ٢٥٦/٧
(١١) التهذيب: ٥٨/١٠
(١٢) التهذيب: ٢٠٦/٢
(١٣) الكافي: ٢٦٢/٥.
(١٤) الكافي: ٣٤٥/٦.
(١٥) الكافي: ٥٠٩/٦.

عليه السّلام» وفي خبر آخر «إلى العسكري عليه السّلام» فلا يدلّ على كونه من أصحاب العكسري ـ عليه السّلام ـ أيضاً، لكون «العسكري» يطلق على الهادي ـ عليه السّلام ـ أيضاً؛ فلعلّ الكشّي أشار إلى اختلاف في اللفظ. وروى الكشّي: أنّه كتب إلى أبي الحسن ـ عليه السّلام ـ وفي خبر آخر إلى العسكري ـ عليه السّلام ـ يسأله عن الدعاء على الممطورة في القنوت [1].

[١٥٤]

إبراهيم بن عثمان

يأتي في رواة إبراهيم بن عمر اليماني.

[١٥٥]

إبراهيم بن عليّ بن أبي رافع

يأتي في إبراهيم بن عليّ بن الحسن.

[١٥٦]

إبراهيم بن عليّ بن أبي طالب

في مقاتل أبي الفرج: «ذكر محمّد بن عليّ بن حمزة: أنّه قتل يوم الطفّ، وامّه امّ ولد، وما سمعت بهذا عن غيره، ولا رأيت لإبراهيم في شيء من كتب الأنساب ذكراً» [2].

قلت: قد ذكره ابن قتيبة في خلفائه [3] وابن عبد ربّه في عقده [4] مثل ما نقله عن محمّد بن عليّ بن حمزة. إلا أنّ الأكثر ـ كأنساب قريش مصعب الزبيري وتاريخ الطبري ومروج المسعودي وإرشاد المفيد ـ لم يذكروا في ولد أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ مسمّى بإبراهيم.

---

(١) الكشّي: ٤٦٠ الخبر ٨٧٥ و ٤٦١ الخبر ٨٧٩.

(٢) مقاتل الطالبيّين: ٥٧.

(٣) الامامة والسياسة: ٧/٢.

(٤) عقد الفريد: ٢٢٠/٢.

[١٥٧]

إبراهيم بن عليّ بن الحسن

بن عليّ بن أبي رافع، المدني

قال المصنّف: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ.

أقول: الّذي وجدت في نسختي «إبراهيم بن عليّ بن أبي رافع المدني» لكن الصحيح نسخته حيث صدّقها الوسيط؛ وكذا المطبوعة الحيدرية لكن مع تبديل «الحسن» بـ «الحسين» والصواب «الحسن» لا تّفاق غيرها عليه. وعنونه الخطيب والذهبي وابن حجر.

قال الأوّل في تاريخ بغداد: إبراهيم بن عليّ بن حسن بن عليّ بن أبي رافع الرافعي المديني، حدّث عن أبيه وعن عمّه أيّوب، وروى عن عليّ بن عمر بن عليّ بن الحسين وكثير بن عبدالله المزني وغيرهم، روى عنه إبراهيم بن حمزة الزبيري وإبراهيم بن المنذر الحزامي ومحمّد بن إسحاق المسيّبي وأبو ثابت محمّد بن عبيدالله المدني ويعقوب بن حميد بن كاسب، كان ينزل بغداد بآخره ومات. وروي أنّ يحيى بن معين سئل عنه، فقال: لا بأس به، فقيل له: فيقول: حدّثني عمّي أيّوب بن حسن؟ قال: ليس به بأس [١].

وعنونه الثاني بلفظ «إبراهيم بن عليّ الرافعي» ونقل عن الدارقطني تضعيفه، وعن البخاري أنّه قال: «فيه نظر» وعن ابن معين أنّه قال: «ليس به وبعمّه أيّوب بأس».

وعنونه الثالث بلفظ رجال الشيخ، قائلاً: «ضعيف نزيل بغداد من التاسعة» ولابدّ أنّه تبع الدارقطني في تضعيفه.

وكيف كان: فلم يعلم وروده في أخبارنا ولم ينسب اولئك الثلاثة

---

(١) تاريخ بغداد: ٦/١٣١.

-مضعّفهم ومقوّيهم له- إليه تشيّعاً.

و روى الإرشاد في أحوالات الحسن -عليه السّلام- «عن إبراهيم بن عليّ الرافعي، عن أبيه، عن جدّته زينب بنت أبي رافع»[1].

قال المصنّف: قال بحر العلوم: «إنّ آل أبي رافع من أرفع بيوت الشيعة بيتاً الخ».

قلت: لا أثر لكلامه في هذا لو فرض تحقّقه، لأنّه أخذ كلامه من عنوان النجاشي لأبي رافع وابنيه: عبدالله وعليّ، وعنوانه لإسماعيل بن الحكم الرافعي. وقد استند إلى تحريفات أيضاً في نسخة النجاشي في عنوانه لعبيدالله بن عليّ بن أبي رافع وعبدالرحمن بن محمّد بن عبيدالله بن أبي رافع، كما يأتي في محلّه.

[١٥٨]

إبراهيم بن عليّ الرافعي

مرّ في سابقه.

[١٥٩]

إبراهيم بن عليّ بن عبدالله

بن جعفر بن أبي طالب، الجعفري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الرضا -عليه السّلام- قائلاً: «وأمّ عليّ بن عبدالله زينب بنت عليّ عليه السّلام».

أقول: لابدّ من وقوع سقط في العنوان، فيبعد أن يكون بين مَن من أصحاب الرضا -عليه السّلام- وبين عبدالله بن جعفر الّذي من أصحاب عليّ -عليه السّلام- واسطة واحدة، وكيف! وقد عدّ أبو الفرج في من قتل أيّام المأمون

---

(١) الارشاد للمفيد: ١٨٧.

«عليّ بن عبدالله بن عبدالله بن محمّد بن عبدالله بن محمّد بن عليّ بن عبدالله بن جعفر»[١] فجعل بينه وبين عبدالله بن جعفر خمس وسائط مع اتّحاد عصرهما.

قال المصنّف: استظهر الجامع والمنهج والمجمع كونه «ابن أبي الكرام» المتقدّم. وقال: هو سهو من قلمهم، ضرورة أنّ اسم أبي الكرام «محمّد بن عليّ» كما مرّ في إبراهيم بن أبي الكرام، فيكون عليّ هذا أباه وإبراهيم أخاه، لا أنّه هو بعينه.

قلت: لم أفهم معنى كلامه «فيكون عليّ هذا أباه وإبراهيم أخاه» وكان عليه أن يقول: «فيكون إبراهيم هذا عمّ إبراهيم ذاك، لا هو بعينه».

وكيف كان: تقدّم ـ ثمّة ـ أنّ قوله: «اسم أبي الكرام محمّد بن عليّ» نقله عن النجاشي عن ابن حجر، مع أنّه ليس في النجاشي منه أثر.

وكيف كان: عدّ أبو الفرج في من قتل من الطالبيّين أيّام المهتدي «محمّد بن عبدالله بن إسماعيل بن إبراهيم بن محمّد بن عبدالله بن أبي الكرام محمّد بن عليّ بن عبدالله بن جعفر»[٢] والمفهوم منه أنّ بين إبراهيم ذاك وأبي الكرام وسائط، إلا أنّه لا وثوق بصحّة نسخته.

وكيف كان: فوجه استظهار الجامع والمجمع والمنهج كون هذا إبراهيم بن أبي الكرام ـ المتقدّم ـ أنّ كلاً منهما «إبراهيم» من أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ اقتصر النجاشي على ذاك ورجال الشيخ على هذا، ولا تعارض، حيث إنّ «أبا الكرام» كنية ينطبق على كلّ اسم. لكن يمكن ردّه بأنّ ذاك أبوه مشهور بالكنية وهذا بالاسم.

* * *

(١) مقاتل الطالبيّين: ٣٣٩.

(٢) مقاتل الطالبيّين: ٤٣٨.

[١٦٠]

إبراهيم بن عليّ
الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- وقال: قال: «راوي، مصنّف، زاهد، عالم بسمرقند، وكان نصر بن أحمد صاحب خراسان يكرمه ومن بعده من الملوك».

أقول: بل قال: «راو مصنّف الخ»، هذا، وفي الخلاصة «وكان أحمد بن نصر صاحب خراسان الخ» فلعلّ نصر بن أحمد في نسخنا تحريف، ويحتمل أن يكون الخلاصة وهم.

[١٦١]

إبراهيم بن عليّ

قال: قال في المنهج: إنّه من أصحاب الهادي -عليه السّلام- في نسخة من رجال الشيخ. وقال المصنّف: بخلوّ نسخته منه.

أقول: الظاهر أنّ المنهج أراد أن يقول: «في أصحاب العسكري عليه السّلام» فقال: «في أصحاب الهادي عليه السّلام» وتقدّم في إبراهيم بن خضيب وقوع مثل ذلك منه أيضاً؛ إلا أنّ الّذي وجدت في نسختي من رجال الشيخ في أصحاب العسكري -عليه السّلام- إبراهيم بن عليّ بن إبراهيم بن خضيب الأنصاري. والظاهر زيادة كلمة «بن» بعد كلمة عليّ (كما يشهد له المطبوعة الحيدرية).

[١٦٢]

إبراهيم بن عمر
الشيباني

قال: وقع في المشيخة في طريقه إلى مصعب بن يزيد.

أقول: الّذي وجدت -ثمّة- إبراهيم بن عمران الشيباني (في مطبوعى الفقيه القديم والحديث).

[١٦٣]

إبراهيم بن عمر

اليماني، الصنعاني، أبو إسحاق

نقل عنوان النجاشي له بدون كنية، قائلاً: «شيخ من أصحابنا، ثقة، روى عن أبي جعفر وأبي عبدالله -عليهما السّلام- ذكر ذلك أبو العبّاس وغيره، له كتاب يرويه عنه حمّاد بن عيسى وغيره».

و نقل عنوان الفهرست له بلفظ «إبراهيم بن عمر اليماني، وهو الصنعاني الخ» وقال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الباقر -عليه السّلام- قائلاً: «له اصول رواها عنه حمّاد بن عيسى» وعدّه في أصحاب الصادق -عليه السّلام-.

و قال الخلاصة: قال ابن الغضائري: «إنّه ضعيف جدّاً روى عن أبي جعفر وأبي عبدالله -عليهما السّلام- ويكنّى أبا إسحاق».

أقول: المفهوم من تعبيره أنّ عنوان رجال الشيخ في أصحاب الباقر والصادق -عليهما السّلام- عنوانه، وليس كذلك؛ فعنوانه في أصحاب الباقر -عليه السّلام- «إبراهيم بن عمر الصنعاني اليماني» وفي أصحاب الصادق -عليه السّلام- «إبراهيم بن عمر الصنعاني» كما أنّ نقله كلام ابن الغضائري عن الخلاصة يدلّ على أنّه لم يقف على عنوانه في كتابه، مع أنّه موجود فيه، فقال: «إبراهيم بن عمر الصنعاني اليماني، يكنّى أبا إسحاق، ضعيف جدّاً روى عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السّلام».

كما غفل عن عدّ البرقي له في أصحاب الباقر -عليه السّلام- بلفظ «إبراهيم بن عمر اليماني» وفي أصحاب الكاظم -عليه السّلام- ممّن أدركه من أصحاب الباقر -عليه السّلام- أيضاً بلفظ «إبراهيم بن عمر اليماني».

قال المصنّف: قال المنهج: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الكاظم -عليه السّلام- أيضاً، قائلاً: «له كتاب روى عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السّلام» وقال: إنّما في نسختيه «إبراهيم بن عثمان اليماني، له كتاب، روى عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السّلام».

قلت: فكأنّ نسخة المنهج بدّلت ذاك بهذا؛ ويمكن تأييده بما قلنا: من عدّ البرقي له في أصحاب الكاظم -عليه السّلام- من أصحاب جدّه.

هذا، و تقدّم في «إبراهيم بن عبدالحميد» أنّ الكشّي تفرّد بوصف ذاك بالصنعاني، وهذا اتّفق عليه الشيخ -في فهرسته ورجاله- والنجاشي وابن الغضائري. وقلنا ثمّة : إنّ قول الفهرست هنا: «وهو الصنعاني» كأنّه ردّ عليه. وأمّا تعبير النجاشي «اليماني، الصنعاني» وكذا الفهرست وتعبير ابن الغضائري ورجال الشيخ «الصنعاني، اليماني» فكلّ منهما صحيح، فانّ الأوّل من قبيل ذكر الخاص بعد العام، والثاني من قبيل البيان بعد المجمل لاخراج صنعاء الشام.

هذا، و نقل المصنّف ترجيح الخلاصة توثيق النجاشي على تضعيف ابن الغضائري.

قلت: وعكس ابن داود، فاقتصر على عنوانه في الثاني.

و نقل المصنّف اعتراض الشهيد الثاني على الخلاصة في فعله، أوّلاً: بتقدّم الجرح، وثانياً: بأنّ النجاشي نقل التوثيق عن أبي العبّاس المشترك بين ابن نوح وابن عقدة الزيدي. ونقل جوابهم عن اعتراضيه بتطويلات بلا طائل. والتحقيق أنّ دأب الخلاصة العمل بجرح ابن الغضائري في مالم يكن له معارض من مدح الكشّي والفهرست ورجال الشيخ والنجاشي.

و أمّا قول الوحيد: «إنّه قد يرجّح الخلاصة قول ابن الغضائري على جملة من المشايخ وقد يعكس» فوهم، كقوله بـ«أنّ ترجيحه هنا لعلّه لشواهد اخرى

غير توثيق النجاشي» فانّ الخلاصة ليس ممّن تقوم عنده شواهد، لقصر مداركه. وإنّما النجاشي قد يعتمد على جرح ابن الغضائري وقد يعرض عنه بشواهد اخرى، كما مرّت الإشارة إليه في المقدّمة. كما قلنا ثمّة أيضاً: إنّ المراد بأبي العبّاس في كلام النجاشي خصوص ابن عقدة واعتبار جرحه وتعديله.

هذا، و أيّد المصنّف توثيق النجاشي بامور:

منها: رواية حمّاد الّذي ورد في حقّه ماورد لكتابه. ولم أفهم معنى قوله.

و منها: بقول الشيخ: «له اصول يرويها عنه حماد».وهو كماترى.

و منها: برواية ابن أبي‌عمير عنه. وقد عرفت في المقدّمة نقضه بروايته عن البطائني الواقفي الخبيث.

و منها: بكثرة رواياته و سلامتها وكونها مفتى بها. مع أنّه ممنوع؛ فمن جملة رواياته روايات «كتاب سليم بن قيس» فحمّاد بن عيسى روى كتابه تارة عن أبان بن أبي عيّاش عنه، واخرى عن إبراهيم هذا عنه. وقد صرّح المفيد بعدم جواز العمل بجميع روايات ذاك الكتاب.

هذا، و نقل المصنّف طريقي الفهرست إليه، و في أولهما «عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر» والثاني: «عن حميد بن زياد، عن ابن نهيك، والقسم بن إسماعيل القرشي جميعاً،عنه» وقال: استظهر المنهج رجوع ضمير «عنه» في آخر العبارة إلى حمّاد أو الحسين، إذ يبعد الرجوع إلى إبراهيم. وقال: وجه البعد يفهم من جعل النجاشي طريقه إليه «عن عبيدالله بن أحمد بن نهيك، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عيسى، عنه».

قلت: و كذا يبعّده عدم كون ابن نهيك والقسم في درجة حمّاد الّذي روى عنه في طريقه الأوّل، إلا أنّ العبارة عمّا قاله في المرجع آبية، فإمّا وقع تصحيف في النسخة وإمّا التبس الأمر على الفهرست في إبراهيم هذا بإبراهيم بن حمّاد المتقدّم، فانّه هو الّذي يروي عنه القسم بلا واسطة.

قال المصنّف: ميّزه الطريحي برواية القسم بن اسماعيل عنه.

قلت: أخذه من طريق الفهرست الثاني. وقد عرفت الحال فيه.

قال: نقل الجامع رواية سيف و محمّد بن عليّ بن محبوب وابن أبي عمير وعليّ بن أبي حمزة، عنه.

قلت: إنّما قال الجامع: «الحسن بن عليّ بن أبي حمزة» لا «علّي بن أبي حمزة» ومورده حدوث أسماء الكافي[1] ومورد رواية سيف بن عميرة عنه في أدنى المعرفة منه[2] ورواية ابن أبي عمير عنه في باب يوم الفطر منه[3].

و أمّا محمّد بن عليّ بن محبوب: فنقل روايته عنه عن وقت زكاة التهذيب لكن الظاهر تحريف نسخته الّتي نقل عنها، فالّذي وجدت ـ ثمّة ـ «عن إبراهيم بن عثمان» لا «إبراهيم بن عمر» حتّى أنّ الوافي نقل الخبر ـ ومضمونه إعادة الزكاة لو أخذها ظالم ـ بلفظ «عن الخزاز» وإن قلنا في إبراهيم بن عثمان الّذي يروي عنه محمّد بن عليّ بن محبوب: كونه غير إبراهيم بن عثمان الخزّاز، لتقدّم ذاك (رواه التهذيب في ١٣ من أخبار بابه) ونقل الخبر الاستبصار مع إسقاط صدر سنده «محمّد عن إبراهيم» مبتدء بحمّاد الّذي روى عنه إبراهيم (في آخر ٢٥ من أبواب زكاته).

و وَهَم محشّي الوسائل الجديد فبدّل اسناد التهذيبين، كما أنّ الوافي وَهَم فجعل اسناد الاستبصار مثل التهذيب .

و روى عنه حمّاد بن عيسى في الكافي في باب العمرة المبتولة في أشهر الحج[4] وقد غفل عنه الجامع.

هذا، و في تقريب ابن حجر في رقه ٢٤٦ «إبراهيم بن عمر بن كيسان

---

(١) الكافي: ١/١١٢. (٢) الكافي: ١/٨٦ (٣) الكافي: ٤/١٦٨.

(٤) الكافي: ٤/٥٣٥.

الصنعاني ـ صنعاء اليمن ـ أبو إسحاق، صدوق من السابعة» وفي رقمه ٢٤٩ «إبراهيم بن عمر الصنعاني ـ صنعاء اليمن ـ آخر مستور من العاشرة» فان أراد بأحدهما مَن في رجالنا، فمراده الأوّل الّذي جعله من السابعة أي طبقة «الثوري» دون الثاني الّذي جعله من العاشرة، كطبقة «أحمد بن حنبل» بعد كون مَن في رجالنا من أصحاب الباقر والصادق ـ عليهما السّلام ـ.

كما أنّه زاد على ما نقل المصنّف عنه رواية أبان ـ أي ابن عثمان ـ عنه في هدية الكافي[1] وأواخر مكاسب التهذيب[2] كروايته عن أبان ـ أي ابن أبي عيّاش ـ في آخر وصيّة التهذيب[3].

[١٦٤]

إبراهيم بن عيسى

قال: هو أبو أيّوب الخزّاز، على ما مرّ في إبراهيم بن عثمان.

أقول: ذاك عنوان الفهرست وكذا المشيخة، و هذا عنوان الكشّي وكذا البرقي والشيخ في رجاله والنجاشي.

[١٦٥]

إبراهيم الغفاري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ وقال: لا يحتمل اتّحاده مع إبراهيم بن ضمرة الغفاري ـ المتقدّم ـ لكشف ذكر الشيخ لهما متعدّداً مع قلّة الفصل بين الاسمين عن التعدد.

أقول: لو كان ذكره متصلاً كان الاتّحاد محتملاً، فضلاً عن ذكره منفصلاً، وتعدّد عنوانه غير دالّ، لأنّا نراه كثيراً يعنون الواحد المقطوع متعدّداً؛ وغاية ما يمكن أن يقال: عدم معلومية التعدّد، لا نفي احتمال التعدّد. ويمكن

---

(١) الكافي: ١٤٣/٥. (٢) التهذيب: ٣٧٩/٦ (٣) التهذيب: ١٧٦/٩

أن يكون تعدّد عنوانه لاجمال الأمر عنده واحتماله التعدّد.

وكيف كان: فاتّحادهما قريب بعد كونهما من أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ.

[١٦٦]

إبراهيم الغمر

بن الحسن المثنّى

عنونه عن عمدة الطالب، ثمّ قال: إبراهيم ثلاثة: هذا، وابن عبدالله بن الحسن المثنّى ـقتيل باخمرى ـ وإبراهيم الكابلي ابن ابن ابن محمّد النفس الزكيّة. وقال: فالأوّل ابن الثالث.

أقول: بل الأوّل عمّ جدّ أبي الثالث محمّد النفس الزكيّة. ثمّ لم أدر من أين وصف عمدة الطالب هذا بالغمر؟ مع أنّه ذكره الخطيب[1] وأبوالفرج[2] والطبري[3] بدونه؛ وإنّما قال الأوّلان : يقال: إنّه كان أشبه الناس بالنبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ وقالوا: هو أوّل من مات من بني الحسن الّذين حبسهم المنصور بالهاشميّة .

هذا، وقال المصنّف: لا يخفى أنّ إبراهيم هذا غير إبراهيم الّذي ذكر الطريحي في جامع المقال، فقال: أحمر قرية قريبة من الكوفة، وهي الّتي قتل فيها إبراهيم بن عبدالله من ولد النفس الزكيّة .

قلت: هذا تنبيه غير نبيه، فمن يتوهّم أنّ إبراهيم بن عبدالله هو إبراهيم بن الحسن؟ وأمّا ما نقله عن الطريحي: فأمّا قوله: «أحمر» فإمّا تحريف منه بـ«باخمرى» وإمّا تصحيف من النسخة، فليس قرب الكوفة قرية مسمّاة بأحمر؛ وإبراهيم بن عبدالله قتل بباخمرى. كما أنّ قوله: «من ولد النفس الزكيّة»

---

(١) تاريخ بغداد: ٦/٥٤. (٢) مقاتل الطالبيّين: ١٢٠. (٣) تاريخ الطبري: ٧/٥١٧.

غلط، فابراهيم كان أخا محمّد المعروف بذلك. وللمصنّف هنا كلمات مختلطة اخرى، لم نتعرّض لها حذراً من التطويل.

[١٦٧]

إبراهيم بن الفضل

الهاشمي، المدني

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ قائلاً: «أسند عنه» وقال المصنّف: روى عنه عمر بن عثمان، ومحمّد بن أسلم، ومحمّد بن سليمان، وعبدالله بن عليّ بن عامر، وجعفر بن بشير؛ قال: وغالب رواياته عن أبان بن تغلب، ومن أراد العثور على حقيقة ماذكرنا فليراجع جامع الرواة.

أقول: مواضع رواياتهم ـالّتي عيّنها الجامع ـالأوّل: تفصيل أحكام النكاح في التهذيب[١] لكنّه «عمرو بن عثمان» لا «عمر بن عثمان» كما قال، ورد مرّتين؛ وفي باب المجنون والمجنونة يزنيان من الكافي[٢] وحدود زنا التهذيب[٣]. والثاني: في المرأة مصدّقة في شروط متعة التهذيب[٤]. والثالث: دعاء بين ركعاته[٥]. والرابع باذنجان الكافي[٦] والخامس: ماجاء في سفر الحجّ في الفقيه[٧].

إلا أنّها كلّها بلفظ «إبراهيم بن الفضل» فن أين إرادة الهاشمي هذا بها؟ ولعلّه إبراهيم بن الفضل المدني أبو إسحاق الّذي عدّه الشيخ أيضاً في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ بعد هذا بلا فصل. لكن ورد في خبر مضمونه «لو أراد الرجل الزيادة في أجل المتعة قبل انقضائه يهبها الأجل ثمّ يزيد» رواه الكافي في باب الزيادة في الأجل[٨] ونقله عنه التهذيب في أواخر تفصيل

---

(١) التهذيب: ٢٦٨/٧.
(٢) الكافي: ١٩٢/٧.
(٣) التهذيب: ١٩/١٠.
(٤) التهذيب: ٢٦٨/٧
(٥) التهذيب: ٩١/٣.
(٦) الكافي: ٣٧٢/٦.
(٧) الفقيه: ٢٦٥/٢.
(٨) الكافي: ٤٥٨/٥.

أحكام النكاح «محمّد بن أسلم، عن إبراهيم بن الفضل الهاشمي، عن أبان بن تغلب» [1] فان لم تكن لفظة «الهاشمي» زيادة من المحشّين خلطت بالمتن يكون قرينة لرواية محمّد بن أسلم عن الهاشمي، وفي غيره بما لو روى عن أبان بن تغلب؛ مع أنّه أعمّ، فأيّ تضادّ بين أن يكون يروي محمّد بن أسلم عن إبراهيم بن الفضل الهاشمي وعن إبراهيم بن الفضل غير الهاشمي؟ بعد كونهما من أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ كما هو المفهوم من ظاهر رجال الشيخ في عنوانه لكلّ منهما ـ أو أن يروى كلّ منهما عن أبان بن تغلب بعد كونهما في عصر واحد؟ ويؤيّد ذلك أنّ كلّ من كان هاشميّاً لا يطلق في العناوين والأخبار، وقد اطلق في الأكثر.

و كيف كان: فلم نقف لرواية إبراهيم بن الفضل ـ هاشميّاً كان أو غيره ـ عن الصادق ـ عليه السّلام ـ إلّا في الأخير.

مع أنّ الرابع «عن إبراهيم بن الفضل، عن جعفر بن يحيى، عن أبيه عن الصادق عليه السّلام» فالظاهر كونه غيرهما.

[١٦٨]

إبراهيم بن قتيبة

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم ـ عليهم السّلام ـ قائلاً: «من أهل إصفهان روى عنه البرقي» وعنوان الفهرست والنجاشي له من البرقي (محمّد بن خالد) إلا أنّ طريقهما إليه ابنه أحمد، فقال الأوّل: «عن أحمد بن أبي عبدالله عنه» والثاني: «عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي عنه» قائلين: «له كتاب» وزاد الأوّل في عنوانه «من أهل اصفهان».

* * *

---

(١) التهذيب: ٢٦٨/٧

[١٦٩]

إبراهيم بن قوام الدين

حسين بن عطاء الله، الحسني، الحسيني، الهمداني

نقل عنوانه عن الجامع، قائلاً: «إنّه من تلامذة البهائي» وقال: الهمداني بالدال المهملة نسبة إلى همدان قبيلة من اليمن، وبالذال المعجمة بلدة معروفة من بلاد إيران. أقول: إذا كان الرجل حسنيّاً حسينيّاً تتعيّن نسبته إلى البلدة، ولا مجال لاحتمال نسبته إلى القبيلة.

قال المصنّف: من أغلاط الفيومي في المصباح أنّه جعل «همدان» اسم البلدة أيضاً بالمهملة، وجعل الفارق بين اسم القبيلة واسم البلدة إسكان الميم في الأوّل وفتحها في الثاني.

قلت: لم يعلم كونه غلطاً و إن ذكر القاموس و المعجم كون البلدة بالذال المعجمة، فلا حجّية في قولها. وقول المصنّف: «لأنّه بناها همذان بن الفلوج» دوريّ، والخصم يقول: «بناها همدان بن الفلوج» مع أنّه من أين أحرز أنّ اسم الباني «همدان» ولعلّ اسمه «كرميس» فكلٌّ قولٌ نقله الحموي؛ ولعلّ الباني غيرهما.

[١٧٠]

إبراهيم الكرخي

قال المصنّف: بغداديّ، من أبناء العجم، كما حكي عن البرقي.

أقول: لفظ البرقي «من أبناء العجم، بغداديّ» عاداً له في أصحاب الصادق -عليه السّلام-.

وعدّه الشيخ في رجاله أيضاً في أصحاب الصادق -عليه السّلام- قائلاً: «بغداديّ». وقد ورد في خبر من الكشّي في عنوان ذمّ منتحلي التشيّع [1] وفي خبر

(١) الكشّي: ٢٩٧

في مزارعة التهذيب[1]. وقد ذهل عنه الجامع، وإنّما نقل رواية الحسن بن محبوب عنه في مضاربة من لا يحضره الفقيه[2] وهديّته[3] وفي اصول الكفر من الكافي[4]. ورواية ابن أبي عمير عنه في الاستحطاط بعد صفقته[5] واصول كفره[6]. ورواية صالح بن عقبة عنه في الموضع الّذي يكره أن يتغوّط فيه منه[7] ورواية أبي أيّوب عنه في دعوات موجزات لجميع حوائجه[8] ورواية إبراهيم بن مهزم عنه في فضل البنات من كتاب عقيقته[9]. ورواية صفوان ورواية ابن أبي عمير عنه في القول على عقيقته[10]. ورواية أبان بن عثمان عنه في الجزء الثاني من زيادات صلاة السفر، في التهذيب[11].

ثمّ كان على الشيخ في رجاله و البرقي عدّه في أصحاب الكاظم ـعليه السّلام ـ أيضاً، كما يشهد له خبر أوقات الصلاة من التهذيب[12] وآخر وقت الظهر في الاستبصار[13].

قال المصنّف: إنّه متّحد مع «إبراهيم بن أبي زياد».

قلت: مرّ ـ ثمّة ـ اختلاف كتب الرجال والأخبار في كونه «إبراهيم بن أبي زياد» أو «إبراهيم بن زياد» ومرّ تحقيق الأوّل.

[١٧١]

إبراهيم بن المبارك

قال: لم أقف فيه إلا على قول النجاشي: «إنّ له كتاباً».

أقول: تركه ذكر طريق له إلى كتابه خلاف دأبه. وعدم عنوان الشيخ له

(١) التهذيب: ١٩٨/٧ (٢) الفقيه: ٢٣١/٣ (٣) الفقيه: ٣٠٠/٣
(٤) الكافي: ٢٩٢/٢ (٥) الكافي: ٢٨٦/٥. (٦) الكافي: ٢٩٢/٢.
(٧) الكافي: ١٦/٣ (٨) الكافي: ٥٨٠/٢ (٩) الكافي: ٤/٦.
(١٠) الكافي: ٣٠/٦. (١١) التهذيب: ٢٢٩/٣ (١٢) التهذيب: ٢٦/٢
(١٣) الاستبصار: ٢٥٨/١.

في رجاله ـمع عموم موضوعهـ غفلة. وأمّا عدم عنوان الفهرست له، فلعلّه لعدم وقوفه على كتابه.

هذا، و عنون الخطيب : إبراهيم بن المبارك بن عبدالله أبو إسحاق صاحب النرسي ، ثمّ روى بواسطتين، عن محمّد بن مخلد، عنه، في سنة ٢٦٢ عن أبي بكر بن عيّاش، عن أبي إسحاق السبيعي ، قال: «جاء أهل نجران، فقالوا: يا أمير المؤمنين! شفاعتك بلسانك وكتابك بيدك ، أخرجنا عمر من أرضنا، فردّنا إليها، فقال: ويلكم! إنّ عمر كان رشيد الأمر رشيد الأمر، فلا اغيّر شيئاً صنعه[1].

و لم أدر هل أراد الّذي عنونه النجاشي أو غيره؟ وهو و إن لم ينسب إليه تشيّعاً، إلا أنّ خبره الّذي رواه عنه أعمّ من عاميّته. والمفهوم من سياق الخبر: أنّ عمر لمّا أراد إخراجهم استشفع ـعليه السّلامـ لهم عنده لساناً وكتباً أن يبقيهم فما قبل، فانتظروا منه ـعليه السّلامـ لذلك ردّهم في عصره، فاعتذر إليهم بعدم استطاعته من تغيير ما فعل، لعدم استبصار جمهور أصحابه ولعدم استقرار أمر سلطانه بالجمل وصفّين. وكان ـعليه السّلامـ يقول: «لو استقرت قدماي لغيّرت أشياء»[2].

و أمّا قوله ـعليه السّلامـ: «إنّه كان رشيد الأمر» فالظاهر أنّه أراد عند الناس، فلمّا أراد ـعليه السّلامـ نهيهم عن الاجتماع في ليالي شهر رمضان لنوافله جماعة صاحوا: واعمراه![3].

[١٧٢]
إبراهيم بن المثنّى

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ.

---

(١) تاريخ بغداد: ١٨٥/٦. (٢) نهج البلاغة: قصار الحكم ٢٧٢.

(٣) الوسائل: الباب ١٠ من أبواب نافلة شهر رمضان، ح ٢.

و قال المصنّف: هذا غير إبراهيم بن أبي المثنى عبدالأعلى ـ المتقدّم ـ وقال: روى عنه ابن مسكان وإبراهيم بن ميمون.

أقول: الأوّل صوم سنة من لا يحضره الفقيه[1] والثاني مزارعة التهذيب[2] ومن استأجر أرضاً في الاستبصار[3] وحيث إنّ الكتب الثلاثة تصدّق هذا فهو المحقّق دون ما سبق إن قلنا بالاتّحاد. لكن يمنع من الاتّحاد ذكر اسم بعد الكنية؛ ومرّ تقريب كون ذاك من عنونه التقريب.

[١٧٣]

إبراهيم بن مجاهد

قال عدّه الشيخ في من لم يروعنهم ـ عليهم السّلام ـ قائلاً: «وهو ابن أبي ثواب المؤدّب».

أقول: الّذي وجدت في نسختي من رجال الشيخ «المؤذّن» لا «المؤدّب» لكن يصدّق نسخته نقل الوسيط والمطبوعة الحيدرية.

[١٧٤]

إبراهيم بن محرز

الخثعمي

قال المصنّف: لم أقف إلا على رواية إبراهيم بن محمّد الأشعري عنه في باب تفصيل أحكام النكاح من التهذيب[4] ورواية مروان بن مسلم عنه، عن أبي جعفر ـ عليه السّلام ـ في باب حكم من خيّر امرأته من الاستبصار[5] وأحكام طلاق التهذيب[6].

أقول: و الأوّل ورد في باب التمتّع بالأبكار من الاستبصار أيضاً[7]

---

(١) الفقيه: ٨٤/٢ (٢) التهذيب: ٢٠٢/٧ (٣) الاستبصار: ١٢٩/٣.

(٤) التهذيب: ٢٥٥/٧ (٥) الاستبصار: ٣١٣/٣. (٨) التهذيب: ٨٨/٨. (٧) الاستبصار: ١٤٥/٣.

وهوبلفظ «الخثعمي». وأمّا الثاني فبلفظ «إبراهيم بن محرز» في الكتابين.

[١٧٥]

إبراهيم محمّد بن أبي الكرّام

قال الطبري في عنوان خروج إبراهيم بن عبدالله بن الحسن: ذكر إبراهيم بن محمّد بن أبي الكرام، قال: حدّثني أبي أنّه لمّا انهزم أصحاب عيسى -أي العبّاسي- قائد جيش المنصور تبعتهم رايات إبراهيم في آثارهم، فنادى منادي إبراهيم: ألا لا تتبعوا مدبراً، فكرّت الرايات راجعة، ورآها أصحاب عيسى، فخالوهم انهزموا، فكرّوا في آثارهم فكانت الهزيمة [١].

و مرّ في إبراهيم بن أبي الكرام احتمال كون الأصل في ذاك هذا.

[١٧٦]

إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى

مولى أسلم بني أفصى

قال المصنّف: عنونه الشيخ في الفهرست والنجاشي، قائلين: «مدني، روى عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السّلام» وقال الشيخ في الفهرست: «وكان خاصّاً بحديثنا والعامة تضعّفه لذلك، وذكر يعقوب بن سفيان في تاريخه أنّ كتب الواقدي -سائرها- إنّما هي كتب إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى، نقلها الواقدي وادّعاها، ولم يعرّف شيئاً منها منسوباً إلى إبراهيم» وقال النجاشي: «وكان خصّيصاً، والعامة لهذه العلّة تضعّفه».

و نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- بلفظ «إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى المدني، أسند عنه».

أقول: وعدّه البرقي أيضاً في أصحاب الصادق -عليه السّلام- بلفظ «إبراهيم

---

(١) تاريخ الطبري: ٦٤٧/٧.

بن أبي يحيى المدني».

وفي كلام المصنّف خبطات:

أحدها: أنّه عنونه بما عنوناه تبعاً له، ثمّ قال: قال النجاشي: «إنّه أبو إسحاق مولى أسلم، مدني» ومقتضى العبارة: أنّ النجاشي عنونه كعنوانه ثمّ زاد ما قال، مع أنّ النجاشي إنّما قال: «إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى أبو إسحاق مولى أسلم، مدني، الخ» ثمّ قال: وعلى منواله الفهرست . ويرد عليه ماقلناه في الأوّل. ثمّ قال: مع زيادة «بني أقصى» بعد «مولى أسلم» وإبدال قوله: «كان خصّيصاً» بقوله: «وكان خاصّاً بحديثنا» وإبدال قوله: «والعامّة لهذه العلّة تضعّفه» بقوله: «والعامّة تضعفه لذلك» وزاد «وذكر يعقوب بن سفيان في تاريخه في أسباب تضعيفه عن بعض الناس أنّه سمعه ينال من الأوّلين» وأبدل قوله: «وحكى بعض أصحابنا عن بعض المخالفين» بقوله: «وذكر بعض ثقات العامّة».

و يرد عليه: أنّ الفهرست قال: «مولى أسلم بن أفصى». و منه يظهر غلط عنوانه.

و أمّا قول الفهرست: «والعامّة تضعّفه لذلك» فكذلك في الأكثر، لكن الشافعي ـ أحد أئمّتهم ـ وثّقه؛ ففي ميزان الذهبي «قيل للربيع: ما حمل الشافعي على الرواية عن إبراهيم؟ قال: كان يقول: لئن يخرّ من السماء أحبّ إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث. قال الربيع: كان الشافعي إذا قال: حدّثنا من لا اتّهم، يريد به إبراهيم». وكذلك وثّقه ابن الإصبهاني منهم، ومال إلى توثيقه ابن عديّ منهم؛ ففي الميزان أيضاً «ونقل عن ابن عقدة الزيدي: نظرت في حديث إبراهيم ليس هو بمنكر الحديث؛ قال ابن عديّ: هو كما قال ابن عقدة، قد نظرت أنا الكثير في حديثه فلم أجد له حديثاً منكراً إلا عن شيوخ يحتملون،

وقد حدّث عنه الثوري وابن جريح والكبار. قال ابن عديّ: له كتاب الموطّأ أضعاف موطّأ مالك». نعم: نقل عن مالك ويحيى بن معين تضعيفه، ففي الميزان «سئل مالك عن إبراهيم أكان ثقة في الحديث؟ فقال: لا ولا في دينه. وقال ابن معين: كذّاب رافضي». وكذلك أحمد بن حنبل طعن فيه بالقدرية، ولم يصحّ أحاديثه، ففي الميزان: «قال أحمد بن حنبل: تركوا حديث إبراهيم، قدريّ يروي أحاديث ليس لها أصل».

و أمّا قول الفهرست: «و ذكر يعقوب بن سفيان في تاريخه في أسباب تضعيفه عن بعض الناس أنّه سمعه ينال من الأوّلين» فالظاهر أنّ المراد ببعض الناس الّذي سمع ذلك منه «أبو همام السكوني» منهم؛ ففي الميزان أيضاً «قال أبو همام السكوني: سمعت إبراهيم يشتم بعض السلف».

هذا، و في الميزان «انّ اسم جدّه أبي يحيى سمعان» وفي تقريب ابن حجر «مات إبراهيم سنة أربع وثمانين، وقيل: إحدى وتسعين» ـ أي بعد المأة ـ والثاني عنون أيضاً إبراهيم بن محمّد بن أبي عطاء، وقال: «هو ابن محمّد بن أبي يحيى».

الثاني: أنّه قال: روى النجاشي كتاب إبراهيم هذا عنه، عن أبي الحسن النحوي، عن أحمد بن محمّد بن سعيد، عن المنذر بن محمّد القابوسي، عن الحسين بن محمّد الأزدي. فمقتضى عبارته: أنّ النجاشي روى عن إبراهيم بلا واسطة، وإبراهيم روى عن أبي الحسن... الخ. مع أنّ النجاشي روى، عن أبي الحسن، عن أحمد، عن المنذر، عن الحسين ـ المذكورين ـ عنه.

الثالث: أنّه قال هنا: أقصى (بسكون القاف) وقال في جدوله: لا يخفى أنّ أسلم قبائل كثيرة، منهم: أسلم بني أفصى (بالفاء) وهم بنو أسلم بن أفصى بن عامر بن قمعة بن طانجة.

فتراه ناقض في جعل «أفصى» تارة بالقاف واخرى بالفاء. وجعل أسلم

تارة «بني أفصى» واخرى «بن أفصى» ثمّ الصحيح أسلم بن أفصى (بالفاء) وبلفظ «بن».

كما أنّه نقل عن ابن داود أنّه ضبط أفصى (بالفاء) ثمّ قال: وفي الصحاح «أنّ أفصى اسم رجل» ولم نجد أفصى اسماً لأحد، فتتبّع.

فأيّ احتياج إلى التتبّع؟ بعد قول الفهرست: «أسلم بن أفصى» ولم لم يلاحظ الصحاح بعد تلك العبارة: وهما أفصيان: أفصى بن دعمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار. وأفصى بن عبدالقيس بن أفصى بن دعمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة.

و ذكر ابن قتيبة أيضاً ـ في معارفه ـ في أنساب ربيعة: أفصى بن دعمى، وأفصى بن عبدالقيس[1].

ثمّ المفهوم من الصحاح: كون أفصى الأوّل جدّ الثاني. مع أنّه يرد على الصحاح حصره أفصى في نفرين من ربيعة؛ فلنا أفصى آخر من مضرّ «أبو أسلم» الّذي منهم أبو برزة الأسلمي و بريدة الأسلمي ـ الصحابيّان المعروفان ـ وهو ابن حارثة بن عمرو بن عامر بن قعة بن طانجة، كما يستفاد من الاستيعاب في نسب أبي برزة و بريدة.

و منه يظهر أن المصنّف في جد وله أيضاً أسقط بين أفصى وعامر رجلين. وأفصى هذا الثالث هو المراد هنا، لتصريح الفهرست بأنّ هذا مولى أسلم بن أفصى. ولا يرد على المعارف ما يرد على الصحاح، لأنّه ذكر أنساب ربيعة بالخصوص، والصحاح عمّم.

هذا، و في الجمهرة «وتفصّي الرجل من الرجل إذا باينه، ومنه اشتقاق أفصى وهو اسم» ولم يرد عليه أيضاً، لأنّه لم يقل: «اسم نفر أو نفرين أو

---

(۱) المعارف لابن قتيبة: ٤۱.

أكثر».

الرابع: أنه قال: قال في التكملة: «روى عنه محمّد بن خالد البرقي، وهو روى عن أبي الهمش». وليس لنا «أبو الهمش» بل «أبو كهمس» لكن في الجدول صحّحه.

الخامس: قال: قال الفهرست:في كتابه المبوب في الحلال والحرام «عن أبي عبدالله عليه السّلام». مع أنّه قال: «عن جعفر بن محمّد عليه السّلام».

قال المصنّف: قال في الخلاصة بعد تكنيته بأبي إسحاق: «وقيل: أبو الحسن» قلت: حيث إنّ الخلاصة يعبّر بعين عبارات القدماء، وصدر عبارته عبارة النجاشي، فالظاهر أنّ قوله: «وقيل: أبو الحسن» كان في نسخته من النجاشي وسقط من نسخنا؛ وتقدّم نظيره في إبراهيم بن أبي البلاد.

كما أنّ قول الخلاصة: «وكان خصّيصاً به» يدلّ على وجود كلمة «به» في نسخته من النجاشي وسقطت من نسخنا منه.

هذا، و قول النجاشي: «وحكى بعض أصحابنا عن المخالفين أنّ كتب الواقدي سائرها إنّما هي كتب إبراهيم بن محمّد بن يحيى» وقوله أيضاً: «وذكر بعض أصحابنا أنّ له كتاباً في الحلال والحرام» مراده ببعض أصحابنا في الموضعين الشيخ في فهرسته، كما لا يخفى.

[١٧٧]

إبراهيم بن محمّد

لم يعنونه المصنّف، وقد ورد في سند خبر في الوصية لأهل الضلال من التهذيب:روى عنه الحسن بن عليّ الهمداني، وهو عن أحمد بن هلال [1] وقال الشيخ في ذاك الخبر: «إنّ رواته كلّهم مطعون عليهم».

(١) التهذيب: ٢٠٤/٩

[۱۷۸]

إبراهيم بن محمّد بن إسماعيل

قال: قال الوحيد: «روى عنه عليّ بن الحسن الطاطري وفيه إشعار بكونه من الثقات».

أقول: هذا من الغرائب! فانّ رواية مثل ابن أبي عمير ـ الجليل الّذي قبلوا مراسيله ـ عن رجل لا تدلّ على وثاقته، فكيف في من لا تكون روايته في نفسه معتبرة؟ وإنّما قال الشيخ في العدّة: «إنّ الطائفة عملت بما روته الطاطريّون في مالم يكن له معارض من أخبار الإماميّة أو فتاويهم»[۱] وممّا ذكرنا يظهر لك سقوط جميع ما طوّل المصنّف هنا؛ ولا نطوّل بنقله بعد وقوفك على الأصل في الأمر.

[۱۷۹]

إبراهيم بن محمّد

الأشعري

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «قمّي، ثقة، روى عن موسى والرضا ـ عليهما السّلام ـ وأخوه الفضل، وكتابهما شركة» ونقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم ـ عليهم السّلام ـ قائلاً: «أخو الفضل بن محمّد روى عنهما الحسن بن عليّ بن فضّال».

أقول: لِم لم يذكر عنوان الفهرست له؟ فانّه عنونه قائلاً: «له كتاب بينه وبين أخيه الفضل بن محمّد». وإنّما ذكر المصنّف طريق الفهرست إلى كتابه، وهو كما ترى!

قال المصنّف: العجب من الشيخ في عدّه في من لم يرو عنهم ـ عليهم السّلام ـ فنقل جمع ـ منهم النجاشي والعلّامة ـ روايته عن الكاظم والرضا

(۱) العدّة: ۳۸۱/۱.

-عليهما السَّلام- كيف يجامع عدّه في من لم يروعنهم عليهم السَّلام؟ وماذاك من الشيخ إلا سهو القلم.

قلت: بل العجب منه! حيث نسب السهو إلى الشيخ لعدّ جمع له في أصحاب الكاظم والرضا -عليهما السَّلام- من العلّامة وغيره من المتأخرين، فهل هؤلاء إلا حكاة لعبارة النجاشي كالمرآة؟ وبعضهم يصرّح بالأخذ منه مثل ابن داود وبعض آخر، وبعضهم يسكت كالعلّامة وبعض آخر؛ وهل عدّ اولئك كعدّ المصنّف نفسه؟!

و حينئذٍ فالتعارض إنّما بين الشيخ والنجاشي فقط، ومن أين حكم بصحّة قول النجاشي؟ فهل وقف على رواية للرجل عن أحدهما عليه السَّلام؟ ولِمَ لم يحكم بصحّة قول الشيخ لعدم الوقوف على ذلك وعدم نقل الجامع الّذي هذا فنّه ذلك؟ والظاهر أنّ النجاشي رأى أنّ كتب رجال القدماء عدّته فيهما -عليهما السَّلام- لمعاصرته لهما -عليهما السَّلام- فتوهّم روايته عنهما -عليهما السَّلام- مع أنّ عدّهم أعمّ، وإنّما عدّ الشيخ في رجاله في أحدهم -عليهم السَّلام- يدلّ عليه لولم يضمّ عدّه في من لم يروعنهم إليه، كما حقّقناه في المقدّمة.

قال: ميّزه في المشتركات برواية الحسن بن فضّال.

قلت: نقل مثل هذا هل هو إلا تكثير السواد؟ فانّه نقل تصريح الشيخ في رجاله بذلك ووقوعه في طريقي النجاشي والفهرست، ولِمَ لَم يذكر بدله مانقله الجامع؟ مع أهمّية ذلك لسبر كلام النجاشي ورجال الشيخ؛ فانّه نقل رواية صفوان والبزنطي والحجّال والبرقي عنه أيضاً. وموارده ها تفصيل أحكام نكاح التهذيب [١] والتمتّع بالأبكار من الاستبصار [٢] و مولد النبي -صلّى الله عليه وآله- من الكافي [٣] وزيادات أحكام السهو من التهذيب [٤] وشدّة ابتلاء المؤمن من

(١) التهذيب: ٢٥٥/٧. (٢) الاستبصار: ١٤٥/٣. (٣) الكافي: ٤٤٩/١. (٤) التهذيب: ٣٥١/٢.

الكافي [1] وآداب معروفه [2] وفي جميعها روى عن غيرهم -عليهم السّلام- كما قال الشيخ؛ فانّه روى في تلك الأبواب عن إبراهيم بن محرز الخثعمي، وعن عبيد بن زرارة، وعن حمزة بن حمران؛ وإنّما في الباب الأخير «عمّن سمع الكاظم عليه السّلام» المرويّ عنه مجهول.

و أمّا رواية الكشّي في بكير بن أعين مسنداً عن ابن أبي عمير عن هذا وأخيه قالا: «إنّ أبا عبدالله -عليه السّلام- لمّا بلغه وفاة بكير» الخبر، فلا يدلّ على ملاقاتهما له -عليه السّلام- فالصدوق في مشيخته -أيضاً- قال: «إنّ أبا عبدالله -عليه السّلام- لمّا بلغه وفاة بكير» الخ [3] فهل الصدوق رأى الصادق -عليه السّلام-؟ مع أنّه لم يقل أحد بكون هذا من أصحاب الصادق -عليه السّلام- وإنّما قال النجاشي بروايته عن الكاظم والرضا -عليهما السّلام-.

مع أنّه لو أراد إفادة لعيّن مورد رواية الحسن بن فضّال عنه في الأخبار حتى يتبيّن أنّه لم يرو عن أحدهما -عليهما السّلام- فقد روى عنه في فضل الكوفة من التهذيب [4] و كذا مايرد من الشهود من الكافي [5] فانّه وإن كان بلفظ «ابن فضّال» إلا أنّ المنصرف منه «الحسن».

هذا، و جعل المصنّف عنوانه: إبراهيم بن محمّد الأشعري القمي، وهو غلط. وإنّما قال النجاشي في ترجمته: «إنه قمي» كما عرفت؛ وبينهما فرق.

[۱۸۰]

إبراهيم بن محمّد بن بسّام

المصري، يكنّى أبا إسحاق

قال المصنّف: عدّه الشيخ في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «روى

---

(۱) الكافي: ۲/۲٥٤. (۲) الكافي: ٤/۳۲. (۳) الفقيه: ٤/٤٤۱.

(٤) التهذيب: ۷/۳۹٦. (٥) الكافي: ٦/۳۲.

عنه التلّعكبري».

أقول: جعل قوله: «يكنّى أبا إسحاق» من العنوان غلط، فانّه من الترجمة.

قال: زاد بعضهم عن رجال الشيخ «إجازة» ويمكن جعل كونه شيخ إجازة موجباً لدرجه في الحسان.

قلت: قد عرفت في المقدّمة أنّه ليس وراء ذلك شيء.

[١٨١]

إبراهيم بن محمّد الثقفي

قال المصنّف: روى في فضل غسل زيارة الحسين ـعليه السّلام ـ من التهذيب، عن أبي محمّد الحسن بن عليّ الزعفراني، عنه، عن أبي عبدالله ـعليه السّلام ـ [١] ثمّ إنّي بعد سنة وأشهر عثرت على توثيقه في فهرست ابن النديم، بقوله: «الثقفي، إبراهيم بن محمّد الاصبهاني، من الثقات العلماء المصنّفين، وله من الكتب كتاب أخبار الحسن بن عليّ عليهما السّلام».

أقول: الرجل إبراهيم بن محمّد بن سعيد الثقفي، المعروف، الآتي عنوانه من رجال الشيخ والفهرست والنجاشي؛ زيد ثمّة اسم أجداده، وهنا اقتصر على اسم أبيه. وقد يعبّر عنه بإبراهيم الثقفي، باسم ولقب، بدون نسب؛ وقد مرّ منّا عنوانه بذاك أيضاً. وقد عدّ الفهرست والنجاشي في كتب الآتي كتاب أخبار الحسن ـعليه السّلام ـ الّذي نقله هنا من ابن النديم. كما أنّ أحد طرق الفهرست إلى الآتي الحسن بن عليّ الزعفراني الّذي ورد راوياً عنه في الخبر الّذي أخذه منه هنا. و وروده في الأخبار بهذا العنوان، دون العنوان الآتي، كما في باب خدمة المؤمن من الكافي [٢] ورفقه [٣] وشرايعه [٤] ومولد نبيّه ـصلّى الله عليه

---

(١) التهذيب: ٦/٥٤

(٢) الكافي: ٢/٢٠٧.

(٣) الكافي: ٢/١١٩.

(٤) الكافي: ٢/١٧.

وآله-[١] ونوادر تيمّمه[٢]، ورواتها سعد وسلمة وأحمد البرقي الّذين عدّوا من رواة ذاك، فلِمَ خصّ وروده بذاك الخبر؟!

ثمّ قوله إنّ ذاك الخبر «عنه عن أبي عبدالله عليه السّلام» غلط. وإنّما في الخبر «عن إبراهيم بن محمّد الثقفي، قال: كان أبو عبدالله -عليه السّلام- يقول...» الخبر. وهو غير دالّ على أنّه رآه وروى عنه؛ ونحن أيضاً نقول «قال أبو عبدالله -عليه السّلام- كذا وكذا» وكيف يمكن أن يكون من أصحابه -عليه السّلام- وهو من معاصري سعد وأحمد البرقي؟ إلا أنّ الأصل في فعله الجامع؛ فقال بعد عنوانه: «روى أبو محمّد الحسن بن عليّ الزعفراني عنه، عن أبي عبدالله -عليه السّلام- في فضل غسل الزيارة من التهذيب»[٣] كما أنّ الأصل في الاقتصار على نقل هذا الخبر أيضاً الجامع. والباعث للجامع على ذلك توهّمه أنّ هذا غير إبراهيم بن محمّد بن سعيد الثقفي -الآتي- لتأخّر ذاك، وتوهّمه أنّ هذا روى عنه -عليه السّلام- وإلا فقد نقل هو في ذاك الرواة عنه بلفظ هذا.

[١٨٢]

إبراهيم بن محمّد بن جعفر

بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، الحسني، العلوي، الكوفي

قال المصنّف: عدّه الشيخ في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «روى عنه التلّعكبري».

أقول: الّذي وجدت في رجال الشيخ (في الخطّية والمطبوعة الحيدرية، ونقل عنه الوسيط) إبراهيم بن محمّد بن جعفر بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب الخ. فالمصنّف أسقط «جعفر بن الحسن» الأوّل؛ ويشهد لذلك أنّه لا يمكن عادة رواية التلّعكبري عمّن بينه وبين أمير المؤمنين

---

(١) الكافي: ١/٤٤٨. (٧) الكافي: ٣/٧٠. (٣) التهذيب: ٦/٥٤.

ـعليه السّلام ـ أربعة آباء.

قال: قال في التعليقة: «يظهر من بعض المواضع معروفيّته، بل نباهة شأنه، ومنه ما سيجيء في عليّ بن إبراهيم الخيّاط» قال المصنّف: لكنه لم يف بما قال في عليّ.

قلت: مراده قول الشيخ في عليّ ذاك: «صلّى عليه إبراهيم بن محمّد العلوي» ووفائه يحصل بذكر ذلك في المتن.

قلت: و مثله قول النجاشي في الحسن بن محمّد بن سماعة: «وصلّى عليه إبراهيم بن محمّد العلوي» وكذا قول رجال الشيخ ثمّة: «وصلّى عليه إبراهيم العلوي» إلا أنّ المعروفيّة ونباهة الشأن أعمّ من الديانة، بل يستشعر من صلاته على ابن سماعة الواقفي ـ المعاند في المذهب ـ واقفيّته.

[١٨٣]

إبراهيم بن محمّد بن حمران بن أعين الشيباني

يظهر من رسالة أبي غالب: أنّه يروي عنه محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، ويروي هو عن أبيه عن الصادق ـ عليه السّلام ـ[١].

[١٨٤]

إبراهيم بن محمّد بن الحنفيّة

روى أبو نعيم ـ في حليته ـ في عنوان أبيه باسناده عنه، عن أبيه، عن جدّه، عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال: «المهديّ منّا أهل البيت، يصلحه الله تعالى في ليلة» وروى عنه عن أبيه عن جدّه خبر رمي مارية القبطية بالفحشاء[٢]. ويأتي بعنوان: إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن أبي طالب.

---

(١) رسالة آل أعين: ٢٦.

(٢) حلية الأولياء: ٣/١٧.

[١٨٥]

إبراهيم بن محمّد بن الربيع

قال:مرّ في إبراهيم بن أبي بكر محمّد بن الربيع.

أقول: العنوان لغو، لعدم وروده في خبر ولا كتاب من كتب الرجال، فعنوان الكشّي «إبراهيم بن أبي السمّال» وكذا رجال الشيخ، وهو لفظ الاخبار. وعنوان الفهرست «إبراهيم بن أبي بكر بن أبي السمّال» وعنوان النجاشي مامرّ.

مع أنّ صحّته غير معلومة، و إن كان لازم عنوان النجاشي له في مامرّ؛ فجعله النجاشي نفسه في داود بن فرقد «إبراهيم بن محمّد بن عبدالله بن النجاشي» وكذا في ترجمته لنفسه، وهو الأصحّ.

[١٨٦]

إبراهيم بن محمّد بن سعدان بن المبارك

قال المصنّف: عنونه ابن النديم، قائلاً: «جمّاعة للكتب صحيح الخطّ، صادق الرواية» وقال: إن كان إمامياً كان حسناً، وإلا أمكن عدّه موثّقاً.

أقول: قد عرفت في المقدّمة أنّ ابن النديم من سكت فيه عن مذهبه يكون عامياً مثله، ولذا لم يعنونه الفهرست الّذي يأخذ منه. ويحتمل بعيداً كونه إبراهيم بن المبارك -المتقدّم- الّذي عنونه النجاشي واقتصر على أنّ له كتاباً، بدون أن يذكر له إسناداً، وتفرّد بعنوانه كمامرّ.

[١٨٧]

إبراهيم بن محمّد بن سعيد الثقفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- قائلاً:

«كوفيّ، له كتب ذكرناها في الفهرست» وقال: قال الفهرست: «إبراهيم بن محمّد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن مسعود الثقفي، رضي الله عنه، أصله كوفي، وسعد بن مسعود أخو أبي عبيد بن مسعود عمّ المختار، ولّاه أمير المؤمنين -عليه السّلام- المدائن، وهو الّذي لجأ إليه الحسن يوم ساباط، وانتقل أبو إسحاق إبراهيم هذا إلى إصفهان، وكان زيديّاً أوّلاً ثمّ انتقل إلى القول بالإمامة. ويقال: إنّ جماعة من القمّيّين -كأحمد بن محمّد بن خالد وغيره- وفدوا إليه إلى إصفهان وسألوه الانتقال إلى قم فأبى، وله مصنّفات كثيرة».

قال المصنّف: ثمّ عدّ الفهرست كتبه القريبة من خمسين كتاباً، ثمّ ذكر طريقه إليه، ثمّ أرّخ وفاته بعد الترحّم عليه بسنة ثلاث وثمانين ومأتين. وعلى منواله نسج النجاشي، وزاد في كتبه، وزاد عقيب قوله: «وسألوه الانتقال إلى قم فأبى» وكان سبب خروجه من الكوفة أنّه عمل كتاب المعرفة، وفيه المناقب المشهورة والمثالب، فاستعظمه الكوفيّون، وأشاروا عليه بأن يتركه ولا يخرجه، فقال: أيّ البلاد أبعد من الشيعة؟ فقالوا: إصفهان، فحلف لا أروي هذا الكتاب إلا بها، فانتقل إليها ورواه بها، ثقةً منه بصحّة ما رواه فيه.

أقول: أسقط المصنّف من عنوان الفهرست و النجاشي «بن سعد» قبل «بن مسعود» وما نقله من الترضّي أوّلاً والترحّم أخيراً ليسا في النجاشي رأساً وإنّما كانا في الفهرست في نسخة.

ثمّ إنّ المصنّف تصدّى لإثبات حسنه بترضّي الشيخ وترحّمه، وبرواح القمّيّين إليه وطلبهم منه انتقاله إليهم؛ قال: فانّه يكشف ذلك عن غاية وثاقته، كما لا يخفى على العارف بعادة القمّيّين من ردّ رواية الرجل بما لا يوجب الفسق، وبما ورد في سبب خروجه من الكوفة و بكثرة كتبه.

قلت: و الكلّ كما ترى! أمّا ترضّي الشيخ: فقد عرفت عدم تحقّقه مع أنّه أعمّ، كما عرفته في المقدّمة.

و أمّا رواح القميّين إليه فلم يكن جميعهم، كما ذكر، بل كان فيهم جمع يروون عن الضعفاء، كمحمّد بن أحمد بن يحيى، وقد استثنى ابن الوليد ثلاثين صنفاً من روايات كتابه؛ وكأحمد بن محمّد بن خالد الّذي أخرجه أحمد بن محمّد بن عيسى من قم لذلك. وقد كان رئيس الوفد إليه، ولم يكن في الوفد أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري الّذي كان بالوصف الّذي ذكر، لأنّه لو كان فيهم لقدّم ذكره على أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، لأنّه كان أنبه شأناً وأعلى في الحديث مكاناً. وللخصم أن يقلب هذا عليه، بأنّ ابن الوليد -الّذي كان من نقّاد القميّين- لم يرو من كتبه الكثيرة إلا كتابه المعرفة. ففي الفهرست «وأخبرنا بكتاب المعرفة ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن أحمد بن علوية الاصفهاني المعروف بابن الأسود عنه» مع أنّ ابن الأسود روى جميع كتبه، كما روى عنه النجاشي من غير طريق ابن الوليد، وصرّح به الشيخ في عبدالله بن الحسن المؤدّب.

و أمّا خروجه من الكوفة إلى إصفهان -الأبعد من الشيعة- لرواية كتابه «المعرفة» ثقة منه بصحّة مارواه فيه، فأعمّ من ثقته في نفسه، مع أنّه لا يدلّ على صحّة جميع كتبه ورواياته، كما هو المدّعي؛ بل على صحّة خصوص أخبار كتاب المعرفة. مع أنّ الظاهر أنّ وثوقه بصحّة مافيه، لأخذ رواياته عن العامّة، وكان لا يمكنهم إنكار ماروَوه؛ وهذا هو الظاهر في مثله المشتمل على مناقب أئمتنا -عليهم السّلام- ومثالب أئمتهم (عليهم ما يستحقّون).

و أمّا كثرة كتبه فأعمّ، كرجوعه عن الزيديّة. مع أنّ أكثر كتبه في السير والمغازي ولم يداقّوا فيها كما في كتب الحديث.

و لم يتفطّن المصنّف لاتّحاده مع من عنونه ابن النديم بلفظ «الثقفي، إبراهيم بن محمّد الاصبهاني» قائلاً: «من الثقات العلماء المصنّفين الخ» ولو تفطّن لما احتاج إلى تلك التطويلات؛ ولم يتفطّن هنا، كما لم يتفطّن في عنوانه

بلفظ «إبراهيم بن محمّد الثقفي».

قال المصنّف: نقل الوجيزة توثيقه عن ابن طاوس. ثمّ قال المصنّف: والتعجّب من «الحاوي» في ذكره له في الضعفاء!

قلت: و الحاوي إمّا لم يقف على توثيق ابن طاوس -كما لم يقف المصنّف على توثيق ابن النديم- وإمّا لم يجعله حجّة، لأنّه قاله اجتهاداً عن كلام الفهرست والنجاشي، كمامرّ في ما لفّقه المصنّف من كلامهما.

قال المصنّف: قال في التكملة: «لمّا كان زيديّاً أوّلاً، فحديثه إن كان فيه دلالة على تأخّره فهو صحيح، وإلا كان ضعيفاً» ثمّ ردّه المصنّف بأنّ سكوته بعد الرجوع عن أخبار رواها قبل يدلّ على كونها صدقاً.

قلت: و الصواب في الجواب أن يقال: إنّ روايات الزيدية غير روايات الإمامية، فبعد رجوعه لم يرو من رواياتهم حتّى يحصل خلط. مع أنّ أكثر كتبه كتب سير وتواريخ، لا أحاديث وآثار.

قال المصنّف: روى الشيخ عنه كتبه، تارة عن ابن عبدون، عن عليّ بن الزبير القرشي، عن عبدالرحمن بن إبراهيم المستملي، عنه. واخرى عن المرتضى والمفيد جميعاً، عن عليّ بن حبشي الكاتب، عن أبي عليّ بن حبش، الخ.

قلت: بل لم يروعن المرتضى و المفيد إلا كتابه «المعرفة» لا جميع كتبه، كما قال. ثمّ قوله: «عن عليّ بن حبشي، عن أبي عليّ بن حبش» غلط، فانّ الأصل في الرجلين واحد.

اختلف المرتضى و المفيد في التعبير عنه، قال المرتضى: علي بن حبشي (مع الياء) وقال الشيخ المفيد: علي بن حبش (بدون ياء). وهذا نصّ الفهرست «أخبرنا بجميع هذه الكتب أحمد بن عبدون...» إلى أن قال: «وأخبرنا بكتاب المعرفة ابن أبي جيد...» إلى أن قال: «وأخبرنا به الأجلّ المرتضى عليّ بن الحسين الموسوي، والشيخ أبوعبدالله محمّد بن محمّد النعمان

جميعاً، عن عليّ بن حبشي، قال الشيخ: أبوعليّ بن حبش -بغيرياء- عن الحسن بن عليّ بن عبدالكريم الزعفراني، عن أبي إسحاق... الخ» فتراه بعد التعبير بعليّ بن حبشي (مع الياء) في والد عليّ، قال: «قال الشيخ (أي المفيد): أبوعليّ بن حبش (أي والده) بغيرياء» أي اسمه حبش بدون ياء، لاحبشي مع الياء كما عبّر المرتضى.

ثمّ من الغريب! أنّ المصنّف قال في عنوان عليّ بن حبشي: لمّا لم أنقل طريق الفهرست في إبراهيم الثقفي لزمني نقله هنا. ثمّ نقله هكذا: عليّ بن حبشي، عن الحسن الزعفراني، وقال: إنّ فقرة «قال الشيخ أبوعليّ بن حبش بغيرياء» كانت حاشية على الفهرست أدخلها المنتهى في المتن، والمراد بـ«الشيخ أبوعلي» في الفقرة ابن الشيخ، الخ.

فكلامه كلّه غلط في غلط، فالفقرة لم تكن حاشية، بل من المتن. والمراد بالشيخ، المفيد. ومعنى «أبوعليّ» والد عليّ، أي عليّ بن حبيش.

هذا، و في الفهرست في الحسين بن أبي غندر -الآتي- «عن أبي القسم عليّ بن حبيش» وحينئذٍ فالمرتضى عبّرعن اسم والد عليّ بحبشي، والمفيد بحبش، والشيخ -ثمّة- بحبيش.

و قد عرفت: أنّ المصنّف قال: إنّ الفهرست عدّ كتب هذا قريباً من خمسين، وزاد النجاشي كتبه على خمسين.

و ليس كما قال، عدّ النجاشي في ما انتهى إليه من كتبه ستّة وثلاثين كتاباً، ورواها تارة باسناده عن عبّاس بن السندي عنه، واخرى عن محمّد بن زيد الرطاب عنه، وثالثة عن أحمد بن علوية الكاتب عنه. ثمّ روى عن عبدالرحمن بن إبراهيم المستملي أحدوثلاثين كتاباًمنه، إلاأنّ كثيراًمنهاما عدّه أوّلاً.

و يظهر من مطاوي الفهرست و النجاشي تكنية هذا بأبي إسحاق، كأكثر

المسمّين بإبراهيم، وإن لم يذكرا ذلك في عنوانه. وروى عنه أحمد البرقي في شرائع الكافي[١] وفي رفقه[٢] وفي انصافه[٣] وسعد بن عبدالله القمي في مولد نبيّه -صلّى الله عليه وآله وسلّم-[٤] وسلمة بن الخطاب في نوادر بعد صفة تيمّمه[٥] وأحمد بن عليّ الكاتب في نوادر قضاياه[٦] وروى المشيخة عن أبيه باسناده عن أحمد بن عليّ الإصفهاني عنه[٧] وروى عن ابن الوليد عن أحمد بن علوية الإصفهاني عنه. وظاهره كون أحمد بن عليّ الإصبهاني غير أحمد بن علوية الاصبهاني.

[١٨٨]

إبراهيم بن محمّد بن سماعة

أخو جعفر و حسن، و أبو محمّد

قال المصنّف: قال في التعليقة: «يظهر من ترجمة أبيه وأخيه جعفر معروفيته، بل نباهته».

أقول: أشار صاحب التعليقة إلى قول النجاشي في أبيه: «والد الحسن وإبراهيم وجعفر» وإلى قوله في جعفر أخيه: «أخو أبي محمّد الحسن، وإبراهيم أبي محمّد، وكان جعفر أكبر من أخويه».

هذا، و قول المصنّف في آخر عنوانه: «و أبو محمّد» غلط، ولابدّ أنّ التعليقة قال: «أبو محمّد» بدون واو، أخذاً من قول النجاشي في أخيه جعفر: «أخو أبي محمّد الحسن، وإبراهيم أبي محمّد» إلا أنّ الظاهر كون «إبراهيم أبي محمّد» في النجاشي محرّف «إبراهيم بن محمّد» وإلا لقال: «وأبي محمّد إبراهيم» كما قال: «أبي محمّد الحسن» ولأنّ أبا محمّد كنية أخيه الحسن ويبعد اتّحادهما في

---

(١) الكافي: ٢/١٧. (٢) الكافي: ٢/١١٩. (٣) الكافي: ٢/١٤٤.
(٤) الكافي: ١/٤٤٨. (٥) الكافي: ٣/٧٠. (٦) الكافي: ٧/٤٢٨. (٧) الفقيه: ٤/٥١٤.

الكنية، مع أنّ المسمّين بإبراهيم مكنّون بأبي إسحاق عموماً (كما عرفت في المقدمة) كما أنّ المسمّين بالحسن مكنّون بأبي محمّد.

قال المصنّف: الظاهر كونه إمامياً.

قلت: هو غير معلوم بعد كون بيتهم بيتاً واقفيّاً وكون الحسن أخيه من شيوخهم.

[١٨٩]

إبراهيم بن محمّد بن سماعة

بن العبّاس الختلي

قال المصنّف: حكي عن رجال الشيخ عدّه في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «روى عن سعد بن عبدالله وغيره من القمّيّين، وعن عليّ بن الحسن بن فضّال، وكان رجلاً صالحاً».

أقول: الحكاية محقّقة، عنونه رجال الشيخ في السادس من عناوين ذاك الباب.

قال المصنّف: قال الوحيد: «إنّه والد هشام المشرقي، ويظهر من ترجمة جعفر بن عيسى اتّصافه بالبغدادي».

قلت: استند في قوله: «والد هشام المشرقي» و وصفه بالبغدادي إلى قول الكشي في هشام: «قال حمدويه: هشام المشرقي هو ابن إبراهيم البغدادي» وإلى قوله في جعفر: «عن حمدويه وإبراهيم عن العبيدي قال: سمعت هشام بن إبراهيم الختلي وهو المشرقي، يقول: استأذنت لجماعة علي أبي الحسن -عليه السّلام- في سنه تسع وتسعين ومأة» الخبر[١] إلا أنّ مافهمه غلط، فانّ إبراهيم هذا نفسه ممّن لم يرو عنهم -عليهم السّلام- يروي عن سعد وعليّ بن

(١) الكشّي: ٩٨.

فضّال ـ كما سمعت من رجال الشيخ ـ وهشام ابن ذاك من أصحاب الرضا ـعليه السّلام ـ كما عرفت من خبر الكشّي. ووصف كلّ منهما بالختلي لا يدلّ على اتّحادهما، فيمكن أن يكون بين منسوب إلى موضع ومنسوب آخر قرون كثيرة. ثم قوله: «ويظهر من ترجمة جعفر اتّصافه» أيضاً وهم؛ فيفهم ـ لوفرض الاتّحاد ـ من ترجمة هشام، لا جعفر.

[١٩٠]

إبراهيم بن محمّد بن عبدالله

الجعفري

نقل المصنّف عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «أسند عنه» وقال: يمكن استفادة وثاقته من كونه أحد الشهود المذكورين في وصيّة الكاظم ـ عليه السّلام ـ كما يأتي في العبّاس بن موسى بن جعفر، ضرورة بُعد استشهاد الإمام على وصيّته غير الثقة.

أقول: فيه أوّلاً: أنّه أيّ استبعاد في استشهاد غير الثقة لخصوصيّة فيه؟ فأحد شهود تلك الوصيّة يحيى بن الحسين بن زيد الواقفي.

فإن قيل: يثبت وثاقته من ردّه على العبّاس بن موسى لما نازع الرضا ـ عليه السّلام ـ.

قلت: هذا أيضاً أعمّ، فانّ القاضي الطلحي ـ الّذي أقدم العبّاس الرضا عليه السّلام عليه ـ أيضاً ردّ على العبّاس بمخالفته وصيّة أبيه وأنّ الحق مع الرضا ـ عليه السّلام ـ.

وثانياً: من أين أن المذكور في الوصيّة بلفظ «إبراهيم بن محمّد الجعفري» هذا؟

قال المصنّف: استظهر التعليقة كونه «إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب» وكونه والد عبدالله بن إبراهيم، ويجيء فيه أنّ أباه من

أصحاب الباقر والصادق ـعليهما السّلام ـ فهو جدّ سليمان بن جعفر الجعفري المشهور.

قلت: أشار إلى عنوان النجاشي لابنه عبدالله وابن ابنه سليمان.

وممّا يشهد لسقوط «عليّ» بين محمّد وعبدالله من رجال الشيخ ـ كما استظهر ـ أنّ عبدالله بن جعفر صحابيّ يبعد أن يكون بينه وبين إبراهيم هذا الّذي عدّ في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ واسطة واحدة، وأنّ عبدالله بن جعفر وإن عدّوا في ولده مسمّى بمحمّد، إلا أنّ ابن قتيبة قال: «العقب من ولد عبدالله لعليّ ومعاوية وإسحاق وإسماعيل»[1] وأنّ رجال الشيخ موضوعه الاستقصاء، فلم لم يعنون ذاك مع تحقّقه؟

[۱۹۱]

إبراهيم بن محمّد

العلوي

ورد في رجال الشيخ في عليّ بن إبراهيم الخيّاط، و في النجاشي في الحسن بن محمّد بن سماعة، وهو «إبراهيم بن محمّد بن جعفر بن الحسن بن الحسن» المتقدّم. ومرّ تحقيق نسبه.

[۱۹۲]

إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن أبي طالب

ابن الحنفيّة المدني

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب زين العابدين ـعليه السّلام ـ.

أقول: مرّ منّا بعنوان «إبراهيم بن محمّد بن الحنفيّة». ثمّ قول الشيخ في رجاله: «ابن الحنفيّة المدني» ليس بصحيح، وكان عليه أن يقول: «المدني

(۱) معارف ابن قتيبة: ۹۰.

وأبوه ابن الحنفية» وعنونه ابن حجر، قائلاً: «إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن أبي طالب الهاشمي أبوه ابن الحنفية، صدوق من الخامسة».

و كيف كان: قال ابن قتيبة في إبراهيم هذا: «إنّه الملقّب بشعرة»[1] وفي القاموس: الشعر - ويضمّ ويحرّك - لشّئ يخرج من اصول السمر سمّ قاتل. وزاد في التاج: إذا قطر في العين منه شيء مات الإنسان وجعاً.

[١٩٣]

إبراهيم بن محمّد بن عليّ

بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب

قال النجاشي في ابنه عبدالله: «روى أبوه عن أبي جعفر وأبي عبدالله» وتقدّم في عنوان إبراهيم بن محمّد بن عبدالله تقريب اتّحاده مع هذا.

و كيف كان: ففي ميزان الذهبي في الرقم ١٩١ في عنوان إبراهيم بن محمّد: [ق] عن بعض التابعين - بعد كلام - «فإن كان إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن عبدالله بن جعفر، فقال فيه ابن أبي حاتم روى عن أبيه وعنه سعد بن زياد، وابن عيينة، ويعقوب بن عبدالرحمن الخ».

و في تقريب ابن حجر في الرقم ٢٧٢ «إبراهيم بن محمّد بن معاوية بن عبدالله بن جعفر، هو إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن عبدالله بن جعفر، صدوق من السادسة».

قلت: والمفهوم من كلامه أنّ الأصل في اسم معاوية - جدّه - هو عليّ. وكذلك يمكن فهم ذلك من الذهبي بعد «عن بعض التابعين» في كلامه المتقدّم، وهو «معاوية بن عبدالله بن جعفر، عن أبيه الخ» وعليه فوجهه أنّ تسمية عبدالله بن جعفر لابنه بمعاوية إنّما كان بطلب معاوية منه ذلك، فلابدّ انه سمّاه عليّاً في الباطن.

---

(١) معارف ابن قتيبة: ٩٥.

[١٩٤]

إبراهيم بن محمّد بن عليّ

الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «أسند عنه».

أقول: يحتمل اتّحاده مع إبراهيم بن محمّد الكوفي ـ الآتي.

[١٩٥]

إبراهيم بن محمّد بن عمر

بن يحيى بن الحسين بن زيد الشهيد

عنونه الخطيب وقال: «حدّث عن أبي المفضّل الشيباني، كتبت عنه وكان سماعه صحيحاً»[١].

[١٩٦]

إبراهيم بن محمّد بن عيسى

بن محمّد، العريضي

عنونه الجامع وقال: «ورد في زيارة رسول الله في التهذيب» وفيه «قال أبو جعفر ـ عليه السّلام ـ: إذا صرت إلى قبر جدّتك فاطمة ـ عليها السّلام ـ فقل» الخبر[٢].

[١٩٧]

إبراهيم بن محمّد بن فارس

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الهادي ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «النيسابوري» وفي أصحاب العسكري ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «نيسابوري».

---

(١) تاريخ بغداد: ١٧٤/٦.

(٢) التهذيب: ١٠/٦.

وقال: في الكشي حكى عن أبي عمرو، قال: سألت أباالنضر محمّد بن مسعود عن جماعة هومنهم، فقال: وأمّا إبراهيم بن محمّد بن فارس فهو في نفسه لا بأس به، ولكن بعض من يروي عنه [1].

أقول: إنّما في الكشّي بعد عنوانه «قال أبو عمرو: سألت الخ» وأبو عمرو هو الكشّي نفسه؛ ودأب القدماء التعبير عن أنفسهم بأسمائهم أو كناهم، وتوهمّ المصنّف أنّه آخر، فقال: «حكى عن أبي عمرو الخ». كما أنّ قوله: «عن جماعة هو منهم» عبارة القهبائي الّذي رتّب الكشّي وقطع. وأمّا أصله فعنون هذا مع سبعة آخرين وقال: «عن جميع هؤلاء».

قال المصنّف: نقل الخلاصة عبارة الكشّي كما في نسخنا «فهو في نفسه لا بأس به» وقال الشيهد الثاني في حاشيته على الخلاصة: قال الكشّي: «ثقة لا بأس به» وقال الوسيط: قال أحمد بن طاووس: قال الكشّي: «ثقة في نفسه، ولكن أزراه بعض من يروي عنه» وقال الوسيط: كأنّه بنى على أن نفي البأس يقتضي التوثيق والتحرير الطاووسي نقل: أنّ الكشّي قال: «ثقة في نفسه، ولكن بعض من يروي عنه».

قلت: إنّ نسخ الخلاصة وابن داود والميرزا وصاحب المعالم والقهبائي والحاوي من الكشّي كلّها بلفظ «فهو في نفسه لا بأس به» والظاهر أنّ الشهيد راجع كلام ابن طاووس، وأنّه نقل بالمعنى، كما قال الوسيط.

قال المصنّف: رمز ابن داود له «لم» أي عدّ في رجال الشيخ في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- وهو اشتباه، لعدّ رجال الشيخ له في أصحاب الهادي والعسكري -عليهما السّلام-.

قلت: حيث إنّ ابن داود عنونه عن الكشّي فقط، والكشّي لم يذكر روايته

---

(١) الكشّي: ٥٣٠.

عنهم ـ عليهم السّلام ـ صحّ منه رمز «لم» على قاعدته، وغفل عن مراجعة رجال الشيخ.

هذا، و في غيبة الفضل بن شاذان: إنّ إبراهيم هذا أراد الهرب لما همّ عمرو بن عوف بقتله، فورد على العسكري ـ عليه السّلام ـ فأخبره الحجّة ـ عليه السّلام ـ بأنّه سيكفيه الله شرّه، فكان كما قال ـ عليه السّلام ـ فاخذ عمرو وقتل وقطع عضواً عضواً [1].

[۱۹۸]

إبراهيم بن محمّد بن فرج

روى توقيعات الإكمال «أنّه كتب إلى الحجّة ـ عليه السّلام ـ في أشياء وفي اسم مولود له فخرج الجواب فيها دونه، فمات» [2] وهو دليل جلاله حيث كان أهلاً لأن يكتب إليه ـ عليه السّلام ـ ويجيبه.

[۱۹۹]

إبراهيم بن محمّد الكوفي

أبي موسى، الأشعري

قال المصنّف: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ.

أقول: بل في رجال الشيخ «مولى أبي موسى الأشعري» ومراده كون جدّ هذا من موالي أبي موسى، فيكون هو أيضاً مولاه. ومرّ في إبراهيم بن محمّد بن على الكوفي احتمال اتّحاده مع هذا، وإن كان ظاهر الشيخ في رجاله تغايرهما، حيث عنون كليهما وعدّهما في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ.

[۲۰۰]

إبراهيم بن محمّد المذاري

عنونه الشيخ في الفهرست و رجاله، و هو الآتي.

---

(۱) إثبات الهداة: ۳/۷۰۰ (۲) إكمال الدين: ٤۹۸.

[٢٠١]

إبراهيم بن محمّد بن معروف

أبو إسحاق، المذاري

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «شيخ من أصحابنا، ثقة، روى عن أبي عليّ محمّد بن عليّ بن همام ومن كان في طبقته» ونقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «إبراهيم بن محمّد المذاري روى عنه ابن حاشر» وعنوان الفهرست له، قائلاً: «إبراهيم بن محمّد المذاري صاحب حديث وروايات، له كتاب مناسك الحجّ، أخبرني به وبرواياته أحمد بن عبدون عن إبراهيم بن محمّد، وحكى لنا أنّ من الناس من ينسب هذا الكتاب إلى أبي محمّد الدعلجي، لانسبة له به والعمل به رحمهم الله».

أقول: و عندي نسخة من الفهرست مقابلة مع نسخة الأصل، وفيها «لأنسه به والعمل به» والمراد: أنّ من نسب كتاب المناسك للمذاري هذا إلى الدعلجي إنّما توهّم في نسبته، ومنشأ توهّمه أنّ الدعلجي إنما كان آنساً بذاك الكتاب وعاملاً به. وممّا ذكرنا يظهر لك ما في قول المصنّف: عنده ثلاث نسخ كلها بلفظ «لا نسبة له به» وما في قوله: ومعنى قوله: «والعمل به» أنّ العمل بكون الكتاب لإبراهيم، لا للدعلجي.

قال المصنّف: قال في المعراج: يمكن قرائة قول الفهرست: (وحكي لنا) مجهولاً.

قلت: بل هو معلوم قطعاً، بشهادة قوله في آخر كلامه: «رحمهم الله» أي ابن عبدون (الّذي ضميره فاعل حكى) والمذاري والدعجلي. ولو كان «حُكيَ» بلفظ المجهول انقطع ذكر ابن عبدون وإبراهيم هذا، ويبقى الدعجلي فقط.

قال المصنّف: قال في المعراج: «و محمّد الدعلجي لا أعرفه وهو منسوب

إمّا إلى دعلج: اسم رجل أو إلى دعلج الجوالق وألوان الثياب أو إلى الدعلجة: التردّد في الذهاب والمجيء».

قلت: أمّا الدعلجي: و هو أبو محمّد، لا محمّد. ولعلّ نسخته فيه أيضاً كانت مصحّفة، كما في قوله: «لأُنسه به» فانّه نقل عنه أنّ نسخه فيه بلفظ «لأنّه» فهو معروف من مشايخ النجاشي، وهو عبدالله بن محمّد، ومنسوب إلى دعلج: موضع ببغداد. قال النجاشي في ترجمته: «عبدالله بن محمّد بن عبدالله أبو محمّد الحذاء الدعلجي منسوب إلى موضع خلف باب الكوفة ببغداد، يقال له الدعالجة، كان فقيهاً عارفاً وعليه تعلّمت المواريث».

هذا، و في الجمهرة: الدعلج = الأكل الكثير، قال الشاعر:

باتت كلاب الحي تسنح بيننا يأكلن دعلجة ويشبع من عفا

واللسان نقل البيت عن بعضهم بمعنى الأكل بنهمة، وهو الأقرب.

و في الصحاح: دعلج = اسم فرس.

و حينئذٍ فالمعراج مع عدم إصابته المراد لم يستقص معانيه.

هذا، و قد عرفت أنّ الفهرست قال: «له كتاب مناسك الحجّ» وقال النجاشي: «له كتاب المزار» فلعلّ النجاشي أيضاً اعتقد كون المناسك للدعلجي.

قال المصنّف: سمعت من النجاشي روايته عن أبي عليّ محمّد بن همام، وقال الميرزا: كأنّ أبا عليّ محمّداً هذا هو المذكور في الأسماء بأبي عليّ بن محمّد بن همام البغدادي، منسوباً إلى جدّه، والذي تقدّم في ترجمة إبراهيم بن محمّد الثقفي هو ابن تمام.

قلت: أمّا قوله: «سمعت من النجاشي الخ» فليس كما قال «عن محمّد بن همام» بل «عن محمّد بن عليّ بن همام». وأمّا ما نقله عن الميرزا: فالظاهر أنّه حرّفه عليه وأنّه لم يفهم مراده وأنّه قال: كأنّ هذا هو أبو عليّ محمّد بن

همام المذكور في الأسماء، إلا أنّ الأصل فيه ماهنا: محمّدبن عليّ بن همام، وفي الأسماء أسقطوا اسم أبيه ونسبوه إلى جدّه. إلا أنّه تأويل غلط، فقال النجاشي في ترجمته: «محمّد بن همام بن سهيل أخذ المذهب عن أبيه، وأبوه عن أبيه سهيل» وهو كالصريح في كون همام أباه وسهيل جدّه بلا واسطة؛ وأيضاً في الطرق قد يتجوّز، لا في العناوين. والصواب أنّ «محمّد بن عليّ بن همام» هنا خطأ من النجاشي نفسه، وليس من تصحيف نسخته، حيث إن الخلاصة صدّقه.

و أمّا قول الميرزا: «والذي تقدّم الخ» فأراد به قول النجاشي في إبراهيم الثقفي في طريقه الثاني إليه: «عن محمّد بن عليّ بن تمام» إلا أنّ كون «ابن تمام» «محمّد بن عليّ» لا يدل على كون «ابن همام» أيضاً «محمّد بن عليّ». مع أنّ ذاك ليس «محمّد بن عليّ بن تمام» حقيقة، بل مجازاً، وإنّما أصله «محمّد بن عليّ بن الفضل بن تمام» فهمام في «ابن همام» أبوه حقيقة، وتمام في «ابن تمام» أبو جدّه حقيقة.

[٢٠٢]

إبراهيم بن محمّد

مولى،خراساني

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الرضا ـعليه السّلام ـ.

أقول: قول الشيخ في رجاله: «مولى خراساني» خبر، لا وصف، فكان على المصنف جعله جزء الترجمة، لاالعنوان. ثمّ من المحتمل ـقريباًـ اتّحاده مع الّذي عدّه في أصحاب الرضا ـعليه السّلام ـ أيضاً بعنوان «إبراهيم بن أبي محمود، خراساني، ثقة،مولى» فكلّ منهما إبراهيم، مولى، خراساني. وجعل هذا «ابن محمّد» وذاك «ابن أبي محمود» لا تعارض بينهما؛ لعدم التعارض بين الاسم والكنية. واحتمل أيضاً اتّحاده مع إبراهيم بن محمّد بن ميمون ـالآتي ـ وثمّة

وإن لم يذكر أنّه مولى، إلا أنّ اسم جدّه يومي إليه، فالعرب كانوا يسمّون عبيدهم بالمسعود والميمون.

[٢٠٣]

إبراهيم بن محمّد

مولى قريش

قال: عدّه الشيخ في رجاله في من لم يرو عنهم ـعليهم السّلامـ قائلاً: «روى عنه التلّعكبري إجازة».

أقول: لم أقف عليه في نسختي، ولكن صدّقه الوسيط والمطبعة الحيدرية في ٤٧ من باب همزته.

[٢٠٤]

إبراهيم بن محمّد بن ميمون

قال: عن ميزان الاعتدال «أنّه من أجلّاء الشيعة، روى عن عابس» وقال: احتمل المنتهى كونه «ابن ميمون» الآتي.

أقول: لا شاهد له، بل الظاهر كونه «إبراهيم بن محمود بن ميمون» الآتي، بمعنى كون الأصل فيهما واحداً وإن كان الظاهر أصحّية هذا.

ثمّ لم يقل الميزان: «روى عن عابس» كما نقل، بل قال: «روى عن عليّ بن عابس» ولم يقل: «من أجلّاء الشيعة».

[٢٠٥]

إبراهيم بن محمّد الهمداني

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الرضا و الجواد و الهادي ـعليهم السّلامـ وقال: صرّح الكشّي في محمّد ابنه والعلّامة هنا والنجاشي في ابن ابنه ـمحمّد بن عليّـ وكذا الكشّي هناك «إنّ إبراهيم هذا كان وكيل الناحية وأنّه حجّ أربعين حجّة». وقال: يأتي في الأخير أنّ هذا وأولاده كانوا

وكلاء الناحية. وقال: روى الكشّي، عن العيّاشي، عن عليّ بن محمّد، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن أبي محمّد الدينوري، قال: «كنت أنا وأحمد بن أبي عبدالله بالعسكر، فورد علينا رسول من الرجل، فقال: الغائب العليل ثقة، وأيّوب بن نوح وإبراهيم بن محمّد الهمداني وأحمد بن حمزة وأحمد بن إسحاق ثقات جميعاً»[1] ثمّ روى عن عليّ بن محمّد، عن أحمد بن محمّد، عن عمر بن عليّ، عن عمر بن زرعة، عن إبراهيم بن محمّد الهمداني، قال: «وكتب إليّ قد وصل الحساب تقبّل الله منك ورضي عنهم وجعلنا معهم في الدنيا والآخرة، وقد بعثت إليك من الدنانير بكذا ومن الكسوة كذا، فبارك لك فيه وفي الجميع نعم الله عليك، وقد كتبت إلى النضر أمرته أن ينتهي عنك وعن التعرّض لك ولخلافك، وأعلمته موضعك عندي، وكتبت إلى أيّوب أمرته بذلك أيضاً، وكتبت إلى مواليّ بهمدان كتاباً أمرتهم بطاعتك والمصير إلى أمرك وأن لا وكيل سواك»[2].

أقول: وعدّه البرقي أيضاً في أصحاب الرضا و الجواد والهادي -عليهم السّلام-.

و أمّا ما قاله المصنّف: من أنّ الكشّي في محمّد ابنه وهومع النجاشي في ابن ابنه محمّد بن عليّ قالا: «كان وكيل الناحية» فليس كذلك.

أمّا الكشّي في ابنه، فانّما قال: «وكيل». والظاهر أنّ مراده أنّه كان وكيلَ أبي الحسن الهادي -عليه السّلام- أو من قبله؛ ففيه «محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر بن إبراهيم الهمداني، وكان إبراهيم وكيلاً وكان حجّ أربعين حجّة، قال: أدركت بنتاً لمحمّد بن إبراهيم بن محمّد، فوصف جمالها وكمالها، وخطبها أجلّة الناس فأبي أن يزوّجها من أحد، فأخرجها معه إلى الحجّ

---

(١) الكشّي: ٥٥٧. (٢) الكشّي: ٦١١.

فحملها إلى أبي الحسن ـعليه السّلام ـ» الخبر[1]. فاذا كان ابنه حمل بنته إلى الهادي ـعليه السّلام ـ فلابدّ أن يكون الأب وكيلاً له ـعليه السّلام ـ أو لمن قبله.

و أمّا في ابن ابنه: ففي الكشّي ليس منه أثر. و أمّا النجاشي، فانّما قال: «وكيل» وهذا نصّه «عن ابن نوح، عن جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا القاسم بن محمّد بن عليّ بن إبراهيم بن محمّد ـالّذي تقدّم ذكره ـ وكيل الناحية، وأبوه وكيل الناحية، وجدّه عليّ وكيل الناحية، وجدّ أبيه إبراهيم بن محمّد وكيل الخ» فيسقط قول المصنّف أيضاً: «يأتي في الأخير أنّ هذا وأولاده كانوا وكلاء الناحية».

و أمّا قوله: إنّ الخلاصة قال هنا: «إبراهيم وكيل الناحية» فليس أيضاً كذلك، بل قال كالكشّي والنجاشي: إنّه وكيل. وإضافة «صاحب الأمر» في بعض النسخ كان توضيحاً من المحشّين بزعمهم، فخلط بالمتن.

هذا، و قال النجاشي في ابن ابنه محمّد بن عليّ: «روى عن أبيه، عن جدّه، عن الرضا ـعليه السّلام ـ وروى إبراهيم بن هاشم، عن إبراهيم بن محمّد الهمداني، عن الرضا عليه السّلام».

و في الفقيه «و في توقيعات الرضا ـعليه السّلام ـ إلى إبراهيم بن محمّد الهمداني: أنّ الخمس بعد المؤنة»[2].

و يفهم عن باب وجوب حج التهذيب[3] و باب مايجزي عن حجة الاسلام من الكافي[4] أنّ اسم جدّه «عمران» و أنّه كان أوّلاً عامياً، وفيه روى عن الجواد ـعليه السّلام ـ.

قال المصنّف: يأتي في فارس و محمّد بن إبراهيم هذا روايات من الكشّي تدلّ على جلالة قدر إبراهيم هذا.

---

(۱) الكشّي: ٦٠٨. (۲) الفقيه: ٤٢/٢ (۳) التهذيب: ١٠/٥. (٤) الكافي: ٢٧٥/٤.

قلت: أمّا في «محمّد» ـ ابنه ـ فليس فيه إلّا ذاك الخبر الّذي أشار إليه أوّلاً.

وأمّا في «فارس» فذكر في خبرين لكن ليس فيهما دلالة على ما قال، فإنّما فيهما «أنّ هذا كتب يسأل عن فارس وعن غيره، وكتب جوابه أنّ مثل فارس المعلوم الفسق لا يسئل عن أمره» بل فيهما ـ كما ترى ـ إشعار بأنّ سؤاله سؤال جهالة.

قال المصنّف: قال في الحاوي: «محمّد بن أحمد في سند الخبر الأوّل من الكشّي مشترك بين الثقة وغيره». وقال: «نعم في فوائد الخلاصة: ومنهم أحمد بن إسحاق وجماعة وقد خرج التوقيع في مدحهم. وروى أحمد بن إدريس عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن أبي محمّد الرازي، قال: كنت أنا وأحمد بن أبي عبدالله بالعسكر فورد علينا رسول من قبل الرجل ـ عليه السّلام ـ فقال: أحمد بن إسحاق الأشعري وأحمد بن محمّد الهمداني وأحمد بن حمزة بن اليسع ثقات».

قلت: الظاهر أنّ المصنّف حرّف كلام الحاوي بكونه قال: «وإبراهيم بن محمّد الهمداني» لا «وأحمد بن محمّد الهمداني» كما نقل، لأنّه كما قلنا في فوائد الخلاصة، ولكون ما قلنا مربوطاً بالمقام.

وأمّا سنده الّذي نقل «محمّد بن أحمد عن محمّد بن عيسى» وإن وجدنا في آخر الخلاصة كما نقل، إلا أنّ الظاهر أنّه تحريف، لأنّ غيبة الشيخ الّذي نقل الخلاصة الخبر عنه فيه بدله «أحمد بن محمّد بن عيسى» ولأنّ الحاوي أراد سنداً غير مشتبه.

ولو كان كما نقل المصنّف لكان السند عين سند الكشّي، فلم يكن معنى لقوله: «نعم، الخ» ولقوله أيضاً ـ كما نقله المصنّف ـ: «إنّ الطريق واضح».

ثمّ إنّه وإن قلنا: إنّ الكشّي في ابنه والنجاشي في ابن ابنه إنّما قالا: «وكيل» وظاهرهما كونه وكيل الهادي ـ عليه السّلام ـ أو من قبله، لا المهديّ ـ عليه السّلام ـ.

إلا أنّ ظاهر الخبر الأوّل من الكشّي هنا كونه وكيله -عليه السّلام- أيضاً وهو صريح الشيخ في غيبته حيث قال: «وقد كان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل» إلى أن قال: «ومنهم أحمد بن إسحاق وجماعة خرج التوقيع في مدحهم، روى أحمد بن إدريس» الخبر[1]. إلا أنّ اقتصاره في رجاله -كالبرقي- على عدّه في أصحاب الرضا والجواد والهادي -عليهم السّلام- غريب؛ كما أنّ بقائه من زمان الرضا -عليه السّلام- إلى عصر المهديّ -عليه السّلام- بعيد.

هذا، و الخبر الأوّل من أخبار الكشّي في نسخة «عن أبي محمّد الدينوري» وفي اخرى «عن أبي محمّد الراوندي» ونقله الخلاصة «عن أبي محمّد الرازي» وهو الصحيح بقرينة خبر الغيبة وخبر الكشّي نفسه في «فارس» كما أنّ مانقله فيه من قوله: «الغائب العليل ثقة» إنّما هو في نسخة، وفي اخرى «والعامل ثقه» وكذا نقله الخلاصة.

ثمّ عدم ذكر هذا و أيّوب بن نوح في خبر الغيبة مع اتّحادهما غريب!

ثمّ ما في أوّل سند الخبر الثاني و الثالث من الكشّي «عليّ بن محمّد» الظاهر أنّهما مبنيّان على الخبر الأوّل «محمّد بن مسعود قال حدّثني عليّ بن محمّد» كما هو دأب من يروي جميع الأسناد -كالكافي- لا أنّ فيهما سقط.

و أمّا قوله في الخبر الثاني: «اصف له صنع السميع فيّ» فالظاهر كون كلمة «فيّ» محرّفة «معي» والظاهر أنّ «السميع» فيه محرّف «سميع» بكون المراد «سميع بن محمّد بن بشير، المبتدع» كما فهمه القهبائي.

كما أنّ قوله في الخبر الثالث: «قد وصل الحساب» محرّف أيضاً، كما لا يخفى. كقوله فيه: «من الدنانير بكذا».

---

(١) غيبة الشيخ: ٢٥٧ و ٢٥٨.

و أمّا قوله فيه: «فبارك لك فيه و في الجميع نعم الله عليك» فتحريف من المصنّف، وإنّما في الأصل المطبوع «فبارك الله لك فيه وفي جميع نعمة الله وعليك» وفي ترتيبه بخطّ مرتّبه «فبارك لك فيك وفي جميع نعم الله عليك» ولا يخلوان أيضاً من تحريف. والصواب مافي صدر الأوّل «فبارك الله لك فيه» وما في ذيل الثاني «وفي جميع نعم الله عليك».

كما أنّ ما نقله في سنده «عن عمر بن عليّ عن عمر بن زرعة» نقله المطبوع «عن عمر بن عليّ بن عمر بن يزيد» وترتيبه «عن عمر بن عليّ عن عمر بن يزيد» والحقيقة غير معلومة، إلا أنّه ورد سند مثل المطبوع في صلاة فنك الاستبصار[1] وفي مايجوز الصلوة فيه من التهذيب[2].

قال المصنّف: يعرف برواية عليّ بن مهزيار، ويعقوب بن يزيد، وأبي عبدالله الحسين بن الحسن الحسيني، ومحمّد بن عيسى، ومحمّد بن أبي عبدالله وأحمد بن محمّد بن عيسى.

قلت: نقل الجامع غير من ذكر سهلاً عن فيء الكافي وأنفاله[3] والنهي عن صفته تعالى[4]. وأحمد البرقي في تزويج امّ كلثوم[5] وعمر بن عليّ بن عمر بن يزيد عن وقف الفقيه[6] وإبراهيم بن هاشم في مشيخته[7]. وأمّا ما قال ـ فالأوّل: في وجوب حجّ التهذيب[8] ومزارعته[9] ووجوب خمسه[10] والثاني: في بيّناته[11] والثالث في تميز فطرة أهل أمصاره[12] والرابع في مزارعته[13] والأخير في أحكام طلاقه[14]. وأمّا الخامس فليس في الجامع، فلابدّ أنّه حرّف عليه.

---

(١) الاستبصار: ٣٨٤/١.
(٢) التهذيب: ٢٠٩/٢.
(٣) الكافي: ٥٤٧/١
(٤) الكافي: ١٠٢/١
(٥) الكافي: ٣٤٧/٥
(٦) الفقيه: ٢٣٩/٤
(٧) الفقيه: ٥٢١/٤.
(٨) التهذيب: ١٠/٥
(٩) التهذيب: ٢٠٧/٧.
(١٠) التهذيب: ١٢٣/٤
(١١) التهذيب: ٢٦٨/٦
(١٢) التهذيب: ٧٩/٤
(١٣) التهذيب: ٢٠٧/٧.
(١٤) التهذيب: ٥٧/٨

هذا، و أمّا ما في حكم جنابة التهذيب «سعد، عن الحسن بن عليّ بن إبراهيم بن محمّد، عن جدّه: أنّ محمّد بن عبدالرحمن الهمداني كتب إلى الهادي-عليه السّلام-يسئله عن الوضوء للصلاة في غسل الجمعة»[1] فالظاهر أنّ المراد بجدّ الحسن فيه هذا.

و يظهر من هذا الخبر و مامرّ تصديق رجال الشيخ في عدّه في أصحاب الرضا والجواد والهادي -عليهم السّلام-.

[٢٠٦]
إبراهيم بن محمّد بن يحيى
المدني

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- في نسخة، قائلاً: «أسند عنه» وفي نسخة بلفظ «إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى» كما مرّ في محلّه. واستظهر تعدّدهما، قال: لأنّ الأوّل قد عرفت أنّه يروي كلّ من عبدالرحمن بن أبي هاشم، وعاصم بن حميد، وعبّاد بن يعقوب، عنه، عن أبي عبدالله -عليه السّلام- وهذا يروي الحسين بن سعيد، عن حمّاد، عنه، عن أبي عبدالله -عليه السّلام-.

أقول: التحقيق أنّ لنا ثلاثة عناوين:

الأوّل: إبراهيم بن أبي يحيى الّذي في المشيخة، وطريقه إليه ظريف بن ناصح[2] وعدّه البرقي أيضاً في أصحاب الصادق -عليه السّلام- كما مرّ ثمّة. ويروي عنه عبدالرحمن بن أبي هاشم وعاصم وعبّاد، ومرّ -ثمّة- مواردها.

الثاني: إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى الّذي في الفهرست والنجاشي وفي نسخة من رجال الشيخ بدل هذا.

---

(١) التهذيب: ١/١٤١ (٢) الفقيه: ٤/٤٩٧

الثالث: هذا الّذي في نسخة من رجال الشيخ، ولا صحّة فيها، لأنّ ابن داود الّذي نسخته بخطّ الشيخ صدّق تلك النسخة.

و قول المصنّف: إنّه غير سابقه ـ لماذكره من العلّة ـ غلط في غلط؛ فهذا وجوده غير محقّق أوّلاً، بل عدمه بما بيّنا محقّق. ورواية جمع عن عنوان ونفر عن عنوان غير دالّ على التعدّد؛ أوّلاً: لأنّه أعمّ والعامّ لا يدلّ على الخاصّ؛ وثانياً: عرفت أنّ تلك الجماعة ماروو عن «إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيى» بل عن «إبراهيم بن أبي يحيى».

كما أنّ ما قال من رواية حمّاد عن هذا أيضاً مجرّد ادّعاء، فإنّما روى في مكاسب التهذيب، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد، عن إبراهيم بن محمّد، عن أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ[1] فتراه لم يذكر اسم جدّه، فلِمَ نقول: إنّ جدّه «يحيى»؟ الّذي في نسخة غير محقّقة من رجال الشيخ. ولِمَ لا نقول: إنّ جدّه «أبو يحيى» الّذي اتّفق العامة والخاصّة عليه وتضمّنت الأخبار الكثيرة له؟ وإنما غرّ المصنّف نقل الجامع الخبر ـ هنا ـ لكن نقل الخبر باحتمال تطبيقه وقد عرفت نفيه.

ثمّ قد تبيّن لك ممّا مرّ ـ في العنوانين السابقين وهنا ـ أنّ الأصل في الثلاثة واحد، وهو الوسط؛ بكون الأوّل نسبة إلى الجدّ تجوّزاً أو اشتهاراً، وهذا بسقوط كلمة «أبي» قبل «يحيى» من النسخة.

[٢٠٧]

إبراهيم بن محمود بن ميمون

عنونه ميزان الذهبي، قائلاً: «روى محمّد بن عثمان بن أبي شيبة عنه، عن عليّ بن عابس، عن الحارث بن حصيرة، عن القاسم بن جندب، عن أنس:

---

(١) التهذيب: ٦/٣٢٨.

أنّ النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال لي: أوّل من يدخل عليك من هذا الباب أميرالمؤمنين وسيّد المسلمين وقائد الغرّ المحجّلين وخاتم الوصيّين...» الخبر بطوله عنونه في الرقم ٢١١. وعنون قبله إبراهيم بن محمّد بن ميمون في الرقم ٢٠٣ كمامرّ، وقال: «روى عن عليّ بن عابس خبراً عجيباً، روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر وغيره» والأصل واحد، حيث عرّف كلّاً منهما بروايه والمرويّ عنه له؛ وإنّما نقل في الثاني مقداراً من الخبر، وفي الأوّل أشار إلى الخبر وحكم ـ لنصبه ـ بوضعه، فلا ريب أنّهما واحد ـ وإن لم يتفطن له هو ـ وإنّما علّق المحشّون عليه أنّه الأوّل وأنّ الصحيح الأوّل.

و كيف كان: فما أنكر الرجل من أن يقول النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ في عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ مافي ذاك الخبر! ؟وقد جعله (تعالى) بمنزلة نفس نبيّه في قوله جلّ وعلا: «وأنفسنا وأنفسكم».

[٢٠٨]

إبراهيم الخارقي

قال: ورد في بعض نسخ الكشّي، و في بعضها إبراهيم الخارفي، كما تقدّم.

أقول: قد عرفت ـ ثمّة ـ أن المخارقي بلا ربط، كالخارقي (بالقاف) وإنّما الصحيح الخارفي (بالفاء) كما في نسخة، لأنّ الوارد في الأخبار إبراهيم الخارفي. ومرّ مواردها في عنوان إبراهيم بن زياد الخارفي؛ ولأنّ في رجال الشيخ أيضاً إبراهيم الخارفي، إلا أنّه عنون تارة إبراهيم بن زياد الخارفي، واخرى إبراهيم بن هارون الخارفي. والأصل فيهما واحد، بكون أحدهما نسبة إلى الأب والآخر إلى الجدّ، أو يكون اختلف في اسم أبيه. ويمكن أن يكونا نفرين: أحدهما منّا، وهو الوارد في أخبارنا. والآخر من العامّة، لم يرد في أخبارنا. فقد عرفت أنّ رجال الشيخ موضوعه أعمّ.

و بالجملة: إبراهيم الخارفي في أخبارنا واحد ممدوح، والعنوان ساقط.

[٢٠٩]

إبراهيم بن مخلّد بن جعفر

أبو إسحاق، القاضي

لم يعنونه المصنّف. وهو أحد مشايخ النجاشي، روي عنه في دعبل وفي محمّد بن جرير الطبري. وهو أيضاً من مشايخ صاحب الكتاب المعروف بدلائل الطبري، فقال في مناقب الصدّيقة -عليها السّلام-: «أخبرني القاضي أبو إسحاق إبراهيم بن مخلد بن جعفر الباقرحي»[1].

و الظاهر عاميّته. فلعلمائنا طرق عاميّة أيضاً في رواية كتب العامّة وما ورد من طريقهم، بل يشهد له عنوان الخطيب له في الرقم ٣٢٥٠ رافعاً نسبه إلى فيروز بن كسرى قباد، قائلاً: «سمع الحسين بن يحيى بن عيّاش القطّاني، وحمزة بن القاسم الهاشمي» إلى أن قال: «كتبنا عنه، وكان صدوقاً صحيح الكتاب، حسن النقل، جيّد الضبط، ومن أهل العلم والمعرفة بالأدب واستخلفه القاضي أبوبكر بن صبر، على الفرض» إلى أن قال: «وكان ينتحل في الفقه، مذهب محمّد بن جرير الطبري» إلى أن قال: «كان القاضي أبو الفرج المعافي بن زكريا يقول: اعبروا بأبي إسحاق الباقرحي، فانّه نبكة علم». وذكر الخطيب مولده في سنة ٣٢٥، ووفاته في سنة ٤١٠، ودفنه قرب قبر أبي حنيفة. والباقرحي، كما يفهم من أنساب السمعاني (بفتح القاف وسكون الراء) نسبة إلى «باقرح» قرية من نواحي بغداد.

[٢١٠]

إبراهيم بن مرثد الأزدي

أخو أبي صادق، الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- ونقل عدّه

(١) دلائل الامامة: ٥٢.

في أصحاب الباقر ـ عليه السّلام ـ بلفظ «إبراهيم بن مرثد الكندي الأزدي».

أقول: الظاهر زيادة «الكندي» في أصحاب الباقر ـ عليه السّلام ـ لعدم ذكره في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ ولأنّ كندة والأزد حيّان، لا يمكن أن يكون نفر منهما. كما أنّ قوله في أصحاب الصادق: «إبراهيم بن مرثد أخو أبي صادق» لا يجتمع مع قوله في أصحاب عليّ ـ عليه السّلام ـ: «عبد خير بن ناجد يكنّى أباصادق الأزدي» إلا أنّ الخطيب نقل عن جمع: أنّ اسم أبي صادق «مسلم بن مرثد» كما يأتي في محلّه (إن شاء الله تعالى).

[٢١١]

إبراهيم بن مسلم

الحلواني

قال: نقل الوحيد رواية الكافي عن ابن فضّال، عنه، وقال: «فيه إيماء إلى اعتدادهما به».

أقول: الأصل في قول الوحيد ـ إنّ في رواية ابن فضّال عن هذا إيماء إلى ما قال ـ أنّ الشيخ في غيبته روى «انّ الحسين بن روح سئل عن كتب ابن أبي العزاقر بعد ماذُمّ وخرجت فيه اللعنة، فقيل له: فكيف نعمل بكتبه وبيوتنا منها ملاء؟ فقال: أقول فيها ماقاله أبو محمّد الحسن بن عليّ ـ عليهما السّلام ـ وقد سئل عن كتب بني فضّال، فقالوا: كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملاء؟ فقال ـ عليه السّلام ـ: خذوا بما رووا وذروا ما رأوا»[1] إلا أنّه كماترى في مقام بيان أنّ فساد مذهبهم لا يمنع من العمل بروايتهم إذا كانت جامعة لشرائط العمل المعلومة من الخارج، لا أنّهم معصومون، كلّ ما ادّعوا روايته مسموع ومقطوع؛ وكيف وفساد المذهب هل يجعلهم أعلى من إماميّ مستقيم؟! وكيف!

---

(١) غيبة الشيخ: ٢٤٠.

وقد قال الشيخ في العدّة: «إنّ الطائفة الامامية لا يجوّزون العمل بأخبار الفطحيّة، إلا في مالم يكن فيه خبر إماميّ ولا إعراض عنه»[1].

ثمّ لِمَ لم يعيّن مورد روايته؟ والأصل في عنوان أمثال هذا ممّا ليس في الرجال منه ذكر بل في الأخبار فقط الجامع، ولم يعنون هذا.

[٢١٢]

إبراهيم بن مسلم بن هلال

الضرير، الكوفي

قال: قال النجاشي بعد عنوانه مثل عنوانه: «إنّه ثقة، ذكره شيوخنا في أصحاب الاصول».

أقول: بل ليس في عنوانه «الكوفي» بل في ترجمته «كوفي» ولا في ترجمته كلمة «إنّه» فقال: «كوفي، ثقة... الخ».

قال: و مثله بعينه في الخلاصة.

قلت: لكن على ما نقلت من النجاشي، لا ما نقل.

قال: روى النجاشي، عن الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن محمّد بن جعفر، عن حميد، عنه.

قلت: بل عن «أحمد بن جعفر» لا «أحمد بن محمّد بن جعفر» كما قال.

هذا، و غفلة الشيخ عنه في رجاله مع عموم موضوعه غريبة. وأمّا الفهرست: فلعلّه لم يقف على كتاب له. وكيف كان: فروى في الحلق من الكافي باسناده عن إبراهيم بن مسلم، عن أبي شبل، عن الصادق -عليه السّلام-[2].

---

(١) عدة الاصول: ١/٣٨٠ و ٣٨١.

(٢) الكافي: ٤/٥٠٢.

[٢١٣]

إبراهيم بن معاذ

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الباقر ـ عليه السَّلام ـ قائلاً: «روى عنه في قوله تعالى: إنّ الّذين ارتدّوا على أدبارهم، حديث التعاقد بين القوم».

أقول: وعدّه البرقي أيضاً في أصحاب الباقر ـ عليه السَّلام ـ.

قال المصنّف: ذكره ابن داود في قسم الممدوحين.

قلت: قد عرفت أنّ الأوّل من كتابه في الممدوحين والمهملين معاً، وإنّما المختص بالممدوحين القسم الأوّل من كتاب العلّامة ولم يعنونه. هذا، ولم نقف على الحديث من طريق إبراهيم فيما وصل إلينا.

[٢١٤]

إبراهيم بن معرض

الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الباقر والصادق ـ عليهما السَّلام ـ قائلاً في الأوّل: «روى عنه وعن أبي عبدالله ـ عليهما السَّلام ـ روى عنه منصور بن حازم، وحصين بن مخارق».

أقول: و كذا عدّه البرقي أيضاً في أصحاب الباقر والصادق ـ عليهما السَّلام ـ ولم نقف على رواية له أيضاً.

[٢١٥]

إبراهيم بن معقل بن قيس

أخو إسحاق

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السَّلام ـ وقال: ظاهره كونه إماميّاً.

أقول: قد عرفت في المقدّمة ما في هذا الاستظهار. ثمّ الظاهر كون «أخو

إسحاق» محرّف «أبو إسحاق».

[٢١٦]

إبراهيم بن المفضّل

بن قيس بن رمانة، الأشعري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- قائلاً: «مولاهم أسند عنه» وقال المصنّف: رمانة، كسحابة.

أقول: لم يذكر مستنداً لضبطه. والظاهر كونها واحدة الرمّان، المعروف.

قال الجوهري: قال سيبويه: سئل الخليل عن الرمّان إذا سمّي به، فقال: لا أصرفه في المعرفة، أحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف به، أي لا يدرى من أيّ شيء اشتقاقه فنحمله على الأكثر؛ والأكثر زيادة الألف والنون. وقال الأخفش: نونه أصلية، مثل قُرّاص وحُمّاض، و«فُعّال» أكثر من «فُعلان».

ويمكن أن يكون تشبيهاً. قال في الجمهرة: وقطنة البعير الّتي تسمّيها العامّة الرمانة، وهي قطعة من الكرش متراكب بعضها على بعض.

[٢١٧]

إبراهيم بن موسى

الأنصاري

نقل عنوان النجاشي له، إلى أن قال: عن محمّد بن حمّاد، عن إبراهيم بن موسى الأنصاري بكتابه النوادر. وقال: عدّه الشيخ في أصحاب الرضا -عليه السّلام-.

أقول: الّذي وجدت في أصحاب الرضا -عليه السّلام- «إبراهيم بن موسى» وعليه فمن أين أنّه أراد به هذا، ولعلّه أراد به أخاه -عليه السّلام- وعليه فعدم عنوانه لهذا مع عموم موضوعه -كعدم عنوان الفهرست له مع اتحاد موضوعه

وموضوع النجاشي ـ غريب!

و كيف كان: فروى الكافي في مولد الرضا ـ عليه السّلام ـ «عن محمّد بن حمزة بن القاسم، عن إبراهيم بن موسى، قال: ألححت على أبي الحسن الرضا عليه السّلام» إلى أن قال: «فحكّ ـ عليه السّلام ـ بسوطه الأرض حكّاً شديداً، ثمّ ضرب بيده فتناول منه سبيكة ذهب، ثمّ قال: انتفع بها واكتم ما رأيت»[1] فان أراد النجاشي به من في الخبر فهو مطلق وراويه غير من في النجاشي لكنّه شاهد لمن في رجال الشيخ إن كان غيره.

[٢١٨]

إبراهيم بن موسى الكاظم ـ عليه السّلام ـ

قال: قال في الإرشاد: «كان شيخاً شجاعاً كريماً، وتقلّد الامرة على اليمن من قبل زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السّلام»[2].

أقول: بل قال: «من قبل محمّد بن زيد بن عليّ» وكيف يقول: من قبل زيد؟ وهو قتل في أيام الصادق ـ عليه السّلام ـ فكيف يتقلّد ابن الكاظم ـ عليه السّلام ـ من قبله؟ مع أنّ ما في الإرشاد: من «محمّد بن زيد» أيضاً ليس بصحيح. والصواب: محمّد بن محمّد بن زيد. قال الطبري: «لما مات ابن طبا أقام أبو السرايا مكانه غلاماً أمرد حدثاً، يقال له: محمّد بن محمّد بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، فكان أبو السرايا هو الّذي ينفذ الامور»[3].

و قال أبو الفرج: «و ممّن قتل في أيّام المأمون أو سقي السمّ فمات محمّد بن محمّد بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب»[4].

---

(١) الكافي: ١/٤٨٨.

(٢) الإرشاد للمفيد: ٣٠٣.

(٣) تاريخ الطبري: ٨/٥٢٩.

(٤) مقاتل الطالبيّين: ٣٤٣.

نقل المصنّف عن الوجيزة والبلغة كونه ممدوحاً؛ و اختاره المصنّف، لقول المفيد: «ولكلّ من ولد أبي الحسن موسى -عليه السَّلام- فضل ومنقبة مشهورة»[1].

قلت: مراد المفيد بذلك الفضل النفساني، لا الديني، كيف! وقد قال المفيد نفسه: بتقلّده إمرة اليمن من قبل محمّد بن زيد الّذي بايعه أبو السرايا، وهو مخالف لطريقة الائمّة -عليهم السَّلام- كيف! وأحد ولده العبّاس المعاند للرضا -عليه السَّلام- وكيف يمكن القول بحسنه؟ مع نقله روايتين في وقفه!

الاولى: عن الكافي باب أنّ الامام -عليه السَّلام- متى يعلم أنّ الأمر قد صار إليه «عن الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن عليّ بن أسباط، قال: قلت للرضا -عليه السَّلام-: إنّ رجلاً عنى أخاك إبراهيم فذكر له أنّ أباك في الحياة، وأنت تعلم من ذلك ما لا يعلم، فقال: سبحان الله! يموت رسول الله -صلّى الله عليه وآله- ولا يموت موسى -عليه السَّلام-؟!»[2].

والثانية: عن العيون «عن بكر بن صالح، قال: قلت لإبراهيم بن أبي الحسن موسى بن جعفر -عليهم السَّلام-: ماقولك في أبيك؟ قال: هو حيّ، قلت: فما قولك في أخيك أبي الحسن -عليه السَّلام-؟ قال: هو ثقة صدوق، قلت: فانّه يقول: إنّ أباك قد مضى، قال: هو أعلم وما يقول، فأعدت عليه، فأعاد عليّ»[3].

و جوابه الأوّل عن الخبرين «بأنّ نصرته للرضا -عليه السَّلام- عند القاضي يكشف عن عدم وقفه» غلط، لأن القاضي الطلحي العامي أيضاً نصره -عليه السَّلام- في الردّ على العبّاس أخيه -عليه السَّلام-.

و جوابه الثاني «بأنّ ذلك إنّما يتمّ لو كان إبراهيم في ولده منحصراً في

---

(١) الإرشاد للمفيد: ٣٠٣. (٢) الكافي: ١/٣٨٠. (٣) عيون اخبار الرضا: ١/٣٢.

واحد، كماهو ظاهر المفيد والطبرسي والسروي والإربلي في اقتصارهم على واحد، إلا أنّ عمدة الطالب عدّه اثنين: الأكبر والأصغر [1] فيمكن أن يكون الواقف هو الأصغر» أيضاً غلط، لأنّه لم يذكر في عنوانه الأكبر أوّلاً، مع أنّه اعترف أخيراً أنّ الواقف الأكبر ثانياً؛ مع أنّ ما قاله عمدة الطالب قول شاذّ.

و كيف لم يقف على تعدّده مثل شيخنا المفيد مع كثرة مداركه وقرب عهده! وقد كان بين تلميذيه ـ المرتضى والرضيّ ـ وبين إبراهيم هذا أربعة آباء، وكيف لم يقف على ذلك اولئك الجمع الإماميّون مع اهتمامهم بمعرفة أحوال أئمّتهم ـ عليهم السّلام ـ ومايتعلّق بهم! ووقف على ذلك ذلك الرجل العاميّ الّذي له أوهام كثيرة! كقوله بقتل عون بن جعفر ومحمّد بن جعفر في الطفّ، مع أنّ المقتول فيه، إنّما هو عون بن عبدالله بن جعفر ومحمّد بن عبدالله بن جعفر. وغيرذلك. ولِمَ لم يوصف بالأكبر أو الأصغر في الخبرين المتقدّمين؟ وكذا في خبر وصيّة الكاظم عليه السّلام؟ وكذلك في خبر ابن ابنه: محمّد بن عليّ، الآتي.

و كذلك لم يوصف بأحدهما في نسب عليّ بن الحسين المرتضى الّذي عنونه الفهرست والنجاشي، وفي نسب محمّد بن الحسين الرضيّ الّذي عنونه النجاشي؛ وكذلك في كلام المؤرخين ـ كالطبري والمسعودي ـ فيما يأتي.

و ممّا ذكرنا يظهر لك ما في قول المصنّف: فالحقّ والتحقيق أنّ للكاظم ـ عليه السّلام ـ ابنين مسمّيين بإبراهيم: أكبر وهو خيّر ديّن عرضت له شبهة الوقف وزالت عنه، وأصغر لم يعرف حاله.

و كيف أراد إصلاح حاله؟ وقد اتّفقت الأخبار وكلمات الخاصّة والعامّة على فساده.

---

(١) عمدة الطالب: ١٧٥.

قال الطبري: «وكان يقال لإبراهيم بن موسى: الجزّار، لكثرة من قتل باليمن من الناس وسبي وأخذ من الأموال»[١] وقال المسعودي: «وكان إبراهيم بن موسى ممّن سعى في الأرض بالفساد، وقتل أصحاب إبراهيم بن عبدالله الجحبي وغيره في المسجد الحرام ويزيد بن محمّد بن حنظلة المخزومي وغيره من أهل العبادة» وقال: «أقام الحجّ متغلّباً عليه»[٢].

هذا، و نقل المصنّف عن الحائري ضعف سند الخبر الأوّل من خبري الوقف، وردّه المصنّف بصحّة سنده على مختاره في عليّ بن أسباط.

و هو خبط، فانّ مراد الحائري «المعلّى» وهو ضعيف اتّفاقاً.

هذا، و روى الفقيه خبراً في صدقة الكاظم ـ عليه السّلام ـ وفيه «وجعل صدقته هذه إلى علي وإبراهيم»[٣].

[٢١٩]

إبراهيم بن موسى

الكندي

قال النجاشي في معلّى بن موسى الكندي: «هو جدّ الحسن بن محمّد بن سماعة وإبراهيم أخوه روى عن أبي عبدالله عليه السّلام» وسيأتي زيادة كلام فيه: (إن شاء الله تعالى) في معلّى.

[٢٢٠]

إبراهيم بن موسى

المروزي

روى الخصال حديث «من حفظ أربعين حديثاً» عنه، عن الكاظم.

---

(١) تاريخ الطبري: ٥٣٦/٨.
(٢) مروج الذهب: ٣٠٩/٤.
(٣) الفقيه: ٢٤٩/٤

-عليه السّلام-[1] لكنّ الصواب كونه محرّف «موسى بن إبراهيم المروزي» كما رواه ثواب الأعمال[2] وغيره.

[٢٢١]

إبراهيم، مولى عبدالله

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الكاظم -عليه السّلام-.

أقول: الظاهر اتّحاده مع إبراهيم بن أبي البلاد الّذي عدّ أيضاً في أصحاب الكاظم -عليه السّلام- وقال النجاشي فيه: «مولى بني عبدالله بن غطفان».

[٢٢٢]

إبراهيم بن المهاجر

الأزدي، الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- قائلاً: «أسند عنه» ونقل قوله تارة اخرى: «إبراهيم بن المهاجر» وقال: استظهر الميرزا الاتّحاد، وهو بعيد.

أقول: بل قريب، لعدم المنافاة، ووقوع مثل ذلك في رجال الشيخ مكرّراً؛ وقد اقتصر البرقي على العنوان الثاني.

وقال الگنجي: «روى الحاكم النيسابوري حديث الطير عن ستّة وثمانين رجلاً، ثمّ عدّهم وعدّ فيهم إبراهيم بن مهاجر أبو اسحاق البجلي»[3] فيمكن أن يريد الشيخ بالمطلق هذا «البجلي» الّذي قال الحاكم: «روى حديث الطير».

وقد عنونه ميزان الذهبي وتقريب ابن حجر بلفظ «إبراهيم بن المهاجر بن

---

(١) الخصال: ٢/٥٤١. (٢) ثواب الاعمال: ٣٠٠. (٣) كفاية الطالب: ١٥٢.

جابر البجلي» ونقل الأوّل عن يحيى بن سعيد وابن عديّ تضعيفه، وعن أحمد «قال: لا بأس به». وقال الثاني فيه: «صدوق، ليّن الحفظ، من الخامسة».

[٢٢٣]

إبراهيم بن المهدي

العبّاسي

في الأغاني: قال إبراهيم: رأيت عليّاً في النوم، فقلت له: إنّ الناس قد أكثروا فيك وفي أبي بكر وعمر فما عندك في ذلك؟ فقال لي: إخسأ؛ ولم يزدني على ذلك. وحدّث إبراهيم يوماً المأمون: أنّه رأى عليّاً في النوم، فقال له: من أنت؟ فأخبره أنّه عليّ، قال: فمشينا حتى جئنا قنطرة فذهب يتقدّمني لعبورها، فأمسكته وقلت له: إنّما أنت رجل تدّعي هذا الأمر بامرأة ونحن أحقّ به منك، فما رأيت له في الجواب بلاغة كما يوصف عنه، فقال: وأيّ شيء قال لك؟ فقال: مازادني على أن قال: سلاماً سلاماً، فقال له المأمون: قد والله أجابك أبلغ جواب، قال: وكيف؟ قال: عرّفك أنّك جاهل، لا يجاوب مثلك، قال الله تعالى: وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً، فخجل إبراهيم وقال: ليتني لم احدّثك بهذا الحديث! [١]

و قالت أسماء، بنت المهديّ: قلت لأخي إبراهيم: يا أخي أشتهي -والله- أن أسمع من غنائك شيئاً، فقال: إذن والله يا اختي لا تسمعين مثله، عليّ وعليّ -وغلّظ في اليمين- إن لم يكن إبليس ظهر لي وعلّمني النقر والنغم وصافحني وقال لي: إذهب فأنت منّي وأنا منك [٢].

و في الطبري كان المأمون إذا دخل عليه إبراهيم، يقول له: لقد أوجعك دعبل، حيث يقول:

---

(١) الأغاني: ١٠/١٢٦.

(٢) الأغاني: ١٠/١٠٤.

إن كـان إبـراهيم مضطـلـعـاً بها فلـتصلـحنّ من بـعـده لمخارق
ولـتصلـحنّ من بعد ذاك لزلزل ولـتصلحـنّ من بعده للمـارق
أنّى يكون ولا يكون ولم يـكـن! لـينـال ذلـك فـاسق عـن فـاسق [١]

وكان أيّام قيامه لم يكن عنده ما يرزق الجند، فقالوا: فيغنّينا، فقال فيه دعبل:

وهـكـذا يـرزق أصـحـابـه خـلـيـفـة مصـحـفـه البربط

[٢٢٤]

إبراهيم بن مهرويه

من أهل جسر بابل

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الجواد ـ عليه السّلام ـ.

أقول: الّذي وجدت في نسختي من رجال الشيخ في هذا «بن مهدويه» وفي نسخة البرقي «بن عبد ربّه» بدل «بن مهرويه» والحقيقة غير معلومة. لكن الّذي يصحّح «مهرويه» نقل الوسيط له وتقرير الجامع له ونقل المطبعة الحيدرية له، كما في ٤ من همزة أصحاب جواده ـ عليه السّلام ـ وكيف كان: فلم نقف له على خبر.

[٢٢٥]

إبراهيم بن مهزم

الأسدي

نقل عنوان الفهرست له والنجاشي، قائلاً: «من بني نصر أيضاً، يعرف بابن أبي بردة، ثقة ثقة، روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن ـ عليهما السّلام ـ وعمّر عمراً طويلاً، له كتاب رواه عنه جماعة، منهم: أخبرني أبو الصلت الأهوازي،

(١) تاريخ الطبري: ٨/٦٦١.

قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا محمّد بن سالم بن عبدالرحمن، قال: حدّثنا إبراهيم بن مهزم ابن أبي بردة بكتابه،وروى مهزم أيضاً عن أبي عبدالله، وعن رجل عن أبي عبدالله عليه السّلام» ونقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق وفي أصحاب الكاظم ـعليهما السّلام ـ قائلاً: «كوفيّ».

أقول: و مثله البرقي في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ.

هذا، وفي كلام المصنّف خبطات:

الأوّل: أنّه زاد في عنوانه «أبو بردة من بني نصر» ولم يقل أحد: إنّ الرجل أبو بردة؛ وإنّما المستفاد من قول النجاشي: «يعرف بابن أبي بردة» وقوله: «إبراهيم بن مهزم بن أبي بردة بكتابه» أنّ أبا بردة جدّه، أو أحد أجداده.

الثاني: أنّه قال: «عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق والكاظم عليهما السّلام» ومفهومه أنّه ذكره بعنوانه، مع أنّه عدّه بعنواننا.

الثالث: قال: «مهزم بفتح الميم كما في الخلاصة، وكسرها كما في الإيضاح» مع أنّ الخلاصة لم يتعرّض لضبط الميم أصلاً، وإنّما قال: «بفتح الزاي».

الرابع: قال: «قال في الخلاصة: يعرف بأبي بردة» مع أنّه قال مثل النجاشي: «يعرف بابن أبي بردة».

الخامس: أنّه قال: «تفرّد ابن داود بجعله من أصحاب الباقر والصادق عليهما السّلام» مع أنّه من تحريفات نسخته الشايعة، كما نبّهنا عليه في المقدّمة.

السادس: قال: «اختلفت النسخ في بني نصر، ففي أغلبها ـكالنجاشي والخلاصة وغيرهما ـ بالصاد المهملة، وفي بعضها ـكابن داود ـ بالضاد المعجمة» مع أنّ اختلاف النسخ إنّما يقال في اختلاف نسخ كتاب واحد، وأمّا في مثل ماقال، فيقال: «اختلفت الكتب ـأو ـ المصنّفون» مع أنّه لا اختلاف بينهم

أصلاً؛ في كتاب ابن داود أيضاً نصر ـ بدون لام التعريف ـ وهو دليل على كونه بالصاد المهملة. مع أنّه لا معنى لجعل ابن داود في مقابل النجاشي، وإنّما يجعل ابن داود في مقابل الخلاصة، ويجعل النجاشي في مقابل رجال الشيخ أو فهرسته أو الكشّي.

السابع: قال: «على كونه نضر بالضاد المعجمة يكون قرينة على كونه من مضر، لا أسد بن ربيعة» مع أنّه كان عليه أن يقول: «إذا كان من النضر ـ أي النضر بن كنانة ـ فلابدّ أنّ المراد بكونه أسديّاً أيضاً كونه من أسد بن عبدالعزّى الّذي ينتهي إلى النضر».

قال المصنّف: نقل المعراج عن بعض النسخ «الأزدي» بدل «الأسدي» وجعل الأسد بمعنى الأزد، ونفى بذلك المنافاة بين النسخة المتضمّنة للأسدي والمتضمّنة للأزدي. ثمّ نفى كونه منسوباً إلى أسد بن خزيمة أبي قبيلة من مضر، ولا إلى أبي ربيعة بن نزار أبي قبيلة اخرى.

قلت: و كأنّه أراد أن يقول: «ولا إلى أسد بن ربيعة» وإلا فلا معنى لأبي ربيعة.

قال المصنّف: و في ما ذكره المعراج، أوّلاً ـ بأنّا لم نجد من أبدل الأسدي بالأزدي سوى جامع الرواة.

قلت: بل في الجامع أيضاً الأسدي، ولعلّه كانت عنده نسخة منه مصحّفة.

قال: و ثانياً ـ أنّ الأسدي بمعنى الأزدي وإن ورد في اللغة، بل في القاموس أنه الصحيح؛ إلا أنّ أهل اللغة صرّحوا بأنّ الاستعمال الشايع الأكثر هو الأسد، لا الأزد.

قلت: لم يقل القاموس و لا غيره: إنّ الأسدي إلى أيّ قبيلة كان منسوباً يقال فيه: الأزدي. وإنّما قال هو والصحاح: «إنّ الأسد ـ بالسين ـ أفصح» وحينئذٍ فبين الأمرين العموم والخصوص، لا التساوي. مع أنّ الأسدي الّذي

بدل الأزدي مثله بسكون الوسط، والأسدي الّذي غيره بفتحه، كما صرّح به السمعاني.

قال: و ثالثاً ـ أنّهم صرّحوا بأنّ بني نصر بن قعين ـ بالصاد المهملة ـ بطن من بني أسد، ويكون كلمة «أيضاً» في عبارة النجاشي إشارة إلى أنّه مضافاً إلى كونه من بني أسدفهومن بني نصر منهم.

قلت: بل معنى كلمة «أيضاً» في كلام النجاشي: أنّه كما أنّ إبراهيم بن أبي السمّال ـ الّذي عنونه قبل إبراهيم بن مهزم هذا ـ من بني نصر من أسد بن خزيمة، كذلك هذا.

هذا، و قد وجدنا عبارة النجاشي «له كتاب رواه عنه جماعة منهم» كما نقله المصنّف، إلا أنّ الظاهر وقوع سقط، وأنّ الأصل «منهم محمّد بن سالم» كما يشهد له ذكر إسناده إليه. كما أن في إسناد الفهرست إليه «الحسن بن محبوب» وإلا لكان المعنى: رواه جماعة من بني نصر، ولم يعلم رواية واحد منهم فضلاً عن جماعة.

قال المصنّف: نقل الجامع رواية عليّ بن الحكم، وعبيس بن هشام، وأحمد بن محمّد، والحسن بن الجهم، والحسن بن عليّ، وابن أبي عمير، ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع، ومحمّد بن عليّ، وجعفر بن بشير، عنه.

قلت: و زاد على ما نقل أحمد بن الحسن الميثمي عن تسمية الكافي وتحميد طعامه[1] وابن سنان عن تمره[2]. وأمّا موارد ما نقل فالأوّل صمته[3] والثاني ثواب عيادة مريضه[4] والثالث وصيته[5] والرابع فضل قرآنه[6] والخامس كراهة توقيته[7] والسادس ما يستحبّ أن يفطر عليه[8] والسابع فضل بناته[9] والثامن أكل

(١) الكافي: ٦/٢٩٤.
(٢) الكافي: ٦/٣٤٥.
(٣) الكافي: ٢/١١٥.
(٤) الكافي: ٣/١٢١.
(٥) الكافي: ٧/٦٥.
(٦) الكافي: ٢/٦٢١.
(٧) الكافي: ١/٣٦٩.
(٨) الكافي: ٤/١٥٣.
(٩) الكافي: ٦/٤.

مايسقط من خوانه [١] والتاسع شوائه [٢].

[٢٢٦]

إبراهيم بن مهزيار

أبو إسحاق، الأهوازي

نقل عنوان النجاشي له، و كذا عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الجواد والهادي -عليهما السّلام- وعنوان الكشّي له، قائلاً: «أحمد بن عليّ بن كلثوم السرخسي وكان من القوم وكان مأموناً على الحديث. قال: حدّثني إسحاق بن محمّد البصري، قال: حدّثني محمّد بن إبراهيم بن مهزيار، وقال: إنّ أبي لمّا حضرته الوفاة دفع إليّ مالاً وأعطاني علامة، ولم يعلم بتلك العلامة أحد إلا الله عزّوجلّ؛ وقال: فمن أتاك بهذه العلامة فادفع إليه المال، قال: فخرجت إلى بغداد ونزلت في خان. فلمّا كان اليوم الثاني، إذ جاء شيخ ودقّ الباب، فقلت للغلام: انظر من هذا؟ فقال: شيخ، فقلت: ادخل، فدخل وجلس فقال: أنا العمري، هات المال الذي عندك وهو كذا وكذا ومعه العلامة؛ قال: فدفعت إليه المال. وحفص بن عمرو كان وكيل أبي محمّد -عليه السّلام- وأمّا أبو جعفر محمّد بن حفص العمري، فهو ابن العمري؛ وكان وكيل الناحية، وكان الأمر يدور عليه» [٣].

أقول: و روى الكليني و الشيخان الخبر بلفظ آخر، رووا عن محمّد بن إبراهيم بن مهزيار، قال: «شككت عند مضيّ أبي محمّد الحسن بن علي -عليهما السّلام- واجتمع عند أبي مال جليل، فحمله وركبت السفينة معه مشيّعاً له، فوعك وعكاً شديداً، فقال: يابنيّ ردّني فهو الموت! وقال: اتق الله في هذا

---

(١) الكافي: ٦/٣٠٠.
(٢) الكافي: ٦/٣١٨.
(٣) الكشّي: ٥٣١.

المال؛ وأوصى إليّ، ومات بعد ثلاثة أيام. فقلت في نفسي لم يكن أبي ليوصي بشيء غير صحيح، أحمل هذا المال إلى العراق وأكتري داراً على الشطّ، ولا اخبر أحداً بشيء، فان وضح لي شيء كوضوحه في أيام أبي محمّد ـ عليه السّلام ـ أنفذته، وإلا أنفقته في ملاذّي وشهواتي؛ فقدمت العراق واكتريت داراً على الشطّ وبقيت أيّاماً، فاذا أنا برقعة مع رسول فيها: يا محمّد معك كذا وكذا! حتى قصّ عليّ جميع ما معي وذكر في حملته شيئاً لم أحط به علماً، فسلّمته إلى الرسول فقمت أيّاماً، لا يرفع لي رأس، فاغتممت، فخرج إليّ: قد أقمناك مقام أبيك، فاحمد الله» [١].

رواه الشيخان عن الكليني [٢] وإسناده «عليّ بن محمّد، عن محمّد بن حمويه السويداوي، عنه» وهو كما ترى دالّ على كون إبراهيم وكيل العسكري ـ عليه السّلام ـ بقوله فيه: «قد أقمناك مقام أبيك» فعدم عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب العسكري ـ عليه السّلام ـ غريب.

ثمّ الخبر دالّ على جلاله، و هو كاف في مدحه؛ ولا يحتاج معه إلى ما نقله عن الحاوي «أنّ الإكمال روى عنه حديثاً طويلاً [٣] يتضمّن ثناءً عظيماً من القائم ـ عليه السّلام ـ عليه» وأنّ الحاوي ناقش فيه: بأنّه الراوي، فيكون قد مدح نفسه. وأجاب المصنّف: بأنّ مثله لا يمكن أن يباهت الإمام.

قلت: و أصل الخبر شاذ ـ كخبر آخر بمضمونه عن عليّ بن إبراهيم بن مهزيار بدل إبراهيم بن مهزيار، رواه الإكمال أيضاً [٤] ـ لاشتمالهما على وجود أخ للحجّة مسمّى بموسى وهو معه في الغيبة؛ وهو خلاف إجماع الإماميّة.

و قوله في خبر الكشّي: «ادخل» محرّف «ليدخل» وقوله فيه: «وحفص

---

(١) الكافي: ٥١٨/١.
(٢) الإرشاد للمفيد: ٣٥١ وغيبة الشيخ: ١٧٠.
(٣) الاكمال: ٤٤٥/٢ ح ١٩.
(٤) الاكمال: ٤٦٥/٢ ح ٢٣.

بن عمرو الخ» كلام الكشّي نفسه؛ فالظاهر سقوط فقرة «قال أبو عمرو» قبله. كما أنّ قوله: «وأمّا أبو جعفر محمّد بن حفص العمري» ظاهر في سقوط فقرة «وهو العمري» بعد قوله -عليه السّلام-: «وكيل أبي محمّد عليه السّلام».
كما أنّ ما فيه: من أنّ العمري حفص بن عمرو وابن العمري ابنه محمّد (على ما في نسخة) وجعفر بن عمر (في اخرى أيضاً) شيء غير معروف، وإنّما المعروف في العمري وابنه: عثمان بن سعيد وابنه محمّد بن عثمان.

قال المصنّف: نقل الجامع رواية محمّد بن عليّ بن محبوب، ومحمّد بن أحمد بن يحيى، والحميري، وعبدالله بن جعفر، وسعد بن عبدالله، وسعد، وأحمد بن محمّد أيضاً عنه.

قلت: قوله: «الحميري وعبدالله بن جعفر» غلط، لا تّحادهما، كقوله: «سعد بن عبدالله وسعد». ومنشأ غلطه: أنّ الجامع نقل عن المشيخة في طريقه وطريق أخيه (عليّ بن مهزيار) وعن الفهرست في أخيه تعبيرهما عنه بالحميري، وعن الكافي في مولد الصدّيقة ومولد الحسن التعبير باسمه: عبدالله بن جعفر. كما نقل عن المشيخة في عليّ بن مهزيار وعن مولدي الكافي -المتقدّمين- التعبير بسعد بن عبدالله، وعن مولد الحسين -عليه السّلام- تعبيره بسعد مع أحمد بن محمّد معه.

و مورد رواية الأوّل عنه أواخر كيفيّة صلاة التهذيب[1] ووصيّة الانسان لعبده[2] وزيادات فقه حجّه[3].

و الثاني في أواخر ذبحه[4] وآخر الكفّارة عن خطأ محرمه[5] وفي الاقرار في مرضه[6].

---

(١) التهذيب: ٢/٣٣٧. (٢) التهذيب: ٩/٢٢٩. (٣) التهذيب: ٥/٤٠٨.
(٤) التهذيب: ٥/٢٣٨. (٥) التهذيب: ٥/٣٨٥. (٦) التهذيب: ٩/١٦٢.

[٢٢٧]

إبراهيم بن ميمون

الكوفي، بيّاع الهروي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في موضعين من أصحاب الصادق -عليه السّلام- أحدهما بلفظ «إبراهيم بن ميمون الكوفي» والآخر بلفظ «إبراهيم بن ميمون بيّاع الهروي».

أقول: و عدّه البرقي أيضاً في أصحاب الصادق -عليه السّلام- معبّراً مثل الثاني.

قال المصنّف: نفى الميرزا البعد عن اتّحادهما. قال: وقد صرّح به في من لا يحضره الفقيه.

قلت: لا معنى لأنّ يصرّح الفقيه باتّحاد عنواني رجال الشيخ. نعم: المستفاد من مشيخته أنّ إبراهيم بن ميمون هو بيّاع الهروي، كما يستفاد منه أنّه مولى آل الزبير، فانّه قال: «وما كان فيه عن إبراهيم بن ميمون فقد رويته...» إلى أن قال: «عن معاوية بن عمّار، عن إبراهيم بن ميمون بيّاع الهروي،مولى آل الزبير»[١].

و كيف كان: فاتّحادهما مقطوع، لأنّ البرقي والمشيخة اقتصرا على واحد، ولأنّه ورد في الأخبار بلفظ «إبراهيم بن ميمون». وتعدّد عنوان رجال الشيخ لاعبرة به مع الا تصال فضلاً عن الانفصال، لاسيّما في مثله الّذي أحدهما في أوائل الباب والآخر في أواخره، مع الفصل بينهما بعدّة مسمّين بغير إبراهيم.

قال المصنّف: قال الوحيد باستفادة وثاقته من رواية جمع من الثقات عنه، وعدّ فيهم عيينة،وعقبة بن مسلم، وعليّ بن أبي حمزة.

---

(١) الفقيه: ٤/٤٦٦.

قلت: أمّا عيينة: فالثقة منه منحصر بعيينة بن ميمون؛ وأمّا عيينة بن عبدالرحمن فمهمل. وأمّا عليّ بن أبي حمزة. فأحد عمد الواقفة. مع أنّك قد عرفت فساد هذا الأصل في المقدّمة.

و كيف كان: فورد رواية عيينة عنه زيادات صلاة اسفر في التهذيب[1] ولكن في زيادات صلاة سفينته في خبر «عتيبة» وفي آخر «عتيبة بيّاع القصب»[2] ومورد رواية عقبة في زيادات فضل مساجده[3] وعلي بن أبي حمزة في فضل حجّه وعمرته[4].

و روى عنه أبو المغرا في إبطال عوله[5] ومزارعته[6] وحمّاد بن عثمان في زيادات فضل مساجده[7] ومعاوية بن عمّار في المشيخة[8] وعليّ بن رئاب في من أجنب بالليل في شهر رمضان من الكافي[9] وأبو سليمان الجصّاص في دعوات موجزاته[10] وصفوان في الرجل يسلم فيحجّ قبل أن يختتن منه[11] وابن مسكان في تحريم صيد محرم الفقيه[12].

قال: قال الوحيد: إنّ إرسال ابن مسكان مسائله معه إلى الصادق -عليه السّلام- يكشف عن وثاقته.

قلت: أشار بذلك إلى قول الكشّي: «و زعم يونس أنّ ابن مسكان سرّح بمسائل إلى أبي عبدالله -عليه السّلام- يسأله عنها، فأجابه عنها من ذلك ماخرج إليه مع إبراهيم بن ميمون. كتب إليه يسأله عن خصيّ دلّس نفسه على امرأة، قال: يفرّق بينهما ويوجع ظهره» وذكر «أنّ ابن مسكان كان رجلاً موسراً

---

(۱) التهذيب: ۳/۲۲۹. (۲) التهذيب: ۳/۲۹۸. (۳) التهذيب: ۳/۲٦۱.
(٤) الكافي: ٤/٤٥۹. (٥) التهذيب: ۹/۲٥۰. (٦) التهذيب: ۷/۱۹۹.
(۷) التهذيب: ۳/۲٦۸. (۸) الفقيه: ٤/٤٥٤. (۹) الكافي: ٤/۱۰٦.
(۱۰) الكافي: ۲/٥۷۸. (۱۱) الكافي: ٤/۲۸۱. (۱۲) الفقيه: ۲/۲٦۱.

وكان يتلقى أصحابه إذا قدموا، فيأخذ ما عندهم» [١].

قلت: استفادة الوثاقة الاصطلاحيّة منه كما ترى!

قال: و يؤيّد ذلك قول ابن حجر المخالف في تقريبه: «إنّه كوفيّ صدوق».

قلت: من أين اتّحادهما؟ و إنّما عنون إبراهيم بن ميمون، بدون الوصف ببيّاع الهروي، قائلاً: «كوفيّ صدوق من السادسة» ولعلّه أحد منهم، كما هو ظاهر سكوته؛ وقد عدّ في المسمّين بإبراهيم بن ميمون رجلين آخرين: أحدهما ـ الصائغ المروزي، قائلاً: «صدوق من السادسة قتل سنة ٣١» والآخر ـ الصنعاني أو الزبيدي، قائلاً: «ثقة من الثامنة».

[٢٢٨]

إبراهيم النخعي

عنونه الحلية [٢] وممّا روى فيه «أنّه ذكر عنده عليّ ـ عليه السّلام ـ وعثمان، ففضّل رجل عليّاً على عثمان، فقال له: إن كان هذا رأيك فلا تجالسنا» وروى عنه قال: «لأن أخرّ من السماء أحبّ إليّ من أن اتناول عثمان بسوء».

و يأتي بعنوان «إبراهيم بن يزيد النخعي» أيضاً.

هذا، و رواية الشيخ في التهذيبين خبر الطيب في الحجّ «عن موسى بن القاسم، عن إبراهيم النخعي» [٣] إمّا إبراهيم النخعي فيه رجل آخر غير العامي المعروف الذي عنونّاه عن الحلية ـ لتأخّر عصر موسى عن إبراهيم النخعي العامي ـ وإمّا وهم منه والخبر كان بلفظ «عن إبراهيم» والمراد به ابن أبي

---

(١) الكشي: ٣٨٢. (٢) حلية الأولياء: ٢١٨/٤.

(٣) التهذيب: ٢٩٩/٥ والاستبصار: ١٧٩/٢.

سمّال، أو بلفظ «عن النخعي» والمراد به أيّوب بن نوح؛ فتوهّم وزاد أحدهما، كما يأتي في معاوية بن عمار. نعم: ماروواه التهذيب في ميراث الموالي مع ذوي الأرحام، عن منصور، عن إبراهيم النخعي «قال: كان عبدالله بن مسعود وزيد بن عليّ يورثان ذوي الأرحام دون الموالي، قلت: فعليّ ـعليه السّلام ـ؟ قال: كان أشدّهما» المراد به إبراهيم النخعي المعروف. ويأتي المعروف بعنوان إبراهيم بن يزيد النخعي.

[٢٢٩]

إبراهيم بن نصر بن

القعقاع، الجعفي

نقل عنوان الفهرست له وعدّ رجال الشيخ له في أصحاب الباقر ـعليه السّلام ـ بلفظ «إبراهيم بن نصر» وفي أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ قائلاً: «إبراهيم بن نصر بن القعقاع الكوفي أسند عنه» وقال: قال النجاشي: «إبراهيم بن نصر القعقاع الجعفي، كوفي، يروى عن أبي عبدالله وأبي الحسن ـعليهما السّلام ـ ثقة، صحيح الحديث، قال ابن سماعة: بجلي، وقال ابن عبده: فزاري، له كتاب رواه جماعة».

أقول: بل قال النجاشي: «إبراهيم بن نصر بن القعقاع الخ».

وأما قوله: «يروي» فوجدناه كما نقل، إلا أنّ الظاهر كونه محرّف «روى» كما عبّر به الخلاصة المعبّر بما في النجاشي.

نقل المصنّف طريق الفهرست، وفيه «عن أبي محمّد عليّ بن همام» مع أنّه «عن أبي عليّ محمّد بن همام».

ونقل طريق النجاشي، وفيه «عن أبي القاسم بن إسماعيل» مع أنّه «عن القاسم بن إسماعيل».

وغفل عن عدّ البرقي له في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ قائلاً:

«إبراهيم بن نصر».

ثمّ إنّ قول النجاشي: «قال ابن سماعة: بجلي، وقال ابن عبده: فزاري» متناف مع قوله أوّلاً: «الجعفي» فانّ جعفياً ابن سعد بن مذحج من كهلان بن سبا، وفزارة من غطفان، وغطفان إمّا من عمرو بن سبا وإمّا من قيس عيلان. وبجيلة، إمّا من ولد أنمار بن نزار، وإمّا من ولد عمرو بن الغوث أخي الازد بن الغوث، من قرن بن مالك بن زيد بن كهلان. ومذحج من يحابر بن مالك.

ولو كان النجاشي قال: «وقال ابن سماعة الخ» لسلم، ودلّ على أنّ رأيه أنّه من جعفي، ورأي ابن سماعة كونه من بجيلة، ورأي ابن عبدة كونه من فزارة.

[٢٣٠]

إبراهيم بن نصير

الكشّي

نقل عنوان الفهرست له، إلى أن قال: عن القاسم بن اسماعيل عنه.

وقال: قال رجال الشيخ بعد عنوانه، ثقة، كثير الرواية.

أقول: بل قال: «ثقة، مأمون، كثيرالرواية». ثمّ لِمَ لم يقل: إنّه عنونه في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام-؟

قلت: و هو أحد مشايخ الكشّي، كأخيه حمدويه؛ فكثيراً ما يقول: «حمدويه وإبراهيم ابنانصير» وهو مكنّى بأبي إسحاق حسب القاعدة في المسمّين بإبراهيم، كما يظهر من الكشّي في «أبي ذر». واسم جدّه «شاهي» كمايظهر من رجال الشيخ في أخيه حمدويه.

[٢٣١]

إبراهيم بن نعيم

الصحّاف، الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام-.

أقول: الظاهر أنّه إبراهيم بن نعيم الأزدي الّذي ورد في باب بينات التهذيب[1] وفي باب من شهد ثمّ رجع من الكافي[2] وباب إذا شهد على امرأة أربعة بالزنامن الاستبصار[3] لكن بدون «الأزدي». ومثله في أواخر بيّنات التهذيب[4].

حملناه عليه دون الآتي، لأنّ الآتي معروف بالكنية أبو الصباح، ولأنّه عبدي اشتهر بالكناني لنزوله فيهم، فلا يمكن أن يكون أزدياً. ونقل الجامع عن عاقلة الكافي ورواه بلفظ «إبراهيم بن نعيم الأزدي» لكن لم أقف عليه فيه.

[٢٣٢]

إبراهيم بن نعيم العبدي

أبو الصباح،الكناني

قال: عدّه الشيخ في رجاله بهذا العنوان في أصحاب الباقر ـعليه السّلام ـ قائلاً: «قال له الصادق ـعليه السّلام ـ: أنت ميزان لا عين فيه. يكنّى أبا الصباح، كان سمّي الميزان من ثقته الخ».

و نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ. وقال: قال: «ابن عبدالقيس ونسب إلى بني كنانة لأنّه نزل فيهم» ونقل عنوان النجاشي له وقال: قال: «نزل فيهم فنسب إليهم، كان أبو عبدالله ـعليه السّلام ـ يسمّيه الميزان، لثقته؛ وذكره أبو العبّاس في الرجال؛ رأى أبا جعفر ـعليه السّلام ـ وروى عن أبي إبراهيم ـعليه السّلام ـ له كتاب» ونقل عنوان الفهرست له في الكنى،إلى أن قال: «ورواه صفوان بن يحيى عن أبي الصباح» وعنوان الكشّي له وروايته باسناده «عن الوشا، عن بعض أصحابنا، قال أبوعبدالله ـعليه السّلام ـ لأبي الصباح الكناني: أنت ميزان، فقال له: جعلت فداك! إنّ الميزان ربما كان فيه عين، قال: أنت ميزان ليس فيه عين» وباسناده «عن

---

(١) التهذيب: ٦/٢٦٠. (٢) الكافي: ٧/٣٨٤. (٣) الاستبصار: ٣/٣٥. (٤) التهذيب: ٦/٢٨٢.

بريد العجلي، قال: كنت أنا وأبو الصباح الكناني عند أبي عبدالله ـعليه السّلام ـ فقال: كان أصحاب أبي ورقاً لا شوك فيه وأنتم اليوم شوك لا ورق فيه، فقال أبو الصباح الكناني: جعلت فداك! فنحن أصحاب أبيك، قال: كنتم يومئذ خيراً منكم اليوم». وباسناده «عن علي بن الحكم وغيره، عن أبي الصباح الكناني، قال: جائني سدير فقال لي: إنّ زيداً تبرأ منك، فأخذت عليّ ثيابي (قال: وكان أبو الصباح رجلاً ضارياً) قال: فأتيته فدخلت عليه وسلّمت عليه، فقلت له: ياأباالحسن بلغني أنك قلت: الائمة أربعة: ثلاثة مضوا والرابع هو القائم! قال: هكذا قلت. قال: قلت لزيد: هل تذكر قولك لي بالمدينة في حياة أبي جعفر، وأنت تقول: إنّ الله قضى في كتابه «أنّه من قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليّه سلطاناً» وإنّما الائمة ولاة الدم وأهل الباب؛ وهذا أبوجعفر الإمام، فان حدث به حدث فإنّ فينا خلفاً؛ وقال: كان يسمع منّي خطب أمير المؤمنين ـعليه السّلام ـ وأنا أقول: فلا تعلّموهم فهم أعلم منكم، فقال لي: أما تذكر هذا القول؟ فقال: بلى فانّ منكم من هو كذلك. قال: ثمّ خرجت من عنده فتهيّأت وهيّأت راحلة ومضيت إلى أبي عبدالله ـعليه السّلام ـ ودخلت عليه وقصصت عليه ماجرى بيني وبين زيد، فقال: أرأيت لو أنّ الله تعالى ابتلى زيداً فخرج منّا سيفان آخران بأيّ شيء نعرف أيّ السيوف سيف الحقّ، والله ماهو كما قال! ولئن خرج ليُقتلنّ. قال: فرجعت فانتهيت إلى القادسيّة فاستقبلني الخبر بقتله، رحمه الله» ثمّ روايته «عن القتيبي، عن الفضل، عن عليّ بن الحكم باسناده هذا الحديث بعينه» وروايته «عن العيّاشي، قال عليّ بن الحسن: أبو الصباح الكناني، ثقة، وكان كوفيّاً؛ وإنّما سمّي الكناني، لأنّ منزله في كنانة، يعرف به، وكان عبديّاً»[1].

(١) الكشّي: ٣٥٠ـ ٣٥١.

أقول: أمّا ما قاله: من أنه عدّه في أصحاب الباقر بعنوانه، فليس كذلك؛ بل اقتصر على قوله: «إبراهيم بن نعيم العبدي» ثمّ قال: «قال له الصادق عليه السّلام الخ».

و معنى قوله عليه السّلام: «لا عين فيه» لا عيب فيه. كما أنّ ماقاله: من أنّه قال في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ : «ابن عبد القيس» أيضاً ليس كذلك، بل قال: «من عبدالقيس». كما أنّ ما نقله عن النجاشي من إنهائه كلامه إلى قوله: «له كتاب» ليس كذلك، بل قال بعده: «يرويه عنه جماعة».

و نقل عن الخلاصة أنّه قال: «رأى أباجعفر الجواد عليه السّلام» وطوّل في الاعتراض عليه؛ مع أنّه إنّما قال مثل النجاشي: «رأى أباجعفر عليه السّلام» ومراده الباقر ـ عليه السّلام ـ. والأصل في النسبة إلى الخلاصة أنّه قال: «رأى أباجعفر الجواد عليه السّلام» وهم الوسيط.

و أمّا ما نقله عن رجال الشيخ في أصحاب الامام الباقر ـ عليه السّلام ـ «له أصل رواه محمّد بن إسماعيل بن بزيع ومحمّد بن الفضل وأبو محمّد صفوان بن يحيى بيّاع السابري الكوفي عنه، وروى عنه غير الاصول عثمان بن عيسى وعليّ بن الحسن بن رباط ومحمّد بن إسحاق الخزّاز وظريف بن ناصح وغيرهم الخ» فوجدناه كما نقل، إلا أنّه تحريف أو غلط؛ فمحمّد بن إسماعيل لا يروي مع محمّد بن الفضيل عن أبي الصباح، بل يروي هو عن محمّد بن الفضيل عن أبي الصباح، كما هو طريق فهرسته. كما أنّ قوله: «له أصل رواه الخ» وقوله: «وروى عنه غير الاصول» غير متناسبين؛ فامّا الأوّل محرّف «له اصول» وإمّا الثاني محرّف «وروى عنه غير أصله».

و أمّا قول الشيخ في رجاله بعد ما تقدم: «وممّن روى عنه أبو الصباح عن أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ صابر ومنصور بن حازم وابن أبي يعفور» فالمراد أنّ أبا الصباح روى عن هؤلاء عن الصادق ـ عليه السّلام ـ ومراده بـ «صابر» صابر

مولى بسام الصيرفي؛ فروى النجاشي عن صفوان عن أبي الصباح عنه، في عنوانه.

هذا، و غفل المصنّف عن عدّ الرقي له في أصحاب الباقر ـ عليه السّلام ـ بعنوان «إبراهيم بن نعيم العبدي الكناني» وفي أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ بلفظ «أبو الصباح الكناني، واسمه إبراهيم، كوفي».

قال المصنّف: وعدّه المفيد في محكيّ رسالته ـ في الردّ على الصدوق وأصحاب العدد ـ من فقهاء أصحاب الائمة والأعلام الرؤساء المأخوذ منهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام.

قلت: الحكاية محقّقة، فقال فيها: «و أما رواة الحديث بأنّ شهر رمضان من شهور السنة يكون تسعة وعشرين يوماً ويكون ثلاثين يوماً، فهم فقهاء أصحاب أبي جعفر عليه السّلام» إلى أن قال: «الّذين لا مطعن عليهم، ولا طريق إلى ذمّ واحد منهم» إلى أن قال: «وروى الحسين بن سعيد، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني»[1].

قال المصنّف: مات ـ على ما في رجال ابن داود ـ بعد السبعين والمأة، وهو ابن نيّف وسبعين سنة.

قلت: لم يعلم مستنده.

نقل المصنّف طريق الفهرست «عن أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، والحسن بن عليّ بن فضّال، عن محمّد بن الصباح، عن أبي الصباح» مع أنّه «عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل الخ».

قال المصنّف: ميّزه الكاظمي و الطريحي برواية محمّد بن إسماعيل.

قلت: قد عرفت من طريق الفهرست أنه يروي عن محمّد بن الصباح، عنه.

---

(١) رسالة المفيد، المنقولة في الدر المنثور: ١/ ١٢٩.

قال: زاد الثاني عليّ بن الحكم.

قلت: الظاهر أنه استند إلى الخبر الكشّي ـ الثالث ـ «عن عليّ بن الحكم وغيره عن أبي الصباح». إلا أنّ الظاهر كون «وغيره» محرّف «عن غيره» بدليل أنّ في الخبر قال: «وكان أبو الصباح الخ» ولأنّ في إسناد آخر للخبر «عن عليّ بن الحكم باسناده» كما تقدّم، ولأنّ الخبر الثاني «عن عليّ، عن أبان، عن بريد» وإنّما الجامع نقل خبراً عن عليّ بن الحكم عن إسماعيل بن الصباح في من لا يحضره الفقيه، وعن إسماعيل بن أبي الصباح في الكافي. وأيّاما كان: لا ربط له بأبي الصباح.

قال المصنّف: زاد الجامع رواية إسماعيل بن الصباح عنه.

قلت: لم يقل الجامع بأن إسماعيل بن الصباح من رواة أبي الصباح، وإنّما قال: «إنّ خبراً واحداً رواه بعد المزارعة في من لا يحضره الفقيه وإجارات التهذيب عن إسماعيل بن الصباح، ورواه الاستبصار باب الصائغ يعطى شيئاً ليصلحه فيفسده عن إسماعيل عن أبي الصباح» وحينئذٍ فان صحّ الأوّل لم يكن أبو الصباح في الكلام، وإن صحّ الثاني لم يكن الراوي إسماعيل بن الصباح. كما أنّه نقل خبراً آخر رواه ضمان صائغ الكافي عن إسماعيل بن أبي الصباح[1] ورواه إجارات التهذيب[2] وضمان الاستبصار[3] عن إسماعيل عن أبي الصباح.

نقل المصنّف عن الجامع رواية عبّاد بن كثير عنه.

قلت: ومورده أواخر باب البينات في التهذيب[4] وباب إذا شهد على امرأة أربعة بالزنا من الاستبصار[5] لكنّه بلفظ «إبراهيم بن نعيم» بدون كنية ولقب؛

---

(١) الكافي: ٥:٢٤٢. (٢) التهذيب: ٧/٢٢٠. (٣) الاستبصار: ٣/١٣٢.
(٤) التهذيب: ٦/٢٨٢. (٥) الاستبصار: ٣/٣٥.

ولذا نقلناه في عنوان إبراهيم بن نعيم الصحاف ـ المتقدم ـ وحينئذٍ فتعبير الجامع فيه بقوله: «عنه عباد بن كثير» غير جيّد. وفاته النقل عنه رواية صندل عنه؛ ومورده قضاء حاجة المؤمن في الكافي[1] وأوقات رجاء الاجابة منه[2].

كما أنّه نقل عن الطريحي و الكاظمي رواية جمع عنه؛ وقال: نقلهم الجامع وزاد عليهم: سيف بن عميرة، والحسن بن محبوب، وسلمة بن حنان، وأبان بن عثمان، وحمّاد بن عثمان، وعبدالله بن جبلة، والحسن بن عليّ، وأحمد بن محمّد، ومعاوية بن عمّار، ومحمّد بن مسلم، و سلمة صاحب السابري، ويحيى الحلبي، وحسان.

مع أنّه ليس كما قال: من أنّ الجامع ذكر جميع من ذكراه، فلم يذكر ممّا ذكراه عثمان بن عيسى ومحمّد بن إسحاق الخزاز وظريف بن ناصح، وإنّما الاصل في ماقالاه رجال الشيخ في أصحاب الباقر ـ عليه السّلام ـ كمامرّ.

و أمّا باقيهم: فورد رواية الأوّل ورع الكافي[3] والبرّ بوالديه[4] والثاني في تعجيل عقوبة ذنبه[5] والثالث في العمل في ليلة الجمعة في التهذيب[6] والرابع في الإشارة والنصّ على الصادق ـ عليه السّلام ـ من الكافي[7] وفي فرض طاعة ائمته ـ عليهم السّلام ـ[8] والخامس في وقف الفقيه[9] وفيه «روى عن أبي الحسن عليه السّلام» والسادس في التلقي والحكرة من التهذيب[10] والسابع في نذوره[11] والثامن في حدّ سكره[12] والتاسع في قبالة الأرضين والمزارعة في الكافي[13] والعاشر في باب الغناء بعد أشربته[14] والحادي عشر في باب ماجاء

---

(١) الكافي: ٢/١٩٣.
(٢) الكافي: ٢/٤٧٨.
(٣) الكافي: ٢/٧٧.
(٤) الكافي: ٢/١٦٢.
(٥) الكافي: ٢/٤٤٧.
(٦) التهذيب: ٣/٥.
(٧) الكافي: ١/٣٠٦.
(٨) الكافي: ١/١٨٦.
(٩) الفقيه: ٤/١٨٣.
(١٠) التهذيب: ٧/١٦٣.
(١١) التهذيب: ٨/٣١٢.
(١٢) التهذيب: ١٠/٨٩.
(١٣) الكافي: ٥/٢٦٧.
(١٤) الكافي: ٦/٤٣٣.

في فضل صومه [١] وفي من فطر صائماً [٢] والثاني عشر في الروح الّتي يسدّد الله بها الائمة [٣] والثالث عشر في الالحاح في دعائه [٤].

هذا، و في الجامع «عنه أبو القاسم بن محمّد و فضالة بن أيّوب في التهذيب في باب ثواب الحجّ» مع أنّ في ذلك الباب «صفوان بن يحيى والقسم بن محمّد وفضالة بن أيّوب جميعاً عن الكناني» [٥].

و فيه «الحسن بن محبوب عن إبراهيم بن نعيم الأزدي في بيّنات التهذيب وعاقلة الكافي».

قلت: بل في باب بعد عاقلة الكافي ما نقل؛ مع أنّ إبراهيم بن نعيم الأزدي غير أبي الصباح، لأنّه عبدي كناني، لا أزدي، ورواية ابن محبوب عن أبي الصباح في مورد آخر ليس بشاهد على إرادته هنا؛ فابن محبوب روى عن ستّين من أصحاب الصادق -عليه السّلام-.

هذا، والظاهر أنّ المراد بالحسن بن عليّ في رواية الوشّا ابن بنت إلياس.

هذا، و نقل الجامع رواية «جعفر بن محمّد، عن أبي الصباح، عن أبيه، عن جدّه» عن زيادات إجارات التهذيب ونوادر آخر المعيشة من الكافي. مع أنّه إنّما في الأوّل [٦] وأمّا الثاني فهكذا «جعفر بن محمّد بن أبي الصباح، عن أبيه، عن جدّه، عن الصادق عليه السّلام» [٧].

فالراوي إنّما هو ابنه، وهو الصحيح، وما في التهذيب تحريف، فالخبر واحد.

هذا، و زاد الجامع رواية شعيب عنه في الفيء من الكافي [٨] ومورد رواية عليّ بن النعمان عنه في الصلح بين الناس من التهذيب [٩] وضمان نفوسه [١٠] والحدّ

---

(١) الكافي: ٤/٦٣.
(٢) الكافي: ٤/٦٨.
(٣) الكافي: ١/٢٧٣.
(٤) الكافي: ٢/٤٧٥.
(٥) التهذيب: ٥/٢٢،ح؛
(٦) التهذيب: ٧/٢٢٩.
(٧) الكافي: ٥/٣٠٦.
(٨) الكافي: ١/٥٤٦.
(٩) التهذيب: ٦/٢٠٧.
(١٠) التهذيب: ١٠/٢٣٠.

في سكره[١] والأخير «عن أحمد بن محمّد وعليّ بن النعمان، عن أبي الصباح» لكنّه تحريف من التهذيب، والصواب «عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن النعمان، عن أبي الصباح» كما رواه في باب ما يجب فيه الحدّ في الشراب[٢] ومنه يظهر: أنّ جعل أحمد بن محمّد (والمراد به الأشعري) من رواته ـ كمامرّ عن الجامع ـ غلط.

هذا و خبر الكشّي ـ الثالث ـ كلّه محرّف، بحيث لا يفهم منه محصّل. ثمّ الصواب في الجواب عن خبر الكشّي ـ الثاني ـ المشعر بذمّه وخبر «كشف»[٣] الّذي نقله المصنّف عنه بإسناده عنه «قال: صرت يوماً إلى باب الباقر ـ عليه السّلام ـ فقرعت الباب فخرجت إليّ وصيفة ناهد فضربت بيدى على رأس ثديها، فقلت لها: قولي لمولاك إنّي بالباب، فصاح من داخل الدار: ادخل لا امّ لك! فدخلت وقلت: والله يا مولاي ماقصدت ريبة ولكن أردت زيادة مافي نفسي، فقال ـ عليه السّلام ـ صدقت، لئن ظننتم أنّ هذه الجدران تحجب أبصارنا كما تحجب أبصاركم إذن لا فرق بيننا وبينكم، فإيّاك أن تعاود لمثلها!» أن يقال: اعتبارالخبر بالعمل ولم يعملوا بها؛ مع أنّ دلالتها كماترى!

و روى الكشّي ـ في آخر عنوان الفطحية ـ عن العيّاشي، عن الطيالسي، عن الوشّا، عن محمّد بن حمران، عن أبي الصباح الكناني، قال: قلت لأبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ: إنّا نعيّر بالكوفة، فيقال لنا: جعفرية، قال: فغضب أبو عبدالله ـ عليه السّلام ـ ثمّ قال: إنّ أصحاب جعفر منكم لقليل! إنّما أصحاب جعفر من اشتدّ ورعه وعمل لخالقه[٤].

---

(١) التهذيب: ١٠/٨٩.
(٢) الكافي: ٧/٢١٦.
(٣) كشف الغمة: ٢/٣٥٢.
(٤) الكشّي: ٢٥٥.

و سبيله سبيل خبر الكشّي -الثاني- هنا. ونقل الكشّي له ثمّة من تخليطات نسخته، فلا ربط للخبر بالفطحيّة. كما أنّ نقل القهبائي له في عنوان الجعفريّة -أيضاً- غلط، لإيهامه كونه عنوان الكشّي.

[۲۳۳]

إبراهيم بن الوليد بن بشير

مرّ في إبراهيم بن بشر كونه... ذاك وهماً من نسخة النجاشي -المطبوعة المصحّفة- وكان على المصنّف الّذي اعتقد صحّة هذا ووهم المنهج في تبديله بـ«إبراهيم بشر» ذكره هنا، وقد غفل.

[۲۳٤]

إبراهيم بن هارون

الخارفي، الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- وقال: احتمل بعضهم كونه إبراهيم الخارفي المتقدّم، كما احتمل في إبراهيم بن زياد. وقال: لا ثمرة للنزاع، لأنّ إبراهيم الخارفي وإبراهيم بن زياد الخارفي وإبراهيم بن هارون الخارفي، كلّهم مجاهيل.

أقول: قوله بجهل «إبراهيم الخارفي» غلط، فانّه ممدوح؛ والأخبار كلّها بلفظه، كمامرّ.

[۲۳٥]

إبراهيم بن هاشم

العبّاسي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الرضا -عليه السّلام- وقال: قال النقد: «لم أجده في كتب الرجال والأخبار، ويحتمل أن يكون هو المذكور في النجاشي وابن داود بعنوان هاشم بن إبراهيم العبّاسي الّذي من أصحاب

الرضا عليه السّلام». قال: واستقربه الوحيد وهو بعيد.

أقول: الصواب في الجواب هو أن يقال لنقد: هل رجال الشيخ ليس رجالاً؟ وكما أنّ هذا ليس مذكوراً إلا فيه، وكذلك هاشم بن إبراهيم ليس مذكوراً إلا في النجاشي؛ وأمّا ذكر ابن داود له فظنّي، لأنّه صرّح بعنوانه عنه نظير عنواننا له. وعدم عنوان ابن داود لهذا، لأنّه لا يستقصي المهملين من غير فرق بين ما في رجال الشيخ وما في النجاشي، حتّى أنّه قد يعنون مهمل رجال الشيخ ويترك مهمل النجاشي. كما أنّ هذا ليس مذكوراً في الأخبار كذلك ذاك.

و التحقيق أنّه حيث لم يكن أحدهما مذكوراً في الأخبار يحتمل صحّة كلّ منهما، ويحتمل كون كلّ منهما اشتباهاً وأنّ الأصل فيهما «هشام بن إبراهيم» الّذي ورد في الأخبار؛ ويأتي أنّه إثنان: هشام بن إبراهيم المشرقي وهشام بن إبراهيم العبّاسي، عنون الكشّي كلاً منهما وروى مدح الأوّل وذمّ الثاني والنجاشي جعلهما واحداً.

[٢٣٦]

إبراهيم بن هاشم
القمّي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «تلميذ يونس بن عبدالرحمن» وعنوان فهرست الشيخ له، وقال: قال: «إبراهيم بن هاشم ـ رضي الله عنه ـ أبو إسحاق القمّي؛ أصله من الكوفة وانتقل إلى قم؛ وأصحابنا يقولون: إنّه أوّل من نشر حديث الكوفيّين بقم، وذكروا أنّه لقي الرضا ـ عليه السّلام ـ الخ».

و قال: قال النجاشي: «قال أبو عمرو الكشّي: تلميذ يونس بن عبدالرحمن، من أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ هذا قول الكشّي، وفيه نظر؛

وأصحابنا يقولون: أوّل من نشر حديث الكوفيّين بقم هو الخ».

أقول: ليس في الفهرست فقرة «رضي الله عنه» ثمّ لِمَ لم ينقل عنوان النجاشي؟ فانّه عنونه مثل الفهرست، قائلاً: «أصله كوفي انتقل إلى قم، قال أبوعمرو الخ».

قال المصنّف: لم أفهم أنّ نظر النجاشي في كونه من أصحاب الرضا -عليه السّلام- أو فيه وفي كونه تلميذ يونس؛ ويمكن أن يكون وجه نظره في تلميذيّته ليونس أنّه أوّل من نشر أخبار الكوفيّين بقم، ويونس مطعون عندهم؛ وأنّه روى عنه -في استبراء الحائض في الكافي[1] والمرأة ترى الدم وهي جنب[2] وإخراج روح المؤمن[3] وتحنيط الميت[4] والسنّة في حمل الجنازة[5]- بالواسطة. وردّ الأوّل بأنّ قبولهم رواياته من شدّة الوثوق بالتلميذ، والثاني بأنّه روى عنه بلا واسطة أيضاً.

قلت: يردّ ردّه الأوّل -كأصله- أنّ يونس لم يكن كوفيّاً، بل بغداديّاً، كمواليه: آل يقطين. وأيّ منافاة بين أن يكون تلميذ يونس ويروي عن مشايخ الكوفة وينتشر حديثهم بقم بعد انتقاله! مع أنّ القمّيّين وإن كانوا طعنوا في يونس -كما قال الشيخ- إلا أنّهم رجعوا عن ذلك، كما حكاه الكشّي[6].

و يردّ ردّه الثاني أنّه مجرّد دعوى، فكان عليه نقل مورد؛ وهذا، الشيخ -في يونس- جعل الواسطة بينه وبين يونس إسماعيل بن مرّار وصالح بن السندي، مع كثرة طرقه إلى إبراهيم فيه من ابنه والصفّار وسعد والحميري، وتعدّد طرقه إلى ابنه فيه وإلى ابن الوليد فيه. فيفهم من ذلك أنّ أحداً من الطرق -في الأوّل والوسط والآخر- لم يكن له طريق إلى إبراهيم عن يونس بلا واسطة.

---

(١) الكافي: ٣/٨٠. (٢) الكافي: ٣/٨٣. (٣) الكافي: ٣/١٣٥.

(٤) الكافي: ٣/١٤٣. (٥) الكافي: ٣/١٦٨. (٦) الكشّي: ٤٩٧.

و أيضاً كثيراً ما روى ابنه عن العبيدي عن يونس، ولو كان أبوه أيضاً راوياً عن يونس لكان هو أولى بأن يروي عنه عن يونس.

قال المصنف: ولو أراد بالنظر، النظر في كونه من أصحاب الرضا -عليه السّلام- فوجهه أنّه ذكر في ترجمة محمّد بن عليّ بن إبراهيم الهمداني أنّ إبراهيم هذا روى عن جدّه، عنه، وأنّه قد يروي عنه بواسطتين، بل بثلاث، كما في نوادر النكاح من الكافي عن ابن أبي عمير، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي الحسن الرضا -عليه السّلام-[1].

قلت: ما قاله إنّما في نوادر مهر النكاح. والظاهر أن لفظة «الرضا عليه السّلام» من زيادة النسّاخ، وأنّ المراد بأبي الحسن -عليه السّلام- فيه، الكاظم -عليه السّلام- حيث إنّ عليّ بن أبي حمزة من أشدّ أعداء الرضا -عليه السّلام- فكيف يروي عنه؟!

و ما قاله أوّلاً: من أنّه ذكر في ترجمة محمّد بن عليّ بن إبراهيم الهمداني أنّ إبراهيم هذا روى عن إبراهيم جدّ ذاك، ليس منه أثر في تلك الترجمة؛ وإنّما في عنوان محمّد بن عليّ بن إبراهيم بن محمّد الهمداني -الذي انفرد به النجاشي- ذلك، حيث قال ثمّة: «وروى إبراهيم بن هاشم، عن إبراهيم بن محمّد الهمداني، عن الرضا عليه السّلام» ولم يحتملوا اتّحادهما، فضلاً عن حكمهم به، حتّى يكون لكلامه وجه.

ثمّ إنّ المصنّف ردّهذا الوجه بأنّه يكفي في كون إبراهيم من أصحاب الرضا -عليه السّلام- كون مقدار من رواياته عنه.

قلت: هذا أيضاً مثل سابقه في كونه مجرّد دعوى؛ فكما لم نقف في مورد على روايته عن يونس، كذلك لم نقف في مورد على روايته عن الرضا

(١) الكافي: ٥: ٢٨١.

عليه السَّلام ـ.

و من العجب! أنّه ردّ الصدر و الطباطبائي في احتمالها كون قول النجاشي: «من أصحاب الرضا عليه السَّلام» وصفاً ليونس بكونه خلاف سوق العبارة لما هو المعلوم من روايته عنه ـ عليه السَّلام ـ وعدم الخلاف في ذلك، فانّه قول جزاف، فمن أين علم روايته عنه ـ عليه السَّلام ـ؟ وهل مخالف أشدّ تأثيراً من النجاشي؟ وهو عندهم أوثق الرجاليّين؛ مع أنّ الشيخ في الفهرست تردّد أيضاً، فقال: «ذكروا أنه لقي الرضا عليه السَّلام» ولو كان غير متردّد لم يقل: «ذكروا» وأمّا في رجاله فتبع الكشّي.

و التحقيق ـ أنّ إبراهيم أدرك عصره ـ عليه السَّلام ـ وأدرك يونس، بدليل طبقته وكثرة روايته عن ابن أبي عمير الّذي هو أسنّ من يونس، ولكن لم يعلم ملاقاته له ـ عليه السَّلام ـ وليونس.

و الشيخ إنّما تشكّك في ملاقاته له ـ عليه السَّلام ـ لا في كونه في عصره. وعدّ الكشّي له في أصحاب الرضا ـ عليه السَّلام ـ في أصل كتابه (وإن لم يكن في اختياره) لا يدلّ على روايته عنه ـ عليه السَّلام ـ فالعدّ أعمّ.

و أمّا قول الكشّي: «تلميذ يونس» على نقل النجاشي، فيحتمل أن يكون محرّف «روى عن تلاميذ يونس» كإسماعيل بن مرار وصالح بن السندي وغيرهما.

و قد عرفت في المقدّمة كثرة تحريف أصل الكشّي. والشيخ في رجاله لم يتفطّن، كالنجاشي، فتبعه في عدّه، كما تبعه في عنوان «عبدالله بن محمّد الأسدي» من أصله المحرّف.

نعم: روى عن الجواد ـ عليه السَّلام ـ في أواخر الفيء من الكافي[١] فكان على

---

(١) الكافي: ٥٤٨/١.

الشيخ عدّه في رجاله في أصحاب الجواد ـ عليه السَّلام ـ .

قال المصنّف: وقع في بعض أسانيد الكافي رواية هذا عن حمّاد[١] وحكم في المنتقى بسقوط الواسطة، وتنظّر فيه في التكملة بأنّ هذا في حمّاد بن عثمان موجّه، لأنّه لم يلقه؛ وأمّا حمّاد بن عيسى فقد لقيه وروى عنه، كما يكشف عنه قول المشيخة: «عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عمّن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السَّلام» قال: «ويغلط أكثر الناس في هذا الاسناد فيجعلون مكان حمّاد بن عيسى حمّاد بن عثمان؛ وإبراهيم بن هاشم لم يلق حمّاد بن عثمان، وإنّما لقي حمّاد بن عيسى وروى عنه»[٢].

ثمّ نقل المصنّف تأمل الشفتي في ذلك، لوقوع رواية إبراهيم عن حمّاد بن عثمان في باب التحنيط من الكافي[٣] وباب من يحلّ أن يأخذ الزكاة[٤] وباب وصيّته في الحج[٥].

قلت: الصدوق أشار في قوله: «ويغلط أكثر الناس الخ» إلى مثله، وقوله حجّة لأنّه من أئمّة الحديث. والظاهر أنّ الاسناد كان «عن إبراهيم، عن حمّاد» فقد وردت أسانيد اخرى هكذا؛ والمراد بحمّاد فيها ابن عيسى؛ وتوهّم الكليني ـ أو أحد مشايخه ـ أنّه ابن عثمان، فزاد « بن عثمان» من عنده. والمشيخة قال ذاك الكلام في عنوان إسناده إلى قضايا أمير المؤمنين ـ عليه السَّلام ـ .

و ممّا يوضح و يصحّح تغليط الصدوق ـ مضافاً إلى ما قال: من عدم ملاقاة إبراهيم لحمّاد بن عثمان ـ أنّ في بابي التحنيط والوصية المتقدمين «عن حمّاد بن عثمان عن حريز» مع أنّ راوي حريز حمّاد بن عيسى، كما سيجيء (إن

---

(١) الكافي: ٣/١٤٤و١٤٤. (٢) الفقيه: ٤/٤٥٧. (٣) الكافي: ٣/١٤٤.
(٤) الكافي: ٣/٥٦٣. (٥) الكافي: ٤/٢٨٦.

شاء الله تعالى) فيه، فيستكشف غلط الاسناد بالمرويّ عنه أيضاً.

ثمّ المحقّق ممّا نقل الشفتي عن الكافي بابا التحنيط والوصية. وأمّا باب الزكاة فغلط منه، ففيه «إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان» ولا إشكال فيه.

هذا، و نقل الجامع رواية محمّد بن عليّ بن محبوب عنه في زيادات فضل المساجد في التهذيب[1] وفي زيادات القضايا[2] وفي وقت الزكاة[3] ورواية محمّد بن أحمد بن يحيى عنه في المرابطة[4] وفي الوديعة[5] ورواية محمّد بن يحيى العطّار عنه في مشيخة الفقيه في منذر بن جعفر وهشام بن إبراهيم وأبي الأغر وبشير النبّال[6] ورواية الحسن بن متيل عنه في الفهرست في العيص بن القاسم ورواية عليّ بن فضّال عنه في زكاة الذهب من التهذيب[7] وما يحلّ لبني هاشم من زكاته[8] وباب الحبوب من زكاته[9].

هذا، و لفّق المصنّف في توثيقه اموراً، أحسنها قول ابنه في أوّل تفسيره المعروف: «ونحن ذاكرون ومخبرون بما انتهى إلينا، ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الّذين فرض الله طاعتهم»[10] وأبوه أكثر من روى عنه.

[۲۳۷]

إبراهيم بن هدية

أبو هدية

نقل الكنجي الشافعي ـ في مناقبه ـ عن الحاكم النيسابوري عدّه في من روى حديث الطير عن أنس. وبن هدية وأبو هدية (بالمثنّاة) إنّما كان في نسخة

(۱) التهذيب: ۲٤۹/۳. (۲) التهذيب: ۳۰۰/٦. (۳) التهذيب: ٤۲/٤.
(٤) التهذيب: ۱۲٥/٦. (٥) التهذيب: ۱۸۱/۷. (٦) الفقيه: ٤۹۹/٤ و٤٥٦ و٤۲۹ و٤۸۷.
(۷) التهذيب: ۱۱/٤. (۸) التهذيب: ٥۹/٤ (۹) التهذيب: ٦٥/٤.
(۱۰) تفسير عليّ بن إبراهيم: ٤/۱.

مناقب الگنجي. والصواب: بن هدبة وأبو هدبة (بالموحّدة فيهما) كما في تاريخ بغداد [1] وميزان الذهبي، وقالا: «أبو هدبة الفارسي». وفي الأوّل «كان بالبصرة ثمّ خرج إلى اصبهان والريّ ووافى بغداد، وحدّث بها عن أنس بالأباطيل» ثمّ نقل عنه أحاديث عنه ولم ينقل فيها حديث الطير، ونقل عن أحمد بن حنبل وجمع آخر تضعيفه، وعن جرير بن عبدالحميد تصديقه، ونقل اختلاف الرواة عن يحيى بن معين في توثيقه وتضعيفه.

وكيف كان: فلا ريب في عاميّته.

[٢٣٨]

إبراهيم بن هراسة

قال: مرّ في إبراهيم بن رجا الشيباني.

أقول: هذا عنوان الفهرست، وما مرّ عنوان رجال الشيخ والنجاشي. وروى النعماني في غيبته ـ في منع توقيته ـ مسنداً عنه، عن أبيه، عن عليّ بن الجارود، عن محمّد بن بشير، عن محمّد بن الحنفيّة [2].

وعنونه ميزان الذهبي، قائلاً: «الشيباني الكوفي، قال البخاري: تركوه، تكلّم فيه أبو عبيد» ونقل روايته باسناده عن عائشة «أنّ النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ أراد أن يشتري غلاماً، فألقى بين يديه تمراً، فأكل وأكثر، فقال: كثرة الأكل شؤم، فأمر بردّه».

[٢٣٩]

إبراهيم بن هشام بن راشد

الهمداني

عنون الكشّي ابنه هشام بن إبراهيم العبّاسي، وروى عن الرضا

(١) تاريخ بغداد: ٦/٢٠٠.

(٢) الغيبة للنعماني: ٢٩٠ ح ٧ ب ١٦.

ـعليه السَّلام ـ قال: «العبّاسي زنديق وكان أبوه زنديقاً» [1].

و يظهرنسبه الّذي عنونّاه به من الطبري فيما ننقله عنه في عنوان «هشام بن إبراهيم الراشدي».

[٢٤٠]

إبراهيم بن هلال بن جابان

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السَّلام ـ.

أقول: ذكر الجامع رواية حمزة عنه عن صروف الكافي [2] و بيع الواحد من التهذيب [3].

[٢٤١]

إبراهيم بن يحيى

نقل عنوان الفهرست له، إلى أن قال: «عن إبراهيم بن سليمان، عن إبراهيم بن يحيى».

و نقل عن المنهج اتّحاده مع إبراهيم بن أبي البلاد. وردّه المصنّف بتعدّد الطريق وعنوانهما متّصلاً.

أقول: تعدّد الطريق أعمّ، لأنّه روى كثيراً عدّة عن واحد. وصرّح النجاشي في ذاك بأنّه «روى كتابه عدّة»: وأمّا عنوان الفهرست لهما متّصلين، فانّما يكون ظاهراً في فهمه التغاير لا صريحاً، فلعلّه احتمل التغاير فعنونه؛ ومن أين أنّ فهمه ليس بوهم؟ لعدم وقوفه على أنّ اسم أبي البلاد «يحيى» وكأنّ النجاشي عرّض بوهمه حيث اقتصر على عنوان ذاك وقال: «واسم أبي البلاد يحيى بن سليم» وحيث قال: «يروي كتابه عدّة».

و أيضاً رجال الشيخ متأخر عن فهرسته، و موضوعه أعمّ، ولم يذكر غير

---

(١) الكشّي: ٥٠١. (٢) الكافي: ٥ /٢٥٠. (٣) التهذيب: ٧/١١٢.

ذاك ؛ فيمكن أن يقال: يفهم من رجاله وهم فهرسته.

قال المصنّف: أجاد النقد، حيث قال: «الظاهر أنّه غير إبراهيم بن يحيى بن أبي البلاد لأنّ الشيخ ذكرهما».

قلت: إنّما ذكر الشيخ إبراهيم بن أبي البلاد و إبراهيم بن يحيى، لا إبراهيم بن يحيى بن أبي البلاد؛ وإنّما ورد إبراهيم بن يحيى بن أبي البلاد في خبر باب إبط الكافي[1] وهو تصحيف بزيادة النسّاخ كلمة «بن» بعد «يحيى» وبالجملة: الاتّحاد مقطوع.

هذا، و عنون ميزان الذهبي إبراهيم بن يحيى العدني،قائلاً: «عن الحكم بن أبان وعنه سفيان بن عيينة بخبر منكر» وعنون هو وتقريب ابن حجر إبراهيم بن يحيى الشجري، قائلاً: «ضعّفه ابن أبي حاتم ومشّاه غيره». وعنون الخطيب إبراهيم بن أبي محمّد يحيى العدوي، المعروف بابن اليزيدي، قائلاً: «وله كتاب ما اتّفق لفظه واختلف معناه، ذكر أنّه بدأ بعمل الكتاب وهو ابن سبعة عشر سنة ولم يزل يعمله إلى أن أتت عليه ستّون سنة»[2].

و الكلّ غير هذا، لأنّه شيعيّ واولئك عاميّون.

[٢٤٢]

إبراهيم بن يحيى

الدوري

قال: لم أقف فيه إلا على رواية إبراهيم الثقفي عنه عن هشام بن بصير، في حدود الزنا من التهذيب[3].

أقول: بل عنه عن هشام بن بشير، لا بصير.

---

(١) الكافي: ٦/٥٠٨.
(٢) تاريخ بغداد: ٦/٢٠٩.
(٣) التهذيب: ١٠/٤٧.

[٢٤٣]

إبراهيم بن يزيد

المكفوف

نقل عنوان النجاشي له،قائلاً: «ضعيف، يقال: إنّ في مذهبه ارتفاعاً، له كتاب».

أقول: وقال ابن داود بعد نقله كلام النجاشي فيه: «وذكر الكشّي أباهارون المكفوف، فان يكن هو إبراهيم هذا فقد روي عن الصادق ـعليه السّلام ـ لعنه، لكذبه عليه».

قلت: الظاهر أنّه احتمل ذلك، لكون كلّ منهما مكفوفاً وضعيفاً وانطباق الكنية على كلّ اسم؛ إلا أنّ الّذي يدلّ على أنّه غيره أنّ الشيخ في رجاله في باب الميم من أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـقال: «أبوهارون هوموسى بن عمير».

[٢٤٤]

إبراهيم بن يزيد

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب العسكري ـعليه السّلام ـ ونقل عن الميرزا نفي البعد عن اتّحاده مع المكفوف المتقدّم. وردّه بكون ذاك مكفوفاً ضعيفاً غير مذكور في أحدهم، وهذا من أصحاب العسكري ـعليه السّلام ـ ولم يذكر عماه.

أقول: لا تقابل بين هذه الامور، وليس موضوع النجاشي من روى عنهم ـعليهم السّلام ـ أو لم يرو، وإنّما موضوعه «من له كتاب» كما أنّ رجال الشيخ ليس موضوعه بيان الوثاقة والضعف، بل «من روى عنهم ـعليهم السّلام ـ ومن لم يرو» فان ذكر النجاشي رواية أو بيّن رجال الشيخ حالاً يكن تبرعاً. ويمكن الاستشهاد للاتّحاد باقتصار رجال الشيخ ـالمبنيّ على الاستقصاء ـ على هذا. ويمكن أن يكون الماضي الآتي.

[٢٤٥]

إبراهيم بن يزيد

الأشعري

نقل عن باب «من طلب عثرات المؤمنين وعوراتهم» من الكافي رواية ابن سنان عنه وروايته عن ابن بكير[1].

أقول: يمكن اتّحاده مع من في النجاشي، المتقدّم.

[٢٤٦]

إبراهيم بن يزيد

النخعي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب عليّ وعليّ بن الحسين -عليهم السّلام- قائلاً في الثاني: «الكوفي يكنّى أبا عمران،مات سنة ستّ وتسعين، مولى، وكان أعور».

و نقل عن ابن حجر توثيقه وفقاهته وعن ابن خلّكان وصفه بكونه من الأئمّة المشاهير. وقال المصنّف: يستشمّ من ذكرهما له رائحة العاميّة، وإن كانت روايته عن السجاد -عليه السّلام- ربما يوهن ذلك؛ مضافاً إلى عدم نسبتها إيّاه إلى أحد المذاهب -كما هي عادتهم في من يصفوه بالفقه- ربما يكشف عن كونه إماميّاً.

أقول: نصب إبراهيم النخعي مشهور، كيف! وهو الّذي روى العامّة عنه سبق إسلام أبي بكر. ومرّ منّا عنوانه بلفظ «إبراهيم النخعي» ونقلنا عن الحلية منعه عن تفضيل عليّ -عليه السّلام- على عثمان[2] وقد عرفت ما في عدّ الشيخ له في رجاله غير مرّة. والرواية عن أئمّتنا -عليهم السّلام- إنّما تفيد لوكانت الرواية

---

(١) الكافي: ٢/٣٥٤.

(٢) حلية الأولياء: ٤/٢١٩.

كاشفة عن اعتقاد الراوي بكونهم -عليهم السّلام- حجج الله (تعالى) وإلا فجميع العامّة يروون عن عليّ -عليه السّلام- كمايروون عن عمر. وحدوث المذاهب الأربعة كان بعد عصر الرجل، فانّه توفّي قبل المأة. والمصنّف لا يفكّر في ماقاله!

و قد فات المصنّف عدّ ابن قتيبة له -في معارفه- في الشيعة[1] إلا أنّك قد عرفت في المقدّمة كون الشيعة عندهم أعمّ من الاماميّة؛ والشيعة عندهم من يفضّل عليّاً -عليه السّلام- على عثمان، لكن عرفت في رواية «الحلية» نهيه عن ذلك.

قال المصنّف: النخع ابن عمرو بن علة بن جلد بن مالك بن أدد، وهم من مذحج.

قلت: أخذ كلامه من القاموس، ولكن في معارف ابن قتيبة: ولّد خالد بن مذحج علة بن خالد، فولّد علة عمرواً، فولّد عمرو جسراً وكعباً، فأمّا جسر: فهو أبو النخع بن جسر. وولّد يحابر بن مالك مذحجاً، وولّد مالك بن زيد بن كهلان يحابر، وولّد زيد مالك بن زيد وأدد بن زيد [2].

و مقتضى قوله أنّ النخع ابن جسر بن عمرو بن علة بن خالد بن مذحج بن مالك بن زيد، كما أنّ مقتضاه أنّ مالكاً أخو أدد، لا ابنه.

و مرّ بعنوان «إبراهيم النخعي» وعنونه ميزان الذهبي وقال: وكان لا يحكم العربيّة، وربّما لحن؛ وقد رأى زيد بن أرقم وغيره، ولم يصحّ له سماع من صحابيّ.

و عنونه معارف ابن قتيبة في العور أيضاً[3] وفي التابعين. ولم يذكر كونه مولى الذهبي وابن حجر والسمعاني. ونقل المعارف الاختلاف فيه، فقال: «قال

---

(١) معارف ابن قتيبة: ٢٦٤. (٢) معارف ابن قتيبة: ١٠٤ - ١٠٧. (٣) معارف ابن قتيبة: ٥٨٧.

أبو سفيان بن العلا: اختلفنا في إبراهيم النخعي عن محمّد بن سليمان، فأرسل يسأل عنه، فقالوا: هو مولى النخع. وقال أبو عبيدة عن يونس: قد ولّدته العرب» وفي المعارف أيضاً «كان مزّاحاً، قال الأعمش: عادني إبراهيم فرأى منزلي، فقال: إنّك ممّن ليعرف في منزله أنّه ليس بابن عظيم القريتين؛ وقال أبوعون: كنت في جنازة إبراهيم فما كان فيه إلا سبعة أنفس»[1].

[٢٤٧]

إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم

الكندي، الطحّان

قال: قال النجاشي و الخلاصة: إنّه «ثقه، روى عن أبي الحسن موسى الكاظم عليه السّلام».

أقول: قد عرفت غير مرّة، أنّه لا وجه لضمّ الخلاصة إلى النجاشي بعد وضوح أخذه منه. ولم يقل النجاشي كما نقل، بل قال: «روى عن أبي الحسن موسى -عليه السّلام- ثقة» ومثله الخلاصة، إلا أنّه بدّل «موسى» بـ«الكاظم» -عليه السّلام-.

و نقل المصنّف عنوان الفهرست له بلفظ «إبراهيم بن يوسف» وقال: قال الفهرست في آخر كلامه، كما في نسختيه: «عن أحمد بن ميثم، وهو ثقة».

قلت: نسختاه محرّفتان، فانّه لا يصحّ عنوان إبراهيم بن يوسف وإنهاء طريق كتابه إلى أحمد بن ميثم. وعندي نسخة مقابلة مع نسخة المصنّف وفيها «عن أحمد بن ميثم عنه» ولكن في الحاشية بدل كلمة «عنه» «عن إبراهيم بن يوسف، وهو ثقة» والظاهر كون جملة «وهو ثقة» من المحشّين أخذاً من النجاشي، فخلط بالمتن.

---

(١) معارف ابن قتيبة: ٤٦٣.

قال المصنّف: لم يعنون أهل رجالنا من الصحابة مسمّى بإبراهيم إلا ثلاثة: إبراهيم بن أبي رافع، وإبراهيم الطائفي، وإبراهيم بن أبي موسى؛ وتبعوا في ذلك رجال الشيخ، وإلا فالمسمّون به جمع آخر.

قلت: الأوّل «أبورافع» لا «بن أبي رافع» وكونه اسمه إبراهيم قول ضعيف، والمشهور في اسمه «أسلم» كما مرّ. والاستيعاب الّذي موضوعه ذلك لم يعدّ غير ثلاثة: إبراهيم بن عبّاد، وإبراهيم بن عبدالرحمان، وإبراهيم الطائفي؛ ولم يصحّح الأخير.

و حينئذٍ فالجمع الّذين عنونهم عن كتب اخرى لابدّ أن يكونوا مختلفاً فيهم، كإبراهيم بن عبدالرحمان العذري الّذي ذكره الحسن بن عرفة في الصحابة ولم يتابع عليه، ومنشأ عدّه أنّه رووا عنه أنّه قال: قال النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «يحمل هذا العلم من كلّ خلف عدوله» الخبر[1] مع أنّه أعمّ، فيمكن أن يكون سمع المضمون من صحابيّ فقاله؛ فرووا الخبر عن اسامة بن زيد وغيره.

و كإبراهيم بن عبيد الّذي ذكره عبدان فيهم، لما رووا عنه أنّه قال: «صنع أبو سعيد الخدري طعاماً ثمّ دعا النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ وأصحابه، فقال رجل منهم: إنّي صائم، فقال ـ صلّى الله عليه وآله ـ: تكلّف لك أخوك وصنع طعاماً فاطعم وصم يوماً مكانه» فانّه إنّما قال ذلك لأنّه سمعه من أبي سعيد، كما ورد في خبر آخر[2].

و كإبراهيم النجّار الّذي قيل: «صنع منبر النبيّ» الخبر. مع أنّ في خبر آخر «صنعه رجل مسمّى بباقوم» وفي آخر «صنعه رجل روميّ» وفي آخر «صنعه غلام امرأة»[3].

---

(۱) اسد الغابة: ۱/ ٤۲.
(۲) (۳) اسد الغابة: ۱/ ٤۳.

و كإبراهيم الأشهلي الذي عدّه بعضهم، لروايتهم عن إسماعيل بن إبراهيم الأشهلي، عن أبيه، قال: «خرج النبيّ -صلّى الله عليه وآله- إلى بني سلمة» الخبر[1] فانّه أعمّ من شهوده ذلك؛ ولذلك لم يعنونه الاستيعاب، وقال في اسد الغابة: «ويقال: إنّه وهم».

و كإبراهيم بن خلّاد بن سويد الأشهلي الّذي عدّه بعضهم، لما رووا عنه أنّه قال: «جاء جبرئيل إلى النبيّ -صلّى الله عليه وآله- فقال: يا محمّد كن عجاجاً ثجّاجاً»[2] فمع أعمّيته يحتمل اتّحاده مع سابقه، فليس ما يمنع منه.

و كإبراهيم بن نعيم الّذي عنونه ابن منده، وخطّأه أبو نعيم.

أو كان ممّن ولد في عهده مجرّداً ولم يكن من صحابته المعروفين، كإبراهيم ابنه -صلّى الله عليه وآله- وكإبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف. ومنهم إبراهيم بن أبي موسى، الّذي مرّ.

نعم: إبراهيم بن الحارث التيمي القرشي الّذي رووا عنه أنّه قال: «بعثنا النبيّ -صلّى الله عليه وآله- في سريّة وأمرنا إذا نحن أمسينا وأصحبنا أن نقول: أفحسبتم أنّما خلقناكم عبثاً وأنّكم إلينا لا ترجعون فقرأنا وغنمنا وسلمنا»[3] لوصحّ خبره يكون عدّه في محلّه، مع عدم معلوميّة استبصاره.

قال المصنّف: لعلّ الشيخ ترك عدّهم لجهالتهم.

قلت: بل إمّا لم يقف على غير الثلاثة، وإمّا على عدم روايتهم لو وقف، فانّه يعدّ معلوم النصب فيهم - كالثلاثة وأضرابهم- فضلاً عن مجهول الحال.

[٢٤٨]

أبرش الكلبي

عن المناقب في خبر «قال لهشام: دعونا منكم يا بني امية، فهذا -يعني الباقر

---

(١) اسد الغابة: ١/٤٠. (٢) أسد الغابة: ١/٤١. (٣) اسد الغابة: ١/٤٠.

-عليه السّلام- أعلم أهل الأرض بما في السماء»[1] وروى الكافي في باب دعاء طلب ولده أنّه شكى إلى الباقر -عليه السّلام- عدم الولد، فقال: استغفر الله[2].

[٢٤٩]

أبرهة بن صباح

الحميري

قال نصر بن مزاحم في صفّينه: كان من رؤساء أصحاب معاوية، قام يوماً فقال: يامعشر أهل اليمن! والله إنّي لأظنّ قد اذن بفنائكم، ويحكم! خلّوا بين هذين الرجلين، يعني عليّاً -عليه السّلام- ومعاوية، فأيّهما قتل صاحبه ملنا معه؛ فبلغ ذلك عليّاً -عليه السّلام- فقال: صدق أبرهة، والله ماسمعت منذ وردت من أهل الشام بخطبة أنا أشدّ سروراً بها منّي بهذه! وبلغ كلامه معاوية، فتأخّر آخر الصفوف، وقال لمن حوله: إنّي لأظنّ أبرهة مصاباً في عقله! فأقبل أهل الشام يقولون: والله إنّ أبرهة أفضلنا ديناً ورأياً! ولكن معاوية كره مبارزة عليّ -عليه السّلام-[3].

[٢٥٠]

أبيض بن حمال

السبأي، المأربي، من ناحية اليمن

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب رسول الله -صلّى الله عليه وآله-.

أقول: وعنونه الاستيعاب وقال: من مأرب اليمن، يقال: إنّه من الأزد، روى عن النبيّ -صلّى الله عليه وآله- ما يحمى من الأراك. روي عنه أنّه -صلّى الله عليه وآله- أقطعه الملح الّذي بمأرب إذ سأله ذلك، فلمّا أعطاه إيّاه، قال له رجل عنده: يارسول الله إنّما أقطعته الماء العذب! فقال النبيّ -صلّى الله

---

(١) المناقب لابن شهراشوب: ١٩٨/٤. (٢) الكافي: ٨/٦. (٣) صفّين نصر: ٤٥٧.

عليه وآله ـ: فلا إذن. روى عنه سمير بن عبدالمدان وغيره. وفي حديث سهل بن سعد من رواية ابن لهيعة، عن بكر بن سوادة، عنه: إنّ النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ غيّر اسم رجل كان اسمه أسود فسمّاه أبيض، فلا أدري أهو هذا أم غيره؟ .

هذا، وضبط المصنّف السبأي (بالألف والهمزة) مع أنّه بدون الألف نسبة إلى سباء أبي اليمن. وأمّا معها فيكون نسبة إلى «ابن سباء» وكان المخالفون يقولون للشيعة: السبائية. كما أنّ مأرب (بالباء) معيّناً، لقول رجال الشيخ: «المأربي من ناحية اليمن» وقول الاستيعاب: «من مأرب اليمن».

فقول المصنّف: «وفي بعض النسخ المئازني بالميم ثمّ الهمزة ثمّ الألف ثمّ الزاي ثمّ النون ثمّ الياء، وعليه فهو نسبة إلى مازن أبي قبيلة من تميم» ساقط، وكيف! وسبأ من قحطان وتميم من عدنان؛ مع أنّ المازني بلاهمز. كما أنّ مازناً ليس منحصراً بتميم، ومازن في بني صعصعة بن معاوية، ومازن في بني شيبان.

[٢٥١]

ابيّ بن ثابت بن منذر

بن خزام، الأنصاري، الخزرجي

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قائلاً: «أخو حسّان شهد بدراً» ومثله في الخلاصة.

أقول: بل ليس فيهما «الأنصاري الخزرجي» وقالا: «شهد بدراً واُحداً» كما أنّهما جعلا «أخوحسّان» جزء العنوان، فالمصنّف زاد ونقص وغيّر وبدّل.

قال: عدّ الخلاصة له في قسم المعتمدين يدلّ على كونه معتمداً.

قلت: قد عرفت في المقدّمة أنّ الخلاصة كثيراً ما يغرّ بشهود بدر واُحد في عنوان رجل في القسم الأوّل من كتابه؛ إلا أنّه لا يغني شيئاً، لشهود كثير من المنافقين لهما.

مع أنّه واضح أنّ مستند عنوانه في الأوّل كالثاني مايذكره في ترجمته، فان كان قاصراً عن مدح معتدّ به أو قدح كذلك لا أثر لمحلّ عنوانه، كمن يدّعي شيئاً يستند إلى أمر قاصر عن إثباته. ولو كان استند إلى قول ابن داود: «وقتل يوم بئر معونة» أخذاً من رجال الشيخ في أياس كان له وجه، حيث إنّ الشهادة في غزواته -صلّى الله عليه وآله- وأيّامه دليل الحسن، بل الموت في عصره -صلّى الله عليه وآله- أيضاً، حيث سبقوا الفتنة والردّة.

قال المصنّف: بئر معونة، بئر في قبلى نجد ينسب إليها غزوة من غزوات النبيّ -صلّى الله عليه وآله-.

قلت: الغزوة ما غزا بنفسه، وأمّا غزوات أصحابه: فيقال لها: السرايا والبعوث؛ ولم يشهد النبيّ -صلّى الله عليه وآله- بئر معونة، ولم يرسل أصحابه لحرب، بل لدعوتهم إلى الإسلام، وكان أبو براء سيّد بني عامر، ضمن للنبيّ -صلّى الله عليه وآله- عدم إضرارهم، فقتلهم عامر بن الطفيل. وروي أنّ فيهم نزل: «ولا تحسبنّ الّذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون»[1].

ثمّ الغريب! عدم عنوان الاستيعاب لهذا. وابن مندة عنونه، قائلاً: «أخو حسّان وأوس» ولم يذكر فيه شيئاً. واستدرك أبو موسى عليه، وقال: قتل يوم بئر معونة شهيداً على رأس تسعة وثلاثين شهراً من الهجرة، قاله ابن شاهين.

[۲٥۲]

ابيّ بن عمارة

الأنصاري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب النبيّ -صلّى الله عليه وآله- قائلاً:

---

(۱) الكشّاف: ۲/۳۰٤.

«صلّى مع النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ القبلتين» وقال: عدّه الخلاصة في المعتمدين. لكن عن تقريب ابن حجر «إنّ في إسناد حديثه اضطراباً».

أقول: إنّما الصلاة إلى القبلتين و شهود الغزوات دليل حسن عند العامّة لاعندنا. روت العامّة في تفسير قوله تعالى: «والسابقون الأوّلون» بالّذين صلّوا القبلتين [1] مع أنّ كثيراً من النصّاب صلّوا إليهما. فعنوان الخلاصة له في الأوّل غلط.

هذا، و أصله غير معلوم، قال في الاستيعاب: «لم يذكره البخاري في التاريخ الكبير، لأنّهم يقولون: إنّه خطأ وإنّما هو أبو أُبيّ ابن امّ حرام، كذلك قال إبراهيم بن أبي عيلة، وذكر أنّه رآه وسمع منه» وقال: «اسمه عبدالله».

و ذكره في باب عبدالله و قال: «هو عبدالله بن عمرو بن قيس بن زيد بن سوادة بن مالك بن غنم بن النجّار» ثمّ ذكر ترجمته.

و قال هنا: «روى أنّ النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ صلّى في بيت ابيه ـعمارة ـ القبلتين» وقال: «وله حديث آخر عن النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ في المسح على الخفّين، روى عنه عبادة بن نسي ، وأيّوب بن قطن، يضطرب في إسناد حديثه».

و منه يظهر: أنّ الاضطراب في الطريق إليه، وهو لا يوجب غمزاً فيه ـ كما توهّمه المصنّف ـ لو ثبت أصل استقامته. ولو ثبت عنه ماروى عن النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ في المسح على الخفّين، يكفيه في ضعفه؛ لأنّه وضع قطعاً.

و نزيد أنّ صلاة النبيّ ـصلّى الله عليه واله ـ إلى القبلتين إنّما كان في المسجد لا بيت شخص كما قاله الاستيعاب وتبعه اسد الغابة. وإنّما عرّف يحيى بن أيّوب ـ الّذي هو الأصل في الرواية عن ابيّ ـ ابيّاً بأنّه الّذي صلّى مع

---

(١) الكشّاف: ٣٠٤/٢.

النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ القبلتين، كمارواه سنن أبي داود في باب التوقيت في المسح[1] أي على الخفّين[1].

و روى اسد الغابة الخبر مع إضافة «أنّ النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ صلّى في بيته فسأله عن المسح على الخفّين، فأجازه إلى ثلاث وما بداله» فخلطا بين هذا الخبر وذاك القول.

و لا يرد على الشيخ في رجاله، في قوله: «صلّى مع النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ القبلتين» شيء في أصل تعبيره، فانّه تعبير يحيى بن أيّوب. لكن يرد عليه: أنّ أصل وجود «ابيّ» موهوم، لأنّ الأصل فيه ذاك الخبر الباطل.

[۲٥۳]

ابيّ بن قيس

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب عليّ ـعليه السّلام ـ وقال: قال الخلاصة: «قتل يوم صفين».

أقول: و غفل عن عنوان الكشّي له مع أخويه: علقمة والحارث، قائلاً: «وقتل أخوه ابيّ بن قيس يوم صفّين، وكانت لابيّ بن قيس حصن من قصب ولفرسه، فاذا غزى هدمه، وإذا رجع بناه»[2] وهو أيضاً مدح له؛ كقتله في صفّين، لدلالته على كمال زهده. فكان على الخلاصة نقله أيضاً.

و في صفّين نصر بن مزاحم «فاصيب مع النخع يومئذ بكر بن هوذة» إلى أن قال: «وابيّ بن قيس أخو علقمة» وروي عن علقمة أنّه رأى أخاه في النوم فقال له: «ماذا قدمتم عليه؟ فقال: التقينا نحن والقوم فاحتججنا عندالله ـعزّوجلّ ـ فحججناهم» قال: «فما سررت بشيء مذعقلت كسروري بتلك الرؤيا»[3].

---

(۱) سنن ابن داود: ۱/٤۰ ح ۱٥۸. (۲) الكشّي: ۱۰۰. (۳) صفين نصر: ۲۸٦.

هذا، و الظاهر أنّ ما في الكشّي «حصن من قصب ولفرسه» محرّف «خُصّ من قصب له ولفرسه» كما لا يخفى. وقوله: «فاذا غزى» محرّف «فاذا غزا».

[٢٥٤]

ابيّ بن كعب بن قيس

بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجّار

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ قائلاً: «يكنّى أبا المنذر، شهد العقبة مع السبعين، وكان يكتب الوحي، آخى رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ بينه وبين سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، شهد بدراً والعقبة، وبايع لرسول الله».

قال: وعن المجالس ما يظهر منه جلاله. وقال الطباطبائي: إنّه من الاثني عشر الّذين أنكروا على أبي بكر تقدّمه. وعن المناقب: أنّه قال النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ: إنّ الله أمرني أن أقرأ عليك، قال: يارسول الله بأبي أنت واُمّي! وقد ذكرت هناك؟ قال: نعم باسمك ونسبك، فأرعد، فالتزمه رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ حتّى سكن، وقال: قل: «بفضل الله وبرحمته، فبذلك فليفرحوا هو خير ممّا يجمعون»[1].

أقول: و قد عدّه البرقي أيضاً في أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ بعد الأربعة الثانية من أصحابه. وذكره البرقي أيضاً في آخر كتابه في عنوان أسماء المنكرين على أبي بكر، عادّاً له في ستّة الأنصار، فقال: «وتكلّم ابيّ، فقال: أشهد أنيّ سمعت النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ يقول: عليّ بن أبي طالب إمامكم بعدي وهو الناصح لاُمّتي».

---

(١) يونس: ٥٨.

و روى الخصال أيضاً خبراً في الاثنى عشر الّذين أنكروا على أبي بكر وذكره فيهم. إلا أنّ في خبره تصحيفات؛ ومنها: أنّه عدّ ابيّاً هذا من المهاجرين [1].

و روى ابن أبي الحديد في شرحه وسليم بن قيس في كتابه عن البراء بن عازب: أنّ ابيّاً تخلّف ـ مثل سلمان وأبي ذر ونظرائهما ـ عن بيعة أبي بكر؛ وأنّ حذيفة قال لهم: والله ليفعلنّ ما أخبرتكم به! فوالله ماكذبت ولا كُذّبت! وأنّه قال لسلمان وأصحابه: انطلقوا بنا إلى ابيّ بن كعب فقد علم مثل ماعلمت. إلى أن قال: فقال ابيّ: القول ما قال حذيفة، فأمّا أنا فلا أفتح بابي حتى يجري عليّ ماهو جار عليه، ومايكون بعدها شرّ منها، وإلى الله جلّ ثنائه المشتكى! فرجعوا ثمّ دخل ابيّ بيته [2].

و روى الاستيعاب ما قال إنّه عن المناقب بأسانيد متعددة، إلا أنّه قال في خبرين «إنّ الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن» وفي خبر «إنّه تعالى أمرني أن أقرئك هذه السورة» أي سورة «لم يكن».

و قال في الاستيعاب أيضاً: «وروينا عن عمر من وجوه أنّه قال: أقضانا عليّ وأقرأنا ابيّ، وإنّا لنترك أشياء من قراءة ابيّ».

قلت: و لابدّ أنّهم كانوا يتركون أشياء من قرائته لم تكن على هواهم!! كما كانوا يتركون أشياء من قضاء أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ كذلك.

و روى أحمد بن فارس في كتابه الصاحبي (في باب القول على الخطّ العربي) مسنداً عن هاني «قال: كنت عند عثمان، وهم يعرضون المصاحف، فأرسلني بكتف شاة إلى ابيّ بن كعب فيها «لم يتسنّ» و«فأمهل الكافرين» و«لا تبديل للخلق»؛ فدعا بالدواة، فمحا إحدى اللامين وكتب «لخلق الله»

---

(۱) الخصال: ۲/۴۶۱.

(۲) شرح النهج لابن ابي الحديد: ۲/۵۲.

ومحا «فأمهل» وكتب «فمهل» وكتب «يتسنّه» ألحق فيها، ها»[١].

و في غريب ابن قتيبة «وفي حديث ابيّ: سئل عن النبيذ، فقال: عليك بالسويق عليك بالماء عليك باللبن الّذي نجعت به»[٢] أي سقيته في الصغر.

و روى الاستيعاب ـ أيضاً ـ أنّ عمر كنّاه أبا الطفيل. ومقتضى الخبر الآتي كون كنيته أبا المنذر، كما قال الشيخ في رجاله. و تكنية عمر له بأبي الطفيل، لأنّ له ابناً مسمّى بطفيل.

و نقل البحار عن تقريب أبي الصلاح عن تاريخ الثقفي باسناده، قال: جاء رجل إلى ابيّ بن كعب، فقال: يا أبا المنذر ألا تخبرني عن عثمان؟ ماقولك فيه؟ فأمسك عنه، فقال الرجل: جزاكم الله شرّاً يا أصحاب محمّد! شهدتم الوحي وعاينتموه ثمّ نسألكم التفقّه في الدين فلا تعلّمونا! فقال ابيّ: عند ذلك هلك أصحاب العقدة وربّ الكعبة! أما والله ماعليهم آسى ولكن آسى على من أهلكوا! والله لئن أبقاني الله إلى يوم الجمعة، لأقومنّ مقاماً أتكلم فيه بما أعلم، قتلت أو استحييت! فمات ـ رحمه الله ـ يوم الخميس[٣].

و روى أبو نعيم ـ في حليته ـ مسنداً عن قيس بن عباد «قال: قدمت المدينة للقاء أصحاب محمّد ـ صلّى الله عليه وآله ـ فلم يكن فيهم أحد أحبّ إليّ لقاءً من ابيّ، فقمت في الصفّ الأوّل، فخرج؛ فلمّا صلّى حدّث، فما رأيت الرجال متحت أعناقها متوجّهة إلى شيء توجّهها إليه، فسمعته يقول: هلك أهل العقدة وربّ الكعبة! قالها ثلاثاً، هلكوا وأهلكوا؛ أمّا إنّي لا آسى عليهم ولكنّي آسى على من يهلكون من المسلمين» ورواه بطريق آخر أبسط[٤].

و مراد ابيّ بأهل العقدة ـ في خبر الثقفي وخبر أبي نعيم ـ أصحاب السقيفة

---

(١) الصاحبي: ٣٧.
(٢) غريب الحديث: ٢/٢٣٩.
(٣) البحار: ٨/٣١٦ طبعة الكمپاني.
(٤) حلية الأولياء: ١/٢٥٠ ـ ٢٥٦.

المؤسّسين أساس الكفر إلى يوم القيامة.

روى الكليني مسنداً عن سفيان بن إبراهيم الجريري، عن الحارث بن حضيرة الأزدي، عن أبي جعفر ـ عليه السَّلام ـ قال: «كنت دخلت مع أبي الكعبة، فصلّى على الرخامة الحمراء بين العمودين، فقال: في هذا الموضع تعاقد القوم إن مات محمّد أو قتل ألّا يردّوا هذا الأمر في أهل بيته. قلت: ومن كان؟ قال: كان الأوّل والثاني وأبو عبيدة وسالم بن حبيبة [١].

و روى أبو نعيم ـ أيضاً ـ باسنادين عن الربيع، عن أبي العالية، عن ابيّ في قوله تعالى: «قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيعاً ويذيق بعضكم بأس بعض» قال: «هنّ أربع، وكلّهن عذاب، وكلّهن واقع لا محالة، فمضت اثنتان بعد وفات النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ بخمس وعشرين سنة، فالبسوا شيعاً وذاق بعضهم بأس بعض؛ وبقي ثنتان واقعتان لا محالة: الخسف والرجم» [٢].

قلت: و الخبر صريح في كون خلافة الثلاثة عذاباً من الله تعالى للناس. ويشهد له ـ أيضاً ـ ما رواه أبو نعيم، عن ابيّ «قال: كنّا مع النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ و وجوهنا واحدة، حتى فارقنا، فاختلف وجوهنا يميناً وشمالاً» [٣].

و روى الكافي عن الصادق ـ عليه السَّلام ـ قال: «إن كان ابن مسعود لا يقرأ على قرائتنا فهو ضالّ؛ ثمّ قال: أمّا نحن فنقرأ على قراءة ابيّ» [٤].

و روى سنن أبي داود عن الحسن البصري «أنّ عمر جمع الناس على ابيّ، فكان يصلّي لهم عشرين ليلة ولا يقنت بهم إلا في النصف الباقي، فاذا كانت العشر الأواخر تخلّف فصلّى في بيته، فكانوا يقولون: أبق ابيّ» [٥].

---

(١) الكافي: ٥٤٥/٤. (٢) حلية الأولياء: ٢٥٣/١. (٣) حلية الأولياء: ٢٥٤/١.

(٤) الكافي: ٦٣٤/٢. (٥) سنن أبي داود: ٦٦/٢ ح ١٤٢٩.

قلت: قولهم: «أبق ابيّ» دليل على أنّ عمر أجبره على إمامته في نوافل ليالي شهر رمضان.

هذا، و ما رواه نوادر الصلاة في الكافي عن ابن اذينة، عن أبي عبدالله -عليه السّلام- قال: «قال: ما تروي هذه الناصبة؟ فقلت: في ماذاك ؟ فقال: في أذانهم وركوعهم وسجودهم، فقلت: إنّهم يقولون: إنّ ابيّ بن كعب رآه في النوم، فقال: كذبوا...» الخبر[1] فلا دلالة فيه على ذمّ له، كما لايخفى.

و في شرح ابن ابي الحديد عند قوله -في ٤٠٥/٣- «وقال عليه السّلام لعمّار الخ» قال النقيب: ثمّ الّذي كان بين ابيّ بن كعب وعبدالله بن مسعود من السباب حتّى نفى كلّ واحد منهما الآخر عن أبيه؛ وكلمة ابيّ بن كعب مشهورة منقولة «مازالت هذه الامّة مكبوبة على وجهها، منذ فقدوا نبيّهم»[2].

هذا، و الشيخ في رجاله قال: «شهد بدراً و العقبة الثانية» والمصنّف ترك كلمة «الثانية». كما أنّه زاد «ألفاً» في كلام رجال الشيخ «مالك بن النجار»، وعلى مافعل يصير «ابن النجار» وصفاً لابيّ؛ وهو غلط.

قال المصنّف: عن تقريب ابن حجر «مات في زمن عمر».

قلت: ما نقل له عن التقريب غير صحيح؛ فانّما فيه «اختلف في سنة موته اختلافاً كثيراً، قيل: سنة ١٩، وقيل: سنة٣٢، وقيل: غيرذلك». وفي معارف ابن قتيبة «وقال قوم: مات في خلافة عثمان»[3].

قلت: و هو الصحيح، لخبر تقريب أبي الصلاح المتقدّم؛ واستصحّه أبو نعيم أيضاً، قال: «لأنّ زرّ بن حبيش لقيه في خلافة عثمان». وفي اسد الغابة كنّاه النبيّ -صلّى الله عليه وآله- أبا المنذر؛ قال الواقدي: هو أوّل من كتب للنبيّ -صلّى الله عليه وآله- مقدمه المدينة؛ وهو أوّل من كتب في آخر

---

(١) الكافي: ٤٨٢/٣. (٢) شرح النهج: ٢٤/٢٠. (٣) معارف ابن قتيبة: ١١٣.

الكتاب «وكتب فلان بن فلان».

هذا، و السمعاني: جعل في الجدلي (بالجيم) والحدلي (بالحاء) ابيّاً منهم. والصواب الثاني، فأسد الغابة رفع نسبه إلى معاوية عمرو، وقال: بنو معاوية بن عمرو يعرفون ببني حديلة ، وقال: حديلة بضمّ الحاء المهملة.

[۲٥٥]

ابيّ بن مالك

الحرشي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ قائلاً: «وقيل: العامري».

أقول: لا تضادّ بين الحرشي و العامري. قال الجوهري: «حريش قبيلة من بني عامر» ولعلّ الشيخ رأى أنّ بعضهم قال: «وقيل عمر» أي بدّل ابيّ بن مالك بعمر بن مالك؛ فوهم وخلط. قال ابن عبدالبرّ: قال يحيى بن معين: إنّه ليس في أصحاب النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ ابيّ بن مالك، وانما هو عمر بن مالك؛ وابيّ خطأ .

و لو كان الشيخ في رجاله قال: «العامري، و قيل: الحرشي» كان أقرب، حيث إنّ بعضهم ـ كابن مندة وأبي نعيم ـ جعله قشيرياً عامرياً، وبعضهم حرشيّاً عامريّاً؛ وحريش وقشير أخوان.

و كيف كان: فقد عرفت عن يحيى ين معين أنّ أصل وجوده غير متحقّق، لأنّهم استندوا فيه إلى خبر اختلف فيه، فرواه بعضهم عن ابيّ بن مالك، وبعضهم عن رجل يقال له: مالك أو أبو مالك أو ابن مالك، ورواه بعضهم عن عمرو بن مالك، وقال البخاري: عن مالك بن عمرو، ورواه بعضهم عن عامر بن مالك أو غيره. ولا تحقّق له إلا على الأوّل؛ ومن اين تحقّقه؟.

هذا، و نقل ابن عبدالبر: أنّ هذا روى عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ

قال: «من أدرك والديه أو أحدهما ثمّ دخل النار فأبعده الله» ثمّ قال: وقال البخاري: إنّ الحديث ليس له، بل لمالك بن عمرو القشيري.

[٢٥٦]

ابيّ بن معاذ

بن أنس بن قيس

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ قائلاً: «أخو أنس بن معاذ، وهما لامّ». وقال: وفي اسد الغابة «شهد مع أخيه أنس بدراً واحداً، وقتلا يوم بئر معونة شهيدين».

أقول: و مثله الاستيعاب. ويأتي في عنوان «أناس» الّذي نقلوا عن الشيخ في رجاله عدّه في أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ قائلاً: «شهد بدراً واحداً وقتل هو وأنس وابيّ بن ثابت يوم بئر معونة» أنّ كلمة «أناس» محرّف «أنس» والكلام كلّه جزء عنوان «ابيّ بن معاذ». هذا، فيكون رجال الشيخ أيضاً قال بشهادته في بئر معونة.

[٢٥٧]

أثال بن حجل

قال نصر بن مزاحم في صفّينه: خرج أثال من عسكره ـ عليه السّلام ـ بعد تحريض الأشتر لهم؛ فنادى هل من مبارز؟ فدعا معاوية حجلاً، فقال: دونك الرجل! وكانا مستبصرين في رأيهما، فبدره الشيخ بطعنة، فطعنه الغلام وانتمى فاذا هو ابنه، فنزلا فاعتنق كلّ واحد منهما صاحبه وبكيا؛ فقال له الأب: هلمّ إلى الدنيا، فقال له الغلام: يا أبه هلمّ إلى الآخرة، والله يا أبه لو كان من رأيي الانصراف إلى أهل الشام لوجب عليك أن يكون من رأيك لي أن تنهاني واسوأتا! فماذا أقول لعليّ ـ عليه السّلام ـ وللمؤمنين الصالحين؟ كن على ما أنت عليه، وأنا أكون على ما أنا عليه؛ وانصرف حجل إلى أهل الشام، وأثال إلى

أهل العراق فخبّر كلّ واحد منهما أصحابه؛ وقال في ذلك حجل:

إنّ حجل بن عامر وأثال أصبحا يضربان في الأمثال

فقال أثال:

إنّ طعني وسط العجاجة حجلاً لم يكن في الّذي نويت عقوقا

كنت أرجو به الثواب من الله وكوني مع النبيّ رفيقا[1]

[٢٥٨]

أجلح بن عبدالله

أبو حجية، الكندي

قال عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ بقوله: «يحيى بن عبدالله بن معاوية الكندي الأجلح أبو حجية» وعن التقريب «يقال: اسمه يحيى، صدوق شيعيّ، من السابعة» وقال الذهبي: «وثّقه ابن معين وغيره وضعّفه النسائي، وهو شيعي» وقال المفيد في الكافئة، بعد ذكر حديث هو في سنده: «هذا الحديث صحيح الاسناد، واضح الطريق، جليل الرواية»[2].

أقول: عنوانه هنا غلط، لأنّ أجلحاً لقب، لا اسم؛ فان عنون في الأسماء ففي باب «يحيى» كما فعل الشيخ في رجاله، وإلا ففي الألقاب. وأمّا ذكر التقريب له هنا، فلأنّه كان متردّداً، فقال: «أجلح» ثمّ قال: «يقال: اسمه يحيى» ومثله الميزان، فعنونه هنا وفي المسمّين بيحيى.

قال المصنّف: أجلح: انحسار الشعر عن جانبي الرأس. وقد تعارفت التسمية به، ولذا لم يدخله اللام هنا.

قلت: قوله: «ولذا لم يدخله اللام هنا» غريب، بعد نقله تعبير رجال

---

(١) صفّين نصر: ٤٤٣.

(٢) مستدرك الوسائل: ٣/٧٧٩.

الشيخ «الأجلح» وكأنّه غفل عنه ولا حظ ما نقله عن القاموس فقط؛ بقوله: «وأبو حجيّة ـ كسميّة ـ أجلح بن عبدالله بن حجيّة، محدّث».

ثمّ كيف جعله اسماً؟ و نقل عنوان الشيخ له في رجاله، بقوله: «يحيى بن عبدالله» وقال: قال في التقريب: «يقال: اسمه يحيى» ولم يذكر أحد أنّ الأجلح اسم جزماً. وكلام القاموس أعمّ. وإنّما في الجمهرة: «إنّ العرب سمّت جليحة وجلاحاً».

هذا، و ما قاله في معنى أجلح ذكره القاموس و الصحاح، ولكن في الجمهرة «جلح الرجل يجلح جلحاً، إذا اسفر مقدّم رأسه من الشعر، والرجل أجلح والمرأة جلحاء».

و كيف كان: فقال الذهبي و ابن حجر: «مات سنة ١٤٥».

هذا، و الشيخ في رجاله جعل جدّه معاوية و القاموس و ابن حجر جعلا جدّه حجيّة، ولابدّ أنّ أحدهما تحريف الآخر؛ ويأتي في باب «يحيى» وفي الألقاب.

[٢٥٩]

أجمد بن عجبان

نقل عن اسد الغابة عنوانه، قائلاً: «و فد على النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ وشهد فتح مصر أيّام عمر».

أقول: و عنونه الاستيعاب أيضاً، قائلاً: «قال الدارقطني: أحمد كثير و أجمد (بالجيم) رجل واحد، وهو أجمد بن عجبان الهمداني، ولا أعلم له رواية.

قال المصنّف بعد ضبطه لأجمد: و يأتي ضبط عجلان في جرير بن عجلان.

قلت: قوله: «ضبط عجلان» من العجب بعد جعله عنوانه أجمد بن عجبان، وفي الاستيعاب أيضاً «بن عجبان» بالباء؛ ولم يقل أحد: «بن عجلان» باللام.

[٢٦٠]

أحزاب بن أسيد

أبو رهم، السمعي، الظهري

قال المصنّف: عدّ من الصحابة الّذين نزلوا الشام.

أقول: لم يذكر له مستنداً من الخاصّة أو العامّة و ليس منه أثر في الاستيعاب الّذي هذا فنّه، لاهنا ولا في الكنى؛ وإنّما ذكر عدّة أبورهم غير هذا. وإنّماعنونه اسدالغابة عن كتابي ابن مندة وأبي نعيم؛ وقال في اسدالغابة: «جعله كاتب الواقدي وابن أبي خيثمة من الصحابة، والبخاري والسمعاني من التابعين»

قلت: و الحقّ مع الأخيرين، فمستند صحابيّته ما رواه اسد الغابة مسنداً عن مرثد بن عبدالله اليزني، عن أبي رهم، قال: «قال النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ: من أسرق السراق من يسرق لسان الأمير» الخبر، فمع كون «أبي رهم» الواقع في الخبر لم يعلم انطباقه على «أحزاب» لكون أبي رهم كنية عدّة ـ كما عرفت ـ لم يقل في الخبر: «سمعت النبيّ صلّى الله عليه وآله» بل قال: «قال النبيّ صلّى الله عليه وآله» وكما يصحّ من الصحابي أن يقوله يصحّ من التابعي أيضاً أن يقوله ولا يذكر إسناده، بل يصحّ لنا أيضاً أن نقوله في ماصحّ لنا عنه ـ صلّى الله عليه وآله ـ ولذا لم يعنونه الاستيعاب أيضاً.

قال المصنّف: السمعي، نسبة إلى السمع بن مالك بن زيد بن سهل بن عمرو بن قيس بن معاوية بن جشم بن عبد شمس. والظهري، نسبة إلى بطن من حمير: ظهر بن معاوية بن جشم بن عبد شمس بن وائل بن الغوث.

قلت: إذا كان السمعي من قيس بن معاوية بن جشم والظهري من ظهر بن معاوية بن جشم، فهما لا يجتمعان. والسمعاني إنّما قال في السمعي: «ينسب إليه أحزاب» وأمّا في الظهري، فقال: «ينسب إليه أبو حبيب الحارث بن محمّد» والظاهر أنّ اسدالغابة رأى أنّ السمعاني ـ ونقل كلامه في السمعي ـ

جعله سمعيّاً، وابن ماكولا جعله ظهريّاً حيث نقل عنه «أنّ الظهر بالفتح، والكسر خطأ» جمع بينهما، وتبعه المصنّف.

هذا، و تناقض القاموس، فقال في رهم -كما في التاج-: «وأبو رهم الأنصاري -بالضمّ- والسمعي والغفاري وابن قيس الأشعري وابن مطعم الأرحبي وأبو رهمة وأبو رهيمة أو هما واحد صحابيّون» وقال في سمع: «والسمع -محرّكة أو كعنب- هو ابن مالك بن زيد بن سهل، أبو قبيلة من حمير، منهم: أبو رهم أحزاب بن أسيد، وشفعة، التابعيّان. وقال في ظهر: «وأبو رهم أحزاب أسيد الظهري، صحابي»».

فتراه جعل أبا رهم في الأول و الأخير صحابيّاً، و في الوسط تابعيّاً.

و بالجملة: الأمر في هذا: من اسمه و كنيته و لقبيه و صحابيّته كماترى!

[٢٦١]

أحزمة أبو عبدالرحمن

بن أحزم

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب رسول الله -صلّى الله عليه وآله- وفي نسخة «أحزم» بدل «أحزمة».

أقول: إنما هو أخرم (بالخاء المعجمة) و عنوانه هنا غلط. ثمّ بعد كونه أبو عبدالرحمن بن أحزم -أي والده- فلابدّ من كونه أحزمة (مع الهاء) غلطاً قطعاً. وليس هنا محلّ النسخة البدليّة، فانّه في مايصحّ كلّ من الكلمتين.

ولو كان أحزم (بالحاء المهملة) لعنونه اسد الغابة الّذي يعنون كلّ غثّ وسمين، مع أنّه إنّما عنون في محلّه أخرم (بالخاء المعجمة).

و الشيخ في رجاله لا يراعي غير الحرف الأول، فليحقّق الحرف الثاني من الكتب المراعية، كاسد الغابة. ثمّ قول الشيخ في رجاله: «أبو عبدالرحمن بن أخرم» أيضاً، غير معلوم صحّته، ولا يبعد أن يكون محرّف «أبو عبدالله بن أخرم».

فاسد الغابة عنون في المسمّى بأخرم ثلاثة:

الأوّل: أخرم الأسدي، وقال: قتل لما أغار ابن عيينة على سرح النبيّ ـصلّى الله عليه وآلهـ سنة ستّ. وأخرم لقبه، واسمه محرز بن نضلة.

والثاني: الأخرم، لا يعرف له اسم ولا قبيلة؛ حديثه «يحيى بن اليمان، عن رجل من تيم، عن عبدالله بن الأخرم، عن أبيه: أنّ النبيّ ـصلّى الله عليه وآلهـ قال يوم ذي قار: اليوم انتصفت فيه العرب من العجم».

والثالث: الأخرم الهجيمي، صحابيّته من حديث يحيى بن اليمان عن عبدالله التيمي، قاله ابن ماكولا.

ثمّ قال الجزري: أظنّ أنّ الثالث الثاني الّذي ذكره الثلاثه. وحينئذٍ، فاذا كان المستند «عبدالله بن الأخرم عن أبيه» فليعرف بأنّه أبوعبدالله بن أخرم، لا عبدالرحمن بن أخرم.

وكيف كان: فأصل صحابيّته غير معلوم، لأنّ خبره بلفظ «قال النبيّ صلّى الله عليه وآله» أعمّ، كمامرّ.

[٢٦٢]

أحكم بن بشّار

المروزي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الجواد ـعليه السّلامـ وعنوان الكشّي له، قائلاً: الكلثومي غال لا شيء. أحمد بن عليّ بن كلثوم السرخسي، قال: رأيت رجلاً من أصحابنا يعرف بأبي زينبة، فسألني عن أحكم بن بشّار المروزي، وسألني عن قصّته وعن الأثر الّذي في حلقه، وقد كنت رأيت في بعض حلقه شبه الخط، كأنّه أثر الذبح؛ فقلت له: قد سألته مراراً فلم يخبرني، قال: فقال: كنّا سبعة نفر في حجرة واحدة ببغداد، في زمان أبي جعفر الثاني، فغاب عنّا أحكم من عند العصر ولم يرجع إلينا في تلك

الليلة، فلمّا كان في جوف الليل جاءنا توقيع من أبي جعفر ـ عليه السّلام ـ إنّ صاحبكم الخراساني مذبوح مطروح في لبد في مزبلة كذا وكذا، فاذهبوا إليه فداووه بكذا وكذا، فذهبنا فوجدناه مذبوحاً مطروحاً كما قال، فحملناه وداويناه بما أمرنا به، فبرء من ذلك.

قال أحمد بن عليّ: كان من قصّته: أنّه تمتّع ببغداد في دار قوم، فعلموا به فأخذوه وذبحوه وأدرجوه في لبد وطرحوه في مزبلة. قال أحمد: وكان أحكم إذا ذكر عنده الرجعة فأنكرها أحد، فيقول: أنا أحد المكذّبين، وحكى لي بعض الكذّابين أيضاً بهراة هذه القصّة فأعجب فامتنع بذكر تلك الحالة، كما يستنكره الناس[١].

قال المصنّف: وقال الوحيد: إنّ الحكم بالغلوّ من ابن طاوس، فلعلّه في الاختيار كان كذلك. ويحتمل كون «غال» مصحّف «قال» أو كون «الكلثومي غال» مكتوباً تحت اسم أحمد، لأنّ الظاهر أنّه لقبه وأنّه غال، فأدخله النسّاخ في السطر. ويحتمل عدم التصحيف ويكون «لا شيء» مقول قوله.

أقول: قد عرفت في المقدّمة قلّة خلوّ ترجمة من الكشّي عن التحريف ونبّهنا إلى هنا، وننبّه بعد (إن شاء الله تعالى) في كلّ موضع على ما فيه. والدليل على تصحيف هذا الموضع أنّه لا معنى لأن يذكر في عنوانه حاله ولا وجه لوصفه بالكلثومي؛ ولم يذكره الشيخ في رجاله، وإنّما الكلثومي راويه أحمد بن عليّ بن كلثوم، وهو مرميّ بالغلوّ، كما صرّح به الشيخ والكشّي.

فالظاهر أنّ الكشّي عنون أحكم، وروى عن أحمد خبره ذاك، وطعن فيه؛ وأنّ الأصل في العنوان «أحكم بن بشّار المروزي» والأصل في الخبر «أحمد بن عليّ بن كلثوم وهو غال لا شيء، قال: رأيت الخ».

نظير أنّه عنون إبراهيم بن مهزيار الأهوازي، وقال: «أحمد بن عليّ بن

(١) الكشّي: ٥٦٩.

كلثوم وكان من القوم» كما مرّ في محلّه.

ثمّ في آخر الخبر أيضاً تحريفات، فقوله: «مذبوح في لبد في مزبلة» محرّف «مذبوح مدرج في لبد مطروح في مزبلة» كما يشهد له قوله بعد: «وذبحوه وأدرجوه في لبد وطرحوه في مزبلة». وقوله: «قال أحمد: وكان أحكم إذا ذكر عنده الرجعة فأنكرها أحد، فيقول أنا أحد المكذّبين» محرّف قطعاً، فانّ الظاهر من السياق أنّه لمّا كان ذبح ودووي بما أمر به الجواد ـ عليه السّلام ـ وحيّي به، كان مفاد الكلام: أنّه لو أنكر أحد الرجعة عنده ردّ عليه، لوقوع الرجعة له؛ فلعلّ قوله: «أنا أحد المكذّبين» محرّف «أنا أحد الراجعين» وكذلك قوله: «وحكى لي بعض الكذّابين أيضاً الخ» محرّف، لعدم معنى محصّل له.

و قال المصنّف: قال في النقد: إنّ العلامة و ابن داود عنونا الحكم بن بشّار وقالا فيه أيضاً مثل أحكم هذا: «غال لا شيء» وقال المصنّف: إنّ النقد استظهر اتّحادهما، لعدم وجود حكم. وردّه المصنّف بكونه مجرد حدس.

قلت: الظاهر أنّ نسخة العلّامة و ابن داود من الكشّي في هذا كانت مشتبهة بين أحكم والحكم، فعنونا كلاً منهما؛ والدليل عليه أنّ ابن داود ـ الّذي كان يرمز في كلّ ترجمة لمن أخذها منه ـ لم يرمز في واحد منهما؛ وذلك دأبه في ما كان مشتبهاً عنده، كما في يحيى بن هاشم أو يحيى بن قاسم من النجاشي، كهذا في الكشّي و ح فهو وهم في وهم. فليس شيء في أحكم بل في راويه، كما عرفت.

و يشهد لصحّة أحكم ـ مضافاً إلى نسخنا من الكشّي فيه غير مشتبهة ـ عنوان رجال الشيخ له في باب الألف. هذا، وهذا من أصحاب الهادي ـ عليه السّلام ـ أيضاً، كما من أصحاب الجواد ـ عليه السّلام ـ و يشهد له خبر رواه الكشّي في قنبر[1] وقد غفل عنه القهبائي، مع التزامه بالتنبيه على مثله.

---

(١) الكشّي: ٧٥.

[٢٦٣]
أحمد بن إبراهيم
أبو حامد، المراغي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب العسكري ـ عليه السّلام ـ وعنوان الكشّي له، قائلاً: «عليّ بن محمّد بن قتيبة، قال: حدثني أبو حامد أحمد بن إبراهيم المراغي، قال: كتب أبو جعفر محمّد بن أحمد بن جعفر القمي العطّار؛ وليس له ثالث في الأرض في القرب من الأصل! يصفنا لصاحب الناحية ـ عليه السّلام ـ فخرج: وقفت على ما وصفت به أبا حامد، أعزّه الله بطاعته! وفهمت ما هو عليه، تمّم الله ذلك له بأحسنه ولا أخلاه من تفضّله عليه وكان الله وليّه! أكثر السلام وأخصه. قال أبو حامد: وهذا في رقعة طويلة وفيها أمر ونهي إلى ابن أخي، كبيرة؛ وفي الرقعة مواضع قد قرضت، فدفعت الرقعة كهيأتها إلى علاء الدين الحسن الرازي. وكتب رجل من أجلّة إخواننا يسمّى الحسن بن النضر ممّا خرج في أبي حامد وأنفذه إلى ابنه من مجلسنا يبشّره بما خرج. قال أبو حامد: فأمسكت الرقعة اريدها، فقال أبو جعفر: اكتب ما خرج فيك، ففيها معان نحتاج إلى أحكامها. قال: وفي الرقعة أمر و نهي منه ـ عليه السّلام ـ إلى كابل وغيرها»[١].

أقول: و روى الكليني باسناده عنه بلفظ «أحمد بن إبراهيم». وروى التلّعكبري باسناده عنه بلفظ «أبي حامد المراغي» عن خديجة بنت الجواد ـ عليه السّلام ـ ايتمامها بالحجّة بنصّ العسكري ـ عليه السّلام ـ عندها[٢].

هذا، و في خبر الكشّي تحريفات:

الأوّل: الظاهر أنّ قوله: «و ليس له ثالث» محرّف «وليس له ثان».

---

(١) الكشّي: ٥٣٤. (٢) الغيبة للطوسي: ١٣٨.

والثاني: قوله: «اكثر السّلام و أخصّه» محرّف «أكثر السلام عليه وأخصّه به».

الثالث: قوله: «أمر و نهي إلى ابن أخي كبيرة» الظاهر أنّه محرّف «أمر و نهي كثير إلى أبي جعفر».

[٢٦٤]

أحمد بن إبراهيم

بن أبي رافع، الصيمري

- نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «يكنّى أبا عبدالله، روى عنه التلّعكبري؛ وقال: كنّا نجتمع ونتذاكر، فروى عنّي ورويت عنه، وأجاز لي جميع رواياته».

و نقل عنوان الفهرست له، قائلاً: «يكنّى أبا عبدالله، من ولد عبيد بن عازب الأنصاري، أخي البراء بن عازب؛ أصله الكوفة وسكن بغداد؛ ثقة في الحديث، صحيح العقيدة».

و النجاشي قائلاً: «أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع بن عبيد بن عازب، أخي البراء بن عازب الأنصاري، أصله كوفي، سكن بغداد، كان ثقة في الحديث، صحيح الاعتقاد».

أقول: قول النجاشي: «بن عبيد بن عازب» غلط، فكيف يمكن أن يكون بين هذا الّذي معاصر للمفيد وبين عبيد -أخي البراء الصحابي- أبوان؟ والصحيح تعبير الفهرست «من ولد عبيد». وكذلك قوله: «أخي البراء» غلط، لأنّه يكون تابعاً لعازب، ولا معنى له؛ ولا يرد علي تعبير الفهرست شيء. ويشكل أن يكون ما في النجاشي من تحريف النسخة، حيث إنّ الإيضاح -الّذي مختصّ بضبط مافيه- عبّر مثله.

و حرّف المصنّف كلام الفهرست في مواضع: فنقل عنه «أخو البراء»

ونقل عنه «أصله الكوفة» مع أنّه قال: «أخي» وقال: «كوفي». ونقل عنه في كتبه «كتاب السرائر، وهو كتاب النوادر» مع أنّ في الفهرست «كتاب السرائر، مثالب كتاب النوادر».

كما أنّه نقل عن رجال الشيخ في رواية غير الحسين بن عبيدالله والمفيد وابن عبدون «ابن عروة» مع أنّه قال: «وابن غرور».

قال المصنّف: مفاد قولهم: «ثقة في الحديث» مفاد إطلاق ثقة؛ فلا وجه لما في التعليقة من التأمّل في الجملة، لإيماء تقييد الوثاقة بالحديث إلى عدم كونه عدلاً.

قلت: الإيماء صحيح، إلا أنّ العدّة نقل إجماع الطائفة على كفاية الوثاقة في الحديث في الراوي، ولو كان فاسقاً بالجوارح.

[٢٦٥]

أحمد بن إبراهيم بن أحمد

بن المعلّى بن أسد العمّي، البصري، يكنّى أبا بشر

قال: عدّه الشيخ في رجاله في من لم يرو عنهم -عليهم السَّلام- قائلاً: «واسع الرواية،ثقة، روى عنه التلّعكبري إجازة ولم يلقه». وقال: عنونه الفهرست والنجاشي قائلين: «أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن المعلّى بن أسد العمّي أبو بشر والعمّ هو مرّة بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة».

قال الفهرست: «و هو ممّن دخل في تنوخ بالحلف، و سكن الأهواز؛ وأبو بشر بصري وأبوه وعمّه؛ وكان مستملي أبي أحمد الجلودي، وسمع كتبه كلّها ورواها؛ وكان ثقة في حديثه؛ حسن التصنيف، وأكثر الرواية عن العامّة والأخباريّين؛ وكان جدّه المعلّى بن أسد -في ماذكره الحسين بن عبيدالله- من أصحاب صاحب الزنج والمختصّين به؛ وروى عنه وعن عمّه أسد بن المعلّى أخبار صاحب الزنج؛ وله تصانيف: منها كتاب تاريخ الكبير، ومنها كتاب

تاريخ الصغير».

قال: و مثله النجاشي، إلا أنّه أبدل قوله: «وهو ممّن دخل الخ» بقوله: وهم الذين انقطعوا بفارس عن بني تميم، حتّى قال الشاعر:

سيروا بني العمّ فالأهواز منزلكم ونهر جور فما يعرفكم العرب

و زاد في تعداد كتبه «كتاب المثالب، و القبائل، حسن على ما حكي، لم يجمع مثله».

أقول: بل في رجال الشيخ «بن أحمد المعلّى» لا «بن المعلّى» وفي الفهرست والنجاشي «بن إبراهيم بن معلّى» لا «بن إبراهيم بن أحمد بن المعلّى».

و ممّا يدلّ على كون رجال الشيخ و الفهرست و النجاشي كما قلنا: من جعلها المعلّى الجدّ الأدنى ـ غاية الأمر أنّ رجال الشيخ جعله لقباً وذكر قبله اسمه ـ قول الفهرست والنجاشي: «وكان جدّه المعلّى بن أسد» وقول الفهرست: «روى عنه وعن عمّه أسد بن المعلّى» وعنوان الإيضاح المختصّ بما في النجاشي «أحمد بن إبراهيم بن المعلّى الخ» وعنوان ابن داود لما في رجال الشيخ «أحمد بن إبراهيم بن أحمد المعلّى».

و أيضاً عبّر النجاشي في محمّد بن الحسن بن عبدالله الجعفري بـ«أحمد بن إبراهيم بن المعلّى» وعنونه رجال الشيخ مرّة اخرى في أواخر الباب ـ وإن غفل عنه المصنّف ـ «أحمد بن إبراهيم بن معلّى بن أسد العمّي أبو بشر، بصريّ، ثقة، مستملي أبي أحمد الجلودي».

و أمّا عنوان الخلاصة له «أحمد بن محمّد بن إبراهيم بن أحمد بن المعلّى» فاشتباه منه في زيادة «بن محمّد و بن أحمد» فقد عرفت أنّه ليس إلا «أحمد بن إبراهيم بن المعلّى».

و أمّا البيت الّذي نقله النجاشي، فهو لجرير في ذمّ الفرزدق؛ حيث إنّ بني

العمّ كانوا من تميم طائفة الفرزدق؛ لكن نقله الجاحظ في بيانه والحموي في ادبائه والسمعاني في أنسابه بلفظ «ونهر تيرى» بدل قوله: «ونهر جور». وزاد الجاحظ قبله.

ما للفرزدق من عزّ يلوذبه إلّا بني العمّ في أيديهم الخشب

و زاد الحموي بعده:

الضاربُو النخل لا تنبو مناجلهم عن العذوق ولا يعييهم الكرب

كما أنّ قول الفهرست: «و العمّ هومرّة بن مالك» وكذا قول النجاشي: «وهومرّة بن مالك» ينافيهما قول القاموس: «والعمّ لقب مالك بن حنظلة أبوقبيلة».

هذا، و حرّف المصنّف كلام النجاشي، فانّه قال: «التاريخ الكبير، التاريخ الصغير» وقال أيضاً: «المثالب، القبائل».

هذا، و ليس كل عمي منسوباً إلى العمّ ذاك، ففي السمعاني: وأمّا زيد العمّي البصري، فانّما قيل له ذلك، لأنّه كان كلّما سئل عن شيء قال: حتّى أسأل عمّي. وعبدالرحمن بن محمود العميّ، قيل له هذا، لأنّه كان يعرف بابن العمّ.

[٢٦٦]

أحمد بن إبراهيم بن إدريس

روى الكافي في باب تسمية من رآه ـ يعني الحجّة عليه السّلام ـ رواية عليّ بن محمّد عنه، وروايته عن أبيه[١].

[٢٦٧]

أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل

بن داود بن حمدون، أبوعبدالله الكاتب، النديم

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب العسكرى ـ عليه السّلام ـ قائلاً:

(١) الكافي: ١/٣٣١.

«روى عنه وعن أبيه».

وعنونه الفهرست والنجاشي. وقال النجاشي: «شيخ أهل اللغة ووجههم، استاذ أبي العبّاس، قرأ عليه قبل ابن الاعرابي، وكان خصّيصاً بسيّدنا أبي محمّد العسكري -عليه السَّلام- وأبي الحسن -عليه السَّلام- قبله، له كتب» ومثله الفهرست بزيادة «وتخرج من يده» بعد قوله: «ابن الأعرابي» وزيادة «وله معه مسائل وأخبار» بعد قوله: «وأبي الحسن عليه السَّلام».

أقول: ليس في رجال الشيخ ولا النجاشي ذكر كنية له، بل في الفهرست لكن في الآخر. وليس في الفهرست ما في النجاشي «كتاب بني كليب بن يربوع، أشعار بني مرّة بن همّام، نوادر الاعراب». وفي الفهرست «أبي محمّد الحسن بن عليّ عليهما السَّلام».

قال المصنّف: وفي الخلاصة مثل ما ذكره النجاشي إلى قوله: «له كتب» وزاد بعد أبي العبّاس «ثعلب».

قلت: بل مثل ما في الفهرست من ذكر الكنية أخيراً، وذكر قوله: «وتخرج من يده» وتعبيره عن العسكري -عليه السَّلام- بأبي محمّد الحسن بن عليّ -عليه السَّلام- وأمّا زيادته كلمة «ثعلب» فالظاهر أنّها كانت في أصل الفهرست وسقطت من نسخنا. فالحموي عنون الرجل في ادبائه نقلاً عن الفهرست، مع زيادة الكلمة. ومنه يظهر ما نقل المصنّف عن بعضهم احتمال إرادة المبّرد بأبي العبّاس فيه، لأنّه كنية له أيضاً.

قال المصنّف: قال البهائي: «المراد بقول الفهرست والنجاشي: قرأ عليه قبل ابن الأعرابي، أنّ أبا العباس تلمّذ على هذا قبل تلمّذ ابن الاعرابي عليه؛ لقول ابن شهرآشوب في معالمه بعد عنوانه: استاذ أبي العبّاس وابن الأعرابي» وقال: ردّ البحراني على البهائي بكونه خلاف الظاهر، لأنّ الظاهر أنّ أباالعبّاس قرأ على هذا أوّلاً ثمّ على ابن الأعرابي، ولا ينا فيه كلام ابن

شهراشوب، كما ظنّه.

قلت: ردّ البحراني على البهائي و إن كان في محلّه، إلا أنّ الكلام في قول ابن شهرآشوب: «استاذ أبي العبّاس وابن الأعرابي» فانّه تبع في عنوانه الفهرست، كما هو دأبه؛ فلابدّ أنّه حمل كلام الفهرست على كون المراد أنّه تلمّذ عليه قبل تلمّذ ابن الأعرابي عليه، وهو كما ترى!

قال المصنّف: اعترض الماحوزي على الخلاصة ـ في عنوانه في الأوّل من كتابه ـ بأنّ كونه خصّيصاً بهما لا يقتضي تعديله. وقال: ردّه بعضهم بأنّ عدّه يكشف عن قيام قرائن عنده كاشفة عن وثاقة الرجل.

قلت: الاعتراض و الردّ غلطان. أمّا الاعتراض: فانّ العلّامة يكتفي في عنوانه لرجل في الأوّل من كتابه بأدنى مدح، كما عنون «إبراهيم الثقفي» في الأوّل بمجرّد انتقاله من الزيدية إلى الإمامة، وعنون «إبراهيم بن داحة» بكونه وجه الأصحاب بالبصرة فقهاً وأدباً وكلاماً وشعراً. وكون هذا خصّيصاً بالعسكريّين ـ عليهما السّلام ـ فوق ذلك.

و أمّا غلطيّة الردّ: فانّ مدرك عنوانه في الأوّل أو الثاني مايذكره فيه، فان كان وافياً فهو، وإن كان قاصراً فهو؛ ومن أين قيام قرائن عنده؟

قال المصنّف: إنّ كونه خصّيصاً بالعسكريّين ـ عليهما السّلام ـ يكشف عن أنّ كونه خصّيصاً بالمتوكّل لداع باذنهما؛ ويكون ذلك قرينة على أنّ المراد بكونه نديماً للمتوكّل هو كونه مسامراً له، لا جليس شربه، حتّى يكون موجباً لفسقه.

قلت: كان على المصنّف أنّ يذكر أوّلاً مدركاً لكونه خصّيصاً بالمتوكّل ونديماً له ثمّ يعتذر له؛ فان كان سمع هو بذلك من الخارج فهو خارج عن طريق المحاورة، وإن كان استند إلى قول الفهرست والنجاشي: «الكاتب النديم» فهو كما ترى!

فنقول نحن: إنّ الحموي روى ذلك، فعنونه و نقل أوّلاً ما قاله الفهرست

فيه، ثمّ قال: «وقال الشابستي: كان خصّيصاً بالمتوكّل ونديماً له، وأنكر منه المتوكّل ما أوجب نفيه عن بغداد ثمّ قطع اذنه؛ وكان السبب في ذلك أنّ الفتح بن خاقان كان يعشق شلهيك خادم المتوكّل، واشتهر الأمر فيه حتى بلغه؛ وكان أبوعبدالله يسعى في ما يحبّه الفتح؛ ونمى الخبر إلى المتوكّل، فقال له: إنما أردتك لتنادمني ليس لتقود على غلماني؛ فأنكر ذلك وحلف يميناً حنث فيه، فطلّق من كانت حرّة من نسائه، وأعتق من كان مملوكاً، ولزمه حجّ ثلاثين سنة، فكان يحجّ في كلّ سنة».

فإن كانت هذه الرواية فيه صحيحة، فحاله كما ترى! فإنّها تتضمّن القدح في دينه، فضلاً عن عمله.

ثمّ إنّ الشيخ و النجاشي جعلا - كما عرفت - حمدوناً اسم جدّ جدّه. وقال الحموي: «وكان أبوه إبراهيم - وأظنّ أنّه الملقب بحمدون - ينادم المعتصم ثمّ الواثق بعده» ولو كان ماظنّه متحقّقاً كان الصحيح في عنوانه «أحمد بن إبراهيم - الملقب بحمدون - بن إسماعيل بن داود، أبوعبدالله، الكاتب النديم» وقد نقل الحموي عن الرواة التعبير عنه بابن حمدون كراراً. ولو ابقي العنوان وقيل: ابن حمدون (مع الألف) يكون صحيحاً أيضاً.

[٢٦٨]

أحمد بن إبراهيم السنسني

بن القنسي

قال: لم أقف فيه إلا على رواية الكشّي عنه، مترحّماً عليه، مكنيّاً له بأبي بكر؛ كما في أبي الصلت عبدالسّلام منه.

أقول: إنّما في الكشّي ثمّة «حدّثني أبو بكر أحمد بن إبراهيم السنسني رحمه الله» وأمّا زيادة المصنّف «ابن القنسي» فتوهّم منه. والظاهر أنّ منشأ توهّمه أنّ الكشّي قال بعد خبره الأوّل: «قال أبو بكر: حدّثني أبوالقاسم طاهر بن

عليّ بن أحمد، ذكر أنّ مولده بالمدينة، قال: سمعت بركة بن قيس» وكانت كلمة «بن قيس» في «بركة بن قيس» مكتوبة في نسخته تحت كلمة «أبوبكر» في سطر فوقه، فقرأها «بن قنسي» وضمّها إلى أبي بكر، المراد به هذا.

[٢٦٩]

أحمد بن إبراهيم

السياري، أبو الحسين، خال أبي عمرو الزاهد، صاحب ثعلب

عنونه الخطيب، و روى عن أبي عمرو الزاهد، أنّه قيل له: من السياري؟ قال: «خال لي كان رافضيّاً، مكث أربعين سنة يدعوني إلى الرفض فلم أستجب له، ومكثت أربعين سنة أدعوه إلى السنّة فلم يستجب لي»[١].

[٢٧٠]

أحمد بن إبراهيم

الصيمري

مرّ بعنوان أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع الصيمري.

[٢٧١]

أحمد بن إبراهيم

المعروف بـ«علان» الكليني

نقل المصنّف عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو، قائلاً: «خيّر فاضل من أهل الريّ» قال المصنّف: وفي نسخ من الخلاصة «خيّر فاضل من أهل الدين» وفي نسخة «من أهل الريّ» وهو غلط؛ إذ لا معنى لقوله: «من أهل الريّ» بعد قوله قبل ذلك بلا فصل: «الكليني، مضموم الكاف، مخفّف

(١) تاريخ بغداد: ١٢/٤.

اللام، منسوب إلى «كلين» قرية من الريّ».

أقول: بل الصحيح ما في تلك النسخة، فانّه عبّر بعين ما في رجال الشيخ، عنواناً وترجمة، إلا أنّه زاد ضبط «الكليني» الواقع في رجال الشيخ.

هذا، و في حرف الميم من رجال الشيخ في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- أيضاً «محمَّد بن إبراهيم المعروف بـ: علان الكليني» ولازم كلاميه، إمّا كون المعروف بعلان الكليني إثنان: أحمد بن إبراهيم ومحمَّد بن إبراهيم، وهو بعيد، وإمّا كون أحدهما وهماً. ويحتمل أن يكون كلاهما وهماً؛ ففي توقيعات الإكمال كراراً «سعد، عن عليّ بن محمَّد الرازي، المعروف بعلان الكليني» ولابدّ أنّ أسانيده أصحّ من قول رجال الشيخ، فانّ سعداً الّذي كان راويه كان أعرف به. والمنسوب إلى «كلين» يمكن أن يكون جمعاً كثيراً، إلا أن المعروف بـ «علان» الكليني يبعد أن يكون أكثر من واحد.

قال المصنّف: كلين كأمير قرية بالريّ، وكزبير اخرى بها، فيها قبر والد الكليني.

قلت: لم يقل أحد: إنّ كلين إثنان، بل اختلفوا في أنّه بفتح الأوّل أو ضمّه؛ فقال في القاموس: «كلين كأمير، قرية بالريّ، منها محمَّد بن يعقوب الكليني من فقهاء الشيعة» وقال في شرح القاموس: «الصواب بضمّ الكاف، وإمالة اللام، كما ضبطه الحافظ في التبصير».

و كيف يكون إثنين؟ والحموي الّذي هذا فنّه، عنونه بلا ضبط وقال: «كلين المرحلة الاولى من الريّ، لمن يريد خوار على طريق الحج».

و في لباب أنساب السمعاني اقتصر على واحد، إلا أنّه ضبطه بضمّ الكاف وكسر اللام، قائلاً: «نسب إليها أبو رجاء الكليني».

هذا، و في القاموس في مادّة علل «وامرأة علانة: جاهلة، وهو علان».

***

[٢٧٢]

أحمد بن إبراهيم بن مخلّد

روى الإكمال عن صالح بن شعيب عنه إخبار الصيمري بوفات أبيه في قم، فكان كما قال[١].

[٢٧٣]

أحمد بن إبراهيم بن المعلّى

قال: جزم غير واحد كونه غير أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن المعلّى؛ والتحقيق اتّحادهما، لعدم ذكر من تقدّم عنوانين؛ والعجب من الجامع أنّه عنون أوّلاً ذاك ونقل فيه مامرّ من رجال الشيخ، ثمّ هذا ونقل فيه ماسمعته من الفهرست والنجاشي. وردّه المصنّف بغلط هذا العنوان، وأنّ في نسخته من الفهرست والنجاشي سقط «بن أحمد» بعد «إبراهيم».

أقول: بل زاد المصنّف في الفهرست و النجاشي «بن أحمد» كما عرفت ثمّة. ولا يرد على الجامع شيء سوى توهّمه أنّ الشيخ في رجاله عنون ذاك؛ مع أنّك عرفت أنّ الشيخ في رجاله قال: «بن أحمد المعلّى» لقباً، لا «بن المعلّى» نسباً. وحينئذٍ فليقل للمصنّف الذي قال بصحّة ذاك العنوان وغلط هذا العنوان: إقلب تصب.

[٢٧٤]

أحمد بن إبراهيم بن الوليد

السلمي

أحد مشايخ الصدوق، روى عنه في الخصال في عنوان معاداة الرجال في باب الإثنين[٢] ويحتمل عاميّته؛ فيروي في ذاك الكتاب عنهم كثيراً.

---

(١) الاكمال: ٤٦٨ ب ٤٩ ح٣٣.

(٢) الخصال: ٧٢/١ ح ١١١.

[٢٧٥]

أحمد بن إبراهيم

النوبختي

كان كاتب الحسين بن روح؛ ففي الغيبة في الحسين بن روح «أخبرنا جماعة عن أبي الحسن محمّد بن أحمد بن داود القمّي، قال: وجدت بخطّ أحمد بن إبراهيم النوبختي وإملاء أبي القاسم الحسين بن روح على ظهر كتاب فيه جوابات ومسائل انفذت من قم يسأل عنها هل هي جوابات الفقيه عليه السّلام؟ أو جوابات محمّد بن عليّ الشلمغاني، لأنّه حكي عنه أنّه قال: هذه المسائل أنا أجبت عنها...» إلى أن قال: «فأجابهم على ظهره بخطّ أحمد بن إبراهيم النوبختي؛ وحصل الدرج عند أبي الحسن بن داود...» إلى أن قال بعد ذكر مسائل محمّد بن عبدالله بن جعفر وتوقيعاته ـعليه السّلام ـ في جوابها: «قال ابن نوح: نسخت هذه النسخة من المدرجين القديمين اللّذين فيهما الخطّ والتوقيعات»[1].

[٢٧٦]

أحمد بن أبي الأخيل

خالد بن عمرو بن خالد

عدّ الخطيب في تاريخه رواية جمع عنه منهم أبوبكر الجعابي؛ ونقل روايته تزويج فاطمة ـعليها السّلام ـ وفي روايته «قالت امّ سلمة: ولقد كانت فاطمة ـعليها السّلام ـ تفخر على النساء، حيث أوّل من خطب عليها جبرئيل عليه السّلام»[2] ونقل عن الدارقطني توثيقه. والظاهر عاميّته، حيث سكت عن مذهبه.

---

(١) الغيبة: ٢٢٨.

(٢) تاريخ بغداد: ٤/١٢٨.

[٢٧٧]

أحمد بن أبي الأكراد

قال المصنّف عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ وقال: قال الجامع والمنتهى بعد عنوانه: «روى عن أحمد بن الحارث». وقال المصنّف: إنّ نسخ رجال الشيخ مختلفة، فبعضها عنون «أحمد بن الحارث» ثمّ قال: «روى عنه المفضّل بن عمر وأحمد بن أبي الأكراد» وعليه لا يكون هذا من أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ بل راوياً عنهم. وفي بعض النسخ لم يعطف «وأحمد بن أبي الأكراد» بل عنون مستقلاً؛ وعليه فيكون من أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ لكن ليس براوعن أحمد بن الحارث، كما قالا.

أقول: الأمر كما ذكر، إلا أنّه لم قال أوّلاً: «عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق عليه السّلام»؟ مع أنّه على نسخة لم يحرز صحّتها؛ ولم يقول في أحمد بن الحارث الآتي: «روى عنه المفضّل وأحمد بن أبي الأكراد»؟ مع أنه على النسخة الاخرى ـوإحداهما غير صحيحة قطعاًـ مع أنّ القول بأحدهما مالم يحرز حقيقة الأمر غير صحيح، فضلاً عن القول بهما. وتعبيره «في بعض النسخ لم يعطف وأحمد» غيرصحيح، وكان عليه أن يقول: «في بعض النسخ لم يعطف أحمد»

و التحقيق أنّ هذا عنوان مستقلّ؛ بدليل أنّ البرقي عنون أوّلاً أحمد بن الحارث، مقتصراً فيه على قول «روى عنه المفضّل بن عمر» ثمّ عنون آخر ثمّ عنون هذا بدون شيء. وحينئذٍ فالنسخ الّتي من رجال الشيخ بلفظ «وأحمد بن أبي الأكراد» إمّا تصحيف من النسّاخ وإمّا تحريف من الشيخ.

[٢٧٨]

أحمد بن أبي بشر

السرّاج

نقل عنوان الفهرست له و عنوان النجاشي، قائلاً: «كوفيّ، مولى، يكنّى

أباجعفر، ثقة في الحديث، واقف، روى عن موسى بن جعفر ـعليه السَّلام ـ وله كتاب نوادر». قال: ومثله الفهرست مبدّلاً «واقف» بواقفي. وقال: قال الميرزا: «أورد الكشّي فيه ذموماً كثيرة». وقال المصنف: يأتي ذموم الكشّي في الحسين بن أبي سعيد المكاري، وليس فيها ذمّ كثير لهذا، وإنّما عمدة الذمّ لابن المكاري، ولم يذكر اسم ابن السرّاج إلا في رواية واحدة ضعيفة السند؛ على أنّه لم يصدر منه إلا مضيّه مع ابن المكاري وعليّ بن أبي حمزة إلى الرضا ـعليه السَّلام ـ للمحاجّة معه؛ وغاية ما يفيد وقفه؛ مع أنّه ليس في تلك الرواية اسم ابن السرّاج، ولم يعلم أنّه أحمد، فلعلّه حيّان السرّاج الّذي كان من وكلاء الكاظم ـعليه السَّلام ـ في الكوفة؛ ومن هنا تأمّل الوحيد في كون هذا واقفياً، حيث قال: «إن كان حكم النجاشي والفهرست بوقفه من توهمهما إيّاه من ابن السرّاج في الرواية التي رواها الكشّي، ففيه مافيه؛ مع أنّه سيجيء عن النجاشي أحمد بن محمّد أبوبشير السرّاج، من دون تعرّض للوقف».

أقول: أمّا قول المصنّف: «ليس في الكشّي ذمّ كثير لهذا، بل لابن المكاري» ففيه أنّ الرواية الذامّة لم يفرّق بينهما في معاضدتهما للبطائني؛ وهذا نصّ الخبر «قال ابن السراج وابن المكاري: قد والله أمكنك من نفسه»[١] أي قالا لعليّ بن أبي حمزة: أمكنك الرضا من نفسه، فصل عليه، وأيّ ذمّ أشدّ من ذا؟!

و أمّا قوله: «إنّ اسم ابن السرّاج لم يذكر إلا في رواية واحدة ضعيفة» فبلا معنى، فلم يقل أحد: إنّ ذموم ما في الكشّي كلّها راجعة إلى هذا، فانّه عنون تارة: البطائني ـعليّ بن أبي حمزة ـ فقط وأورد فيه ذموماً، واخرى: ابن المكاري فقط وأورد فيه ذموماً،وثالثة: الثلاثة وروى فيهم رواية طويلة في

(١) الكشّي: ٤٦٣.

ذهاب الثلاثة للمحاجّة مع الرضا ـ عليه السَّلام ـ وتفويض هذا مع ابن المكاري مكالمته ـ عليه السَّلام ـ إلى البطائني. وضعف الرواية الرجالية ليس بضائر، لا سيّما في ما عاضدته القرائن: من عمل الأصحاب بها.

و أمّا قوله: «ليس في تلك الرواية اسم، فلعلّه حيّان السرّاج» ففيه أوّلاً: كيف يمكن إرادة حيّان منه؟ وحيّان هو السرّاج، لا ابن السرّاج. وثانياً: أنّ حيّان السرّاج لم يعلم له مصداق محقّق سوى الكيساني الّذي من أصحاب الصادق ـ عليه السَّلام ـ وأفرد له الكشّي ترجمة. وأمّا حيّان السرّاج الواقفي فلم يعلم وجوده، وإنّما ورد خبر رواه الكشّي في الواقفة مختلف النسخ، في بعضها «حيّان السرّاج» وفي بعضها «حنّان بن سدير»[1] والثاني هو الصحيح، لتحقّق وجوده مع وقفه ولا تحادهما في الخطّ إلا في النقطة؛ فلا يبعد أن يكون أصل الخبر بلفظ «حنّان» بلا لقب ولا نسب، وكون «السرّاج» أو «بن سدير» من النسّاخ؛ مع كثرة مثل ذلك في نسخة الكشّي؛ مع أنّه لو لم يكن حنّان بن سدير، من أين أنّ «حيّان السرّاج» ليس محرّف «ابن السرّاج» الّذي عنونه الكشّي نفسه والفهرست والنجاشي؟

و أمّا ما نقله عن الوحيد: من أنّ الفهرست و النجاشي إن كان حكمهما بوقفه من رواية الكشّي، فعجيب! وهل يواجه مثل الفهرست والنجاشي بمثل ذلك؟ وإنّما يواجه بمثله متأخّر مثله قاصر مداركه؛ ولِمَ لم يراجع غيبة الشيخ؟ حتّى يرى أنّه روى في عنوان سبب الوقف «عن عليّ بن حبشي، عن الحسين بن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال، قال: كنت أرى عند عمّي عليّ بن الحسن بن فضّال شيخاً من أهل بغداد، وكان يهازل عمّي، فقال له يوماً: ليس في الدنيا شرّاً منكم يا معشر الشيعة! (أو قال: الرافضة) فقال له عمّي: ولم

---

(١) الكشّي: ٣١٤ و ٥٥٥.

لعنك الله؟! قال: أنا زوج بنت أحمد بن أبي بشر السرّاج قال لي لمّا حضرته الوفاة: إنّه كان عندي عشرة آلاف دينار وديعة لموسى بن جعفر، فدفعت ابنه عنها بعد موته، وشهدت أنّه لم يمت، فالله الله خلّصوني من النار! وسلّموها إلى الرضا فوالله ما أخرجنا حبّة ولقد تركناه يصلى في نار جهنم»[1].

فلو لم يكن الكشّي ألّف كتابه كان هذا الخبر مستند الشيخ؛ ولعلّه وقف على أخبار اخرى لم يروها وعلى كتب اخرى غير الكشّي، فلا يذكر مثل المتأخّرين مستنداً. ويأتي خبر آخر في وقفه من روضة الكافي.

و أمّا قوله: «سيجيء عن النجاشي أحمد بن محمّد أبو بشير السرّاج» فغلط أيضاً،فهذا «ابن أبي بشر» وذاك «أبو بشر» متأخّر طبقته، كما يفهم من طريقه.

هذا، و عنوان الخلاصة له في الثاني من كتابه ـ بناء على قاعدته من عنوانه الموثّقين في الثاني ـ وتطويل المصنّف في الاعتراض عليه ساقط، فانّه لا يعنون في الأوّل إلا موثّقاً كان كالثقة مثل ابن بكير وابن فضّال، لا كلّ موثّق.

هذا، و للمصنّف اشتباه غريب في نقل طريق النجاشي إلى كتابه، فقال: «أبوعبدالله بن شاذان، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن الحميري، عن يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن الحسن، عن أحمد ـ هذا ـ كتاب نوادره ويرويه أيضاً عن الحسين بن عبدالله، عن الحسين بن عليّ بن سفيان، عن حميد بن زياد،عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن أحمد بن الحسن الميثمي،عنه».

فانّ ما ذكره طريق النجاشي إلى أحمد بن الحسن الميثمي الّذي عنونه في أوّل باب أحمد؛ وأمّا هذا فهو الثالث، فجاوز نظره من هذا إلى ذاك، لقول النجاشي في كلّ منهما: «له كتاب نوادر» وإنّما طريق النجاشي إلى كتاب

---

(۱) الغيبة: ٤٤.

هذا «الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن جعفر، عن حميد بن زياد بن هوارا، عن ابن سماعة، عنه».

قال المصنّف: نقل الجامع رواية صالح بن سعيد و ابن سماعة عنه.

قلت: الأوّل مورده الكافي باب ذكر الصحيفة[١] والثاني مواقيت التهذيب[٢] وأوّل ظهر الاستبصار[٣].

هذا، و ممّا يدلّ على وقفه سوى ما تقدّم ما رواه الروضة في الحديث -٥٤٦- عن أحمد بن عمر، عن الرضا -عليه السّلام- بعد ذكره ابن قياما «ثمّ ذكر -عليه السّلام- ابن السرّاج، فقال: إنّه قد أقرّ بموت أبي الحسن -عليه السّلام- وذلك أنّه أوصى عند موته، فقال: كلّما خلّفت من شيء حتى قميصي هذا الّذي في عنقي لورثة أبي الحسن -عليه السّلام- ولم يقل لأبي الحسن؛ وهذا إقرار، ولكن أيّ شيء ينفعه من ذلك وممّا قال؟ ثمّ أمسك».

[٢٧٩]

أحمد بن أبي جعفر

أبو عليّ، البيهقي

روى العيون عنه في بابه التاسع و العشرين[٤].

[٢٨٠]

أحمد بن أبي خالد

قال: لم أقف فيه إلا على ما في الكافي من أنّه من موالى أبي جعفر الثاني -عليه السّلام- وممّن أشهده على الوصيّة إلى ابنه. قال: وفي ترتيب الاختيار أنّه من أصحاب الرضا -عليه السّلام-.

---

(١) الكافي: ٢٤١/١.

(٢) التهذيب: ٢٥٢/٢.

(٣) الاستبصار: ٢٥٦/١.

(٤) العيون: ٨/٢ ح ٢١.

أقول: كان عليه أن يضيف في عنوانه «مولى أبي جعفر» فرواه الكافي آخر باب الإشارة والنصّ على أبي الحسن الثالث -عليه السّلام- «عن محمّد بن الحسين الواسطي، أنّه سمع أحمد بن أبي خالد مولى أبي جعفر يحكي أنه أشهده على هذه الوصيّة المنسوخة: شهد أحمد بن أبي خالد مولى أبي جعفر أنّ أباجعفر محمّد بن عليّ بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب -عليهم السّلام- أشهده أنّه أوصى إلى عليّ ابنه» إلى أن قال: «وكتب أحمد بن أبي خالد شهادته بخطّه»[1].

[٢٨١]
أحمد بن أبي خلف

قال: لم أقف فيه إلا على رواية الكافي «عن أحمد بن أبي خلف مولى أبي الحسن -عليه السّلام- وكان اشتراه وأباه وامّه وأخاه وأعتقهم، واستكتب أحمد وجعله قهرمانه». أقول: كان عليه أن يضيف على عنوانه «مولى أبي الحسن عليه السّلام» كما في خبر رواه الكافي في آخر بخوره باب ٥٧ من أبواب كتاب زيّه وتجمّله. ثمّ لِمَ لم يذكر عنوان الكشّي ليونس بن عبدالرحمن راوياً في خبره الرابع عن والد الفضل بن شاذان قال: «حدّثني أحمد بن أبي خلف ظئر أبي جعفر -عليه السّلام- قال: كنت مريضاً فدخل عليّ أبو جعفر -عليه السّلام- يعودني في مرضي، فاذا عند رأسي كتاب يوم وليلة، فجعل يتصفّحه ورقة ورقة حتّى أتى عليه من أوّله إلى آخره وجعل يقول: رحم الله يونس! رحم الله يونس!»[2] والجامع غفل عن وقوعه في الكشّي فعنونه عن بخور الكافي فقط، والوسيط أيضاً غفل فلم يعنونه أصلاً. لكن يمكن أن يقال: إنّ الجامع موضوعه نقل ما في الكتب الأربعة، والوسيط موضوعه ماعنون في الكتب الرجالية؛

---

(١) الكافي: ١/٣٢٥ ح ٣ (٢) الكشّي: ٤٨٤.

وهذا قد عرفت وروده في ٤ من أخبار عنوان يونس.

[٢٨٢]

أحمد بن أبي زاهر

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- وعنوان الفهرست والنجاشي له، قائلين: «واسم أبي زاهر موسى،أبو جعفر الأشعري القمي، مولى، كان وجهاً بقم؛ وحديثه ليس بذلك النقي؛ وكان محمّد بن يحيى العطار أخصّ أصحابه به».

ونقل المصنّف كتباً له عن النجاشي، وقال: ومثله في الفهرست.

أقول: بل ليس في الفهرست ممّا في النجاشي «كتاب ما يفعل الناس حين يفقدون الامام».

قال المصنّف: لا وجه لعدّ العلّامة و ابن داود له في الثاني.

قلت: أمّا ابن داود، فعنونه في الأوّل والثاني من كتابه، لأنّ فيه مدحاً وذمّاً على قاعدته. وأمّا الخلاصة، فعنونه في الثاني، لأنّه رجّح ذمّه؛ حيث إنّ المراد بالوجاهة في النجاشي الوجاهة الدنيويّة.

[٢٨٣]

أحمد بن أبي عبدالله

البرقي

قال: هو أحمد بن محمّد بن خالد البرقي الآتي.

أقول: هذا عنوان رجال الشيخ في أصحاب الهادي، وما يأتي عنوان الباقي.

[٢٨٤]

أحمد بن أبي عوف

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً:

«يكنّى أبا عوف، من أهل بخارا، لا بأس به».

أقول: كون الأب و الإبن ذوي كنية واحدة بعيد؛ ولعلّ مستند رجال الشيخ أنّ الكشّي روى في ديباجته عن محمّد بن أبي عوف البخاري [1] وروى في عمّار عن محمّد بن أحمد بن أبي عوف [2] والأصل فيهما واحد، فجمع بينهما بكون أبي عوف كنية أحمد أيضاً؛ إلا أنّه بعد كثرة تحريف نسخته الاستناد إليه غير صحيح.

و هذا نظير ما قلنا في المقدمة: من استناده في عنوان عبدالله بن محمّد الأسدي إلى نسخته المحرّفة، وأنّ الأصل «علباء الأسدي» واحتملنا استناده إلى مافي الكشّي، حيث لا قرينة تشهد بصحّة عنوانه.

[٢٨٥]

أحمد بن أبي قتادة

قال: قال الوحيد: روى عن الصادق والكاظم ـعليهما السّلام ـ كما يوجد في كتب الأخبار.

أقول: هو أحمد بن عليّ بن محمّد بن حفص، مولى الأشعريّين. قال النجاشي في أبيه: «وأحمد بن أبي قتادة أعقب». لكن ليس له عنوان في كتب الرجال حتّى يعنونه الجامع وينقل موارد رواياته في الكتب الأربعة عنهم ـعليهم السّلام ـ أو غيرهم. وكان ينبغي للوحيد إذ توحّد بما قال أن يعيّن موارد ماقال.

[٢٨٦]

أحمد بن أحمد الكاتب

قال: قال الوحيد: «سيجيء في أحمد بن محمّد بن يعقوب الكليني مايشير

---

(١) الكشّي: ٣.

(٢) الكشّي: ٣٠

إلى حسن حاله». قال المصنّف: وتبعه المنتهى، وظنّي أنّه اشتباه، وأنّ الصحيح أحمد بن إسماعيل الكاتب، لأنّه بعد فضل تتبّعه لم يجد له ذكراً في كتب الأخبار والرجال.

أقول: لو كان المصنّف راجع ترجمة محمّد بن يعقوب الكليني لما احتاج إلى تتبّع ولرأى أنّ النجاشي قال فيه: «كنت أتردّد إلى المسجد المعروف بالمسجد اللؤلؤي، وهو مسجد نفطويه النحوي، أقرأ القرآن على صاحب المسجد، وجماعة من أصحابنا يقرؤن كتاب الكافي على أبي الحسين أحمد بن أحمد الكاتب، حدّثكم محمّد بن يعقوب الكليني».

و لعلّ المصنّف أراد عنواناً لأحمد بن محمّد بن يعقوب الّذي حرّف به محمّد بن يعقوب في كلام الوحيد حتماً به، فلم يجد أثراً منه.

و ممّا نقلنا يظهر لك: أنّ الوحيد قصّر في تركه كنيته أبا الحسين.

هذا، و لكنّ الظاهر أنّ «أحمد بن أحمد» في النجاشي محرّف «أحمد بن عليّ» منه أو من النسّاخ، حيث إنّ الفهرست روى عن المرتضى، عن أبي الحسين أحمد بن عليّ بن سعيد الكوفي، عن الكليني؛ فانّ الظاهر أنّ الأصل فيهما واحد؛ والمرتضى كان كثيراً روى عنه، فهو أعرف به من النجاشي الّذي نقل شيئاً عن زمان صغره، وقت تعلّمه القرآن.

و أيضاً عدّ رجال الشيخ راوي الكليني أحمد بن عليّ الكوفي، كما نقل عنه ابن داود؛ ومع ذلك فتعدّدهما محتمل.

[٢٨٧]

أحمد بن إدريس بن أحمد

أبو علي، الأشعري، القمّي

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «كان ثقة، فقيهاً في أصحابنا، كثير الحديث صحيح الرواية». وقال: قال الشيخ في الفهرست: «كان ثقة في

أصحابنا، فقيهاً، كثير الحديث صحيحه، وله كتاب النوادر، كتاب كبير كثير الفوائد». وقال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب العسكري ـعليه السَّلام ـ واصفاً له بالمعلّم، قائلاً: «لحقه ـعليه السَّلام ـ ولم يروعنه». وعدّه في من لم يرو عنهم ـعليهم السَّلام ـ قائلاً: «أحمد بن إدريس القمّي الأشعري، يكنّى أبا عليّ، وكان من القوّاد، روى عن التلّعكبري، قال: سمعت منه أحاديث يسيرة في دار ابن همام، وليس لي منه إجازة».

أقول: لم يذكر لفظ عنوان الفهرست، ولفظه «أحمد بن إدريس أبوعليّ الأشعري القمّي». كما أنّ ظاهره أنّ لفظ عنوان رجال الشيخ في أصحاب العسكري ـعليه السَّلام ـ مثل عنوانه، مع أنّه هكذا «أحمد بن إدريس القمّي المعلّم».

وللمصنّف خبطات:

أحدها: أنهى كلام الفهرست إلى ما تقدّم، مع أنّه قال بعده: «أخبرنا بسائر رواياته الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفري، عن أحمد بن إدريس؛ ومات أحمد بن إدريس بالقرعاء في طريق مكّة سنة ستّ وثلاثمائة».

ثانيها: أنّه نقل كلام النجاشي بعد مامرّ «له كتاب نوادر، أخبرني عدّة من أصحابنا إجازة، عن أحمد بن جعفر بن سفيان، عنه؛ ومات أحمد بن إدريس بالقرعاء سنة٣٠٦ من طريق مكّة على طريق الكوفة» وقال: ومثله بعينه في الخلاصة باسقاط «من طريق مكّة» مع أنّ الخلاصة إنّما عبّر بعين ما في الفهرست عنواناً وترجمة إلى قول الشيخ في الفهرست: «كثير الحديث» ثمّ قال: «صحيح الرواية، مات بالقرعاء في طريق مكّة على طريق الكوفة سنة ست وثلاثمائة» فبدّل قول الشيخ في الفهرست: «صحيحه» بقول النجاشي: «صحيح الرواية» وأخذ من النجاشي فقرة «على طريق الكوفة» وباقي كلامه

تعبير الشيخ في الفهرست بلفظه.

ثمّ متى رأيت الخلاصة ينقل الكتب ويقول: «له كتاب نوادر»؟ أم كيف يمكن الخلاصة أن يقول ماقاله النجاشي عن نفسه: «أخبرني عدّة من أصحابنا إجازة، عن أحمد بن جعفر بن سفيان، عنه»؟

قال المصنّف: قال السروي في معالمه: «له النوادر وكتاب كثير الفائدة، المقت والتوبيخ».

قلت: كتابه مأخوذ من الفهرست، كما صرّح به في أوّله فلابدّ أنّ قوله: «وكتاب كثير الفائدة» محرّف بزيادة العاطف، لأنّ الفهرست وصف كتاب النوادر بكونه كثير الفائدة. وأمّا قوله: «المقت والتوبيخ» فيمكن أن يكون زيادة منه، حيث قال: «زاد على ما في الفهرست ٦٠٠ كتاب».

ثالثها: أنّه نقل عن الكاظمي رواية هذا عن محمّد بن الحسن بن الوليد. مع أنّ الصفّار الّذي استاذ ابن الوليد يروي عن هذا، كما نقله عن الجامع في من نقل من رواته؛ فكيف يروي هذا عن تلميذ راويه؟ وإنّما روى ابن الوليد عن هذا، كما نقل الجامع في باب احداث الطهارة في التهذيب[١] وفي باب آدابها[٢] وفي سليمان بن داود وفي عليّ بن مهزيار من الفهرست.

رابعها: أنّه نقل عن الجامع رواية محمّد بن عليّ بن محبوب عنه. مع أنّه إنّما نقل رواية الحسين ـ ابنه ـ عنه في المشيخة في طريق محمّد بن عليّ بن محبوب، كطريق داود الرقي، ورواية عليّ بن بابويه عنه أيضاً في طريقه[٣] وفي الصلاة على الأموات في التهذيب[٤]. وبدّله الاستبصار في عدد التكبيرات على الأموات بـ«عليّ بن إدريس» خطأً؛ وهو أحد مشايخ الكليني، يروي عنه كثيراً.

---

(١) التهذيب: ٦/١ و ١١.
(٢) التهذيب: ٢٦/١
(٣) الفقيه: ٥٢٣/٤.
(٤) التهذيب: ٣/ ٣١٧.

[٢٨٨]

أحمد بن الأزهر

النيسابوري، الحافظ

عنونه ميزان الذهبي وقال: «قال النسائي وغيره: لا بأس به، وقد أدرك كبار مشيخة الكوفة، عبدالله بن نمير وطبقته؛ وحدّث عنه جلّة ولم يتكلّموا فيه إلا لروايته عن عبدالرزّاق عن معمّر حديثاً في فضائل عليّ يشهد القلب أنّه باطل، مات سنة ٢٦١».

قلت: صدق في قوله: «يشهد القلب ببطلانه» لكن قلب مقلوب فيه زيغ مثل قلبه، وأمّا القلب السليم فيشهد بصحّته.

فالخبر كما قال محشّيه: «قول النبيّ صلّى الله عليه وآله، لعليّ: عدوّك يا عليّ عدوّي وعدوّي عدوّالله» وكيف لا؟ وقد جعله الله تعالى نفس نبيّه في قوله عزّوجلّ: «وأنفسنا وأنفسكم».

وعنونه الخطيب؛ وروى الحديث عنه، عن عبدالرزاق، عن معمّر، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عبّاس، قال: «نظر النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله، إلى عليّ، فقال: أنت سيّد في الدنيا، سيّد في الآخرة، ومن أحبّك فقد أحبّني، وحبيبي حبيب الله، وعدوّك عدوّي وعدوّي عدوّالله، والويل لمن أبغضك من بعدي».

وروى عنه، قال: «خرجت مع عبدالرزّاق إلى قريته، فكنت معه في الطريق، فقال لي: يا أبا الأزهر! افيدك حديثاً ما حدّثت به غيرك، قال: فحدّثني بهذا الحديث» قلت: يفهم منه أنّ عبدالرزّاق اتّقى غيره من طلبة الحديث أن يحدّثهم به ولم يتّق هذا.

وروى الخطيب أيضاً عن أحمد بن يحيى بن زهير التستري يقول: «لمّا حدّث أبو الأزهر النيسابوري بحديثه عن عبدالرزّاق في الفضائل، أخبر يحيى بن

معين بذلك، فبينا هوعنده في جماعة أهل الحديث، إذ قال يحيى بن معين: من هذا الكذّاب النيسابوري الّذي حدّث عن عبدالرزاق بهذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر، فقال: هو ذا أنا فتبسّم يحيى بن معين وقال: أمّا إنّك لست بكذّاب؛ وتعجّب من سلامته، وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث»[1].

و العجب من إخواننا! إنّهم طعنوا في الرجل بروايته حديث دراية، لا رواية، فبأيّ شيء ينكرون سيادته ـعليه السّلام ـ في الدنيا أو في الآخرة؟ أو كون محبّه محبّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وعدوّه عدوّ النبيّ صلّى الله عليه وآله؟ ولم يطعنوا فيه بروايته خبراً منكراً يشهد العقل ببطلانه، باسناده، عن جبير بن مطعم، قال: «جاء أعرابيّ إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله» إلى أن قال: «قال له النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ: ويحك تدري ما الله! إنّ شأنه أعظم من ذلك، إنّه لا يستشفع به على أحد، إنّه لفوق سماواته على عرشه، وإنّه عليه هكذا ـوأشار بيده مثل القبة ـ وإنّه، ليئط به أطيط الرحل بالراكب» بل تلقّوه بالقبول؛ فقال الخطيب بعد نقله: «يقال: إنّ مسلم بن الحجّاج القشيري وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي وغيرهما من الكبراء رووا هذا الحديث عن أبي الأزهر». ومع ذلك فالرجل عاميّ، حيث عنونه الخطيب والذهبي وابن حجر، ولم ينسب أحد إليه تشيّعاً؛ لكنّه لم يكن ناصبيّاً مثل أكثرهم، حيث روى خبراً في فضله ـعليه السّلام ـ.

هذا، و عنونه الخطيب «أحمد بن زاهر» إلا أنّه تحريف منه أو تصحيف من نسّاخ كتبه، فعبّر في ترجمته في سبعة مواضع عنه بأحمد بن الأزهر.

و عنونه غير الذهبي ابن حجر أيضاً «ابن الأزهر» و كنيته «أبو الأزهر» كما قال الخطيب وابن حجر وإن لم يذكره الذهبي، حتّى أنّه مشهور بالكنية؛

---

(١) تاريخ بغداد: ٣٩/٤.

فعبّر عنه في كثير من أخباره بمجرّد الكنية.

[٢٨٩]

أحمد بن إسحاق

الرازي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الهادي -عليه السّلام- قائلاً: «ثقة».

ونقل قول العلّامة: «أورد الكشّي ما يدلّ على اختصاصه بالجهة المقدسة» وقال: أراد العلّامة مامرّ من الكشّي في إبراهيم بن عبدة من التوقيع المتضمّن لقوله عليه السّلام: «وكلّ من قرأ كتابنا هذا من مواليّ من أهل بلدك ومن هو بناحيتكم ونزع عمّا هو عليه من الانحراف عن الحقّ، فليؤدّ حقوقنا إلى إبراهيم بن عبدة، وليحمل ذلك إبراهيم بن عبدة إلى الرازي (رضي الله عنه) أو إلى من يسمّي له الرازي، فانّ ذلك عن أمري ورأيي إن شاء الله تعالى»[1] وزعم الميرزا والحائري: أنّ مراده ما يأتي في أحمد بن إسحاق الأشعري.

أقول: الأصل في حمل الرازي -الواقع في خبر الكشّي المتقدّم- على هذا القهبائي،فعلّق على كلمة «الرازي» في الخبر «هو أحمد بن إسحاق».

قال المصنف: خبر الكشّي المتقدم نصّ في وكالته عنه -عليه السّلام- وأنّ له اختصاصاً بتلك الجهة المقدّسة، فصحّ ما حكاه النقد عن ربيع شيعة ابن طاووس أنّه من وكلاء القائم.

قلت: خبر الكشّي المتقدّم عن العسكري -عليه السّلام- لا القائم -عليه السّلام- في صدر الخبر «حكى بعض الثقات بنيسابور أنّه خرج لإسحاق بن إسماعيل من أبي محمّد عليه السّلام توقيع» الخبر. وحينئذٍ فان أراد العلّامة

---

(١) الكشّي: ٥٧٥.

بايـراد الكشّي هذا، فهـو كما ترى! إلا أنّـه غير معلوم، حيـث إنّ العـلّامة عنون الرازي في كنى كتابه، ونقل ما في خبر الكشّي.

و التحقيق أنّ ما في الكشّي معروف بالرازي عنواناً و ترجمة، فقال في عنوانه: «ما روي في إسحاق بن إسماعيل النيسابوري، وإبراهيم بن عبدة، والمحمودي، والعمري والبلالي، والرازي» ثمّ روى توقيعاً طويلاً فيه مامرّ. وهذا لم يعلم من رجال الشيخ ـ الّذي هو الأصل فيه ـ شهرته باللقب؛ وليس كلّ وصف رجل يعبّر عنه به، فان ثبت إرادته به فالصواب أن يقال: إنّ هذا الرجل ثقة، كما قال الشيخ في رجاله. وكان وكيل العسكري ـ عليه السّلام ـ كما روى الكشّي، لا القائم ـ عليه السّلام ـ كما هو ظاهر تعبير الخلاصة وصريح ما عن ابن طاوس.

و يشهد لكونه من أصحاب الهادي عليه السّلام ـ كما عدّه الشيخ في رجاله ـ مارواه الكافي باب من يؤجر أرضاً ثم يبيعها «عن سهل، عن أحمد بن إسحاق الرازي قال: كتب رجل الى أبي الحسن الثالث عليه السّلام»[1] لكن يمكن أن يقال: إنّه أعمّ.

و كيف كان: فالرازي ـ في الخبر ـ في نسخة، وفي اخرى الراكاني.

[٢٩٠]

أحمد بن إسحاق بن سعد

الأشعري

لم يعنونه المصنّف، و قد عدّه البرقي و رجال الشيخ في أصحاب الجواد والعسكري ـ عليهما السّلام ـ وهو الآتي.

* * *

---

(١) الكافي: ٢٧١/٥

[٢٩١]

أحمد بن إسحاق بن عبدالله

بن سعد بن مالك الأحوص، الأشعري، أبوعليّ، القمّي

نقل عنوان الفهرست له، قائلاً: «كان من خواصّ أبي محمّد ـ عليه السّلام ـ ورأى صاحب الزمان ـ عليه السّلام ـ وهو شيخ القمّيّن ووافدهم» إلى أن قال: «عن سعد بن عبدالله عنه». وعنوان النجاشي له، قائلاً: «كان وافد القمّيّن، وروى عن أبي جعفر الثاني وأبي الحسن ـ عليهما السّلام ـ وكان خاصّة أبي محمّد عليه السّلام».

و نقل قول الشيخ في غيبته «قد كان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل ومنهم أحمد بن إسحاق» الخبر[1].

قال: و مرّ في إبراهيم بن محمّد الهمداني. ونقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الجواد ـ عليه السّلام ـ بلفظ «أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري القمّيّ» وفي أصحاب العسكري ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري، قمّي، ثقة».

و نقل ما روى الكشّي فيه عن محمّد بن عليّ بن القاسم القمّي، قال: حدّثني أحمد بن الحسين القمّي الآبي أبوعلي، قال: كتب محمّد بن أحمد بن الصلت القمّي إلى الدار كتاباً ذكر فيه قصّة أحمد بن إسحاق القمّي وصحبته وأنّه يريد الحج واحتاج إلى ألف دينار، فان رأى سيّدي أن يأمر بإقراضه إيّاه ويسترجع منه في البلد إذا انصرفنا؟ فوقّع ـ صلّى الله عليه ـ هي له منّا صلة، وإذا رجع فله عندنا سواها؛ وكان أحمد لضعفه لايطمع نفسه في أن يبلغ الكوفة؛

(١) الغيبة للشيخ الطوسي: ٢٥٨.

وفي هذه من الدلالة. وعن جعفر بن معروف الكشّي، قال: كتب أبوعبدالله البلخي إليّ، يذكر عن الحسين بن روح القمّي، أنّ أحمد بن إسحاق كتب إليه يستأذنه في الحجّ فأذن له وبعث إليه بثوب، فقال أحمد بن إسحاق: نعى إليّ نفسي، فانصرف من الحجّ فمات بحلوان. وقال: أحمد بن إسحاق بن سعد القمّي عاش بعد وفات أبي محمّد ـ عليه السّلام ـ وأتيت بهذا الخبر ليكون أصحّ لصلاحه وماختم له به[1].

قال المصنّف: ثمّ روى الكشّي ما مرّ في إبراهيم بن محمّد الهمداني.

أقول: وعدّه البرقي بلفظ الشيخ في رجاله في أصحاب الجواد والهادي ـ عليهما السّلام ـ.

و ما نسبه إلى الفهرست و النجاشي في عنوانهما بلفظ «مالك الأحوص» غلط، فقالا: «مالك بن الأحوص» كما أنّ ما نسبه إلى الفهرست من ذكر «القمّي» في آخر العنوان ليس كذلك.

و لم يذكر عنوان الكشّي. وعنوانه «ما روي في أحمد بن إسحاق القمّي وكان صالحاً،وأيّوب بن نوح» والظاهر أنّ قوله في العنوان: «وكان صالحاً» محرّف «وإبراهيم الهمداني وأحمد بن حمزة» لأنّ خبره تضمّن بيان حالها كحال هذا مع أيّوب، ولأنّ بيان الحال في العنوان غير مناسب.

كما أنّ قوله في الخبر الأوّل: «إذا انصرفنا» محرّف «إذا انصرف» وقوله: «لا يطمع نفسه في أن» محرّف «لا يطمع في نفسه أن» وقوله: «وفي هذه من الدلالة» فيه سقط، كما لا يخفى. والظاهر أنّ الأصل «وفي هذه من الدلالة ما لا يخفى» والمراد إخباره ـ عليه السّلام ـ برجوعه عن الحجّ مع ضعفه الكامل.

ثمّ إنّ قول الفهرست و النجاشي في عنوانه «أحمد بن إسحاق بن عبدالله

---

(١) الكشّي: ٥٥٧.

بن سعد» لم يعلم صحّته؛ فعرفت أنّ الشيخ والبرقي في رجالهما قالا في أصحاب الجواد والعسكري عليهما السّلام: «أحمد بن إسحاق بن سعد» وعرفت قول الكشّي: «أحمد بن إسحاق بن سعد، عاش بعد وفاة أبي محمّد عليه السّلام».

و روى الشيخ في غيبته عن الحميري، قال: «اجتمعت و الشيخ أبوعمرو عند أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري» الخبر[1] والكلّ ظاهر في عدم واسطة «عبدالله» بين إسحاق وسعد؛ فيكون فيهما زيادة. ويمكن أن يكون فيهما نقص، بأن يكون الأصل في نسبه «أحمد بن إسحاق بن سعد بن عبدالله بن سعد» لأنّ أحمد بن محمّد بن عيسى من أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ وهذا من أصحاب الجواد ـ عليه السّلام ـ ونسب ذاك «أحمد بن محمّد بن عيسى بن عبدالله بن سعد» ذاك، فيكون بين ذاك وعبدالله بن سعد واسطتان مع تقدّمه في الجملة؛ فيبعد أن يكون بين هذا وبينه واسطة واحدة، ويكون قول البرقي والشيخ في رجالهما والكشّي وخبر الغيبة شاهداً.

و أمّا قول الفهرست: «و رأى صاحب الزمان عليه السّلام» فهو ايضاً غير محقّق، لأنّ محمّد بن أبي عبدالله الكوفي جمع (كما في الإكمال) عدد من رآه ـ عليه السّلام ـ ولم يذكره فيهم وإن استند الفهرست إلى خبر طويل رواه الإكمال في ذهاب هذا مع سعد إلى العسكري ـ عليه السّلام ـ لسؤال له عن مسائل الناصبي الّذي ألزمه بما لا يستطيع الجواب، ورؤيتهما الحجّة ـ عليه السّلام ـ[2] فهو خبر موضوع، كما يأتي في سعد، لتضمّن الخبر أنّ هذا مات في رجوعه في زمان العسكري ـ عليه السّلام ـ مع أنّه خلاف الأخبار المتواترة في بقائه بعده؛ وصرّح به الكشّي في ماتقدّم والشيخ في غيبته في مامرّ. نعم وثّقه الحجّة ـ عليه السّلام .

---

(١) الغيبة للشيخ الطوسي: ١٤٦.

(٢) الاكمال: ٢/ ٤٤٢.

و ما قلته: من أنّ محمّد بن أبي عبدالله لم يذكره فيهم، إنّما كان بمراجعتي لنسخة من الإكمال مطبوعة قديمة، و وقفت على ذكره في نسخة نشرها جديداً حضرة الغفّاري، وكذلك كتب إليّ المولى نصرالله الشبستري بذكره في نسخة له خطّية؛ وحينئذٍ فما ذكره الفهرست في صفحة٢٦٦ لاغبارعليه.

هذا، و نقل الجامع رواية الحسين بن محمّد بن عامرعنه في مولد السجّاد من الكافي[١] ومحمّد بن يحيى في مولد أبي محمّد[٢] وأبوعليّ الأشعري في أنّ الفرائض لا تقام إلا بالسيف[٣] وأحمد بن إدريس في نوادر بعد صفة تيمّمه[٤] وهما واحد. وأحمد الأشعريّ في مايجب من ردّ وصيّة الفقيه[٥] والصفّار في مشيخته في طريق هاشم الحنّاط[٦] وعليّ بن إبراهيم في طريق زكريا بن آدم[٧]. هذا، ولم ينقل المصنّف خبر الكشّي وخبر الغيبة في توثيقه، بل أحالها.

فنقول: أمّا خبر الكشّي: فروى عن العيّاشي، عن عليّ بن محمّد، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن أبي محمّد الرازي، قال: «كنت أنا وأحمد بن أبي عبدالله البرقي بالعسكر فورد علينا رسول من الرجل، فقال لنا: الغائب العليل ثقة، وأيّوب بن نوح، وإبراهيم بن محمّد الهمداني، وأحمد بن حمزة، وأحمد بن إسحاق، ثقات جميعاً»[٨].

و أمّا خبر الغيبة: فقال: «روى أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أبي محمّد الرازي قال: كنت أنا وأحمد بن أبي عبدالله بالعسكر، فورد علينا رسول من قبل الرجل، فقال: أحمد بن إسحاق الأشعري، وإبراهيم بن محمّد الهمداني، وأحمد بن حمزة بن اليسع، ثقات»[٩].

---

(١) الكافي: ٤٦٨/١. (٢) الكافي: ٥١٣/١. (٣) الكافي: ٧٨/٧.

(٤) الكافي: ٧٢/٣. (٥) الفقيه: ١٨٧/٤. (٦) الفقيه: ٤٤٩/٤.

(٧) الفقيه: ٤٧٠/٤. (٨) الكشّي: ٥٥٧. (٩) الغيبة للشيخ الطوسي: ٢٥٨

و أما قول النجاشي: «روى عن أبي الحسن عليه السّلام» أي الهادي ـعليه السّلام ـ فيصدّقه ما في باب تسمية من رآه ـعليه السّلام ـ من الكافي «قال الحميري لأبي عمرو العمري: قد أخبرني أبو عليّ أحمد بن إسحاق عن أبي الحسن ـعليه السّلام ـ قال: سألته» الخبر[1].

وعدم عدّ البرقي و الشيخ له في رجالهما في أصحاب الهادي ـعليه السّلام ـ غريب؛ وإنّما عدّا في أصحاب الهادي أحمد بن إسحاق الرازي، واتّحاده مع هذا ـمع عدم اشتهاره بالرازي ـ بعيد؛ وإن أمكن رفع المنافاة بين القمّي والرازي بكون أحدهما موطناً والآخر مسكناً.

قال المصنّف: في التوضيح: إنّه من بني ذخران.

قلت: أخذه من قول النجاشي في ابن عمّه أحمد بن محمّد بن عيسى: «من بني ذخران بن عوف بن الجماهر بن الأشعر».

قال المصنّف: قال القهبائي: «يأتي في أحمد بن هلال ما يدلّ على جلاله».

قلت: أراد ما فيه «و أعلم الإسحاقي ـسلّمه الله ـ وأهل بيته بما أعلمناك من حال هذا الفاجر»[2] إلا أنّ إرادته غير معلومة، فلم يقم دليل على أنّه يقال له: الإسحاقي.

قال المصنّف: نقل الجامع رواية ابن أبي عمير عن هذا.

قلت: نقله عن زيادات فقه النكاح في التهذيب[3] ودخول خصيّ الاستبصار[4] إلا أنّه تحريف من التهذيب والاستبصار للخبر، فرواه خصيان الكافي عن محمّد بن إسحاق[5]. وكيف يمكن أن يروي ابن أبي عمير المتقدّم

---

(۱) الكافي: ۳۲۹/۱.
(۲) الكشّي: ۵۳۵
(۳) التهذيب: ۴۸۰/۷.
(٤) الاستبصار: ۲۵۲/۳.
(۵) الكافي: ۵۳۲/۵.

عن هذا المتأخّر؟ وقد روى فيه عن الكاظم -عليه السّلام- وغاية ماقالوا في هذا: إنّه روى عن الجواد -عليه السّلام- .

قال: نقل رواية عليّ بن سليمان الرازي عنه.

قلت: بل «الزراري» و مورده فضل شهر رمضان التهذيب[1] والدعاء بين ركعاته مرّتين[2] وإنّما نقل «سليمان الرازي» عن صلاة عيديه[3] وقال: بأنّه محرّف عليّ بن سليمان الزراري، كما في تلك المواضع، لأنّ الراوي في الجميع عليّ بن حاتم.

هذا، و في باب لباس صلاة التهذيب[4] و صلاة جلود الاستبصار[5] عليّ بن مهزيار، عن أحمد بن إسحاق الأبهري. والظاهر كونه غير هذا، لأنّ عليّ بن مهزيار كان أقدم من هذا؛ ويحتمل بعيداً اتّحاده، بأن يكون «الأبهري» محرّف «الأشعري».

هذا، و يكفي هذا جلالاً، توثيق الحجّة -عليه السّلام- له، كما عرفت من خبري الكشّي والغيبة وبعثه -عليه السّلام- ثوباً لكفنه، وصلة العسكري -عليه السّلام- له مصرف حجّه وبعد رجوعه، كما مرّ من خبري الكشّي،وكتابته -عليه السّلام- إليه يعلمه بميلاد القائم -عليه السّلام- ليسرّ،كما سرّ.

[٢٩٢]

أحمد بن إسحاق

العلوي، الموسوي

روى العيون في بابه التاسع و العشرين، عن عبدالصمد الأنصاري، عن أبيه، عنه[6].

---

(١) التهذيب: ٦٤/٣. (٢) التهذيب: ٧٤/٣. (٣) التهذيب: ١٣٩/٣.

(٤) التهذيب: ٢٠٦/٢. (٥) الاستبصار: ٢٨٣/١. (٦) العيون: ٨/٢ ح ٢٢.

[٢٩٣]

أحمد بن إسماعيل

السامانيّ

في بلدان الحموي «عصى عليه أحمد بن هارون، بعد أن كان من أعيان قواده فتبعه أحمد بن إسماعيل، أي من خراسان إلى قزوين، فدخل أحمد بن هارون الديلم؛ وأيس منه أحمد بن إسماعيل، فرجع فنزل بظاهر الريّ، ولم يدخلها؛ فخرج إليه أهلها وسألوه أن يتولّى عليهم ويكاتب الخليفة في ذلك ويخطب ولاية الريّ، فامتنع، وقال: لا اريدها لأنّها مشئومة قتل بسببها الحسين -عليه السّلام- وتربتها ديلميّة تأبي قبول الحقّ، وطالعها العقرب؛ وارتحل عامداً إلى خراسان سنة ٢٨٩ ثمّ جاء عهده بولاية الريّ من المكتفي وهو بخراسان، فاستعمل عليها من قبله في سنة ٢٩٠ ابن أخيه منصور بن إسحاق الّذي صنّف له أبوبكر الرازي كتاب «المنصوري» في الطبّ.

[٢٩٤]

أحمد بن إسماعيل بن سمكة

يأتي في أحمد بن إسماعيل بن عبدالله.

[٢٩٥]

أحمد بن إسماعيل بن عبدالله

أبوعليّ، الملقّب بسمكة

قال: قال النجاشي: «إنّه بجلي، عربي، من أهل قم، يلقّب سمكة، كان من أهل الفضل والأدب والعلم، يقال: إنّ عليه قرأ أبوالفضل محمّد بن الحسين بن العميد، وله عدّة كتب لم يصنّف مثلها؛ وكان إسماعيل بن عبدالله من غلمان أحمد بن أبي عبدالله البرقي وممّن تأدّب عليه؛ ومن كتبه كتاب العبّاسي، وهو كتاب عظيم نحو من عشرة ألف ورقة في أخبار الخلفاء والدولة

العبّاسية، رأيت منه أخبار الأمين، وهو كتاب حسن؛ وله كتاب الأمثال، حسن، مستوفى؛ ورسالة إلى أبي الفضل الخ».

قال المصنّف: و مثله الفهرست، لكنّه عنونه «أحمد بن إسماعيل بن سمكة بن عبدالله» وأسقط قوله: «يلقّب سمكة».

و نقل: عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «أحمد بن إسماعيل بن سمكة القمّي، استاذ ابن العميد».

أقول: المفهوم من قوله: «قال النجاشي الخ» أنّ النجاشي عنونه مثله ثمّ قال ما نقل؛ مع أنّه إنّما عنونه «أحمد بن إسماعيل بن عبدالله أبوعليّ» ثمّ قال: «بجلي الخ».

كما أنّ المفهوم من قوله: «و مثله الفهرست الخ» أنّ الفهرست أيضاً قال: «يقال: إنّ عليه قرأ الخ» مع أنّه قال: «وعليه قرأ الخ». وقال الفهرست: «وله كتب عدّة الخ» وقال في كتابه العبّاسي: «مستوفى لم يصنّف مثله» ولم يقل الفهرست ما قال النجاشي: «رأيت منه أخبار الأمين وهو كتاب حسن» ولم يذكر الفهرست كتابه الأمثال رأساً ولم يذكر له طريقاً إليه.

و بالجملة: بين الفهرست و النجاشي في عنوانه اختلافات كثيرة، لم يذكر المصنّف إلا بعضها، كما أنّ النجاشي لم يقل: «ومن كتبه كتاب العبّاسي» بل قال: «له كتب منها كتاب العبّاسي» كما أنّه نقل طريق النجاشي إليه «محمّد بن محمّد بن جعفر، عن جعفر بن محمّد، عنه» مع أنّه «محمّد بن محمّد، عن جعفر بن محمّد، عنه».

قال المصنّف: قول النجاشي في كون «سمكة» لقب هذا مقدّم على قول الشيخ في الفهرست ورجاله في جعلها «سمكة» اسم جدّه، لأنّ الفهرست نفسه قال: «وكان إسماعيل بن عبدالله من أصحاب أحمد بن أبي عبدالله».

قلت: بل قال الفهرست: «و كان إسماعيل بن سمكة بن عبدالله»

والأمر مشتبه، والأصل في قوله الوسيط. وإنّما يرد ما قالا على الخلاصة، حيث عنونه «أحمد بن إسماعيل بن سمكة بن عبدالله» مثل الفهرست، وقال ذهولاً: «وكان إسماعيل بن عبدالله» مثل النجاشي. ولا وجه للتعلّق به وجعله دليلاً على أنّ الصحيح عنوان النجاشي، لأنّ كلامه ظلّي. وكيف كان: فابن العميد هو استاذ إسماعيل بن عبّاد الّذي قيل له: «الصاحب» لمصاحبته لابن العميد وقال له: «الاستاذ في البلاد كبغداد في البلاد».

[٢٩٦]

أحمد بن إسماعيل

الفقيه، صاحب كتاب الإمامة

قال: عدّه الشيخ في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «من تصنيف عليّ بن محمّد الجعفري، روى عنه التلعكبري إجازة».

أقول: الظاهر أنّ معنى قول الشيخ في رجاله: «صاحب كتاب الامامة من تصنيف عليّ بن محمّد الجعفري» أنّه الراوي لكتاب عليّ، نظير قوله في عليّ بن محمّد الحدّاد: «صاحب كتب الفضل بن شاذان» وحيث إنّه لم يكن مصنّفاً لم يعنونه الفهرست والنجاشي، لأنّ موضوعهما من كان ذا كتاب.

ثمّ تفريق المصنّف لقوله: «صاحب كتاب الإمامة» بجعله جزء العنوان وقوله: «من تصنيف عليّ بن محمّد الجعفري» بجعله من الترجمة غلط، لأنّ قوله: «من تصنيف» متعلّق بقوله: «كتاب الإمامة».

و ممّا ذكرنا يظهر لك ما في اقتصار الخلاصة على قوله: «صاحب كتاب الإمامة» بدون متعلّقه «من تصنيف عليّ بن محمّد الجعفري» فانّه يجعل معنى الكلام أنّه مصنّف الكتاب، مع أنّه راويه.

ثمّ إنّ عنوان العلّامة له لوصفه بالفقيه، وهو أدنى مدح. وابن داود لم يجتز بذلك فعرّض به أنّه لم عنونت مثله؟ فقال: «إنّه مهمل».

و الانصاف: أنّ الفقاهة مدح معتدّ به. وأمّا كونه شيخ الإجازة، فقد عرفت ـ في المقدّمة ـ عدم أثر لها.

و ممّا ذكرنا يظهر لك ما في خبطات المصنّف من استناده إلى عنوان الخلاصة له في الأوّل من حيث هو، وإضافة كونه شيخ الإجازة، ومن اعتراضه علي ابن داود في تصريحه باهماله، كاعتراضه عليه في عنوانه بعد إهماله؛ فانّك عرفت في المقدّمة تصريحه في أوّل كتابه بأنّه يعنون المهملين؛ مع أنّه لو كان مثل الخلاصة ومقتصراً على عنوان الممدوحين صحّ عنوانه لهذا، لعنوان الخلاصة له، حتى يردّ عليه.

[٢٩٧]

أحمد بن إسماعيل بن يقطين

قال: لم أقف فيه إلا على عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الهادي ـعليه السّلام ـ.

أقول و كذا البرقي.

[٢٩٨]

أحمد بن أشيم

قال المصنّف: في محكيّ المعتبر انّه ضعيف على ما ذكره النجاشي في كتاب المصنّفين والشيخ.

أقول: الظاهر عدم صحّة الحكاية، و أنّ المعتبر قال: «إنّه ضعيف لعدم ذكر النجاشي له في كتابه والشيخ في كتبه» ولم يعيّن موضع الحكاية حتّى يحقّق. ولو كان ضعّفه النجاشي أو الشيخ لعنونه الخلاصة وابن داود. وإنّما روى الكشّي ضعف موسى بن أشيم، وحكم الشيخ في رجاله بجهل عليّ بن أحمد بن أشيم. وأمّا هذا، فلم نقف على ذكر أحد له، ولو ثبت وجوده فهو مهمل لا ضعيف.

[٢٩٩]

أحمد بن إصبهبد

أبو العبّاس، القمّي، الضرير، المفسّر

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «روى عنه ابن قولويه» وعنوان النجاشي والفهرست له، قائلاً: «لم يعرف له إلا الكتاب الّذي بأيدي الناس في تفسير الرؤيا، وهم يعزّونه إلى أبي جعفر الكليني (ره) وليس هوله».

و قال المصنّف: العجب من ابن داود، حيث عدّه في قسم المعتمدين وقال: «إنّه مهمل».

أقول: بل العجب من المصنّف، حيث لم يراجع أوّل كتابه حتّى يرى تصريحه بأنّه يعنون في الجزء الأوّل من كتابه المهملين كالممدوحين، وأنّهم عنده من المعتمد عليهم. وقد عرفت في المقدّمة أنّ الحقّ معه.

[٣٠٠]

أحمد بن أعثم الكوفي

أبو محمّد، الأخباري، المؤرّخ

قال الحموي في ادبائه: «كان شيعيّاً، وهو عند أصحاب الحديث ضعيف، وله كتاب التاريخ إلى أيّام المقتدر».

[٣٠١]

أحمد بن بديل

لم يعنونه.

و قول الشيخ في رجاله في أحمد بن محمّد المقري: «صاحب أحمد بن بديل» يدلّ على معروفيّته.

***

[٣٠٢]

أحمد بن بشر بن عمّار

الصيرفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ.

أقول: لعلّه الّذي عنونه الخطيب بلفظ «أحمد بن بشار بن عبدالله الصيرفي» ووقع في إحداهما تحريف في اسم الجدّ وكذا الأب.

[٣٠٣]

أحمد بن بشير

بالياء بعد الشين، أبوبكر، العمري، الكوفي

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ.

أقول: ليس في رجال الشيخ «بالياء بعد الشين» فلابدّ أنّه كان حاشية خلطت بالمتن في نسخته.

قال: ظاهر رجال الشيخ إماميّته.

قلت: قد عرفت في المقدّمة أعميّة عنوان رجال الشيخ. ولا يبعد كون العمري في رجال الشيخ بفتح العين، ويكون المراد كونه منسوباً إلى عمرو بن حريث، بمعنى كونه مولى له، حتّى ينطبق على من عنونه الخطيب بلفظ «أحمد بن بشير، أبوبكر الكوفي، مولى عمرو بن حريث المخزومي» ونقل سماعه عن الأعمش وجمع آخر ورواية محمّد بن عبدالله بن نمير وجمع آخر عنه، وروى عنه أخباراً.

ومنها: روايته عن الأعمش، عن سلمة بن كهيل، عن عطا، عن جابر، عن النبيّ ـصلّى الله عليه وآلهـ قال: تعبّد رجل في صومعة فمطرت السماء فأعشبت الأرض، فرأى حماراً له يرعى، فقال: يارب لوكان لك حمار رعيته مع حماري! فبلغ ذلك نبيّاً من أنبياء بني إسرائيل فأراد أن يدعو عليه فأوحى إليه

إنما احازي العباد على قدر عقولهم[١]. وهو خبر مضمونه صحيح روى نظيره الكافي العقل والجهل[٢].

و روى عن ابن نمير أنّه سئل عن أحمد بن بشير، فقال: كان صدوقاً حسن المعرفة بأيّام الناس، حسن الفهم، وكان رأساً في الشعوبيّة، استاذاً يخاصم الناس، فوضعه ذاك عند الناس، وروي وفاته في سنة١٩٧[٣].

فكلّ منهما أحمد بن بشير، كوفي، مكنّى بأبي بكر، عمريّ ـ علي مامرّ ـ وفي عصر الصادق ـ عليه السّلام ـ بعد روايته عن الأعمش الّذي كان في عصره ـ عليه السّلام ـ وكون موضوع رجال الشيخ أعمّ. وعليه فهو عاميّ، لعدم نسبة تشيّع إليه. ومثله الذهبي وابن حجر، فعنوناه ساكتاً عن مذهبه؛ فلابدّ كونه مثلهما.



[٣٠٤]

أحمد بن بشير

البرقي

قال: قال الشيخ في رجاله في من لم يروعنهم ـ عليهم السّلام ـ: «أحمد بن الحسين بن سعيد، وأحمد بن بشير البرقي، روى عنهما أحمد بن محمّد بن يحيى؛ وهما ضعيفان، ذكر ذلك ابن بابويه».

أقول: بل قال الشيخ في رجاله: «و أحمد بن بشير الرقّي» لا «البرقي» وتغليط المصنّف ابن داود في تبديل البرقي بالرقّي غلط، وقال الشيخ في رجاله: «روى عنهما محمّد بن أحمد بن يحيى» لا «أحمد بن محمّد بن يحيى».

و لم ينحصر تضعيفه برجال الشيخ نقلاً عن ابن بابويه، فضعّفه ابن الوليد وابن نوح أيضاً، كما يظهر من الفهرست والنجاشي في عنوان محمّد بن أحمد بن

---

(١) تاريخ بغداد: ٤/٤٦. (٢) الكافي: ١/١٢. (٣) تاريخ بغداد: ٤/٤٨.

يحيى. والفهرست والنجاشي أيضاً قرّرا تضعيفهم كرجال الشيخ؛ فتشكيك التعليقة فيه في غير محلّه. ونقل الجامع رواية سهل عنه في النهي عن الصفة بغير ماوصف به نفسه تعالى من كتاب الكافي[١] وموسى بن جعفر عنه في نوادر المهر[٢].

[٣٠٥]

أحمد بن بكر بن جناح

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «يكنّى أبا الحسن، روى عنه حميد بن زياد كتاب عبدالله بن بكير، رواية ابن فضّال».

قال المصنّف: وعن النجاشي «أحمد بن بكر بن جناح أبو الحسين».

أقول: ما حكى عن النجاشي محقّق، فانّه فيه (عنونه في ٤٢ من عناوين باب أحمد) إلا أنّ اقتصار النجاشي على مجرّد عنوان بلا معنى، حيث إنّ كتابه فهرست لا يعنون إلا من كان ذا كتاب؛ فامّا سقط من نسخنا ترجمته، وإمّا عنونه مريداً أن يذكر بعد ترجمته فلم يتيسّر له. إلا أنّ عدم ذكر الشيخ له في الفهرست وتصريحه في الرجال بكونه راوي كتاب ابن بكير يدلّ على عدم وجه لعنوانه.

وكيف كان: فلا يبعد أصحّية ما في النجاشي في كنيته، حيث إنّ أبا الحسن كنية المسمّين بعليّ قاعدةً.

وكيف كان: فنقل الجامع رواية محمّد بن يحيى عن أحمد بن بكر في نسخة، وعن أحمد بن محمّد بن بكر في اخرى، في باب الحرز والعوذة من الكافي[٣].

---

(١) الكافي: ١٠٢/١ (٢) الكافي: ٣٨٢:٥ (٣) الكافي: ٥٦٩/٢

[٣٠٦]

أحمد بن بويه

قال الجزري: في سنة ٣٣٤ خلع المستكفي عليه ولقّبه معزّ الدولة ولقّب أخاه علياً عماد الدولة ولقّب أخاه الحسن ركن الدولة، وأمر أن تضرب ألقابهم وكناهم على الدنانير والدراهم.

قال: و تسلّم معزّ الدولة العراق بأسره ولم يبق بيد الخليفة منه شيء إلا ما أقطعه معزّ الدولة[1].

قال: و في سنة ٣٥١ أمر معزّ الدولة شيعة بغداد أن يكتبوا على المساجد «لعن الله معاوية، لعن الله من غصب فاطمة فدكاً، ومن منع أن يدفن الحسن عند قبر جدّه، ومن نفى أباذر الغفاري، ومن أخرج العبّاس من الشورى»[2].

قال: و في سنة ٣٥٢ أمر معزّ الدولة الناس في عاشوراء أن يغلقوا دكاكينهم ويبطلوا الأسواق وأن يظهروا النياحة ويلبسوا قباباً عملوها بالمسوح وأن تخرج النساء منشّرات الشعور مسوّدات الوجوه قد شققن ثيابهن يدرن في البلد بالنوائح ويلطمن وجوههن على الحسين ـ عليه السَّلام ـ ففعل الناس ذلك، لكثرة الشيعة وكون السلطان معهم. وأمر في ثامن عشر ذي الحجة بإظهار الزينة في البلد واشعلت النيران بمجلس الشُرطة واظهر الفرح وفتحت الأسواق بالليل وضربت الدبادب والبوقات فرحاً بعيد الغدير، يعني غدير خمّ، وكان يوماً مشهوداً[3].

قال: و تصدّق وقت موته بأكثر ماله وأعتق مماليكه وردّ شيئاً كثيراً على الناس وأظهر التوبة، ودفن بباب التين في مقابر قريش، وكان حليماً كريماً عاقلاً، وكانت إمارته اثنتين وعشرين سنة إلا أيّاماً[4].

---

(١) الكامل: ٤٥٣/٨ ـ ٤٥٠ (٢) الكامل: ٥٤٢/٨ (٣) الكامل: ٥٤٩/٨ (٤) الكامل: ٥٧٥/٨.

قال: و بلغني أنّ معزّ الدولة استشار جماعة من خواصّ أصحابه في إخراج الخلافة من العبّاسيّين إلى المعزّ أو غيره من العلويّين، فكلّهم أشار عليه بذلك إلا أحدهم، فقال: ليس هذا برأي، فانّك اليوم مع خليفة تعتقد أنت وأصحابك أنّه ليس من أهل الخلافة، ولو أمرتهم بقتله لقتلوه مستحلّين دمه؛ ومتى أخلفت بعض العلويّين كان معك من تعتقد أنت وأصحابك صحّة خلافته، فلو أمرهم بقتلك لفعلوه! فأعرض عن ذلك[١].

[٣٠٧]

أحمد بن ثابت

الحنفي، الكوفي

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ .

أقول: الّذي وجدت في رجال الشيخ «الجعفي» لا «الحنفي» ولعلّه الّذي عنونه تقريب ابن حجر: أحمد بن ثابت الجحدري أبوبكر البصري، قائلاً: «صدوق من العاشرة مات بعد الخمسين» والفرق بين «الجحدري» و«الحنفي» أو «الجعفي» في الخطّ قليل. العنوان في ٦ من باب همزة رجال الشيخ أوّل أصحابه ـ عليه السّلام ـ والمطبعة الحيدرية نقلته كالمصنّف وزاد «ويقال: الهمداني».

[٣٠٨]

أحمد بن جابر

الكوفي

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «أخو زيد القتّات» قال: و حكي مثله عن البرقي.

---

(١) الكامل: ٤٥٢.

أقول: إنّما في البرقي «أحمد أخو زيد القتّات» ولم أقف عليه في رجال الشيخ في نسختي الخطية؛ لكن في المطبوعة الحيدريّة موجود.

[٣٠٩]

أحمد بن جعفر بن سفيان

البزوفري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «يكنّى أبا عليّ ابن عمّ أبي عبدالله، روى عنه التلّعكبري، وسمع منه سنة خمس وستين وثلاثمأة، وله منه إجازة، وكان يروي عن أبي عليّ الأشعري، أخبرنا عنه محمّد بن محمّد بن النعمان والحسين بن عبيدالله».

قال المصنّف: ونفى المنهج البعد عن كون هذا أحمد بن محمّد بن جعفر الصولي، مؤيّداً له بقول الشيخ في الفهرست في أحمد بن إدريس: «عن أحمد بن محمّد بن جعفر بن سفيان البزوفري، عنه».

أقول: ما نسبه إلى الفهرست في نسخة، والأصل المصحّح بلفظ «أحمد بن جعفر بن سفيان» كماهنا.

وكيف نفى البعد عن اتّحادهما مع أنّ بينهما بعد المشرقين! بعد اختلافهما أباً وجدّاً ومسكناً ولقباً، فهذا ابن جعفر بن سفيان، ويشهد له غير العنوان قول الشيخ في رجاله هنا: «ابن عمّ أبي عبدالله» ولا خلاف في أنّ أباعبدالله البزوفري الحسين بن عليّ بن سفيان، وكذا قوله: «وكان يروي عن أبي عليّ الأشعري» وأبوعليّ الأشعري هو أحمد بن إدريس، وقد عرفت أنّ الأصل المصحّح من الفهرست في راوي أحمد بن إدريس بلفظ «أحمد بن جعفر بن سفيان» وذاك ابن محمّد بن جعفر.

وهذا بزوفري (قرية قرب واسط) وذاك بصري. وهذا معروف بالبزوفري، وذاك بالصولي.

أمّا ردّ المصنّف للاتّحاد باختلاف بعض الرواة و إن اتّفقا في بعض وبأنّ ذاك صحب الجلودي ولم يعلم صحابة هذا، فهو كماترى!.

[٣١٠]

أحمد بن جعفر بن محمّد

عدّه المسعودي في إثباته من جماعة من الشيوخ العلماء الّذين روي عنهم مولد الحجّة -عليه السّلام-.

[٣١١]

أحمد بن جعفر بن محمّد

بن إبراهيم بن موسى بن جعفر، العلوي، الحميري، يكنّى أباجعفر

قال عدّه الشيخ في رجاله في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «روى عنه التلّعكبري وسمع منه في سنة سبعين وثلا ثمأة وكان يروي عن حميد».

أقول: الّذي وجدت في نسختي من رجال الشيخ -الخطّية وفي المطبوعة الحيدرية- تكرار «محمّد بن إبراهيم» في نسبه. وقول الشيخ في رجاله: «يكنّى أباجعفر» جزء الترجمة، ولا وجه لجعل المصنّف له جزء العنوان. ثمّ الوسيط نقل قول الشيخ في رجاله «سنة ستّ وسبعين» والّذي وجدت في النسختين من رجال الشيخ «سنة سبعين» كما نقل المصنّف.

ثمّ لم يعلم وجه النسبة في قول الشيخ في رجاله «الحميري» فالعلوي لا يمكن أن يكون حميريّاً نسباً؛ والصواب كونه مصحّف «الحيري» كمايشهد له الوسيط والمطبوعة الحيدرية.

[٣١٢]

أحمد بن جعفر بن موسى

بن يحيى البرمكي. أبو الحسن. النديم. المعروف بـ: جحظة

قال الخطيب: كان حسن الأدب، كثير الرواية. وقال: روى عنه ابن

الجندي وروى عن أحمد بن المأمون، عن أبيه، عن الرضا ـ عليه السّلام ـ عن أبيه، عن الصادق ـ عليهم السّلام ـ «إنّ صحبة الرجل لأخيه عشرين يوماً أو أربعين قرابة»[1] والظاهر عاميّته.

[٣١٣]

أحمد بن جعفر

قال: عنونه الطباطبائي، قائلاً: «أخذ عن المازني كتاب سيبويه ثمّ قرأه ثانياً على المبرّد، وكان صهر تغلب».

أقول: هو أحمد بن جعفر أبو عليّ الدينوري؛ ذكره السيوطي في طبقاته لكن عنوانه بلا وجه، لخروجه عن موضوع رجالنا، لأنّه ليس منّا ولا صنّف لنا. وثعلب بالمثلّثة لا المثنّاة.

[٣١٤]

أحمد بن حاتم

أبو النضر

قال: عنونه ابن النديم، قائلاً: «روى عن الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد»[2]. قال: وظاهر روايته عمّن ذكر خاصّة عاميّته.

أقول: بل كلّ من عنونه ابن النديم ولم يذكر أنّه إماميّ أو ذودين آخر يكون عاميّاً مثله؛ فعنوانه غلط كما قلنا في سابقه. وذكره السيوطي أيضاً في طبقاته، وقال: «أبو نصر الباهلي» فما نقله «أبو النضر» غلط. قال السيوطي فيه: «صاحب الأصمعي وقيل: كان ابن اخته».

وعنونه الخطيب بلفظ «أحمد بن حاتم أبو نصر النحوي، صاحب الأصمعي» وقال: حكى عن الأصمعي قال: كان يقول: «ليس يصدق

(١) تاريخ بغداد: ٤/٦٥.

(٢) فهرست ابن النديم: ٦١.

عليّ أحد إلا أبو نصر»[1].

[٣١٥]

أحمد بن حاتم بن ماهويه

أبو الحسن

قال المصنّف: روى الكشّي، عن جبريل الفاريابي، عن موسى بن جعفر بن وهب، عنه، قال: «كتبت إليه -يعني أبا الحسن الثالث عليه السّلام- أسأله عمّن آخذ معالم ديني؟ وكتب أخوه أيضاً؛ فكتب -عليه السّلام- إليهما، فهمت ما ذكرتماه، فاصمدا في دينكما على مسنّ في حبّنا وكلّ كثير القدم في أمرنا فانّهم كافوكما، إن شاء الله تعالى»[2].

و قال: استظهر المنهج كون «أخيه» فارس الكذّاب، و نفى التعليقة البعد عن كون أخيه طاهراً، لما في توحيد الصدوق «طاهر بن حاتم بن ماهويه، قال: كتبت إلى الطيّب عليه السّلام- يعني أبا الحسن عليه السّلام- ما الّذي لا تجزي عن معرفة الخالق بدونه؟»[3] وأنّ في فارس «إنّ أيّوب بن نوح صرف الأمر إلى أخيه بعد خيانته» لكن سيجيء: سعيد ابن اخت صفوان أخو فارس.

قال المصنّف: و ناقش التكملة في الخبر بضعف السند.

أقول: إنّ الكشّي لم يعنون الرجل، و لكنّه روى الخبر في ديباجة كتابه في مقام مدح الرواة، والخبر ليس بضعيف بمعنى كون بعض رواته مطعوناً فيه، وإنّما بعضهم مهمل، وهو كالممدوح في الحجّية، كما حقّقناه في المقدمة؛ وأخوه وإن كان متردّداً بين الثلاثة: فارس وطاهر وسعيد، إلا أنّ الظاهر هنا كونه غير فارس؛ مع أنّه ليس هو الراوي حتى يضرّ بحال أحمد. لكنّ الكلام في كون المستند نسخة الكشّي، وعرفت غير مرّة عدم اعتبارها إذا لم يكن لها شاهد من

---

(١) تاريخ بغداد: ١١٤/٤.

(٢) الكشّي: ٤.

(٣) التوحيد: ٢٨٤.

خارج ولم نقف عليه في موضع آخر.

و كيف كان: فالظاهر أنّ قوله في الخبر: «وكتب أخوه» محرّف «وكتب أخي» وقوله: «فكتب عليه السّلام إليهما» محرّف «فكتب إلينا» كما لا يخفى.

[۳۱٦]

أحمد بن حرب الزاهد

يأتي في أحمد بن الحارث الزاهد.

[۳۱۷]

أحمد بن الحارث

نقل عنوان الشيخ له في رجاله في أصحاب الكاظم ـعليه السّلامـ مرّتين، قائلاً في إحديهما: «الأنماطي» وفي الاخرى: «واقفي». ونقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «كوفي، غمز أصحابنا فيه، وكان من أصحاب المفضّل بن عمر، أبوه روى عن أبي عبدالله عليه السّلام». ونقل عنوان الكشّي له راوياً عن حمدويه، عن الحسن بن موسى «أنّ أحمد بن الحارث الأنماطي كان واقفيّاً»[1] وقال: روى الفهرست كتابه، إلى أن قال: «عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن أحمد بن الحارث».

أقول: و عدّه الشيخ في رجاله و البرقي في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ قائلين: «روى عنه المفضّل بن عمر» إلا أنّ الظاهر أنّ كلمة «عنه» مصحّف: «عن» لقول النجاشي: «وكان من أصحاب المفضّل» وحينئذٍ يراد بعدّه فيهم مجرّد كونه في عصره ـعليه السّلامـ لا روايته عنه ـعليه السّلامـ ولذا قال النجاشي: «أبوه روى عن أبي عبدالله عليه السّلام».

و المصنّف عنونه مرّة مقيّداً بالأنماطي واخرى مطلقاً وأصرّ على تعدّده،

---

(١) الكشّي: ٤٦٨.

قال: لأنّ الأنماطي من أصحاب الكاظم ـعليه السّلام ـ ومن تلامذة المفضل، والمطلق من أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ ومن مشايخ المفضل.

و يردّه أنّ الشيخ في رجاله في أصحاب الكاظم ـعليه السّلام ـ أطلقه، كما قيّده، والقاعدة حمل المطلق على المقيّد؛ ولو كان متعدّداً لكان الواجب على الجميع تقييده، مع أنّ الأكثر أطلقوه. وكونه شيخ المفضل وتلميذه عرفت مافيه؛ والأصل فيه واحد والآخر تحريف.

و قال المصنّف: في عنوانه الثاني: قال الشيخ في رجاله: «روى عنه المفضّل وأحمد بن أبي الأكراد» وقد عرفت في عنوان أحمد بن أبي الأكراد أنّ العاطف غلط وأنّ أحمد بن أبي الأكراد عنوان مستقلّ. لكن الأصل في فعله الوسيط.

[٣١٨]
أحمد بن الحارث الخزّاز
صاحب المدائني

نقل عنوان ابن النديم له[1] و قال: لم يظهر لي كونه إماميّاً.

أقول: فعنوانه غلط، و لابدّ أنّه مثل مصاحبه المدائني عاميّ؛ إلا أنّ عنوان ذاك صحيح، لروايته لنا، دون هذا. وقلنا في المقدّمة: إنّ المصنّف توهّم أنّ فهرست ابن النديم مثل فهرست الشيخ؛ مع أنّ فهرست الشيخ فهرست مصنّفات الشيعة ومن صنّف لهم، وفهرست ابن النديم فهرست لكتب جميع الملل؛ ومن لم يذكر مذهبه عاميّ مثله، فلذا لم يعنون عنه الشيخ إلا من صرّح بإماميّته. ويدلّ على عاميّته أيضاً عنوان الخطيب له ساكتاً عن مذهبه، وذكر اسم جدّه «المبارك» وقال: «روى عن المدائني تصانيفه، وكان صدوقاً من أهل المعرفة» وقال: «مات سنة ٢٥٨ وجعله مولى المنصور»[2].

---

(١) فهرست ابن نديم: ١١٧. (٢) تاريخ بغداد: ٤/١٢٢.

[٣١٩]

أحمد بن الحرث الزاهد

قال: حكى ابن داود و الميرزا و الحائري عن الشيخ في رجاله عدّه في أصحاب الرضا -عليه السّلام- وزاد الأوّل «إنّه عاميّ». وقال المصنّف: بخلوّ نسختيه عنه رأساً.

أقول: و أنا أيضاً لم أقف عليه في نسختي من رجال الشيخ، إلا أنّ الّذي وجدت في كتاب ابن داود «أحمد بن حرب» لا «الحرث» نعم: في فصل عامّته «أحمد بن الحرث» لكن بدون رمز لمستنده، كما هو دأبه.

و كيف كان: فنسخة ابن داود من رجال الشيخ و إن كان بخط مصنّفه، إلا أنّ عدم ذكر الخلاصة له -مع تخليط ابن داود- يسلب الاطمئنان به. لكن يمكن كشف ذكر الشيخ له في رجاله كما نقل ابن داود بتحقّق وجوده وكونه في عصره -عليه السّلام- وكونه عاميّاً وعدم كمال نسخة الباقين من رجال الشيخ حتّى العلّامة، لكن بكونه «بن حرب» كما نقلت عنه، لا «بن الحرث» كما نقلوا عنه.

فقد عنونه الخطيب، رافعاً نسبه هكذا: أحمد بن حرب بن عبدالله بن سهل بن فيروز، أبو عبدالله الزاهد النيسابوري، وقيل: إنّه مروزي سكن نيسابور. إلى أن قال: والكراميّة تنتحل أحمد بن حرب. وروى بإسناده عنه، عن عبدالله بن الوليد العدني، عن محمّد بن جميل الهروي، عن سفيان الثوري، عن عبدالله بن محرز، عن يزيد بن الأصمّ، عن عليّ بن أبي طالب -عليه السّلام- قال: بينا أنا أطوف بالبيت إذا رجل متعلّق بأستار الكعبة وهو يقول: «يا من لا يشغله سمع عن سمع، ويا من لا تغلطه المسائل، ويا من لا يتبرّم بإلحاح الملحّين، أذقني برد عفوك وحلاوة مغفرتك» قلت: يا عبدالله! أعد الكلام، قال: وسمعته؟ قلت: نعم، قال: والّذي نفس الخضر بيده -وكان هو الخضر-

لا يقولهن عبد دبر الصلاة المكتوبة إلا غفرت ذنوبه وإن كان مثل رمل عالج وعدد المطر وورق الشجر. وروى أنّه قيل ليحيى بن يحيى: من الأبدال؟ قال: إن لم يكن أحمد بن حرب منهم، فلا أدري من هم؟ وروى عن سعيد قال: إنّ أحمد بن حرب المروزي الزاهد كان مرجئاً، في أمره نظر. وروى وفاته في سنة٢٤٣[1].

و عنونه الذهبي في ميزانه و نقل حاصل ماقاله الخطيب.

قال المصنّف: أقلّ ما يثبت أنّه مجهول الحال؛ و يميّز برواية محمّد بن يحيى، عن بحر الشيباني، عنه.

قلت: كلامه هذا غريب! فاذا كان لم يجد له مستنداً أصلاً، فن أين أثبت له ذلك؟. والأصل في كلامه أنّ الجامع نقل في هذا العنوان عن باب ما يقبل من الدعاوي بدون بيّنة من كتاب الفقيه «محمّد بن بحر الشيباني، عن أحمد بن الحرث، عن أبي أيوب الكوفي»[2] وفي نسخة بدليّة «محمّد بن يحيى الشيباني». والمصنّف خلط فجمع بينهما؛ كما أنّ إرادة هذا به غير معلومة، ومن أين أحمد بن الحرث ليس فيه الأنماطي المتقدّم؟. ثمّ قاعدة الكلام كان أن يقول: إن ثبت وجود هذا فيحتمل إرادته بما في ذاك الخبر.

ثمّ إنّ ما قاله: من أنّ الميرزا و الحائري عنونا هذاعن رجال الشيخ أيضاً غير معلوم؛ ففي وسيط الميرزا «من أصحاب الرضا ـعليه السّلامـ في رجال الشيخ عاميّ في رجال ابن داوُد، ولم أجده في رجال الشيخ ولا غيره» ومزاده أنّ ابن داود قال: ذكره الشيخ في رجاله في أصحاب الرضا ـعليه السّلامـ بقرينة قوله: «ولم أجده في رجال الشيخ ولا غيره».

و بالجملة: عنوان غير ابن داود لهذا عن رجال الشيخ أيضاً غير معلوم.

---

(١) تاريخ بغداد: ١١٨/٤.

(٢) الفقيه: ١٠٦/٣

[٣٢٠]

أحمد بن الحسن (عليه السَّلام)

عنونه المصنّف في خاتمة باب أحمد، وقال: قتل بالطفّ.

أقول: لم يذكر ابن قتيبة والطبري وأبو الفرج واليعقوبي ومصعب الزبيري وشيخنا المفيد «أحمد» في ولده ـ عليه السَّلام ـ فضلاً عن مقتوليّته في الطفّ. بل ذكر جمع أنّ والد الخليل النحوي أوّل من سمّي في الاسلام بـ «أحمد».

[٣٢١]

أحمد بن الحسن بن أحمد

بن الحسن بن عليّ بن عمر الأشرف، أبوالحسين، العلوي

قال الخطيب: «حدّثني عنه أبوطالب محمّد بن أحمد بن عثمان أخو الأزهري»[1] ولم يذكر مذهبه؛ لكن لا يبعد تشيّعه، لكونه علويّاً.

[٣٢٢]

أحمد بن الحسن بن إسحاق

قال: نقل عن الشيخ في رجاله عدّه في من لم يروعنهم ـ عليهم السَّلام ـ قائلاً: «روى عنه ابن نوح» وقال بخلوّ نسخه الثلاث منه.

أقول: الناقل الوسيط. والّذي وجدت في رجال الشيخ: «أحمد بن الحسين بن إسحاق» وهو الصحيح، كما يأتي إن شاء الله.

[٣٢٣]

أحمد بن الحسن بن إسحاق

بن سعد

قال: لم أقف فيه إلا على عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الهادي

---

(١) تاريخ بغداد: ٤/٩٢.

ـعليه السَّلام ـ .

أقول : وعدّه البرقي أيضاً لكن بلفظ «أحمد بن الحسن» .

[٣٢٤]

أحمد بن الحسن

الاسفرائيني

نقل عنوان الفهرست له و النجاشي ، قائلين : «أبو العبّاس المفسّر الضرير ، له كتاب المصابيح في ذكر ما نزل من القرآن في أهل البيت ـعليهم السَّلام ـ وهو كتاب كبير حسن الفوائد» وزيادة النجاشي «سمعت أبا العبّاس أحمد بن عليّ بن نوح يمدحه ويصفه» .

و نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم ـعليهم السَّلام ـ قائلاً : «أبو العبّاس الضرير المفسّر ، روى ابن أبي رافع ، عن ابن بهلول ، عنه» وفسّر الفهرست ابن بهلول بأبي طالب محمّد بن أحمد بن إسحاق بن البهلول ، كمافسّر ابن أبي رافع بأبي عبدالله أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع .

و قال : حكم ابن داود باتّحاده مع أحمد بن إصبهبد أبو العبّاس الضرير المفسّر . وردّه باختلافهما نسباً ، وبلداً ، وراوياً ، وإن اتّحدا اسماً وكنية ولقبا كلاهما الضرير المفسّر .

أقول : يمكن لابن داود أن يجيب عن النسب بأن يكون الحسن اسماً وإصبهبد لقباً ، وأنّ اختلاف البلد بالأصل والانتقال ، واختلاف الراوي أعمّ .

لكن الحقّ تعدّدهما ، لكون ذاك مفسّراً بمعنى معبّراً ، لكون كتابه في تعبير الرؤيا ؛ وهذا مفسّر للقرآن ، لكون كتابه «المصابيح» في ذكر مانزل من القرآن في أهل البيت ـعليهم السَّلام ـ ولتأخّر عصر هذا ، لأنّ الطريق إلى الأوّل باثنين وإلى هذا بثلاثة .

* * *

[٣٢٥]

أحمد بن الحسن بن إسماعيل

بن شعيب بن ميثم بن عبدالله، التمّار

نقل عنوان الفهرست له، قائلاً: «أبوعبدالله، مولى بني أسد، كوفي، صحيح الحديث، سليمه، روى عن الرضا عليه السّلام» وعنوان النجاشي له بدون «بن عبدالله» قائلاً: «مولى بني أسد، قال أبوعمرو الكشّي: كان واقفاً، وذكر هذا عن حمدويه، عن الحسن بن موسى الخشّاب، قال: أحمد بن الحسن واقف؛ وقد روى عن الرضا -عليه السّلام- وهو على كلّ حال ثقة، صحيح الحديث، معتمد عليه» ونقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الكاظم -عليه السّلام- قائلاً: «أحمد بن الحسن الميثمي واقفي».

و نقل عنوان الكشّي له كذلك، قائلاً: «قال حمدويه عن الحسن بن موسى، قال: أحمد بن الحسن الميثمي كان واقفياً»[1].

و قال المصنّف: صرّح العيون أيضاً بوقفه.

أقول: و مورده فيه باب نصّ الكاظم -عليه السّلام- على الرضا -عليه السّلام- روى فيه عن أبيه، عن الحسن بن عبدالله بن محمّد بن عيسى، عن أبيه، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن محمّد بن الأصبغ، عن أحمد بن الحسن الميثمي -وكان واقفياً- قال: حدّثني محمّد بن إسماعيل بن الفضل الهاشمي، قال: «دخلت على أبي الحسن موسى بن جعفر -عليهما السّلام- وقد اشتكى شكاية شديدة، فقلت له: إن كان ما أسأل الله أن لا يريناه، فإلى من؟. قال: إلى عليّ ابني»[2].

قال المصنّف بعد نسبته التوقيف إلى العيون: و لكن يستشمّ من نقله نسبته

---

(١) الكشّي: ٤٦٨.

(٢) عيون اخبار الرضا: ١/١٧ ب ٤ ح ١.

إلى الوقف إلى الكشّي وعدم مباشرته هو النسبة توقّفه في وقفه.

قلت: الظاهر أنّ المصنّف أراد أن يقول ذلك في حق النجاشي، فسها ونسبه إلى الصدوق؛ وإلا فالصدوق ـ كما رأيت في خبره ـ روى وقفه عن محمّد بن الأصبغ.

ثمّ كان عليه أن يقول: «عن الكشّي» لا «إلى الكشّي».

ثمّ إنّ قول الفهرست: «ابن ميثم بن عبدالله التمّار» فيه وهمان: أحدهما ـ قوله: «بن عبدالله» وليس ميثم ابن عبدالله، بل ابن يحيى؛ كماصرّح به البرقي والكشّي والنجاشي والكليني في خبر رسائله والشيخ نفسه في رجاله. والظاهر أنّه رأى «بن ميثم أبوعبدالله» فتوهّمه «بن ميثم بن عبدالله».

والثاني ـ قوله: «التمّار» فراده كونه وصفاً لميثم، مع أنّه لا يصحّ بحسب الكلام، بل يكون بحسب السياق إمّا وصفاً لأحمد المعنون، وإمّا لعبدالله الّذي أنهى النسب إليه.

ثمّ إنّ تردّد النجاشي وسكوت الفهرست لا يعارضان قول الحسن بن موسى مع تقرير حمدويه والكشّي له، ولا قول محمّد بن الأصبغ وتقرير عبدالله بن محمّد وابنه وعليّ بن بابويه وابنه له، ولا قول الشيخ في رجاله.

و أمّا روايته عن الرضا ـ عليه السّلام ـ كما قال النجاشي والشيخ في فهرستيهما فلم يعلم كيفيّتها؛ ولعلّه روى عنه ـ عليه السّلام ـ محاجّة لا تسليماً بكونه ـ عليه السّلام ـ حجّة. ولعلّهما أرادا أن يقولا: «إنّه روى النصّ عليه عليه السّلام» كماعرفت من خبر باب نصّ العيون. وهو أيضاً ليس بدليل على عدم وقفه؛ فزياد القندي أيضاً روى النصّ مع وقفه. فما طوّله المصنّف ساقط.

قال المصنّف: روى النجاشي كتابه عن ابن سماعة.

قلت: وعن يعقوب بن يزيد وعن عبيدالله بن أحمد بن نهيك.

هذا، و قال النجاشي في آخر طريقه إليه: «عنه بكتابه عن الرجال وعن

أبان بن عثمان» والمصنّف ترك نقله ولا وجه له. وروى عنه ابن سماعة وهو عن أبان في باب من سوّف الحج من الكافي[1].

قال المصنّف: نقل الجامع رواية البزنطي والمثنّى عنه.

قلت: المصنّف وهم وخلط، فانّ الجامع إنّما قال: إنّ خبراً رواه في باب من يحرم نكاحهنّ بالأسباب من التهذيب عن البزنطي، عن الميثمي[2] ورواه الكافي، عن البزنطي، عن المثنّى، عن زرارة[3] وحكم بصحّة الثاني، لكثرة رواية البزنطي، عن المثنّى، عن زرارة. وحينئذٍ فعلى الثاني الصحيح لم يكن من المعنون أثر حتّى يكون من قال راويه أم لا؛ وعلى الأوّل الّذي ليس بصحيح فالراوي البزنطي فقط دون المثنّى.

قال: زاد الجامع رواية الحسن بن الكندي، والحسن بن محمّد الأسدي، وأحمد الأشعري، وإبراهيم القمي، وموسى بن عمر، والحسن بن الحسين، ويعقوب بن يزيد، وأخيه عليّ بن الحسن، عنه.

قلت: نقل الجامع رواته في عنوان: أحمد بن الحسن الميثمي الّذي الأخبار بلفظه، لاهنا؛ ولم يقل: «الحسن بن الكندي» بل «الحسن بن محمّد الكندي» ومورده ثواب المرض في الكافي[4] وليس بزيادة، فانّه ابن سماعة المذكور في النجاشي، وهو الحسن بن محمّد بن سماعة.

كما أنّ يعقوب بن يزيد ـ ومورده نوادر آخر الفقيه ـ[5] ليس بزيادة، فهو مذكور في النجاشي. وأمّا الحسن بن محمّد الأسدي، فورده ترتيل الكافي[6] لكنّ الظاهر كون «الأسدي» فيه محرّف «الكندي» لقربهما خطّاً، فيكون ابن سماعة المتقدّم.

و مورد رواية أحمد الأشعري عنه في شهادة الشريك من الكافي[7] وإبراهيم

(۱) الكافي: ٢٦٩/٤. (۲) التهذيب: ٣٠٥/٧. (۳) الكافي: ٤٢٦/٥.

(٤) الكافي: ١١٥/٣. (٥) الفقيه: ٤١٢/٤ (٦) الكافي: ٦١٦/٢. (۷) الكافي: ٣٩٤/٧.

القمّي في باب الإثنين إذا قتلا واحداً منه[١]. ومورد رواية موسى بن عمر زيادات مياه التهذيب[٢]. ومورد رواية الحسن بن الحسين في الإشارة والنصّ على الكاظم ـعليه السّلامـ من الكافي[٣].

و أمّا أخوه عليّ بن الحسن، ففي ميراث أهل الملل من التهذيب[٤]. لكنّه تحريف من التهذيب، فرواه الكافي في باب من يترك من الورثة بعضهم مسلمون هكذا «عليّ بن الحسن التيمي، عن أخيه أحمد بن الحسن، عن أبيه»[٥] والمراد عليّ بن الحسن بن فضّال، عن أخيه أحمد بن الحسن بن فضّال، عن أبيهما. وبدّل التهذيب التيمي بالميثمي.

قال المصنّف: ميثم بالكسر و جوّز بعضهم الفتح؛ بل في الخلاصة بالفتح. و يساعد عليه ما زعمه بعضهم من أنّ كلّ من سمّي بميثم فبالفتح، إلا ابن ميثم فبالكسر.

قلت: ما نسبه إلى الخلاصة ليس فيه؛ وإنّما ضبطه الايضاح في ميثم وأحمد بن ميثم وإسماعيل بن ميثم كلّها بالكسر؛ وضبطه ابن داود هنا أيضاً بالكسر.

[٣٢٦]

أحمد بن الحسن

البغدادي

يأتي في محمّد بن الحسن البغدادي.

[٣٢٧]

أحمد بن الحسن بن الحسين

اللؤلؤي

نقل عنوان الفهرست له، قائلاً: «ثقة، و ليس بابن المعروف بالحسن بن

---

(١) الكافي: ٢٨٣/٧. (٢) التهذيب: ٤١٣/١. (٣) الكافي: ٣٠٩/١.
(٤) التهذيب: ٣٧١/٩. (٥) الكافي: ١٤٦/٧.

الحسين اللؤلؤي» والنجاشي، قائلاً: «له كتاب يعرف باللؤلؤه، وليس هو الحسن بن الحسين اللؤلؤي». قال: وعدّه الشيخ في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- لكنّه قال: «أحمد بن الحسن بن الحسن اللؤلؤي».

أقول: بل في رجال الشيخ أيضاً كالفهرست و النجاشي «أحمد بن الحسن بن الحسين اللؤلؤي» ثمّ تعبير النجاشي «وليس هو الحسن بن الحسين اللؤلؤي» ليس بصحيح، وكان عليه أن يقول: «وليس أبوه المعروف بالحسن بن الحسين اللؤلؤي» أو يقول مثل الفهرست: «وليس بابن المعروف بالحسن بن الحسين اللؤلؤي».

و إنّما قال الفهرست ذلك، لأنّ الحسن بن الحسين اللؤلؤي المعروف في الرواة أحد من استثني من رجال كتاب محمّد بن أحمد بن يحيى؛ ويأتي عنوانه مستقلاً. وأما أبو هذا،فلم يعلم كونه من الرواة؛ والمعروف راوي هذا، فروى النجاشي والفهرست كتابه اللؤلؤة عنه، عنه.

و يمكن أن يريد الفهرست بقوله: «و ليس بابن المعروف بالحسن بن الحسين اللؤلؤي» إنّي وإن عنونت هذا «أحمد بن الحسن بن الحسين اللؤلؤي» إلا أنّ اللؤلؤي وصف أحمد المعنون لكونه مصنّف كتاب اللؤلؤة، لا وصف جدّه حتّى يتوهمّ كون هذا ابن الحسن بن الحسين اللؤلؤي المعروف في الرواة، وهو راوي هذا.

و لا يبعد أن يكون وصف المعروف باللؤلؤي لكونه راوي كتاب اللؤلؤة عن هذا، كما قلنا في هذا لكونه مصنّفه. وإن كان وصف الراوي باللؤلؤي لكونه بائع اللؤلؤ أيضاً محتملاً.

[٣٢٨]

أحمد بن الحسن الخزّاز

نقل عنوان الفهرست له، قائلاً: «يكنّى أبا عبدالله، له كتاب التقصير»

قال: ونقل ابن داود عن رجال الشيخ عدّه في من لم يروعنهم «عليهم السَّلام-
قائلاً: «له كتاب التفسير».

أقول: إنّ ابن داود لم يرمز لغير الفهرست؛ وحيث لم يذكر الفهرست روايته عنهم -عليهم السَّلام- رمز ابن داود له «لم» أي ممّن لم يروعنهم -عليهم السَّلام- على حسب قاعدته الّتي عرفتها في المقدّمة -فتوهّم المصنّف أنّه أراد أنّ الشيخ ذكره في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السَّلام-. ثمّ الظاهر أنّ «التقصير» في نسخنا من الفهرست محرّف «التفسير» كمانقله ابن داود.

و الظاهر أنّ «الخزّاز» في الفهرست محرّف «القزّاز» كما في طريق النجاشي في زياد بن أبي غياث، وكذا طريق الفهرست فيه وفي ثابت بن شريح، لكن بلفظ «أحمد بن الحسين» والظاهر كون «الحسين» فيه محرّف «الحسن». ومن الموضعين يظهر رواية حميد عنه وروايته عن ثابت.

و يأتي عن النجاشي بدله أحمد بن الحسن القزّاز، وعن الشيخ في رجاله في من لم يرو، عنهم -عليهم السَّلام- أحمد بن الحسين القزّاز.

[٣٢٩]

أحمد بن الحسن الرازي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله فيمن لم يروعنهم -عليهم السَّلام- قائلاً: «يكنّى أبا عليّ،خاصّي، روى عن أبي الحسين الأسدي، روى عنه التلّعكبري وله منه إجازة».

قال المصنّف: و ظاهر قوله: «خاصّي» أنّه إمامي؛ وكونه من مشايخ الإجازة يشهد بوثاقته.

أقول: قد عرفت في المقدّمة عدم ترتيب أثر على كونه شيخ الإجازة؛ والخاصّي إن جعلناه في مقابل العامّي فالأمر كما ذكر، وإن قلنا إنّه بمعنى أنّه من الخواصّ فمفيد مدح.

[٣٣٠]

أحمد بن الحسن بن سعيد

بن عثمان القرشي، أبوعبدالله

نقل عنوان النجاشي له و كذا الفهرست مبدّلاً الحسن بالحسين.

قال المصنّف: و نقل الميرزا قول الشيخ في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- «أحمد بن محمّد بن الحسين بن سعيد القرشي، أبوعبدالله، روى عنه ابن عُقدة».

و قال المصنّف هذا اشتباه غريب منه ونقل تلك العبارة بغيرمناسبة سهو منه.

أقول: لم يشتبه الميرزا و لم يسه، و لكنّ المصنّف لم يتفطّن للمناسبة، وإنّما أراد أن يشير إلى أنّ الأصل فيهما واحد، لاتحاد خصوصيّتهما حتّى الراوي ابن عقدة؛ فإمّا «بن محمّد» زيادة من رجال الشيخ، وإمّا تركه نقصان من الفهرست والنجاشي؛ والأمر كماذكر.

[٣٣١]

أحمد بن الحسن بن عبدالجبّار

بن راشد، أبوعبدالله الصوفي

عدّ الخطيب رواية جمع عنه، منهم الجعابي[1]. والظاهر عاميّته، حيث سكت عن مذهبه.

[٣٣٢]

أحمد بن الحسن بن عبدالملك

الأودي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «روى

---

(١) تاريخ بغداد: ٨٢/٤.

عنه ابن الزبير وروى عن الحسن بن محبوب» قال المصنّف: قال الميرزا بعد نقل مافي رجال الشيخ: «لكنّ الّذي في طريقه إلى ابن محبوب في الفهرست ومشيخة التهذيب الحسين مصغّراً».

و قال المصنّف ما نقله عن المشيخة صحيح، و أمّا عن الفهرست فالموجود في نسخه «الحسين بن عبدالملك» لا «أحمد بن الحسين».

أقول: في نسختي ذكر كلّ منهما بدلاً. و ما نقله عن الميرزا حرّف عليه، فإنّه إنّما قال في عنوان أحمد بن الحسين عن النجاشي والفهرست،ولم يعنون هذا بعد النقل عن رجال الشيخ عنوانه أحمد بن الحسن؛ لكن في طريق الفهرست إلى ابن محبوب «الحسين» وفي مشيخة التهذيب «ابن الحسين».

قلت: و الأخبار أيضاً كلّها بلفظ «أحمد بن الحسين بن عبدالملك» كما يأتي في عنوانه في زيارة الأمير من التهذيب[1] وحكم حيضه[2] وحكم جنابته[3] وأنّ المرأة إذا أنزلت من الاستبصار[4]. ويدلّ على كونه أحمد بن الحسين أنّ الفهرست والنجاشي عنوناه كذلك؛ فالعنوان غلط، لعدم وجود أحمد بن الحسن بن عبدالملك.

و المصنّف زاد في غلطه، فعنونه «أحمد بن الحسن بن عبدالله بن عبدالملك الأودي» مع أنّه نقل عبارة رجال الشيخ الّتي هي المدرك، كما عنونّاه. وحينئذٍ إذا كان هذا أحمد بن الحسين، فهو ثقة؛ وقول المصنّف بجهله وهم.

[٣٣٣]

أحمد بن الحسن بن عليّ

بن فضّال بن عمر بن أيمن، مولى عكرمة بن ربعي، الفيّاض

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الهادي ـ عليه السّلام ـ وعنونه

---

(١) التهذيب: ٢٥/٦. (٢) التهذيب: ١٦٩/١. (٣) التهذيب: ١٢٢/١. (٤) الاستبصار: ١٠٦/١.

الفهرست، قائلاً: «أبوعبدالله، وقيل: أبو الحسين، كان فطحياً غير أنّه ثقة في الحديث، ويروي عنه أخوه عليّ بن الحسن وغيره من الكوفيين والقميين» قال: ومثله النجاشي بتفاوت يسير، منها- أنّه كنّاه بأبي الحسين، ثمّ قال: «وقيل: أبوعبدالله». ومنها- إبدال قوله: «وكان فطحياً» بقوله: «يقال: إنّه كان فطحياً». ومنها- إسقاط القميين.

أقول: ليس عنوان أحد منها كما قال؛ أمّا رجال الشيخ فعنوانه «أحمد بن الحسن بن عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال» وأمّا الفهرست فعنوانه «أحمد بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن فضّال بن عمر الخ» مثله؛ ومنه أخذ الخلاصة وابن داود عنوانهما. وأمّا النجاشي فعنوانه «أحمد بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن فضّال بن عمر الخ» مثله.

فترى أنّ الأوّل زاد على عنوانه قبل «بن فضّال» «الحسن بن عليّ». والثاني زاد «محمّد بن عليّ». والثالث زاد «محمّد بن» ولم يعلم الحقيقة في نسبه.

ثمّ إنّ الفهرست و النجاشي جعلا هنا والد فضّال «عمر بن أيمن مولى عكرمة» وكذا الثاني في أخيه عليّ. وقال الفهرست في أبيه: «بن فضّال بن ربيعة بن بكر، مولى بني تيم الله بن ثعلبة» وقال النجاشي في أبيه: «بن فضّال بن عمرو بن أيمن مولى تيم الله».

ثمّ لِمَ لم يذكر عنوان الكشّي له مع جمع؟ وروى فيه عن العيّاشي «وذكر إنّ أحمد بن الحسن كان فطحيّاً»[1]. وكذلك لم يذكر قول الكشّي في عنوان عبدالله بن بكير عن العيّاشي: «عبدالله بن بكير، وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا» إلى أن قال: «وبنو الحسن بن عليّ بن فضّال عليّ

(١) الكشّي: ٥٣٠.

وأخواه»[١].

قال المصنّف: قول النجاشي: «يقال: إنّه كان فطحيّاً» ظاهر في تردّده.

قلت: تردّد النجاشي عجيب بعد روايته في أبيه «عن عليّ بن الريّان، انّه أخبر أحمد بن الحسن هذا بعد موت أبيه بقصّته من رجوعه حال احتضاره عن الفطحيّة بنقل محمّد بن عبدالله بن زرارة؛ فقال أحمد بن الحسن هذا: حرّف محمّد بن عبدالله على أبي» وروايته أيضاً قول عليّ بن الريّان: «كان والله محمّد بن عبدالله أصدق عندي لهجة من أحمد بن الحسن، فانّه رجل فاضل ديّن».

و ذكرنا في المقدّمة وجه عنوان الخلاصة لمثله في الثاني وعدم وجه للاعتراض عليه. والفهرست والنجاشي وإن قالا: «إنّه ثقة في الحديث» والعيّاشي وإن قال: «إنّه من فقهاء أصحابنا» أي الشيعة، لا الإماميّة، إلا أنّه لاعبرة بأكثر أخباره، حيث إنّ أخبار عمّار الساباطي كلّها عنه، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار. ويأتي في عمّار كون أخباره شاذّة أغلبها خلاف الإجماع، بل ضرورة المذهب، وأنّ الصحيح منها في غاية القلّة. نعم: يمكن القول باعتبار أخباره في ماروراه عن غير عمرو بن سعيد المنتهي إلى عمّار، لما قاله اولئك؛ لكن بعد السبر والاختبار.

و موارد رواياته ـ كما في الجامع ـ زيادات أغسال التهذيب[٢] وأواخر زيادات فضل مساجده[٣] و بيع ثماره[٤] وضروب نكاحه[٥] وحكم جنابته[٦] وتلقينه[٧] وتمييز أهل خمسه[٨] وبيّناته كراراً[٩] ومايجوز الصلاة فيه من لباسه[١٠] وأواسط

(١) الكشّي: ٣٤٥. (٢) التهذيب: ١/٣٦٦. (٣) التهذيب: ٣/٢٧٤.
(٤) التهذيب: ٧/٨٤. (٥) التهذيب: ٧/٢٤٣. (٦) التهذيب: ١/١٢٦.
(٧) التهذيب: ١/٤٣٢. (٨) التهذيب: ٤/١٢٥. (٩) التهذيب: ٦/٢٤٢. (١٠) التهذيب: ٢/٢٢٠.

مكاسبه [١] وزيادات مايجوز الصلاة فيه [٢] وولادته ونفاسه [٣] وآخر ذبائحه [٤] والقود بين رجاله ونسائه [٥] وزيادات مواقيته [٦] وزيادات تيممه [٧] وزيادات صلاة كسوفه [٨] ومايحرم من النكاح من رضاعه [٩] وصلاة الأموات آخر صلاته [١٠] وفي مواليد الائمة من الكافي [١١] وفي الصلاة في الكعبة منه [١٢].

[٣٣٤]

أحمد بن الحسن بن عبدالجبّار

بن راشد، أبوعبدالله، الصوفي

قال الخطيب: «روى عنه محمّد بن عمر الجعابي» [١٣] والظاهر عاميّته.

[٣٣٥]

أحمد بن الحسن القزّاز

البصري

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «له كتاب الصفة في مذهب الواقفة».

قال المصنّف: لكنّ الشيخ في الفهرست أبدل الحسن بالحسين، فقال في باب من لم يروعنهم -عليهم السّلام-: «أحمد بن الحسين البصري القزّاز، روى عنه حميد كتاب عاصم بن حميد وغيره، مات سنة إحدى وستّين ومأتين».

أقول: أراد المصنّف أن يقول: «لكن الشيخ في رجاله» فوهم وقال: «في فهرسته» فباب من لم يروعنهم -عليهم السّلام- له، لا للفهرست.

قال المصنّف: نقل ابن داود عن رجال الشيخ «أحمد بن الحسن» وبذلك

---

(١) التهذيب: ٦/٣٦٠. (٢) التهذيب: ٢/٣٧٧. (٣) التهذيب: ١/٤٠٣.
(٤) التهذيب: ٩/١٢٤. (٥) التهذيب: ١٠/١٩٥. (٦) التهذيب: ٢/٢٥٦.
(٧) التهذيب: ١/٤٠٥. (٨) التهذيب: ٣/٢٩١. (٩) التهذيب: ٧/٣٢١.
(١٠) التهذيب: ٣/٣٢٢. (١١) الكافي: ١/٣٨٧. (١٢) الكافي: ٣/٣٩٠.
(١٣) تاريخ بغداد: ٤/٨٢.

استدلّ الميرزا في جعل ما في النجاشي أصحّ.

قلت: كلامه خبط في خبط، فانّ ابن داود لم ينقل هذا إلّا عن النجاشي وحيث إنّ النجاشي لم يذكر روايته عنهم -عليهم السّلام- رمز ابن داود له «لم» على حسب قاعدته في ذكره «لم» لمن لم يذكر الكشّي أو الفهرست أو النجاشي روايته عنهم -عليهم السّلام- كذكره «لم» لمن عنونه رجال الشيخ في باب من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- كما عرفت في المقدّمة.

و اتّحاد من في النجاشي و رجال الشيخ مقطوع؛ و الحسن و الحسين أحدهما محرّف الآخر. ولا شاهد لأصحّيّة واحد منها.

و نقل الجامع أنّ الفهرست في زياد بن أبي غياث أيضاً عبّر عنه بأحمد بن الحسين القزاز، وفي المفضّل بن عمر عبّر عنه بأحمد بن الحسن البصري.

قال المصنّف: ظاهر النجاشي إماميّته.

قلت: بل قول النجاشي: «له كتاب الصفة في مذهب الواقفة» ظاهر في واقفيّته، فانّه ظاهر في كون كتابه لنصرة مذهبهم، لا الرّد عليهم، لاسيّما أنّ راويه حميد الواقفي لشيخ النجاشي الإمامي (عنونه النجاشي في ٨ من باب أحمد) ولذلك عنونه ابن داود في الجزء الثاني من كتابه المختصّ بالمطعونين. والمصنّف وغيره توهّموا أنّه عنونه فيه لكونه مهملاً؛ وإنّما يعنون المهمل في الأوّل، كالممدوح.

هذا، و عدم عنوان الفهرست له، لعدم وقوفه على كتابه في مذهب الواقفة؛ وعنده أنّه إنّما كان راوي كتاب عاصم وغيره، كما عرفته من رجاله. ومرّ عن الفهرست «أحمد بن الحسن الخزّاز» ويأتي عن رجال الشيخ في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- «أحمد بن الحسين القزّاز».

[٣٣٦]

أحمد بن الحسن القطّان

قال: لم أقف إلا على كثرة رواية الصدوق عنه مترضّياً. وعن الإكمال

«حدّثنا أبو الحسن أحمد بن القطّان، المعروف بأبي عليّ بن عبد ربّه الرازي، وهو شيخ كبير لأصحاب الحديث» [١] وعن بعض نسخ الإكمال والخصال «أحمد بن محمّد بن الحسن القطّان، وكان شيخاً لأصحاب الحديث ببلد الريّ، ويعرف بأبي عليّ بن عبد ربّه» [٢] وعن الأمالي «أحمد بن الحسن القطّان، المعروف بأبي عليّ بن عبدويه» وفي المجلس ٨٣ منه «حدّثنا بهذا الحديث شيخ لأهل الحديث، يقال له: أحمد بن الحسن القطّان المعروف بأبي عليّ بن عبد ربّه العدل» [٣].

قال المصنّف: و استشعر بعضهم عاميّته من قوله في الأخير: «شيخ» ويؤيّده وصفه بالعدل. قال: وهو من غرائب الكلام! وكيف يترضّى الصدوق على العامّي؟ وكيف يصف العامّي بالعدل؟

أقول: بل لا ريب في عاميّته. وما ذكره من ترضّيه مجرّد دعوى، فلم ينقل موضعاً ممّا قال؟. وأمّا ما في الخبر التاسع من الإكمال ـ في باب ما أخبر به الصادق عليه السّلام من وقوع الغيبة ـ في نسخة «أحمد بن الحسن القطّان» وذكر بعده مشايخ اخر له، ثمّ قال: «رضي الله عنهم» فليس بصحيح؛ والصواب النسخة الاخرى «أحمد بن الحسن العطّار» وهو إماميّ؛ وقد روى الخصال (في أبواب الإثنى عشر) عنه أربعة عشر خبراً باسناده عن جابر بن سمرة، إنّ النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال: «يكون بعدي إثنى عشر أميراً» وليس في واحد منها الترضّي عليه؛ وكذلك روى في فضائل شهر رمضان عنه أخباراً، ومنها خبر وداع شهر رمضان [٤] وليس في واحد منها الترضّي عليه. ولم يصفه بالعدل، بل قال: إنّه المعروف به.

---

(١) الاكمال: ٢/٣٣٦ ح ٩ ب ٣٣.
(٢) الخصال: ٢/٤٦٦ - ٤٧٥.
(٣) الأمالي للصدوق: ٥٦٦ ح٥.
(٤) فضائل الاشهر الثلاثة: ١٣٩.

مع أنّه ما ينكر من تعديل العاميّ معروف، كيف؟ والموثّق عاميّ أو مثله ثقة في دينه. أمّا كثرة روايته عنه، فانّما هو لأنّ الإكمال والخصال روى فيهما من العامّة كثيراً، لعدم كونهما أخبار فقه. والرواية عنهم في مثالبهم أو في مناقبنا أولى من الرواية عنّا.

و ممّا يوضح عاميّة الرجل أنّه قال في الإكمال ـ في ردّ إنكار الزيديّة النصّ على الاثني عشر ـ: «نقل مخالفونا من أصحاب الحديث نقلاً مستفيضاً من حديث عبدالله بن مسعود ما حدّثنا به أحمد بن الحسن القطان المعروف بأبي عليّ بن عبد ربّه، وهو شيخ كبير لاصحاب الحديث»[1] فانّه كالصريح في عاميّته.

[٣٣٧]
أحمد بن الحسن المارداني

قال الحموي: «كان أهل الريّ أهل سنّة إلى أنّ تغلّب عليها أحمد بن الحسن المارداني، فأظهر التشيّع، وأكرم أهله وقرّبهم، فتقرّب إليه الناس بتصنيف الكتب في ذلك؛ فصنّف له عبدالرحمن بن أبي حاتم كتاباً في فضائل أهل البيت وغيره؛ وكان ذلك في أيّام المعتمد؛ وتغلّبه عليها في سنة٢٧٥؛ وكان قبل ذلك في خدمة كوتكين بن ساتكين التركي، وتغلّب على الريّ وأظهر التشيّع بها واستمرّ إلى الآن.

[٣٣٨]
أحمد بن الحسن بن المختار
أبو جعفر، الإصبهاني

قال الخطيب: «روى عنه القاضي أبو بكر الجعابي»[2] والظاهر عاميّته.

---

(١) الاكمال: ٦٦/١.

(٢) تاريخ بغداد: ٨٢/٤.

[٣٣٩]

أحمد بن الحسن المستضيء

العبّاسي، الملقّب بالناصر

قال في روضة المناظر في ابنه الظاهر: «بقي بعد أبيه تسعة أشهر، كان على ضدّ أبيه، قصير المدّة، وهو طويلها، وهو سنّي وأبوه شيعيّ» وقيل: إنّ الناصر كان السبب الأعظم لمجيء التتر بحيث يشتغل عنه خوارزمشاه؛ ولمّا أخذ أبوبكر أخو صلاح الدين وعثمان ابنه دمشق من ابنه الآخر: عليّ، كتب عليّ إلى الناصر، هذا:

مولاي! إنّ أبا بكر وصاحبه عثمان قد أخذا بالظلم حقّ عليّ

فانظر إلى حظّ هذا الاسم كيف لقي من الأواخر ما لقي من الأوّل

فأجابه الناصر:

غصبوا عليّاً حقّه إذ لم يكن له بيثرب بعد النبيّ ناصر

فاصبر، فانّ غداً عليه حسابهم وابشر، فنا صرك الإمام الناصر

[٣٤٠]

أحمد بن الحسن الميثمي

عنونه الكشّي[1] والشيخ في رجاله. وورد به الخبر في باب من سوّف الحجّ من الكافي[2]. وهو أحمد بن الحسن بن إسماعيل المتقدّم.

[٣٤١]

أحمد بن الحسين أبوالفضل

بديع الهمداني

في تذكرة سبط ابن الجوزي، قال بديع:

---

(١) الكشّي: ٤٦٨.

(٢) الكافي: ٤/٢٦٩

يـادار مـنـتـجـع الـرسـالـة — بـيـت مخـتـلـف المـلائـك
يـا بـن الـفـواطـم و الـعـواتـك — و الـتـرائـك و الأرائـك
أنـا حـائـك إن لم أكـن — مـولى ولائـك و ابـن حـائـك[1]

[٣٤٢]

أحمد بن الحسين بن أحمد بن إسحاق

القمّي

روى الإكمال، عن أحمد بن مهران، عنه: أنّ العسكري ـعليه السّلامـ كتب إلى جدّه أعلمه بميلاد القائم ـعليه السّلامـ ولفظه «أحببنا إعلامك ليسرّك الله به مثل ما سرّنا به»[2].

[٣٤٣]

أحمد بن الحسين بن أحمد بن عبيد

أبو نصر، الضبّي

روى العيون عنه في بابه ٣٦. و الظاهر اتّحاده مع أحمد بن الحسين الضبّي الآتي وأحمد بن الحسين النيسابوري الآتي، ويكون «أبونصر» هنا تصحيف «أبو بصير» فيهما، أو بالعكس.

[٣٤٤]

أحمد بن الحسين بن إسحاق

غفل عنه المصنّف، وقد عدّه الشيخ في رجاله في من لم يروعنهم ـعليهم السّلامـ قائلاً: «روى عنه ابن نوح» وقال النجاشي في محمّد بن زكريا بن دينار: «يروي ابن نوح عن عشرة رجال، عنه» وسمّى ثلاثة منهم، هو أحدهم.

---

(١) تذكرة الخواصّ: ٣٤.
(٢) الاكمال: ٢/٤٣٣.

وقال الخطيب: «يروي عنه ابن الجندي، ثقة، معروف بشعبة» وقال: «ورد بغداد قديماً، كان أحد الحفّاظ المذكورين» وعدّ في من روى هو عنه محمّد بن زكريا الغلابي، وقال: «مات بعد سنة ٣٥٠»[١].

ثمّ الظاهر عاميّته، لسكوت الخطيب عن مذهبه؛ وعنوان رجال الشيخ أعمّ. ومرّ أنّ الوسيط بدّله بأحمد بن الحسن بن إسحاق، وهو وهم.

[٣٤٥]

أحمد بن الحسين بن حفص

الخثعمي

قال المصنّف: حكي عن بعض الأصحاب أنّ له كتاب القضايا.

أقول: كان عليه تعيين معنونه حتى ينظر فيه. وأقول: عنونه الوسيط عن معالم السروي.

[٣٤٦]

أحمد بن الحسين بن سعيد

بن حمّاد بن سعيد بن مهران، مولى عليّ بن الحسين ـ عليه السّلام ـ
أبوجعفر، الأهوازي، الملقّب دندان

نقل المصنّف عنوان الفهرست له و النجاشي، قائلين: «روى عن جميع شيوخ أبيه إلا عن حمّاد بن عيسى في مازعم أصحابنا القميّون». وفي الفهرست «وذكروا أنّه غال وحديثه يعرف وينكر». وفي النجاشي «وضعّفوه وقالوا: هو غال وحديثه يعرف وينكر». ونقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم ـ عليهم السّلام ـ تارة بلفظ «أحمد بن الحسين بن سعيد، روى عن جميع شيوخ أبيه إلا حمّاد بن عيسى، يرمي بالغلوّ، مات بقم» واخرى كمامرّ في

(١) تاريخ بغداد: ١٠٦/٤.

أحمد بن بشير.

أقول: و غفل عن عنوان ابن الغضائري له، قائلاً: «أحمد بن الحسين بن سعيد بن حمّاد بن سعيد بن مهران، يكنّى أباجعفر، روى عن أكثر رجال أبيه، وقالوا: عن سائرهم إلا حمّاد بن عيسى؛ وقال القمّيون: كان غالياً، وحديثه في ما رأيته سالم ـ والله أعلم ـ وهو الملقّب دندان».

و غفل أيضاً عن نقل قول الفهرست و النجاشي في محمّد بن أحمد بن يحيى: «إنّ ابن الوليدوابن بابويه وابن نوح استثنوه في من استثنوامن كتابه نوادرالحكمة».

و للمصنّف خبطات:

أحدها: قال في عنوانه: «بن مهرام» مع أنّه «بن مهران» وليس من النسخة، حيث قال في ضبطه: بالميم.

ثانيها: أنّه نقل عبارة رجال الشيخ في أحمد بن بشير «روى عنها أحمد بن محمّد بن يحيى» مع أنّه قال: «روى عنها محمّد بن أحمد بن يحيى».

ثالثها: أنّه قال: سمعت من الفهرست رواية أحمد بن محمّد بن يحيى عنه. مع أنّ الفهرست روى عن الصفّار عنه؛ ولعلّه أراد أن يقول: «سمعت من رجال الشيخ» فيكون وهماً في تحريف؛ فقد عرفت أنّه قال برواية محمّد بن أحمد بن يحيى عنه.

رابعها: أنّه قال: قال الطريحي و الكاظمي برواية ابن الصفّار عنه. مع أنّه الصفّار؛ ولا أدري التحريف منه أو منهما.

خامسها: قال: نقل الجامع روايته كثيراً عن فضالة. مع أنّ الجامع إنّما قال: إنّ في تيمّم التهذيب خبراً في نسخة «عن أحمد بن الحسين، عن فضالة» وفي نسخة «عن أحمد، عن الحسين، عن فضالة»[1] واستظهر صحّة الأخيرة بدليل

---

(١) التهذيب: ١/١٨٧.

كثرة رواية الحسين عن فضالة. فعلى ما استصحّه لم يرو أحمد هذا عن فضالة أصلاً، وعلى غير ما استصحّه لم يعلم مورد غيره في روايته عنه، فضلاً عن كثرة.

هذا، وضبط الإيضاح «دندان» بفتح الأوّل، وابن داود بكسره. ولعلّ الأصل في الاختلاف النجاشي والفهرست، فالأوّل يضبط ما في النجاشي، والثاني يضبط كثيراً ما في الفهرست، لكون أصله بخطّ مصنّفه عنده.

كما أنّه اختلف ابن الغضائري والفهرست والنجاشي مع الكشّي في صاحب لقب «دندان» فالأوّلون ـ كما عرفت ـ جعلوه لقب أحمد هذا، والأخير جعله لقب جدّه سعيد؛ قاله في عنوان أبيه وعمّه، وفي عنوان محمّد بن سنان.

وحيث إنّ ابن الغضائري نقّاد مدقّق ورأى حديثه وشهد بسلامته، فالظاهر صحّة روايته وإن قلنا بتحقّق غلوّه؛ مع أنّه غير معلوم.

ونقل الجامع وقوعه في الكافي في باب في الغيبة[1] وفي الفهرست في الأصبغ. وكذا في تدليس النكاح في التهذيب[2] إلا أنّه لمّا كانت تلك المواضع بلفظ «أحمد بن الحسين» إرادته غير معلومة.

[٣٤٧]

أحمد بن الحسين بن سعيد

بن عثمان، القرشي، أبو عبدالله

قال المصنّف: هذا الّذي اختلف النسخ فيه، ففي بعضها «بن الحسن» كما مرّ، وفي بعضها كما هنا.

أقول: اختلاف النسخ يقال في كتاب واحد أو خبر واحد. وأمّا هذا فعنونه النجاشي كما مرّ، ورجال الشيخ «أحمد بن محمّد بن الحسين» والفهرست كما هنا؛ والأمر مشتبه.

---

(١) الكافي: ١/٣٤٣.　　(٢) التهذيب: ٧/٤٢٨.

[٣٤٨]

أحمد بن الحسين الضبّي

أبو بصير

روى العيون في باب كرامات مشهد الرضا ـ عليه السّلام ـ عن هذا، وقال: ما لقيت أنصب منه وبلغ من نصبه أنّه كان يقول: «اللّهم صلّ على محمّد فرداً» ويمتنع من الصلاة على آله[1].

و الظاهر أنّه النيسابوري الآتي، و أحمد بن الحسين بن أحمد بن عبيد الماضي؛ وقلنا ثمّة: إنّ «أبونصر» تصحيف «أبو بصير» هنا، أو بالعكس.

[٣٤٩]

أحمد بن الحسين بن عبدالملك

أبو جعفر الأودي

نقل عنوان الفهرست و النجاشي له قائلين: «كوفي، ثقة، مرجوع إليه» وفي الفهرست «بوّب كتاب المشيخة بعد أن كان منشوراً، فجعله على أسماء الرجال» وفي النجاشي «مايعرف له مصنّف، غير أنّه جمع كتاب المشيخة وبوّبه على أسماء الشيوخ».

و قال المصنّف: «الأودي» في جملة من النسخ، و لكن في النجاشي والخلاصة ومشيخة التهذيب «الأزدي».

أقول: إنّ اختلاف النسخ إنّما يقال في كتاب واحد، وهذا اختلفت الكتب فيه.

فهرست الشيخ جعله «الأودي» و تبعه ابن داود؛ و جعله النجاشي «الأزدي» وتبعه الخلاصة،وكذلك في مشيخة التهذيب والاستبصار معاً.

(١) عيون اخبار الرضا: ٢/٢٨٤ ح ٣.

قال المصنّف: لا ينبغي التأمل في كون الصحيح «الأودي» وأنّ «الأزدي» من اشتباه النسّاخ.

قلت: هل رفع أحد نسبه إلى «أود»؟ حتّى يحكم بما حكم، أو رأى اتّفاق الأخبار على الأودي؟ حتى يكون قرينة. فلو لم نقل بصحّة الأزدي ـ لأنّ الشيخ في مشيختيه قال به مثل النجاشي فيحصل الاتّفاق وإن عبّر الشيخ في الفهرست هنا وفي طريق ابن محبوب وكذا رجال الشيخ مع عنوانه ابن الحسن (على ما في نسخنا) كما تقدّم بالأودي ـ لما نحكم بصحّة الأودي.

و ممّا شرحنا يظهر لك ما في ما نقله عن صاحب المعالم: من أنّ الموجود في مظانّ الصحّة والمتكرّر كثيراً هو الأودي، وما في ردّ ابن داود على الخلاصة في ذكر الأزدي، فانّ الأصل ماعرفت، ولا شاهد لأحدهما.

هذا، و قد عرفت في عنوان أحمد بن الحسن بن عبدالملك الأودي أنّ الشيخ في رجاله عدّه في من لم يرو عنهم ـ عليهم السّلام ـ بذاك العنوان، قائلاً: «روى عنه ابن الزبير وروى عن الحسن بن محبوب» وأنّ الصحيح هذا العنوان.

ثمّ الّذي وجدنا رواية ابن عقدة عنه عن الحسن بن محبوب في حكم الحيض من التهذيب[1] وكذا في حكم جنابته[2] لكن في نسخة «أحمد بن الحسين بن عبدالكريم» والصواب النسخة الاخرى «بن عبدالملك» ورواية عليّ بن فضّال عنه عن الحسن بن محبوب في الاستبصار باب أنّ المرأة اذا أنزلت وجب عليها الغسل[3]، وفي بعضها «الأزدي» وفي بعضها «الأودي».

ثمّ قول الشيخ في الرجال: «روى عنه ابن الزبير» ليس بصحيح، ففي الباب الأخير «ابن الزبير، عن عليّ بن فضّال، عنه» ولو فرض صحّته فظاهره الحصر به، كروايته عن الحسن بن محبوب، حيث عرّفه بهما؛ مع أنّه لا يصحّ

---

(١) التهذيب: ١/١٦٩ (٢) التهذيب: ١/١٢٢. (٣) الاستبصار: ١/١٠٦

الحصر في أحدهما. فقد عرفت رواية ابن عقدة عنه في موضعين وكذا في ما يأتي. وروى عن ذبيان بن حكيم في زيارة الأمير من التهذيب[1].

[٣٥٠]

أحمد بن الحسين بن عبيدالله

الغضائري

قال المصنّف: كان من معاصري الشيخ والنجاشي، وعن الرواشح «كان شريك النجاشي في القرائة على أبيه» وعن المجمع «شيخ الشيخ والنجاشي».

أقول: كلّ منها تعريفات ناقصة، و التعريف التامّ له أن يقال: إنّه كان معاصراً للشيخ بدون شراكة معه في شيخ ورواية لأحدهما عن الآخر، وإن كان كلّ منهما رويا عن ابن عبدون وأبي هذا؛ وكان شريك النجاشي في القرائة على ابن عبدون عدّة من كتب عليّ بن فضّال وعلى أبيه، كما في أحمد بن الحسين بن عمر الصيقل؛ وكان شيخ النجاشي في كثير من الرجال بأخذ النجاشي عنه مشافهة تارة وعن كتبه اخرى، كما ستعرف ـ إن شاء الله ـ في مطاوي مايأتي وهنا.

قال المصنّف: كنيته أبو الحسين.

قلت: كنّاه ابن طاوس به كراراً في كتابه، حيث يقول في كثير من تراجمه: «ومن كتاب أبي الحسين» وكذلك الخلاصة في إسماعيل بن مهران. ولكن الفهرست في ديباجته والنجاشي في أبان بن تغلب كنّياه «أباالحسن» فالظاهر أصحّيته.

نقل المصنّف قول الفهرست في ديباجته: «إنّ جماعة من شيوخ طائفتنا

---

(١) التهذيب: ٢٥/٦

وإن عملوا فهرست كتب أصحابنا مما صنّفوه من التصانيف ورووه من الاصول إلا أنّ أحداً منهم لم يستوف ذلك ولا ذكر أكثره، بل اقتصروا على فهرست مارووه وما كانت في خزانتهم؛ سوى أحمد بن الحسين، فعمل كتابين: أحدهما في المصنّفات، والآخر في الاصول؛ واستوفاهما على مبلغ ماوجد وقدر؛ إلا أنّ الكتابين لم ينسخهما أحد، واخترم هو وعمد بعض ورثته إلى إهلاك الكتابين وسائر كتبه، على ماحكى بعضهم». ثمّ قال المصنّف: مقتضى مانقله من تلف الكتابين إرادته غير هذين في قول العناية: إنّ كتابيه في ذكر الممدوحين والمذمومين، وأنّ الأخير مذكور في كتاب ابن طاوس .

قلت: كلامه في غير محلّه، فانّ ابن الغضائري ـ هذا ـ كان ذا كتب متعدّدة، كتابين في فهرست كتب الأصحاب: أحدهما في مصنّفاتهم، وثانيهما في اصولهم. وكتابين في الممدوحين والمذمومين، ولكلّ موضوع؛ مع أنّ الشيخ نقل عن بعض الورثة تلف جميع كتبه.

و كيف كان: فالحقّ عدم تحقّق الحكاية وأنّ كتبه الاربعة بقيت بعده ووصلت إلى النجاشي؛ أمّا فهرستاه: فلأنّه قال في صالح أبي مقاتل: «ذكره أحمد بن الحسين وقال: صنّف كتاباً في الإمامة» وقال في الحسين بن محمّد الأزدي بعد ذكر كتبه: «ذكر ذلك أحمد بن الحسين» وقال في أبي الشداخ: «ذكر أحمد بن الحسين أنّه وقع إليه كتاب في الامامة» وقال في جعفر بن أحمد بن أيّوب: «ذكر أحمدبن الحسين أنّ له كتاب الردّ» وقال في خالد بن يحيى بن خالد: «ذكره أحمد بن الحسين وقال: رأيت له كتاباً».

فان قيل: لعلّه نقل جميع ذلك عنه مشافهة، فلا يدلّ علي وجود الكتابين.

قلت: الظاهر أنّه إن يروعنه مشافهة يعبّر عن ذلك بقوله: «قال أحمد بن الحسين» كما في أحمد بن الحسين الصيقل، فقال أوّلاً: «له كتب لا يعرف منها

إلا النوادر قرائته أنا وأحمد بن الحسين على أبيه» ثمّ قال: «وقال أحمد بن الحسين: له كتاب في الإمامة أخبرنا به أبي» وإن نقل عن كتبه يعبّر بقوله: «ذكر» كما في تلك الموارد.

و أمّا كتابا ممدوحيه و مذموميه: فلأنّه ـ أي النجاشي ـ وثّق سماعة وقال: «ذكره أحمد بن الحسين» وضعّف خيبرياً وقال: «ذكر ذلك أحمد بن الحسين» ومثله في سهل الآدمي.

و له كتاب آخر غير الأربعة، و هو كتاب التاريخ، و موضوعه وفيات الرجال؛ وقد وصل أيضاً إلى النجاشي، فقال في أحمد البرقي: «قال أحمد بن الحسين في تاريخه توفّى أحمد بن أبي عبدالله الخ» لكن ضاع الفهرستان والتاريخ بعد النجاشي، كضياع أكثر كتب القدماء الّتي عدّها الشيخ والنجاشي في فهرستيهما. ووصل مجروحوه إلى ابن طاوس والعلّامة وابن داود. ووصل جزء من ممدوحيه إلى العلّامة كمايظهر منه في عمر بن ثابت. وإلى ابن داود،فقال في فصل من وثّقه النجاشي مرّتين: «إنّ ابن الغضائري زاد عليهم خمسة».

ثمّ بعد نقل الشيخ: إنّه تفرّد بتصنيف فهرست مفصّل أو فى من جميع ما ألّف غيره وبعد نقل النجاشي عنه كثيراً من الكتب الّتي لم يقف هوولا الشيخ عليها، يظهر لك مقامه في الفنّ.

و يظهر ممّا قلنا أنّ ما نقله المصنّف عن المجلسي «إنّ هذا إن كان صاحب الرجال لا يعتمد عليه» وعن الوحيد «إنّ جرح هذا أعظم الثقات يدلّ على عدم تحقيقه حال الرجال كما هو حقّه» في غاية السقوط؛ وكيف! والنجاشي الّذي أذعنوا له يعتمد عليه ويتبعه غالباً.

و ممّا يضحك الثكلى ما نقله عن الوحيد: من احتماله كون أكثر ما يعتقده ابن الغضائري جرحاً ليس جرحاً في الحقيقة؛ وقد قال الشهيد الثاني:

قد اتّفق لكثير من العلماء جرح بعض فلمّا استفسر ذكر ما لايصلح جرحاً؛ فقيل لبعضهم: لما تركت حديث فلان؟ فقال: «رأيته يركض على برذون» وسئل آخر عن آخر، فقال: «ما أصنع بحديث من ذكر يوماً عند حمّاد فامتخط حمّاد».

فانّ هذا الرجل لانقّاد مثله بعد ابن الوليد الناقد لنوادر الحكمة وغيره، بل هو فوقه، فنراه قويّ ـ ممّن ضعّفه ابن الوليد وابن بابويه ـ أحمد بن الحسين بن سعيد والحسين بن شاذويه ومحمّد بن أورمة وزيد الزراد وزيد النرسي، لأنّه راعى حديثهم فلم يرفيها شيئاً. ومن يقيس الأذكياء الفطنين على السفهاء والمغفّلين؟!

و القول الفصل: إنّا نسبر من طعن فيه هذا الرجل في كتابه أو حديثه، فنراه منكراً؛ فانّه طعن في كتاب سليم بن قيس، وفي تفسير محمّد بن القاسم الاسترآبادي الّذي نسبه إلى العسكري ـ عليه السّلام ـ وفي كتب عليّ بن أحمد الكوفي، وفي كتاب الحسن بن عبّاس بن حريش؛ فنرى كلاً منها مشتملاً على منكرات، لاسيّما التفسير، فغير المنكر فيه يسير. وقد وصل إلينا من كتب الكوفي استغاثته، وقد أكثر فيه من إنكار ما اجمع عليه. وقد روى الكافي ـ في باب شأن إنّا أنزلناه ـ عدّة أخبار من كتاب ابن حريش ليس لها محصّل؛ وآثار الوضع عليها كالنار على الجبل!. وكذلك أخبار باقي من طعن هذا الرجل عليه في الفقه أو غيره اشتملت على ما زيّفه النقّاد وتشمئزّ منه الطباع وليس لها نورانيّة كلام المعصومين ـ عليهم السّلام ـ وبهائه وضيائه.

قال المصنّف: قال ابن صاحب المعالم: إنّ العلّامة يقدّم قول هذا على قول النجاشي، لأنّه ذكر قيس بن صباح في القسم الثاني ونقل كلام ابن الغضائري فيه: «كوفي، زيدي، يعدّ حديثه في أحاديث أصحابنا» ونقل قول النجاشي فيه: «ثقة».

قلت: ليس الأمر كما ذكر، فانّه يقدّم قول النجاشي على قول ابن الغضائري في مقام التعارض؛ وفي قيس الّذي قال جمع بينهما وكان قول ابن الغضائري بزيديّته بلامعارض، فصار موثّقاً، وهو يعنون مثله في القسم الثاني، وإنّما يعنون في القسم الأوّل موثّقاً كابن بكير الّذي كان من أصحاب الإجماع.

قال المصنّف: قال الوحيد: «قدّم العلّامة قول ابن الغضائري على قول النجاشي في جابر بن يزيد وعبدالله بن أيّوب وظفر».

قلت: كلّ ذلك غلط، أمّا الأوّل: فانّ النجاشي أيضاً ضعّفه. وأمّا الثاني: فانّ النجاشي وإن وثّقه أوّلاً، إلا أنّه قال ثانياً: «وقيل: فيه تخليط» فلمّا رأى تردّده وجزم ابن الغضائري أخذ بقوله. وأمّا الثالث: فالنجاشي أهمله، فلم يكن بينهما تعارض حتّى يصدق تقديم.

و أمّا ما نقل عنه أيضاً: من أنّ العلّامة رجّح تضعيف هذا على تعديل الكشّي في إدريس بن زياد والحسين بن شاذويه، فهو أغلط، حيث إنّ الكشّي لم يعنونهما أصلاً، والخلاصة لم يعنون الأوّل أصلاً، وعنون الثاني في القسم الأوّل فقط، وقال: قال النجاشي: «ثقة، قليل الحديث» وقال ابن الغضائري: «زعم القمّيون أنّه كان غالياً ورأيت له كتابا في الصلاة سديداً»

والّذي أعمل عليه قبول روايته، حيث عدّله النجاشي ولم يذكر ابن الغضائري مايدلّ على ضعفه.

و بالجملة: إنّ العلامة يعمل بقول ابن الغضائري ما لم يعارضه قول غيره؛ وقول المصنّف باضطراب كلامه في ذلك غير سديد.

قال المصنّف: إنّ النجاشي روى عنه بلا واسطة، و هو لا يروي عن الضعفاء بغير واسطة، كما استظهره البهائي.

قلت: قوله: «لا يروي عن الضعفاء بغير واسطة» غلط، فلا يروي عن الضعفاء أصلاً، ولذا لم يرو عن ابن عيّاش رأساً؛ وإنّما روى عن أبي المفضّل

بالواسطة، لكـونه ثبتاً أوّلاً ثمّ خلط؛ والنجاشي أدرك حال خلطه فلم يروعنه، وروى عمّن روى عنه حال ثبته.

قال المصنّف: إنّ النجاشي قال في إسحاق بن الحسن بن بكير مثل كلامه في أبي المفضّل.

قلت: بل مثل كلامـه في ابن عيّاش بعدم الروايـة عنه أصلاً لكونه ضـعيفاً في مذهبه. وقوله: «بن بـكير» تحريف، والصحيح «بن بكران» كما أنّ قوله في ابـن عيّاش: «أحمـد بـن عبيـدالله» تصحيـف، والصواب «أحمد بـن محـمّد بن عبيدالله».

قـال الـمصنّف: لا كلام في إطلاق ابـن الـغضائري على هذا وأبيه وأنّ الأكثرعلى الأوّل، واستـدلّوا بـوجـوه. ونـقـل أوّلها عـبـارة الشيـخ في ديـبـاجة الفهرست المتقـدمة، وثانيها قول الخلاصة في إسماعيل بن مهران، وثـالثها قول ابن طـاوس: «ومن كتاب أبي الحسين الخ».

قلت: هذا استـدلال عجيب! فانّ الجميع عبّر فيها بالاسم والنسب، فأين هي من انصراف ابن الغضـائري اليه؟ كما هـو المدّعى. ولعلّ من استـدلّ بها استدل على كون الكتاب لهذا لا لأبيه، فخلط المصنّف.

قـال المصنّـف: و من تـلك الـوجوه أنّ العـلّامة ذكـر في أحمد بـن عليّ أبي العبّاس الرازي أنّ ابـن الغضـائري قال: «حدّثني أبي أنّ في مذهـبه ارتـفاعاً» ومثله قوله في أحمد بـن الخضيب: قال ابن الغضائري: «حدّثني أبي أنّه كان في مذهبه ارتفاع».

قـلـت: ليس في الخلاصـة عـنوان «أحمد بن الخضيـب» أصلاً، و إنّما فيه «أحمد بن عليّ ملقّب بخضيب الأيادي» وهو أيضاً إنّما يدلّ على مجرّد الإطلاق لما قاله: من أنّ الحسين ليس له أب ينقل عنه، لا على الانصراف.

و التحقيق أنّ هنا أمرين:

أحدهما: أنّ الكتاب الواصل إلينا في الرجال للأب أو للابن هذا؟.
والصواب أنّه لهذا ـ كما عرفته في المقدّمة.

وثانيها: أنّ ابن الغضائري ينصرف إلى أيّهما؟ وتحقيقه إنّ المتأخّرين لم يطلقوه إلا على الإبن، فالخلاصة وابن طاوس عبّرا عنه تارة بالاسم واخرى بابن الغضائري، والمتقدّمون لم يطلقوا اللفظة أصلاً وعبّروا عن كلّ منهما بالاسم؛ وإنّما قال الشيخ في رجاله في أحمد بن عبدالله الورّاق: بأنّه روى عنه الغضائري؛ ومراده الأب، بشهادة فهرسته في تصريحه بالاسم؛ ولازمه أن يكون ابنه ابن الغضائري. وأمّا نقل المصنّف ثمّة عن رجال الشيخ «ابن الغضائري» فغلط.

هذا، وكما أنّ الصدوق قال كثيراً: إنّ التوقيعات الّتي سأل فيها الصفّار العسكري عليه السّلام فأجابه العسكري عليه السّلام بخطّه ـ عليه السّلام ـ عنده، كذلك قال النجاشي في محمّد بن عبدالله بن جعفر: «كاتب صاحب الأمر ـ عليه السّلام ـ وسأله مسائل في أبواب الشريعة، قال لنا أحمد بن الحسين: وقعت هذه المسائل إليّ في أصلها والتوقيعات بين السطور» وهو منقبة له.

هذا، وعنون الحموي في ادبائه: أحمد بن الحسين بن عبيدالله بن إبراهيم بن عبدالله الأسدي الغضاري، قائلاً: «كان من الادباء والفضلاء الأذكياء، وله خطّ يزري بخطّ ابن مقلة».

والظاهر إرادته هذا، فانّه يوافق ما ذكره الأصحاب في أبيه إلى أبي جدّه؛ ولم يذكروا اسم جدّ الجدّ، وهذا ذكره.

ثمّ حيث وصفه الحموي بالأسدي الغضاري، فالظاهر كونه من ولد بني أسد الذين كانوا بالغاضرية، الّذين دفنوا الحسين ـ عليه السّلام ـ كما قاله الإرشاد[1] قال الحموي في بلدانه: «الغاضرية قرية من نواحي الكوفة قريبة من

---

(١) الإرشاد للمفيد: ٢٤٣.

كربلاء، منسوبة إلى غاضرة من بني أسد». وصرّح ابن دريد في الجمهرة أيضاً بأنّ غاضرة قبيلة من بني أسد. فيكون هذا منقبة له اخرى، كما أن خطّه الّذي وصفه الحموي كمال آخر له، مضافاً إلى فضله الّذي عرفت من تضلّعه في الرجال.

ثمّ قد عرفت أنّ الحموي قال فيه: «الغضاري» بدون همز بعد الألف، وبه صرّح الإيضاح في عنوان أبيه، فقال: «الحسين بن عبيدالله بن إبراهيم الغضاري، بالراء المهملة بعد الألف، بلافصل» إلا أنّه إذا كان الأصل في النسبة غاضرة بني أسد لِمَ لَم يقولوا: غاضري؟ وأنّ الظاهر أنّ الغضاري منسوب إلى «الغضار» لا «غاضرة». وفي أنساب السمعاني «الغضايري بالياء نسبة إلى الغضار الّذي يؤكل، فيه نسب جماعة إلى عملها الخ» وهو كماترى!

و كيف كان: في الجمهرة «سمّت العرب غضر و غضران، فأمّا الغضار المستعمل فلا أحسبه عربيّاً صحيحاً».

[٣٥١]

أحمد بن الحسين بن عبيدالله

المهراني، الآبي

قال: قال السروي في معالمه: «له ترتيب الأدلّة في ما يلزم خصوم الإماميّة» وقال المصنّف: وفي التعليقة «أحمد بن الحسين بن عبيلة، هو أبو العبّاس أحمد بن الحسين بن عبيدالله الآبي العروضي، يروي عنه الصدوق مترضّياً».

أقول: كان عليه أن يذكر مستنداً لـ«ابن عبيلة» أوّلاً، ثمّ لا تّحاده مع «بن عبيدالله» ثانياً، ثمّ لرواية الصدوق عنه ثالثاً.

* * *

[٣٥٢]

أحمد بن الحسين العقيقي

يأتي في جدّه: أحمد بن عليّ بن محمّد العقيقي.

[٣٥٣]

أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد

الصيقل، أبو جعفر

نقل عنوان النجاشي له، و قال: قال: «كوفي، ثقة، من أصحابنا، جدّه عمر بن يزيد بيّاع السابري وروى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السّلام».

أقول: بل قال النجاشي: «روى الخ» لا «و روى» و كذلك عبّر الخلاصة و ح فيكون قوله: «روى» خبراً لقوله: «جدّه».

و لقد توهّم ابن داود، فقال بعد عنوانه: «ق م جش، ثقة، جدّه عمر بن يزيد بيّاع السابريّ» فانّ النجاشي إنّما قال: «روى جدّه عنهما عليهما السّلام» لا هو؛ وكيف يروي هذا عنهما ـ عليهما السّلام ـ وقد روى النجاشي عن محمّد بن أحمد بن يحيى وأحمد بن أبي زاهر عنه!. وفي اللهوف «ورويت من كتاب أصل لأحمد بن الحسين الصيقل بالاسناد إلى الصادق ـ عليه السّلام ـ كلام ابن الحنفيّة مع الحسين ـ عليه السّلام ـ في مكة»[1].

و روى محمّد بن أحمد بن يحيى عنه في ذبائح التهذيب أربع مرّات[2] (أحدها قرب آخره) وروى عن جدّه في ضروب النكاح[3] وورد في الأشنان من الكافي قبل اشربته، بلفظ «أحمد بن الحسين بن عمر»[4] ونقل الجامع وقوعه في الكافي في من حجب أخاه المؤمن[5] وفي علاج الحائض في حجّه، لكنّه بلفظ

---

(١) اللهوف: ٤٩ - ٥٠.
(٢) التهذيب: ١٢٣/٩ و ١٢٤ و ١٢٥.
(٣) التهذيب: ٢٤١/٧.
(٤) الكافي: ٣٧٨/٦.
(٥) الكافي: ٣٦٤/٢.

«أحمد بن الحسين»[1] فيحتمل غيره.

[٣٥٤]

أحمد بن الحسين

القزّاز، البصري

روى عنه حميد، و روى عن ثابت بن شريح؛ كما في طريق الفهرست في ثابت وزياد بن أبي غياث. لكنّ الظاهر كونه محرّف «أحمد بن الحسن» كما في طريق النجاشي في زياد وما تقدّم من الفهرست من عنوان «أحمد بن الحسن الخزّاز».

وعدّه الشيخ في رجاله بلفظ «أحمد بن الحسين البصري القزّاز» قائلاً: «روى عنه حميد كتاب عاصم بن حميد وغيره مات سنة إحدى وستّين ومأتين» ومرّ عن النجاشي «أحمد بن الحسن القزّاز البصري» وعن الفهرست «أحمد بن الحسن الخزّاز» والظاهر أنّ الأصل في الثلاثة واحد.

[٣٥٥]

أحمد بن الحسين بن مغلس

الضبّي، النخّاس

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم ـ عليهم السّلام ـ قائلاً: «روى عنه حميد كتاب زكريّا بن محمّد المؤمن وغير ذلك من الاصول».

و قال المصنّف: ظاهره كونه إماميّاً.

أقول: يحتمل كونه واقفيّاً، حيث إنّ راويه (حميد) والمرويّ عنه له (زكريّا) واقفيّان.

* * *

(١) الكافي: ٤/٤٥١.

[٣٥٦]

أحمد بن الحسين

الميثمي

قال: لم أقف فيه إلا على قول ابن بابويه في العيون: «كان واقفياً».

أقول: إنّما في العيون «أحمد بن الحسن الميثمي» لا «أحمد بن الحسين الميثمي» ومورده في أوائله في نصوص الكاظم على الرضا -عليهما السَّلام- [1] وهو أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم المتقدّم؛ وقد اعترف ثمّة بأنّه في العيون، وإنّما تبع في ما قال الوسيط، فانّه نقله هكذا لتصحيف نسخته من العيون، ولذا لم ينقل ذلك في أحمد بن الحسن كما نقله ثمّة غيره.

[٣٥٧]

أحمد بن الحسين

النيسابوري، المرواني، أبو بصير

روى العلل عنه خبر اتّحاد نور النبيّ و الوصيّ -عليهما السَّلام- إلى عبدالمطّلب، روى عنه في بابه١١٦، وقال: «مالقيت أنصب منه». والظاهر اتّحاده مع أحمد بن الحسين الضبيّ المتقدّم الّذي عنونّاه نحن أيضاً.

[٣٥٨]

أحمد بن حمّاد

المروزي، المحمودي

قال المصنّف عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الجواد -عليه السَّلام- تارة بلفظ «أحمد بن حمّاد» واخرى بلفظ «أحمد بن حمّاد المروزي» وفي أصحاب العسكري -عليه السَّلام- بلفظ «أحمد بن حمّاد المحمودي، يكنّى أبا علي»

(١) عيون اخبار الرضا: ١٧/١.

وقال: روى الكشّي عن العيّاشي، قال: «حدّثني أبو عليّ المحمودي، محمّد بن أحمد بن حماد المروزي، قال: كتب أبوجعفر -عليه السّلام- إلى أبي في فصل من كتابه، فكأن قد في يوم أو غد، ثمّ وفّيت كلّ نفس بما كسبت وهم لا يظلمون: أمّا الدنيا فنحن فيها متفرّجون في البلاد، ولكن من هوى هوى صاحبه، فان يدينه فهو معه وإن كان نائياً عنه؛ وأمّا الآخرة فهي دار القرار وقال المحمودي: وكتب إليّ الماضي -عليه السّلام- بعد وفاة أبي: قد مضى أبوك رضي الله عنه وعنك، وهو عندنا على حالة محمودة، ولن تبعد عن تلك الحال»[1].

و قال المصنّف: و قد أسلفنا في إبراهيم بن عبدة التوقيع المتضمّن لقوله -عليه السّلام- : «وأقرأه -يعني التوقيع- على المحمودي عافاه الله، فما أحمدنا له لطاعته».

و قال أيضاً: و روى الكشّي روايتين دالّتين على كون أحمد المحمودي وأبيه إماميّين محاجّين مع الخصوم، إحداهما: ما رواه عن العيّاشي، قال: حدّثني المحمودي أنّه دخل على ابن أبي داود، وهو في مجلسه وحوله أصحابه، فقال لهم ابن أبي داود: ياهؤلاء ما تقولون في شيء قاله الخليفة البارحة؟ فقالوا: وماذلك؟ قال: قال الخليفة: ماترى العلائية تصنع إن أخرجنا إليهم أباجعفر -عليه السّلام- سكران منشأ، مضمخاً بالخلوق، قالوا: إذاً تبطل حجّتهم ويبطل مقالهم؛ قلت: إنّ العلانية يخالطوني كثيراً و يفضون إليّ بسرّ مقالتهم وليس يلزمهم هذا الّذي جرى، فقال: ومن أين قلت؟ قلت: إنّهم يقولون: لابدّ في كلّ زمان وعلى كلّ حال لله في أرضه من حجّة يقطع العذر بينه وبين خلقه؛ قلت: فان كان في كلّ زمان الحجّة مثله أو فوقه في النسب والشرف كان أدلّ

---

(١) الكشّي: ٥٥٩.

الدلائل على الحجّة، يصله السلطان من بين أهله ونوعه؛ قال: فعرض ابن أبي داود هذا الكلام على الخليفة فقال: ليس إلى هؤلاء القوم حيلة، لا تؤذوا أباجعفر [١].

الثانية: مارواه عن العيّاشي، قال: حدّثني أبوعليّ المحمودي، قال: حدّثني أبي، قال: قلت لأبي الهذيل العلّاف: إنّي أتيتك سائلاً، فقال أبو الهذيل: سل، وأسأل الله العصمة والتوفيق، فقال أبي: أليس من دينك أنّ العصمة والتوفيق لا يكونان إلّا من الله لك لا بعمل تستحقّه به؟ قال أبو الهذيل: نعم، قال: فما معنى دعائك وخذ؟ قال له أبو الهذيل: هات مسألتك، فقال له: شيخي أخبرني عن قول الله عزّوجلّ: «اليوم أكملت لكم دينكم» قال أبو الهذيل: قد أكمل لنا الدين، فقال: شيخي وخبّرني إن سألتك عن مسألة لاتجدها في كتاب الله ولا في سنّة رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ ولا في قول أصحابه ولاحيلة فقهائهم، ما أنت صانع؟ فقال: هات، فقال: شيخي خبّرني عن عشرة كلّهم عنّ وقعوا في طهر واحد بامرأة وهم مختلفوا الأمر، فمنهم من وصل إلى بعض حاجته، ومنهم من قارب حسب الإمكان منه، هل في خلق الله اليوم من يعرف حدّ الله في كلّ رجل منهم مقدار ما ارتكب من الخطيئة؟ فيقيم عليه الحدّ في الدنيا ويطهر منه في الآخرة، وليعلم مايقول في أنّ الدين قداكمل، فقال: هيهات!! خرج آخرها في الإمامة [٢].

قال المصنّف: و روى روايتين دالّتين على قدح فيه، إحداهما: قوله: وجدت في كتاب أبي عبدالله الشاذاني: سمعت الفضل بن شاذان يقول: لقيت مع أحمد بن حمّاد المتشيّع، وكان ظهر له من الكذب، فكيف غيره؟ فقال: أما والله لوتوغّرت عداوته لما صبرت عنه، فقال الفضل بن شاذان:

---

(١) الكشّي: ٥٦٠. (٢) الكشّي: ٥٦١.

هكذا والله قال لي كما ذكر .

و الاخرى : عليّ بن محمّد القتيبي، عن الزفري بكر بن زفرة الفارسي، عن الحسن بن الحسين، إنّه قال: استحلّ أحمد بن حمّاد منّي مالاً له خطر، فكتبت رقعة إلى أبي الحسن ـعليه السّلامـ شكوت فيها أحمد بن حمّاد، فوقّع فيها: خوّفه بالله؛ ففعلت ولم ينفع؛ فعاودته برقعة اخرى أعلمته أنّي قد فعلت ما أمرتني به فلم أنتفع، فوقّع: إذا لم يحلّ فيه التخويف بالله فكيف نخوّفه بأنفسنا.

و قال المصنّف: قال في المنهج: إنّ الّذي يظهر من كتب الرجال: إن المكنى بأبي عليّ والملقّب بالمحمودي الّذي هو من أصحاب العسكري ـعليه السّلامـ ابنه محمّد؛ وجعل الشيخ هذه الكنية واللقب لأحمد وعدّه من رجال العسكري ـعليه السّلامـ سهو. وقد نصّ هو في الاستبصار بأنّ المحمودي هو محمّد بن أحمد.

أقول: الأمر كما ذكر المنهج، فقال الشيخ نفسه في رجاله في أصحاب الهادي ـعليه السّلامـ: «محمّد بن أحمد بن حمّاد المحمودي، يكنّى أباعليّ» وعنون الكشّي ابنه (في آخر أجزائه وأجزائه ستّة) هكذا: «في أبي عليّ محمّد بن أحمد بن حمّاد المروزي المحمودي»[1] ثمّ روى خبره الأوّل «أبوعليّ المحمودي، قال: كتب أبو جعفر إليّ الخ» وخبره الثاني «ذكر لي كثرة ما يحجّ المحمودي الخ» وخبره الثالث «سمعت المحمودي يقول الخ» وروى خبراً في ديباجته بلفظ «قالا: حدّثنا أبوعليّ محمّد بن أحمد بن حمّاد المروزي المحمودي»[2] ومثله في ترجمة أبي ذر[3] وترجمة عمّار[4] ومثله الخبر الأوّل هنا من قوله: «حدّثني أبوعليّ المحمودي محمّد بن أحمد بن حمّاد المروزي» وقوله: «وقال المحمودي» وخبره الثاني «حدّثني أبوعليّ المحمودي، قال: حدّثني أبي» ومنه

---

(١) الكشّي: ٥١١. (٢) الكشّي: ٣. (٣) الكشّي: ٢٤. (٤) الكشّي: ٣٠

يظهر أنّ نقل المصنّف خبر الكشّي «واقرأه على المحمودي» هنا بلاوجه.

و أمّا ما قاله المنهج: من أنّ في الاستبصار نصّ على أنّ المحمودي هو محمّد بن أحمد، فالظاهر أنّه أراد به خبراً رواه باب ما يوجب التعزير[1] وليست الرواية منحصرة به، رواه حدود الزنا في التهذيب[2] ونوادر الحدود في الكافي[3] أيضاً؛ الا أنّه ليس نصّاً في ماذكر، لأنّ الخبر بلفظ «محمّد بن أحمد المحمودي عن أبيه» وللخصم أن يجعل المحمودي صفة أحمد، لا محمّد.

و ممّا يثبت سهو الشيخ في رجاله في جعله من أصحاب العسكري ـ عليه السّلام ـ كسهوه في تكنيته وتلقيبه ماروواه الكشّي هنا في ذيل الخبر الأوّل: «وقال المحمودي: وكتب إليّ الماضي بعد وفاة أبي» وفي ابنه «كتب أبو جعفر إليّ بعد وفاة أبي» فانّه دالّ على موته في زمان الهادي أو الجواد ـ عليهما السّلام ـ والظاهر صحّة ماهنا من موته في زمان الهادي ـ عليه السّلام ـ وكون «أبوجعفر» في ابنه محرّف «أبو الحسن».

و من الغريب! أنّه عدّ هذا في أصحاب العسكري ـ عليه السّلام ـ واقتصر في ابنه على عدّه في أصحاب الهادي ـ عليه السّلام ـ ولعلّ منشأ وهمه أخذه من طبقات الكشّي المحرّفة. فقلنا في المقدّمة: إنّ طبقاته أيضاً محرّفة، كأخباره وعناوينه.

و يشهد لما قلنا: من تحريف طبقات الكشّي واحتمال استناد رجال الشيخ في ما فعل إلى الأخذ من الطبقات المحرّفة أنّ الكشّي عنون هذا بعد ابنه بخمسة عشر ورقاً. كما أنّه لعلّ منشأ وهمه في تلقيبه؛ ويتبعه تكنيته الخبر الأوّل من خبري المحاجّة المتقدمين، وهو الثاني في الكشّي «حدّثني المحمودي أنّه دخل عليّ ابن أبي داود» مع أنّ من المقطوع سقوط فقرة «قال حدّثني أبي» بعد كلمة

---

(١) الاستبصار: ٤/٢١٦. (٢) التهذيب: ١٠/٤٤. (٣) الكافي: ٧/٢٦٢.

«المحمودي» بقرينة الخبر الثاني؛ وكيف لا؟ وعنوان الكشّي «في أحمد بن حماد المروزي» ثمّ روى الخبر الأوّل عن العيّاشي، وفيه «حدّثني أبوعليّ المحمودي محمّد بن أحمد بن حمّاد المروزي قال: كتب أبو جعفر -عليه السّلام- إلى أبي» ثمّ روى هذا عنه «قال: حدّثني المحمودي أنه دخل»؛ فلولم تكن تلك الفقرة ساقطة لكان نقله الخبر هنا بلا ربط، وإنّما ربطه بابنه. ولذلك لما رأى القهبائي عدم مناسبة هذا الخبر بهذه الترجمة ولم يتفطّن لسقوط فقرة «قال أبي» نقله في ترتيبه في ابنه بدون أن ينبّه على ذلك؛ وهو غير جائز، لأنّه موجب للالتباس.

و أغرب المصنّف! فقال: روى الكشّي روايتين دالّتين على كون أحمد المحمودي وأبيه إماميّين محاجّين. فيقال له: كيف يعنون الكشّي هذا وينقل خبراً في أبيه؟ مع أنّه كان عليه أن يقول: وابنه (بالنون) لا وأبيه (بالباء).

و ممّا يدلّ على بطلان قول الشيخ في رجاله: «يكنّى أبا عليّ» -مضافاً إلى ماتقدّم- خبر الكشّي في سلمان «طاهر الورّاق، عن جعفر السمرقندي، عن ابن شجاع، عن أبي العبّاس أحمد بن حمّاد المروزي»[1] فتراه كنّاه بأبي العبّاس.

فان قيل: إنّ ذاك الخبر عنه، عن الصادق -عليه السّلام- وهذا لم يرو عنه، فانّه من أصحاب الجواد -عليه السّلام-.

قلت: لفظ «الصادق» في الأخبار يطلق على جميعهم -عليهم السّلام- ويمكن أن يكون سقط فقرة «رفعه» قبله، لأنّ السند إلى ابن شجاع وقع في أبي بصير الأسدي، والواسطة بينه وبين الصادق -عليه السّلام- أربعة؛ ويشهد له أنّ في باب ما يجوز الصلاة فيه من لباس المصلّي من التهذيب «السيّاري، عن أحمد

---

(۱) الكشّي: ۱٥.

بن حمّاد، رفعه، عن أبي عبدالله عليه السَّلام»[١].

قال المصنّف: نقل الجامع رواية ابن أخيه محمَّد بن عليّ عنه.

قلت: بل نقل الجامع رواية محمَّد بن عليّ، عن عمّه، عنه. ومورده فضل الكوفة من التهذيب[٢] وروى عنه أخوه محمَّد بن حمّاد في أنّ الائمة ـعليهم السَّلام ـ ورثوا علم النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ من الكافي[٣] وروى صالح بن أبي حمّاد عن أحمد بن حمّاد في نوادر آخر معيشته[٤] وعليّ بن محمَّد بن رباح عن أحمد بن حمّاد في فضل زيارة أمير المؤمنين ـعليه السَّلام ـ من التهذيب[٥].

قال المصنّف: توقّف الخلاصة فيه لتعارض أخبار الكشّي فيه، فثلاث منها من المدح، وإثنان من القدح. واعترض عليه بعدم وضوح دلالتها وضعف سندهما، لأنّ الأوّل وجادة والشاذاني لم يثبت عدالته، ولأنّ الثاني لم يثبت وثاقة القتيبي، والجهالة في الباقي، ولعدم معلوميّة إرادته منها.

قلت: يكفي في إرادته منها أوّلاً نقل مثل الكشّي لها فيه؛ مع أنّ أحمد بن حمّاد في طبقته منحصر به، والشاذاني والقتيبي جليلان معروفان، والوجادة أحد أنحاء الرواية. مع أن خبري القدح في غاية الوضوح، وأمّا ثلاثة المدح فليس يتّضح دلالتها إلا الأوّل، وأمّا خبر المحاجّة ـوهما الثاني والخامس من الكشّي ـ ففيهما من التحريف مالا يفهم منهما معه شيء؛ مع أنّ المحاجّة مع العامّة تثبت إماميّته، وأمّا حسنه وديانته فلا.

و الصواب في الجواب هو الاقتصار على صحّة أخبار المدح، وأنّ ابنه المتّفق على جلاله روى جلاله، وأنّ سبيل أخبار الذمّ فيه سبيلها في سائر الأجلّة.

---

(١) التهذيب: ٢/٢١٤. (٢) التهذيب: ٦/٣٥. (٣) الكافي: ١/٢٢٦.

(٤) الكافي: ٥/٣٠٤. (٥) التهذيب: ٦/٢١.

ومن الغريب! أنّ ابن داود مع أنّه يعنون المختلف فيه في جزئي كتابه اقتصر في هذا على عنوانه في الثاني، مقتصراً على قول الكشّي: «مذموم».

[٣٥٩]

أحمد بن حمدان

القزويني

نقل عن رجال الشيخ عدّه في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «روى عنه ابن نوح، وسمع منه سنة اثنتين وأربعين وثلاثمأة، وكان يروي عن محمّد بن جعفر الأسدي أبي الحسين». وقال المصنّف: كونه شيخ إجازة يثبت حسنه.

أقول: قد عرفت في المقدّمة عدم إفادته حسناً؛ مع أنّه لم يعلم كونه شيخ إجازة، فإنّما نقل عن رجال الشيخ مجرّد روايته عن الأسدي ورواية ابن نوح عنه.

[٣٦٠]

أحمد بن حمزة بن بزيع

قال: قال الكشّي: «قال حمدويه عن أشياخه: إنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع وأحمد بن حمزة كانا في عداد الوزراء»[١]

أقول: عنوان الكشّي له هكذا «في محمّد بن إسماعيل بن بزيع وأحمد بن حمزة بن بزيع» وخبره أيضاً بلفظ «وأحمد بن حمزة بن بزيع» ولكن نقله النجاشي في محمّد بن إسماعيل، والخلاصة وابن داود هنا بلفظ «وأحمد بن حمزة».

قال المصنّف: أراد بالوزارة الوزارة للمنصور، كما لا يخفى على من راجع ترجمة

(١) الكشّي: ٥٦٤.

صاحبه.

قلت: أراد به قول الشيخ في رجاله و النجاشي في محمّد بن إسماعيل: «مولى المنصور» إلا أنّه لا يدلّ على أكثر من كون أحد آبائه من معتقي المنصور، فقال النجاشي في ابن عمّه موسى بن عمر بن بزيع أيضاً: «مولى المنصور» ومحمّد بن إسماعيل الّذي أدرك أواخر الكاظم ـعليه السّلامـ لم يدرك الهادي والمهدي، فضلاً عن المنصور؛ وكيف موسى الّذي لم يدرك الرضا ـعليه السّلامـ؟

مع أنّ قوله: «كانا في عداد الوزراء» غير دالّ إلا على كونهما ذوي جاه عند السلطان، كوزراء السلطان، لا أنّهما كانا وزيرين. ويدلّ عليه قول الرضا ـعليه السّلامـ لمحمّد بن إسماعيل ـكما روى النجاشيـ: «إنّ لله تعالى بأبواب الظالمين من نوّرالله له البرهان» إلى أن قال: «فكن منهم يا محمّد».

هذا، و خبر الكشّي من حيث هو وإن كان لا يثبت له جلالة دينيّة، الا أنّ إقرانه بمحمّد وكونه من بيته وابن عمّه مع كون محمّد جليلاً لا يخلو من إشعار بذلك في هذا، وإلا لكان إقرانه به بمجرّد كون كلّ منهما من الأشراف بلا مناسبة.

هذا، و يحتمل أن يكون «بزيع» في عنوان الكشّي وكذا في خبره محرّف «اليسع» لقربهما في الخطّ، فيتّحد مع أحمد بن حمزة بن اليسع الآتي؛ ويشهد له عدم ذكر رجال الشيخ ـالّذي موضوعه الاستقصاءـ له، وعدم وجوده في الأخبار، ولكثرة مثله في الكشّي من التحريف.

قال المصنّف: حكى بعضهم عن ابن داود عنوان هذا و أحمد بن اليسع مرّتين. قال: وليس كذلك، فانّ ابن داود إنّما عنون أحمد بن حمزة بن بزيع، وأحمد بن عميرة بن بزيع، وأحمد بن حمزة بن اليسع، وأحمد بن اليسع؛ ولا ريب في تغاير المذكورين.

قلت: مراد الحاكي أنّه ليس لنا سوى هذا من الكشّي وأحمد بن حمزة بن اليسع من النجاشي، وهو عنون كلّ واحد منهما عنواناً صحيحاً وعنواناً غلطاً، لاختلاف نسختيه من الكشّي والنجاشي. ثمّ الظاهر أنه مكتنى بأبي طاهر؛ فروى التهذيب في ٤٨ من أخبار باب وقوفه خبراً عن العبيدي، قال: كتب أحمد بن حمزة إلى أبي الحسن -عليه السّلام-. ورواه في ٢٦ منها عن محمّد بن عليّ بن محبوب عن أبي طاهر بن حمزة أنّه كتب إليه -عليه السّلام-.

[٣٦١]

أحمد بن حمزة بن عمران

القمّي

قال المصنّف: يأتي في جدّه استفسار الشيوخ منه عن حديثين في جدّه.

أقول: أشار إلى ما رواه الكشّي في عمران بن عبدالله «قال حسين: عرضت هذين الحديثين على أحمد بن حمزة، فقال: أعرفهما ولا أحفظ من رواهما لي»[١] لكن أحمد بن حمزة فيه وفي سند الحديثين مطلق وليس فيهما ذكر من جدّ له، ومن أين أنّه ليس أحمد بن حمزة بن اليسع الآتي؟ وهو الظاهر؛ وهو الّذي فهمه القهبائي. وحينئذٍ فهذا وجوده غير معلوم.

[٣٦٢]

أحمد بن حمزة بن اليسع

بن عبدالله، القمّي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الهادي -عليه السّلام- قائلاً: «ثقة» وعنوان النجاشي له، قائلاً: «روى أبوه عن الرضا -عليه السّلام- ثقة ثقة». وقال: مرّ في إبراهيم بن محمّد الهمداني الخبر المتضمّن لتوثيق جمع، منهم:

---

(١) الكشّي: ٣٣٣.

أحمد بن حمزة؛ وقد حكم أهل الخبرة بأنّه ابن اليسع؛ ولعلّه بقرينة رواية اخرى قريبة منها مصرّح فيها باليسع، رواها البحار وفيها «عن محمّد الرازي قال: كنت أنا وأحمد بن عبيدالله بالعسكر، فورد علينا رسول من قبل الرجل، فقال: أحمد بن إسحاق وإبراهيم بن محمّد الهمداني وأحمد بن حمزة بن اليسع ثقات»[1].

أقول في ما قاله: أوّلاً ـ أنّه ليس رواية اخرى، بل عينها، رواها الكشّي والغيبة باختلاف يسير. وثانياً ـ أنّ الأصل في تلك الرواية غيبة الشيخ لا البحار، ثمّ بعده خلاصة العلّامة في آخر أوّله. وثالثاً ـ ليس «عن محمّد الرازي» بل «عن أبي محمّد الرازي». ورابعاً ـ ليس فيه «وأحمد بن عبيدالله» بل «وأحمد بن أبي عبدالله». ثمّ غفل عن عدّ البرقي له في أصحاب الهادي ـ عليه السّلام ـ بلفظ «أحمد بن حمزة».

هذا، و قد عرفت في أحمد بن حمزة بن بزيع تقريب اتّحاده مع هذا، بكون «بزيع» في نسخة الكشّي من تصحيفاته الشائعة، ولعدم الوقوف عليه في موضع آخر؛ وأمّا هذا فقد ذكره رجال الشيخ وورد في خبر الغيبة وكذا في الكشّي. وعليه يكون أحمد بن حمزة منحصراً في واحد، وهو هذا، لما عرفت من عدم تحقّق أحمد بن حمزة بن عمران أيضاً؛ ويؤيّده إطلاق البرقي له.

و كيف كان: فيكفي في جلال هذا توثيق الحجة ـ عليه السّلام ـ له؛ ولعلّه لذا وثّقه النجاشي مرّتين.

و يشهد لكونه من أصحاب الهادي عليه السّلام ـ كما عدّه الشيخ في رجاله والبرقي ـ تفضيل القرابة في زكاة الكافي[2] وكذلك الوقف في من لايحضره الفقيه[3]

---

(١) بحار الانوار: ٥١/٣٦٣.
(٢) الكافي: ٣/٥٥٢.
(٣) الفقيه: ٤/٢٣٩.

وروى عن زكريا بن آدم في ذبائح التهذيبين[1] وورد رواية الحسين بن سعيد عن أحمد بن حمزة عن أبان بن عثمان في صفة الوضوء من التهذيب[2] وكذا في بيّناته[3] وميراث من علا من آبائه[4] ورواية عليّ بن مهزيار عن أحمد بن حمزة في نوادر الوصية من الكافي[5] ومحمّد بن جمهور عن أحمد بن حمزة في تقيّته[6] وروى عن محمّد بن خالد في صيد التهذيب[7].

[٣٦٣]

أحمد بن حمويه

قال: لم أقف فيه إلا على عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب عليّ بن الحسين ـ عليهما السّلام ـ.

أقول: الّذي وجدت فيه «أحمد بن حمدويه» لا «حمويه». لكنّ الحيدريّة أيضاً نقله كالمصنف؛ وكذلك الوسيط.

[٣٦٤]

أحمد بن حنبل

روى الخطيب عن عبدالله بن أحمد بن حنبل، قال: كنت بين يدي أبي جالساً ذات يوم فجاءت طائفة من الكرخيّين فذكروا خلافة أبي بكر وخلافة عمر وخلافة عثمان فأكثروا، وذكروا خلافة عليّ ـ عليه السّلام ـ وزادوا فأطالوا، فرفع أبي رأسه إليهم فقال: ياهؤلاء! قد أكثرتم القول في عليّ والخلافة! إنّ الخلافة لم تزيّن عليّاً بل زيّنها .

وقال: قال السيّاري: فحدّثت بهذا بعض الشيعة، فقال لي: قد أخرجت نصف ما كان في قلبي على أحمد من البغض[8].

---

(١) التهذيب: ٩/ ٧٠ والاستبصار: ٤/ ٨٦. (٢) لتهذيب: ١/ ٧٥. (٣) التهذيب: ٦/ ٢٤٤.

(٤) التهذيب: ٩/ ٣٠٦. (٥) الكافي: ٧/ ٥٨. (٦) الكافي: ٢/ ٢٢٠.

(٧) التهذيب: ٩/ ٢٦. (٨) تاريخ بغداد: ٤/ ٤١٢.

و في المناقب عن الكشّي «كانت عداوة أحمد لعليّ -عليه السّلام- انّ جدّه ذا الثدية قتله -عليه السّلام- يوم النهروان»[١].

و رواه العلل في الباب ٢٢٢ من أبواب جزئه الثاني. وروى أيضاً عن عليّ بن حشرم، قال: «كنت في مجلس أحمد بن حنبل، فجرى ذكر عليّ بن أبي طالب، فقال أحمد بن حنبل: لا يكون الرجل سنّياً حتى يبغض عليّاً قليلاً، فقلت: لا يكون الرجل سنّياً حتى يحبّ عليّاً كثيراً، فضربوني وطردوني من المجلس»[٢].

و روى تاريخ ابن عساكر في ترجمته -عليه السّلام- في خبره ١١٠٨ عن محمّد بن منصور «سمعت أحمد بن حنبل يقول: ماجاء لأحد من أصحاب النبيّ -صلّى الله عليه وآله- من الفضائل ماجاء لعليّ بن أبي طالب» إلى أن قال: قال أحمد بن سعيد الرباطي: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: لم يزل عليّ بن أبي طالب مع الحقّ والحقّ معه حيث كان»[٣].

قلت: ولا تضادّ بين قوله: «لا يكون الرجل سنّياً حتى يبغض عليّاً قليلاً» وقوله: «إنّه -عليه السّلام- مع الحقّ والحقّ معه حيث كان» وإنّه «لم يكن لأحد من الفضائل ماله عليه السّلام» لأنّ الأوّل بيان وصف أهل السنّة، وكيف لا يبغضونه! وكانوا يأتون أيّام الحجّ بجمل عائشة في مكّة إلى أن حظره السعودي سياسة، والثاني بيان واقع منه وعقيدته، وقد جمع من فضائله -عليه السّلام- كتاباً نفيساً ينقل عنه سبط ابن الجوزي في تذكرته كثيراً.

[٣٦٥]

أحمد بن خضر بن أبي صالح

الخجندي، أبو العبّاس

قال: قال في التعليقة: «إنّ الصدوق ترضّى عليه» وقال: هودليل حسنه.

---

(١) المناقب لابن شهراشوب: ٣/٢٢١. (٢) علل الشرائع: ٤٦٨. (٣) تاريخ ابن عساكر: ٣/٨٣برقم ١١١٧

أقول: الأولى الاستدلال على حسنه بأنّه خرج إليه من صاحب الزمان -عليه السّلام- توقيع بالكفّ عن الطلب له، كما في باب ذكر توقيعاته -عليه السّلام- من الإكمال[1] مع أنّ الترحّم من الراوي -عمّار بن الحسين الأشروسي- لا الصدوق.

[٣٦٦]

أحمد بن الخضيب

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الهادي -عليه السّلام- وقال: روى الإرشاد والكشف والكافي عن أبي يعقوب، قال: رأيت أبا الحسن -عليه السّلام- مع ابن الخضيب يتسايران، وقد قصّر أبوالحسن -عليه السّلام- فقال له ابن الخضيب: سرجعلت فداك! فقال أبوالحسن -عليه السّلام-: أنت المقدّم؛ فما لبثنا إلا أربعة أيّام حتّى وضع الدهق على ساق ابن الخضيب فقتل؛ قال: وألحّ عليه ابن الخضيب في الدار الّتي كان قد نزلها وطالبه بالانتقال منها وتسليمها إليه، فبعث إليه أبو الحسن -عليه السّلام- لأقعدنّ لك من الله مقعداً لا تبقى لك معه باقية، فأخذه الله في تلك الأيّام[2].

أقول: الظاهر أنّه كان وزير المنتصر. قال المسعودي فيه: ركب ذات يوم ليظلم إليه متظلّم، فأخرج رجله من الركاب فزجّ بها في صدر المتظلّم فقتله، فقال الشاعر:

قل للخليفة ابن عمّ محمّد اشكل وزيرك إنّه ركّال[3]

ولأبي العيناء فيه -لمّا نكبه الخليفة- رسالة أدبيّة في غاية الجودة، عملها على ألسنة الكتّاب وأرباب الدولة؛ نقلها الحصري في كتابه «زهر الآداب».

و قد نقل الخبرين الوسيط أيضاً، وهما أعدل شاهد على ماقلنا في المقدمة

---

(١) الاكمال: ٢/٥٠٩. (٢) الإرشاد: ٣٣١. (٣) مروج الذهب: ٤/٤٨.

وكراراً في المطاوي: من كون عدّ رجال الشيخ أحداً في أصحابهم أعمّ من إماميّته.

[٣٦٧]

أحمد بن داود الدينوري

أبو حنيفة

نقل عنوان النديم له، قائلاً: «أخذ عن البصريّين والكوفيّين، وكان مفتناً في علوم كثيرة، وثقة في مايرويه، معروف بالصدق». وقال المصنّف: إن كان إمامياً كان من الثقات.

أقول: بل لا ريب في كونه عامياً، وهو صاحب «الأخبار الطوال».

[٣٦٨]

أحمد بن داود بن سعيد

الفزاري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم ـعليهم السّلامـ قائلاً: «أبو يحيى الجرجاني، كان عامياً متقدماً في علم الحديث ثمّ استبصر». ونقل عنوان الفهرست له، قائلاً: «يكنى أبا يحيى الجرجاني، وكان من أجلّة أصحاب الحديث من العامّة رزقه الله هذا الأمر، وله تصنيفات كثيرة في فنون الاحتجاجات على المخالفين؛ وذكر محمّد بن إسماعيل النيشابوري: أنّه هجم عليه محمّد بن طاهر وأمر بقطع لسانه ويديه ورجليه وبضرب ألف سوط وبصلبه، لسعاية كان سعى بها محمّد بن يحيى الرازي وابن البغوي وإبراهيم بن صالح، لحديث روى محمّد بن يحيى الرازي لعمر بن الخطّاب؛ فقال أبو يحيى: ليس هو عمر بن الخطّاب هو عمر بن شاكر؛ فجمع الفقهاء فشهد مسلم أنّه على ما قال هو عمر بن شاكر وأنكر ذلك أبو عبدالله المروزي وكتمه بسبب محمّد بن يحيى منه، وكان أبو يحيى قال: هما يشهدان لي؛ فلمّا شهد مسلم،

قال: غير هذا شاهد إن لم يشهد؛ فشهد بعد ذلك المجلس عنده رجل وخلّي عنه».

قال: و مثله الكشّي في الاختيار، مبدّلاً قوله: «و له تصنيفات كثيرة في فنون الاحتجاجات على المخالفين» بقوله: «وصنّف في الردّ على أصحاب الحشو تصنيفات كثيرة، وألّف من فنون الاحتجاجات كتباً ملاحاً» وزاد بعد قوله: «وخلّي عنه» «ولم يصبه ببليّة».

قال: و عنونه النجاشي «أبا يحيى الجرجاني» و اقتصر على نقل قول الكشّي: «كان من أجلّ أصحاب الحديث، رزقه الله هذا الأمر، وصنّف في الردّ على الحشويّة تصنيفاً كثيراً».

أقول: لم ينقل عنوان الكشّي و صدر كلامه، فقال: «في أبي يحيى الجرجاني. قال أبوعمرو: أبو يحيى الجرجاني اسمه أحمد بن داود بن سعيد الفزاري».

و قوله: «الكشّي في الاختيار» غلط؛ فالاختيار للشيخ من الكشّي. وليس تبديل ما في الفهرست فيه منحصراً بما قال، ففي الفهرست «وأنكر ذلك أبوعبدالله المروزي» وفي الكشّي «وعرف أبوعبدالله المروزي ذلك» وزاد على قول الفهرست: «فلمّا شهد مسلم» قوله: «فقط».

هذا، و عنونه الخلاصة و ابن داود هنا أخذاً من الفهرست و في الكنى أخذاً من الكشّي والنجاشي.وكأنّهما غفلا عن اتّحادهما، حيث ليس دأبهما ذلك، ومن كان دأبه ذلك ينبّه.

ثمّ أغرب ابن داود، فجعله متّحداً مع أحمد بن داود بن عليّ الآتي؛ حيث نقل كلام النجاشي في ذاك في هذا، فقال: «وهو أخو شيخنا الفقيه القمّي».

قال المصنّف: قال في المعراج: «لمّا كان عاميّاً ولم يعلم تاريخ رجوعه

يكون مطلق حديثه ضعيفاً». وردّه بأنّ سكوته في حال رجوعه يكشف عن صحّة مارواه في حال عدم استبصاره.

قلت: الصواب في الجواب: أنّ كتبه في زمان عاميّته لم تصل إلينا، وإنّما روى قدمائنا كتبه بعد استبصاره؛ مع أنّه ليس من كتبه في الفقه إلا كتاب نكاح السكران وكتاب طلاق المجنون؛ وأمّا باقي كتبه ففي الردّ على العامّة، كما عرفت من الكشي والفهرست والنجاشي؛ وكيف يكون مطلق حديثه ضعيفاً؟ وعناوين كتبه تدلّ على أنّها كانت في زمن استبصاره؛ فمن كتبه ـ كما في الفهرست ـ كتاب خلاف عمر ترويه الحشويّة، وكتاب محنة النائية يصف فيه مذاهب الحشويّة وفضائحهم، كتاب فضائح الحشويّة، كتاب استنباط الحشويّة، كتاب الردّ على الأخبار الكاذبة يشرح فيه نقض كلّ ماروه لسلفهم.

[٣٦٩]

أحمد بن داود بن عليّ

القمّي

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «أخو شيخنا الفقيه القمّي، كان ثقة ثقة، كثير الحديث، صحب أباالحسن عليّ بن الحسين بن بابويه».

وقال: عنونه الفهرست، قائلاً: «أحمد بن داود بن عليّ أبو الحسن القمّي، كان ثقة كثير الحديث، وصحب عليّ بن الحسين بن بابويه، وله كتاب النوادر كثير الفائدة، أخبرنا به الحسين بن عبيدالله، عن الحسن بن محمّد بن أحمد بن داود، عن أبيه».

أقول: بل قال الفهرست: «أبو الحسين القمّي» لا «أبو الحسن» وقال: «عن أبي الحسن محمّد بن أحمد» لا «عن الحسن بن محمّد».

وعدّه الشيخ في رجاله في من لم يروعنهم ـ عليهم السّلام ـ أيضاً؛ لكن في

النسخة «أحمد بن محمّد بن داود، يكنّى أباالحسين، يروي عنه ابنه محمّد بن أحمد بن داود القمّي، أخبرنا عنه الحسين بن عبيدالله» والظاهر زيادة «بن محمّد» في العنوان من النسّاخ، كما يشهد له قوله بعد «يروي عنه ابنه محمّد بن أحمد» ولأنّ رجال الشيخ موضوعه الاستقصاء فلابدّ أن يعنونه. وقوله: «أخبرنا عنه» أي عن ابنه، لا عن نفسه، بقرينة الفهرست.

قال المصنّف: قال في الحاوي: الصواب في قول النجاشي «أخو شيخنا» «أبو شيخنا» كما يستفاد من ترجمة ولده محمّد من أنّه شيخ هذه الطائفة؛ ويؤيّده ما في التهذيب «أخبرني الشيخ محمّد بن أحمد بن داود، عن أبيه، عن أبي الحسين عليّ بن الحسين»[1].

قال المصنّف: وما ذكره موجه، لأنّه قد قيل في حق ابنه أنّه شيخ القمّيّين وفقيههم في عصره وأنّه لم يرافقه منه.

قلت: بل غير موجّه، فانّ ابنه ليس شيخ النجاشي بالخصوص، ومشايخه بالعموم ـ أي مشايخ الطائفة القمّيّين ـ كثيرة ليس ينحصر بابن هذا، وإنّما هذا وابنه منهم؛ ولم يك ابنه مشتهراً بشيخنا الفقيه القمّي حتّى يشير إليه. والمحتمل أن يكون مراده به «أحمد بن عليّ بن الحسن بن شاذان، أبو العبّاس الفامي» الّذي عنونه قبل هذا ووصفه بالقمّي، وقال فيه: «شيخنا الفقيه» وذكره قبل، يصحّح إطلاقه.

كما أنّ الظاهر أنّ مراده بالاخوّة الاخوّة العقدية، لا النسبية، كما قال أيضاً في أحمد بن عبد بن أحمد: «أخونا» فانّ النجاشي لم يكن أبوه مسمّى بعبد بل بعليّ، فلابدّ أنّه أراد الاخوّة العقديّة؛ وهذا مع ذاك في طبقة واحدة، يروي عن كلّ منهما بواسطة واحدة.

---

(١) التهذيب: ٦/١٦١ و ١٦٤.

هذا، و خبر التهذيب الّذي نقل حرّفه، فعليّ بن بابويه أبو الحسن، لا أبو الحسين.

[٣٧٠]

أحمد بن رباح بن أبي نصر السكوني

نقل عنوان الفهرست له و النجاشي،قائلاً: «مولى، روى عن الرجال، له كتاب يرويه جماعة» إلى أن قال: «عن عليّ بن الحسن الطاطري، عن أحمد بن رباح».

قال المصنّف: و في التعليقة: في رواية الطاطري عنه إشعار بوثاقته، وفي رواية الجماعة عنه إشعار بالاعتماد عليه، وكذا في روايته عن الجماعة.

أقول: إنّ الفهرست و إن قال في الطاطري و هو واقفي: «وله كتب في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم، فلأجل ذلك ذكرناها» إلا أنّه لا يثبت أنّ كلّ كتاب رواه يكون صاحبه ثقة، ولعلّ من روى عنه واقفيّ مثله. ورواية جمع عنه قلنا في المقدمة: إنّه أعمّ؛ فترى كثيراً من الضعفاء روى عنهم جمع. ثمّ الرواية عن جمع أيّ أثر له؟ فأيّ ضعيف لم يرو عن جمع؟. والقول الفصل: إنّ عدم الطعن فيه يكفي في الاعتماد عليه، كما تقدّم في المقدّمة.

مع أنّه روى خبر «كون شهر رمضان ثلاثين أبداً» كما يأتي في عنوانه في الكنى بلفظ «ابن رباح». وقال الجامع: «روى عنه القاسم بن إسماعيل في الفهرست في الفرج السندي».

هذا، و الفهرست اقتصر في عنوانه على «أحمد بن رباح» بدون ذكر اسم جدّ ولقب؛ وإنّما ذكرهما النجاشي. وفي النجاشي: ابن رباح (بالموحّدة) بتصديق الإيضاح. و في الفهرست ابن رياح (بالمثنّاة) بتصديق ابن داود.

[۳۷۱]

أحمد بن رزق

الغشاني

قال: عنونه الفهرست و النجاشي، قائلاً: «بجلي، ثقة، له كتاب يرويه عنه جماعة».

أقول: بل عنوناه «أحمد بن رزق الغمشاني» لا «الغشاني».

قال: ضبطه الخلاصة و الإيضاح أيضاً «الغشاني».

قلت: بل في الإيضاح «الغمشاني» كابن داود، و إنّما «الغشاني» في نسخة من الخلاصة.

قال: «رزق» بالكسر فالسكون.

قلت: ضبطه الإيضاح بفتحتين.

هذا، و زاد الوسيط في كلام النجاشي بعد ما مرّ «منهم عبّاس بن عامر» مع أنّه لم يقل النجاشي ذلك، وإنّما أنهى طريقه إلى كتابه به. وفي الجامع «روى عنه الصفّار في تقديم الوضوء على غسل الميّت في الاستبصار»[1].

[۳۷۲]

أحمد بن رشيد بن خيثم

العامري، الهلالي

قال المصنّف: قال الخلاصة: قال ابن الغضائري: «زيديّ يدخل حديثه في حديث أصحابنا، فاسد ضعيف».

أقول: ظاهره أنّه ليس بمذكور في ما وصل إلينا من ابن الغضائري، حيث حكاه عن الخلاصة عنه؛ مع أنّه موجود فيه.

---

(۱) الاستبصار: ۱/۲۰۷.

[٣٧٣]

أحمد بن رميح المروزي

قال: لم أقف فيه إلا على قول ابن شهراشوب في المعالم: «له إثبات الوصيّة لأمير المؤمنين ـعليه السّلام ـ وكتاب في ذكر قائم آل محمّد عليهم السّلام».

أقول: كان على الشيخ عنوانه في رجاله، حيث إنّ موضوعه عامّ. وأمّا الفهرست مثل النجاشي فلعلّه لم يقف على كتابيه.

قال: حاله مجهول، ويميّز برواية عبيدالله بن أحمد بن نهيك عنه.

قلت: قد عرفت أنّ مثله مهمل وخبره معتبر، لكن إذا كان ثابتاً ولم يعلم من أين أخذه. كما أنّ الظاهر أنّه الّذي ذكره الخطيب بلفظ «أحمد بن محمّد بن رميح، أبو سعيد النخعي» قائلاً: «نشأ بمرو وسمع العلم بخراسان وغيرها» ونقل روايته «لما زفّت فاطمة إلى عليّ، كان النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ قدّامها، وجبرئيل عن يمينها، وميكائيل عن يسارها، وسبعون ألف ملك خلفها»[١] ثمّ نقل تضعيف أبي زرعة وأبي نعيم له. ثمّ قال: «الأمر عندنا بخلاف قولهما، إنّ ابن رميح كان ثقة ثبتاً لم يختلف شيوخنا الّذين لقوه في ذلك» وقال: «مات سنة ٣٥٧».

وعلى ما ذكر كان عامياً ظاهراً وكان في الباطن إمامياً؛ على مارأى ابن شهرآشوب من كتابيه.

ويأتي عنوانه من رجال الشيخ أيضاً، لكن بلفظ: «أحمد بن محمّد بن رميم المروزي النخعي».

وعنونه ميزان الذهبي أيضاً مثل الخطيب، مبدّلاً «النخعي» بـ«النسوي».

---

(١) تاريخ بغداد: ٦/٥.

[٣٧٤]

أحمد بن زنجويه بن موسى

أبو العبّاس، القطّان، المخزومي

عدّ في تاريخ بغداد رواية جمع عنه، منهم: ابن الجعابي[1].

[٣٧٥]

أحمد بن رياح

قلنا في أحمد بن رباح (بالموحّدة) إنّه عنوان الفهرست.

[٣٧٦]

أحمد بن زكريّا بن بابا

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الهادي -عليه السّلام- وقال: وعن الخلاصة «ابن بابا القمّي من الكذّابين المشهورين، قاله الفضل بن شاذان».

وقال المصنّف: لا ربط له بهذا، لأنّ المراد به الحسين بن محمّد بن بابا.

أقول: إنّ الخلاصة إنّما عنون في الكنى «ابن بابا» أخذاً من الكشّي. ثمّ قال مانقل. ولا يرد عليه شيء. والمراد بـ«ابن بابا» الحسن بن محمّد بن بابا الّذي قال الشيخ في رجاله فيه: «غال» لا الحسين كماقال؛ لكنّه تبع في ماقال الوسيط.

ونقل الجامع رواية محمّد بن أسلم عنه في تذاكر الإخوان من الكافي[2] وعليّ بن محمّد القاشاني في زيادات التلقين من التهذيب[3].

---

(١) تاريخ بغداد: ١٦٤/٤.

(٢) الكافي: ١٨٧/٢.

(٣) التهذيب: ٤٣٢/١.

[٣٧٧]

أحمد بن زكريّا

الكوفي

يروي عنه ابنه المعروف بابن دبس. ويروي عن الحسن بن فضّال، كما يستفاد من النجاشي في الحسن بن جهم.

[٣٧٨]

أحمد بن زكري

يروي عنه أحمد البرقي. ويروي عن محمّد بن عليّ بن عيسى، كما يفهم من الفهرست في محمّد. وفي نسخة «أحمد بن ذكرى».

[٣٧٩]

أحمد بن زياد بن جعفر

الهمداني

نقل عنوان الخلاصة له، قائلاً: «كان رجلاً ثقة، ديّناً، فاضلاً، رضي الله عنه». وقال: نقل عن الإكمال مثله.

أقول: ورد هذا الكلام في الإكمال في آخر باب ما روي من النصّ من الكاظم على القائم -عليهما السّلام-[1] والخلاصة أخذه منه. وهو من مشايخ الصدوق، ووقع في المشيخة أيضاً في عليّ بن مطر. وسيأتي اتّحاده مع أحمد بن محمّد بن زياد الآتي من المشيخة في عيسى بن يونس.

ونقل الجامع رواية أبي عبدالله بن العبّاس عنه في صوم أربعة أيّام التهذيب[2] وابن عبدون في الفهرست في إبراهيم بن رجاء[3].

---

(١) الاكمال: ٢/٣٦١.

(٢) التهذيب: ٤/٣٠٥.

(٣) الفهرست: ٢٧.

[۳۸۰]

أحمد بن زياد الخزّاز

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الكاظم ـعليه السّلامـ قائلاً: «واقفيّ».

أقول: و روى عنه البزنطي في باب من أوصى بعتق الكافي[1] والوصيّة بعتق الفقيه[2] ووصيّة الانسان لعبد التّهذيب[3] وحكم المملوك حكم الحرّ في طلاق الاستبصار[4].

[۳۸۱]

أحمد بن زيد بن جعفر

الأزدي، البزّاز

قال: لم أقف فيه إلا على رواية الفهرست في جعفر بن محمّد بن شريح «عن حميد، عنه، عن محمّد بن أُميّة بن القسم الحضرمي، عن جعفر».

أقول: ما ذكره في نسخة لم يعلم صحّتها؛ والأصحّ ما في اخرى «عن أحمد بن زيد، عن جعفر الأزدي البزّاز».

و حينئذٍ فليس للعنوان وجود، و ينحصر «أحمد بن زيد» في الخزاعي الآتي الراوي عنه حميد. ويأتي جعفر الأزدي.

[۳۸۲]

أحمد بن زيد الخزاعي

قال: لم أقف فيه إلا على رواية حميد بن زياد عنه عن آدم بن المتوكّل في الفهرست فيه و عن أبي جعفر شاهطاق فيه.

---

(۱) الكافي: ۲۰/۷.

(۲) الفقيه: ۲۱۳/٤.

(۳) التهذيب: ۲۲۲/۹.

(٤) الاستبصار: ۳۱۱/۳.

أقول: و روى النجاشي في آدم بن المتوكّل «عن حميد، عنه، عن عبيس، عن آدم» فإمّا سقط «عبيس» من سند الفهرست، وإمّا زيد في سند النجاشي.

كما أنّ الشيخ في رجاله عنون أحمد بن محمّد بن زيد الخزاعي، قائلاً: «يكنّى أباجعفر، روى عنه حميد اصولاً كثيرة» والظاهر اتّحاده مع هذا، لأنّ رجال الشيخ موضوعه عامّ، فلابدّ أن يعنون هذا؛ بخلاف الفهرست والنجاشي، لعدم معلوميّة كون ماروى حميد عنه من الاصول له؛ ولأنّ الفهرست روى كتاب آدم وكتاب شاهطاق عنه.

و حنيئذٍ فإمّا زيد «بن محمّد» في رجال الشيخ، وإمّا سقط من طريق الفهرست وطريق النجاشي.

و على الاتّحاد فيحتمل واقفيته، لقول رجال الشيخ في ذاك: «صلّى عليه الحسن بن سماعة» وابن سماعة كان واقفياً ولا يرضى الناس بصلاة غير أهل مذهبهم عليهم.

و أمّا رواية حميد الواقفي عنه، فأعمّ.

[٣٨٣]

أحمد بن سابق

نقل عنوان الكشّي له، راوياً، عن نصر، عن إسحاق بن محمّد البصري، عن محمّد بن عبدالله بن مهران، عن سليمان بن جعفر الجعفري، قال: كتب أبو الحسن الرضا ـ عليه السّلام ـ إلى يحيى بن أبي عمران وأصحابه القرآن؛ قال: وقرأ يحيى بن أبي عمران الكتاب، فاذا فيه «عافانا الله وإيّاكم! انظروا أحمد بن سابق، لعنه الله، الأعثم الأشجّ، فاحذروه» قال: أبو جعفر ولم يكن أصحابنا يعرفون أنه أشجّ أو به شجّة حتّى كشف رأسه فاذا به شجّة، قال أبوجعفر محمّد بن عبدالله: كان أحمد قبل ذلك يظهر القول بهذه المقالة؛ قال:

فما مضت الأيّام حتى شرب الخمر ودخل في البلايا [١].

أقول: و عدم عنوان الشيخ له في رجاله غفلة، لأنّ موضوعه عام.

ثمّ في خبر الكشيّ تحريفات؛ فالظاهر أنّ قوله: «القرآن» محرّف «كتاباً» كمايشهد له بعد «وقرأ يحيى بن أبي عمران الكتاب». وأنّ قوله: «الأعثم الأشجّ» محرّف «الأشجّ الأعثم» فانّ الشجّة جرح الرأس، والعثم جبر الجرح على غير استواء، فهو متأخّر معنى. وأنّ قوله: «أو به شجّة» كان في نسخة بدلاً من قوله: «أشجّ» فجمع النساخ بينهما؛ أو فيه سقط، والأصل «أو قال به شجّة» بمعنى أنّ إسحاق لم يتذكر تعبير أبي جعفر، كان بلفظ «أشجّ» أو بلفظ «به شجّة».

و أنّ قوله: «قال أبو جعفر محمّد بن عبدالله» ثانياً كان في محلّ قوله: «قال أبو جعفر» أوّلاً، فانّ القاعدة أن يفصّل أوّلاً ثمّ يجمل، لا بالعكس.

[٣٨٤]

أحمد بن السريّ

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الكاظم ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «واقفيّ».

أقول: لم نقف عليه في خبر.

[٣٨٥]

أحمد بن سعيد

الرازي

روى الكشّي في أبي الصلت باسناده عنه، قال: «أبو الصلت الهروي ثقة، مأمون على الحديث، إلا أنّه كان يحبّ آل رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ

(١) الكشّي: ٥٥٢.

وكان دينه ومذهبه»[١].

و مقتضى جعله حبّه لهم -عليهم السّلام- عيباً له نصبه؛ وهو مصداق قوله تعالى: «وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد»[٢].

[٣٨٦]

أحمد بن سليم القيسي

الكوفي

نقل عن الشيخ في رجاله عدّه في أصحاب الصادق -عليه السّلام- مع اختلاف النسخ في «القيسي» و«القبيّ».

أقول: الّذي وجدت في رجال الشيخ «أحمد بن مسلم الضبي الكوفي».

وعلى مانقل، فالظاهر أصحّيّة القبيّ، لما نقل عن القاموس «عمران بن سليم القبيّ نسبة إلى القبّة موضع بالكوفة» بأن يكون هذا أخاه. ولكن في لباب أنساب السمعاني «القبيّ -بفتح القاف- نسبة إلى القبّ مكيال تكال به الغلّات، والقبيّ -بضمّ القاف- نسبة إلى قبّ بطن من مراد» وذكر في كلّ منهما منسوباً.

[٣٨٧]

أحمد بن سليمان

الحجّال

قال: عدّه الشيخ في رجاله في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «روى عنه البرقي» ونقل عنوان الفهرست له والنجاشي. ونقل في طريق الفهرست إليه «عن أحمد بن عبيدالله» مع أنّه «عن أحمد بن أبي عبدالله».

و زاد المصنّف في عنوانه «أبو يحيى» أخذاً له من ابن شهرآشوب. ولا عبرة

---

(١) الكشّي: ٦١٦.

(٢) البروج: ٨.

به بعد خلوّ رجال الشيخ وفهرسته وفهرست النجاشي عنه؛ مع كثرة تحريف نسخة ابن شهرآشوب؛ ففي هذا اقتصر في النسخة على مجرّد عنوان، مع أنّ كتابه فهرست لابدّ أن يذكر فيه كتباً.

قال: نقل الجامع رواية فضالة و محمّد بن يحيى العطّار و موسى بن بكر وموسى بن الحسن عنه.

قلت: أما الأوّل ـ فمورده صلاة الاستسقاء من الكافي[1] وإرادته غير معلومة، فإنّه هكذا «عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن محمّد بن مسلم والحسين بن محمّد، عن عبدالله بن عامر، عن عليّ بن مهزيار، عن فضالة بن أيّوب، عن أحمد بن سليمان جميعاً، عن مرّة مولى محمّد بن خالد، قال: صاح أهل المدينة إلى محمّد بن خالد في الاستسقاء، فقال لي: انطلق إلى أبي عبدالله عليه السّلام» الخبر؛ فتراه جعله معادلاً لمحمّد بن مسلم، وهو أعلى طبقة من هذا.

ولو سلّم، فالثاني غير معلوم، و مورده الوقوف على صفاه[2] فانّ العطار يروي عن محمّد البرقي الّذي هو راوى هذا في الفهرست بوسائط، فكيف روى عن هذا نفسه بلا واسطة؟.

و أمّا الثالث ـ ففي معرفة جوده و سخائه[3] و بخله و شحّه[4] إلا أنّه عنه في نسخة وفي اخرى «عن أحمد بن سلمة» والظاهر أصحّيتها، حيث إنّ هذا ممّن لم يرو عنهم ـ عليهم السّلام ـ كما عرفت من رجال الشيخ؛ وفي خبره روى عن الكاظم ـ عليه السّلام ـ .

و أمّا الرابع ـ ففي جرجيره[5]. و روى أبو عبدالله البرقي عنه في فواكهه[6].

---

(١) الكافي: ٣/٤٦٢. (٢) الكافي: ٤/٤٣٣. (٣) الكافي: ٤/٣٨.
(٤) الكافي: ٤/٤٥. (٥) الكافي: ٦/٣٦٨. (٦) الكافي: ٦/٣٤٩.

[٣٨٨]

أحمد بن سليمان

أبو الحسين، المعيدي

نقل عنوان ابن النديم له، قائلاً: «روى عن عليّ بن ثابت، عن أبي عبيد؛ وخطّه يرغب فيه، أحد العلماء المشاهير الثقات»[١]. وقال: ان كان إماميّاً أمكن عدّه ثقة.

أقول: قد عرفت في المقدّمة أنّ عنوان مثله غلط و أنّ من سكت عن مذهبه عاميّ مثله.

[٣٨٩]

أحمد بن شبيب

أبو سعيد

في يتيمة الدهر «كان فرد خوارزم و مفخرتها جامعاً بين أدب القلم والسيف وفروسية اللسان والسنان، صاحب كتب وكتائب وفضائل ومناقب؛ ولمّا اختصّ بالدولة السامانية والدولة البويهيّة سمّي صاحب الجيشين وشيخ الدولتين الخ»[٢]

و يظهر ممّا نقل له من قوله:

ربّ إنّ ابن شبيب أحمداً صاحب الجيشين شيخ الدولتين
واثق بالله يرجوا لمصطفى و أخاه المرتضى و الحسنين

إماميّته.

[٣٩٠]

أحمد بن شعيب بن عليّ

النسائي

يأتي في عنوان أحمد بن عليّ بن شعيب.

---

(١) فهرست ابن النديم: ٨٧.

(٢) يتيمة الدهر: ٤/٢٤٢.

[٣٩١]

أحمد بن شعيب

نقل عنوان الفهرست له، قائلاً: «يكنى أبا عبدالرحمن، له كتاب العشرة».

أقول: عدم عنوان رجال الشيخ له مع كون موضوعه الاستقصاء غفلة. وأمّا النجاشي فلعلّه لم يقف على كتابه.

قال المصنّف: هو حسن لعدّ ابن داود له في الأوّل.

قلت: هو غلط في غلط، فانّ ابن داود صرّح بأنّه يعنون في الأوّل المهملين كالممدوحين. ثمّ أيّ أثر له بعدكون مستنده الفهرست؟ وإن كان مختصّاً بالممدوحين.

[٣٩٢]

أحمد بن صبيح

أبو عبدالله، الأسدي

نقل عنوان الفهرست له و النجاشي، قائلين: «كوفي، ثقة، والزيدية تدّعيه وليس بصحيح».

قال المصنّف: و روى الفهرست كتابه التفسير بسنده، عن جعفر بن محمّد الحسيني الشيباني، عنه.

أقول: بل، عن جعفر بن محمّد الحسيني، عنه. ثمّ كيف يكون الحسيني شيبانياً حتّى يجمع بينهما؟

و منشأ وهمه أنّ راوي جعفر الحسيني أبو المفضّل الشيباني، فخلطه به.

وعدم عنوان الشيخ له في رجاله مع عموم موضوعه غفلة. وروى عنه عليّ بن فضّال في تلقين التهذيب[١] وكذا في صوم رسول الكافي[٢] وأوّل اعتكاف

(١) التهذيب: ٣١٦/١.

(٢) الكافي: ٩١/٤.

الاستبصار[١] بلفظ «عليّ بن الحسن». وروى الفهرست والنجاشي، عن الحسن بن عليّ بن بزيع، عنه أيضاً. ولم أقف عليه في الرجال.

[٣٩٣]

أحمد بن الصفّار

نقل عنوان الوسيط له عن رجال الشيخ في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «من غلمان العيّاشي».

أقول: إن ثبت وجوده في رجال الشيخ (فلم أقف عليه في نسختي الخطية، بل في المطبوعة الحيدريّة في العدد الثاني عشر) يكون حسناً، لما عرفت في المقدّمة: من كون غلمان العيّاشي علماء أجلّة، كالكشّي.

[٣٩٤]

أحمد بن الصقر

نقل الصدوق في معانيه[٢] رواية في تفسير قوله تعالى: «والنجم إذا هوى» ثمّ قال: «وحدّثنا بهذا الحديث شيخ لأهل الريّ، يقال له: أحمد بن الصقر الصائغ العدل».

وعنونه الخطيب في تاريخه، قائلاً: «أحمد بن الصقر بن ثوبان أبو سعيد البصري»[٣] ووثّقه وقال برواية جمع عنه، منهم الجعابي. فالرجل عاميّ، روى عنه منّا ابن بابويه وابن الجعابي.

[٣٩٥]

أحمد بن الصلت

بن المغلس، أبو العبّاس، الحماني

عنونه الخطيب، قائلاً: «وقيل: أحمد بن محمّد بن الصلت» ونقل رواية

---

(١) الاستبصار: ١٢٧/٢. (٢) بل في أماليه /٤٥٣. (٣) تاريخ بغداد: ٢٠٦/٤.

جمع عنه، منهم ابن الجعابي، وطعن فيه بوضعه الحديث[1].

وحيث إنّ دأبه في من روى منقبة لنا أو مثلبة لهم - ولو كان منهم - الطعن فيه، يمكن أن يكون طعنه في هذا هكذا. وضعّفه الذهبي، وقال: «كان قبل الثلاثمأة».

[٣٩٦]

أحمد بن عائذ بن حبيب

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «الأحمسي، البجلي، مولى، ثقة، كان صحب أبا خديجة سالم بن مكرم وأخذ عنه وعرف به، وكان حلّالاً».

ونقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق - عليه السَّلام - قائلاً: «العبسي الكوفي، أبو عليّ، اسند عنه» وفي أصحاب الباقر - عليه السَّلام - بلفظ «أحمد بن عائذ».

وقال: قال الكشّي: «قال العيّاشي: سألت أبا الحسن عليّ بن الحسن بن فضّال عن أحمد بن عائذ كيف هو؟ فقال: صالح، كان يسكن بغداد، وقال أبو الحسن: أنا لم ألقه»[2].

أقول: وعنوان الكشّي أيضاً كخبره بلفظ «أحمد بن عائذ» فأمّا عدم عنوان الفهرست له، فلعلّه لعدم وقوفه على كتابه.

قال المصنّف: في قول النجاشي: «الأحمسي، البجلي» الأحمسي: نسبة إلى بني أحمس، بطن من بجيلة بن أنمار؛ وبنو أحمس وإن كانوا بطناً آخر من ضبيعة، إلا أنّ المراد به هنا البطن من بجيلة.

قلت: وفي أنساب السمعاني «أحمس: طائفة من بجيلة، نزلوا الكوفة؛ وقيل: أحمس، هو أحمس بن ضبيعة بن ربيعة بن نزار؛ وفي اليمن أحمس بن

---

(١) تاريخ بغداد: ٤/٢٠٧.

(٢) الكشّي: ٣٦٢.

الغوث بن أنمار بن أراش بن عمرو بن الغوث بن زيد بن كهلان».

و مراده بقوله: «و قيل الخ» قيل أحمس إثنان: أحمس من ربيعة وأحمس من اليمن، أي بجيلة. وتوهّم الجزري الّذي اختار منه: أنّه قال: إنّ أحمساً إمّا هذا وإمّا ذاك، فاعترض عليه بأنّ أحمساً إثنان.

قال المصنّف في اختلاف النجاشي و رجال الشيخ فيه بالأحمسي والعبسي: يمكن أن يكون العبسي نسبة إلى المكان، فانّ «عبس» ماء بنجد.

قلت: المنصرف من إطلاقه النسبة إلى القبيلة؛ ولولم يكن العبسي تحريفاً من النسخة فهو وهم من رجال الشيخ، فأحمسيّته لا إشكال فيه، فاتّفق المشيخة والبرقي ورجال الشيخ نفسه في أبيه عليها.

قال المصنّف: نقل الجامع رواية محمّد بن عمرو بن بزيع، والحسن بن عليّ الوشا، ومحمّد بن عيسى، وعبيدالله الدهقان، وابن أبي نصر، والحسن بن فضّال، عنه.

قلت: و مورد الأوّل: الحثّ على طلب الكافي[1] والثاني: الائمّة ولاة أمره[2] والثالث: زيادة قضايا التهذيب[3] والرابع: من يجب مصادقته من الكافي[4] والخامس: أحكام جماعة التهذيب[5]. والسادس: أحكام طلاقه[6].

[٣٩٧]

أحمد بن عامر

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الرضا ـعليه السّلام ـ قائلاً: «أحمد بن عامر بن سليمان الطائي، روى عنه ابنه عبدالله بن أحمد، أسند عنه».

و نقل عنوان النجاشي له، وقال: قال: «أحمد بن عامر بن سليمان بن

---

(١) الكافي: ٥/٧٩.
(٢) الكافي: ١/١٩٠.
(٣) التهذيب: ٦/٢٩٢.
(٤) الكافي: ٢/٦٣٩.
(٥) التهذيب: ٣/٣٧.
(٦) التهذيب: ٨/٦٨.

صالح بن وهب بن عامر، وهو الّذي قتل مع الحسين بن عليّ -عليه السّلام- بكربلاء، بن حسّان بن الشريح بن سعد بن حارثة بن لام بن عمرو بن طريف بن عمرو بن بشامة بن ذهل بن جدعان بن سعد بن قطرة بن طيّ؛ ويكنّى أحمد بن عامر أبا الجعد. قال عبدالله ابنه -في ما أجازنا الحسن بن أحمد بن إبراهيم-: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا عبدالله، قال: ولد أبي سنة سبع وخمسين ومأة، ولقي الرضا -عليه السّلام- سنة أربع وتسعين ومأة. ومات الرضا -عليه السّلام- بطوس سنة إثنتين ومأتين يوم الثلاثاء لثمان عشر خلون من جمادى الاولى. وشاهدت أباالحسن وأبا محمّد -عليهما السّلام- وكان أبي مؤذنهما. ومات عليّ بن محمّد سنة أربع وأربعين ومأتين. ومات الحسن سنة ستّين ومأتين يوم الجمعة لثلاث عشر خلت من المحرّم، وصلّى عليه المعتمد أبوعيسى بن المتوكّل.دفع إليّ هذه النسخة -نسخة عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي- أبوالحسن أحمد بن محمّد بن موسى الجندي شيخنا -رحمه الله- قرأتها عليه: حدّثكم أبو الفضل عبدالله بن أحمد بن عامر، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا الرضا عليّ بن موسى -عليهما السّلام- والنسخة حسنة)).

أقول: قول النجاشي: ((حدّثكم أبو الفضل)) الظاهر أنّه محرّف ((حدّثكم أبو القاسم)) كمايشهد له قول النجاشي نفسه في ابنه عبدالله؛ ويشهد له قول الفهرست وقول الخطيب في ابنه أيضاً، ويشهد له الخبر الآتي من العيون.

كما أنّ ما رواه عن ابنه في تاريخ شهر وفاة الرضا والعسكري -عليهما السّلام- وسنة فوت الهادي -عليه السّلام- خلاف إجماع الآخرين.

كما أنّ عنوانه له الظاهر أنّه في غير محلّه، حيث إنّ النسخة لابنه عبدالله، وإنّما رواها عن أبيه، عن الرضا -عليه السّلام- لقوله هنا: ((دفع إليّ هذه النسخة- نسخة عبدالله بن أحمد-)) وقوله في ابنه: ((روى عن أبيه، عن الرضا -عليه السّلام- نسخة)). ولذا لم يعنونه الفهرست واقتصر على عنوان ابنه. اللّهم

إلا أن يقال: إن النسخة للأب ولم يقف عليها الفهرست، وعنوانه للابن لا لهذه النسخة، بل لكتابه قضايا أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ .

كما أنّ عدم عنوان الخلاصة له بعد كونه مؤذناً للعسكريين ـ عليهما السّلام ـ كما نقله النجاشي عن ابنه ـ وهو نوع مدح ـ في غير محلّه.

و كيف كان: فعنونه الخطيب أيضاً، و قال: «سكن سرّ من رأى وحدّث بها عن عليّ بن موسى الرضا، روى عنه ابنه عبدالله، وإبراهيم بن رجا المقري»[1].

ثمّ إنّ المصنّف علّق على قول النجاشي في نسبه: «بشامة» إنّه بدّله في ابنه بـ «ثمامة».

قلت: ليس الاختلاف من النسخة، حيث إنّ الإيضاح ضبط هنا كلمة «بشامة» وثمّة كلمة «ثمامة».

و يأتي في ابنه إسقاطه «قطرة» من نسبه. وأمّا قوله: «الشريح» فتحريف من المصنّف، والنجاشي قال: «شريح».

قال المصنّف: في باب ٢١ من العيون في سند «حدّثنا أبو القاسم عبدالله بن أحمد بن عامر بن سليمان الطائي بالبصرة، قال: حدّثني أبي سنة ستّين ومأتين». قال: ومقتضى تاريخ ولادته الّذي سمعته من النجاشي وروايته عن أبيه في هذا أنّه عمّر فوق مأة.

قلت: الخبر في الباب ٣٠ لا باب ٢١.

[٣٩٨]

أحمد بن العبّاس

النجاشي

قال: المصنّف: هو أحمد بن عليّ بن العبّاس النجاشي، المكنّى بأبي

(١) تاريخ بغداد: ٤/ ٣٣٦.

العبّاس،صاحب كتاب الرجال المعروف؛ ويشهد بما ذكرنا انّه سمّى نفسه في كتابه تارة أحمد بن عليّ واخرى أحمد بن العبّاس؛ وكلامه الآتي صريح في أنّ مصنّف الكتاب المعروف هو أحمد بن العبّاس، مع تصريحه في محمّد بن أبي القاسم وعثمان بن عيسى بأنّ اسم أبيه عليّ.

أقول: جعل هذا العنوان للنجاشي غلط؛ و إنّما يصحّ لجدّه وللآتي إن جعلناه غير جدّه، لكن يأتي تقريب اتّحاده معه.

و منشأ غلط المصنّف أنّ النجاشي عنون نفسه في آخر باب أحمد بعنوان «أحمد بن عليّ بن أحمد بن العبّاس» منهياً نسبه إلى معد بن عدنان.

ثمّ في النسخ الواصلة التي قد عرفت في المقدّمة عدم وصولها صحيحة «أحمد بن العبّاس النجاشي الأسدي، مصنّف هذا الكتاب» وهو من تحريفها، فانّه لا معنى لأن يعنون نفسه أوّلاً ويقتصر على نسبه، ثمّ يعنون نفسه ثانياً بغير عنوانه الأوّل بلفظ «أحمد بن العبّاس» وإنّما كلمة «أحمد بن العبّاس» في نسخنا محرّفة «أبو العبّاس» حسب المتعارف في ذكر كنية صاحب العنوان بعد إنهاء نسبه إلى أبيه أو جدّه أو أجداده، فبدّل النسّاخ كلمة «أبو» بكلمة «أحمد» فتوهّموه عنواناً آخر فكتبوا كلمة «أحمد» متميّزة كالعناوين.

و الدليل على ما قلنا أنّ الخلاصة و ابن داود اقتصرا في عنوانه على «أحمد بن عليّ بن أحمد بن العبّاس» وجعلا الكتاب له؛ مع أنّ في نسخنا جعل لأحمد بن العبّاس ـ كما قال ـ وأنّ الخلاصة قال: «يكنّى أبا العبّاس» وفي نسخنا ليس في أحد عنوانيه كنيته. وقد عرفت في المقدّمة صحّة نسخة العلّامة وابن داود من النجاشي، دون من تأخّر عنهما.

و أيضاً ـ كيف يمكن أن يعنون نفسه متعدّداً متّصلاً. وإنّما قد يتعدّد منهم عنوان واحد غفلة إمّا للفصل الكثير وإمّا لعدم التفطن للاتّحاد حيث رآه باختلاف اللفظ فيه.

و أيضاً ـ كتاب النجاشي فهرست كفهرست الشيخ ـ كما عرفت في المقدّمة ـ وتعبيرهم عنه بالرجال غلط. وموضوع الفهرستات عنوان ذوي الكتب، أصلاً كان أوتصنيفاً؛ فلامعنى لأنّ يقتصر في عنوانه الأوّل على مجرّد العنوان.

و أيضاً ـ كونه أحمد بن عليّ مقطوع، ولا يصحّ أن يسمّي نفسه أحمد بن العبّاس نسبة إلى جدّه، لأنّ العبّاس ليس باسم خاصّ ـ كبابويه وقولويه ـ حتّى تصحّ نسبة ولد ولده إليه كنسبة ولده؛ كما يقال: محمّد بن عليّ بن بابويه ومحمّد بن بابويه، وجعفر بن محمّد بن قولويه وجعفر بن قولويه؛ مع أنّ العبّاس لو كان اسماً خاصّاً لم يصحّ هنا النسبة إليه، لأنّ النسبة إلى الجدّ في الاسم الخاص إنّما تصحّ إذا لم يحصل الالتباس، وبعد كون جدّه أحمد بن العبّاس لو قيل في النجاشي: «أحمد بن العبّاس» لم يعلم أنّه هوالمراد أوجدّه؟.

ثمّ إنّ المصنّف كما غلط في عنوانه ـ كما شرحناه ـ غلط في قوله: «هو أحمد بن عليّ بن العبّاس النجاشي» فلم يعنون أحد النجاشي بماذكر حتّى المصنّف نفسه، فانّه إنّما عنونه في مايأتي تارة «أحمد بن عليّ بن أحمد النجاشي» واخرى «أحمد بن عليّ بن أحمد بن العبّاس النجاشي» وهما صحيحان؛ وإنّما «أحمد بن عليّ بن العبّاس» هو ابن نوح السيرافي، لا النجاشي.

و قلنا: إنّ هذا العنوان للنجاشي غلط، و يصحّ لجدّه؛ فيمكن إبقاءه له ويقال في ترجمته ـ وإن لم يعنونه أحد ـ: أحمد بن العبّاس جدّ النجاشي، يروي عنه ابنه أبو النجاشي، ويروي عن عليّ بن إبراهيم الجواني، كمايظهر من النجاشي في عليّ بن عبيدالله بن عليّ بن الحسين.

وللمصنّف خبطات اخر، غير ما مرّ

منها ـ أنّه قال: «عند التعارض يقدّم قول النجاشي على غيره حتى الشيخ»

مع أنّه ليس كذلك كليّاً، فقد دلّلنا إلى هنا في غير موضع على خطأ النجاشي وصواب الشيخ. والحقّ إنّ عند التعارض يرجع إلى القرائن، ومع عدمها ـ لو لم يقدّم قول الشيخ ـ يتوقّف.

ومنها ـ قوله: «النجاشي ـ بتشديد الجيم ـ هو الّذي يثير الصيد ليمرّ على الصائد؛ فالياء ليست ياء نسبة كما في النجاشي (مخفّفاً) ـ ملك الحبشة ـ فانّ الياء فيه أيضاً جزء الاسم» فلم يقل أحد إنّ النجاشي بتشديد الجيم؛ وإنّما في القاموس «النجاشي بتشديد الياء، وتخفيفها أفصح، ويكسر نونها أو هو أفصح، أصحمة ملك الحبشة». ثمّ تفريعه على تشديد الجيم تخفيف الياء تناقض، لأنّه إذا كان بالتشديد فهو مبالغة في الناجش، فتكون الياء للنسبة مشدّداً. ثمّ ليس معناه إثارة الصيد بالخصوص.

قال ابن قتيبة في باب المسمّين بالصفات وغيرها: «النجاشي هو الناجش، والنجش استثارة الشيء؛ ومنه قيل للزائد في ثمن السلعة: الناجش ونجّاش؛ ومنه قيل للصياد: ناجش».

و النجاشي كان اسم أحد أجداده الّذي كتب إليه الصادق ـ عليه السّلام ـ رسالة، ثمّ اطلق على أولاده. وهو عربيّ مشتق من النجش؛ وأمّا لقب ملك الحبشة ـ كقيصر للروم ـ فلا يعلم أصله. قال ابن قتيبة: لست أدري بالعربيّة هو أم وفاق بين العربيّة وغيرها [1].

[٣٩٩]

أحمد بن العبّاس النجاشي

الصيرفي، المعروف بابن الطيالسي

نقل المصنّف عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم ـ عليهم السّلام ـ

---

(١) أدب الكاتب: ٧٥.

قائلاً: «يكنّى أبا يعقوب، سمع منه التلّعكبري سنة خمس وثلاثين وثلاثمأة، وله منه إجازة، وكان يروي دعاء الكامل، ومنزله كان في درب البقر».

أقول: لا يبعد كونه أحمد بن العبّاس جدّ النجاشي الّذي شرحناه في السابق، فالطبقة تشهد له، مع الاتّحاد في الاسم والنسب، ولقب النجاشي الخاصّ ببيتهم، كما عرفت في سابقه. وأمّا زيادة «الصيرفي» في هذا والمعروفيّة بـ«ابن الطيالسي» فلا ينافيان الاتّحاد؛ مع أنّه يأتي في عنوان «أحمد بن عليّ بن أحمد النجاشي» عن الصهرشتي وصف النجاشي أيضاً بالصيرفي؛ فيبق في هذا زيادة المعروفية بابن الطيالسي، ولابدّ لكلّ شخص من بيت مشترك في لقب من تمييز يخصّه.

قال المصنّف: يعرف برواية التلّعكبري و إبراهيم بن هاشم عنه، و بروايته عن هشام بن الحكم.

قلت: أمّا رواية التلّعكبري عنه، فلا إشكال فيه بعد تصريح الشيخ في رجاله به. وأمّا رواية إبراهيم عنه وروايته عن هشام، فالأصل فيه أنّ الجامع نقل هنا ما في المشيخة في بلال المؤذّن «إبراهيم بن هاشم، عن أحمد بن العبّاس، عن هشام بن الحكم»[١] إلا أنّه من أين أنّه هذا الّذي ذكره رجال الشيخ؟ فانّ الظاهر تأخّر هذا عن إبراهيم بن هاشم،فكيف يكون إبراهيم راوياً عنه؟ وكيف يكون مع تأخّره راوياً عن هشام؟.

و الصواب: أن يقال: إنّه يروي عن عليّ بن إبراهيم الجواني، كما عرفت في سابقه.

هذا، و أمّا قول رجال الشيخ: «و منزله كان في درب البقر» فلم يذكره الحموي في بلدانه، بل ذكر بدله «درب النهر اسم موضعين في بغداد» كما أنّ

(١) الفقيه: ٤/٤٥٧.

السمعاني قال في أنسابه: «الدربي منسوب إلى موضع ببغداد وموضع بنهاوند» فيحتمل أن يكون «درب البقر» محرّف «درب النهر» ويمكن أن يكون هذا فات الحموي، فانّه وإن أراد الاستقصاء إلا أنّه فاته كثير، كما فات السمعاني.

[٤٠٠]

أحمد بن عبد بن أحمد

بن الرفاء

سيجيء في أحمد بن عبدالله بن أحمد الرفاء.

[٤٠١]

أحمد بن عبدالعزيز

الجوهري

يأتي في الآتي.

[٤٠٢]

أحمد بن عبدالعزيز

الكوفي، أبو شبل

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ.

و نقل فيه قول الفهرست: «أحمد بن عبدالعزيز الجوهري، له كتاب السقيفة».

و نقل قول ابن أبي الحديد في عنوان فدك: «و جميع ما نورده في هذا الفصل من كتاب أبي بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري، وهو عالم محدّث كثير الأدب، ثقة، ورع، أثنى عليه المحدّثون، ورووا عنه مصنّفاته»[1].

ثمّ تردّد المصنّف في تقدّم صراحة قول ابن أبي الحديد في عاميّته على ظاهر

---

(۱) شرح ابن أبي الحديد: ١٦/ ٢١٠.

الشيخ في إماميّته أو بالعكس، وفي اتّحاد «الجوهري» في الفهرست مع «أبي شبل» في رجال الشيخ وعدمه.

أقول: أمّا عاميّة الجوهري، فلا ريب فيه، فكتابه يشهد بذلك، إلا أنّه ليس من نصّابهم؛ وكان على الفهرست التنبيه على ذلك. عنونه الفهرست وإن كان من العامّة، لأنّ في سقيفته مايكون لنا. وأمّا عدم عنوان النجاشي له، فلعلّه لعدم كون جميع كتابه السقيفة لنا وإنّما فيه أخبارلنا. وإنّما عنون محمّد بن جرير الطبري، لكون جميع كتابه في طرق الغدير لنا.

كما أنّ تغاير «أبي شبل» في رجال الشيخ مع «الجوهري» في الفهرست ممّا لا ريب فيه، فانّ من في رجال الشيخ «أبو شبل الكوفي» وهو متقدّم، ومن في الفهرست «أبو بكر الجوهري» وهو متأخّر. ولا وجه لجمع المصنّف بينهما في عنوان بمجرّد الاتّحاد في الاسم والنسب.

و الأصل في فعله الوسيط. كما أنّ الجامع نقل في ذيله رواية سهل بن زياد عنه في سجود الكافي [1] مع أنه لم يعلم كونه أحدهما. أمّا الجوهري: فلأنّه ليس منّا ومن في الخبر منّا، وأمّا أبو شبل: فلأنّه من أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ وهذا روى بالواسطة عن الكاظم ـ عليه السّلام ـ مع عدم ذكر لقب له أو كنية، فانّه هكذا «عن أحمد بن عبدالعزيز، قال: حدّثني بعض أصحابنا، قال: كان أبو الحسن الأوّل ـ عليه السّلام ـ إذا رفع رأسه من آخر ركعة الوتر» الخبر.

و قد نقل ابن أبي الحديد من سقيفة الجوهري في عنوان النهج «ومن كلام له عليه السّلام في معنى الأنصار» أيضاً [2].

***

(١) الكافي: ٣/٣٢٥.

(٢) شرح ابن أبي الحديد: ٢/٤٤ و٦/٥-١٤.

[٤٠٣]

أحمد بن عبدالله بن أحمد

بن أبي عبدالله، البرقي

يروي عن جدّه، ويروي عنه الكليني؛ و هو أحد عدّته في طريقه إلى أحمد بن أبي عبدالله البرقي. والظاهر أنّ ما في آخر الخلاصة في عدّة الكليني عن أحمد ذاك بلفظ «أحمد بن عبدالله بن أبيه» محرّف «أحمد بن عبدالله، ابن ابنه» وإنّما النسّاخ أسقطوا ألف الابن بعد عبدالله، كما حرّفوا النون في «ابنه» بالياء.

[٤٠٤]

أحمد بن عبدالله بن أحمد

بن جلّين، الدوري، أبوبكر، الورّاق

نقل عنوان الفهرست و النجاشي له، قائلين: «كان من أصحابنا، ثقة في حديثه، مسكوناً إلى روايته» وزيادة الثاني «لا نعرف له إلا كتاباً واحداً في طرق من روى ردّ الشمس وما يتحقّق بأمرنا، مع اختلاطه بالعامّة وروايته عنهم وروايتهم عنه». وقال: عدّه الشيخ في رجاله في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «أحمد بن عبدالله بن جلّين الدوري أبوبكر الورّاق، ثقة، روى عنه ابن الغضائري».

أقول: بل قال: «روى عنه الغضائري».

قال: و قال الخلاصة: «روى عنه ابن الغضائري».

قلت: بل الخلاصة أيضاً قال: «روى عنه الغضائري» كرجال الشيخ. ومراد رجال الشيخ بـ«الغضائري» الحسين بن عبيدالله، كما هو طريقه إليه في فهرسته.

هذا، و عنونه الخطيب بلفظ «أحمد بن عبدالله بن خلف أبوبكر الدوري

الورّاق» قائلاً: «كان رافضيّاً مشهوراً بذلك»[1] وحينئذٍ فأحد العنوانين تحريف.

و عنونه ميزان الذهبي بلفظ «أحمد بن عبدالله بن جلّين» كما يأتي.

فالظاهر كون «خلف» في كتاب الخطيب محرّف «جلين» لقربهما خطّاً، بعد تصديق الذهبي له.

قال المصنّف «ما» في قول النجاشي: «و ما يتحقّق بأمرنا» موصولة، وغرضه أنّه ذكر في كتابه طرق رواية ردّ الشمس وما من الأخبار به يتحقّق أمرنا معاشر الشيعة. وظنّ الحاوي والداماد كون «ما» فيه نافية، فردّ الأوّل على النجاشي بأنّ الشيخ قال: «إنّه من أصحابنا، ثقة».

قلت: المعنى ظاهر، غير ما فهم المصنّف و غير فهم الحاوي والداماد. أمّا مافهما: فلأنّ النجاشي نفسه قال في أوّل كلامه ـ كالشيخ ـ إنّه «كان من أصحابنا، ثقة في حديثه، مسكوناً إلى روايته» فكيف يقول بعد ذلك: «لا يتحقّق بأمرنا»؟. ولو لا تصريح نفسه لأمكن الجواب عن ردّه بأنّ كلام الشيخ مستند لنا، لا له، فلعلّه رأى خطأ الشيخ من مواضع اخر.

و أمّا ما فهمه: فلأنّه تكلّف. و إنّما المعنى «إنّه و إن كان إمامياً منّا، إلا أنّه لمكان اختلاطه بالعامّة وروايته عنهم وروايتهم عنه كان يخفي مذهبه ولا يتحقّق بأمرنا ولا يظهره» كما هو شأن جميع المعاشرين لهم من الإماميّة، كالمسعودي وغيره؛ وإن كان ماقاله المصنّف محتملاً أيضاً.

هذا، و مراد النجاشي في قوله: «روايته عنهم» أبو القاسم البغوي، وأبو سعيد العدوي، وإبراهيم بن عبدالله الزينبي العسكري، ومحمّد بن عبدالله المستعيني، وأبوبكر بن مجاهد المقري، وأحمد بن عبدالعزيز الجوهري. وفي قوله:

---

(١) تاريخ بغداد: ٤/٢٣٤.

«روايتهم عنه» أبوطالب عمر بن إبراهيم الفقيه، والقاضي أبوالقاسم العلاء الواسطي، والقاضي أبو القاسم التنوخي.

عنونه الخطيب ـ كما عرفت ـ و نقل روايته عن اولئك و رواية هؤلاء عنه.

[٤٠٥]

أحمد بن عبدالله

بن أحمد الرفاء

قال: نقل ابن داود عن النجاشي عنوانه، قائلاً: «أخونا مات قريب السنّ».

و قال المصنّف: إنّما عنون النجاشي «أحمد بن عبد» لا «أحمد بن عبدالله» وزاد «رحمه الله».

أقول: لا عبرة بنسخنا، لما عرفت في المقدّمة من عدم صحّتها؛ مع أنّه لم نر التسمية بـ«عبد» مجرّداً.

قال المصنّف بحسنه، لترحّم النجاشي عليه.

قلت: قد عرفت في المقدّمة كونه أعمّ. نعم: يمكن الاستدلال على حسنه بقوله: «أخونا» فإنّه لم يكن أخاه النسبي، فلابدّ أنّه كان ورعاً ديّناً، فعقد معه الاخوّة.

[٤٠٦]

أحمد بن عبدالله الإصفهاني

الحافظ أبو نعيم

قال: قال ابن شهرآشوب: «عامي، إلا أنّ له: منقبة المطهّرين ورتبة الطيّبين وما نزل من القرآن في أمير المؤمنين عليه السّلام» وعن البهائي: إنّ في كتابه الحلية مايدلّ على خلوص ولائه.

أقول: بل يظهر من كتابه الحلية كونه عامياً مغفّلاً، فانّه يلتزم بجميع

ماروي ويقول بحسن العدوّ والوليّ؛ فروى في عمرو بن شرحبيل «إنّ عمراً قال: رأيت في المنام كأنّي دخلت الجنّة فاذا قباب مضروبة، فقلت: لمن هذا؟ فقيل لذي الكلاع وحوشب ـ وكانا قاتلا مع معاوية ـ قلت: فأين عمّار وأصحابه؟ قالوا: أمامك، قلت: وقد قتل بعضهم بعضاً! فقال: إنّهم لقوا الله فوجدوه واسع المغفرة»[1].

وكيف يظهر من كتابه خلوص ولائه؟ وقد عنون فيه أوّل الأولياء عنده الأوّل، وطبّق جميع أغاني التصوّف عليه. هذا، وقد قيل: إنّه من أجداد المجلسي.

[٤٠٧]

أحمد بن عبدالله بن اميّة

قال: لم أقف فيه على ما ينفع. واحتمال كون «ابن اميّة» تصحيف «ابن بنيه» الواقع في ترجمة البرقي،وتفريع كونه من مشايخ الكليني على ذلك حدس وتخمين.

أقول: كان عليه أوّلاً: أن يذكر مستنداً لوجوده ثمّ يبحث عنه. والأصل فيه أنّ في آخر الخلاصة فسّر عدّة الكليني في قوله: «عدّة عن أحمد البرقي» بأحمد بن عبدالله ابن ابنه ـ الّذي عنونّاه ـ والنسخ بدّلت قوله ذاك تارة بلفظ «أحمد بن عبدالله ابن أبيه» كمامرّ، واخرى بلفظ «أحمد بن عبدالله بن اميّة» كماهنا.

[٤٠٨]

أحمد بن عبدالله بن جعفر

الحميري

قال: قال النجاشي في أخيه محمّد: «له مكاتبة».

---

(١) حلية الأولياء: ٤/١٤٣.

أقول: الظاهر أنّ النجاشي أراد مكاتبته الصاحب -عليه السّلام- فقال في أخيه: «كاتب صاحب الأمر عليه السّلام» فيكون جليلاً لائقاً لمكاتبته؛ وهذا هو الوجه في حسنه، لا ماذكر المصنّف: من عنوان الخلاصة وابن داود له في الأوّل، فانّ مستند عنوانهما ما يذكران فيه، فان كان قاصراً عن إفادة حسن فأيّ أثر لعنوانهما؟

[٤٠٩]

أحمد بن عبدالله بن جلّين

مرّ في أحمد بن عبدالله بن أحمد بن جلّين عنوان رجال الشيخ له في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- بهذا اللفظ، قائلاً: «أبوبكر الورّاق، ثقة، روى عنه الغضائري».

و عنونه ميزان الذهبي، قائلاً: «عن أبي قاسم البغوي، رافضي بغيض، كان ببغداد، يروي عنه أبو القاسم التنوخي بلايا» وهو الآتي. ويأتي زيادة كلام فيه.

[٤١٠]

أحمد بن عبدالله بن خلف

أبوبكر، الدوري، الورّاق

عنونه الخطيب و قال بعد نقله روايته عن جمع و رواية جمع عنه: «كان رافضيّاً مشهوراً بذلك»[1] والأصل فيه وفي أحمد بن عبدالله بن أحمد بن جلّين -المتقدّم من الفهرست والنجاشي- واحد؛ فكلمة «بن خلف» محرّف «بن جلّين» أو بالعكس، وكلمة «بن أحمد» قبله إمّا زيدت ثمّة وإمّا سقطت هنا.

و الظاهر بل المقطوع كون «خلف» محرّف «جلّين» كما أنّ الظاهر سقوط

(۱) تاريخ بغداد: ٢٣٤/٤.

«بن أحمد» بعد «عبدالله» منه ومن رجال الشيخ ومن الذهبي. فعنون السمعاني في أنسابه «الجلّيني» قائلاً: بضمّ الجيم وتشديد اللام، نسبة إلى جلّين،اسم لجدّ أبي بكر أحمد بن عبدالله بن أحمد بن جلّين المروزي الجلّيني الورّاق، من أهل بغداد، حدّث عن أبي بكر ابن مجاهد وغيره؛ روى عنه القاضي أبو القاسم التنوخي وغيره، وكان رافضيّاً مشهوراً بذلك؛ ولد سنة تسع وتسعين ومأتين، ومات سنة سبع وسبعين وثلا ثمأة.

و الظاهر أنّ رجال الشيخ و الميزان رأيا «أحمد بن عبدالله بن جلّين» تجوّزاً ـفي مثله يصحّ التجوّزـ فتوهّماه حقيقة؛ وكذا الخطيب.

و كيف كان: فروى عنه ابن عبدون أيضاً في الفهرست في زياد بن المنذر.

[٤١١]

أحمد بن عبدالله

العقيلي

قال المصنّف: في الكافي «عليّ بن إبراهيم، عن أحمد بن عبدالله العقيلي ـوهو أحمد بن عبدالله بن محمّد بن عبدالله بن عقيل بن أبي طالبـ عن عيسى بن عبيدالله القرشي».

أقول: بل فيه «عليّ بن إبراهيم عن أبيه» عن هذا. ومورده: باب البدع والرأي منه[1]. ثمّ لم يأت لتفسيره العنوان بمستند؛ مع أنّ في نسب قريش مصعب الزبيري بعد ذكر ولد عقيل «انقرض ولد عقيل إلا من محمّد بن عقيل، فولدت له عبدالله بن محمّد» فيكون «بن عبدالله» قبل «بن عقيل» في كلامه زائداً.

---

(١) الكافي: ٥٨/١.

[٤١٢]

أحمد بن عبدالله بن عيسى

بن مصقلة بن سعد، القمّي، الأشعري

نقل عنوان النجاشي له، وقال: قال: «ثقة، له نسخة عن أبي جعفر الثاني ـ عليه السّلام ـ أخبرنا محمّد بن عليّ الكاتب، عن محمّد بن وهبان، قال: حدّثنا أحمد بن إبراهيم القمّي، قال: حدّثنا عبدالعزيز بن يحيى الجلودي، قال: حدّثنا محمد بن عبدالرحمان بن سلام، قال: حدّثنا أحمد بن عبدالله بن عيسى بن مصقلة، قال حدّثنا محمّد بن عليّ بن موسى عليهم السّلام».

و قال: العجب من ابن داود! حيث رمز «لم» مع قول النجاشي بروايته عن الجواد ـ عليه السّلام ـ.

أقول: و كذا بدّل «سعد» بـ«سعيد». لكن الظاهر كون كلّ منهما من تصحيف نسخته؛ كما أنّ «إبراهيم القمّي» في كلام المصنّف تحريف «إبراهيم العمّي» كما في النسخة المصحّحة.

[٤١٣]

أحمد بن عبدالله الغروي

قال: عن المجمع «مجهول». و قال: يعرف برواية الحسين بن سعيد عنه، وبروايته عن أبان بن عثمان.

أقول: بل أحمد بن عبدالله القروي (بالقاف) لا الغروي (بالغين) وهو مهمل لا مجهول؛ فالمجهول من عنونه القدماء وطعنوا فيه بالمجهوليّة، وهذا لم يعنونوه. وقد روى عن الحسين بن المختار القلانسي أيضاً، كما في المشيخة في طريق «جويرية». وروايته عن أبان في صلاة عيدي التهذيب[1] ويأتي «القروي» في الألقاب.

(١) التهذيب: ٣/١٣٢.

[٤١٤]
أحمد بن عبدالله بن قضاعة
بن صفوان

نقل ابن داود في عنوان ابنه ـ محمّد الصفواني ـ عن ابن الغضائري، قال فيه: «ما أنكرت منه شيئاً إلا ما يرويه، عن أبيه، عن جدّه، عن الصادق ـ عليه السّلام ـ فانّه شيء غير معروف؛ وقد رأيت فيه مناكير مكذوبة عليه، وأظنّ الكذب من قبل أبيه».

فان قيل: إنّ عنوان ابن داود للابن بلفظ «محمّد بن أحمد بن قضاعة أبو عبدالله بن صفوان بن مهران، أبو عبدالله الصفواني» فلا يصحّ ما عنونت.

قلت: الظاهر إنّ لفظ «أبو عبدالله» الأوّل محرّف «بن عبدالله» مع تغيير محلّه من النسّاخ، وأنّ الأصل «محمّد بن أحمد بن عبدالله بن قضاعة بن صفوان بن مهران،أبو عبدالله الصفواني» بقرينة رجال الشيخ والفهرست والنجاشي،فيصحّ العنوان.

[٤١٥]
أحمد بن عبدالله
الكرخي

نقل عنوان الكشّي له و روايته عن القتيبي، قال: «حدّثني أبو طاهر محمّد بن عليّ بن بلال، وسألته عن أحمد بن عبدالله الكرخي إذ رأيته يروي كتباً كثيرة عنه، فقال: كان كاتب إسحاق بن إبراهيم، فتاب وأقبل على تصنيف الكتب، وكان أحد غلمان يونس بن عبدالرحمان ـ رحمه الله ـ ويعرف به ويعرف بابن خانبة، وكان من العجم» [١] وقال: ظاهر توصيفه بـ«ابن خانبة» اتّحاده

(١) الكشّي: ٥٦٦.

مع أحمد بن عبدالله بن مهران، الآتي.

أقول: اتّحاده معه مقطوع، إلا أنّ الكشّي لم يذكر اسم جدّه، ورجال الشيخ والفهرست والنجاشي ذكرته. وكان الصواب جمع جميع ترجمته في أحد العنوانين وإحالة الآخر عليه.

و الظاهر: أنّ المراد بإسحاق بن إبراهيم في قول الكشّي: «كان كاتب إسحاق بن إبراهيم» إسحاق بن إبراهيم الموصلي.

كما أنّ الظاهر: أنّ قوله: «حدّثني أبو طاهر محمّد بن عليّ بن بلال وسألته» محرّف، وأنّ الأصل «حدّثني أبو طاهر محمّد بن عليّ بن بلال لمّا سألته».

و نقل الجامع رواية أحمد بن هلال عنه في زيادات فضل صلاة التهذيب[1] ومحمّد بن الحسين في صوم متمتّع الكافي[2].

[٤١٦]

أحمد بن عبدالله

الكوفي

نقل المصنّف عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الجواد ـ عليه السّلام ـ.

وقال المصنّف: يتميّز برواية التلعكبري عنه و بروايته عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر.

أقول: المصنّف خلط بين هذا و الآتي فانّ الآتي يتميّز بما ذكر.

[٤١٧]

أحمد بن عبدالله

الكوفي، صاحب إبراهيم بن إسحاق الأحمري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم ـ عليهم السّلام ـ قائلاً:

(١) التهذيب: ٢/٢٤٠.

(٢) الكافي: ٤/٥١٠.

«يروى عنه كتب إبراهيم كلّها، روى عنه التلعكبري إجازة».

أقول: اتّحاده مع سابقه و إن كان محتملاً، بكونه من أصحاب الجواد -عليه السّلام- ولم تتفق روايته عنه -عليه السّلام- إلا أنّه بلا شاهد؛ والظاهر تأخّر هذا. وقد عرفت في ذاك خلط المصنّف له بهذا، وقد عرفت في باب إبراهيم أنّ مصاحبه ضعيف.

[٤١٨]

أحمد بن عبدالله بن محمّد

بن زيد بن عبدالحميد بن حسّان، أبوبكر،الختلي

عنونه الخطيب و وثّقه[1]، وقال برواية جمع -منهم ابن الجعابي- عنه.

[٤١٩]

أحمد بن عبدالله بن محمّد

بن عمر بن عليّ بن أبي طالب، الهاشمي، المدني

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- قائلاً: «أسند عنه».

أقول: و في نسب قريش مصعب الزبيري: و ولّد عبدالله بن محمّد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب أحمد بن عبدالله ومحمّداً، يكنّى أبا عمرو، وهما لامّ ولد[2]. وقد عرفت في المقدّمة المراد من قوله: «أسند عنه».

[٤٢٠]

أحمد بن عبدالله بن مروان

الأنباري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب العسكري -عليه السّلام-.

---

(١) تاريخ بغداد: ٤/٢٢١.

(٢) نسب قريش: ٨٠.

أقول: و كذا البرقي، لكنّه قال: «أنباري».

[٤٢١]

أحمد بن عبدالله بن مهران

المعروف بابن خانبة

نقل عنوان الفهرست له و النجاشي، قائلين: «وكان من أصحابنا الثقات» وزاد الثاني «ولا يعرف له إلا كتاب التأديب، وهو كتاب يوم وليلة، حسن، جيّد، صحيح». ونقل عدّ الشيخ له في رجاله فيمن لم يروعنهم ـعليهم السّلام ـ قائلاً: «أحمد بن عبدالله بن مهران يعرف بابن خانبة، أبوجعفر، ثقة».

و قال: جمع الخلاصة بين ما فيها وما في الكشّي في أحمد بن عبدالله الكرخي.

و أمّا ابن داود: ففهم التغاير فعنون أوّلاً هذا وذكر فيه قول الفهرست والنجاشي،ثمّ ذاك ونقل فيه قول الكشّي.

أقول: بل هو أيضاً كالخلاصة فهم الاتّحاد و إنّما أشار إلى تغاير عنوانهما مع عنوان الكشّي، فتوهّموه عنوانين؛ ولو كان كما زعموا لعنون ذاك أوّلاً لرعايته في العنوان حروف التهجّي. وكيف كان: فاتّحادهما مقطوع.

قال: نقل المجلسي عن تتمّات عليّ بن طاوس،عن التلّعكبري، عن أحمد بن إدريس، عن سعد، قال: عرض أحمد بن خانبة كتابه على مولانا أبي محمّد العسكري ـعليه السّلام ـ فقرأه، وقال: «صحيح فاعملوا به»[1].

قلت: الظاهر أنّ النجاشي في قوله المتقدّم في كتابه ذاك: «حسن جيّد صحيح» استند إلى ذاك الخبر.

---

(١) فلاح السائل: ١٨٣.

قال: يأتي.في ابنه محمّد: أنّ لأبيه مكاتبة إلى الرضا ـعليه السّلام ـ.

قلت: و المكاتبة نوع رواية. و منه و من خبر عليّ بن طاوس يظهر: أنّ عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم ـعليهم السّلام ـ في غير محلّه.

كما أنّ نقل النجاشي ـفي ابنه محمّد ـ كلام الصفواني «إنّ النصيبي كتب إلى العسكري ـعليه السّلام ـ يسأله أن يكتب أو يخرج إلينا كتاباً نعمل به، فأخرج إلينا كتاب عمل، قال الصفواني: نسخته، فقابل بها كتاب ابن خانبة زيادة حروف أو نقصان حروف يسيرة» أيضاً في غير محلّه، فانّ كلامه بلفظ: «كتاب ابن خانبة» وقد عرفت تصريح الكشّي والشيخ في رجاله وفهرسته والنجاشي نفسه بأنّ الأب هذا معروف بابن خانبة، فكان عليه نقل ذاك الكلام هنا؛ ولعلّ باقي ماعدّه ثمّة أيضاً رأى أنّها لابن خانبة، فتوهّم أنّها لذاك، مع كونها لهذا. ويؤيّده أنّ الفهرست لم يعنون ذاك.

كما أنّ قوله أيضاً: «ولا يعرف له إلّا كتاب التأديب» ينافي قول الكشّي فيه: «وأقبل على تصنيف الكتب». وأراد الخلاصة الجمع بين قول الكشّي والنجاشي، فقال بعد أن ذكر أنّ له كتاب التأديب: «فتاب وأقبل على تصنيف ذلك الكتاب» فأتى بعبارة ذات حزازة. وقد عرفت: أنّ الكشّي قال أيضاً: «إنّ أباطاهر كان يروي عن هذا كتباً كثيرة»[١].

هذا، و قول المصنّف: زاد النجاشي على الفهرست قوله: «ولا يعرف له إلا كتاب التأديب الخ» في غير محلّه، فانّ الفهرست قال بدل ذلك: «وما ظهر له رواية، وصنّف كتاب التأديب، وهو كتاب يوم وليلة».

و لا يرد على الفهرست ماورد على النجاشي، لأنّه لم يذكر حصراً حتّى ينافي قول الكشّي؛ ولعلّ النجاشي توهّم الحصر من قول الفهرست: «وما ظهر

---

(١) الكشّي: ٥٦٦.

له رواية وصنّف كتاب التأديب» إلا أنّ مراد الفهرست أنّه لم يجمع كتاباً في الاصول المتضمّنة للروايات، بل صنّف؛ والتصنيف مايكون مشتملاً على الإفتاء، فقد عرفت في المقدّمة تقابل الأصل والتصنيف.

قال المصنّف: استشكل البحراني في رواياته، لكونه أوّلاً من كتّاب الظلمة. وردّه المصنّف بأنّ سكوته في حال توبته يكشف عن صحّة رواياته الاولى.

قلت: الصواب في الجواب أن يقال: إنّه وقت كونه من كتّاب الظلمة كان في ديوان رسائلهم في كتبهم إلى الأطراف، ولم تكن له رواية حتّى تصحّ أو لا تصحّ؛ مع أنّه بعد ماتاب لم يرو رواية أيضاً كماعرفت من الشيخ. أو لم يركلام الشيخ ذاك؟ أو لم يرقول النجاشي: «لا يعرف له إلا كتاب التأديب، وهو كتاب يوم وليلة، حسن، جيّد، صحيح» مع أنّك قد عرفت ورود الخبر من العسكري ـ عليه السّلام ـ بصحّة كتابه والعمل به.

قال المصنّف: ميّزه المشتركاتان برواية طاهر بن محمّد بن عليّ بن بلال.

قلت: إنّه تحريف منه أو منهما، و إنّما هو «أبو طاهر محمّد بن عليّ بن بلال» كما عرفت من الكشّي في عنوانه بلفظ «أحمد بن عبدالله الكرخي».

[٤٢٢]

أحمد بن عبدالله بن ميمون

يأتي في أبيه مع ما فيه.

[٤٢٣]

أحمد بن عبدالله بن يزيد

المشيمي، المؤدّب، أبوجعفر

عنونه ميزان الذهبي، قائلاً: «قال ابن عديّ: كان بسامرا يضع الحديث».

قلت: الظاهر أنّه أراد بوضعه الحديث ما رواه عن عبدالرزاق باسناده، عن جابر، مرفوعاً «هذا أمير البررة، وقاتل الفجرة، أنا مدينة العلم وعليّ بابها» مع أنه شاهد صدقه في الحديث.

هذا، وقال: «مات سنة إحدى وسبعين ومأتين» وفي نسخة «إحدى وتسعين ومأتين».

[٤٢٤]

أحمد بن عبدالملك

المؤذّن، أبو صالح

قال: قال ابن شهرآشوب: «عاميّ، له كتاب الأربعين في فضائل الزهراء».

أقول: عنونه الخطيب، ووصفه بالمؤذّن النيسابوري، قائلاً: «قدم علينا حاجّاً ثمّ عاد وقدم علينا مرّة ثانية في سنة ٤٣٤ فكتب عنّي في ذلك الوقت وكتبت عنه في القدمتين جميعاً، وكان ثقة»[١].

[٤٢٥]

أحمد بن عبدالواحد بن أحمد

البزّاز، أبوعبدالله

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «شيخنا المعروف بابن عبدون، له كتب، منها أخبار السيّد بن محمّد، كتاب تاريخ، كتاب تفسير خطبة فاطمة ـ عليها السّلام ـ معرّبة، كتاب عمل الجمعة، كتاب الحديثين المختلفين؛ أخبرنا بسائرها. وكان قويّاً في الأدب؛ قد قرأ كتب الأدب على شيوخ أهل الأدب، وكان قد لقي أبا الحسن عليّ بن محمّد القرشي المعروف بابن الزبير، وكان علوّاً

---

(١) تاريخ بغداد: ٢٦٧/٤.

في الوقت».

و نقل عدّ الشيخ له في الرجال في من لم يروعنهم ـعليهم السّلام‌ـ بلفظ «أحمد بن عبدون، المعروف بابن الحاشر، يكنّى أباعبدالله، كثير السماع والرواية، سمعنا منه وأجازلنا بجميع مارواه؛ مات سنة ثلاث وعشرين وأربعمأة».

أقول: عدم عنوان الفهرست له غريب! و احتمال عدم وقوفه على كتبه الّتي عدّها النجاشي له ـمع كونه شيخه مجيزاً له مارواهـ بعيد؛ وإن كان يؤيّده عدم ذكره كتاباً له في رجاله، بل اقتصر على قوله: «كثير السماع والرواية» وقال: «أجازلنا بجميع ما رواه» ولم يقل: «وكتبه».

كما أنّ اختلافهما في عنوانه مع كونه شيخهما ـفالأوّل جعله ابن عبدالواحد معروفاً بابن عبدون، والثاني ابن عبدون معروفاً بابن الحاشرـ أيضاً غريب! وابن الغضائري أيضاً سمّاه أحمد بن عبدالواحد، مثل النجاشي؛ فقال في المفضّل بن صالح: «حدّثنا أحمد بن عبدالواحد قال الخ». فلعلّ الشيخ لقاه مرّة وأجاز له جميع مارواه إجمالاً ولم يفصّل له في مارواه كتبه وظنّ شهرته نسبه، والنجاشي كان تلميذه الدائمي المطّلع على تفاصيل حاله. إلا أنّه يبقى الكلام في ماقاله الشيخ في كونه معروفاً بابن الحاشر، فلم يعلم إلى أيّ شيء استند فيه!.

قال المصنّف في قول النجاشي: «و كان قد لقي أباالحسن عليّ بن محمّد القرشي المعروف بابن الزبير وكان علوّاً في الوقت» المراد مدح ابن عبدون بعلوّ سنده.

قلت: بل ابن الزبير، فانّ الضمير في قوله: «وكان علوّاً في الوقت» راجع إليه. وإنّما كان علوّاً في الوقت لأنّه كان يروي عن عليّ بن فضّال بلاواسطة، كما يظهر ذلك من ابن الغضائري في المفضّل بن صالح؛ ومثل الكشّي الّذي في مرتبة الكليني يروي عنه بتوسّط العيّاشي؛ وكان ناهز مأة سنة، كما صرّح به

رجال الشيخ في ترجمته.

و الظاهر أنّ لقاء ابن عبدون هذا لابن الزبير الّذي قاله النجاشي كان في سنة وفاته٣٤٨، فقال النجاشي في أبان بن تغلب: «أخبرنا أحمد بن عبدالواحد قال: حدّثنا عليّ بن محمّد القرشي سنة ثمان وأربعين وثلاثمأة ـ وفيهامات ـ قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن فضال».

و علوّ سند ابن الزبير يستلزم علوّ سند من روى عنه، كابن عبدون هذا؛ بل من روى عن هذا، كالنجاشي. ونظير قول النجاشي هنا في ابن الزبير: «وكان علوّاً في الوقت» قوله في إسحاق بن الحسن بن بكران راوي الكافي في عصر النجاشي: «وكان في هذا الوقت علوّاً».

هذا، و النجاشي و إن اقتصر فيه على علوّ سنده ووصف أدبه، إلا أنّه لمّا كان دأبه عدم الرواية عن الضعفاء ـ كما يظهر منه في أبي المفضل وابن عيّاش ـ يفهم أنّه غير ضعيف؛ ولا يحتاج بعد هذا إلى ما طوّله المصنّف في اعتبار خبره.

[٤٢٦]

أحمد بن عبدوس

الخلنجي، أبوعبدالله

نقل عنوان النجاشي له. و قال: عدّه رجال الشيخ في من لم يرو، قائلاً: «أحمد بن عبدوس الخلنجي، روى ابن الوليد عن الحسن بن متوية بن السندي، عنه».

و قال: و مثله الفهرست بإبدال الطريق بـ«ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن الحسن بن متوية السندي، عنه».

أقول: بل الفهرست مثل النجاشي في زيادته الكنية، و طريقه مثل النجاشي «الحسن بن متوية بن السندي» لا «متوية السندي». ومثله رجال

الشيخ.

و نقل الجامع رواية محمّد بن عليّ بن محبوب عنه في حدّ سرقة التهذيب[۱] وعليّ بن خالد في زيادات الأحداث الموجبة للطهارة منه[۲] وسهل بن زياد في باب بعد افتتاح صلاة الكافي[۳] وأحمد البرقي في الحناء بعد النورة[٤]. ومنه يظهر أنّ اسم جدّه: إبراهيم.

[٤٢٧]

أحمد بن عبدون

قال: هو أحمد بن عبدالواحد.

أقول: هذا عنوان رجال الشيخ، و ذاك عنوان النجاشي.

[٤٢٨]

أحمد بن عبيد

البغدادي

قال: لم أقف فيه إلا على قول الفهرست: «إنه من أهل بغداد، له كتاب».

أقول: مقتضى كلامه أنّ في الفهرست «أحمد بن عبيد البغدادي إنّه أهل بغداد» مع أنّ في الفهرست «أحمد بن عبيد من أهل بغداد».

قال المصنّف: احتمل المنهج اتّحاده مع أحمد بن عبيد الأزدي الكوفي، الّذي عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ. وردّه بعدم ملائمة الكوفي للبغدادي.

قلت: يمكنه الجواب بأنّ الفهرست إنّما قال: «من أهل بغداد» ويصحّ في بغداديّ سكن الكوفة وصفه بالكوفي. لكنّ الصواب في ردّه أن يقال: إنّ هذا

---

(۱) التهذيب: ۱۳۰/۱۰. (۲) التهذيب: ۳٤۹/۱. (۳) الكافي: ۳۱٥/۳. (٤) الكافي: ٥۰۹/٦.

متأخّر بشهادة كون راويه أحمد البرقي.

ثمّ عدم عنوان الشيخ له في رجاله ـ مع كون موضوعه الاستقصاء ـ غفلة؛ واتّحاده مع من عدّه في أصحاب الصادق ـ عليه السَّلام ـ قد عرفت مافيه. وأمّا عدم عنوان النجاشي له، فلعلّه لعدم وقوفه على كتابه.

ثمّ إنّه لمّا كان بغدادياً كان على الخطيب ذكره، فانّه يعنون فيه كلّ بغدادي أصليّ أو عرضيّ، عاميّ أو إماميّ. وعنون أربع مسمّين بأحمد بن عبيد، لكن لاشاهد لاتّحاد أحدهم مع هذا.

[٤٢٩]

أحمد بن عبيدالله

أبو الطيّب، الداري، الأنطاكي

عنونه الخطيب، و نقل رواية جمع ـ منهم ابن الجعابي ـ عنه [١].

[٤٣٠]

أحمد بن عبيدالله

بن عمّار، أبو العبّاس، الثقفي، الكاتب، المعروف بحمار عزير

عنونه الخطيب، قائلاً: «له مصنّفات في مقاتل الطالبيّين وغير ذلك، وكان يتشيّع» [٢] وفي شرح ابن أبي الحديد: روى أبوالعبّاس أحمد بن عبيدالله بن عمّار الثقفي، عن عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي، عن أبيه، وعن غيره من مشيخته: أنّ عليّاً ـ عليه السَّلام ـ قال: «يهلك فيّ رجلان: محبّ مطر يضعني غير موضعي ويمدحني بماليس فيّ، ومبغض مفتر يرميني بما أنا منه بريء» قال أبو العبّاس: وهذا تأويل الحديث المرويّ عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ فيه، وهو قوله: «إنّ فيك مثلاً من عيسى بن مريم أحبّته النصارى فرفعته فوق قدره،

---

(١) تاريخ بغداد: ٤/٢٥٢.

(٢) تاريخ بغداد: ٤/٢٥٢.

وأبغضته اليهود حتّى بهتت امّه»[1].

[٤٣١]

أحمد بن عبيدالله

بن يحيى بن خاقان

نقل عنوان الفهرست له، وقال: قال : له مجلس يصف فيه أبامحمّد الحسن بن عليّ -عليهماالسّلام- أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن عبدالله بن جعفر الحميري، قال: حضرت وحضر جماعة من آل سعد بن مالك وآل طلحة وجماعة من التجّار في شعبان لاحدى عشرة ليلة مضت منه سنة ثمان وسبعين ومأتين مجلس أحمد بن عبيدالله بكورة قم، فجرى ذكر من كان بـ «سرّ من رأى» من العلويّة وآل أبي طالب، فقال أحمد بن عبيدالله: ماكان بـ «سرّ من رأى» رجل من العلويّين مثل رجل رأيته يوماً عند أبيعبدالله بن يحيى، يقال له: «الحسن بن عليّ» ثمّ وصفه وساق الحديث .

و نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «ذكره أصحابنا في المصنّفين، وأنّ له كتاباً يصف فيه سيّدنا أبا محمّد -عليه السّلام- لم أر هذا الكتاب».

و نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «وصف أبا محمّد الحسن بن علي العسكري -عليهما السّلام- روى ذلك عنه عبدالله بن جعفر الحميري وغيره».

و نقل رواية الكافي و الإرشاد عن الحسين بن محمّد الأشعري و محمّد بن يحيى وغيرهما، قالوا: «كان أحمد بن عبيدالله بن خاقان على الضياع والخراج بقم، فجرى في مجلسه يوماً ذكر العلويّة ومذاهبهم، وكان شديد النصب» الخبر.

أقول: حرّف المصنّف على الفهرست ما نقله عنه من قوله: «عند أبي

---

(١) شرح النهج: ٥/٥.

عبدالله بن يحيى» فإنّما فيه «عند أبي، عبيدالله بن يحيى».

كما أنّ قول النجاشي: «ذكره أصحابنا في المصنّفين» أراد به ذكر الشيخ له في فهرسته. وقوله: «وإنّ له كتاباً يصف فيه سيّدنا أبا محمّد ـعليه السّلام ـ لم أرهذا الكتاب» أيضاً تحريف على الفهرست، فانّ الفهرست لم يقل: «له كتاب في وصفه عليه السّلام» بل «مجلس». ومن الغريب! توهّم النجاشي هذا التوهّم، مع أنّ الفهرست لم يكتف بقوله: «له مجلس في وصفه عليه السّلام» بل فصّل شرح المجلس بمارواه عن الحميري «أنّه حضر مع جماعة مجلس هذا، فجرى ذكر العلوية فوصف هذا، العسكري ـعليه السّلام ـ بماوصف» والمجلس مذكور في الكافي في باب مولد العسكري ـعليه السّلام ـ من الكافي [1] وفي الإرشاد في باب أحواله ـعليه السّلام ـ [2].

كما أنّ ابن داود حرّف على رجال الشيخ قوله في هذا: «وصف أبا محمّد الحسن بن عليّ العسكري» فنقله في إبراهيم بن رجاء الجحدري الّذي عنونه الشيخ في رجاله قبل هذا.

قال المصنّف: حكي عن الإكمال: أنّه كان شديد النصب والانحراف عن أهل البيت، فما في ابن داود من أنّه «ثقة ذكره أصحابنا في المصنّفين» لم أفهم وجهه.

قلت: أمّا ما حكي له عن الإكمال فصحيح، ذكره الإكمال في عنوان ادّعاء المتوقّفين على العسكري ـعليه السّلام ـ أنّ الغيبة وقعت به و بطلان قولهم بصحّة وفاته؛ فروى عن أبيه وابن الوليد، عن سعد، قال: «حدّثنا من حضر موت الحسن بن عليّ عليه السّلام» الخبر [3] وليس الاشتمال على وصفه بالنصب منحصراً بالإكمال؛ فخبر الكافي والإرشاد أيضاً تضمّن ذلك.

---

(١) الكافي: ٥٠٣/١. (٢) الإرشاد للمفيد: ٣٣٨. (٣) الاكمال: ٤٠/١.

و أمّا ما نسبه إلى ابن داود: من أنّه قال: «ثقة، ذكره أصحابنا» فليس كذلك؛ وإنّما قال: «لم، جش، ذكره أصحابنا».

ثمّ لا يرد على عنوانه له في الأوّل وعدم عنوان الخلاصة له مع تضمّن خبر الكافي وخبر الإكمال نصبه شيء، فانّهما إنّما راجعا المدارك الثلاثة: الفهرست ورجال الشيخ والنجاشي، وهي أهملته؛ فعنونه ابن داود في الأوّل على أصله في عنوانه المهملين في الأوّل كالممدوحين؛ ولم يعنونه الخلاصة، لأنّ المهملين ليسوا من موضوع كتابه.

قال المصنّف: ميّزه المشتركات برواية جعفر بن عبدالله الحميري.

قلت: بل روى عنه عبدالله بن جعفر الحميري، كما عرفته من الشيخ في فهرسته ورجاله؛ وروى عنه الحسين بن محمّد الأشعري ومحمّد بن يحيى، كما رأيته في خبر الكافي.

[٤٣٢]

أحمد بن علويّة الإصفهاني

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم ـعليهم السّلامـ قائلاً: «المعروف بابن الأسود الكاتب، روى عن إبراهيم بن محمّد الثقفي كتبه كلّها، روى عنه الحسين بن محمّد بن عامر، وله دعاء الاعتقاد تصنيفه».

و نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «أخبرنا ابن نوح، قال: حدّثنا محمّد بن عليّ بن هشام أبوجعفر القمّي، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن بشر البطّال بن بشير الرحّال ـقال: وسمّي الرحّال لأنّه رحل خمسين رحلة من حجّ إلى غزوةـ قال: حدّثنا ابن علويّة بكتابه الاعتقاد في الأدعية».

و نقل عنوان ابن شهرآشوب له، قائلاً: «له كتب: منها دعاء الاعتقاد، وله النونية المسمّاة بالألفيّة، والمحبرة وهي ثمان مأة ونيّف وثلاثون بيتاً؛ وقد عرضت على أبي حاتم السجستاني، فقال: يا أهل البصرة! عليكم والله! شاعر

إصفهان بهذه القصيدة في إحكامها وكثرة فوائدها».

أقول: بل فيه «غلبكم» لا «عليكم» و مثله الايضاح.

و في النجاشي «بشر بن البطّال» لا «بشر البطّال» وفيه «إلى غزو» لا «غزوة» كما قال وصدّقه الإيضاح في باب محمّد.

و خلط ابن داود، فنقل «الرحّال» الّذي وصف راويه وصفاً له، فقال: «أحمد بن علويّة الإصفهاني الرحّال ـ بالحاء المهملة والتضعيف ـ [لم، كش] سميّ الرحّال، لأنّه رحل الخ».

ثم إنّ رجال الشيخ قال. هنا فيه: «المعروف بابن الأسود» وقال النجاشي في طريق إبراهيم الثقفي فيه: «المعروف بأبي الأسود» كما أنّ رجال الشيخ هنا قال: «روى عنه الحسين بن محمّد بن عامر» والنجاشي ثمّة أنهى طريقه إليه بمحمّد بن الحسين. ثمّ عدم عنوان الفهرست له مع قوله في رجاله: «وله دعاء الاعتقاد تصنيفه» غريب!

قال المصنّف: احتمل المجلسي كون المراد بدعاء الاعتقاد الّذي نسبوه إليه دعاء العديلة المعروفة [1] قال المصنّف: وهو إن أمكن بالنسبة إلى عبارة الفهرست، إلا أنّه لا يلائم عبارة النجاشي، حيث قال: «كتاب الاعتقاد في الأدعية».

قلت: كأنّ المصنّف أراد أن يقول: «لعبارة رجال الشيخ» فقال: «الفهرست»؛ فقد عرفت عدم عنوان الفهرست لهذا. ثمّ يتعيّن ما احتمله المجلسي، حيث إنّ الشيخ في رجاله صرّح بأنّ دعاء الاعتقاد من تصنيفه. وأمّا قول النجاشي: «كتابه الاعتقاد في الأدعية» فلا تناسب فيه بين الاسم والمسمّى؛ فالظاهر أنّه حرّف «دعاء الاعتقاد» بما قال، كما قلنا في سابقه: إنّه

---

(١) روضة المتقين: ٣٧/١٤ شرح المشيخة.

حرّف على الفهرست قوله: «له مجلس» بقوله: «له كتاب».

قال المصنّف: نقل الجامع رواية عبدالله بن الحسين المؤدّب عنه.

قلت: نقله عن المشيخة في طريق إبراهيم بن محمّد الثقفي، لكن بلفظ «عن أحمد بن عليّ الإصفهاني»[1] ومن أين اتّحاده مع أحمد بن علويّة الإصفهاني؟ وكيف! والمشيخة في ذاك الطريق روى عن ابن الوليد، عن أحمد بن علويّة وعن المؤدّب، عن أحمد بن عليّ كلاهما، عنه، ووصف كلّ منهما بالإصفهاني. ورواية كليهما عن الثقفي لايدلّ على الاتّحاد، فالثقفي سكن إصفهان، ويمكن رواية مأة بل ألف من أهل إصفهان مختلف الإسم ومشتركه عنه. وفي نوادر قضايا الكافي «الحسين بن محمّد، عن أحمد بن عليّ الكاتب، عن إبراهيم الثقفي»[2].

والجامع نقله أيضاً ـ في نسخة ـ هنا، بناءً على قاعدته في الاتّحاد. وقد عرفت في المقدّمة بطلانها. لكن يمكن أن يكون «عليّ» فيهما تحريف «علويّة» لأنّ رجال الشيخ قال بمعروفيّته بالكاتب وبرواية الحسين بن محمّد عنه.

وكيف كان: نقل الجامع رواية أحمد بن يعقوب الإصبهاني عنه في الدعاء بين ركعات التهذيب[3].

[٤٣٣]

أحمد بن عليّ بن إبراهيم

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم ـعليهم السّلامـ قائلاً: «روى عنه أبوجعفر أيضاً».

أقول: ترك بقيّة كلام رجال الشيخ، وهي قوله: «وكان يروي عن محمّد بن جعفر الأسدي أبي الحسين».

---

(١) الفقيه: ٥١٤/٤. (٢) الكافي: ٤٢٨/٧. (٣) التهذيب: ٨٧/٣.

و مراده بقوله: «أيضاً» أنّ الصدوق كما روى عن أحمد بن محمّد بن يحيى الّذي عنونه رجال الشيخ قبل هذا، روى عن هذا أيضاً.

و يصدّق قول رجال الشيخ في رواية أبي جعفر عنه الباب السابع من العيون، فروى فيه عنه قول المأمون في تعلّمه التشيّع من أبيه[1]. ويأتي بعنوان «أحمد بن عليّ بن إبراهيم بن هاشم».

[٤٣٤]

أحمد بن عليّ بن إبراهيم

بن محمّد بن الحسن بن محمّد بن عبيدالله بن الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السّلام

قال: عدّه الشيخ في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «يكنّى أبا العبّاس، الكوفي، الجواني، روى عنه التلّعكبري أحاديث يسيرة، وسمع منه دعاء الحريق، وله منه إجازة».

أقول: و يروي جدّ النجاشي عن أبي هذا، كما يظهر منه في عليّ بن عبيدالله بن عليّ بن الحسين -عليهما السّلام-.

و يأتي في عنوان «الجواني» أنّ الأصل في «الجواني» محمّد بن عبيدالله أبو جدّ هذا، ثمّ وصف ولده به.

[٤٣٥]

أحمد بن عليّ بن إبراهيم

بن هاشم القمّي

يروي عن أبيه، و روى عنه الصدوق في فضائل شهر رمضانه خبر كون غرّة الشهور شهر رمضان، وكون ليلة القدر قلب شهر رمضان، ونزول القرآن في أوّل

---

(١) العيون: ٧٢ ح ١١.

ليلة منه[1]. ومرّ بعنوان «أحمد بن عليّ بن إبراهيم».

[٤٣٦]

أحمد بن عليّ أبو العبّاس

وقيل: أبو عليّ الرازي، الخضيب، الأيادي

نقل عنوان الفهرست له، قائلاً: «لم يكن بذاك الثقة في الحديث، ويتّهم بالغلوّ، وله كتاب الشفاء والجلاء في الغيبة، حسن».

و نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم ـعليهم السّلام ـ بدون قوله: «وقيل: أبو علي» قائلاً: «متّهم بالغلوّ».

أقول: و غفل عن عنوان النجاشي له فعنونه كالشيخ في رجاله، قائلاً: «قال أصحابنا: لم يكن بذاك ، وقيل: فيه غلوّ وترفّع، وله كتاب الشفاء والجلاء في الغيبة وكتاب الفرائض وكتاب الآداب، أخبرنا محمّد بن محمّد، عن محمّد بن أحمد بن داود، عنه بكتبه».

و غفل عن عنوان ابن الغضائري له أيضاً، فقال: «أحمد بن عليّ أبو العبّاس الرازي، صاحب كتاب الشفاء والجلاء، كان ضعيفاً، وحدّثني أبي ـ رحمه الله ـ أنّه كان في مذهبه ارتفاع، وحديثه يعرف تارة وينكر اخرى».

كما أنّه بدّل قول الفهرست: «الرازي» بـ«الأزدي» وقوله: «بذاك» بقوله: «بذلك».

ثمّ إنّ الشيخ ـ في رجاله وفهرسته ـ و النجاشي و ابن الغضائري قالوا في كنيته: «أبو العبّاس» وزاد الفهرست «وقيل: أبو علي». ويصدّقه ما رواه الشيخ في غيبته ـ في أخبار كون الائمة إثني عشر ـ «عن التلّعكبري، عن أبي عليّ أحمد بن عليّ»[2].

---

(١) فضائل الأشهر الثلاثة: ٨٧.

(٢) الغيبة: ٩٠.

[٤٣٧]

أحمد بن عليّ بن أحمد

النجاشي

قال: لم أقف فيه إلا على قول الصهرشتي -تلميذ الطوسي- في محكيّ قبس المصباح «أخبرنا الشيخ الصدوق أبو الحسين أحمد بن عليّ بن أحمد بن النجاشي الصيرفي المعروف بابن الكوفي ببغداد في آخر شهر ربيع الأوّل سنة إثنتين وأربعين وأربعمأة، وكان شيخاً بهيّاً، ثقة، صدوق اللسان عند المخالف والمؤالف، رضي الله عنه»[١].

أقول: كان على المصنّف زيادة «الصيرفي، المعروف بابن الكوفي، أبو الحسين» في عنوانه، لوجوده في مستنده.

ثمّ إنّ المصنّف قال أوّلاً: هذا غير النجاشي، لأنّه لم يصف أحد النجاشي بالصيرفي وابن الكوفي، ثمّ قال ثانياً: بقرب اتّحادهما، كما بنى عليه الطباطبائي، لبعد وجود رجلين في عصر متّحدين اسماً ولقباً وجلالة، ولأنّ النجاشي توفّي سنة ٤٥٠ فروى الصهرشتي عن هذا قبل وفاته بسنتين.

قلت: قد عرفت في عنوان أحمد بن العبّاس استظهار كونه جدّ النجاشي وأنّ الشيخ في رجاله وصفه بالصيرفي، فيوصف النجاشي أيضاً مثله بالصيرفي كوصفه بالنجاشي، لكون اللقب في الأغلب عامّ البيت، لامثل الاسم والكنية. وأيضاً هما متّحدان كنية على القول بكون أبي الحسين أيضاً كنية له، كمايأتي.

ولم يبق شيء إلا أنّ الشيخ في رجاله قال في جدّه «المعروف بابن الطيالسي» وأنّ الصهرشتي قال في هذا: «المعروف بابن الكوفي» ومع عدم

(١) البحار: ٣٢/٩٤ ح ٢٢ عن قبس المصباح.

منافاتها يمكن أيضاً أن يكون أحدهما محرّف الآخر، أو أن جدّه صار معروفاً بذاك وهو بهذا.

ثمّ قول المصنّف: «روى الصهرشتي عن النجاشي قبل وفاته بسنتين» غلط، بل بثمان، لأنه قال: «أخبرنا... سنة٤٤٢» فيكون على ما قال من كون وفاته سنة خمسين قبله بثمان؛ مع أنّه يأتي أنّ ذلك اشتباه وأنّ النجاشي بقي بعد الستّين.

[٤٣٨]

أحمد بن عليّ بن أحمد

بن العبّاس بن محمّد بن عبدالله بن إبراهيم بن محمّد بن عبدالله بن النجاشي

(الّذي ولّي الأهواز، و كتب إلى أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ يسأله، وكتب إليه رسالة عبدالله بن النجاشي المعروفة؛ ولم ير لأبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ مصنّف غيره) بن عيثم بن أبي السمّال سمعان بن هبيرة الشاعر بن مساحق بن بجير بن اسامة بن نصر بن قعين بن الحارث بن ثعلبه بن دودان بن أسد بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، أحمد بن العبّاس النجاشي مصنّف هذا الكتاب؛ أطال الله بقاه وأدام علوّه ونعماه.

قال المصنّف: هكذا ترجم النجاشي نفسه، و أنّه لمّا أنهى نسبه إلى عدنان رجع فأعاد إسمه ونسب نفسه إلى جدّه، بقوله: «أحمد بن العبّاس النجاشي مصنّف هذا الكتاب» واشتبه بعض النسّاخ، فكتب «أحمد» هذا بالحمرة، زعماً منه كونه عنواناً آخر.

أقول: قد عرفت في عنوان أحمد بن العبّاس غلط قوله هذا، وأنّ ماذكره خارج عن طريقة التكلّم، وأنّ الصواب أنّ قوله: «أحمد بن العبّاس» محرّف «أبو العبّاس». كما أنّه اعترف بتحريف ما في بعض النسخ من زيادة لفظة

«أحمد بن» بين قوله: «مصنّف غيره» وقوله: «بن عيثم». وقال: إنّ نسخة الميرزا ويوسف البحراني والحرّ العاملي كان هكذا، فتوهّموا لذلك هذه الترجمة الواحدة ثلاث تراجم: (أحمد بن عليّ، إلى عبدالله بن النجاشي) و(أحمد بن عيثم، إلى عدنان) و(أحمد بن العبّاس).

قلت: و ما نسبه إلى الثلاثة أيضاً ليس كما قال. أمّا الميرزا: فانّما عنون في وسيطه أحمد بن عليّ إلى عبدالله بن النجاشي ـ كالخلاصة عن النجاشي ـ وقال: وفي النجاشي بعد عدنان «أحمد بن العبّاس النجاشي الأسدي، مصنّف هذا الكتاب» وكأنّه وهم، بل هو جدّه. وعنون في محلّه أحمد بن العبّاس النجاشي، وقال: «هكذا في ماوصل، والظاهر أنّ هذا جدّ المصنّف أو ملحق وهما» ولم يعنون أحمد بن عيثم أصلاً. والحرّ لم يعنون غير أحمد بن عليّ بن أحمد بن العبّاس بن محمّد النجاشي عن الخلاصة. والبحراني ليس له رجال، بل إجازات.

قال المصنّف: للنجاشي كنى ثلاث: «أبو العبّاس» ذكره جمع. و«أبو الحسين» وهو في أوّل الجزء الثاني من كتابه في أوّل حرف العين. و«أبو الخير» ذكره بعضهم.

قلت: أمّا الأوّل: فمقطوع؛ فعبّر به النجاشي عن نفسه في «محمّد بن أبي القاسم» وقد عرفت: أنّ قوله هنا في نسبه بعد «عدنان»: «أحمد بن العبّاس» محرّف «أبو العبّاس» وقال الخلاصة أخذاً عنه بعد إنهاء نسبه إلى عبدالله النجاشي: «وكان أحمد يكنّى أبا العبّاس ـ رحمه الله ـ ثقة، معتمد عليه عندي، له كتاب الرجال».

و أمّا الثاني: فللصهرشتي ـ كما مرّ في العنوان السابق ـ وللخلاصة في عنوان «المرتضى» فقال: «وتولّى غسله أبو الحسين أحمد بن العبّاس النجاشي».

و أمّا ما قاله المصنّف: من ذكره في أوّل حرف العين من النجاشي، فأراد

به ما في نسخته «الجزء الثاني من كتاب فهرست أسماء مصنّفي الشيعة وما أدركنا من مصنّفاتهم، وذكر طرف من كناهم وألقابهم ومنازلهم وأنسابهم، وما قيل في كلّ رجل منهم من مدح أو ذمّ، ممّا جمعه الشيخ الجليل أبوالحسين أحمد بن عليّ بن العبّاس النجاشي الأسدي، أطال الله بقاه وأدام علوّه ونعماه».

إلا أنّ الظاهر أنّ قوله: «ممّا جمعه الشيخ الجليل» ـ إلى آخره ـ كانت حاشية خلطت بالمتن، لا كلام النجاشي نفسه؛ وكيف يكون كلام النجاشي! وفي صدر الكلام «وما أدركنا من مصنّفاتهم» بلفظ التكلّم، فكيف يقول بعد «ممّا جمعه» بلفظ الغيبة؟ ثمّ كيف يثني النجاشي على نفسه بقول: «الشيخ الجليل»؟ وقول: «أطال الله بقاه وأدام علوه ونعماه»؟ وكذلك قوله هنا في العنوان بعد قوله: «مصنّف هذا الكتاب»: «أطال الله بقاه وأدام علوّه ونعماه» أيضاً كان حاشية خلط بالمتن.

و أمّا الثالث: فلم يعلم قائله؛ و الظاهر كونه محرّف «أبوالحسين» فالفرق بينهما في الخطّ قليل مع عدم وضع النقطة.

و بالجملة: الأوّل مقطوع، و الثاني يمكن تصحيحه بكونه ذاكنيتين بعد اتّفاق الصهرشتي والعلّامة في «المرتضى» والمحشّين في أوّل الجزء الثاني من كتابه ـ على ما استظهرنا عليه ـ والثالث غلط.

قال المصنّف: كنّاه الروضات بابن الكوفي، و هو اشتباه، فانّ ابن الكوفي هو الصيرفي المتقدّم.

قلت: استقرب المصنّف ثمّة اتّحاده مع هذا، فهنا بداله أو غفل.

قال المصنّف: قال الطباطبائي: قال العلامة في إجازته لبني زهرة: «إنّه أجاز لهم عن الشيخ أبي جعفر الطوسي جميع ماكان يرويه عن رجال العامّة ورجال الكوفة ورجال الخاصّة» وذكر أسماءهم وعدّ في رجال الخاصّة جماعة منهم: أبو الحسين أحمد بن عليّ النجاشي ومنه يعلم أنّ النجاشي من

مشايخ الشيخ وأنّ كنيته أبوالحسين، لا أبو العبّاس.

قلت: ما قاله غلط في غلط! فانّ في تلك الإجازة «أبو الحسن بن أحمد النجاشي» لا «أبوالحسين أحمد» والمراد بأبي الحسن بن أحمد فيه، والد النجاشي: عليّ بن أحمد، المكنّى بأبي الحسن.

و كيف يمكن أن يكون النجاشي استاذ الشيخ؟ و النجاشي كثيراً ما يستند إلى الشيخ، كما في أحمد بن عبيدالله بن يحيى، المتقدّم. وكيف! وقد عنون النجاشي الشيخ، قائلاً: «جليل من أصحابنا، ثقة، عين، من تلامذة شيخنا أبي عبدالله» ولم نر الشيخ ذكر في موضع اسماً من النجاشي. ثمّ كيف ليس هو أباالعبّاس؟ وقد كنّى نفسه هنا وفي محمّد بن أبي القاسم ـ كما عرفت ـ به، فهل كان العلّامة أعرف بكنيته منه! لو فرض عدم تحريفه وإرادته النجاشي.

و سيأتي في أحمد بن عليّ النخّاس: أنّ الأمل أيضاً حرّف الإجازة بذاك العنوان. والأصل ماعرفت، وهي مذكورة في إجازات البحار[1].

قال: قال الخلاصة: «توفّي أبو العبّاس أحمد بمصيرآباد في جمادي الاولى سنة ٤٥٠، وكان مولده في صفر سنة ٣٧٢».

قلت: ما ذكره في تاريخ وفاته غلط، كيف! و قد عنون النجاشي «محمّد بن الحسن بن حمزة بن أبي يعلي» وقال: «توفّي سنة ثلاث وستين وأربعمأة» فهل قال ذلك قبل موته؟

و ممّا ذكرنا يظهر لك ما في ما نقله عن الطباطبائي: من موت النجاشي قبل الشيخ بعشر سنين، وما في قول المصنّف في أواخر نتائج تنقيحه: «كان موت النجاشي قبل الشيخ بعشرين سنة».

---

(١) البحار: ٦٠/١٠٤ إلى ١٣٧.

و أمّا ذكره في مولده: فلم أتحققه ولم يعلم مستنده، هل هو كوفاته أم لا؟ و لعلّه رأى في كلام من تقدّم عليه مولداً و وفاتاً ـ لابن نوح السيرافي ـ بلفظ «أبي العبّاس أحمد» فتوهّمه النجاشي؛ وقد قال الشيخ ـ الّذي أرّخوا وفاته بسنة ستّين ـ في ابن نوح: «إنّه مات عن قرب».

قال المصنّف: قال الشهيد الثاني وسبطه والأردبيلي والمنهج والحاوي: إنّ عند التعارض يقدّم قول النجاشي على قول الشيخ. وذكر الطباطبائي اموراً في سبب تقديمه.

منها ـ أنّ تصنيف فهرست الشيخ و رجاله كان متقدّماً على تصنيف كتاب النجاشي، بدليل أنّه عبّر عنه في كثير من المواضع ببعض الأصحاب مريداً به الشيخ، وأنّه قال في محمّد بن عليّ بن بابويه: «له كتب، منها كتاب دعائم الاسلام في معرفة الحلال والحرام؛ وهو في فهرست الشيخ الطوسي». وكتابا الشيخ أجلّ ما صنّف في الفنّ، فكانا من الأسباب الممدّة للنجاشي، وزاد عليهما شيئاً كثيراً، وخالفه في كثير من المواضع؛ والظاهر وقوفه على ماغفل عنه الشيخ.

قلت: أمّا ما نقله عن النجاشي من أنه قال: «الدعائم في فهرست الشيخ الطوسي» فغريب! فتارة يقول: إنّ الشيخ كان تلميذ النجاشي، واخرى يقول: إنّ النجاشي عبّر عنه بالشيخ، فلابدّ أنّه كان من أساتذته ومشايخه. والأصل في ما نقل أنّ الفهرست ذكر في كتب الصدوق كتاب الدعائم، وأمّا النجاشي فلم يذكره، فزاده بعض المحشّين على النجاشي في حاشية الكتاب بلفظ، «الدعائم مذكور في فهرست الشيخ» ولابدّ أنّ الحاشية خلطت في نسخة الطباطبائي من النجاشي بالمتن، فتوهّمه كلام النجاشي.

و أمّا ما قاله: من أنّه «زاد و نقص على الفهرست و رجال الشيخ شيئاً كثيراً» فبالنسبة إلى الفهرست صحيح وأمّا بالنسبة إلى رجال الشيخ فلا،

كيف! وعناوين النجاشي ليست عشر عناوين رجال الشيخ، لأنّ رجال الشيخ موضوعه عامّ وكتاب النجاشي موضوعه «من كان ذاكتاب» كما أنّ في ما خالفه لم يعلم صحّة قوله مطلقاً، فدلّلنا غير مرّة إلى هنا على صحّة قول الشيخ، وأشرنا إليه في المقدّمة.

قال: و منها ـ ما علم من تشعّب علوم الشيخ وكثرة فنونه و مشاغله و تصانيفه في الفقه والكلام والتفسير وغيرها؛ بخلاف النجاشي، فانّه عني بهذا الفنّ فجاء كتابه أضبط.

قلت: يمكن أن يعكس هذا و يجعل وجهاً لتقدّم قول الشيخ، بأنّ الفنون كلّها مرتبطة مشتبكة، لا سيّما الحديث مع الرجال، فانّ ربطه به أكثر من ربط النسب الّذي جعله وجهاً آخر لتقدّم قول النجاشي؛ ولما قلنا أصاب الشيخ في أحمد بن عبيدالله بن يحيى وفي أحمد بن علويّة وأخطأ النجاشي. مع أنّ تقدّم النجاشي في الأنساب ـ وإن صنّف كتاباً في أنساب بني نصر بن قعين الّذين هو منهم كما عرفته من نسبه في العنوان ـ غير معلوم، كما عرفت في المقدّمة.

قال: و منها ـ أنّ أكثر الرواة كانوا من أهل الكوفة، و النجاشي من وجوه أهل الكوفة، وظاهر الحال أنّه أخبر بأحوال أهل بلده.

قلت: لم يعلم أوّلاً: أنّ أكثر الرواة كانوا من أهل الكوفة، بل الظاهر أنّ أكثرهم كانوا من قم.

و ثانياً: من أين أن النجاشي كان كوفيّاً؟ فان استند إلى قول الصهرشتي في العنوان المتقدّم: «المعروف بابن الكوفي» و اعتقاده اتّحاده مع هذا، فمعروفيّته بذلك لا يستلزم أن يكون كوفيّاً، لأنّ النسبة يكفي فيها أدنى ملابسة؛ فالحسين بن سعيد المعروف بالأهوازي كان كوفيّاً. والظاهر أنّ الكوفة كانت زمن النجاشي غير مسكونة؛ قال أبوغالب في رسالته: «فلم تزل في أيدينا إلى أن امتحنت في سنة ٣١٤ ومابعدها، فخرج ذلك عن يدي في

المحن، وخراب الكوفة بالفتن»[١].

و ممّا يدلّ على أنّه لم يكن من أهل الكوفة أنّه قال في جعفر بن بشير البجلي: «وله مسجد بالكوفة باقٍ في بجيلة إلى اليوم، وأنا وكثير من أصحابنا إذا وردنا الكوفة نصلّي فيه مع المساجد الّتي يرغب في الصلاة فيها».

و الظاهر أنّه كان بغداديّاً، كالمفيد و المرتضى و الرضي، فقال رجال الشيخ في أحمد بن العبّاس الّذي استظهرنا كونه جدّ هذا: «منزله درب النهر» وهو من بغداد، كما عرفت من المعجم. وقال النجاشي نفسه في محمّد بن يعقوب: «كنت أتردّد إلى المسجد المعروف بمسجد اللؤلؤي، وهو مسجد نفطويه النحوي، أقرء القرآن على صاحب المسجد».

و ثالثاً: من أين أنّ الانسان أخبر بأحوال بلده في جميع الأزمان؟ وإنّما يكون أعرف بمعاصري أهل بلده، لأنّه يراهم ويعاشرهم؛ لاسلف بلده، فانّه لا يعلم أحوال السلف غالباً إلّا من كتب السير والتاريخ والرجال والكتب مشتركة بين جميع الناس.

قال: و منها ـ ما اتّفق للنجاشي من صحبة أحمد بن الحسين الغضائري، دون الشيخ.

قلت: إنّ الأمر و إن كان كما ذكر، فللنجاشي تحقيقات أخذها من هذا الرجل الجليل الّذي قلّ أن يوجد له مثيل، إلا أنّهم ـ هنا ـ جعلوا أقواله سبباً لتقدّم قول النجاشي على قول الشيخ؛ وقد يجعلونها مسلوبة الاعتبار لتسرّعه إلى جرح الرجال.

قال: و منها ـ دركه لابن نوح و ابن الجندي و أبي الفرج الكاتب، دون الشيخ.

---

(١) رسالة آل أعين: ز ـ المقدمة.

قلت: و الشيخ أيضاً أدرك آخرين لم يدركهم النجاشي.

و ممّا يمكن الاستناد إليه في تقدّم قول الشيخ أنّ النجاشي ذوكتاب واحد، والشيخ له كتب ثلاثة: الفهرست، والرجال، واختيار الكشّي. وأنّ ابن شهرآشوب لم يستند في رجاله إلا إليه، كاستناد القاضي في الفقه إليه والطبرسي في التفسير إليه، وابن طاوس في الأدعية إليه، حتّى صار شيخاً على الإطلاق، وحتّى عدّ الحمّصي من تأخّر عنه مقلّدة له.

هذا، و قول النجاشي في العنوان: «أبي السمّال، سمعان بن هبيرة الشاعر» غلط؛ فالشاعر نفس أبي سمّال، لا أبوه؛ ففي تاريخ اليعقوبي ـ في شعراء الجاهلية الفحول المتقدّمين الّذين أدركوا الاسلام ـ «وأبو سمّال الأسدي، واسمه سمعان بن هبيرة» وكأنّه رأى «أبو سمّال سمعان بن هبيرة الشاعر» وفي مثله الّذي هو «أبو سمّال» مسند إليه «الشاعر» وصف له، دون لفظه الّذي هو مضاف إليه، فلا يكون «الشاعر» وصفاً إلّا لمتلوّه.

و قوله: «أبي السمّال» ـ بلام التعريف ـ إن لم يكن من تصحيف النسخة فتحريف منه؛ فابن دريد ومصعب الزبيري واليعقوبي وغيرهم عبّروا بـ«أبي سمّال» بدون لام. والظاهر كونه منه؛ ففي الايضاح «أبي السمّال بالسين المهملة المكسورة المشدّدة واللام أخيراً، وقيل: الكاف».

ثمّ قول الإيضاح: «و قيل: الكاف» الظاهر أنّه كان الحرف الآخر من أبي السمّال في النجاشي مشتبهاً في خطّه بين اللام والكاف، فقال ما قال، إلا أنّ كونه باللام مقطوع؛ فذكره ابن دريد في «سمل» باللام، فقال: «وأبو سمّال الأسدي رجل معروف، وله حديث» كما أنّ قول الإيضاح: «بكسر السين» أيضاً ليس بصحيح، فانّه بالفتح.

و قول النجاشي في العنوان هنا: «عبدالله بن النجاشي الّذي ولّي الأهواز وكتب إليه رسالة عبدالله بن النجاشي» غلط، نظير قوله: «سمعان بن هبيرة

الشاعر» لأنّ مقتضى السياق كون قوله: «الّذي ولي الأهواز الخ» تابعاً للنجاشي؛ مع أنّ المراد كونه مربوطاً بعبدالله، لما قلنا ثمّة. نعم: عنوانه الآتي لعبدالله بن النجاشي ثمّ قوله: «يروي عن أبي عبدالله -عليه السّلام- رسالة منه إليه، وقدولّي الأهوازمن قبل المنصور»صحيح،لأنّه ثمّة مسند إليه، وهنامضاف إليه.

كما أنّ قوله: «بن عثيم» -بدون ألف- إن لم يكن من النسخة (وهو الظاهر، لأنّه كذلك في الإيضاح المختصّ بضبطه) أيضاً وهم، بعد فصل فقرات بينه وبين النجاشي.

و أمّا قوله: «بجير بن اسامة» مع أنّه «بجير بن عمير بن اسامة» ففي نسب قريش مصعب الزبيري: «أبو سمّال الأسدي، واسمه سمعان بن هبيرة بن مساحق بن بجير بن عمير»[1] فالظاهر سقوط «بن عمير» من نسخنا كتصحيفاته الاخر، لإثبات الإيضاح له في ضبط هذا العنوان من النجاشي.

و تقدّم في إبراهيم بن أبي سمّال -الّذي هو من ولد أبي سمّال العنوان- تناقضات النجاشي فيه وفي داود بن فرقد وهنا.

[٤٣٩]

أحمد بن عليّ

الإصبهاني

روى المشيخة عن إبراهيم بن محمّد الثقفي بتوسّطه[2].

[٤٤٠]

أحمد بن عليّ

البلخي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً:

---

(١) نسب قريش: ٩.

(٢) الفقيه: ٤/٥١٤.

«الرجل الصالح، أجاز للتلّعكبري» وقال: قال الوحيد: «إنّ في إجازته إشارة إلى وثاقته».

أقول: لِمَ لم يقل: إنّ في قوله: «الرجل الصالح» إشارة. وأمّا الإجازة: فقد عرفت في المقدّمة أنّه ليس تحتهاشيء؛ ولذا عنون الخلاصة هذا دون باقي من اقتصر فيه على الإجازة.

[٤٤١]

أحمد بن عليّ بن الحسن

بن شاذان، أبو العبّاس، الفامي، القمّي

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «شيخنا الفقيه، حسن المعرفة، صنّف كتابين لم يصنّف غيرهما: كتاب زاد المسافر وكتاب الأمالي، أخبرنا بهما ابنه أبو الحسن رحمهما الله».

أقول: و عدم عنوان الفهرست له، لعلّه لعدم وقوفه على كتابيه. وأمّا عدم عنوان الشيخ له في رجاله، فغفلة.

قال المصنّف: «الفامي» نسبة إلى «الفوم» بمعنى الحنطة والحمّص ونحوهما.

قلت: قال السمعاني في أنسابه : الفامي نسبة إلي بيع الفواكه اليابسة، ويقال لبائعها: البقّال أيضاً وإلى فامية من قرى واسط؛ وفامية بلدة بالشام أيضاً.

و في الصحاح ـ قال بعضهم: الفوم: الحمّص، لغة شامية؛ وبائعه فاميّ مغيّر عن فومي، لأنّهم قد يغيّرون في النسب؛ كما قالوا: سهلي ودهري. والفوم: الخبز أيضاً، يقال: فوّموا لنا ـ أي اختبزوا؛ قال الفرّاء: هي لغة قديمة .

و في الوسيط بدل «الفامي» «القاضي».

* * *

[٤٤٢]

أحمد بن عليّ بن الحسين

الثعالبي، أبو حامد

روى الصدوق في العيون عنه دلالة للرضا ـ عليه السّلام ـ[١]. ولازم ذلك إماميّته.

[٤٤٣]

أحمد بن عليّ بن الحكم

المشهور بفقّاعة الخمري

قال: لم أقف فيه إلا على قول الوحيد: «سيجيء في جدّه ما يشير إلى معروفيته، بل نباهة شأنه». وقال: لم أفهم وجه استفادة النباهة.

أقول: الأصل في عنوانه الإيضاح أخذاً له من قول النجاشي في جدّه: «جدّ فقّاعة الخمري، وهو أحمد بن عليّ بن الحكم».

قال المصنّف في فقّاعة الخمري: فقّاعة: الرجل الأحمر، و الخمري منسوب إلى بيع الخمار، أو الخمرة وهي حصيرة صغيرة، أو إلى خمر، قبيلة من همدان.

قلت: الظاهر أنّ اشتهاره بفقاعة الخمري، لبيعه الفقّاع أحد أقسام الخمر. وقول المصنّف «إلى بيع الخمار» كما ترى! وكان عليه أن يقول: «إلى بيع المسكر».

[٤٤٤]

أحمد بن عليّ بن حمزة

مولى الطالبيّين

روى أمالي الشيخ في مجلسه ـ في ١٣ من شهر رمضان ـ خبراً عن أبي عليّ

(١) عيون أخبار الرضا: ٢/٢١١.

بن همّام، باسناده عن المفضّل، عن الصادق ـعليه السَّلام ـ «إنّه تعالى لم يجعل للمؤمن أجلاً في الموت، يبقيه ما أحبّ، فاذا علم أنّه سيأتي بما فيه بواردينه قبضه إليه مكرماً» ثمّ قال أبوعلي: فذكرت هذا الحديث لأحمد بن عليّ بن حمزة مولى الطالبيّين ـوكان راوية للحديث ـ فحدّثني عن الحسين بن أسد الطفاوي، عن محمّد بن القسم بن الفضيل، عن رجل، عن الصادق ـعليه السَّلام ـ قال: «قال: من يموت بالذنوب أكثر ممن يموت بالآجال، ومن يعيش بالإحسان أكثر ممّن يعيش بالأعمار»[١].

قلت: و يمكن تصحيح معنى الخبرين بالتأويل بما لا ينافي قوله تعالى: «فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون»[٢].

[٤٤٥]

أحمد بن عليّ بن سعيد

الكوفي، أبوالحسين

يروي عنه المرتضى، و يروي عن الكليني، كما يظهر من الفهرست في الكليني. ويأتي في أحمد بن عليّ الكوفي.

[٤٤٦]

أحمد بن عليّ بن شعيب

بن عليّ بن سنان بن بحر، أبوعبدالرحمن، النسائي، الحافظ

قال المصنّف: قال ابن خلّكان: «كان إمام عصره في الحديث، وله كتاب السنن، وسكن مصر وانتشرت بها تصانيفه؛ قال محمّد بن إسحاق الإصفهاني: سمعت مشايخنا بمصر يقولون: إنّه فارق مصر في آخر عمره وخرج إلى دمشق، فسئل عن معاوية وماروي من فضائله، فقال: أما يرضي معاوية

---

(١) أمالي الشيخ: ٣١٢/٢.   (٢) النحل: ٦١.

أن يخرج رأساً برأس حتّى يفضل! وفي رواية اخرى: ما أعرف له فضيلة إلا «لا أشبع الله بطنك» وكان يتشيّع، فما زالوا يدفعون في حضنه حتى أخرجوه من المسجد؛ وفي رواية اخرى: يدفعون في خصييه وداسوه؛ ثمّ حمل إلى الرملة ومات بها»

ثمّ قال المصنّف: إن تمّ ما سمعته من رميه بالتشيّع، لكان ما سمعته مدرجاً له في الحسان، إلا أنّ المعروف عاميّته.

أقول: قد عرفت في المقدّمة أنّ الشيعي عندهم من ليس بناصبي، ممّن يفضّل عليّاً ـ عليه السّلام ـ على عثمان وينكر فضلاً لمعاوية، لا من كان إماميّاً؛ وإنّما المرادف للإمامي عندهم الرافضي أو الشيعي الغالي.

ثمّ قوله: «إن تمّ رميه بالتشيّع» غلط من الإمامي؛ و أمّا العامي يقول: «فلان رمي بالتشيّع» لأنّه يرى تشيّع أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ أمراً منكراً كالزنا؛ قال تعالى: «والّذين يرمون أزواجهم»[1] والإمامي إنّما يقول مثله: «نسب فلان إلى التشيّع».

ثمّ في عنوان المصنّف غلطان: أحدهما ـ زيادة «بن عليّ» الأوّل. والثاني ـ تبديله «بحر بن سنان» في آخر نسبه بـ «سنان بن بحر» فذكره كما قلنا باسقاط «عليّ» الأوّل والتعبير ببحر بن سنان الحموي في معجمه، والسمعاني في أنسابه في عنوان نسا.

و النسائي هو صاحب أحد الصحاح الستّة.

[٤٤٧]

أحمد بن عليّ

الحميري، الصيدي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم ـ عليهم السّلام ـ قائلاً:

---

(١) سورة النور: ٦

«روى عنه حميد بن زياد».

أقول: لم نقف على روايته، ولم يعنون السمعاني الصيدي؛ ولكن في القاموس «الصيد جبل عال باليمن» فالظاهر نسبة هذا إليه.

[٤٤٨]

أحمد بن عليّ بن صدقة

يأتي في أحمد بن عليّ بن مهديّ بن صدقة.

[٤٤٩]

أحمد بن عليّ بن العبّاس

بن نوح، السيرافي، نزيل البصرة

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «كان ثقة في حديثه، متقناً لما يرويه، فقيهاً بصيراً بالحديث والرواية، وهو استاذنا وشيخنا ومن استفدنا منه».

وقال المصنّف: لكن عنوانه أحمد بن نوح بن عليّ الخ وأظن أنّ زيادة «بن نوح» من المطبوعة بقرينة نسبة جمع إليه العنوان.

أقول: بل زيادته مقطوعة؛ ووجه توهّم الطابع أنّ الرجل معروف بابن نوح، فكتب المحشّون في الحاشية كلمة «ابن نوح» فتوهّم أنّه سقط بين أحمد وعليّ من المتن، فكتبوه في الحاشية، فأدخله.

قال المصنّف: زعم التفرشي والميرزا اتّحاده مع أحمد بن محمّد بن نوح الآتي الّذي عنونه الفهرست، وهو اشتباه.

قلت: بل هما متّحدان قطعاً؛ فالرجل في النجاشي والفهرست أبو العبّاس بن نوح السيرافي المعروف، الزائد في رجال الصادق -عليه السّلام- على كتاب ابن عقدة. ونسبه التحقيقي ليس كما في النجاشي هنا «أحمد بن عليّ بن العبّاس بن نوح» ولا كما في الفهرست فيما يأتي «أحمد بن محمّد بن نوح»؛ بل «أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن العبّاس بن نوح» كما يشهد له خبر الغيبة

في لعن العزاقري «عن أحمد بن عليّ، عن جدّه محمّد بن أحمد بن العبّاس بن نوح»[1]

و يشهد له قول الشيخ في رجاله في عنوان جدّه ـ على المحكيّ ـ «محمّد بن أحمد بن العبّاس بن نوح، جدّ أبي العبّاس بن نوح» فأسقط النجاشي «محمّد بن أحمد» بين عليّ والعبّاس، وأسقط الفهرست «بن عليّ» قبل محمّد و«بن العبّاس» بعده.

و أمّا قول الفهرست في عنوانه: «واسع الرواية، ثقة في رواياته، غير أنّه حكي عنه مذاهب فاسدة في الاصول، مثل القول بالرؤية وغيرها» واقتصار النجاشي فيه على ما تقدّم، فلا يدلّ على تغايرهما، فانّ الشيخ لم يلقه، فحكي له ذلك فحكاه، والنجاشي كان استاذه الّذي استفاد منه مشافهة ومكاتبة ووجادة في كتبه الّتي وصّى بها إليه، ولم يرفيها فساداً، فسكت. ولو كان هذا موجباً للتعدد فليقل بتغاير ما في رجال الشيخ مع ما في فهرسته مع اتّحاد عنوانهما، لسكوته في رجاله عن حكاية فساد.

و إن كان ظاهر الخلاصة و ابن داود أيضاً تعدّدهما، حيث إنّ الخلاصة عنون كلاً منهما في الأوّل وابن داود عنون الأوّل في الأوّل والثاني في الثاني ولم يشيرإلى اتّحاد؛ إلا أنّ الّذي أغفلهما اختلاف العنوان؛ والحقيقة ماشرحنا.

و ممّا يشهد لا تّحادهما ـ مضافاً إلى ما تقدّم ـ اقتصار النجاشي على هذا والفهرست على ذاك ؛ ولو كانا نفرين كان عليهما عنوانهما، لا تّحاد موضوع كتابيهما؛ لاسيّما على النجاشي الّذي رأى ما في الفهرست؛ وكان على الشيخ أيضاً عنوانهما في رجاله، لعموم موضوعه.

* * *

---

(١) الغيبة للشيخ: ٢٤٨ - ٢٥٢.

[٤٥٠]

أحمد بن عليّ بن عبدالله

البصري، أبو الحسين

قال: لم أقف فيه إلا على قول الوحيد: «سيجيء في أحمد بن النضر عن النجاشي مايشير إلى معروفيّته، بل نباهته» وقال: ليس في كلام النجاشي ثمّة إلّا «إنّ من ولده أبو الحسين أحمد بن عليّ بن عبيدالله البصري» ولم أفهم وجه استفادة النباهة.

أقول: الأصل في عنوانه الإيضاح أخذاً من النجاشي ثمّة؛ والنجاشي قال: «بن عبيدالله» وكذلك ضبطه الإيضاح، لا «بن عبدالله» كما نقل المصنّف. وكيف كان: فالشهرة والنباهة لا تغنيان شيئاً.

[٤٥١]

أحمد بن عليّ العلويّ

العقيقي

يأتي في الآتي.

[٤٥٢]

أحمد بن العلويّ

قال: عنونه المنهج و المنتهى وقالا: «هو بن عليّ بن محمّد العلويّ العقيقي الآتي».

أقول: هو عنوان غلط، لأنّه لم يعنونه أحد كذلك، ولا أطلق عليه ذلك في التعبير عنه، ولو كانا بدّلا عنوانهما بأحمد العقيقي كان صحيحاً، لفهم المراد منه، دون ما عنونا. مع أنّ محّل عنوانه أيضاً غلط. ثم لِمَ لم يراجع الوسيط؟ فانّه نقل عن رجال الشيخ - في من لم يرو - عدّه أحمد بن عليّ العلوي، قائلاً: «مكّي».

مع أنّ في ذاك أيضاً سقطاً، فالّذي وجدت في رجال الشيخ في ذاك

الباب في الرقم ٩٠ «أحمد بن عليّ العلويّ العقيق، مكيّ» وهو عنوان صحيح. وأمّا بدون «العقيقي» فغير صحيح، لأنّ أحمد بن عليّ العلويّ مشترك بين جمع كثير. وحينئذٍ فهو الّذي يأتي بعنوان أحمد بن عليّ بن محمّد بن جعفر بن عبدالله بن الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -عليهم السّلام- العلويّ العقيقي.

[٤٥٣]

أحمد بن عليّ

الفائدي، القزويني

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «ثقة روى عنه ابن حاتم القزويني». ونقل عنوان النجاشي له بلفظ «أحمد بن عليّ الفائدي، أبو عمر القزويني، شيخ، ثقة، من أصحابنا، وجه». وقال: ومثله الفهرست، زائداً «في بلده».

أقول: بل في الفهرست «وجيه في بلده».

قال: قال الفهرست: «له كتاب نوادر كبير».

قلت: بل قال: «له كتاب النوادر، كتاب كبير».

و مراد رجال الشيخ برواية ابن حاتم عنه هو عليّ بن حاتم، كما يظهر من الفهرست والنجاشي.

[٤٥٤]

أحمد بن عليّ القمّي

المعروف بشقران

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو منهم -عليهم السّلام- قائلاً: «المقيم كان بكش، وكان أشلّ دوّاراً». وقال: قال الكشّي في الحسين بن عبدالله المحرّر: «ذكر أبو عليّ أحمد بن عليّ السلولي شقران قرابة الحسن بن خرّزاد

وختنه على اخته إنّ الحسين بن عبيدالله»[١] وروى الكشّي أيضاً عنه في معلّى بن خنيس، وفيه أيضاً «كنّاه بأبي عليّ ولقّبه بالسلولي»[٢].

أقول: وكذا روى عنه في محمّد بن أبي زينب. ثمّ ما في نسخة رجال الشيخ «المقيم كان بكشّ» كما ترى! فان كان «المقيم» تابع شقران في قوله: «بشقران» وإلا كان محرّف «كان مقيماً بكشّ».

قال المصنّف في قول الشيخ في رجاله: «وكان أشل دوّاراً» معناه كأنّه كان إذا قام أخذه الدوران لشلله.

قلت: الشلل لا يقتضي الدوران حتى يعلّل به؛ ولعلّ «دوّاراً» محرّف «إداراً» أي كان أشل بواسطة إدرة خصيته. كما أنّه يحتمل أن يكون «أشلّ دوّاراً» محرّف «سلوليّاً» بقرينة الكشّي. ولعلّه أخذه من نسخة الكشّي المحرّفة، وإن لم يكن موجوداً في اختياره.

[٤٥٥]

أحمد بن عليّ الكاتب

روى نوادر قضايا الكافي، عنه، عن إبراهيم بن محمّد الثقفي[٣].

[٤٥٦]

أحمد بن عليّ بن كلثوم

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم ـعليهم السّلام ـ قائلاً: «من أهل سرخس، متّهم بالغلوّ» ونقل قول الكشّي في إبراهيم بن مهزيار «أحمد بن عليّ بن كلثوم السرخسي،وكان من القوم، وكان مأموناً على الحديث»[٤] وقال: أراد بالقوم الغلاة،واحتمل بعضهم إرادة العامة به، وبعضهم الشيعة، وبعضهم الفقهاء.

---

(١) الكشّي: ٥١٢. (٢) الكشّي: ٣٨٠. (٣) الكافي: ٤٢٨/٧. (٤) الكشّي: ٥٣١.

أقول: ممّا يوضح إرادة الغلاة به ماروواه الكشّي عن العيّاشي «قال: وأمّا عليّ بن عبدالله بن مروان، فانّ القوم -يعني الغلاة- يمتحنون في أوقات الصلاة»[١].

هذا، و قلنا في عنوان أحكم بن بشّار: إنّ قول الكشّي بعد العنوان: «غال لا شيء» كان مربوطاً بقوله بعد ذلك: «أحمد بن عليّ بن كلثوم السرخسي، وكان من القوم» فحرّف عن موضعه. ثمّ الظاهر أنّ قوله: «لا شيء» ثمّة محرّف «لاشك» أيضاً، بشهادة قوله بعد: «وكان مأموناً على الحديث» لتنافي اللاشيئيّة مع المأمونيّة.

فيمكن القول بموثّقيّة الرجل، جمعاً بين قول الشيخ -في رجاله- والكشّي بغلوّه وإضافة الكشّي مأمونيّته؛ لا ما قاله المصنّف من كونه حسناً كالصحيح، كيف! والكشّي كان عارفاً به، لكونه من مشايخه؛ وقد صرّح بغلوّه.

هذا، و عنونه الخلاصة «أحمد بن عليّ بن عليّ بن كلثوم» وردّه ابن داود بأنّه رآه بخطّ الشيخ غير مكرّر في عليّ.

[٤٥٧]

أحمد بن عليّ الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «يكنى أبا الحسين روى عن الكليني،أخبرنا عنه عليّ بن الحسين الموسوي المرتضى».

قال المصنّف: و في بعض النسخ «أحمد بن محمّد بن عليّ» لكن يؤيّد الاولى مافي الفهرست في الكليني «عن أبي الحسين أحمد بن عليّ بن سعيد الكوفي».

---

(١) الكشّي: ٥٣٠.

أقول: و كذا يشهد لصحّة العنوان عنوان ابن داود له هكذا، و نسخته بخطّ الشيخ؛ وإن اعترض عليه محشّيه بأنّ في رجال الشيخ «أحمد بن محمّد بن عليّ» ومرّ بعنوان أحمد بن عليّ بن سعيد الكوفي.

[٤٥٨]

أحمد بن عليّ بن محمّد

بن جعفر بن عبدالله بن الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -عليهم السّلام- العلويّ، العقيقيّ

نقل عنوان الفهرست له و النجاشي، قائلين: «كان مقيماً بمكّة، وسمع أصحابنا الكوفيّين وأكثر منهم، صنّف كتباً، وقع إلينا منها: كتاب المعرفة، كتاب فضل المؤمن، كتاب تاريخ الرجال، كتاب مثالب الرجلين والمرأتين».

ونقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- بلفظ «أحمد بن عليّ العلويّ العقيقي مكّي».

و قال المصنّف: اعتمد عليه الخلاصة في نجم بن أعين و النضر بن عثمان النوي وغيرهما، فلا يقدح عدم عنوانه لأحمد بن عليّ وعدّه عليّ بن أحمد في الثاني.

أقول: إنّ العلامة إنّما نقل عن كتاب ابنه عليّ، كما صرّح به في علماء وصالح بن ميثم؛ وقال في نجم: «روى العقيقي عن أبيه» فالعقيقي في النضر أيضاً يحمل على عليّ.

ثمّ كيف لا يقدح مع عنوانه عليّاً في الثاني! فلابدّ أن يجمع بين فعليه بأنّه اعتمد عليه في تحقيق حال الرجال، لأنّه يكتفي فيه بالظنّ، دون روايات الأحكام.

قال المصنّف: نقل الجامع رواية محمّد بن إبراهيم الجعفري عنه عن الصادق -عليه السّلام- في مولد النبيّ -صلّى الله عليه وآله- في الكافي. قال:

وهو سهو من الجامع، فانّ الرجل لم يلقه -عليه السّلام- والخبر «محمّد بن إبراهيم الجعفري، عن أحمد بن عليّ بن محمّد بن عبدالله بن عمر بن عليّ بن أبي طالب، عن أبي عبدالله عليهم السّلام»[1] وبينهما بون بعيد، فانّ بين أحمد هذا وبين أميرالمؤمنين -عليه السّلام- آباء أربعة، وبين أحمد الّذي في العنوان وبينه -عليه السّلام- آباء سبعة.

قلت: بل السهو منه، حيث لم يتدبّر في الجامع، فانّ الجامع ختم ترجمة العقيقي ثمّ عنون من في الخبر من قبل نفسه -كما هو دأبه في عنوانه رجال الأخبار كرجال الرجال- ونقل الخبر شاهداً له؛ والمصنّف خلط.

ثمّ استدلاله لتغايرهما بقلّة الآباء وكثرة الآباء غلط، لأنّ مفهومه أنّ هذا أيضاً لو كانت الوسائط بينه وبين أميرالمؤمنين -عليه السّلام- بقدر من في الخبر يكون إيّاه، ولو كان نسبهما مختلفاً، وهو كما ترى!.

و كيف يحتمل اتّحادهما؟ و هذا من ولد الحسين الأصغر، و ذاك من ولد عمر الأطرف.

هذا، و في بلدان الحموي «و إلى عقيق المدينة ينسب محمّد بن جعفر بن عبدالله بن الحسين الأصغر بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -عليهم السّلام- المعروف بالعقيقي؛ وفي ولده رياسة، ومن ولده: أحمد بن الحسين بن أحمد بن عليّ بن محمّد العقيقي أبو القاسم، كان من وجوه الأشراف بدمشق، مدحه أبو الفرج الواوا، مات سنة ٣٧٥».

قلت: و أحمد الّذي قال ابن ابن هذا، كما أنّ محمّد الّذي قال جدّ هذا، وهو الأصل في نسبة العقيقي. ومرّ بلفظ «أحمد بن علي العلوي العقيقي» عن رجال الشيخ.

---

(١) الكافي: ١/٤٤٢.

[٤٥٩]

أحمد بن عليّ بن محمّد

بن عبدالله بن عمر الأطراف

مرّ في سابقه.

[٤٦٠]

أحمد بن عليّ بن مهديّ

بن صدقة بن هشام بن غالب بن محمّد بن عليّ، البرقي، الأنصاري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم ـعليهم السّلام ـ قائلاً: «يكنّى أبا عليّ، سمع منه التلعكبري بمصر سنة أربعين وثلاث مأة، عن أبيه، عن الرضا ـعليه السّلام ـ وله منه إجازة».

أقول: و يروي جعفر بن قولويه عنه، عن أبيه، عن الرضا ـعليه السّلام ـ كما في سند زيارة أمين الله[1] وروى النجاشي في أبيه، عن محمّد بن عثمان عنه، عن أبيه، عن الرضا ـعليه السّلام ـ وصرّح ابن قولويه في أوّل كامله بأنّ من يروي هوعنه علماء أجلّة[2].

و عنونه الذهبي أوّلاً بلفظ «أحمد بن عليّ بن صدقة، عن أبيه، عن الرضا ـعليه السّلام ـ وتلك نسخة مكذوبة، اتّهمه الدارقطني بوضع الحديث» وثانياً بلفظ «أحمد بن عليّ بن مهدي الرّقي» قائلاً: «عن الرضا بخبر باطل، وهو أحمد بن عليّ بن مهديّ بن صدقة».

قلت: و لا بدّ للناصبيّ أن يكذّب كلّ حقّ على خلاف مذهبه، والذهبي من أشدّائهم.

---

(١) كامل الزيارات: ٣٩.

(٢) كامل الزيارات: ٤.

[٤٦١]

أحمد بن عليّ النخّاس

نقل عن أمل الآمل نقله عن إجازة العلامة لبني زهرة عدّه من مشايخ الشيخ من الخاصّة.

أقول: قد عرفت في عنوان النجاشي تحقيق الحال فيه، و أنّ العلامة إنّما عدّ منهم أبا الحسن بن أحمد النجاشي -أي عليّ بن أحمد النجاشي والد النجاشي- فحرّفه أمل الآمل أو الناقل عنه بهذا؛ كما حرّفه الطباطبائي بأحمد بن عليّ النجاشي متوهّماً نفس النجاشي منه، كما تقدّم ثمّة.

[٤٦٢]

أحمد بن عليّ بن نوح

قال المصنّف: هو أحمد بن عليّ بن العبّاس بن نوح المتقدّم، فهو ينسب تارة إلى أبيه واخرى إلى جدّه.

أقول: هو عنوان صحيح؛ حيث إنّ نوحاً اسم خاصّ، فيصحّ نسبة كلّ من ولده إليه، حتّى أحمد؛ إلّا أنّ ما قاله ليس عنوان أحد؛ مع أنّك قد عرفت في ذاك أنّ الأصل فيه أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن العبّاس بن نوح.

[٤٦٣]

أحمد بن عمر

بن أبي شعبة الحلبي

نقل عنوان النجاشي له،قائلاً: «ثقة، روى عن أبي الحسن الرضا -عليه السّلام- وعن أبيه -عليه السّلام- من قبل، وهو ابن عمّ عبدالله وعبدالأعلى وعمران ومحمّد الحلبيّين، روى أبوهم عن أبي عبدالله -عليه السّلام- وكانوا ثقات».

و نقل عنوان الكشّي له بلفظ «أحمد بن عمر الحلبي» و روايته عنه، قال:

دخلت على الرضا ـ عليه السّلام ـ بمنى، فقلت له: جعلت فداك! كنّا أهل بيت عطيّة وسرور ونعمة، وإنّ الله تعالى قد أذهب بذلك كلّه، حتّى احتجت إلى من كان يحتاج إلينا، فقال لي: يا أحمد ما أحسن حالك يا أحمد بن عمر! فقلت له: جعلت فداك! حالي ما أخبرتك، فقال لي: يا أحمد أيسرّك أنّك على بعض ما عليه هؤلاء الجبّارون ولك الدنيا مملوّة ذهباً؟ فقلت: لا والله يابن رسول الله! فضحك ثمّ قال: ترجع من ههنا إلى خلف فمن أحسن حالاً منك وبيدك صناعة لا تبيعها بملئ الدنيا ذهباً! ألا ابشرك؟ قلت: نعم فقد سرّني الله بك وبآبائك، فقال لي أبوجعفر ـ عليه السّلام ـ في قول الله عزّوجلّ: «وكان تحته كنزلهما» لوح من ذهب، فيه مكتوب: بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلا الله، محمّد رسول الله، عجبت لمن أيقن بالموت كيف يفرح! ومن يرى الدنيا وتغيّرها بأهلها كيف يركن إليها! وينبغي لمن عقل عن الله أن لا يستبطئ الله في رزقه ولا يتّهمه في قضائه؛ ثمّ قال: رضيت يا أحمد؟ قال: قلت: عن الله تعالى، وعنكم أهل البيت [1].

وعلّق المصنّف على قوله: «فقال لي أبو جعفر عليه السّلام» تبعاً للقهبائي إنّ صدر الرواية عن الرضا ـ عليه السّلام ـ وعجزها عن الجواد ـ عليه السّلام ـ.

أقول: لا معنى لما قال، لكونه خارجاً عن طريق المحاورة؛ والصواب أنّ قوله ـ عليه السّلام ـ «فقال لي أبو جعفر عليه السّلام» محرّف «فقال: قال أبو جعفر عليه السّلام» أي فقال الرضا ـ عليه السّلام ـ قال الباقر ـ عليه السّلام ـ.

ولا ينحصر التحريف فيه بذلك، فقوله فيه: «يا أحمد ما أحسن حالك يا أحمد بن عمر» إمّا «يا أحمد» في أوّله زائدة، وإمّا «يا أحمد بن عمر» في آخره.

كما أنّ قوله: «لوح من ذهب» الأصل فيه «كان ذلك الكنز لوحاً من

(١) الكشّي: ٥٩٧.

ذهب».

هذا، و عدم عنوان الشيخ له في الفهرست لعلّه لعدم وقوفه على كتابه. وأمّا عدم عنوانه له في رجاله مع عموم موضوعه فغريب! ولعلّه بدّله بأحمد بن عمران، الآتي.

قال المصنّف: نقل الجامع رواية عبدالله الحجّال و عبدالله بن محمّد عنه.

قلت: هما واحد، و إنّما الجامع ينقل الأخبار، والتعبير فيها مختلف.

قال أيضاً: نقل الجامع رواية عبدالعزيز بن عمر عنه.

قلت: بل عبدالعزيز بن عمرو، لا عمر؛ و مورده كراهة الكسل من المعيشة من الكافي[1] وموارد باقي ما نقله الجامع عن أحمد بن عمر الحلبي: أحمد بن محمّد في زيادات كيفية صلاة التهذيب[2] وعبدالله الدهقان في كتاب العقل من الكافي[3] وعبيدالله بعد حديث إسلام عليّ ـ عليه السّلام ـ في روضة الكافي[4] والوشاء في الحكم في نفش الغنم في الحرث من الفقيه[5] والحسن بن فضّال في سكناه[6] وكذا نكاح الذمية من الكافي[7] وما يجوز من وقفه وصدقته[8] وآخر باب وصيّة الإنسان لعبده من التهذيب[9] ويونس بن عبدالرحمن بعد حديث إسلام عليّ ـ عليه السّلام ـ في روضة الكافي[10] والامور الّتي توجب حجيّة الإمام من الكافي[11] ومحمّد بن القاسم بن الفضيل في السجود على القطن من الاستبصار[12]. كما أنّ مورد رواية عبدالله الحجّال وعبدالله بن محمّد في باب فيه ذكر الصحيفة من الكافي[13] وفي الاعتراف بذنوبه[14].

---

(١) الكافي: ٨٥/٥.
(٢) التهذيب: ٢٩٩/٢.
(٣) الكافي: ٢٨/١.
(٤) الكافي: ٣٤٧/٨.
(٥) الفقيه: ١٠١/٣.
(٦) الفقيه: ٢٥٣/٤.
(٧) الكافي: ٣٥٨/٥.
(٨) الكافي: ٣٤/٧.
(٩) التهذيب: ٢٢٩/٩.
(١٠) الكافي: ٣٥١/٨.
(١١) الكافي: ٢٨٥/١.
(١٢) الاستبصار: ٣٣٣/١.
(١٣) الكافي: ٢٣٨/١.
(١٤) الكافي: ٤٢٧/٢.

ثمّ قول النجاشي: «و هو ابن عمّ عبدالله» محرّف «وهو ابن عمّ عبيدالله» فيأتي عبيدالله بن عليّ بن أبي شعبة.

[٤٦٤]

أحمد بن عمر الحلال

نقل عنوان الفهرست له إلى أن قال: «عن أحمد بن أبي عبدالله، عن محمّد بن عليّ الكوفي، عن أحمد بن عمر» والنجاشي، قائلاً: «يبيع الحلّ يعني الشيرج، روى عن الرضا ـ عليه السّلام ـ وله عنه مسائل» ونقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «كان يبيع الحلّ، كوفي، أنماطي، ثقة، رديّ الأصل» ونقل عدّه في من لم يرو عنهم ـ عليهم السّلام ـ قائلاً: «روى عنه محمّد بن عيسى اليقطيني».

أقول: و عدّه البرقي أيضاً في أصحاب الكاظم ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «كان يبيع الحلّ».

هذا، و نقل المصنّف في معنى قول الشيخ في الرجال في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ «رديّ الأصل» معاني أغلبها رديّة، وعدّ فيها كون المراد بالأصل قرين الكتاب وكون المراد برداءته وجود أغلاط كثيرة: من تحريف وتصحيف وسقط وغيرها واشتماله على أحاديث ضعيفة منكرة. وردّ المصنّف لهذا الوجه بأنّ الفهرست قال فيه: «له كتاب».

قلت: الصواب أن يقال: إنّ الأصل فيه مقابل التصنيف، لا مقابل الكتاب؛ فقد عرفت في المقدّمة أعمّية الكتاب منهما؛ ولذا لا تنافي هنا بين قول الفهرست فيه: «له كتاب» وقول النجاشي فيه: «وله عنه عليه السّلام مسائل».

و ردّ المصنّف هذا الوجه أيضاً بأنّ الأصل لو كان قرين الكتاب لقال الشيخ في رجاله: «له أصل رديّ» ولم يقل: «رديّ الأصل».

قلت: هو ردّ غلط، فأيّ إلزام للشيخ أن يعبّر في رجاله بما قال؟ مع دلالة تعبيره على مراده.

هذا، و قال العلّامة بعد نقل قول الشيخ في رجاله «رديّ الأصل» فعندي توقّف في روايته وردّه ابن داود بأنّ رداءة أصله لا يضرّ مع ثبوت ثقته.

قلت: و أيّ فائدة في ثقة شخصه بعد حصر رواياته في أصله الرديّ؟.

ثمّ إنّ عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم -عليه السّلام- وهم. ونحن وإنّ قلنا في المقدّمة: لا منافاة بين عدّه لرجل في أصحاب أحدهم -عليهم السّلام- وعدّه في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- بأن يكون في عصرهم -عليهم السّلام- ولم يرو عنهم -عليهم السّلام- إلا أنّ هذا روى عنهم -عليهم السّلام- فروى الشيخ نفسه في تهذيبه، عن موسى بن القاسم، عن أحمد بن عمر الحلّال، قال: «سألت أبا الحسن -عليه السّلام- عن رجل نسي أن يصلّي ركعتي طواف الفريضة»[1].

فتراه روى عن أبي الحسن -عليه السّلام- أي الرضا -عليه السّلام- كما قال النجاشي وعدّه رجال الشيخ، أو الكاظم -عليه السّلام- كما عدّه البرقي.

و روى يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن عمر، عن أبي الحسن -عليه السّلام- في صفة وضوء التهذيب[2].

و روى محمّد بن القاسم بن الفضيل، عن أحمد بن عمر، عن أبي الحسن -عليه السّلام- في زيادات كيفيّة صلاته[3] وروى أحمد بن عمر عن محمّد بن سنان في كيفيّة صلاته[4] وعن يحيى بن أبان في الكافي في باب آخر من درجات إيمانه[5].

---

(١) التهذيب: ٥/١٤٠. (٢) التهذيب: ١/٨٩. (٣) التهذيب: ٢/٧.

(٤) التهذيب: ٢/١١٢. (٥) الكافي: ٢/٤٤.

هذا، وقد عرفت أنّ الشيخ في رجاله في من لم يروعنهم ـعليهم السّلامـ قال: «روى عنه محمّد بن عيسى اليقطيني» ولكن طريق النجاشي «اليقطيني عن عبيدالله بن محمّد،عنه» وفي طريقه قبل اليقطيني «عبدالله بن جعفر» ونقل المصنّف بدله «عبدالله بن جبلة».

ثمّ إنّ ابن داود الّذي رجاله وفهرسته بخط الشيخ نقل عن الفهرست ورجال الشيخ في من لم يروعنهم ـعليهم السّلامـ كون الحلال بالمهملة، وعن رجال الشيخ في أصحاب الرضا ـعليه السّلامـ كونه بالمعجمة.

قلت: كأنّ قول النجاشي: «يبيع الحل يعني الشيرج» تعريض على رجال الشيخ في أصحاب الرضا ـعليه السّلامـ. وتفسير الحلّ بالشيرج ذكره القاموس؛ ولكن في الصحاح: الحلّ دهن السمسم.

[٤٦٥]

أحمد بن عمر الحلبي

مرّ في أحمد بن عمر بن أبي شعبة.

[٤٦٦]

أحمد بن عمر بن كيسبة

عنونه الإيضاح أخذاً من النجاشي في طريق عيسى بن راشد وعيسى بن الوليد؛ ووقع في الفهرست في إسماعيل القصير؛ ووقع فيهما وفي طريق التهذيب إلى عليّ بن الحسن الطاطري[1].

[٤٦٧]

أحمد بن عمر المرهبي

روى التهذيب بعد قوله: «ومن شك في طوافه الخ» عن موسى بن

(١) التهذيب: ٧٦/١٠.

القاسم، عن إسماعيل، عنه، عن أبي الحسن الثاني ـ عليه السَّلام ـ[1].

و الظاهر كونه الحلّال المتقدّم، لعدم المنافاة بين كونه حلّالاً يبيع الحلّ وكونه مرهبيّاً، ومرهب بطن من همدان ـ لرواية كلّ منهما عن الرضا ـ عليه السَّلام ـ.

[٤٦٨]

أحمد بن عمران الحلبي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الباقر ـ عليه السَّلام ـ وقال: وعن شارح الكافي توثيقه في خبر عنه، عن يحيى بن عمران، عن الصادق ـ عليه السَّلام ـ[2].

أقول: الظاهر أنّ شارح الكافي استند في توثيقه إلى قول النجاشي في عبيدالله بن عليّ بن أبي شعبة الحلبي: «وآل أبي شعبة بالكوفة بيت مذكور» إلى أن قال: «وكانوا جميعهم ثقات مرجوعاً إلى ما يقولون» لا إلى قول النجاشي في أحمد بن عمر المتقدّم ـ كما عن الوحيد ـ لأنّه ثمّة إنّما وثّق أباه و وثّق بني عمّه الأربعة وأباهم؛ إلا أنّ الكلام في أصل وجود هذا، لعدم الوقوف عليه في خبر. ولم يعيّن شارح الكافي موضع وروده في الأخبار وكيف لم يستقله الجامع الّذي هذا فنّه؟ والظاهر أنّه رأى في آخر كتاب العقل والجهل من الكافي «أحمد بن عمر الحلبي عن يحيى بن عمران»[3] فحرّفه هو أو نسخته بمن قال؛ ولا ذكره غير الشيخ في رجاله. وقلنا في أحمد بن عمر الحلبي المحقّق وجوده: أنّ الشيخ في رجاله بدّله بهذا؛ فالظاهر أنّه أيضاً حرّف «بن عمر» بقوله: «بن عمران».

و لو فرض تحقّقه فالظاهر كونه ابن ابن عمّ أحمد بن عمر الحلبي المتقدّم،

---

(١) التهذيب: ١١٠/٥ (٢) شرح الكافي لملا صالح: ٤٣٧/١. (٣) الكافي: ٢٨/١.

لأنّ النجاشي صرّح في ذاك بأنّه ابن عمّ عمران الحلبي؛ إلا أنّه يرد أيضاً على رجال الشيخ أنّه عدّ أباه في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ فكيف عدّ الابن في أصحاب الباقر ـعليه السّلام ـ؟

و بالجملة الأمر في هذا موضوعاً و موضعاً كما ترى!

[٤٦٩]

أحمد بن عمران بن سلمة

كذّبه الذهبي، لروايته «قسّمت الحكمة فجعل في عليّ ـعليه السّلام ـ تسعة وفي الناس جزءاً واحداً».

[٤٧٠]

أحمد بن عمرو بن منهال

نقل عنوان الفهرست له، قائلاً: «له روايات بالإسناد الأوّل، عن حميد، عن أحمد بن ميثم، عنهم» ونقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «لا أعرف غير هذا، له كتاب نوادر، رواه عنه الحسين بن عبيدالله».

أقول: إن أراد بقوله: «لا أعرف الخ» إنّه لا يعرف من شخصيّته ونسبه غير هذا، فغريب! فقد عنون أباه عمرو بن منهال المقلاص القيسي، وقال: «له ولدان: أحمد والحسن من أهل الحديث» وقد روى هو والشيخ كتابه عن رجال معروفين. وإن أراد جهل حاله، فلعلّ وهو الظاهر؛ وحينئذٍ فعنوان ابن داود له في الأوّل وعدم عنوان الخلاصة له رأساً في غير محلّه.

[٤٧١]

أحمد بن عميرة بن بزيع

قال: قال ابن داود: «لم يرو عنهم ـعليهم السّلام ـ وعن الكشّي قال ابن حمدويه عن أشياخه: إنّه في عداد الوزراء هو وأخوه إسماعيل». وقال المصنّف: ليس منه في الكشّي أثر وأنّ نسخته كانت منه غلطاً، فبدّل أحمد بن

حمزة بن بزيع بهذا.

أقول: إنّما يصحّ ما قال لو كان ابن داود لم يعنون أحمد بن حمزة بن بزيع، مع أنّه عنونه؛ فلعلّه كان هذا في نسخة كشّيه في نسخة بدلية، فجمع بينهما كما هو دأبه. وكيف كان: فبعد كون الأصل فيه ما في الكشّي بعد عنوان محمّد بن إسماعيل بن بزيع وأحمد بن حمزة بن بزيع «قال حمدويه عن أشياخه: إنّ محمّد بن إسماعيل وأحمد بن حمزة بن بزيع كانا في عداد الوزراء»[1] يكون قول ابن داود هذا غلطاً في غلط في غلط !!.

[٤٧٢]

أحمد بن عيسى

روى عن الصادق -عليه السّلام- في باب فيه نكت[2] وباب ما نصّ الله تعالى من الكافي[3] وعن غيلان عن أبي الحسن -عليه السّلام- في زيادات فقه حجّ التهذيب[4] والظاهر تغايرهما، حيث إنّ الأوّل روى عن الصادق -عليه السّلام- بلا واسطة، والثاني عن الكاظم أو الرضا -عليهما السّلام- معها.

[٤٧٣]

أحمد بن عيسى بن جعفر

العلوي، العمري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «ثقة، من أصحاب العيّاشي».

أقول: وقال النجاشي في عليّ بن محمّد بن عبدالله: «ورد بغداد ومعه قطعة من كتب العيّاشي، ورواها عن أبي جعفر أحمد بن عيسى العلوي الزاهد، عن العيّاشي» ومنه يظهر تكنيته بأبي جعفر ووصفه بالزاهد أيضاً.

---

(١) الكشّي: ٥٦٤. (٢) الكافي: ٤٢٧/١. (٣) الكافي: ٢٨٨/١. (٤) التهذيب: ٤٩٣/٥.

قال المصنّف في قول رجال الشيخ: «العمري» العمرى يطلق تارة ويراد به بيّاع العمر (محرّكة) وهو المنديل، واخرى على من كان من العمريّين (بضم أوّله) وهم بطن من آل أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ.

قلت: استعمال «تارة و اخرى» هنا غلط، فانّ العمري (بفتحتين) ليس إلا بيّاع العمر، والعمري (بالضمّ ثمّ الفتح) المنسوب إلى مسمّى بعمر.

ثمّ العمري المطلق، لا يطلق إلا على ولد عمر بن الخطّاب كعمر المطلق عليه؛ وإنّما العلوي العمري من كان من ولد عمر الأشرف أو عمر الأطرف.

هذا، و نقل الجامع رواية جعفر بن أحمد ـ وفي نسخة «بن محمّد» ـ الصيقل عن أحمد بن عيسى العلوي في نوادر علم الكافي [1] ورواية سهل بن زياد عن أحمد بن عيسى في فضل مقام مدينته [2] لكنّه في غير محلّه، فالرجل من معاصري الكليني، بعد كونه من أصحاب العيّاشي كالكشّي، فكيف يروي الكليني عنه بواسطتين؟ مع أنّ الثاني لم يعلم كونه الأوّل، لعدم وصفه بالعلوي.

[٤٧٤]

أحمد بن غزال

المزني، الكوفي

في الوسيط «عدّه رجال الشيخ في أصحاب الصادق عليه السّلام» ونقله الحيدريّة في الرقم ١٣ من باب همزة أصحابه ـ عليه السّلام ـ.

[٤٧٥]

أحمد بن غنيم

قال: قال الميرزا قال النجاشي: «أحمد بن غنيم بن أبي السمّال الخ» وذكر نسبه إلى عدنان. وقال المصنّف: لم أجده في النجاشي وحاله مجهول.

---

(١) الكافي: ٤٩/١. (٢) الكافي: ٥٥٨/٤.

أقول: قد عرفت في عنوان النجاشي بلفظ «أحمد بن عليّ بن أحمد بن العبّاس» أنّ هذا ذكره النجاشي ثمّة جزء عنوانه نفسه في سلسلة نسبه، وأنّ نسخنا جعل ذاك العنوان عنوانين، ونسخة الميرزا ـ على نقله ولعلّه نقله عن غير وسيطه، وأمّا فيه فليس منه أثر ـ جعله ثلاثة.

و يوضح كون العنوان غلطاً أنّ الإيضاح جعل هذا جزء نسب النجاشي، كما قلنا.

[٤٧٦]

أحمد بن فارس

بن زكريّا

نقل عنوان الفهرست له، قائلاً: «له كتب منها: كتاب المعاش و الكسب، وكتاب السيرة، وكتاب ماجاء في أخلاق المؤمنين» ونقل عنوان ابن خلّكان له.

و قال المصنّف: ما احتمله بعضهم عاميّته من عنوانه سخيف بعدسكوت الفهرست وكذا ابن شهرآشوب عن مذهبه؛ ولذا عدّه ابن داود في الأوّل. وأمّا ما عن الإكمال «سمعت شيخاً من أصحاب الحديث يقال له: أحمد بن فارس الأديب»[١] فلا دلالة له على مدح ولا قدح.

أقول: إن كان ابن خلّكان سكت عن مذهبه ـ و إن كان سكوته ظاهراً في عاميّته، كظهور سكوت الفهرست في إماميّته ـ فياقوت صرّح بعاميّته، فقال في معجمه فيه: «كان فقيهاً، شافعيّاً، فصار مالكيّاً، وقال: دخلتني الحميّة لهذا البلد (يعني الريّ) كيف لا يكون فيه رجل على مذهب هذا الرجل المقبول القول على جميع الألسنة» ثمّ عدّ له كتباً وسمّى ماسمّاه الفهرست السيرة

(١) الإكمال: ٢/٤٥٣.

سيرة النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ كما أنّه بدّل ماقاله «من أخلاق المؤمنين» بأخلاق النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

كما أنّ ما عن الإكمال لِمَ لا يكون دالاً على قدح؟ وتعبيره التعبير عن المخالفين؛ وإن كان بعده ما يحتمل منه تشيّعه، وإن لم ينقله المصنّف؛ ففي باب من شاهد القائم ـ عليه السّلام ـ من الإكمال في حديثه العشرين «وسمعنا شيخاً من أصحاب الحديث، يقال له: أحمد بن فارس الأديب، يقول: سمعت بهمدان حكاية حكيتها كما سمعتها لبعض إخواني، فسألني أن اثبتها له بخطّي، ولم أجد إلى مخالفته سبيلاً، وقد كتبتها وعهدتها على من حكاها، وذلك: أن بهمدان ناساً يعرفون ببني راشد، وهم كلّهم يتشيّعون، ومذهبهم مذهب أهل الإمامة، فسألت عن سبب تشيّعهم من بين أهل همدان» الخبر.

لكنّه كما ترى مجمل، ولا سيّما قال: «وعهدتها على من حكاها» فنسبة جمع من المتأخرين إليه التشيّع أخيراً لذاك الخبر في غير محلّه؛ ولعل الفهرست أيضاً استند إليه.

ثم لو كان إماميّاً، لِمَ لم يعنونه النجاشي؟ مع اتّحاد موضوع كتابيهما وتأخّر تأليفه؛ ولِمَ لم يعنونه الشيخ نفسه في رجاله؟ وابن شهراشوب تبع الفهرست، كما هو دأبه.

كما أنّ ابن داود أخذه من الفهرست، كما صرّح به وعدّه في الأوّل لإهماله في الفهرست؛ وليس في كتبه ما يكون لنا كما في كتب الطبري مع التنبيه. ثمّ لِمَ لم يعدّ في كتبه مجمله في اللغة، وهو أشهرها.

[٤٧٧]

أحمد بن الفرج بن المنصور

أبو الحسن الورّاق، الفارسي

عنونه الخطيب وقال: «يذكر عنه التشيّع» ووثّقه، ونقل أنّ له في كلّ

يوم ختمة قرآن، نقل روايته عن جمع: منهم ابن عقدة[1].

و في الكتاب المعروف بدلائل الطبري، صفحة ۲۳۱ «حدّثنا أبو الحسن أحمد بن الفرج بن منصور بن محمّد بن الحجّاج بن هارون بن حمّاد بن سعيد بن أبان بن الصلت بن حرجشان الفارسي، قال: حدّثنا أبو الحسن عليّ بن الحسين موسى بن بابويه» الخبر. فالظاهر أنّ إماميّته محقّقة؛ فيكون ثقة، لما عرفت من توثيق الخطيب له.

[٤٧٨]

أحمد بن الفضل الخزاعي

نقل عنوان الكشّي له، قائلاً: «حمدويه، قال: ذكر بعض أشياخي أنّ أحمد بن الفضل الخزاعي واقفي»[2] ونقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الكاظم ـعليه السّلام ـ قائلاً: «واقفي» ونقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «له كتاب النوادر» ثمّ نقل عدّ الشيخ في رجاله في أصحاب الهادي ـعليه السّلام ـ «أحمد بن الفضل» وقال: استظهر الميرزا كونه غير الخزاعي.

أقول: استظهاره صحيح، فمع استبعاد درك من كان من أصحاب الكاظم ـعليه السّلام ـ الهادي ـعليه السّلام ـ أنّ الواقفي لا يروي عمّن بعد الكاظم إلا محاجّة، لا اعتقاده حجّة.

و نقل المصنّف عن التكملة تردّده في وقفه، حيث إنّ عنوان الكشّي تضمّن كونه من أصحاب الرضا ـعليه السّلام ـ أيضاً، وهو لا يجتمع مع الوقف؛ وروايته لعلّه لم يرتضها؛ والشيخ في رجاله لعلّه استند إليه. وردّه المصنّف بتصريح ابن داود بوقفه في فصل الواقفة.

قلت: هو ردّ غريب! فانّ التكملة إذا كان تشكّك في تصريح رجال الشيخ

---

(۱) تاريخ بغداد: ٤/٣٤٢.

(۲) الكشّي: ٥٥٦.

لاحتمال استناده إلى خبر الكشّي ـ مع احتمال استناده إلى كتب عدّة من القدماء غير الكشّي أو أخبار كثيرة غير خبر الكشّي ـ كيف يرتضي بتوقيف ابن داود؟ مع معلوميّة مستنده وتصريحه بأخذه من رجال الشيخ، فهو كظلّ ينعدم بانعدام ذيه.

و الصواب في الجواب أن يقال: إنّ كونه من أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ من تحريفات نسخة الكشّي وخلط عناوينه وتحريف مواضعه؛ وكيف يصحّ أن يقول الكشّي ـ كما في نسخته ـ: «ما روي في أصحاب موسى بن جعفر، وعليّ بن موسى صلوات الله عليهما». ثمّ يعنون حنّان بن سدير ويروي عن حمدويه وقفه، ثمّ يقول: «ثمّ كرام» ويروي عنه وقفه، ثمّ يقول: «ثمّ درست» ثمّ يروي عنه وقفه، ثمّ يقول: «ثمّ أحمد بن الفضل الخزاعي» ثمّ يروي عنه وقفه، ثمّ يقول: «ثمّ عبدالله بن عثمان» ثمّ يروى عنه وقفه ولم يذكر في أحدهم روايته عن أحدهما ـ عليهما السّلام ـ. والظاهر أنّ عنوانه ذاك كان بعد اولئك، قبل قوله: «تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السّلام» ثمّ كيف لم يرتض الكشّي رواية حمدويه مع تقريره لمافيه كما في باقي من عنون معه ـ قبله وبعده ـ بدون أن يذكر في واحد منها كلمة.

ولو كان التكملة أراد التشكيك كان له التشبّث بسكوت النجاشي مع رؤيته رواية الكشّي، إلا أنّه كما ترى!

و كيف كان: فلم نقف على رواية له عن أحدهما ـ عليهما السّلام ـ وإنّما روى أحمد بن الفضل عن عبدالله بن جبلة في قتل لصّ الكافي[1] وعن يونس في لحوم جلالاته[2] وعن أبي عمرو الحذّا في نوادر آخر معيشته[3] وعن عليّ بن يحيى في فضل زيارة الحسين عليه السّلام من التهذيب[4] نعم: روى عن الصادق

---

(١) الكافي: ٧/٢٩٧. (٢) الكافي: ٦/٢٥٢. (٣) الكافي: ٥/٣١٦. (٤) التهذيب: ٦/٤٨

ـعليه السّلام ـ في آخر فضل بنات الكافي[1] والظاهر كونه غير الخزاعي، كما يأتي.

[٤٧٩]

أحمد بن الفضل الكناسي

قال المصنّف: وقع في طريق الكشّي في عروة القتّات، وقال في التحرير الطاوسي: «إنّه واقفي» وردّه المصنّف بأنّه لم يقل أحد: إنّ الكناسي واقفي؛ بل في خبره دلالة على عدم وقفه، كما يأتي في «عروة».

أقول: تحقيق المقام أنّ الكشّي روى في عروة ذاك «عن العيّاشي، عن أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل الكناسي، قال لي أبوعبدالله ـعليه السّلام ـ: أيّ شيء بلغني عنكم؟ قلت: ماهو؟ قال: بلغني أنكم أقعدتم قاضياً بالكناسة، قال: قلت: نعم جعلت فداك! ذاك رجل يقال له: عروة القتّات، وهو رجل له حظّ من عقل، نجتمع عنده فنتكلّم ونتسائل، ثمّ يردّ ذلك إليكم، قال: لا بأس».

و الخبر كما ترى ليس بدالّ على عدم الوقف كما قال المصنف، لأنّه عن الصادق ـعليه السّلام ـ والواقفي قائل به ـعليه السّلام ـ وإنّما الخبر دالّ على عدم العاميّة والكيسانيّة والزيديّة، كما لا يخفى. وحيث لا تنافي بين الكناسي والخزاعي ـ فالكناسة محلّ في الكوفة وخزاعة قبيلة ـ جعلهما الطاوسي متّحدين، إلا أنّ الكلام في أصل تحقّق العنوان؛ فوقع السند في الكشّي في علباء هكذا «العيّاشي، عن أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل، عن ابن أبي عمير» ووقع في أبي بصير، هكذا «العيّاشي، عن أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل بن عبدالله بن محمّد الأسدي، عن ابن أبي عمير». وأحمد بن الفضل فيهما هو

---

(١) الكافي: ٧/٦.

أحمد بن الفضل في عروة، لأنّ الجميع «الكشّي، عن العيّاشي، عن أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل» ولم يوصف فيهما بالكناسي، بل في الأوّل ابقي مطلقاً، وفي الثاني قيّد بالأسدي مع زيادة ذكر جدّو أب له، له. والظاهر كونه الخزاعي المتقدّم، لأنّه في علباء وفي أبي بصير روى عن ابن أبي عمير في الكشّي، كما عرفت.

و روى النجاشي في عيسى بن راشد كتابه باسناده «عن أحمد بن الفضل الخزاعي، عن محمّد بن زياد» و محمّد بن زياد هو ابن أبي عمير. وحينئذٍ فالكناسي في عروة محرّف، كما أنّ الأسدي في أبي بصير محرّف؛ وفي عروة كان «الكناسي» جزء عنوان عروة، وكان أصله «في عروة القتّات الكناسي» لقوله في الخبر: «أقعدتم قاضياً بالكناسة» إلى قوله: «يقال له: عروة القتّات» فنزع لفظ «الكناسي» عن موضعه والحق بأحمد بن الفضل الواقع محاذياً للعنوان في النسخة؛ كما أنّ الأسدي في أبي بصير كان جزء عنوان أبي بصير، فاخّر في النسخة إلى أحمد بن الفضل؛ وفي عروة وقع السقط في السند بعد لفظ «أحمد بن الفضل» أيضاً. فقد عرفت أنّ في الكشّي في عنوان علباء وعنوان أبي بصير روى عن ابن أبي عمير، وابن أبي عمير يروي عن الصادق -عليه السّلام- بالواسطة، فكيف روى في عروة أحمد بن الفضل عن الصادق -عليه السّلام- بلا واسطة؟.

و بالجملة: العنوان غير محقّق، و الأصل فيه العنوان السابق.

[٤٨٠]

أحمد بن الفضل

عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الهادي -عليه السّلام- و روى الكشّي في زياد وعليّ بن أبي حمزة ويونس باسناده «عن أحمد بن الفضل، عن يونس بن عبدالرحمان، قال: مات أبوالحسن -عليه السّلام- وليس من قوّامه أحد إلا

وعنده المال الكثير، فكان ذلك سبب وقفهم وجحودهم موته»[١].

ولابدّ من كونه غير الخزاعي الواقفي، بعد روايته كون سبب الوقف الطمع في أكل مال الكاظم ـعليه السّلام ـ.

[٤٨١]

أحمد بن الفضل

روى فضل بنات الكافي[٢] مسنداً عنه عن الصادق ـعليه السّلام ـ وهو غير الخزاعي، لتأخّر ذاك؛ وغير الكناسي، لما عرفت من عدم تحقّقه.

[٤٨٢]

أحمد بن القاسم

قال المصنّف: لم أقف فيه إلّا على قول النجاشي: «رجل من أصحابنا رأينا بخطّ الحسين بن عبيدالله كتاباً له، إيمان أبي طالب».

أقول: ونقل ابن داود عن النجاشي أنّه قال: «له نوادر» والظاهر أنّه تجاوز نظره منه إلى أحمد بن داود الّذي عنونه النجاشي بعد هذا، فانّه له نوادر. ثمّ اتّحاده مع الآتي محتمل.

[٤٨٣]

أحمد بن القاسم

بن ابيّ بن كعب

قال: لم أقف فيه إلا على عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم ـعليهم السّلام ـ قائلاً: «يكنّى أبا جعفر، سمع منه التلّعكبري سنة ثمان وعشرين وثلاثمأة وما بعدها، وله منه إجازة». وقال بحسنه، لكونه شيخ إجازة.

---

(١) الكشّي: ٤٦٧ و٤٠٥ و٤٩٢

(٢) الكافي: ٦/٧.

أقول: قد عرفت ما فيه في المقدّمة. وكيف كان: فيحتمل اتّحاده مع الماضي. هذا، وفي نسخة «أحمد بن القاسم بن أبي كعب».

[٤٨٤]

أحمد بن القاسم

بن أيّوب بن نوح

قال المصنّف: روى في زيادات تلقين التهذيب عن أبي الحسن الثالث -عليه السّلام-.

أقول: هذا وهم غريب! ففي ذاك الباب «أيّوب بن نوح، عن أحمد بن القاسم، عنه عليه السّلام»[1]. والمصنّف جعل راويه جدّه؛ ومنشأ وهمه: أنّ الجامع الّذي هو الأصل في عنوانه قال: «أحمد بن القاسم» ثمّ قال: «أيّوب بن نوح عنه» أي روى عنه، فتوهّم المصنّف ذاك التوهّم وكتب لفظة «بن» استظهاراً. وكونه من في النجاشي الّذي مرّ في عنوان أحمد بن القاسم محتمل.

[٤٨٥]

أحمد بن القاسم

بن طرخان

قال: قال الخلاصة: «قال ابن الغضائري: ضعيف» قال: ومثله ابن داود، مع زيادته بعد الاسم «أبو السراج».

أقول: ليس هو في نسخنا من ابن الغضائري. ويأتي «أحمد بن محمّد بن أحمد بن طرخان» من النجاشي. واتّحاده مع أحمد بن القاسم المتقدّم من النجاشي وأحمد بن القاسم المتقدّم من تلقين التهذيب محتمل.

* * *

(١) التهذيب: ١/٤٤٩.

[٤٨٦]

أحمد بن قتيبة

في نهج البلاغة في قوله ـ عليه السَّلام ـ «إنّما فرّق بينهم مبادي طينهم»[١] «روى ذعلب اليماني عنه عليه السَّلام قوله ذاك» والظاهر عاميّته.

[٤٨٧]

أحمد بن كامل

بن خلف بن شجرة، أبوبكر

وقع بالعنوان في طريق النجاشي في دعبل، و بلفظ «أحمد بن كامل» في أبي معشر، وهو من رجال العامّة؛ عنونه الخطيب وزاد في نسبه بعد شجرة «بن منصور بن كعب يزيد،أبوبكر القاضي» قال: وهو أحد أصحاب محمّد بن جرير الطبري، وتقلّد قضاء الكوفة من قبل أبي عمر محمّد بن يوسف، وكان من العلماء بالأحكام وعلوم القرآن والنحو والشعر وأيّام الناس وتواريخ أصحاب الحديث، وله مصنّفات في أكثر ذلك. وقال: سمعت أبا الحسن بن رزقويه ذكر أحمد بن كامل، فقال: لم ترعيناي مثله! وروى عن الدارقطني أنّه سئل عنه، فقال: كان متساهلاً، وربما حدّث من حفظه بما ليس عنده في كتابه، وأهلكه العجب، فانّه كان يختار ولا يضع لأحد من العلماء الائمة أصلاً؛ قيل له: كان جريري المذهب؟ فقال: بل خالفه واختار لنفسه. وروي أنّه مات لثمان خلون من المحرّم سنة خمسين وثلاثمأة[٢].

[٤٨٨]

أحمد بن كلثوم

عنونه الوسيط عن الكشّي، وهو وهم منه؛ فانّما في الكشّي في حفص بن

---

(١) نهج البلاغة: ٣٥٤ خ ٢٣٤.

(٢) تاريخ بغداد: ٤/٣٥٨.

عمرو الخ «أحمد بن عليّ بن كلثوم» كما مرّ.

[٤٨٩]

أحمد الكيّال

في ملل الشهرستاني «الكيّاليّة أتباع أحمد الكيّال، وكان من دعاة وأحد من أهل البيت بعد جعفر الصادق -عليه السّلام- وأظنّه من الائمة المستورين؛ ولعلّه سمع كلمات علميّة فخلطها برأيه القائل وفكره العاطل، وأبدع مقالة في كلّ باب علمي غير مسموعة ولا معقولة، وربّما عاند الحس في بعض المواضع الخ».

[٤٩٠]

أحمد بن مابنداذ

عنونه الإيضاح أخذاً من النجاشي في عنوان محمّد بن همّام الإسكافي؛ وهذا ابن عمّ أبيه، وروى محمّد عنه.

[٤٩١]

أحمد بن المبارك

قال: لم أقف فيه إلا على قول الفهرست: «له كتاب» وقول النجاشي: «له كتاب النوادر، روى عنه أحمد بن ميثم بن أبي نعيم».

أقول: ظاهر تعبيره أنّ الشيخ في الفهرست لم يرو كتابه، مع أنّه رواه باسناده، عن أحمد بن ميثم، عنه. ثمّ عدم عنوان الشيخ له في رجاله مع عموم موضوعه غفلة.

و روى يعقوب بن يزيد عنه في صيد سمك الكافي[1] والبزنطي في نورته[2].

قال المصنّف: وصف في بعض الأسانيد بالدينوري.

---

(١) الكافي: ٦/٢١٨.

(٢) الكافي: ٦/٥٠٦.

قلت: هو في خبر في باب البصل من الكافي[١].

[٤٩٢]

أحمد بن مبشّر

الطائي، الكوفي

عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ ولم أقف عليه في موضع آخر.

[٤٩٣]

أحمد بن متيل

روى في الغيبة (في أبي جعفر محمّد بن عثمان العمري) عن جعفر بن قولويه، قال: «وقال مشايخنا: كنّا لا نشكّ أنّه إن كانت كائنة من أبي جعفر لا يقوم مقامه إلا جعفر بن أحمد بن متيل أو أبوه» الخبر[٢]. وهو دالّ على جلاله وفضل كماله.

[٤٩٤]

أحمد بن محمّد

يأتي في أحمد بن محمّد بن عاصم.

[٤٩٥]

أحمد بن محمّد بن إبراهيم

بن أحمد بن المعلّى بن أسد

قال: عنونه الخلاصة؛ ومرّ في أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن المعلّى وفي أحمد بن إبراهيم بن المعلّى ترجمته، وأنّ كلمة «بن محمّد» زاده الخلاصة سهواً.

أقول: ومرّ أيضاً أنّ كلمة «بن أحمد» في الأوّل أيضاً سهو منه.

---

(١) الكافي: ٣٧٤/٦.

(٢) الغيبة للشيخ: ٢٢٥.

[٤٩٦]

أحمد بن محمّد بن إبراهيم

أبو الحسن

نقل الخطيب روايته «حديث المنزلة» ونقل توثيقهم له و موته سنة ٢٨٢[1].

[٤٩٧]

أحمد بن محمّد بن إبراهيم

بن هاشم، أبو محمّد، الحافظ

روى العيون باسناده، عنه، عن العسكري -عليه السّلام- عن آبائه -عليهم السّلام- حديث «لا إله إلا الله حصني»[2] ووصفه العسكري -عليه السّلام- بقوله: «أبو السيّد المحجوب إمام عصره» والظاهر أنّه ابن أخي عليّ بن إبراهيم.

[٤٩٨]

أحمد بن محمّد

أبو بشر، السرّاج

قال المصنّف: هكذا عنونه النقد و المنهج و المنتهى وغيرها. والموجود في النجاشي «أحمد بن محمّد بن بشر السّراج، أخبرنا ابن شاذان، عن العطّار، عن الحميري، عن محمّد بن الحسين أبي الخطّاب،عنه».

أقول: بل في النجاشي كالعنوان -كما عنونه غيره- و المصنّف إنّما راجع المطبوعة المحرّفة وفي آخره «عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عنه» لا كما نقل.

قال المصنّف: و عن التعليقة «الظاهر أنّ الواو سهو من الناسخ، لما مرّ من

---

(١) تاريخ بغداد: ٣٨٢/٤.

(٢) عيون أخبار الرضا: ١٣٤/٢ ب ٣٧.

أنّه ابن أبي بشر، ويأتي في معاوية بن ميسرة وفي باب المصدّرة بـ ابن». وقال المصنّف: ظاهره أنّ كلمة: «أبو» كانت بين محمّد وبين بشر في نسخة نجاشيه؛ وقد عرفت خلوّ نسختنا عن كلمة «الابن» و«الأب» بالمرّة.

قلت: الظاهر أنّ المصنّف أراد أن يقول بخلوّ نسخته عن كلمة «أبو» وكلمة «أبي» وإلا فنقل بينهما كلمة «الابن» من نسخته المحرّفة الّتي ليس من شأن المصنّفين الاستناد إلى مثلها.

قال المصنّف: غرض التعليقة: أن من لا حظ كلام النجاشي في أحمد بن أبي بشر تبيّن عنده سقوط كلمة «أبي» هنا من قلمه، وأنّ الصحيح أحمد بن محمّد بن أبي بشر، لا أحمد بن محمّد بن بشر.

قلت: بل غرضه أنّ هذا متّحد مع ذاك ، كما صرّح به ثمّة و أنّ الصحيح هنا أحمد بن محمّد أبي بشر (بالجرّ) حتّى ينطبق على أحمد بن أبي بشر ثمّة بأن يكون هنا زيد اسم أبي بشر أبيه.

هذا، و ما استظهره ليس ببعيد، لا تفاق الكلّ على ذاك وتفرّد النجاشي بهذا، ولا تحاد الطبقة؛ مع أنّه لم يذكر له كتاباً، بل قال: بأنّه «أخبر عنه» كما سمعت؛فكأنّه لم يحقّقه.

[٤٩٩]

أحمد بن محمّد

أبوعبدالله، الآملي، الطبري

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «ضعيف جدّاً، لا يلتفت إليه».

أقول: قد غفل عن عنوان ابن الغضائري له، قائلاً: «أحمد بن محمّد الطبري،أبوعبدالله الخليلي، كذّاب، وضّاع للحديث، فاسد، لا يلتفت إليه».

قال المصنّف: في الخلاصة «أحمد بن محمّد، أبوعبدالله الخليلي، الّذي يقال له: غلام خليل الآملي الطبري، ضعيف جدّاً، لا يلتفت إليه، كذّاب، وضّاع

للحديث، فاسد المذهب».

قلت: أخذ صدر كلامه من النجاشي و ذيله من ابن الغضائري؛ وفي الخلاصة كابن الغضائري «فاسد» بدون «المذهب» وأمّا قوله: «الّذي يقال له: غلام خليل» فالظاهر أنّه كان في ابن الغضائري وسقط من نسخنا؛ وأمّا كلمة «المذهب» في آخر كلامه فن زيادة المصنّف.

هذا، و روى السيوطي في موضوعاته خبراً عن العدوي و أبي عبدالله غلام خليل في حبّ أبي بكر، وقال: «العدوي وغلام خليل وضّاعان»[1] ويأتي زيادة كلام فيه في عنوانه بلفظ «أحمد بن محمّد الطبري».

و في اللباب في عنوان الخليلي بعد عدّ جمع يقال لهم الخليلي «وأبو عبدالله أحمد بن محمّد الخليلي، قرأ على إسحاق بن أحمد الخزاعي، قرأ عليه زيد بن بلال». وظاهر سكوته عن مذهبه عاميّته. هذا، وعدم عنوان الشيخ له في الفهرست لعلّه لعدم وقوفه على كتابه؛ وأمّا عدم عنوانه في رجاله فغفلة.

[٥٠٠]

أحمد بن محمّد

بن أبي دارم، الحافظ

في ميزان الذهبي قال الحاكم: «رافضيّ، لا يوثق به».

[٥٠١]

أحمد بن محمّد

بن أبي الغريب، الضبي

قال: عدّه الشيخ في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً: يكنّى أبا الحسن نزيل بغداد، روى عنه التلّعكبري، سمع منه سنة اثنتين وعشرين

---

(١) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: ٤٥٨/١.

وثلا ثمأة، وله منه إجازة بجميع ماروواه محمَّد بن زكريّا الغلابي».

أقول: الّذي وجدت في عنوانه «أحمد بن محمَّد بن الغريب الضبّي» لا «أبي الغريب» ولكن صدّقه المطبوعة، وكذا الوسيط، مع تبديل «الضبّي» بـ«الصيني».

[٥٠٢]

أحمد بن محمَّد

بن أبي نصر

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الكاظم ـعليه السَّلام ـ قائلاً: «البزنطي مولى السكوني، ثقة، جليل القدر» وعدّه في أصحاب الرضا ـعليه السَّلام ـ قائلاً: «البزنطي، ثقة، مولى السكون» ونقل عنوان الفهرست له، وقال: قال: «زيد، مولى السكوني، أبو جعفر، وقيل: أبو علي المعروف بالبزنطي، كوفي، ثقة، لقي الرضا ـعليه السَّلام ـ وكان عظيم المنزلة عنده، وروى عنه كتاباً» إلى أن قال: «ومات أحمد بن محمَّد بن أبي نصر سنة إحدى وعشرين ومأتين».

و نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «أحمد بن محمَّد بن عمرو بن أبي نصر، زيد، مولى السكون، أبوجعفر، المعروف بالبزنطي، كوفي، لقي الرضا وأباجعفر ـعليهما السَّلام ـ وكان عظيم المنزلة عندهما» إلى أن قال: «ومات أحمد بن محمَّد سنة إحدى وعشرين ومأتين بعد وفاة الحسن بن عليّ بن فضّال بثمانية أشهر، ذكر محمَّد بن عيسى بن عبيد أنّه سمع منه سنة عشرة ومأتين».

و قال: قال الكشّي في ترتيب الاختيار: أحمد بن محمَّد بن عمرو بن أبي نصر البزنطي، كان من ولد السكون، من أصحاب الكاظم والرضا ـعليهما السَّلام ـ وجدت بخطّ جبرئيل بن أحمد الفاريابي: حدّثني محمَّد بن عبدالله بن مهران، قال أخبرني أحمد بن محمَّد بن أبي نصر، قال: دخلت على

أبي الحسن ـ عليه السَّلام ـ أنا وصفوان بن يحيى ومحمَّد بن سنان، وأظنّه قال: عبدالله بن المغيرة أو عبدالله بن جندب، وهو بصري؛ قال: فجلسنا عنده ساعة، ثمّ قمنا، فقال لي: أمّا أنت يا أحمد فاجلس، فجلست فأقبل يحدّثني واسائله فيجيبني حتّى ذهب عامة الليل، فلمّا أردت الانصراف، قال لي يا أحمد! تنصرف أو تبيت؟ فقلت: جعلت فداك ذاك إليك إن أمرت بالانصراف انصرفت وإن أمرت بالمقام أقمت؛ قال: فهذا الحين! وقد هدأ الناس وناموا! فقام وانصرف؛ فلمّا ظننت أنّه قد دخل خررت ساجداً، فقلت: الحمد لله حجّة الله ووارث علم النبيّين آنس بي من بين إخواني وحبّبني! وأنا في سجدتي وشكري؛ فما علمت إلا وقد رفسني برجله، ثمّ قمت؛ فأخذ بيدي فغمزها، ثمّ قال: يا أحمد! إنّ أمير المؤمنين ـ عليه السَّلام ـ عاد صعصعة بن صوحان في مرضه، فلمّا قام من عنده، قال: أتفخر على إخوانك بعيادتي إيّاك؟ واتّق الله! ثمّ انصرف عنّي.

محمَّد بن الحسن البرياني، وعثمان بن حامد الكشيّان، قالا: حدّثنا محمَّد بن يزداد، قال: حدّثنا أبوزكريّا، عن إسماعيل بن مهران، قال محمَّد بن يزداد: وحدّثنا الحسن بن عليّ بن النعمان، عن أحمد بن محمَّد بن أبي نصر، قال: كنت عند الرضا ـ عليه السَّلام ـ قال: فأمسيت عنده، قال: فقلت: أنصرف؟ فقال لي: لا تنصرف، فقد أمسيت؛ قال: فأقمت عنده، قال: فقال لجاريته: هاتي مضربي ووسادتي فافرشي لأحمد في ذاك البيت؛ قال: فلمّا صرت في البيت دخلني شيء، فجعل يخطر في بالي: من مثلي؟ في بيت وليّ الله وعلى مهاده! فناداني يا أحمد! إنّ أمير المؤمنين ـ عليه السَّلام ـ عاد صعصعة بن صوحان، فقال: يا صعصعة! أتجعل عيادتي إيّاك فخراً على قومك؟ وتواضع لله، يرفعك الله.

محمَّد بن الحسن، قال: حدّثنا محمَّد بن يزداد، قال: حدّثني أبوزكريّا

يحيى بن محمّد الرازي، عن محمّد بن الحسين، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، قال: لمّا اوتي بأبي الحسن -عليه السّلام- اخذ به على القادسيّة ولم يدخل الكوفة، اخذ به على البرّ إلى البصرة؛ قال: فبعث إليّ مصحفاً وأنا بالقادسيّة ففتحته فوقعت في يدي «سورة لم يكن» فاذا هي أطول وأكثر مما يقرأها الناس؛ قال: فحفظت منها أشياء؛ قال: فأتى مسافر ومعه منديل وطين وخاتم، فقال: هات المصحف، فدفعته إليه، فجعله في المنديل ووضع عليه الطين وختمه؛ فذهب عنّي ماكنت حفظت منه، فجهدت أن أذكر منه حرفاً واحداً فلم أذكره [١].

و نقل عدّه من الستّة في عنوانه «تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السّلام» ثمّ قوله: «أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم، وأقرّوا له بالفقه والعلم، وهم ستّة نفر الخ».

أقول: و عدّه البرقي أيضاً في أصحاب الرضا -عليه السّلام- فيمن أدركه من أصحاب الكاظم -عليه السّلام- وفي الفهرست «كوفي، لقي الرضا عليه السّلام» لا كما نقل «كوفي، ثقة، لقي الرضا عليه السّلام».

كما أنّ قوله: «قال الكشّي في ترتيب الاختيار» غلط، فترتيبه للقهبائي، كما أنّ الاختيار للشيخ، وإنّما كتاب الكشّي معرفة الرجال؛ ولو كان قال كما فيه كان صحيحاً. مع أنّ ما نقله من العنوان ليس من الكشّي، فعنوان أصله هكذا «في أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي» وإنّما العنوان الّذي نقله القهبائي اجتهاد منه أو من محشّي الكشّي خلطه هو.

أخذ قوله: «أحمد بن محمّد بن عمرو بن أبي نصر، كان من ولد السكون» من الكشّي في إسماعيل بن مهران، ففيه «إسماعيل بن مهران بن محمّد بن

---

(١) الكشّي: ٥٨٧ - ٥٨٩.

أبي نصر، وأحمد بن محمّد بن عمرو بن أبي نصر، كان من ولد السكون» وأخذ قوله: «من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السَّلام» من قول الكشّي في عنوان التسمية المتقدم.

و من أين أنّ ما في الكشّي في إسماعيل بن مهران من قوله: «أحمد بن محمّد بن عمرو بن أبي نصر» ليس تحريفاً من النسخة؟ كقوله: «من ولد السكون» لاتّفاق رجال الشيخ والفهرست والنجاشي على كونه مولى السكون، لا من ولده؛ لاتّفاق رجال الشيخ والفهرست والبرقي والمشيخة ـ بل وعنوانه كما قلنا ـ على التعبير بأحمد بن محمّد بن أبي نصر؛ وكذلك الأخبار.

و أمّا موافقة النجاشي له: فالظاهر أنّه أخذه من الكشّي المحرّف.

كما أنّ قوله في الخبر الأوّل: «قال عبدالله بن المغيرة» محرّف «قال وعبدالله بن المغيرة».

كما أنّ قوله فيه أيضاً: «و هو بصري» محرّف «وهو بصريا» أي دخلنا على الرضا ـ عليه السَّلام ـ وهو بصريا، و«صريا» قرية أسّسها الكاظم ـ عليه السَّلام ـ وبها كان مولد الهادي ـ عليه السَّلام ـ. وأمّا قوله فيه: «قال فهذا الحين وقد هدء الناس» فنقل الترتيب؛ وفي الأصل «قال: أقم فهذا الحرس وقد هدء الناس» وهو الصحيح.

و قوله في الثاني: «أتفتخر؟» أيضاً نقل الترتيب؛ وفي الأصل «لا تفتخر» وهو الصحيح.

و من الغريب! أنّ ابن داود توهم أنّ قول الكشّي في عنوان إسماعيل بن مهران رجل آخر غير البزنطي، فعنونه تارة اخرى في محلّه، قائلاً: «أحمد بن محمّد بن عمرو بن أبي نصر وأخوه إسماعيل بن مهران بن أبي نصر، لم [جش] [كش] كانا من أولاد السكون ولم يزكّ ولم يمدح.

ثمّ الظاهر أنّ رمز [جش] كان زيادة من نسّاخه، فرمز [جش] و [كش]

في كلامه كان مشتبهاً في خطّه، بدليل أنّ كثيراً ما يبدّلونها وأثبتوا هنا كليهما؛ والدليل على زيادة رمز [جش] قوله: «ولم يزكّ ولم يمدح» مع أنّ النجاشي مدحه، ولأنّه رمز هنا في عنوانه «أحمد بن محمّد بن أبي نصر» للنجاشي.

و أمّا قوله: «و أخوه» هنا، نظير قوله في أحمد بن حمزة بن بزيع ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع: «أحمد بن عميرة بن بزيع في عداد الوزراء، هو وأخوه إسماعيل».

و أما رمزه «لم» بعد توهّمه كونه غير البزنطي و عدم تصريح الكشّي بروايته عنهم ـ عليهم السّلام ـ يكون على قاعدته صحيحاً.

و ممّا ذكرنا يظهر لك سقوط كثير من اعتراضات المصنّف عليه في رمزه «لم» وقوله: «لم يزكّ».

قال المصنّف: قول النجاشي هنا: «مات البزنطي سنة ٢٢١ بعد وفاة الحسن بن فضّال بثمانية أشهر» ينافي ما ذكره في الحسن أنّه مات سنة ٢٢٤.

وقال: استظهر اللاهيجي أنّه اشتبه عليه وأنّ وفاة ابن فضّال كانت قبل وفاة ابن محبوب بثمانية أشهر، لأنّ ابن محبوب مات آخر سنة ٢٢٤.

قلت: استظهاره صحيح، فانّ الحسن بن محبوب مات ـ كما قال الكشّي فيه ـ في آخر سنة ٢٢٤ والحسن بن فضّال مات ـ كما قال النجاشي ـ سنة ٢٢٤، ولابدّ أنّه كان في أوائل تلك السنة بثمانية أشهر قبل الحسن بن محبوب؛ وكان هذا في بال النجاشي، وكان ابن محبوب وهذا في طبقة واحدة وممّن أجمع على تصحيح مايصحّ عنهما من أصحاب الكاظم والرضا ـ عليهما السّلام ـ إلا أنّ بعضهم بدّل «ابن محبوب» بـ«ابن فضّال» فاشتبه عليه وخلط، وقال ما أراد أن يقوله في ابن محبوب في هذا. فقد عرفت أنّ مقتضى الجمع بين كلام الكشّي وكلام النجاشي السالم من التناقض أنّ ابن محبوب ـ لاهذا ـ مات بعد ابن فضّال بثمانية أشهر.

و بالجملة: كون موت هذا في سنة ٢٢١ اتّفاقي، صرّح به غير النجاشي الفهرست أيضاً، كما أنّ موت ابن محبوب في آخر سنة ٢٢٤ اتّفاقي بغير معارض؛ ويبقى كلام النجاشي في ابن فضّال متناقضاً.

قال المصنّف:عن عدّة الشيخ أنّ البزنطي لا يروي إلا عن ثقة.

قلت: بل قال: لا يرسل إلّا عن ثقة و أنّ مرسله كمسند غيره؛ وهذا نصّه «وإذا كان أحد الراويين مسنداً والآخر مرسلاً نظر في حال المرسل، فان كان ممّن يعلم أنّه لا يرسل إلّا عن ثقة موثوق به فلا ترجيح لخبر غيره على خبره؛ ولأجل ذلك سوّت الطائفة بين مايرويه محمّد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمّد بن أبي نصر وغيرهم من الثقات ـ الّذين عرفوا بأنّهم لايروون ولا يرسلون إلا عمّن يوثق به ـ وبين ما أسنده غيرهم».

قال المصنّف: لم يعدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الجواد ـ عليه السّلام ـ مع أنّ النجاشي قال: «لقاه عليه السّلام».

قلت: البرقي أيضاً لم يعدّه في أصحاب الجواد ـ عليه السّلام ـ والكشّي أيضاً اقتصر على كونه من أصحاب الكاظم والرضا ـ عليهما السّلام ـ. ولا ريب في دركه عصر الجواد ـ عليه السّلام ـ بل بقائه بعده ـ عليه السّلام ـ إذ كانت وفاته ـ عليه السّلام ـ في سنة ٢٢٠ ووفاة البزنطي قد عرفت أنّه كانت في سنة ٢٢١؛ إلا أنّ لقائه له ـ عليه السّلام ـ بعد أبيه غير معلوم، وإن قال النجاشي: «إنّه لقاه ـ عليه السّلام ـ وكان عظيم المنزلة عنده» فالفهرست اقتصر على أنّه «لقي الرضا ـ عليه السّلام ـ وكان عظيم المنزلة عنده» وإنّما المحقّق أنّه رآه في صغره في عصر أبيه؛ فروى الكشّي في محمّد بن سنان عنه وعن هذا، قالا: «كنّا بمكّة، وأبو الحسن الرضا ـ عليه السّلام ـ بها، فقلنا له: جعلنا الله فداك! نحن خارجون وأنت مقيم، فان رأيت أن تكتب لنا إلى أبي جعفر ـ عليه السّلام ـ كتاباً نلمّ به» الخبر.

قال المصنّف: قال الكاظمي برواية محمّد بن يزداد عنه.

قلت: إنّما روى عنه بواسطتين في خبر الكشّي الثالث، وهما: أبوزكريّا يحيى بن محمّد الرازي ومحمّد بن الحسين. وأمّا خبره الثاني، وله فيه إسنادان: الأوّل، وفيه أيضاً واسطتان: أبو زكريا وإسماعيل بن مهران؛ وسقط بعده عن النسخة قوله: «عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر». كما أنّه سقط منها تفسير أبي زكريا ـ كما في الثالث ـ فيمكن الإسقاط عن الآخر اعتماداً على الأوّل دون العكس. والإسناد الثاني فيه واسطة واحدة: الحسن بن عليّ بن النعمان. وبالجملة: لم يصدق أنّه روى عنه.

قال: نقل الجامع رواية أيّوب بن نوح عنه.

قلت: بل، عن أبي طالب، عنه؛ و مورده صلاة السفر في التهذيب[1].

قال: نقل الجامع رواية أحمد بن محمّد بن داود بن فرقد، عنه.

قلت: هو وهم فاحش من المصنّف؛ وإنّما نقل رواية الطيالسي عنه، عن داود بن فرقد؛ ومورده حيض التهذيب[2].

و المصنّف خلط، فجمع بين أحمد بن محمّد (وهوهذا نفسه) والمرويّ عنه له (وهو داود بن فرقد) فجعلهما واحداً روى عن هذا.

قال: المصنّف: نقل الجامع رواية أحمد بن مهران و ابن أبي نجران، عنه.

قلت: نقلهما عن نسخة لم يستصحّها؛ أمّا الأوّل: فنقله عن نسخة في باب الامور الّتي توجب حجّية الإمام في الكافي[3] وقال: «بدله نسخة اخرى بأبي بصير» واستصحّها، لأنّ الخبر كنّاه بأبي محمّد، وهوكنية أبي بصير، لا البزنطي.

و أمّا الثاني: فنقله عن خبر رواه الاستبصار، باب الرجل يطلّق امرأته ثمّ يموت[4] وقال: «نقله عدد نساء التهذيب عن ابن أبي نجران وأحمد بن محمّد بن

---

(١) التهذيب: ٢١٣/٣.
(٢) التهذيب: ١٦٤/١.
(٣) الكافي: ٢٨٥/١.
(٤) الاستبصار: ٣٤٣/٣.

أبي نصر، عن عاصم»[١] واستصحّه، لأنّهما رويا كثيراً عن عاصم.

قال المصنّف: وقع في أسانيد الشيخ رواية محمّد بن أحمد بن يحيى عن ابن أبي نصر، واستظهر الكاظمي سقوط الواسطة، لأنّه ليس من طبقة من يروي عنه.

قلت: بل ليس فيه سقط أصلاً، ولِمَ ليس من طبقة من يروي عنه؟ فرواة الفهرست عنه: أحمد بن محمّد بن عيسى، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، ومحمّد بن عبدالحميد العطار، وهو في طبقتهم. وموارد روايته عنه كثيرة، وهي في آخر أحكام جماعة التهذيب[٢] وأواخر ضروب حجّه[٣] وباب مهوره واجوره[٤] وباب ميراث ابن الملاعنة منه[٥] وفي باب مقدار الماء لغسل الحائض من كتاب الاستبصار[٦].

و إنّما نقل الجامع رواية محمّد بن يحيى العطار عنه في غسل الحائض من كتاب الكافي[٧] وستة مهوره[٨] واستظهر سقوط الواسطة منه؛ إلا أنّه ليس الأمر كما ذكر، فلم يقع في الموردين.

أمّا الأوّل: فأراد به الخبر الرابع منه «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد» حاملاً لأحمد فيه على هذا، مع أنّ المراد به الأشعري؛ يوضحه أنّ الخبر الثاني من الباب «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر».

و أمّا الثاني: فكان في نسخة «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن أبي نصر» وهي غير صحيحة؛ والصحيح الاخرى «محمّد بن يحيى، عن أحمد، عن ابن أبي نصر» ولم ينقل العاملي غيرها. ونقل مثلها عن الشيخ، عن الكليني؛ والمراد بأحمد فيه الأشعري، كما رواه العلل أيضاً .

---

(١) التهذيب: ٨/١٤٩. (٢) التهذيب: ٣/٥٧. (٣) التهذيب: ٥/٤١.

(٤) التهذيب: ٧/٣٦٤. (٥) التهذيب: ٩/٣٤٨. (٦) الاستبصار: ١/١٤٨.

(٧) الكافي: ٣/٨٢. (٨) الكافي: ٥/٣٧٦.

هذا، و باقي من نقل الجامع روايتهم عنه و موارد رواياتهم:

أحمد البرقي في إطعام مؤن الكافي[1] و إبراهيم بن هاشم مرّتين في مولد نبيّه[2] وسهل بن زياد أربع مرّات في بيّنات التهذيب[3] وعليّ بن أحمد بن أشيم في أدنى حيض الكافي[4] وأبوعبدالله الرازي في نذور التهذيب[5] وفي أحكام طلاقه[6] وفي تلقينه[7] وفي وصيته المبهمة[8] والحسين بن سعيد في آداب أحداثه[9] وقضاء قنوت الاستبصار[10] وحكم احتقان صائمه[11] وفضل زيارة الحسين -عليه السّلام- في التهذيب[12] وسعد بن سعد ومحمّد بن القاسم في صيده[13] والحسن بن موسى الخشّاب في زيادات قضاياه[14] و محمّد بن عليّ بن محبوب في رهونه[15] و معاوية بن حكيم في زيادات بعد إجاراته[16] ويحيى بن سعيد الأهوازي في غسل يوم الجمعة من الفقيه[17] والهيثم بن أبي مسروق في زيادات صيام التهذيب[18] وابن أبي عمير في أحكام طلاقه[19] وأبوعبدالله البرقي في حكم ظهاره[20] ومحمّد بن الوليد في كون الكافي ومكانه[21] وعليّ بن العبّاس في النهي عن جسمه[22] والعبيدي في تيمّم التهذيب[23] وكفارة اعتماد افطاره[24] وموسى بن عمر في تيمّمه[25] وعليّ بن مهزيار في فضل زيارة أميره[26] و وجوه صيامه[27] وصيام

---

(۱) الكافي: ۲۰۳/۲. (۲) الكافي: ۱/ ٤٤٢ و ٤٤٨. (۳) التهذيب: ۲٥۲/٦ و ۲٥٤ و ۲٦٨ و ۲۷٦.

(٤) الكافي: ۷٥/۳. (٥) التهذيب: ۳۱۰/۸. (٦) التهذيب: ۸٦/۸.

(۷) التهذيب: ۳۲۱/۱. (۸) التهذيب: ۲۱۰/۹. (۹) التهذيب: ۳۹/۱.

(۱۰) الاستبصار: ۳٤٥/۱. (۱۱) الاستبصار: ۸۳/۲. (۱۲) التهذيب: ٤٨/٦.

(۱۳) التهذيب: ۲۹/۹. (۱٤) التهذيب: ۳۰۱/٦. (۱٥) التهذيب: ۱۷٥/۷.

(۱٦) التهذيب: ۲۲۹/۷. (۱۷) الفقيه: ۱۱۲/۱. (۱۸) التهذيب: ۳۱۷/٤.

(۱۹) لايوجد في هذا الباب. (۲۰) التهذيب: ۱۰/۸. (۲۱) الكافي: ۹۰/۱.

(۲۲) الكافي: ۱۰٥/۱. (۲۳) التهذيب: ۱۸٥/۱. (۲٤) التهذيب: ۲۱۳/٤.

(۲٥) التهذيب: ۱۹٦/۱. (۲٦) التهذيب: ۲٤/٦. (۲۷) التهذيب: ۳۰۰/٤.

رجبه [١] وإسماعيل بن مهران في خطب نكاح الكافي [٢] ومحمّد بن عبدالحميد في زيادات قضايا التهذيب [٣] وأحمد بن الحسن في تمييز أهل خمسه [٤] ويعقوب بن يزيد في زيادات خمسه [٥] وموسى بن القاسم في صفة إحرامه [٦] والعبّاس بن معروف في أواخر زيادات فقه حجه [٧] ومحمّد بن أيّوب في حديث نادر في الروضة [٨] وعبدالله بن الصلت في زيادات تلقين التهذيب [٩] وأحمد بن هلال في مياهه [١٠] وأحمد الأشعري في إبطال رؤية الكافي [١١].

هذا، و روى التهذيب في آخر السابع من أبواب مزاره خبراً في اسناده عليّ بن الحسن بن فضّال، عن محمّد بن عبدالله بن زرارة، عن هذا، عن الرضا -عليه السّلام- في فضل يوم الغدير؛ وبعد الخبر: قال عليّ بن الحسن بن فضّال: قال لي محمّد بن عبدالله: لقد تردّدت أنا وأبوك والحسن بن الجهم إلى أحمد بن محمّد (أي البزنطي) أكثر من خمسين مرّة وسمعناه منه [١٢].

[٥٠٣]

أحمد بن محمّد بن أبي نصر

صاحب الأنزال

قال: لم أقف فيه إلا على رواية معلّى بن محمّد، عنه، عن الحسن بن محمّد الهاشمي؛ ورواية الحسن بن عليّ بن الفضل الملقب بسكباج، عنه، عن الماضي -عليه السّلام-.

أقول: ما ذكره خلط، فانّ الجامع عنون أوّلاً: أحمد بن محمّد بن أبي نصر بدون لقب ونقل فيه رواية المعلّى ذاك عنه في كتاب الروضة بعد حديث

---

(١) التهذيب: ٣٠٦/٤.
(٢) الكافي: ٣٧٤/٥.
(٣) التهذيب: ٢٩٧/٦.
(٤) التهذيب: ١٢٦/٤.
(٥) التهذيب: ١٣٨/٤.
(٦) التهذيب: ٨٦/٥.
(٧) التهذيب: ٤٥٣/٥.
(٨) الكافي: ١٢٦/٨.
(٩) التهذيب: ٤٣٠/١.
(١٠) التهذيب: ٢٢١/١.
(١١) الكافي: ٩٨/١.
(١٢) التهذيب: ٢٤/٦.

الصيحة[١] ثمّ عنون هذا ونقل فيه رواية الحسن ذاك عنه في باب ياقوت الكافي[٢]. وليس الخبر عنه، عن الماضي -عليه السَّلام- كماقال وقاله الجامع، فالخبر هكذا «عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر صاحب الأنزال، وكان يقوم ببعض امور الماضي -عليه السَّلام- قال: قال لي يوماً وأملى عليّ من كتاب: «التختّم بالزمرّد يسر لا عسر فيه». وإنّما قال الجامع: «عن الماضي عليه السَّلام» لأنّه توهمّ أنّ قوله: «قال: قال لي يوماً» معناه «قال أحمد: قال الماضي -عليه السَّلام- لي يوماً» مع أنّ المراد «قال سكباج: قال أحمد لي يوماً» وكيف يكون المراد به الماضي عليه السَّلام؟ مع قوله بعد: «وأملى عليّ من كتاب» والإمام لا يحتاج إلى الإملاء من كتاب! وحينئذٍ كان على الجامع تقييد عنوانه بقول «القائم ببعض امور الماضي عليه السَّلام» كما قيّده بقوله: «صاحب الأنزال».

ثم إنّ الجامع جعل هذا الأخير غير البزنطي، لأنّه لم يصف أحد البزنطي بصاحب الأنزال، إلا أنّ اتّحاده معه ليس ببعيد؛ ومن أين أنّ صاحب الأنزال ليس عبارة اخرى عن البزنطي؟ فالثياب البزنطيّة معروفة، والظاهر أنّه كان بايعاً لها.

و الظاهر أنّ المراد بالماضي -عليه السَّلام- في قوله: «وكان يقوم ببعض امور الماضي عليه السَّلام» الكاظم -عليه السَّلام- قيل له: «الماضي» في قبال الواقفة القائلة بعدم مضيّه عن الدنيا؛ ومعلوم: أنّ البزنطي كان من أصحابه -عليه السَّلام- ولو اريد به الرضا -عليه السَّلام- كان هذا من خواصّه.

كما أنّه جعل الأوّل غير البزنطي، لأنّ الخبر «معلّى، عنه، عن الحسن بن محمّد الهاشمي، عن أبيه، عن أحمد بن محمّد بن عيسى» فروى بواسطتين عن

---

(١) الكافي: ٢١٩/٨.
(٢) الكافي: ٤٧١/٦.

أحمد بن محمّد بن عيسى، مع أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى راوي هذا في الفهرست وغيره؛ إلا أنّه ليت لا حظ باقي الخبر! «قال: حدّثني جعفر بن محمّد عليه السّلام» فلابدّ أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى فيه إمّا غير ذاك ، أومحرّف؛ والخبر فيه ٢٧٠ منه.

و حينئذٍ فأحمد بن محمّد بن أبي نصر فيه هو البزنطي قطعاً، ومعلّى من طبقة رواته.

و بالجملة: المصنّف خبط و خلط في عنواني الجامع، و الجامع وهم فيهما؛ والحقيقة ماشرحت.

[٥٠٤]

أحمد بن محمّد بن أحمد

أبو عليّ، الجرجاني

نقل عنوان النجاشي له قائلاً: «نزيل مصر، كان ثقة في حديثه، ورعاً لايطعن عليه، سمع الحديث وأكثر من أصحابنا والعامّة».

أقول: ألظاهر أنّ إكثاره من العامّة أيضاً كان في ما يتعلّق بمذهبنا ويتحقّق بأمرنا، كما يشهد له قول النجاشي بعد ما مرّ: «ذكر أصحابنا أنّه وقع إليهم من كتبه كتاب كبير في ذكر من روى من طرق أصحاب الحديث أنّ المهدي ـعليه السّلامـ من ولد الحسين ـعليه السّلامـ وفيه أخبار القائم عليه السّلام».

[٥٠٥]

أحمد بن محمّد بن أحمد

أبو منصور، المالكي، المعروف بابن الذهبي

قال الخطيب: كتبت عنه شيئاً يسيراً، و كان صدوقاً مستوراً؛ وروى عنه بإسناده، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جابر «أنّ النبيّ ـصلّى الله عليه وآلهـ قضى باليمين مع الشاهد» وقال أبي: قضى به عليّ ـعليه السّلامـ

بالعراق. قال: ومات سنة٤٣٥ [١].

عنونته مع كونه عامياً، لكون خبره لنا.

[٥٠٦]

أحمد بن محمّد بن أحمد بن طرخان

الكندي، أبو الحسين، الجرجرائي، الكاتب

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «ثقة، صحيح السماع، صديقنا،قتله إنسان يعرف بابن أبي العبّاس يزعم أنّه علوي، لأنّه أنكر عليه نكره ـ رحمه الله ـ وله كتاب إيمان أبي طالب».

أقول: وفي أنساب السمعاني «الجرجرائي نسبة إلى جرجرايا، بلدة قريبة من دجلة بين بغداد و واسط» والمراد بقوله: «أنكر عليه نكره» أنّ هذا قال له: أنت لست بعلوي.

[٥٠٧]

أحمد بن محمّد بن أحمد

السناني

قال: قال الوحيد: «روى عنه الصدوق مترضّياً، و يأتي محمّد بن أحمد بن السناني، ولعلّ هذا ابنه، واحتمال الاتّحاد في غاية البعد».

أقول: كون هذا ابن ذاك قطعي، لا احتمالي؛ فقال الشيخ في رجاله في من لم يرو عنهم ـ عليهم السّلام ـ «محمّد بن أحمد بن محمّد بن سنان الزاهري، عن أبيه، عن جدّه محمّد بن سنان، روى عنه ابن نوح وأبوالمفضّل» واتّحاد المسمّى بأحمد والمسمّى بمحمّد بلا معنى. ولم يعيّن أين روى عنه الصدوق؟ وإنّما طريق مشيخته إلى محمّد بن سنان محمّد بن أحمد السناني؛ فلعلّه رأى سنداً

---

(١) تاريخ بغداد: ٤/٣٧٨.

روى عن أحمد بن محمّد السناني، كان محرّف محمّد بن أحمد السناني، بقرينة مشيخته[1].

[٥٠٨]
أحمد بن محمّد بن أحمد
بن طلحة، أبوعبدالله

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «و هو ابن أخي أبي الحسن عليّ بن عاصم، المحدّث، يقال له: العاصمي، كان ثقة في الحديث، سالماً، خيّراً، أصله كوفي، وسكن بغداد، روى عن الشيوخ الكوفيين» إلى أن قال: «الحسين بن عليّ بن عثمان، عن العاصمي».

و قال المصنّف: و يأتي أحمد بن محمّد بن عاصم من الفهرست.

أقول: و كذا يأتي عن رجال الشيخ أحمد بن محمّد بن عاصم.

قال المصنف: في الخلاصة مثل ما في النجاشي، إلى قوله: «في الحديث».

قلت: بل الخلاصة عنونه «أحمد بن محمّد بن أحمد بن طلحة بن عاصم» جمعاً بين عنوان النجاشي هذا وعنوان الشيخ في الفهرست ورجاله الآتي، بجعل عاصم الّذي في فهرست الشيخ ورجاله جدّه ظاهراً، جدّ جدّه حقيقة.

قلت: أمّا كون جدّه أحمد ـ كما في النجاشي ـ فلا ريب فيه ظاهراً؛ ففي الروضة في صحيفة عليّ بن الحسين ـ عليه السّلام ـ «عن أحمد بن محمّد بن أحمد الكوفي، وهو العاصمي»[2]. وفي خطبة اخرى له ـ عليه السّلام ـ بعد حديث إسلامه «عن أحمد بن محمّد بن أحمد»[3] وبعدها «عن أحمد بن محمّد بن أحمد الكوفي» و«عن أحمد بن محمّد بن أحمد» وكان شيخ الكليني وكان أعرف به.

و أمّا كون جدّه ابن طلحة بن عاصم ـ كما قلناه عن الخلاصة ـ فغير معلوم.

---

(١) الفقيه: ٤/٥٢٣. (٢) الكافي: ٨/١٧. (٣) الكافي: ٨/٣٦٠.

ثمّ قول النجاشي: «وهو ابن أخي عليّ بن عاصم» مع عنوانه بلفظ «أحمد بن محمّد بن أحمد» غلط، لأنّ الجدّ وأبا العمّ واحد؛ وإنّما يوافق عنوان الشيخ، الآتي «أحمد بن محمد بن عاصم» وقد قاله أيضاً، إلا أنّه غلط منها، وإنّما هذا ابن اخت عليّ بن عاصم، كما يأتي ثمّة.

قال المصنّف: نقل الجامع رواية محمّد بن أحمد النهدي عنه.

قلت: بل رواية هذا عن النهدي؛ ومورده آخر نوادر المعيشة[1] وبعد خطبة اخرى لأمير المؤمنين -عليه السّلام- بعد حديث إسلامه في الروضة[2] كما نقل روايته عن عليّ بن الحسن التيمي ثمّة أيضاً مرّتين[3] وبعد حديث العابد فيه مرّة[4] وفي أواخر نوادر المعيشة أيضاً مرّة[5] تارة بلفظ «أحمد بن محمّد العاصمي» واخرى بلفظ «أحمد بن محمّد بن أحمد» وثالثة بلفظ «أحمد بن محمّد بن أحمد الكوفي».

[۵۰۹]

أحمد بن محمّد بن أحمد

بن عليّ، أبو منصور، الصيرفي، المعروف بالنرسي

عنونه الخطيب وقال: «كتبت عنه، وكان سماعه صحيحاً، وكان رافضيّاً»[6].

[۵۱۰]

أحمد بن محمّد بن أحمد

بن عمر، أبو نصر، السلمي، الغزّال، ويعرف بابن الوتار

عنونه الخطيب أيضاً، وقال بسماعه من أبي المفضّل الشيباني وابن

(۱) الكافي: ۵/۳۱۸.
(۲) الكافي: ۸/۳۶۶.
(۳) الكافي: ۸/۳۶۰.
(۴) الكافي: ۸/۳۸۵.
(۵) الكافي: ۵:۳۱۸.
(۶) تاريخ بغداد: ۴/۳۷۹.

الجندي، وقال: «كتبت عنه ولم يكن ممّن يعتمد عليه في الرواية، ولا أعلمه سمع منه غيري، وكان يتشيّع»[1].

و في ميزان الذهبي «قال ابن المظفّر: و كان ابن الوتار إذا مرّ به فضيلة لأبي بكر وعمر تركها».

قلت: إنّما تركها لأنّها كانت من مجعولاتهم؛ ولو كان له فضيلة لذكرها عمر يوم السقيفة.

[٥١١]

أحمد بن محمّد بن أحمد

بن موسى بن هارون الصلت، أبو الحسن الأهوازي

أحد مشايخ الشيخ من العامّة. يأتي في أحمد بن محمّد بن موسى.

[٥١٢]

أحمد بن محمّد بن إسحاق

قال: قال الوحيد: «روى عنه الصدوق مترضّياً، و احتمل الحائري كونه أحمد بن محمّد بن إسحاق المعاذي الّذي يذكره الإكمال مترضّياً».

أقول: الّذي وجدت في الإكمال (في طبعيه القديم و الجديد من الغفّاري) في عنوان «الردّ على الزيديّة المنكرين للنصّ على الإثني عشر ـ عليهم السّلام ـ من النبيّ صلّى الله عليه وآله» قوله: «ونقل مخالفونا من أصحاب الحديث نقلاً ظاهراً مستفيضاً من حديث جابر بن سمرة ما حدّثنا به أحمد بن محمّد بن إسحاق الدينوري، وكان من أصحاب الحديث» الخبر[2].

و تعبيره ظاهر في عاميّته ولم يكن فيه ترضية، كما رأيت.

---

(١) تاريخ بغداد: ٣٧٧/٤.

(٢) الاكمال: ٦٨/١.

[٥١٣]

أحمد بن محمَّد الإسكاف

قال: عدّه الشيخ في رجاله في من لم يروعنهم ـعليهم السَّلامـ قائلاً: «تلميذ القتابي».

أقول: المصنّف خلط، فانّ رجال الشيخ إنّما عدّ في من لم يروعنهم ـعليهم السَّلامـ «إسماعيل بن محمَّد الإسكاف» لا «أحمد بن محمَّد الإسكاف» وبعده «تلميذ القفّال» لا «القتابي» إلا أنّ الوسيط نقله تلميذ العيّاشي؛ ولعلّ نسخة المصنّف كان فيها «أحمد» بدل «إسماعيل» في النسخة البدليّة، فجمع المصنّف بينهما. وكيف كان: فهذا لا وجود له.

[٥١٤]

أحمد بن محمَّد الأقرع

يأتي بعنوان أحمد بن محمَّد بن الربيع، الأقرع.

[٥١٥]

أحمد بن محمَّد البارقي

قال: لم أقف فيه إلا على رواية سهل،عنه، عن أبي عليّ بن راشد؛ وحاله مجهول.

أقول: بل وجوده مجهول، لعدم تحقّقه؛ وذلك: لأنّ الأصل في ما ذكر أنّ الجامع نقل وقوعه في خبر في مكاسب التهذيب[1] وقال: نقله باب عمل السلطان الكافي «سهل عن أحمد بن محمَّد البرقي»[2] واستصحّه، لأضبطيّة الكافي وكثرة رواية سهل عن أحمد البرقي.

لكنّه وهم من الجامع، فلم نقف على رواية سهل عن أحمد البرقي محقّقاً في

---

(١) التهذيب: ٦/٣٣٢.

(٢) الكافي: ٥/١٠٩.

موضع؛ فانّ أحمد البرقي في عداد سهل كأحمد الأشعري، يروي الكليني عن كلّ منهم بتوسّط عدّة. والصواب كون «سهل عن أحمد» محرّف «سهل وأحمد».

[٥١٦]

أحمد بن محمّد البرقي

يأتي بعنوان أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، و مرّ بعنوان أحمد بن أبي عبدالله البرقي.

[٥١٧]

أحمد بن محمّد البزّاز

أبو جعفر

روى الكشّي في: إبراهيم بن أبي سمّال «عن حمدويه، عن الحسن بن موسى، عنه، قال: لقيني مرّة إبراهيم بن أبي السمّال فقال: يا أباجعفر ما قولك؟ قال: قلت: قولي الّذي تعرف، فقال: ليأتي عليّ تارة ما اشكّ في حياة أبي الحسن عليه السّلام» الخبر[١] وهو دالّ على إماميّة هذا، كدلالته على واقفيّة إبراهيم وشكّه.

[٥١٨]

أحمد بن محمّد بن بسّام

المصري

قال المصنّف نسب بعضهم إلى الشيخ عدّه في رجاله في من لم يروعنهم ـعليهم السّلامـ قائلاً: «يكنى أبا إسحاق، روى عنه التلّعكبري» وقال المصنّف: الموجود إبراهيم بن محمّد الخ.

أقول: الأمر كما ذكر، لكن لمّا ذكر الشيخ في رجاله إبراهيم ـذاك ـ بين

(١) الكشّي: ٤٧١.

المسمّين بأحمد اشتبه على الناقل؛ وممّا يحقّق كون رجال الشيخ بلفظ «إبراهيم» قوله: «يكنّى أبا إسحاق» فقد عرفت في المقدّمة أنّ أبا إسحاق كنية المسمّين بإبراهيم عموماً. والناقل الوسيط، وقرّره الجامع؛ لكن الوسيط نقله في المسمّين بإبراهيم أيضاً، فكأنّ نسخته كانت مشتملة على كلّ منهما بدليّة، فجمع بينهما؛ لكنه بدون التنبيه غلط. فكيف كان: فالعنوان في رجال الشيخ بلفظ «إبراهيم» في الرقم٤٣.

[٥١٩]

أحمد بن محمّد البصري

قال: لم أقف فيه إلا على رواية سهل عنه، في صلاة استخارة التهذيب[1].

أقول: و في صلاة استخارة الكافي أيضاً؛ و خبره خبر صلاة استخارة الرقاع الستّ[2] وطعن الحلّي[3] في خبره بعدم العمل به.

قال المصنف: نقل الجامع عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الهادي -عليه السّلام- قائلاً: «يرمى بالغلوّ» وفي أصحاب العسكري -عليه السّلام- قائلاً: «يكنّى أبا يعقوب». مع أنّ في أصحاب الهادي والعسكري -عليهما السّلام- إنّما هو «إسحاق بن محمّد البصري» لا «أحمد بن محمّد البصري».

أقول: ليس الناقل الجامع، بل الوسيط؛ و إنّما الجامع قرّره. وهو مثل سابقه في كون نسخته مشتملة على كلّ منهما بدليّة، حيث عنون كلاً منهما؛ وقلنا: إنّه أمر غلط وإغراء بالجهل.

* * *

(١) التهذيب: ١٨١/٣. (٢) الكافي: ٤٧٠/٣.

(٣) راجع السرائر ص ٦٩.

[٥٢٠]

أحمد بن محمّد بن بطّة

أبو الطيّب

روى أمالي الشيخ «أنّ أحمد بن محمّد بن بطّة، أبو الطيّب، كان رجلاً من أصحابنا يزور العسكريين ـ عليهما السّلام ـ من وراء الشباك ، ويحتاط في دخول المشهد؛ ويقول: للدار صاحب، حتّى أذن له الصاحب عليه السّلام»[١] وهو دليل جلاله.

[٥٢١]

أحمد بن محمّد بن بندار

مولى الربيع الأقرع

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الجواد ـ عليه السّلام ـ.

أقول: يحتمل اتّحاده مع أحمد بن محمّد بن الربيع الأقرع الكندي الآتي عن النجاشي. وفي مولد العسكري ـ عليه السّلام ـ من الكافي «إسحاق بن محمّد النخعي، عن أحمد بن محمّد بن الأقرع» في خبر، وفي آخر «إسحاق عن الأقرع»[٢] وعليه فالأقرع صفة أحمد، وتكون كلمة «بن» زائدة في الخبر الأوّل؛ ويفهم أيضاً عدم صحّة عنوان رجال الشيخ.

[٥٢٢]

أحمد بن محمّد التستري

أبو عمرو

روى الصدوق ـ في فضائل شهر رمضانه ـ عن محمّد بن عمرو بن عليّ البصري، عنه[٣]. والظاهر عاميّته، حيث إنّ الطريق عاميّ.

---

(١) الامالي: ١/٢٩٢.. (٢) الكافي: ١/٥٠٨. (٣) فضائل الاشهر الثلاثة: ١٣٢.

[٥٢٣]

أحمد بن محمّد بن جعفر

أبو عليّ، الصولي

نقل عنوان الفهرست له و النجاشي، قائلين: «بصري، صحب الجلودي عمره، وقدم بغداد سنة ثلاث وخمسين وثلاثمأة، وسمع الناس منه، وكان ثقة في حديثه، مسكوناً إلى روايته» وزيادة النجاشي فيه «غير أنّه قيل: إنّه يروي عن الضعفاء» ونقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «الجلودي، روى الشيخ أبوعبدالله محمّد بن النعمان عنه».

أقول: ما في رجال الشيخ «الجلودي» غير صحيح، و إنّما هو صاحب الجلودي؛ وقد عرفت: أنّ الفهرست والنجاشي قالا: «صحب الجلودي عمره» والجلودي هوعبدالعزيز بن يحيى -الآتي- شيخ البصرة واخباريّها.

وعنونه الخطيب وقال: «في حديثه غرائب و مناكير»[1].

وليس في الفهرست و النجاشي لفظ «وثلاثمأة» وإن كان معناه مراداً؛ والظاهر أنّه كان في نسختي المصنّف من الفهرست والنجاشي حاشية خلطت بالمتن. ومن الغريب! أنّ في الوسيط بدّل «سنة ثلاث» بـ«سنة خمسة».

قال المصنّف: قال الفهرست: «أخبرنا ابن حمدون عن محمّد بن موسى أبي الفرج، قال: سمعت منه إملاء».

قلت: بل قال: «ابن عبدون» لا «حمدون».

قال المصنّف: في المراصد «جلود: بلدة بافريقيّة، و قيل: قرية بالشام» وفي القاموس «جلود: قرية بالاندلس».

---

(١) تاريخ بغداد: ٤٠٨/٤.

قلت: و في النجاشي في الجلودي، الآتي «جلود: قرية في البحر، و قال قوم بطن من الأزد».

[٥٢٤]

أحمد بن محمّد بن الحسن

بن الوليد

قال: قال في الذخيرة: «هو وأحمد بن محمّد بن يحيى العطار غير موثّقين في الرجال؛ والظاهر أنّهما من مشايخ الإجازة، وليسا بصاحبي كتاب؛ والغرض من ذكرهما اتّصال السند والاعتماد على الأصل المأخوذ منه. وما يوجد في كلام الأصحاب: من تصحيح الأخبار الّتي أحدهما أو نظيرهما في الطريق مبنيّ على هذا، لا على التوثيق».

و قال المصنّف: إذا كانا لم يذكرا في الرجال فمن أين علم أنّه لم يصنّف كتاباً؟

أقول: يعلم عدم كون أمثاله ذوي كتاب أنّ الفهرست و النجاشي عنونا كلّ من كان ذاكتاب ولم يعنونا هذا، فيعلم عدم كونه ذاكتاب؛ وإنّ تصحيح العلّامة الطريق الذي هو فيه إنّما لكونه شيخ إجازة ولمجرّد اتّصال السند، لا لأنّه حكم بثقته؛ وإلا لعنونه في القسم الأوّل من كتابه. وتوثيق بعضهم لتصحيحه غير صحيح.

و لكن يأتي في محمّد بن محمّد بن نصر ورع ابن محمّد بن الحسن بن الوليد، ولم يعلم لابن الوليد ابن غير أحمد هذا.

قال المصنّف: في المشتركاتين «يعرف بوقوعه في أوّل السند، كالمفيد ومن قارنه من المشايخ».

قلت: إن كان المراد سند الكليني و الصدوق، فلا يقع في سندهما أصلاً، وإنّما يقع أبوه في أوّل سند الثاني؛ ومثلهما الكشّي. وإن أراد الشيخ والنجاشي،

فيقع في ثاني السند، لأنّهما يرويان عن المفيد ونظرائه، عنه؛ فقال الشيخ في الفهرست في أبيه: «وأخبرنا برواياته جماعة، عن أحمد بن محمّد بن الحسن، عن أبيه».

و أمّا ما في باب علامة أوّل شهر رمضان ـ في التهذيب ـ «أحمد بن محمّد بن الحسن، عن أبيه، عن محمّد بن الحسن الصفّار»[1] فلا يعلم روايته عنه بلاواسطة، لأنّه لم يقل حدّثنا؛ ويمكن أن يجعل هذا دليلاً على جعله ذاكتاب أخذ الشيخ من كتابه، ككثير أخذ من كتبهم؛ كما هو دأبه في تهذيبه. وحينئذٍ فالفهرست والنجاشي إمّا غفلا أولم يقفا على كتابه.

و مثله قوله في آخر باب فضل صيامه «ماروا‌ه أبو الحسن أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه الخ»[2] فانّه أعمّ من روايته عنه بلا واسطة.

قال المصنّف: يروي عنه الكليني

قلت: الكليني في طبقة أبيه لا يروي عن أبيه، فكيف يروي عنه؟ وإنّما عكسه جائز.

و أمّا نقل الجامع هنا ما في الكافي في باب ما عند الأئمة ـ عليهم السّلام ـ من سلاح رسول الله صلّى الله عليه وآله «أحمد بن محمّد، عن محمّد بن الحسن» فوهم منه؛ فانّما المراد بأحمد بن محمّد فيه، إمّا أحمد بن محمّد العاصمي أو الكوفي ـ المتقدّمين ـ.

[٥٢٥]

أحمد بن محمّد بن الحسن

السكن، القرشي، البردعي

قال: قال الوحيد: «إنّه من المشايخ الّذين يروون عن الحسن بن سعيد».

---

(١) التهذيب: ٤/١٦٤.

(٢) التهذيب: ٤/١٨٣.

أقول: بل عن الحسين بن سعيد، كما في النجاشي في الحسين. وهو «أحمد بن محمّد بن الحسن بن السكن» لا «الحسن السكن» كما عنونه. ثمّ الظاهر اتّحاده مع من عنونه الخطيب بلفظ «أحمد بن محمّد بن السكن، أبو الحسن القرشي» وروى عن ابن عبدان، قال: «قدم علينا شيراز سنة أربع وثلا ثمأة، لا احدّث عنه كان ليّناً»[1].

و عنونه الذهبي أيضاً مثل الخطيب، و وصفه بالحافظ، قائلاً: «قال ابن مردويه: يسرق الحديث، وحسّن أمره أبو أحمد العسّال ويروي عنه، يكنّى أبا الحسن، لقي إبن سهم الأنطاكي وعدّة» فيحتمل زيادة «بن الحسن» في النجاشي.

قال: قال الوحيد: «ربما يظهر ممّا ذكرنا في ترجمته اعتماد ابن نوح عليه، حيث ذكر الطرق إلى كتابه ولم يتأمّل فيها غير ماروواه الحسن بن حمزة، عن أبي العبّاس، عنه».

قلت: ما قاله غريب! فقد صرّح ابن نوح بعد ذكر الحسين بن سعيد أنه روى كتبه خمسة: أحمد الأشعري، وأحمد البرقي، وأحمد الدينوري، والحسين بن الحسن، وأحمد هذا «أنّ ما عليه أصحابنا والمعوّل عليه ماروواه أحمد الأشعري» وإنما خصّ طريق الدينوري وهو أبو العبّاس الّذي قال بكونه طريقاً غريباً[2].

بل ظاهر سكوت الخطيب والذهبي عن مذهبه عاميّته.

هذا، و في أنساب السمعاني «البردعي: نسبة إلى بردعة، بلدة من أقصى بلاد آذربايجان، ينسب إليها جماعة».

* * *

---

(١) تاريخ بغداد: ٥/٢٥.

(٢) كذا في النسخة، ولايخفى مافيه (المصحح).

[٥٢٦]

أحمد بن محمّد بن الحسن

الأزدي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «غلام العيّاشي».

أقول: قد عرفت في المقدّمة كون قولهم: «غلام العيّاشي» مساوقاً لكونه من العلماء الأجلّاء؛ فيقال مثله لمثل الكشّي.

[٥٢٧]

أحمد بن محمّد بن الحسين

بن الحسن بن دول القمّي

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «له مأة كتاب» إلى أن قال: «أخبرنا أبو عليّ أحمد بن عليّ، عن أحمد بن محمّد بن دول القمّي. وجاء وفاة أحمد بن محمّد بن دول سنة خمسين وثلا ثمأة».

أقول: عدم عنوان الفهرست له بعد كونه ذا تلك العدّة من الكتب غريب! وأغرب منه عدم عنوان الشيخ له في رجاله!

[٥٢٨]

أحمد بن محمّد بن الحسين

بن سعيد، القرشي، أبوعبدالله

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم-عليهم السّلام- قائلاً: «روى عنه ابن عقدة».

أقول: هذا هو الّذي عنونه النجاشي بلفظ «أحمد بن الحسن بن سعيد» والفهرست بلفظ «أحمد بن الحسين بن سعيد» كما مرّ في محلّه؛ ولم يعلم أصحّية أحدها.

قال المصنّف: في فضل كوفة التهذيب: محمّد بن أحمد بن يحيى، عنه[1].

قلت: بل فيه «محمّد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن الحسين» ومن أين إرادة هذا به؟

[٥٢٩]

أحمد بن محمّد الحضيني

نزيل الأهواز

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب العسكري ـ عليه السّلام ـ.

أقول: ومثله البرقي، بدون قوله: «نزيل الأهواز».

قال المصنّف: حاله مجهول.

قلت: بل هو جليل رفيع؛ ففي الاكمال في خبره ١٦ من باب ذكر من شاهد القائم ـ عليه السّلام ـ روى عن محمّد الخزاعي، عن أبي عليّ الأسدي، عن أبيه، عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي أنّه ذكر عدد من انتهى إليه ممّن وقف على معجزات صاحب الزمان ـ عليه السّلام ـ ورآه من الوكلاء ـ إلى ـ ومن غير الوكلاء ـ إلى ـ ومن الأهواز الحضيني. ونقل طبع الغفّاري له الحصيني (بالمهملة) لم يعلم صحّته.

[٥٣٠]

أحمد بن محمّد بن حميد

أبوعبدالله، من بني عديّ بن كعب، القرشي

عنونه الحموي وقال: «ذكره المرزباني ومحمّد بن إسحاق النديم، وقالا: وقع بينه وبين قوم من العمريّين والعثمانيّين شرّ فذكر سلفهم بأقبح ذكر، فكلّم بعض الهاشميّين في ذلك، فذكر العبّاس بأمر عظيم، فأنهى خبره إلى المتوكّل،

---

(١) التهذيب: ٦/٣٢.

فأمر بضربه مأة سوط» وعدّ في كتبه «كتاب المعصومين» ويستشمّ منه إماميّته.

[٥٣١]

أحمد بن محمّد بن حنبل

مرّ بعنوان «أحمد بن حنبل» أيضاً؛ وقد عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الرضا -عليه السّلام- في الرقم ٧ بعنوان «أحمد بن محمّد بن حنبل بن هلال الشيباني أبوعبدالله». وقد غفل عنه المصنّف كالوسيط.

وعنونه الخطيب، وخطّأ من قال: «من مازن بن ذهل بن شيبان بن ثعلبة» ومن قال: «من بني ذهل بن شيبان» قال: «إنّما كان من شيبان بن ذهل بن ثعلبة» وعدّد شيوخه، ومنهم: الشافعي وعبدالرزاق؛ ومن روى عنه، ومنهم: مسلم والبخاري والبغوي. وروى عن أبي زرعة الرازي: أنّ أحمد كان يحفظ ألف ألف حديث، مات سنة ٢٤١ وهوابن سبع وسبعين سنة[١].

وفي العيون ما معناه: «أنّ أبا الصلت لمّا حدّث عبدالله بن طاهر عن الرضا -عليه السّلام- عن آبائه -عليهم السّلام- واحد بعد واحد «إنّ الإيمان قول وعمل» قال هذا لعبدالله: ما هذا الاسناد؟ فقال عبدالله: لوقرىء على مجنون أفاق[٢]. وروى باسناده أنّه كان يبغض عليّاً -عليه السّلام- لأنّه قتل جدّه ذاالثدية، وأنّه قال: «لا يكون السنّي سنّياً حتّى يبغض عليّاً قليلاً» .

وحكي أنّه حضر جنازته ثمانمأة ألف رجل وستّين ألف امرأة، وهو صاحب «المسند» و«الفضائل» وقد تضمّنا -ولا سيّما الثاني- من فضائل أمير المؤمنين -عليه السّلام- مقداراً مهمّاً؛ وقد نقل عنهما سبط ابن الجوزي.

---

(١) تاريخ بغداد: ٤١٢/٤.

(٢) عيون اخبار الرضا: ١٧٩/١.

[٥٣٢]

أحمد بن محمّد بن خالد

البرقي

نقل عنوان النجاشي له بلفظ «أحمد بن محمّد بن خالد بن عبدالرحمن بن محمّد بن عليّ البرقي، أبو جعفر، أصله كوفي؛ وكان جدّه محمّد بن عليّ، حبسه يوسف بن عمر بعد قتل زيد ثمّ قتله؛ وكان خالد صغير السنّ فهرب مع أبيه عبدالرحمن إلى برق رود؛ وكان ثقة في نفسه يروي عن الضعفاء واعتمد المراسيل، وصنّف كتباً» إلى أن قال: «وقال أحمد بن الحسين ـ رحمه الله ـ في تاريخه: توفّي أحمد بن أبي عبدالله البرقي سنة أربع وسبعين ومأتين، وقال عليّ بن محمّد ماجيلويه: توفّي سنة ثمانين ومأتين».

و نقل عنوان ابن الغضائري له، قائلاً: «طعن القمّيون عليه؛ وليس الطعن فيه، إنّما الطعن في من يروي عنه، فانّه كان لا يبالي عمّن أخذ على طريقة أهل الأخبار، وكان أحمد بن محمّد بن عيسى أبعده عن قم، ثمّ أعاده إليها واعتذر إليه».

و نقل قول الخلاصة زيادة على ما في ابن الغضائري «و وجدت كتاباً فيه وساطة بين أحمد بن محمّد بن عيسى وأحمد بن محمّد بن خالد؛ ولما توفّي مشى أحمد بن محمّد بن عيسى في جنازته حافياً حاسراً، ليبرىء نفسه ممّا قذفه به».

و نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الجواد ـ عليه السّلام ـ بلفظ «أحمد بن محمّد بن خالد» وفي أصحاب الهادي ـ عليه السّلام ـ بلفظ «أحمد بن أبي عبدالله البرقي».

قال: و في الفهرست مثل النجاشي إلى قوله: «وصنّف كتباً» مع تفاوت يسير، وأنهى أسانيده إلى أحمد بن أبي عبدالله، عنه.

أقول: بل أنهى أسانيده إلى أربعة: عليّ بن الحسين السعد آبادى، وأحمد

بن عبدالله ابن بنت البرقي، ومحمّد بن جعفر بن بطة، وسعد بن عبدالله، عنه.

وقوله: «إلى أحمد بن أبي عبدالله، عنه» غلط فاحش، فأحمد بن أبي عبدالله نفس هذا.

قال المصنّف: نقل الكاظمي رواية أحمد بن عبدالله بن بنت إلياس البرقي، عنه.

قلت: قوله: «إلياس البرقي» غلط، فانّه أشار إلى قول الفهرست في طريقه الثاني: «أحمد بن عبدالله بن بنت البرقي، قال: حدّثنا جدّي أحمد بن محمّد» ومراده بالبرقي أحمد هذا. ومراد الشيخ: أنّ أحمد البرقي كان جدّه لامّه.

هذا، و قول الشيخ: «أحمد بن عبدالله بن بنت البرقي» أيضاً غلط، فكان ابن ابنه، كما يفهم من المشيخة في محمّد بن مسلم، ومن النجاشي في محمّد بن خالد ـ والده ـ بل ومن الكليني في عدّته عن هذا، على نقل الخلاصة عنه، فقال: قال الكليني: «وكلّما ذكرته عن عدّة عن أحمد البرقي، فهم: عليّ بن إبراهيم، وعليّ بن محمّد بن عبدالله بن بنته، وأحمد بن عبدالله بن ابنه، وعليّ بن الحسن». ومن قول الكليني ذاك يعلم أنّ ابن بنته أيضاً راو عنه، كابن ابنه، إلا أنّه «عليّ بن محمّد بن عبدالله» لا «أحمد بن عبدالله» كما قال الفهرست.

و نقل المصنّف عن السيد الصدر تفصيلاً في قولهم: «أحمد بن محمّد، عن فلان» بأنّ المراد في بعضها هذا وفي بعضها الأشعري.

قلت: بل المطلق في كلّ مورد ينصرف إلى الأشعري؛ وأمّا هذا فيقيّد بالبرقي.

و نقل المصنّف خبراً عن الكافي ـ في النصّ على الإثني عشر ـ وفيه «إنّ العطّار قال للصفّار: وددت أنّ هذا الخبر جاء من غير أحمد بن أبي عبدالله، فقال: لقد حدّثني قبل الحيرة بعشر سنين»[1] ثمّ نقل عنهم خمسة احتمالات في

(۱) الكافي: ۱/٥٢٦.

معنى «الحيرة» في الخبر، هل هو الحيرة في دينه؟ أو في أمر نفسه؟ أو تحيّره في وجود الصاحب -عليه السّلام- أو تحيّره في نقل الأخبار المرسلة والضعيفة؟ أو تحيّر الناس فيه؟ لإخراج الأشعري له. ثمّ قال: والّذي أظنّ أنّ غرض العطّار لم يكن القدح فيه، فإنّه تمنّى أن يكون روى الخبر غيره ثان وثالث حتّى يحصل تواتر، وغرض الصفّار أنّ الحديث قد تضمّن ذكر الغيبة، وقد حدّثت بها قبل وقوعها بما يغني ظهور الاعجاز فيها، وهو الإعلام بما وقع قبل أن يقع عن الاستفاضة.

قلت: كلّهم تحيّروا في معناه، مع وضوح أنّ المراد أنّ أحمد هذا -الراوي للغيبة- لمّا بقي بعد الغيبة تمنّى العطّار إخبار غيره بالغيبة ممّن كان قبل وقوعها حتّى تكون معجزة، فقال له الصفّار: إنّ هذا و إن بقي بعد وقوع الغيبة إلا أنّ إخباره بها كان بعشر سنين قبل الغيبة وحيرتها، فالإعجاز بإخباره حاصل.

هذا، و عدّه البرقي في أصحاب الجواد و الهادي -عليهما السّلام- مثل الشيخ في رجاله. وعدّه المسعودي في أوّل مروجه ممّن ألّف في الأخبار والتاريخ، كأبيه[1].

هذا، و في الكافي، في باب المملوك بين شركاء يعتق أحدهم «عدّة من أصحابنا، عن عليّ بن إبراهيم ومحمّد بن جعفر ومحمّد بن يحيى وعليّ بن محمّد بن عبدالله القمّي وأحمد بن عبدالله وعليّ بن الحسين جميعاً، عن أحمد بن محمّد بن خالد»[2].

و كلمة «عن» في قوله: «عن عليّ بن إبراهيم» إمّا زائدة و يكون عليّ بن إبراهيم ومن عطف عليه بياناً لقوله: «عدّة من أصحابنا» وإمّا محرّفة «من»

---

(١) مروج الذهب: ٢٢/١.
(٢) الكافي: ١٨٣/٦.

ويكون «من» بيانيّة.

و كيف كان: فالظاهر أنّ بيان العدّة هنا بالخصوص، لكونهم زائد بن على العدّة في باقي المواضع بالمحمّدين: محمّد بن جعفر ومحمّد بن يحيى.

و في باب عمل السلطان «عدّة، عن سهل، عن أحمد بن محمّد البرقي»[1] والظاهر كون «عن أحمد» محرّف «وأحمد» لأنّ الكافي يروي عن كلّ منهما بتوسّط عدّة، ولم نقف على رواية سهل عن أحمد ـ هذا ـ في موضع آخر، وإمّا «البرقي» محرّف «البارقي» ويكون المراد به رجلاً آخر، كما نقله مكاسب التهذيب عن الكليني[2].

و أمّا نقل الجامع روايته عنه في كفالة الكافي وبعد حديث يأجوج روضته، فالأوّل ليس فيه ماقال أصلاً؛ وأمّا الثاني: فراده الخبر۲۷۷ وفيه «عَدّة من أصحابنا: سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن خالد» وتصحيفه معلوم؛ فالظاهر أنّ الأصل كان «عن سهل وأحمد بن محمّد بن خالد».

كما أنّ طريق الفهرست الأوّل إلى نصر بن مزاحم «ابن الوليد، عن أحمد» الأصل فيه «ابن الوليد، عن الصفّار، عن أحمد» والظاهر أنّه رأى «محمّد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن» فأسقط الثاني، كما يشهد له طريق الفهرست نفسه في القاسم بن محمّد الجوهري، والمشيخة في أيّوب بن الحرّ وسليمان بن عمرو؛ ففي الكل «ابن الوليد، عن الصفّار، عن أحمد».

هذا، و نقل الجامع رواية أحمد بن عبدالله عنه في صفة علماء الكافي[3] وتقديم نوافله[4] وفضل قصد زكاته[5] وعليّ بن محمّد بن عبدالله في تسليمه وفضل مسلميه[6] وفرض علمه[7] ومشيّته[8] وفضل رجوع مدينته[9] ومعلّى بن محمّد في مولد

---

(۱) الكافي: ۱۰۹/۵.
(۲) التهذيب: ۳۳۲/۶.
(۳) الكافي: ۳۶/۱.
(٤) الكافي: ٤۵۵/۳.
(۵) الكافي: ۵٤/٤.
(٦) الكافي: ۳۹۱/۱.
(۷) الكافي: ۳۱/۱.
(۸) الكافي: ۱۵۰/۱.
(۹) الكافي: ۵۵۰/٤.

نبيّه[1] وتمندل أطعمته[2] وعليّ بن الحسين المؤدّب في خطبة له ـ عليه السّلام ـ بعد حديث الناس يوم القيامة [3] وبعد حديث إسلامه ـ عليه السلام ـ من روضته [4] ومحمّد بن أبي القاسم في طريق جابر بن يزيد من مشيخة الفقيه[5] والحميري وسعد في طريق حكم بن حكيمه[6] وأحمد بن إدريس في طريق جعفر بن قاسمه [7] ومحمّد بن فيضه[8] وعليّ بن إبراهيم في ثواب عالم الكافي[9] وفي النهي عن القول بغير علمه[10] وفي باب فيه نكت[11] وفي المملوك بين شركائه [12] وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عنه، في نورته[13].

قلت: و لا يبعد زيادة «عن أبيه» لعدم الوقوف عليه في غير ذاك الموضع.

هذا، و نقل الجامع هنا عن زيادات مزار التهذيب «عن أحمد بن محمّد، عن داود الصرمي»[14].

و هو غلط منه، فالمراد من أحمد بن محمّد فيه الأشعري، لانصراف الأطلاق إليه، ولأنّ الراوي عن داود الصرمي إنّما هو الأشعري.

هذا، و لم يعدّه رجال الشيخ في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ وقد روى محمّد بن عيسى عنه، عن أبي الحسن الرضا ـ عليه السّلام ـ في الكافي في باب ما عند الائمة ـ عليهم السّلام ـ من سلاحه ـ صلّى الله عليه وآله ـ[15] ولعلّ كلمة «الرضا» من زيادات النسّاخ؛ فقد عرفت عدّ البرقي أيضاً له في أصحاب الجواد والهادي ـ عليهما السّلام ـ فقط؛ فيكون المراد من «أبي الحسن» فيه الهادي ـ عليه السّلام ـ .

---

(١) الكافي: ٤٧٣/١.
(٢) الكافي: ٢٩١/٦.
(٣) الكافي: ١٧٠/٨.
(٤) الكافي: ٣٥٢/٨.
(٥) الفقيه: ٤٢٤/٤.
(٦) الفقيه: ٤٢٨/٤.
(٧) الفقيه: ٥٠١/٤.
(٨) الفقيه: ٤٨٥/٤.
(٩) الكافي: ٣٥/١.
(١٠) الكافي: ٤٢/١.
(١١) الكافي: ٤١٧/١.
(١٢) الكافي: ١٨٣/٦.
(١٣) الكافي: ٥٠٥/٦ ـ ٥٠٧.
(١٤) التهذيب: ١١٠/٦.
(١٥) الكافي: ٢٣٤/١.

[٥٣٣]

أحمد بن محمّد الخزاعي

ورد في المشيخة في إسماعيل بن مهران[١] ويأتي بعنوان أحمد بن محمّد بن زيد الخزاعي.

[٥٣٤]

أحمد بن محمّد بن داود

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- وقال: قال: «يكنّى أبا الحسن، يروي عن أبيه محمّد بن أحمد بن داود القمّي، أخبرنا عنهما الحسين بن عبيدالله».

أقول: و في الوسيط بعد نقله عن الشيخ في رجاله مثل المصنّف وفي نسخة صحيحة إتمام هذا العنوان عند قوله: «عن أبيه» ثمّ إنشاء عنوان آخر بلفظ «أحمد بن محمّد بن داود القمّي، أخبرنا عنهما الحسين بن عبيدالله» والّذي وجدت «يروي عنه ابنه محمّد بن أحمد بن داود القمّي، أخبرنا عنه الحسين بن عبيدالله» وهو أصحّ ممّا نقلا، فتقدّم «أحمد بن داود، صاحب عليّ بن بابويه» عن النجاشي والفهرست، الّذي يروي عنه ابنه محمّد ويروي الحسين عن ابنه.

و لا يرد على رجال الشيخ شيء سوى جعله العنوان «أحمد بن محمّد بن داود» مع قوله: «ابنه محمّد بن أحمد بن داود».

و أمّا ما نقلاه: فيرد عليها امور كثيرة، كما لا يخفى. ثمّ بعد ما شرحنا العنوان ساقط، لأنّ الأصل فيه أحمد بن داود -المتقدّم- وزيادة «محمّد» في البين من طغيان قلم الشيخ في الرجال.

---

(١) الفقيه: ٤/٥٣١.

ويمكن تصحيح العنوان بكون عنوان أحمد بن داود ـ المتقدّم ـ تجوزاً، كقوله هنا: «محمّد بن أحمد بن داود» ـ على ما مرّ ـ بقوله في آخر كفارات التهذيب: «وذكر أحمد بن محمّد بن داود القمّي في نوادره» إن لم نقل إنّ ذاك أيضاً وهم منه.

[٥٣٥]

أحمد بن محمّد بن دول

القمّي

هو أحمد بن محمّد بن الحسين بن الحسن بن دول ـ المتقدّم ـ . قال النجاشي ثمّة: «وجاء وفاة أحمد بن محمّد بن دول سنة خمسين وثلا ثمأة».

[٥٣٦]

أحمد بن محمّد الدينوري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو، قائلاً: «يكنّى أبا العبّاس يلقّب باستونة» وقال: قال الوحيد: «إنّه من المشايخ الّذين يروون عن الحسن بن سعيد».

أقول: بل عن الحسين بن سعيد.

قال: كنّاه النجاشي ثمّة بأبي العبّاس.

قلت: لكن لم يلقّبه ـ كرجال الشيخ ـ بـ «استونة».

قال: ويظهر من كلام النجاشي نوع تأمّل فيه؛ حيث عدّ جمعاً رووا عن الحسن وجعل المعتمد بين أصحابنا رواية الأشعري.

قلت: وزاد النجاشي على ما ذكر غرابة طريق هذا خصوصاً.

[٥٣٧]

أحمد بن محمّد بن رباح

في رسالة أبي غالب «سمعت من حميد بن زياد وأبي عبدالله بن ثابت

وأحمد بن محمّد بن رباح؛ وهؤلاء من رجال الواقفة، إلا أنّهم كانوا فقهاء، ثقات في حديثهم، كثيري الرواية» وهو أحمد بن محمّد بن عليّ بن عمر بن رباح ـ الآتي ـ نسب هنا إلى جدّه تجوّزاً.

[٥٣٨]

أحمد بن محمّد بن الربيع

الأقرع، الكندي

نقل عنوان النجاشي له، وروايته عن عليّ بن الحسن (أي ابن فضّال) كتاب نوادره. ثمّ روايته عن عبدالله بن العلاء، قال: «كان أحمد بن محمّد بن الربيع عالماً بالرجال».

أقول: قد عرفت في عنوان «أحمد بن محمّد بن بندار، مولى الربيع، الأقرع» عن رجال الشيخ استظهار اتّحاده مع هذا وأصحّية هذا، للخبر المنقول ثمّة، ولنقل النجاشي هنا عن ابن فضّال وابن العلاء التعبير بأحمد بن محمّد بن الربيع؛ ولعلّ جدّه هو الربيع بن زيد الكندي الّذي عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ.

وسيأتي زيادة تحقيق فيه في الألقاب (إن شاء الله).

[٥٣٩]

أحمد بن محمّد بن رميح

أبو سعيد، النخعي

عنونه الخطيب، قائلاً: «من أهل نسأ، ولد بالشرمقان، ونشأ بمرو، سمع العلم بخراسان وغيرها من البلدان، وكتب الكثير وصنّف وجمع، وذاكر العلماء وكان معدوداً في حفّاظ الحديث، وقدم بغداد دفعات» وروى وفاته بالجحفة سنة سبع وخمسين وثلاثمأة؛ وروى عن أبي زرعة وأبي نعيم تضعيفه. ثمّ قال: «والأمر عندنا بخلاف قول أبي زرعة وأبي نعيم، فانّ ابن رميح كان ثقة ثبتاً،

لم يختلف شيوخنا الّذين لقوه في ذلك».

و روى عنه بإسناده إلى ابن عبّاس، قال: «لما زفّت فاطمة إلى عليّ كان النبيّ -صلّى الله عليه وآله- قدّامها وجبرائيل عن يمينها وميكائيل عن يسارها وسبعون ألف ملك خلفها، يسبّحون الله ويقدّسونه حتى طلع الفجر الخ»[1] وهو أحمد بن محمّد بن رميم -الآتي- عن رجال الشيخ. و«بن رميح» هو الصحيح.

[٥٤٠]

أحمد بن محمّد بن رميم

المروزي، النخعي

قال: عدّه الشيخ في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «بالبصرة روى عن محمّد بن همّام وروى عنه ابن نوح».

أقول: عنونه في ٦٨ من باب همزته؛ وقد عرفت في العنوان السابق أنّ الصحيح أحمد بن محمّد بن رميح -كما عنونه الخطيب ونقل عن جمع التعبير به- و«رميم» إن لم يكن تصحيف النسخة فتحريف من الشيخ، حيث إنّ الوسيط أيضاً نقله «بن رميم». ثمّ قوله: «بالبصرة» لم أقف على ربطه.

[٥٤١]

أحمد بن محمّد الزراري

قال: هو أحمد بن محمّد بن محمّد بن سليمان، الآتي.

أقول: وقع التعبير بالعنوان من الحسين بن عبيدالله في ما يأتي.

[٥٤٢]

أحمد بن محمّد بن زياد

بن جعفر، الهمداني

قال: إنّه من مشايخ الصدوق، ذكره مترضّياً عليه في المشيخة في طريق

---

(١) تاريخ بغداد: ٥/٦.

عيسى بن يونس[1].

أقول: هو أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، المتقدّم عن الإكمال في آخر باب نصّ الكاظم ـعليه السّلام ـ على القائم ـعليه السّلام ـ «إنّه رجل، ثقة، ديّن فاضل»[2] والوارد في المشيخة في طريق عليّ بن مطر، ففيها «أحمد بن زياد، عن عليّ بن إبراهيم» كما أنّه في طريق عيسى الّذي قال: «أحمد بن محمّد بن زياد، عن عليّ بن إبراهيم» فلعلّه ينسب إلى جدّه تجوّزا، حيث إنّه اسم خاصّ؛ ويأتي نظيره في الآتي.

[٥٤٣]

أحمد بن محمّد بن زيد

الخزاعي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم ـعليهم السّلام ـ قائلاً: «يكنّى أبا جعفر روى عنه حميد اصولاً كثيرة، ومات سنة اثنتين وستّين ومأتين؛ وصلّى عليه الحسن بن محمّد بن سماعة الصيرفي».

أقول: هو أيضاً أحمد بن زيد الخزاعي ـالمتقدّم ـ الوارد في الفهرست للنجاشي في طريق آدم بن المتوكّل، والوارد في الفهرست للشيخ في طريق آدم وطريق جعفر بن محمّد بن شريح وطريق أبي جعفر شاهطاق، وورد بالعنوان في الفهرست للنجاشي في عليّ بن ميمون الصائغ. وما هنا هو الحقيقة. و«أحمد بن زيد» تجوّز، حيث إنّ زيداً اسم خاص، كزياد في أحمد بن زياد.

قال المصنّف: قال في التعليقة: «ربما يؤمي صلاة الحسن عليه ـمضافاً إلى رواية حميد عنه اصولاً كثيرة ـ إلى فساد عقيدته».

قلت: إنّما في صلاة الواقفي عليه إيماء إلى وقفه. وأمّا رواية حميد الواقفي عنه

---

(١) الفقيه: ٤/٤٩٤.

(٢) الاكمال: ٢/٣٦١.

فأعمّ، فانّه روى عن الإمامي، كما عن الواقفي.

قال المصنّف: لم يقل الشيخ في رجاله: «روى عنه حميد اصوله» حتّى يتنافي مع عدّه في من لم يرو، حيث إنّ الأصل اصطلاحاً ما كان أحاديثه عنهم ـ عليهم السّلام ـ بلا واسطة،والكتاب أعمّ أو خصوص ما كان بالواسطة، بل قال: «روى عنه اصولاً».

قلت: قلنا في المقدّمة: إنّ الأصل مقابل التصنيف، و معنى الأصل مجرّد نقل الروايات، سواء كان هو الراوي الأوّل أو الأخير؛ وأكثر الاصول الأربعمأة رواياتها مع الواسطة.

[٥٤٤]

أحمد بن محمّد

المعروف بالزيدي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ وقال: ظنّي أنّ «الزيدي» نسبة إلى زيد بن عليّ؛ ويحتمل أن يكون الغرض أنّه معروف بكونه زيديّ المذهب.

أقول: لو أراد ما احتمل، لقال: «معروف بالزيديّة» ولو أراد ما ظنّ لقال: «الزيدي» دون المعروف بالزيدي؛ وقد عرفت في المقدّمة: أنّ الخطيب عنون «حامد بن أحمد المروزي، المعروف بالزيدي» وفسّره بأنّ له عناية بحديث زيد بن أنيسة؛ ولعلّ حامد الّذي قال ابن هذا.

[٥٤٥]

أحمد بن محمّد السّريّ

المعروف بابن دارم

قال: عدّه الشيخ في رجاله في من لم يروعنهم ـ عليهم السّلام ـ قائلاً: «يكنّى أبابكر، روى عنه التلّعكبري، وسمع منه سنة ثلاثين وثلاثمأة وإلى

مابعدها، وله منه إجازة».

أقول: الّذي وجدت في رجال الشيخ «بابن ورام» ونقله الوسيط «بابن أبي دارم».

وكيف كان: فهو الّذي عنونه ميزان الذهبي، قائلاً: أحمد بن محمّد بن السريّ بن يحيى بن أبي دارم، المحدّث، أبوبكر، الكوفي، الرافضي، الكذّاب؛ مات في أوّل سنة ٣٥٧ وقيل: إنّه لحق إبراهيم القصّار، حدّث عن أحمد بن موسى والحمّار وموسى بن هارون وعدّة؛ روى عنه الحاكم وقال: رافضي، غير ثقة؛ وقال محمّد بن أحمد بن حمّاد الكوفي الحافظ: كان مستقيم الأمر عامّة دهره ثمّ في آخر أيّامه كان أكثر ما يقرأ عليه المثالب؛ حضرته ورجل يقرأ عليه: إنّ عمر رفس فاطمة حتّى أسقطت بمحسن؛ وفي خبر آخر في قوله تعالى: «وجاء فرعون» عمر «ومن قبله» أبوبكر «والمؤتفكات» عائشة وحفصة. ثمّ إنّه حين أذّن الناس بهذا الأذان المحدث وضع حديثاً متنه «تخرج نار من قعر عدن تلتقط مبغضي آل محمّد» ووافقته عليه؛ وجاء ابن سعيد في أمر هذا الحديث فسألني، وأكثر الذكر له بكلّ قبيح؛ وتركت حديثه وأخرجت عن يدي ما كتبت عنه ويحتجّون به؛ زعم أنّه سمع موسى بن هارون عن الحمّاني، عن أبي بكر بن عيّاش، عن عبدالعزيز بن معلّى، عن أبي محذورة، قال: كنت غلاماً، فقال النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ إجعل في آخر أذانك «حيّ على خير العمل» وهذا حدّثنا به جماعة، عن الحضرمي، عن يحيى الحماني الخ .

ثمّ إنّ المصنّف نقل قول الشيخ في رجاله: «وسمع منه سنة ثلاثين» مع أنّ في المطبوعة الحيدرية «وسمع منه سنة ثلاث وثلاثين» ومثله نقل الوسيط، وكذا في خطّية.

***

[٥٤٦]
أحمد بن محمَّد بن سعيد

بن عبدالرحمن بن زياد بن عبيدالله بن زياد بن عجلان، مولى عبدالرحمن بن سعيد بن قيس السبيعي، الهمداني

نقل عنوان الفهرست له، قائلاً: «المعروف بابن عقدة الحافظ، أخبرنا بنسبه أحمد بن عبدون عن محمَّد بن أحمدبن الجنيد، وأمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ أشهر من أن يذكر؛ وكان زيديّاً جاروديّاً، وعلى ذلك مات؛ وإنّما ذكرناه في جملة أصحابنا، لكثرة رواياته عنهم وخلطته بهم وتصنيفه لهم».

و نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «هذا رجل جليل في أصحاب الحديث، مشهور بالحفظ، والحكايات تختلف عنه في الحفظ، وكان كوفيّاً، زيديّاً جاروديّاً، على ذلك حتّى مات؛ وذكره أصحابنا، لاختلاطه بهم ومداخلته إيّاهم وعظم محلّه وثقته وأمانته».

و نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم ـعليهم السّلام ـ وقال: قال: «أحمد بن محمَّد بن سعيد بن عبدالرحمن بن إبراهيم بن زياد بن عبدالله بن عجلان، مولى عبدالرحمن بن سعيد بن قيس، الهمداني، السبيعي، الكوفي، المعروف بابن عقدة، يكنّى أبا العبّاس، جليل القدر، عظيم المنزلة، له تصانيف كثيرة، ذكرناها في كتاب الفهرست؛ وكان زيديّاً جاروديّاً، إلا أنّه روى جميع كتب أصحابنا وصنّف لهم وذكر اصولهم، وكان حفظة؛ سمعت جماعة يحكون أنّه قال: أحفظ مأة وعشرين ألف حديث بأسانيدها واذاكر بثلاثمأة ألف حديث؛ روى عنه التلّعكبري من شيوخنا وغيره؛ وسمعنا من ابن المهتدي و من أحمد بن محمَّد المعروف بابن الصلت رويا عنه؛ و أجاز لنا إبن الصلت عنه جميع رواياته؛ ومولده سنة تسع وأربعين ومأتين؛ ومات سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمأة».

أقول: وقال النعماني في أوائل غيبته مشيراً إليه: «وهذا الرجل ممّن لا يطعن عليه في الثقة، ولا في العلم بالحديث والرجال الناقلين له»[١].

وقال أبو غالب في رسالته: «روي له عن ابن عقدة: أنّ ولد أعين سبعة عشر وما يتّهم في معرفته ولا يشكّ في علمه»[٢].

ثمّ إنّ الفهرست ذكر نسبه ـ كما فيه ـ عن الإسكافي، وتبعه النجاشي؛ وذكر الشيخ في رجاله ـ كما رأيت ـ نسبه بطريق آخر، وهو الصحيح؛ فمثله ذكر الخطيب نسبه[٣].

وقال الفهرست أيضاً: «ومات أبو العبّاس بالكوفة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمأة» وتبعه النجاشي. والصواب قول الشيخ في رجاله: من موته سنة ٣٣٢، فقال: «ومات سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمأة».

ونقل المصنّف عنه «سنة ثلاث» غلط، فيصدّقه أيضاً الخطيب، فقال: «كتب إلينا محمّد بن محمّد بن الحسين المعدّل من الكوفة يذكر أنّ أبا الحسن بن سفيان الحافظ حدّثهم قال: سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمأة فيها مات أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن سعيد بن عبدالرحمن بن إبراهيم» وهو يشهد لقول رجال الشيخ في تاريخ فوته؛ كما يشهد له في نسبه.

هذا، وما في فهرست الشيخ ورجاله وفهرست النجاشي: من أنّه مولى عبدالرحمن السبيعي الهمداني صحيح، إلا أنّه ولاؤه البعيد، فعبدالرحمن مولى جدّه السادس: عجلان؛ وأمّا جدّه الرابع: زياد، فهو مولى عبدالواحد بن عيسى بن موسى الهاشمي، كما صرّح به الخطيب أيضاً، إلا أنّه نقل عن الحافظ المتقدم، قال: «كتب لي إجازة، كتب فيها: يقول أحمد بن محمّد بن

---

(١) الغيبة للنعماني: ٢٥. (٢) رسالة آل أعين: ٣٠.

(٣) تاريخ بغداد: ٥/١٤.

سعيد الهمداني مولى سعيد بن قيس، ثمّ ترك ذلك أواخر أيّامه وكتب: أحمد بن محمّد بن سعيد مولى عبدالوهّاب بن موسى الهاشمي، ثمّ ترك ذلك وكتب: الحافظ».

ثمّ إنّ الفهرست و رجال الشيخ و النجاشي، قالت: «إنّه كان زيدياً جارودياً، مات على ذلك» لكنّ الخطيب لم يذكر مذهبه، وإنّما قال: «إنّ أباه عقدة كان زيدياً» وظاهر سكوته كونه عامياً. ويؤيّده أنّه نقل عنه أنّه روى خبرهم «إنّ أبابكر وعمر سيّدا كهول أهل الجنّة» وأنّه روى عن سفيان قال: «لا يجتمع حبّ عليّ وعثمان إلا في قلوب نبلاء الرجال» إلا أنّه يمكن أن يقال: إنّه كان زيدياً وروى للعامّة كماروى للإماميّة؛ فروى الخطيب أيضاً عن أبي عمر بن حيويه «انّه سمع ابن عقدة في جامع براثا يملي مثالب أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ (أوقال: الشيخين) فترك حديثه وما سمع منه بعد ذلك».

كما أنّ النعماني نقل عنه روايته عن أبي الصباح «قال: دخلت على أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ فقال لي: ماوراءك ؟ فقلت: سرور من عمّك زيد خرج يزعم أنّه ابن سبية وأنّه قائم هذه الامّة وأنّه ابن خيرة الإمام! فقال: كذب ليس هو كما قال، إن خرج قتل»[1].

و نقل العلامة ـ في حفص بن سالم ـ عنه، قال: «خرج حفص مع زيد وظهر من الصادق ـ عليه السّلام ـ تصويبه لذلك».

فمثله ـ كما ترى ـ يوجب إماميّته و ينافي زيديّته.

كما أنّ «الجارودي» و هو كما قال الشهرستاني: «من كان عقيدته أنّ النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ نصّ على عليّ ـ عليه السّلام ـ بالوصف دون

---

(١) الغيبة للنعماني: ٢٢٩.

التسمية، والإمام بعد النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ عليّ ـعليه السَّلام ـ والناس قصّروا، حيث لم يتعرّفوا الوصف ولم يطلبوا الموصوف»[1] ينافي ما نقل عنه الفهرست والنجاشي في ذكر كتبه «كتاب الولاية و من روى غدير خم» ونقل الطرائف عن كتابه ذاك أسماء الصحابة الّذين رووه .

هذا، و الشيخ في الفهرست و النجاشي في فهرسته إنّما قالا في تعداد كتبه: «كتاب الرجال، و هو كتاب من روى عن جعفر بن محمَّد عليه السَّلام» وقال الخلاصة: «من كتبه كتاب أسماء الرجال الّذين رووا عن الصادق: أربعة آلاف رجل، وأخرج فيه لكلّ رجل الحديث الّذي رواه».

قال المصنّف: زاد النجاشي على الفهرست في كتبه «كتاب من روى عن زيد بن عليّ».

قلت: بل الفهرست أيضاً ذكره مع زيادة، فقال في ذكره كتبه: «كتاب من روى عن زيد بن عليّ ومسنده» والمصنّف حذفه في نقله عبارته.

قال المصنّف: سمعت من الفهرست رواية أحمد بن محمَّد بن موسى الأهوازي ومن رجال الشيخ رواية التلّعكبري وابن المهتدي وأحمد بن محمَّد ـالمعروف بابن الصلت ـ عنه؛ وقد ميّزه الطريحي برواية هؤلاء الأربعة.

قلت: الأوّل و الأخير واحد، فهم ثلاثة.

قال المصنّف: نقل الجامع رواية أبي بكر أحمد بن عبدالله بن جلّين وأبي بكر الدوري عنه.

قلت: هما أيضاً واحد؛ و هما في الفهرست في أبان بن تغلب و زياد بن المنذر.

---

(١) الملل و النحل: ١/١٥٧.

قال: قال الجامع: «روى هذا عن أحمد».

قلت: أحمد بن محمّد هو ابن عقدة ـ هذا ـ و منشأ وهم المصنف أنّ الجامع قال في مواضع: «عنه، عن أحمد بن محمّد» ومراده: عن الكليني، عن ابن عقدة؛ وتوهّم المصنّف إرادته: عن ابن عقدة، عن أحمد بن محمّد.

قال: نقل الكاظمي رواية ابن الجنيد عنه.

قلت: إنّما نقل الفهرست نسبه عنه، و هو أعمّ من روايته عنه.

هذا، و أمّا قول النجاشي: «و الحكايات تختلف عنه في الحفظ» فمن حكايات حفظه: ما نقله الشيخ في رجاله، كماتقدّم.

و منها: ما رواه الخطيب عن محمّد بن عمر العلوي «أنّ أباه قال له: بلغني من حفظك للحديث ما استنكرته واستكثرته! فكم تحفظ؟ فقال له: أنا أحفظ منسّقاً من الحديث بالأسانيد والمتون خمسين ومأتي ألف حديث، واذاكر بالأسانيد وبعض المتون والمراسيل والمقاطيع ستّمأة ألف حديث»[1].

و منها: ما رواه الخطيب أيضاً عن الحافظ النيسابوري، قال: «قال ابن عقدة: دخل البرديجي الكوفة، فزعم أنّه أحفظ منّي، فقلت: لا تتطوّل! تتقدّم إلى دكّان ورّاق وتضع القبان وتزن من الكتب ماشئت ثمّ تلقي علينا فنذكره، فبقي»[2].

و منها: ما رواه عن عرفة البرقاني، قال: «أقمت بالكوفة عدّة سنين نكتب عن ابن عقدة، فلمّا أردنا الانصراف ودّعناه، فقال: قد اكتفيتم بما سمعتم منّي، أقلّ شيخ سمعت منه عندي عنه مأة ألف حديث، فقلت: أيّها الشيخ! نحن إخوة أربعة، قد كتب كلّ واحد منّا عنك مأة ألف حديث!».

و في ميزان الذهبي «قال الدارقطني: ابن عقدة يعلم ما عند الناس ولا

(١) تاريخ بغداد: ١٧/٥.

(٢) تاريخ بغداد: ١٦/٥.

يعلم الناس ما عنده، وأجمع أهل الكوفة أنّه لم ير من زمن ابن مسعود أحفظ من ابن عقدة. وقال المالِيني: أراد أن يتحوّل فكانت كتبه ستّمأة جِمْلة».

و قال ابن طاووس: صنّف في خبر غدير خمّ كتاباً سمّاه كتاب الولاية[1] وجدت هذا الكتاب بنسخة كتبت في زمن ابن عقدة تاريخها سنة ٣٣٠ وعليه خطّ الطوسي وجماعة من الشيوخ، روى الخبر من مأة وخمسة طريق.

و في ينابيع سليمان الحنفي «و أخرج أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة خبر غدير خم وأفرد له كتاباً، وطرقه من مأة وخمسة طريق»[2].

هذا، و نقل الجامع رواية محمّد بن بن أحمد بن داود عنه في علامة أوّل شهر رمضان التهذيب[3] وزيارة أميره[4] وفضل زيارة حسينه[5] ورواية أبي عبدالله محمّد بن أحمد بن طاهر الموسوي في زيادات مزاره[6] ومحمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني في المشيخة فيه[7] وأحمد بن الحسن القطّان في طريق يحيى بن عبدالله ومحمّد بن عمر بن يحيى العلوي في الفهرست في أبان بن عثمان[8] ومحمّد بن أحمد بن أبي الثلج في الأصبغ[9] والكليني في فضل جهاده[10].

[٥٤٧]

أحمد بن محمّد بن سلمة

الرصافي، البغدادي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «روى عنه حميد اصولاً كثيرة، منها: كتاب زياد بن مروان القنوي».

و قال المصنّف: نقل الميرزا فيه عبارة النجاشي في أحمد بن محمّد بن مسلمة الرماني -الآتي- غريب! مع وضوح الفرق بين سلمة ومسلمة، والرصافي

(١) الطرائف: ١٤٠. (٢) ينابيع المودة: ٣٤/١. (٣) التهذيب: ١٦٤/٤. (٤) التهذيب: ٢٥/٦.
(٥) التهذيب: ٥١/٦. (٦) التهذيب: ١٠٦/٦. (٧) الفقيه: ٥٣٦/٤.
(٨) الفهرست: ٤٢. (٩) الفهرست: ٦٢. (١٠) الكافي: ٤/٥.

والرماني.

أقول: أراد بما فعل أن يشير إلى احتمال اتّحادهما، إلا أنّ اتّحادهما مقطوع لامحتمل، فانّ النجاشي روى في ذاك «عن حميد، عنه، عن زياد بن مروان» وهنا قال الشيخ في رجاله: «روى حميد عنه، عن زياد» والفرق بين سلمة ومسلمة والرصافي والرماني في الخطّ قليل، فأحدهما تحريف الآخر.

[٥٤٨]

أحمد بن محمَّد بن سليمان

قال: هو أحمد بن محمَّد بن محمَّد بن سليمان ـ الآتي ـ حذف الشيخ في الفهرست والرجال جدّه الأدنى اختصاراً.

أقول: و مثلهما النجاشي في عنوان ابن ابنه محمَّد بن عبيدالله؛ و لكن حذفاه سهواً، حيث إنّ العنوان مقام بيان الحقيقة.

[٥٤٩]

أحمد بن محمَّد بن سيّار

أبوعبدالله، الكاتب

نقل عنوان الفهرست له و النجاشي، قائلاً: «بصريّ من كُتّاب آل طاهر في زمن أبي محمَّد ـ عليه السَّلام ـ ويعرف بالسيّاري، ضعيف الحديث، فاسد المذهب ـ ذكر ذلك لنا الحسين بن عبيدالله ـ مجفوّ الرواية، كثير المراسيل».

قال: و مثله الفهرست مع تبديل «مجفوّ الرواية» بـ«محفور الرواية».

و نقل عنوان ابن الغضائري له، قائلاً: يكنّى أبا عبيدالله القمّي، المعروف بالسيّاري، ضعيف متهالك، غال منحرف، استثنى شيوخ القمّيين روايته من كتاب نوادر الحكمة؛ وحكي عن محمَّد بن عليّ بن محبوب في كتاب النوادر المصنّف أنّه قال بالتناسخ».

و نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب العسكري ـ عليه السَّلام ـ بلفظ

«أحمد بن محمّد، السيّاري، البصري».

ونقل عنوان الكشي له، قائلاً: «إصبهاني ويقال: بصري؛ طاهر بن عيسى الورّاق، قال: حدّثني جعفر بن أحمد بن أيّوب، قال: حدّثنا الشجاعي، قال: حدّثني إبراهيم بن محمّد بن حاجب، قال: قرأت في رقعة مع الجواد -عليه السّلام- يعلم من سأل عن السيّارى أنّه ليس في المكان الّذي ادّعاه لنفسه وأن لا تدفعوا إليه شيئاً. قال نصر بن الصباح: السيّاري: أحمد بن محمّد أبو عبدالله من ولد سيّار، وكان من كبار الظاهريّة في وقت أبي الحسن العسكري عليه السّلام»[١].

أقول: وعدّه البرقي أيضاً في أصحاب العسكري -عليه السّلام-.

وما قاله المصنّف: من أنّ ما في الفهرست مثل النجاشي سوى أنّه قال: «محقور الرواية» ليس كذلك، ففي الفهرست أيضاً «مجفوّ الرواية» وليس في الفهرست قول النجاشي: «ذكر ذلك لنا الحسين بن عبيدالله».

ثمّ قوله -في خبر الكشي-: «مع الجواد عليه السّلام» لا معنى له؛ والظاهر كونه محرّف «من أبي محمّد عليه السّلام» لأنّ رجال الشيخ والبرقي عدّاه في أصحاب العسكري -عليه السّلام- ولأنّ الفهرست والنجاشي قالا: «كان السيّاري في زمن أبي محمّد عليه السّلام» وحينئذٍ فمن المحتمل قريباً أنّ قوله: «في وقت أبي الحسن العسكري عليه السّلام» في كلام نصر أيضاً محرّف «في وقت أبي محمّد العسكري عليه السّلام» كما أنّ قوله: «من كبار الظاهرية» أيضاً محرّف «من كتّاب آل طاهر» كما عرفت من النجاشي وكذا الفهرست؛ فالظاهرية طائفة من العامّة يعملون بكلّ خبر. قد نقل الشيخ في الخلاف أقوالهم كثيراً. ولم يقل أحد: إنّ هذا عامي حتّى يكون منهم، وإنّما قيل فيه:

---

(١) الكشّي: ٦٠٦.

إنّه غال وانّه تناسخيٌّ.

قال المصنّف: جعل الفهرست طريقه إلى نوادره خاصّة «الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عنه».

قلت: بل «عن أبيه، قال: حدثنا السيّاري إلا بما كان فيه من غلوّ أوتخليط».

هذا، وقال الفهرست بعده: «و أخبرنا بالنوادر وغيره جماعة من أصحابنا، منهم الثلاثة الّذين ذكرناهم، عن محمّد بن أحمد بن داود، عن سلامة بن محمّد، عن عليّ بن محمّد الجنابي، عنه»

إلّا أنّ الظاهر أنّه توهّم أنّه ذكر قبله ثلاثة من مشايخه؛ فقد يفعل ذلك، فقال في البزنطي: «أخبرنا بجامعه عدّة من أصحابنا: منهم الشيخ محمّد بن محمّد بن النعمان، والحسين بن عبيدالله وأحمد بن عبدون الخ» فلم يذكر هنا إلّا الحسين، كما عرفت.

قال المصنّف: رام النوري إصلاح حاله، فقال: «بعد رواية المشايخ العظام ـ كالحميري والصفّار وأبي عليّ الأشعري وموسى بن الحسن الأشعري والحسين بن محمّدبن عامر ـ عنه (وهم من أجلّة الثقات) واعتماد الكليني عليه وخلوّ كتابه عن الغلوّ والتخليط ونقل الأساطين عنه، لا ينبغي الإصغاء إلى ماقيل فيه أو الريبة في كتابه المذكور»

و ردّه المصنّف بأنّ رفع اليد عن تصريحات من سمعت بنقل هؤلاء رواياته الّذي هوفعل مجمل ممّا لاينبغي.

قلت: للنوري أن يعكس ما قاله و يقول: «تصريحات الكشّي و ابن الغضائري والفهرست والنجاشي أقوال وروايات، وعمل اولئك الأجلّة بأخباره من الدرايات، ولا يرفع اليد عن الدراية برواية».

و لكن الصواب في جواب النوري هو أن يقال: إنّ اولئك الأجلّة لمّا

كانوا نقّاد الآثار، ميّزوا الجيّد من رواياته عن الزيّف، فأخذوا منه السالم وقذفوا ذا الغشّ؛ وهذا الفهرست والنجاشي، قالا: «حدّثنا الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثني أبي،قال: حدّثنا السيّاري، إلا بما كان فيه من غلوّ أو تخليط».

و هذا دأب القدماء في روايات الضعفاء في العمل بسليمها والإعراض عن سقيمها، فالقرائن كانت عندهم كثيرة؛ وكثيراً ما كانوا يخرجون أخبار الضعفاء شاهدة لأخبار غيرهم ممّن ليسوا بضعفاء تكثيراً للأدلّة، فترى ابن الغضائري كثيراً ما يقول في من يطعن فيه «ويجوز أن يخرّج حديثه شاهداً».

و إلا فهذا الرجل قد طعن فيه ـ غير الكشّي و ابن الغضائري والنجاشي والشيخ في الفهرست ورجاله في عناوينهم المتقدّمة له ـ الشيخ في الاستبصار كما يأتي ومحمّد بن عليّ بن محبوب على ما عرفت من نقل ابن الغضائري عنه والحسين بن عبيدالله وأحمد بن محمّد بن يحيى ومحمّد بن يحيى على نقل الفهرست والنجاشي عنهم ونصر بن الصباح على نقل الكشّي، وكذا باقي من في اسناده: من طاهر الورّاق وجعفر بن أيّوب والشجاعي وإبراهيم بن حاجب؛ وكذا القمّيون، وهم: ابن الوليد وابن بابويه وابن نوح على نقل ابن الغضائري هنا ونقل النجاشي والفهرست في محمّد بن أحمد بن يحيى. ومن أين رأى النوري كتابه؟ حتّى يحكم بسلامته! وإنّما رأى ما رووا عنه من أخباره الخالية عن الغلوّ والتخليط؛ وكيف لا يكون في كتابه تخليط! وقد روى الاستبصار خبراً عنه عن بعض أهل العسكر، قال: «خرج عن أبي الحسن ـ عليه السّلام ـ أنّ صاحب الصيد يقصّر مادام على الجادّة» الخبر[1] وقال: هذا خبر ضعيف، وراويه السيّاري.

(١) الاستبصار: ١/٢٣٧.

ثمّ إنّه أغرب الحلّي هنا ـ كما أغرب في أبان بن تغلب ـ فقال في مستطرفاته: «ومن ذلك ما استطرفناه من كتاب السيّاري، واسمه أبوعبدالله، صاحب موسى والرضا عليهما السَّلام»[1] فانّه وإن كان بعض الناس كنيتهم اسمهم وقد عدّ جمعاً منهم ابن قتيبة في معارفه، إلا أنّ هذا ليس منهم، فاسمه أحمد ولم يكن من أصحاب الكاظم والرضا ـ عليهما السَّلام ـ بل العسكري ـ عليه السَّلام ـ. ثمّ كيف يكون صاحبهم ـ عليهم السَّلام ـ وهو مذموم؛ ويأتي أنّ خبره الّذي نقله عنه خبر منكر.

و نقل الجامع رواية محمّد بن أحمد عنه في كراهية توقيت الكافي[2] وعليّ بن محمّد بن عبدالله في مولد أميره[3] وفيئه[4] والحسين بن محمّد في كتاب عقله[5] وعليّ بن محمّد بن بندار في نورته[6] ومحمّد بن يحيى في زيادات قضايا التهذيب[7]. ويأتي بعنوان «السيّاري».

[٥٥٠]

أحمد بن محمّد الصقر

الصائغ، المعول

قال المصنّف: روى في الأمالي عنه مراراً. قال: و المعول اسم فاعل من الإعوال، بمعنى رفع الصوت بالبكاء.

أقول: المصنّف حرّف، و إنّما هو المعدّل (بالدال مع تشديده) من التعديل.

قال المصنّف: قال السيد الصدر: «يظهر من تتبّع أخبار الأمالي عاميّته».

قلت: لكلمة «المعدّل» و «العدل» ظهور ما في عاميّته أيضاً، فانّ المعدّليّة من ألقاب العامّة. وأمّا أخباره: فممّا وقفت عليه في المجلس ٣٢ من أماليه:

---

(١) السرائر: ٤٧٦. (٢) الكافي: ٣٦٨/١. (٣) الكافي: ٤٥٣/١. (٤) الكافي: ٥٤٣/١.
(٥) الكافي: ٢٤/١. (٦) الكافي: ٥٠٦/٦. (٧) التهذيب: ٢٩٤/٦.

أحمد بن محمّد الصائغ العدل مسنداً عن الباقر ـ عليه السّلام ـ قال: لما نزلت هذه الآية على رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ «وكلّ شيء أحصيناه في إمام مبين» قام رجلان من مجلسهما، فقالا: يا رسول الله هو التوراة؟! قال: لا، قالا: فهو الإنجيل؟ قال: لا، قالا: فهو القرآن؟ قال: لا، قال: فأقبل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ فقال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: هو هذا، إنّه الإمام الّذي أحصى الله تبارك وتعالى فيه علم كلّ شيء.

و في باب ٢٦ من إكماله ـ بعد ذكر طرقه في حديث كميل عن أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ في طريقه الثامن «اللّهمّ بلى، لا تخلو الأرض من قائم بحجّة، ظاهر أو خافٍ مغمور؛ لئلّا تبطل حجج الله ولا بيّناته» مع صدر وذيل له حذفناه؛ قال: وحدّثنا بهذا الحديث أبو الحسين أحمد بن محمّد بن الصقر الصائغ المعدّل، قال: حدّثنا موسى بن إسحاق القاضي، عن ضرار بن صرد، عن عاصم بن حميد الخيّاط، عن أبي حمزة الثمالي، عن عبدالرحمن بن جندب الفزاري، عن كميل بن زياد النخعي. وذكر الحديث بطوله إلى آخره.

و مع روايته الخبرين و نظيرهما عاميّته غير بعيدة، لأنّهم يروون جميع ما نقول ولا يلتزمون بها ومن الخبر الأخير يظهر: أنّ «الصقر» جدّه، لا وصفه، كما عبّر المصنّف.

[٥٥١]

أحمد بن محمّد الطبري

أبو عبدالله، الخليلي

قال: لم أقف فيه إلا على قول ابن الغضائري فيه: «كذّاب، وضّاع للحديث، لا يلتفت إليه».

أقول: من الغريب! عدم تفطنه لكون هذا هو الّذي تقدّم من النجاشي

بعنوان «أحمد بن محمّد، أبوعبدالله الآملي، الطبري» وقلنا ثمّة: إنّ الخلاصة جمع فيه بين قول النجاشي فيه: «ضعيف جدّاً» وقول ابن الغضائري: «كذّاب، وضّاع للحديث، فاسد، لا يلتفت إليه». ونقل المصنّف كلام ابن الغضائري بدون كلمة «فاسد» وهم. وقلنا ثمّة: إنّ من قول الخلاصة فيه: «الّذي يقال له: غلام خليل» يعلم سقوطه من نسخنا من ابن الغضائري.

ثمّ الظاهر اتّحاده مع «أحمد بن محمّد بن غالب بن خالد بن مرداس، أبو عبدالله، الزاهد، الباهلي، البصري، المعروف بغلام خليل» الّذي عنونه الخطيب وقال: «سكن بغداد». وروى عن أبي عبدالله النهاوندي، قال: «قلت لغلام الخليل: هذه الأحاديث الرقائق الّتي تحدّث بها! قال: وضعناها لنرقّق بها قلوب العامّة». وروى عن ابن التمّار الورّاق، قال: «ما أظهر أبو داود السجستاني تكذيب أحد إلّا في رجلين: الكديمي وغلام خليل؛ وقال ذاك -يعني صاحب الزنج- كان دجّال البصرة وأخشى أن يكون هذا -يعني غلام خليل- دجّال بغداد؛ قد عرض عليّ من حديثه، فنظرت في أربعمأة حديث أسانيدها ومتونها كذب كلّها»(١)!

وجه الاتّحاد: اتّحادهما في الاسم والنسب واللقب الخاصّ -غلام خليل- وصفة الكذّابيّة ووضع الحديث. وعليه: فـ«الطبري» في النجاشي وابن الغضائري محرّف «البصري» لقربهما في الخطّ. و«الآملي» في كلام النجاشي أيضاً محرّف «الباهلي» للقرب الخطّي.

وكيف كان: قال الخطيب: «قال ابن المنادي: هوغلام خليل بن عمرو المحلمي».

وقال: «قال أحمد بن كامل القاضي: مات غلام خليل أبوعبدالله أحمد

---

(١) تاريخ بغداد: ٥/٧٨.

بن محمّد سنة خمس وسبعين ومأتين ببغداد، وحمل في تابوت إلى البصرة، وغلقت أسواق بغداد وخرج الرجال والنساء والصبيان لحضوره والصلاة عليه، فأدرك ذلك بعض الناس وفات بعضهم لسرعة السير به، ودفن في البصرة، وبنيت عليه قبّة؛ وكان فصيحاً يعرب الكلام ويحفظ علماً عظيماً؛ ويقتات الباقلاء صرفاً».

[٥٥٢]

أحمد بن محمّد بن عاصم

أبو بكر، الحلواني

عنونه الخطيب ونقل رواية جمع ـ منهم ابن الجندي ـ عنه وقال: «كان ثقة، من أهل الفهم والأدب، عالماً بالنسب»[١].

[٥٥٣]

أحمد بن محمّد بن عاصم

أبو عبدالله

نقل عنوان الفهرست له، قائلاً: «هو ابن أخي عليّ بن عاصم المحدّث ويقال له: العاصمي، ثقة في الحديث، سالم الجنبة، أصله الكوفة، سكن ببغداد، وروى عن شيوخ الكوفيين» وعدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم ـ عليهم السّلام ـ وقال: قال: «أحمد بن محمّد بن عاصم بن عبدالله، يقال له: العاصمي، ابن أخي عليّ بن عاصم المحدّث؛ روى عنه ابن الجنيد وابن داود».

أقول: بل في رجال الشيخ أيضاً «أبو عبدالله» مثل الفهرست، كما نقله الوسيط.

هذا، و طوّل المصنّف في بيان اتّحاده و تغايره مع أحمد بن محمّد بن أحمد بن

---

(١) تاريخ بغداد: ٥/٧٦.

طلحة، المتقدّم عن النجاشي؛ وقد عرفت ثمّة أنّ اتّحادهما مقطوع. وتفطّن له الخلاصة، إلا أنّه أراد الجمع بين قول النجاشي مع الشيخ، فجعل عاصماً جدّ جدّه. لكنّه غير معلوم؛ كيف! وقد قال النجاشي نفسه: «وهو ابن أخي أبي الحسن عليّ بن عاصم».

و التحقيق: أنّ كلّاً من الشيخ و النجاشي اشتبه.

أمّا الأوّل: ففي نسبه انّه أحمد بن محمّد بن عاصم؛ ومنشأه أنّه رأى «أحمد بن محمّد العاصمي» كما في خبر العزل، فقرأه «أحمد بن محمّد بن عاصم» كما أنّه رأى «ابن اخت عليّ بن عاصم» فقرأه «ابن أخي عليّ بن عاصم».

و أمّا الثاني: ففي قوله: «ابن أخي عليّ بن عاصم» مع أنّه لو كان ابن أخيه، لكان نسبه «أحمد بن محمّد بن عاصم» ومنشأه أنّه تبع الشيخ في الفقرة ولم يتدبّر في منافاته مع عنوانه.

و بالجملة: الصحيح كونه «أحمد بن محمّد بن أحمد بن طلحة» ولم يعلم اسم أبي طلحة؛ وذكر الخلاصة أنّه «عاصم» بلا شاهد وكون عاصم جد امّه. ووجه تلقيبه بالعاصمي خاله عليّ بن عاصم؛ والنسبة إلى الخال شايعة، فوصف الحسن بن موسى بالنوبختي، لأنّه ابن اخت أبي سهل بن نوبخت.

و يوضح ما ذكرنا كلام أبي غالب الزراري في أوائل رسالته: «وكان جدّنا الأدنى الحسن بن جهم من خواصّ سيّدنا أبي الحسن الرضا ـ عليه السّلام ـ وله كتاب معروف، رويته عن أبي عبدالله أحمد بن محمّد العاصمي؛ وقيل له: العاصمي، لأنّه كان ابن اخت عليّ بن عاصم»[1].

و هو الّذي روى عنه الكافي في آخر باب الفرق بين الرسول والنبيّ، بلفظ «أحمد بن محمّد»[2]. ونقل الجامع ما نقلناه في الآتي هنا، وهو خطأ؛ فانّه موهم

---

(١) رسالة في آل أعين: ٨ (٢) الكافي: ١/١٧٧.

كون الأخبار بلفظ عنوانه، وليس كذلك.

[٥٥٤]

أحمد بن محمّد العاصمي

روى عنه الكليني في أواخر نوادر معيشة الكافي [١] وهو أحمد بن محمّد بن أحمد بن طلحة ـ المتقدّم عن النجاشي ـ وروى عنه في وقوف عرفته [٢] والسعي في وادي محسّره [٣] وفي العقود على الاماء من التهذيب [٤] والسنّة في عقود نكاحه [٥] والحكم في أولاد مطلّقاته [٦].

[٥٥٥]

أحمد بن محمّد بن عبدالله

بن خالد الكابلي، أبوعبدالله

روى عنه في الكتاب المعروف بدلائل الطبري [٧].

[٥٥٦]

أحمد بن محمّد بن عبدالله

بن الزبير، الأسدي

قال المصنّف: في باب حكم ماء يقع فيه شيء ينجّسه من الاستبصار «أحمد بن محمّد بن عبدالله بن الزبير، قال: سألت أبا عبدالله ـ عليه السّلام ـ البئر يقع فيها الفارة» [٨] ورواه مياه التهذيب «عن أحمد بن محمّد بن عبدالله بن الزبير، عن جدّه، عنه ـ عليه السّلام ـ» [٩].

أقول: إذا كان مستند عنوانه الخبر، والخبر ليس فيه وصف بالأسدي، لا

---

(١) الكافي: ٥/٣١٨. (٢) الكافي: ٤/٤٦٥. (٣) الكافي: ٤/٤٧١.
(٤) التهذيب: ٧/٣٣٦. (٥) التهذيب: ٧/٤١٧. (٦) التهذيب: ٨/١١١.
(٧) دلائل الامامة: ٢٥٨. (٨) الاستبصار: ١/٢٩. (٩) التهذيب: ١/٤١٤.

في التهذيب ولا في الاستبصار، فزيادته في عنوانه غلط، وأخذه من الخارج بلا شاهد؛ فلو فرض صحّة ما في التهذيب، فمن أين أنّ جدّه عبدالله بن الزبير الأسدي؟ ولعلّه عبدالله بن الزبير الرسان؛ بل هو المعيّن على فرض السقوط، لأنّه كان في عصره -عليه السّلام-. أمّا عبدالله بن الزبير المعروف وعبدالله الزبير الشاعر، فكانا قبل زمانه -عليه السّلام- بكثير. وقد نقل خبر التهذيب الجامع ثمّة أيضاً.

ثمّ الخبر ليس في أصل باب مياهه كما هو مقتضى كلام المصنّف، بل في زياداته.

و الجامع هو الأصل في عنوانه، و استظهر سقوط كلمة «عن جدّه» من الاستبصار.

قال المصنّف: نقل بعض العارفين أنّ «الزبير» هذا وزان «أمير» وأنّه أسديّ من أسد ربيعة وأنّه من الشعراء الجيدين.

قلت: كلامه هذا موضع المثل «ثبّت العرش ثمّ انقش!» فهذا لم يعلم أنّه أسدي أو ثعلبي.

ثمّ على فرض كونه أسديّاً ما قاله خبط وخلط؛ و إنّما قال ابن الأثير في كامله في عبدالله بن الزبير العثماني المادح ليزيد وابن زياد الّذي قال في قتل مسلم وهاني:

إذا كنت لا تدرين ما الموت فانظري	إلى هاني في السوق وابن عقيل
أصابهما أمر الإمام فأصبحا	أحاديث من يسري بكلّ سبيل

في ضبطه: الزبير- أبو هذا- كأمير[1] و أين ذاك من هذا؟

* * *

(١) الكامل: ٤/٣٤.

[٥٥٧]

أحمد بن محمّد بن عبدالله

بن زياد بن عباد، أبو سهل، القطّان

عنونه الخطيب قائلاً: «كان صدوقاً، أديباً، شاعراً، راوية للأدب عن أبوي العبّاس ثعلب، والمبرّد، وأبي سعيد السكّري؛ وكان يميل إلى التشيّع. وسئل البرقاني عنه، فقال: صدوق. روى عنه الدارقطني في الصحيح، وإنّما كرهوه لمزاح كان فيه»[١].

[٥٥٨]

أحمد بن محمّد بن عبدالله

بن مروان، الأنباري

قال المصنّف: روى الكافي، عن معلّى بن محمّد، عنه، في باب الإشارة والنصّ على أبي محمّد -عليه السّلام-[٢] وباب الزيادات في القضايا والأحكام[٣] وروى عنه، عن الرضا -عليه السّلام- في ماتستدلّ به المرأة على الجمل[٤].

أقول: باب الزيادات ليس في الكافي -كالأوّل و الأخير- بل في التهذيب؛ وليس في الأخير «ما تستدلّ به المرأة على الحمل» بل «مايستدلّ به المرأة على المحمدة» وهو في الباب السادس عشر من نكاح الكافي. والظاهر أنّ في العنوان أيضاً سقطاً، وأنّ الأصل «في المرأة».

قال المصنّف: و في بعض تلك الأخبار «عن الحسين بن سعيد، عنه» وهو اشتباه؛ والصواب «الحسين بن محمّد».

قلت: ليس في واحد منها «عن الحسين بن سعيد، عنه» بل «عن الحسين

---

(١) تاريخ بغداد: ٥/٤٥.

(٢) الكافي: ١/٣٢٦.

(٣) الكافي: ٧/٤٣٢

(٤) الكافي: ٥/٣٣٥.

بن سعيد، عن معلّى، عنه» ومورده زيادات التهذيب، المتقدّم .

قال الجامع الّذي هو الأصل في عنوانه: الصواب كون «بن سعيد» محرّف «بن محمّد» كما رواه نوادر أحكام الكافي[1].

هذا، و الجامع الّذي هو الأصل في عنوانه عنونه هكذا «أحمد بن محمّد بن عبدالله بن مروان الأنباري، من أصحاب أبي جعفر محمّد بن عليّ وابنه أبي الحسن عليهما السّلام» وتبعه المصنّف، فقال بعد عنوانه: «والرجل من أصحاب الجواد والهادي عليهما السّلام».

و لم أدر إلى أيّ شيء استند الجامع في جعله من أصحاب الجواد ـ عليه السّلام ـ؟ مع أنه لم يروعنه ـ عليه السّلام ـ في موضع ممّا ذكر. والظاهر أنّه توهّم أنّ المراد من قوله: «..أبي جعفر محمّد بن عليّ» في خبر الإرشاد و النصّ على أبي محمّد ـ أي العسكري عليه السّلام ـ «معلّى بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن عبدالله بن مروان الأنباري، قال: كنت حاضراً عند مضيّ أبي جعفر محمّد بن عليّ فجاء أبو الحسن ـ عليه السّلام ـ فوضع له كرسيّ فجلس عليه، وحوله أهل بيته وأبو محمّد قائم في ناحية؛ فلمّا فرغ من أمر أبي جعفر التفت إلى أبي محمّد فقال: يا بنيّ! أحدث لله شكراً، فقد أحدث فيك أمراً»[2] هو الجواد ـ عليه السّلام ـ مع أنّ المراد به أخو الحسن العسكري ـ عليه السّلام ـ محمّد صاحب المزار المعروف ببلد.

ثمّ لم خصّه بهما ـ عليهما السّلام ـ و في باب ما يستدلّ به ـ المتقدّم ـ عن أحمد بن محمّد بن عبدالله، قال: قال لي الرضا ـ عليه السّلام ـ «إذا نكحت فانكح عجزاء» و راوبه معلّى.

هذا، و نقل الجامع أيضاً هنا رواية البزنطي عن أحمد بن محمّد بن عبدالله

(١) الكافي: ٤٣٢/٧. (٢) الكافي: ٣٢٦/١.

في نسخة و«بن عبيدالله» في اخرى عن الرضا ـ عليه السّلام ـ في بيع مراعي الكافي[1].

فى نسخة و«بن عبيدالله» في اخرى عن الرضا ـ عليه السّلام ـ في بيع مراعي

قلت: و الّذي وجدت ثمّة في نسخة «عن محمّد بن عبدالله» و في اخرى «عن محمّدبن عبيد» عنه ـ عليه السّلام ـ و حينئذٍ، فالمحقّق رواية المعلّى فقط عن هذا.

[٥٥٩]

أحمد بن محمّد بن عبدة

بن زياد بن عبدالخالق، أبوبكر، الشعراني، النيسابوري

عنونه الخطيب و نقل رواية جمع عنه، منهم ابن الجعابي[2].

[٥٦٠]

أحمد بن محمّد بن عبيدالله

الأشعري، القمّي

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «شيخ من أصحابنا، ثقة، روى عن أبي الحسن الثالث ـ عليه السّلام ـ وابنه عبيدالله بن أحمد، روى عنه محمّد بن عليّ بن محبوب». ونقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الجواد ـ عليه السّلام ـ.

أقول: و مثله البرقي.

قال المصنف: احتمل الميرزا اتّحاده مع أحمد بن محمّد بن عبيد الأشعري القمّي الّذي عدّه الشيخ في رجاله أيضاً في أصحاب الجواد ـ عليه السّلام ـ. وقال: هو بعيد، لقلّة الفصل.

قلت: بل هو في غاية القرب، لما عرفت في المقدمة: من أنّ رجال الشيخ كثيراً ما كرّر الواحد.

ثمّ الظاهر صحّة ماهنا، لاتفاق البرقي و النجاشي و الشيخ في رجاله

(١) الكافي: ٥/٢٧٦.

(٢) تاريخ بغداد: ٥/٥٥.

عليه، دون ذاك الّذي تفرّد به الشيخ في رجاله؛ كما أنّ الظاهر صحّة ما في رجال الشيخ: من عدّه في أصحاب الجواد ـ عليه السّلام ـ لتصديق البرقي له، دون ما تفرّد به النجاشي: من كونه من أصحاب الهادي ـ عليه السّلام ـ.

[٥٦١]

أحمد بن محمّد بن عبيدالله

بن الحسن بن عيّاش بن إبراهيم بن أيّوب، الجوهري، أبو عبدالله

نقل عنوان الفهرست له، وقال: قال: «كان سمع الحديث وأكثر، واختلّ في آخر عمره، وكان جدّه وأبوه وجهين ببغداد، وامّه سكينة بنت الحسين بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن إسحاق بن أخ القاضي أبي عمر محمّد بن يوسف؛ وصنّف كتباً، عدّة منها: كتاب مقتضب الأثر في عدد الائمة الإثني عشر عليهم السّلام» إلى أن قال: «ومات سنة إحدى وأربعمأة».

و نقل عنوان النجاشي له، وقال: قال: «و امّه سكينة» و ذكر نسبها مثل الفهرست، ثمّ قال: «كان سمع الحديث فأكثر، واضطرب في آخر عمره، وكان جدّه وأبوه من وجوه أهل بغداد: إمام آل حمّاد، والقاضي أبي عمر» ثمّ عدّ كتبه على نحو الفهرست، وزاد «كتاب ذكر من روى الحديث من بني ناشرة» ثمّ قال: «رأيت هذا الشيخ، وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعت منه شيئاً كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعّفونه، فلم أروعنه شيئاً وتجنّبته، وكان من أهل العلم والأدب القويّ، وطيّب الشعر وحسن الخطّ، رحمه الله وسامحه».

و نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم ـ عليهم السّلام ـ بلفظ «أحمد بن محمّد بن عيّاش، يكنّى أبا عبدالله، كثير الرواية، إلا أنّه اختلّ في آخر عمره».

أقول: حرّف المصنّف على الفهرست و النجاشي، فانّهما قالا: «بنت أخي القاضي أبي عمر محمّد بن يوسف» بمعنى أنّ القاضي كان عمّ امّه.

كما أنّ الفهرست قال مثل النجاشي أيضاً: «كتاب ذكر من روى الحديث من بني ناشرة» وحرّفه المصنّف عليه، فقال: قال الفهرست: «من بني عمّار بن ياسر» بدل «من بني ناشرة» ولو كان كما نقل فالنجاشي لم يزد عليه ماقال، لأنّه ليس في النجاشي «كتاب من روى من بني عمّار».

و حرّف على النجاشي في قوله: «إمام آل حمّاد» فقال النجاشي: «أيّام آل حمّاد».

هذا، و أحسن النجاشي في تجنّبه عن الرواية عنه؛ وقد روى الشيخ في مصباحه عنه في أدعية شهر رجب دعاء «اللّهم إنّي أسألك بمعاني جميع ما يدعوك به ولاة أمرك»[1] وهو دعاء مختلّ الألفاظ والمعاني، وفيه فقرة منكرة «لا فرق بينك وبينها إلّا أنّهم عبادك».

[٥٦٢]

أحمد بن محمّد العسكري

الزعفراني، المعروف بماكردويه، أبوعبدالله

وقع في النجاشي في طريق حبيش بن مبشّر، روى عنه أحمد بن كثير الصوفي.

[٥٦٣]

أحمد بن محمّد بن عقيل

بن أبي طالب

قال المصنّف: إنّه من مقتولي الطفّ.

أقول: وجوده غير محقّق، فضلاً عن قتله بالطفّ.

* * *

(۱) مصباح المتهجّد: ٧٣٩ - ٧٤١.

[٥٦٤]

أحمد بن محمّد بن عليّ

بن عمر بن رباح

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «القلاء السوّاق، أبو الحسن، مولى آل سعد بن أبي وقّاص، وهم ثلاثة إخوة: أبو الحسن هذا وهو الأكبر، وأبو الحسين محمّد وهو الأوسط ولم يكن من أهل العلم في شيء، وأبو القاسم عليّ وهو الأصغر وهو أكثرهم حديثاً؛ وجدّهم عمر بن رباح القلا، روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن -عليهما السّلام- ووقف وكلّ ولده واقفة؛ وآخر من بقي منهم أبوعبدالله محمّد بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن عمر بن رباح، كان شديد العناد في المذهب؛ وكان أبو الحسن أحمد بن محمّد ثقة في الحديث». قال: ومثله الفهرست بزيادة «ابن قيس بن محمّد بن سالم» بعد «رباح».

و نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «أبو الحسن، وأخوه محمّد أبو الحسين، وأبو القاسم عليّ -وهو الأصغر وهو أكثرهم حديثاً- واقفة، وآخر من بقي من بني رباح أبو عبدالله محمّد بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن رباح، وكان شديد العناد؛ وأحمد المتقدّم ثقة».

و نقل نقل المعراج قول أبي غالب في رسالته: «وسمعت من حميد بن زياد وأبي عبدالله بن ثابت وأحمد بن محمّد بن رباح، وهؤلاء من رجال الواقفة؛ إلا أنّهم كانوا فقهاء، ثقاتاً في حديثهم، كثيري الرواية»[١].

أقول: إنّما زاد لفهرست بعد رباح «بن قيس بن سالم» لا كما قال؛ ومثل الفهرست في ازدياد «بن قيس بن سالم» النجاشي في عنوان عليّ: أخيه.

كما أنّ النجاشي إنّما قال: «ولم يكن من العلم في شيء» لا كما قال؛

(١) رسالة في آل أعين: ٤٠.

كما أنّ الفهرست إنّما قال: «ولم يكن من أهل العلم» لا كالنجاشي، كما قال.

قال: قال الفهرست في كتاب صيامه «أخبرنا به الحسن بن عبدالله» مع أنّه قال: «الحسين بن عبيدالله».

قال: و روى النجاشي عنه بتوسّط عدّة آخرهم: أبوطالب، وروى الشيخ عنه بتوسّط عدّة آخرهم: الأنباري والزراري.

قلت: الشيخ روى كتاب صيامه، عن الغضائري، عن الزراري؛ و روى هو باقي كتبه. والنجاشي جميعها، عن ابن عبدون، عن أبي طالب، عنه؛ فاين ماقاله من عدّة؟

ثمّ إنّ الشيخ في الفهرست و رجاله و النجاشي هنا كنّياه بأبي الحسن، وكنّيا عليّاً أخاه بأبي القاسم؛ ولكنّ النجاشي في أخيه كنّى أخاه بأبي الحسن، ثمّ قال: «وقيل أبو القاسم».

و الظاهر صحّة ما قاله ثمّة، لما عرفت في المقدّمة من القاعدة في تكنية المسمّين بعليّ، وإذا كان عليّ أبا الحسن فهذا أبو القاسم، لا تّفاق الكتب الثلاثة على اختلاف الإخوة الثلاثه في الكنية، والظاهر أنّ الأصل في الوهم هنا الشيخ وتبعه النجاشي، وأنّ النجاشي في عليّ في قوله: «وقيل» أشار إلى الشيخ.

[۵۶۵]

أحمد بن محمّد بن عليّ

الكوفي

قال: عدّه الشيخ في رجاله في من لم يرو عنهم ـ عليهم السّلام ـ قائلاً ما مرّ في عنوان أحمد بن عليّ الكوفي الذي في نسخة اخرى؛ ويؤيّد تلك النسخة قول الفهرست في الكليني «عن أبي الحسين أحمد بن عليّ بن سعيد الكوفي، عنه».

أقول: و كذا عنوان ابن داود الّذي رجاله بخط الشيخ لذاك، كما مرّ ثمّة فالعنوان ساقط.

و من الغريب! أنّ الوسيط عنونه هنا أيضاً بدون تنبيه على كونه في نسخة الموهم تحقّقه. والأغرب!! أنّ الجامع نقل في ذيله رواية محمّد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمّد بن عليّ الميثمي الكوفي في التّهذيب في القود بين الرجال والنساء[1] فانّه بعد كونه -على فرض تحققه- ممّن يروي عنه المرتضى ويروي هوعن الكليني، كيف ينطبق على من كان راويه من يروي عنه الكليني بواسطة؟ فالواجب أن لا يقتصر الانسان على مجرّد اللفظ ولا يراعي المعنى!.

[٥٦٦]

أحمد بن محمّد بن عمّار

أبوعليّ، الكوفي

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «ثقة، جليل من أصحابنا».

و نقل عنوان الفهرست له، وقال: قال: «شيخ من أصحابنا ثقة، جليل، كثير الحديث والاصول، وصنّف كتباً، منها: كتاب أخبار آل النبيّ -صلّى الله عليه وآله- وفضائلهم» إلى أن قال: «وقال الحسين بن عبيدالله: توفّي أبو عليّ أحمد بن محمّد بن عمّار سنة ستّ وأربعين وثلا ثمأة».

و نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- بدون كنية، قائلاً: «ثقة، روى عنه ابن داود».

أقول: بل قال في الفهرست: «جليل القدر» لا «جليل» و قال: «كتاب أخبار آباء النبيّ صلّى الله عليه وآله» لا «آل النبيّ صلّى الله عليه وآله» كما

(١) التهذيب: ١٠/٢٠٠.

أنّه ذكر قبله «كتاب العلل» وحذفه المصنّف. وبدّل النجاشي «العلل» بـ«الفلك» والظاهر أنّ الأصل فيهما واحد، وأحدهما تحريف.

قال: قال الخلاصة: «شيخ من أصحابنا، جليل القدر».

قلت: بل قال: «شيخ من أصحابنا، ثقة، جليل القدر» وكيف يترك التوثيق وقد وثّقه الثلاثة! نعم: ما نقله من الحاوي في خلط الخلاصة لهذا مع أحمد بن عليّ الفائدي الّذي عنونه الشيخ في رجاله بعد هذا وقال ما قاله رجال الشيخ في ذاك: «روى عنه ابن حاتم القزويني» في هذا صحيح.

هذا، وقول رجال الشيخ: «روى عنه ابن داود» ليس بدالّ على الحصر؛ فروى عنه الكليني أيضاً، كما في كراهة تجمير كفن الكافي[1]. وقال الفهرست: «وله كتاب المبيضة، رواه التلعكبري عنه».

هذا، وقال المصنّف في معنى كتابه المبيّضة: المبيّضة الفرقة المخالفة لبني العبّاس في البيعة والرأي، أوّلهم محمّد وإبراهيم ابني عبدالله.

قلت: لم يكونا أوّل المبيّضة، كيف! وفي سنة ١٣٢ وهي أوّل خلافتهم خالفهم حبيب المري مع أهل الشام وبيّضوا؛ وكذا في تلك السنة بيّض أهل الجزيرة وخلعوا السفّاح؛ وتفصيلها في الطبري.

وفي الصحاح «المبيّضة ـ بكسر الياء ـ فرقة من الثنوية أصحاب المقنّع، سمّوا بذلك لتبييضهم ثيابهم مخالفة للمسوّدة من أصحاب الدولة العبّاسية» وتبعه القاموس.

قلت: في ما قالاه، أوّلاً: أنّ المبيّضة كلّ من خرج على العبّاسية المسوّدة من المسلمين وغيرهم، وأهل الشام وأهل الجزيرة قد عرفت أنّهم كانوا من المبيّضة وكانوا مسلمين.

---

(١) الكافي: ٣/١٤٧.

و ثانياً: أنّ المقنّعة لم يكونوا ثنويّة بل تناسخيّة؛ قال الطبري: «ممّا كان في سنة ١٦١ خروج حكيم المقنّع بخراسان، وكان في ماذكر يقول بتناسخ الأرواح، فاستغوى بشراً كثيراً، وقوي وصار إلى ماوراء النهر، فوجّه المهدي لقتاله عدّة من قوّاده».

[٥٦٧]

أحمد بن محمّد بن عمرو

بن أبي نصر

قال: هو أحمد بن محمّد بن أبي نصر المتقدّم من الفهرست والرجال للشيخ؛ وهذا عنوان النجاشي.

أقول: قد عرفت ذاك عنوان البرقي و المشيخة أيضاً، وهذا مذكور في الكشّي أيضاً في إسماعيل بن مهران. لكن عرفت ثمّة عدم دليل على صحّة العنوان.

[٥٦٨]

أحمد بن محمّد بن عمر

الأحمسي

في الفهرست في حميد بن الربيع «أنّ هذا روى كتابه» وهو دالّ على معروفيّته.

[٥٦٩]

أحمد بن محمّد بن عمر

بن موسى

يأتي: في أحمد بن محمّد بن عمران.

[٥٧٠]

أحمد بن محمّد بن عمر الجرجاني

قال: لم أقف فيه إلا على نقل الجامع رواية عليّ بن يعقوب، عن عليّ بن

الحسن، عن أخيه، عنه، عن الحسن بن عليّ بن أبي طالب -عليه السَّلام- في فضل كوفة التهذيب[1] واستظهاره كون رواية عليّ بن الحسن عن أخيه عنه مرسلة، لبعد زمانهما.

أقول: توهّم الجامع أنّ المراد بالحسن بن عليّ بن أبي طالب -في الخبر- المجتبي -عليه السَّلام- ولذا رمز له «عليه السَّلام» مع أنّ المراد به رجل آخر روى عن المجتبي -عليه السَّلام- بواسطتين، فالخبر «عن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، عن جدّه أبي طالب، قال: سألت الحسن -عليه السَّلام- أين دفنتم أمير المؤمنين -عليه السَّلام-؟».

[٥٧١]
أحمد بن محمّد بن عمران

بن موسى، أبو الحسن، المعروف بابن الجندي

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «استاذنا -رحمه الله- ألحقنا بالشيوخ في زمانه» وقال: قال الفهرست: «أحمد بن محمّد بن عمر بن موسى بن الجرّاح، يكنّى أباالحسن،المعروف بابن الجندي» وقريب منه في رجال الشيخ في من لم يرو عنهم -عليهم السَّلام-.

أقول: ليس في الفهرست «يكنّى أبا الحسن» كما قال، بل فيه «أبو الحسن».

قال المصنّف: قال ابن داود: «قول الشيخ: أحمد بن محمّد بن عمر أصحّ من قول النجاشي: أحمد بن محمّد بن عمران».

قلت: بل قول النجاشي أصحّ، لتصديق تاريخ بغداد له؛ وكذا ميزان الذهبي، قائلاً: «كان آخر من بقي ببغداد من أصحاب ابن صاعد، شيعيّ،

(١) التهذيب: ٣٤/٦.

يروي عن البنوي» ولأنّ النجاشي كان تلميذه، والشيخ روى عنه بتوسّط أبي طالب بن غرور.

كما أنّ قول الفهرست: «بن موسى بن الجرّاح» فيه أيضاً سقط، والصواب «بن موسى بن عروة بن الجرّاح» كما يعلم من عنوان الخطيب أيضاً.

هذا، و وصفه الخطيب بعد عنوانه بالنهشلي، و روى وفاته سنة ٣٩٦، وقال: «وكان يرمى بالتشيّع، وكانت له اصول حسان»[1].

[٥٧٢]

أحمد بن محمّد بن عيّاش

قال: هو أحمد بن محمّد بن عبيدالله بن الحسن بن عيّاش المتقدّم.

أقول: هذا عنوان رجال الشيخ تجوّزاً، و ورد في خبر الكافي ـ مولد الحسين عليه السّلام ـ[2] وذاك عنوان الفهرست والنجاشي حقيقة.

[٥٧٣]

أحمد بن محمّد بن عيسى

بن عبدالله بن سعد بن مالك بن الأحوص بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري

من بني ذخران بن عوف بن الجماهر بن الأشعر

قال: عنونه النجاشي و الفهرست، قائلين: «يكنّى أباجعفر، وأوّل من سكن قم من آبائه سعد بن مالک بن الأحوص، وكان السائب بن مالك وفد إلى النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ وأسلم، وهاجر إلى الكوفة وأقام بها».

قال: و زاد النجاشي: و ذكر بعض أصحاب النسب أنّ في أنساب الأشاعرة أحمد بن محمّد بن عيسى بن عبدالله بن مالك بن هاني بن عامر بن

(١) تاريخ بغداد: ٧٧/٥. (٢) لم يرد في الكافي ـ مولد الحسين عليه السلام ـ أحمد بن محمّد بن عيّاش، فراجع.

أبي عامر الأشعري، واسمه عبيد؛وأبو عامر له صحبة. وقد روي أنّه لمّا هزم هوازن يوم حنين، عقد رسول الله ـصلّى الله عليه وآله ـ لأبي عامر الأشعري على خيل، فقتل، فدعاله، فقال: «اللّهم اعط عبدك عبيداً أبا عامر واجعله في الأكبرين يوم القيامة». قال الكشّي: قال نصر بن الصباح: ما كان أحمد بن محمّد بن عيسى يروي عن ابن محبوب، من أجل أنّ أصحابنا يتّهمون ابن محبوب في روايته عن أبي حمزة الثمالي؛ ثمّ تاب ورجع عن هذا القول. قال ابن نوح: وما روى أحمد عن ابن المغيرة ولا عن الحسن بن خرزاد؛ وأبو جعفر شيخ القمّيين و وجههم وفقيهم، غير مدافع؛ وكان أيضاً الرئيس الّذي يلقي السلطان، ولقي الرضا ـعليه السّلام ـ وله كتب؛ ولقي أباجعفر الثاني و أباالحسن العسكري عليهما السّلام.

قال: و قال الفهرست بعد ما تقدّم: «و أبو جعفر شيخ قم و وجهها وفقيهها، غير مدافع؛ وكان أيضاً الرئيس الذي يلق السلطان بها، ولقي أباالحسن الرضا عليه السّلام».

و نقل عدّ الشيخ له في رجاله بلفظ «أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري» في أصحاب الرضا والجواد والهادي ـعليهم السّلام ـ قائلاً في أصحاب الرضا ـعليه السّلام ـ: «ثقة، له كتب» وفي أصحاب الجواد: «من أصحاب الرضا عليه السّلام».

أقول و غفل عن عنوان الكشّي له، قائلاً: «في أحمد بن محمّد بن عيسى؛ قال نصر بن الصبّاح: أحمد بن محمّد بن عيسى لا يروي عن ابن محبوب، من أجل أنّ أصحابنا يتّهمون ابن محبوب في روايته عن ابن أبي حمزة، ثمّ تاب أحمد بن محمّد، فرجع قبل ما مات، وكان يروي عمّن كان أصغر سنّاً منه، وأحمد لم يرزق؛ ويروي عن محمّد بن القسم النوفلي عن ابن محبوب حديث الرؤيا؛ وحمّاد بن عيسى وحمّاد بن المغيرة وإبراهيم بن إسحاق النهاوندي يروي عنهم

أحمد بن محمَّد بن عيسى في وقت العسكري ـ عليه السَّلام ـ وما روى أحمد قطّ عن ابن المغيرة ولا عن حسن بن خرّزاد قطّ »[١].

و ما قاله المصنّف: من أنّ آخر عنوان الفهرست «بن الأشعر» كالنجاشي ليس كذلك، بل في الفهرست «بن الأشعث».

و قال أيضاً: عدّ الفهرست كتبه كالنجاشي. و ليس كما قال، فانّ الفهرست نقص ممّا في النجاشي كتاب الأظلّة، وكتاب المسوخ، وكتاب فضائل العرب. وكذلك لم يذكر الفهرست كتاب الحجّ الّذي قال النجاشي: قال ابن نوح: رآه عند الدبيلي.

كما أنّ ما نقله عن النجاشي في نقل كلام نسّابي «بن عيسى بن عبدالله بن مالك» ليس كذلك، بل «بن عيسى بن عبدالله بن سعد بن مالك».

كما أنّ ما نقله عنه أيضاً في نقل كلام الكشّي «يتّهمون ابن محبوب في روايته عن أبي حمزة الثمالي» ليس كذلك، بل «يتّهمون ابن محبوب في أبي حمزة الثمالي».

قال: روى الشيخ عن محمَّد بن إسماعيل، عنه.

قلت: بل عن الحسن بن محمَّد بن إسماعيل، عنه.

قال: قال الفهرست: «و روى ابن الوليد عن محمَّد بن يحيى، عن الحسن بن محمَّد بن إسماعيل، عنه».

قلت: بل «عن محمَّد بن يحيى و الحسن» لا «عن الحسن».

قال: روى النجاشي عن أحمد بن إدريس، عنه.

قلت: بل عن جمع هو أحدهم؛ وهم: عليّ بن إبراهيم، ومحمَّد بن يحيى، وعليّ بن موسى بن جعفر، وداود بن كورة، وأحمد بن إدريس؛ وهم عدّة

---

(١) الكشي: ٥١٢.

الكليني عنه، على نقل الخلاصة في فوائد كتابه تفسير الكليني عدّته عنه بهم.

قال المصنّف: نقل عن الكشّي ـ في زكريّا بن آدم ـ أنّ كنيته أبو عليّ، وقد راجعت الكشّي فيه فلم أجد منه أثراً.

قلت: أراد الناقل قول: الكشّي في زكريّا مشيراً إليه «فقال لي: يا باعليّ! ليس على مثل أبي يحيى يعجّل» إلا أنّ الظاهر أنّ «باعليّ» فيه محرّف «باجعفر» كأغلب مافيه.

قال المصنّف: وقعت روايته عن عبدالله بن المغيرة في بعض الأسانيد، وإن سمعت من الكشّي نقلاً عن ابن نوح إنكار ذلك.

قلت: إنّما نقل النجاشي عن ابن نوح ما قال، لا الكشّي؛ وكيف! والكشّي أقدم من ابن نوح. نعم: ذكر ذلك الكشّي أيضاً من نفسه، أو نقلاً عن نصر، لا عن ابن نوح؛ وقد عرفت أنّه لم ينقل كلام الكشّي أصلاً.

و كيف كان: فالجامع نقل روايته عن عبدالله بن المغيرة في ثلاثة مواضع: الأوّل: أحداث التهذيب[1] والثاني: أحكام جماعته[2] والثالث: مهوره[3] إلا أنّ الأخيرين بلفظ «روى أحمد بن محمّد بن عيسى عن عبدالله بن المغيرة» وهو أعمّ من الرواية بلا واسطة؛ فلعلّ المراد: روى عنه بإسناده، ويشهد له أنّ الاستبصار روى خبر أحكام الجماعة[4] ـ و مضمونه رفع المأموم عن الركوع قبل الإمام ـ مع وساطة أبيه بينهما. أو «عبدالله بن المغيرة» فيه محرّف آخر، فروى في خبر مهوره عنه عن «محمّد بن يحيى» لا «عبدالله»[5].

و أمّا الأوّل ـ و مضمونه ناقضيّة النوم ـ فرواه التهذيب والاستبصار «عن أحمد، عن محمّد بن عبيدالله وعبدالله بن المغيرة»[6]. لكن لا يبعد كون

---

(١) التهذيب: ٦/١. (٢) التهذيب: ٤٧/٣. (٣) التهذيب: ٣٥٥/٧.

(٤) الاستبصار: ٤٣٨/١. (٥) الاستبصار: ٢٢٣/٣. (٦) التهذيب: ٦/١ والاستبصار: ٧٩/١.

«وعبدالله بن المغيرة قالا» محرّف «عن عبدالله بن المغيرة قال» أو محرّف «وأبيه عن عبدالله بن المغيرة قال» ومثله ما رواه باب العمل في ليلة الجمعة من التهذيب «أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن عبدالله وعبدالله بن المغيرة، عن الرضا عليه السّلام»[١].

والصواب: رواية غسل الجمعة في الكافي للخبر باسناده «عن سهل وعن أحمد، عن ابن أبي نصر، عن محمّد بن عبدالله، عنه»[٢].

و بالجملة: بعد روايته عنه بتوسّط أبيه كما في مولد نبيّ الكافي[٣] ولقطة التهذيب[٤] وزيادات حيضه[٥] ووقوع البعير في بئر الاستبصار[٦] وبتوسّط محمّد بن يحيى كما في صدقة أهل جزية الكافي[٧] وكيفيّة قتال مشركي التهذيب[٨] وشرائط ذمّته[٩] وتصريح الكشّي والنجاشي بعدم روايته عنه، لابدّ من تأويل مثله أو القول بتحريفه.

قال المصنّف: وقع في بعض أسانيد التهذيب رواية موسى بن القاسم عن هذا، وأنكره المنتقى وقال: «أحمد يروي عن موسى» وأنكر المنتقى رواية هذا عن سعد بن سعد؛ فالمعهود روايته بتوسّط البرقي.

قلت: أمّا الأوّل ـ فلم أتحقّقه ولم يعيّن موضعه؛ والجامع الّذي هذا فنّه لم يذكره، لاهنا ولا في موسى. ولعلّه رأى روايته عن أحمد بن محمّد، مراداً به البزنطي، فتوهّمه هذا.

و كيف كان: فرواية هذا عن موسى صحيح لا شبهة فيه، و ورد كثيراً.

و أما الثاني ـ فورد في صيد التهذيب[١٠] وكفّارة خطأ محرمه[١١] وسقوط

---

(١) التهذيب: ٩/٣.
(٢) الكافي: ٤٢/٣.
(٣) الكافي: ٤٤٩/١.
(٤) التهذيب: ٣٩٨/٦.
(٥) التهذيب: ٣٩٨/١.
(٦) الاستبصار: ٣٤/١.
(٧) الكافي: ٥٦٧/٣.
(٨) التهذيب: ١٤٣/٦.
(٩) التهذيب: ١٥٩/٦.
(١٠) التهذيب: ٢٩/٩.
(١١) التهذيب: ٣٣١/٥.

«البرقي» بينهما غير بعيد؛ فروى بوساطته عنه في باب من شكّ في صلاة الكافي [١].

قال المصنّف: عن الصدوق في كتاب الغيبة مدحه.

قلت: لم يذكر مورده، و لكن وصف في أوّل فقيهه كتاب نوادره بأنّه من مداركه الّتي كانت كتباً معتمداً عليها.

كما أنّ ابن نوح قال ـ على نقل النجاشي ـ في الحسين بن سعيد: إنّ المعتمد من طرق كتب الحسين ذاك مارواه أحمد هذا .

نقل المصنّف عن باب النصّ على الهادي ـ عليه السّلام ـ من الكافي خبراً مضمونه «إنّ أبا الخيراني لمّا روى نصّ الجواد على الهادي ـ عليهما السّلام ـ قال بعضهم: قد كنّا نحبّ أن يكون معك في هذا الأمر شاهد آخر، فقال: نعم، قد أتاكم الله تعالى به هذا أبو جعفر الأشعري يشهد لي بسماع هذه الرسالة، وسأله أن يشهد بما عنده؛ فأنكر أحمد أن يكون سمع من هذا شيئاً، فدعاه إلى المباهلة، فقال لمّا حقّق عليه: قد سمعت ذلك، وهذه مكرمة كنت احبّ أن تكون لرجل من العرب، لا لرجل من العجم» [٢] .

و قال المصنّف: لا عبرة به في قبال إطباق الأصحاب فقهائهم ورجاليّهم على وثاقته.

قلت: و الصواب في الجواب أن يقال: إنّ وثاقته حصلت بعدُ، وإطباقهم على وثاقته لاينافي ذلك؛ وعدالته أخيراً تكفي في اعتبار أخباره وكتبه مطلقاً، لأنّه لو كان فيها خلل من قبل لكان أصلحها؛ وإنّما يحتاج من زاغ بعد الاستقامة إلى البحث عن أخباره. وقد روى الإرشاد أيضاً الخبر في باب النصّ عليه ـ عليه السّلام ـ [٣] .

---

(١) الكافي: ٣/٣٥٨. (٢) الكافي: ١/٣٢٤. (٣) الإرشاد: ٣٢٨.

وينبغي التنبيه على امور:

الأوّل: في الفائدة الثانية من خاتمة الخلاصة «ورد في الأخبار سعد بن عبدالله عن أبي جعفر والمراد به أحمد بن محمّد بن عيسى». ومثله قال بعض المحشّين على رجال ابن داود، ثمّ قال: «لكن رأيت في تاريخ الصادق ـ عليه السّلام ـ سعد بن عبدالله عن أبي جعفر محمّد بن عمر بن سعيد».

قلت: الخبر الذي قال في آخر باب مولد الصادق ـ عليه السّلام ـ من الكافي[1] ورواه في باب ما يستحبّ من ثياب كفنه «عن عدّته، عن سهل، عن محمّد بن عمرو بن سعيد»[2] ولعلّ الصحيح الإسناد الثاني، ولو كان ذاك الاسناد أيضاً صحيحاً يمكن حمله على أنّه محرّف «عن أبي جعفر، عن محمّد بن عمرو بن سعيد» لأنّ سهلاً وهذا في طبقة واحدة، يروي الكليني عن كلّ منهما بتوسط عدّة.

و كيف كان: فما قاله ليس بنقض لكلام الخلاصة، لأنّه قال ذلك في أبي جعفر المطلق؛ والحقّ معه، حيث إنّ «أباجعفر» وإن كان كنية جمع لا يعدّون، إلا أنّه ينصرف إلى الأشهر. والأشعري قد عرفت أنّه كان شيخ قم ووجهها غير مدافع، والرئيس الذي يلق السلطان؛ مع أنّ الفهرست والنجاشي لم يقتصرا على ذكر كنية «أبي جعفر» له، بل قالا «يكنّى أباجعفر» وهو تعبير عمّن اشتهر بكنية.

الثاني: في كثير من التراجم روى الفهرست «عن ابن بطّة، عن أحمد بن محمّد بن عيسى» وروى النجاشي فيه «عن ابن بطّة، عن الصفار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى» فيمكن أن يكون «ابن بطّة» روى تارة عنه بلاواسطة

---

(١) الكافي: ٤٧٥/١.

(٢) الكافي: ١٤٩/٣.

وإخرى معها؛ ويمكن أن يكون ذلك من خلط «ابن بطّة» الذي قالوا فيه: «إنّه يخلط» ويمكن أن يكون من خبط أحدهما ـ الفهرست أو النجاشي ـ وهو الأظهر حيث إنّ دأب كلّ منهما أمر.

الثالث: أحمد هذا، هو الذي أخرج من قم أحمد البرقي وسهل الآدمي ومحمّد بن عليّ الصيرفي؛ وإن أعاد الأوّل، لأنّه لم يطعن فيه، بل في روايته المراسيل.

الرابع: قال النجاشي في عليّ بن سعيد بن رزام: «يروي عن أحمد بن محمّد بن عيسى» وقال في سعد بن عبدالله: «و روى عن أبيه أحمد بن محمّد بن عيسى» وقال الكشّي في إبراهيم بن أبي محمود: «روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى مسائل موسى ـ عليه السّلام ـ قدر خمس وعشرين ورقة»[1].

الخامس: ممّا روى عن الحسن بن محبوب في تدليس نكاح التهذيب[2] وراويه محمّد بن عليّ بن محبوب، وروى عنه عتقه[3] وفي زيادات حيضه أربع مرّات[4] وفي الرضا بقضاء الكافي مرّتين[5].

السادس: نقل الجامع رواية سهل عنه في زيادات حيض التهذيب[6] وفي من تحلّ له من الأهل ـ أي الزكاة ـ[7] وفي الرضا بقضاء الكافي[8] لكن الأخير إنّما هو «سهل، عن أحمد البزنطي» بدون توسّط «أحمد الأشعري» على ما وجدت؛ ونقله الوافي[9] والمرآة[10]؛ فلابدّ من تصحيف نسخة الجامع أو وهمه. وأمّا الأوّل: فمن تحريف التهذيب؛ فرواه الكافي باب المرأة يرتفع طمثها ثمّ يعود وحدّ اليأس من المحيض «عن سهل، عن أحمد البزنطي» بدون واسطة أحمد الأشعري[11]. وأمّا الوسط: فالأصل فيه الكافي؛ رواه في باب تفضيل القرابة في الزكاة الخ[12]

---

(١) الكشّي: ٥٦٧. (٢) التهذيب: ٧/٤٣٣. (٣) التهذيب: ٨/٢١٨.

(٤) التهذيب: ١/٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٤ و ٤٠٠. (٥) الكافي: ٢/٦٠ و ٦١

(٦) التهذيب: ١/٣٩٧. (٧) التهذيب: ٤/٥٥. (٨) الكافي: ٢/٦١.

(٩) الوافي: ٣/٥٥. (١٠) مرآة العقول: ٨/٦. (١١) الكافي: ٣/١٠٧. (١٢) الكافي: ٣/٥٥١.

إلا أنّ قوله: «عن سهل، عن أحمد بن محمّد بن عيسى» محرّف «عن سهل وأحمد بن محمّد بن عيسى» لأنّ الكليني يروي عن كلّ منهما بتوسّط عدّة، ولأنّ كلاً منهما يروي عن البزنطي. ونقل كون الصواب ذلك في حاشية نسخة خطية من الكافي عن «ز» والظاهر أنّ المراد به زين الدين الشهيد الثاني.

السابع: روى التهذيب خبر كون النبيّ -صلّى الله عليه وآله- إذا دخل وإذا خرج في الشتاء في ليلة الجمعة «عن الكليني، عن أحمد» [1] مع أنّ الكافي وإن قال في نقل الخبر في أوّل السند: «أحمد بن محمّد» إلا أنّه بنى على ماقبله، فقبله «محمّد بن يحيى، عن أحمد» [2] وقد نبّه على ذلك المنتقى أيضاً.

الثامن: روى الاستبصار في التسمية على حال الوضوء «عن ابن الوليد، عنه» [3] مع أنّ الصواب «عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن هذا» كما يظهر من مشيخته في الحسن بن محبوب وفي أحمد نفسه، ويشهد له الطبقة.

هذا، و في أخبار الكشّي هنا أيضاً تحريفات:

الأوّل: قوله في خبره الأوّل: «أحمد بن محمّد بن عيسى لا يروي عن ابن محبوب» محرّف «كان أحمد بن محمّد بن عيسى لا يروي عن ابن محبوب» ليناسب قوله بعد: «ثمّ تاب أحمد بن محمّد، فرجع قبل مامات» وأيضاً النجاشي نقل عنه قال: «ماكان أحمد بن محمّد بن عيسى يروي عن ابن محبوب».

الثاني: قوله فيه أيضاً: «و كان يروي عمّن كان أصغر سنّاً منه، وأحمد لم يرزق» محرّف «وكان يروي عن أبي حمزة من كان أصغر سنّاً من الحسن بن محبوب، ولكن أحمد لم يتفطّن» فلو لم يكن محرّفاً يصير معناه «أنّ ابن محبوب كان يروي عمّن كان أصغر سنّاً منه» ولا معنى له؛ وقد قال الكشّي في ابن

---

(١) التهذيب: ١/١١١. (٢) الكافي: ٣/٤٢. (٣) الاستبصار: ١/٦٨.

محبوب: «إنّه لم يروعن ابن فضّال، بل هو أقدم من ابن فضّال»[1].

الثالث: قوله فيه: «عن ابن أبي حمزة» ـ كما هو كذلك في نسخة هنا وفي جميع نسخه في الحسن بن محبوب ـ محرّف «عن أبي حمزة» فقد عرفت أنّ النجاشي قال نقلاً عنه: «في أبي حمزة الثمالي» ولأنّ الفهرست قال في أبي حمزة في طريقه إليه: «عن ابن محبوب، عنه» وقال النجاشي أيضاً في أبي حمزة: «وله كتاب النوادر، رواية الحسن بن محبوب». ورواياته عن أبي حمزة كثيرة، ولم يعلم رواية محقّقة عن ابن أبي حمزة. ولأنّ الاتّهام إنّما يحتمل في روايته عن أبي حمزة، لأنّهم قالوا: «مات سنة مأة وخمسين» وأمّا ابن أبي حمزة فأيّ اتّهام فيه مع كونه معاصره؟ ويشهد له أيضاً قولهم: بعدم اتّهام عثمان بن عيسى في روايته عن أبي حمزة، لكونه أقدم من ابن محبوب. وأصرّ القهبائي على صحّة «ابن أبي حمزة» ببيانات واهية.

الرابع: قوله: «و حمّاد بن عيسى و حمّاد بن المغيرة و إبراهيم بن إسحاق النهاوندي يروي عنهم أحمد بن محمّد بن عيسى، في وقت العسكري عليه السّلام».

فحمّاد بن عيسى مات في زمان الجواد ـ عليه السّلام ـ و حمّاد بن المغيرة كان من أصحاب الباقر ـ عليه السّلام ـ فكيف روى هذا عنهما وقت العسكري ـ عليه السّلام ـ؟ و إبراهيم النهاوندي أدون طبقة من هذا؛ و المناسب أن يروي هوعن هذا، لا هذا عنه.

قال المصنّف: قال أبوعبيدة: «الأشعر ابن أدد من كهلان بن سبا» وفي تاريخ حماة والصحاح «الأشعر ابن سبا».

قلت: و بالأوّل قال الطبري في ذيله، فقال: «اسم الأشعر نبت بن أدد بن

---

(۱) الكشّي: ٥٨٥.

زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبا»[١] وبالثاني قال ابن قتيبة، فقال في معارفه: «ولد سبا الأشعر بن سبا»[٢] والمفهوم من ابن عبدالبّر تعدّد الأشعر، حيث قال في أبي موسى الأشعري: «هو من ولد الأشعر بن أدد بن زيد بن كهلان، وقيل: هو من ولد الأشعر بن سبا».

هذا، و قول النجاشي: «وقد روي أنه لمّا هزم هوازن يوم حنين عقد رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ لأبي عامر الأشعري على خيل، فقتل الخ» خلط لأبي عامر الّذي والد عامر بن أبي عامر (الذي ينتهي نسب هذا ـ على قول نسّابة ـ إليه، وتوفّي في خلافة عبدالملك) بأبي عامر الأشعري الّذي قتل يوم حنين على ما يظهر من الاستيعاب. كما أنّ قوله: «واسمه عبيد وأبو عامر له صحبة» تعبيره لا يخلو من حزازة، وكان المناسب أن يقول: «واسم أبي عامر عبيد، وله صحبة».

[٥٧٤]

أحمد بن محمّد بن عيسى

بن الغرّاد

عنونه الإيضاح، و الأصل فيه وقوعه في النجاشي في طريق ابن شمّون محمّد بن الحسن، فقال: «قال أبو المفضّل: حدّثنا أبو الحسين رجاء بن يحيى بن سامان العبرتائي، وأحمد بن محمّد بن عيسى بن الغراد، جميعاً عنه، وهذا طريق مظلم» ومن كلام النجاشي يظهر مجهوليّته عند القدماء؛ فلو كان عنونه الخلاصة وابن داود كان له وجه، ولا وجه لتركهم عنوان مثله.

* * *

(١) ذيل تاريخ الطبري: ٥٨٣.

(٢) المعارف: ١٠١.

[٥٧٥]

أحمد بن محمّد بن عيسى

القسري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم ـعليهم السّلامـ قائلاً: «يكنّى أبا الحسن، روى عن أبي جعفر محمّد بن العلا بشيراز، وكان أديباً فاضلاً، بالتوقيع الّذي خرج في سنة إحدى وثمانين ومأتين في الصلاة على محمّد وآله». وقال: والخلاصة أبدل القسري بالنسوي.

أقول: الظاهر صحّة «القسري» كما في نسخنا، لتصديق ابن داود ـ الّذي نسخة رجاله بخطّ الشيخ ـ له.

ثمّ الظاهر أنّ قوله: «وكان أديباً فاضلاً» راجع إلى محمّد بن العلاء الّذي روى هذا عنه؛ وحينئذٍ فعنوان الخلاصة له في غير محلّه، وأمّا ابن داود فلا، لأنّه يعنون المهمل أيضاً.

كما أنّ الظاهر أنّ قوله: «بالتوقيع» محرّف «التوقيع» فيقال: «روى الكتاب» لا «بالكتاب» وإن كان في الخلاصة مثله.

[٥٧٦]

أحمد بن محمّد القلانسي

قال: عدّه الشيخ في رجاله في من لم يروعنهم ـعليهم السّلامـ قائلاً: «من أهل بلخ، قيل: إنّه كان يقول بالتفويض».

أقول: إنّما عدّ «آدم بن محمّد القلانسي» لا «أحمد» ولم أر من عنونه غيره؛ فالعنوان ساقط.

[٥٧٧]

أحمد بن محمّد بن كشمرد

يأتي في أبيه.

[٥٧٨]

أحمد بن محمَّد الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الكاظم ـعليه السَّلام ـ قائلاً: «أخو كامل بن محمَّد» وقال: قال الوحيد: «ينصرف إلى العاصمي، ومضى أحمد بن محمَّد بن علي وأحمد بن محمَّد بن عمّار».

أقول: راوي الأوّل الإسكافي، و راوي الثاني المرتضى، و راوي الثالث التلّعكبري؛ فأين هم من هذا؟ الّذي من أصحاب الكاظم ـعليه السَّلام ـ واولئك الثلاثة كلّهم ممّن لم يرو عنهم ـعليهم السَّلام ـ.

قال: في فضل زيارة حسين التهذيب «عن أبي القاسم جعفر بن القاسم، عن جعفر بن محمَّد، عن محمَّد بن عبدالمؤمن، عن محمَّد بن عيسى، عن محمَّد بن الحسين، عن أحمد بن محمَّد الكوفي، عن محمّد بن جعفر بن إسماعيل، عن محمَّد بن سنان، عن يونس بن ظبيان، عن أبي عبدالله عليه السَّلام»[١].

قلت: بل فيه «عن أبي القاسم جعفر بن محمَّد، عن محمَّد بن عبدالمؤمن، عن محمَّد بن يحيى، عن محمَّد بن الحسين الخ».

هذا، و في الجامع: أحمد بن محمَّد بن سعيد عن أحمد بن محمَّد الكوفي، في فضل جهاد التهذيب[٢] والكافي[٣].

قلت: الجامع و هم، فانّ الخبر هكذا «أحمد بن محمَّد بن سعيد، عن جعفر بن عبدالله العلوي وأحمد بن محمَّد الكوفي» و «أحمد» فيه معطوف على «أحمد» لا على «جعفر» فالراوي عنه الكليني، لا ابن عقدة؛ ويكون المراد به أحمد بن محمَّد بن عمّار الكوفي المتقدّم، لا هذا الّذي من أصحاب الكاظم ـعليه السَّلام ـ ويشهد لما قلنا: من كونه عطفاً على «أحمد» كراهيّة تجمير كفن الكافي، ففي

---

(١) التهذيب: ٦/ ٤٩. (٢) التهذيب: ٦/ ١٢٣. (٣) الكافي: ٥/ ٤.

أوّل سنده «أحمد بن محمّد الكوفي»[١].

[٥٧٩]

أحمد بن محمّد بن مابنداذ

الكاتب، الإسكافي

في إثبات المسعودي في دلائل الهادي ـ عليه السّلام ـ «إنّ هذا دعا إدريس بن زياد الكفرتوثي إلى إمامة الإثني عشر، فأبى؛ فطلب منه ذهابه إلى العسكر ليرى الهادي ـ عليه السّلام ـ فراح، وعاد وتشكّر منه؛ حيث شاهد منه ـ عليه السّلام ـ دلالة في جوابه ـ عليه السّلام ـ عما أراد سؤاله منه من الصلاة في عرق الجنب»[١] وهو دالّ على إماميّته واهتمامه في إرشاد الناس إلى الحقّ[٢].

[٥٨٠]

أحمد بن محمّد بن محمّد

بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين بن سنسن

أبو غالب، الزراري

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «وقد جمعت أخباربني سنسن وكان أبو غالب شيخ العصابة في زمنه ووجههم، له كتب» إلى أن قال: «كتاب الرسالة إلى ابن ابنه أبي طاهر، في ذكر آل أعين؛ حدّثنا شيخنا أبوعبدالله عنه بكتبه؛ ومات أبو غالب ـ رحمه الله ـ سنة ثمان وستّين وثلاثمأة؛ انقرض ولده إلا من ابنة ابنه؛ وكان مولده سنة خمس وثمانين ومأتين».

و نقل عنوان الفهرست له مع إسقاط محمّد وأحد، قائلاً: «وهم البكيريّون، وبذلك كان يعرف إلى أن خرج توقيع من أبي محمّد ـ عليه السّلام ـ فيه ذكر أبي طاهر الزراري (فأما الزراري رعاه الله) فذكروا أنفسهم بذلك، وكان شيخ

---

(١) الكافي: ١٤٧/٣.

(١) إثبات الوصيّة: ٢٢٩.

أصحابنا وبقيّتهم».

ونقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم ـعليهم السّلامـ بلفظ «أحمد بن محمّد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين بن سنسن الزراري، الكوفي، نزيل بغداد، يكنّى أبا غالب، جليل القدر، كثير الرواية، ثقة، روى عنه التلعكبري، وسمع منه سنة أربعين وثلاثمأة» إلى أن قال: «ومات سنة ثمان أو سبع وستّين وثلاثمأة».

وقال: وثّقه النجاشي في جعفر بن محمّد بن مالك، حيث قال: «ولا أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبوعليّ بن همام، وشيخنا الجليل الثقة أبوغالب الزراري رحمهما الله؟».

وقال: اقتصر الخلاصة وابن داود على ذكره في الأوّل من دون نصّ على توثيق، وهوغريب! بعد توثيق الشيخ له في رجاله هنا والنجاشي ثمّة.

أقول: إنّ الخلاصة وابن داود عنوناه مثل الفهرست وعبّرا بما فيه؛ والظاهر أنّهما قرءا قوله: «وبقيّتهم» في نسخنا من الفهرست «وثقتهم» فهكذا وجدته في كتاب ابن داود.

وأمّا الخلاصة: فنسخته وإن كانت بلفظ «وبقيّتهم» إلا أنّ الظاهر أنّه مصحّف «ثقتهم» من النسّاخ؛ كما أنّ الظاهر أنّه في الفهرست أيضاً كذلك، فلا معنى لأن يقول: «وكان شيخ أصحابنا وبقيّتهم» فأصحابنا ـوله الحمدـ كانوا قبله ومعه وبعده كثيرون؛ ولو كان قال: «كان شيخ آل أعين» كان المناسب أن يقول: «وبقيّتهم» وحينئذٍ فبعد توثيقهما له من الفهرست ما احتاجا إلى توثيق الشيخ في رجاله والنجاشي الّذي قال: وكيف يمكن تركهما توثيقه مع كون رجال الشيخ بمسمع منهما ومرأى؟

ثمّ إنّ المصنّف حرّف قول الفهرست: «وهم البكيريّون» بقوله: «وهم البكريّون» وحرّف قوله: «ابن عزّور» في رواته بقوله: «ابن عمرو».

كما أنّه حرّف قول النجاشي: «إلى ابن ابنه» ـ بالنون ـ بقوله: «إلى ابن أبيه» ـ بالياء ـ ثمّ طوّل في الاستشكال عليه.

قال المصنّف: قال في المعراج: إنّ المفهوم من رسالة أبي غالب أنّ نسبتهم إلى زرارة مقدّمة على زمان أبي طاهر محمّد بن سليمان، ففي الرسالة «وأوّل من نسب منّا إلى زرارة جدّنا سليمان، نسبه إليه سيّدنا أبو الحسن عليّ بن محمّد صاحب العسكر ـ عليه السّلام ـ كان إذا ذكره في توقيعاته إلى غيره قال: «الزراري» تورية عنه وستراً له؛ ثمّ اتّسع ذلك وسمّينا به؛ وكان يكاتبه في امور له بالكوفة و بغداد»[1].

قلت: و كما يفهم من تلك العبارة من الرسالة أنّ نسبتهم إلى زرارة كان من زمان أبي محمّد بن سليمان لا نفسه ـ كما قال الفهرست ـ يفهم منها أنّ قول الفهرست: «إلى أن خرج توقيع من أبي محمّد عليه السّلام» وقوله: «فيه ذكر أبي طاهر الزراري» ليس كما قال، بل التوقيع من أبيه ـ عليه السّلام ـ ولم يكن في توقيع ذكر أبي طاهر.

و يفهم منها أنّ قوله: «و بذلك كان يعرف» أيضاً ليس كذلك بعد اشتهار أبي جدّه وباقي بيته بالزراري. كما أنّ قوله: «وهم البكيريّون» أيضاً في غير محلّه، فانّهم كانوا قبل التوقيع يقال لهم: «ولد الجهم» كما صرّح به في تلك الرسالة أيضاً، نسبة إلى جدّهم الأدنى، لا «البكيريّون» نسبة إلى جدّهم الأعلى؛ وصحّة الإطلاق غير وقوع الاطلاق، فانّه يصحّ أن يقال لهم أيضاً: «أعينيون» و «سنسنيون» لكون سنسن وأعين كبكير من أجدادهم.

كما أنّه توهّم في نسبه فيه و في رجاله باسقاط أحد المحمّدين؛ وليس المقام مقام التجوّز.

---

(١) رسالة في آل أعين: ١١.

هذا، و لأبي غالب المكاتبة إلى الحجّة ـ عليه السّلام ـ بتوسّط الحسين بن روح مرّة في أمر ضيعته واخرى في أمر زوجته، كما يظهر من غيبة الشيخ[1].

[٥٨١]

أحمد بن محمّد بن مسلمة

الرمّاني، البغدادي، أبو علي

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «له كتاب النوادر، يروي عن زياد بن مروان».

أقول: قد عرفت في عنوان أحمد بن محمّد بن سلمة الرصافي البغدادي من رجال الشيخ: أنّ الأصل فيهما واحد وأحدهما تحريف.

[٥٨٢]

أحمد بن محمّد بن مطهّر

أبو عليّ المطهّر

قال المصنّف: قال في خاتمة المنهج: إنّ العلامة صحّح السند الّذي فيه الرجل، لكنه غير مذكور في الرجال، ولا معلوم الحال، نعم قوله: «صاحب أبي محمّد عليه السّلام» مع ماتقدّم يشعر بمدح فيه.

أقول: إنّ العلامة إنّما صحّح طريق المشيخة إليه وهو أعمّ من وثاقته في نفسه؛ فيمكن في أضعف الضعفاء أن يكون الطريق إليه صحيحاً.

و قوله: «نعم قوله صاحب أبي محمّد ـ عليه السّلام ـ الخ» كلام في غير محلّه، فلم يذكر أوّلاً وصفه بذلك. ولو كان بدّل تطويله هذا بـ«أنّ المشيخة عنونه ووصفه بذلك وهو دليل حسنه، لأنّهم ـ عليهم السّلام ـ لايرضون صاحباً لهم إلا ذا نفس قدسيّة» كان كلاماً صحيحاً حسناً؛ فالمشيخة وصفه بذلك في أوّل

---

(١) الغيبة: ١٨١ ـ ١٨٣.

كلامه وآخره.

و لكن ليس في المشيخة إلا «أحمد بن محمّد بن مطهّر» دون «أبو عليّ المطهّر» و إنّما ورد «أبو عليّ المطهّر» في مولد عسكري الكافي[١] لكن الظاهر كونه محرّف «أبو عليّ بن مطهّر» أو «أبو عليّ المطهّري» فروى الكافي في باب تسمية من رأى الحجّة ـ عليه السّلام ـ «عن عليّ بن محمّد، عن فتح مولى الرازي، قال: سمعت أبا عليّ بن مطهّر يذكر أنّه قد رآه و وصف له قدّه»[٢] ورواه الإرشاد بلفظ «أبا عليّ المطهري»[٣] وحيث إنّ مطهّراً جدّه يصحّ أن يقال له: «ابن مطهّر» و«المطهّري» دون «مطهّر».

و ممّا يدلّ على علوّ مقامه ـ غير ما تقدّم ـ ما قاله المسعودي في إثباته: «أمر أبو محمّد ـ عليه السّلام ـ والدته بالحجّ في سنة تسع وخمسين ومأتين، وعرّفها ماينالها في سنة السّتّين وأحضر الصاحب ـ عليه السّلام ـ فأوصى إليه، وسلّم الاسم الأعظم والمواريث والسّلاح إليه؛ وخرجت امّ أبي محمّد ـ عليه السّلام ـ مع الصاحب ـ عليه السّلام ـ جميعاً إلى مكّة؛ وكان أحمد بن محمّد بن مطهّر أبو علي المتولي لما يحتاج إليه الوكيل الخ»[٤].

و بالجملة: الرجل في غاية الجلالة؛ و لا يحتاج إلى ما تكلّفوا: من تصحيح العلّامة الطريق إليه.

قال المصنف: قال في خاتمة المستدرك: «يروي عنه عليّ بن بابويه وابن الوليد وسعد والحميري كتابه».

قلت: الأوّلان تلميذا الأخيرين، يرويان عنهما كتابه؛ و هذا نصّ المشيخة «وما كان فيه عن أحمد بن محمّد بن مطهّر صاحب أبي محمّد ـ عليه السّلام ـ فقد رويته عن أبي ومحمّد بن الحسن، عن سعد بن عبدالله والحميري جميعاً، عن

(١ و٢) الكافي: ١/٥٠٧ و٣٣١. (٣) الإرشاد: ٣٥٠. (٤) اثبات الوصية: ٢٤٨.

أحمد بن محمَّد بن مطهّر صاحب أبي محمَّد عليه السَّلام».

و قد روى سعد عنه بالواسطة أيضاً؛ ففي من لا يحضره الفقيه في دفع الحجّة إلى من يخرج فيها «روى سعد بن عبدالله، عن موسى بن الحسن، عن أبي عليّ أحمد بن محمَّد بن مطهّر الخ»[1].

كما يروي عنه غير سعد و الحميري و طريقهما؛ فروى فضل شهر رمضان التهذيب و الصلاة فيه عن عليّ بن حاتم، عن عليّ بن سليمان، عن عليّ بن أبي حليس، عنه [2].

[٥٨٣]

أحمد بن محمَّد المقري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السَّلام- قائلاً: «صاحب أحمد بن بديل روى عنه التلّعكبري إجازة».

أقول: لِمَ لم يجعل قوله: «صاحب أحمد بن بديل» جزء عنوانه؟ فانّه به ألصق.

و كيف كان: ففي تاريخ بغداد «أحمد بن محمَّد بن واصل أبو العبّاس المقري، وقيل: بل هو محمَّد بن أحمد بن واصل، قرأ على ابن المنادي، وتوفّي أبو العبّاس أحمد بن واصل المقري، صاحب ابن سعدان النحوي وخلف البزار المقري سنة ثلاث وسبعين -يعني ومأتين- فجأة»[3].

و اتّحاده مع هذا محتمل، فكلّ منهما أحمد بن محمَّد المقري صاحب فلان؛ واختلافهما في مصاحبه إمّا من باب اختلاف التعبير وإمّا أحدهما محرّف الآخر.

---

(١) الفقيه: ٤٢٢/٢. (٢) التهذيب: ٦٨/٣.

(٣) تاريخ بغداد: ١٠٩/٥.

[٥٨٤]

أحمد بن محمّد بن موسى

الجندي

قال: هو أحمد بن محمّد بن عمران بن موسى المتقدّم، حذف اسم عمران اختصاراً.

أقول: هو عنوان لغو، فليس عنوان الفهرست ولا النجاشي ولا لفظ خبر. وقوله: «الجندي» غلط، فانّهما قالا فيه: «إنّه معروف بابن الجندي».

[٥٨٥]

أحمد بن محمّد بن موسى

النوفلي

يأتي في الآتي.

[٥٨٦]

أحمد بن محمّد بن موسى

الهاشمي

قال: قال النجاشي: «أحمد بن محمّد بن موسى بن الحارث بن عون بن عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطّلب بن هاشم، له كتاب نوادر كبير».

أقول: وقع في الفهرست في طريق عيسى بن مهران بلفظ «عن أحمد بن محمّد بن موسى النوفلي، عن عيسى» وكان على المصنّف ـ حيث أراد اختصار عنوان النجاشي في عنوانه ـ أن يقول: «النوفلي الهاشمي» أو يقول: «النوفلي» ليكون أتمّ دلالة.

ثمّ عدم عنوان الشيخ له في رجاله غفلة؛ و أمّا في الفهرست فلعلّه لم يقف على كتابه.

[٥٨٧]

أحمد بن محمّد بن موسى

المعروف بابن الصلت،الأهوازي

قال: قال في الوسيط: «كنيته أبو الحسن، و روى الشيخ عنه عن ابن عقدة جميع رواياته وكتبه، ونقل أنّه كان معه خطّ أبي العبّاس باجازته وشرح رواياته وكتبه».

أقول: لِمَ نقل ذلك عن الوسيط؟ فانّ الأصل فيه قول الفهرست في أحمد بن محمّد بن سعيد أبوالعبّاس، المعروف بابن عقدة «أخبرنا بجميع رواياته وكتبه أبو الحسن أحمد بن محمّد بن موسى الأهوازي، وكان معه خطّ أبي العبّاس باجازته وشرح رواياته وكتبه». لكنّ الوسيط بدّل «موسى الأهوازي» بـ«المعروف بابن الصلت الأهوازي».

قال: المصنّف: نقل الوحيد عن البحراني أنّه وجد في إجازة العلّامة لبني زهرة أنّه من العامّة، ولم يجده في كلام غيره. وقال المصنّف: يبعد أن يجيز أبو العبّاس عاميّاً.

قلت: ما نقله البحراني عن إجازة العلّامة لبني زهرة صحيح، فقال فيها: «وأجزت لهم أن يرووا عنّي عن والدي وابني طاوس عن محمّد بن معدّ الموسوي عن مشايخه عن الشيخ جميع مايرويه عن رجال العامّة» إلى أن قال: «وأحمد بن محمّد بن الصلت الأهوازي» ويدلّ على عاميّته سوى قول العلّامة سكوت الذهبي والخطيب عن مذهبه.

و قول المصنّف: «يبعد أن يجيز أبو العبّاس عاميّاً» غلط، فانّ أبا العبّاس كان زيديّاً روى عن الخاصّة والعامّة ورووا عنه، كما عرفت فيه. وقال النجاشي ثمّة: «لقي جماعة من العامّة أجازهم».

قال المصنّف: قال الذهبي: «أحمد بن محمّد بن أحمد بن موسى الصلت

الأهوازي، سمع المحاملي وابن عقدة، وعنه الخطيب؛ وكان صدوقاً صالحاً».

قلت: وقال الخطيب: «أحمد بن محمّد بن أحمد بن موسى بن هارون بن الصلت، أبو الحسن، أهوازي الأصل، مولده بغداد، وكان صدوقاً صالحاً»[1].

ويظهر منه ومن الذهبي سقوط «أحمد» قبل «موسى» من الفهرست في عنوان ابن عقدة، ومن الخطيب سقوط «هارون» وكلمة «بن» قبل الصلت من الذهبي في هذا، على نقل المصنّف. لكنه خلط منه؛ فالذهبي عنون أوّلاً: «أحمد بن محمّد بن موسى بن الصلت المجبر» ثمّ عنون هذا مثل الخطيب «أحمد بن محمّد بن أحمد بن موسى بن هارون بن الصلت الأهوازي» وهما رجلان؛ فنقل في كلّ منهما عن البرقاني أنّه قال ـ مشيراً إليهما ـ: «ابنا الصلت ضعيفان» كما نقل عن بعض مدحهما.

[٥٨٨]

أحمد بن محمّد النجاشي

قال نقل المنهج عن البرقي عدّه في أصحاب الكاظم ـ عليه السّلام ـ.

أقول: الأمر كما نقل، إلا أنّ الظاهر كونه محرّف «أحمد بن مخلّد النخّاس» الّذي عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الكاظم ـ عليه السّلام ـ فالفرق بينهما في الخطّ قليل.

[٥٨٩]

أحمد بن محمّد بن نصير

النميري

يأتي في أحمد بن موسى بن الحسن بن فرات.

* * *

(١) تاريخ بغداد: ٤/٣٧٠.

[٥٩٠]

أحمد بن محمّد بن نوح

نقل عنوان الفهرست له، قائلاً: «يكنّى أبا العبّاس السيرافي، ساكن البصرة، واسع الرواية، ثقة في روايته؛ غير أنّه حكي عنه مذاهب فاسدة في الاصول، مثل القول بالرؤية وغيرها».

و نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «البصري، السيرافي، يكنّى أبا العبّاس، ثقة».

أقول: قد عرفت في عنوان «أحمد بن عليّ بن العبّاس بن نوح» من النجاشي أنّ الرجل واحد «أبو العبّاس السيرافي المعروف بابن نوح نزيل البصرة» وأنّ ذاك العنوان غلط من النجاشي وهذا من الشيخ في الفهرست والرجال، وأنّ الصواب في عنوانه «أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن العبّاس بن نوح» ببيان تقدّم.

قال المصنّف: التعجّب من الميرزا والتفريشي والوحيد والحائري! حيث قالوا باتّحادهما.

قلت: اتّحادهما من أوضح الواضحات، فلا تعجّب ممّن قال به؛ إنّما التعجّب ممّن لم يتفطّن له! كما هوظاهر الخلاصة في عنوانه كلّاً منهما بدون إشارة الى اتّحادهما.

قال المصنّف: يدلّ على تغايرهما أنّ والد ذاك عليّ أو نوح بن عليّ، ووالد هذا محمّد بن نوح؛ وكتب ذاك: المصابيح في ذكر من روى عن الائمة -عليهم السّلام- لكلّ إمام كتاب، و كتاب القاضي بين الحديثين المختلفين، و كتاب التعقيب والتعفير، و كتاب الزيادات، و أخبار الوكلاء الأربعة. وكتب هذا: كتاب الرجال الّذين رووا عن أبي عبدالله -عليه السّلام- بالخصوص، و كتب في الفقه، و كتاب الأبواب - فجرّد

اتّحادهما في الاسم ونزول البصرة والوطن الأصلي ـ وهو سيراف ـ لا يقضي بالاتّحاد، مع اختلافات كثيرة، وكون ذاك ثقة لم يغمز فيه وهذا ثقة غمز فيه بشيء لم يثبت.

قلت: ما ذكره جهالات و مغالطات.

أمّا قوله: «أبو ذاك عليّ أو نوح بن عليّ» فقد عرفت في عنوانه بلفظ «أحمد بن عليّ» خلطه الحاشية بالمتن.

و أمّا قوله في اختلاف كتبهما، فأيّ فرق في المعنى؟ بين قول الفهرست: «له كتاب الرجال، الّذين رووا عن أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ وزاد على ماذكره ابن عقدة كثيراً» وقول النجاشي: «له كتاب الزيادات على أبي العبّاس بن سعيد في رجال جعفر بن محمّد ـ عليه السّلام ـ مستوفى».

و أيّ فرق؟ بين قول النجاشي: «له أخبار الوكلاء الأربعة» و قول الفهرست: «له كتاب الأبواب» فهل المراد بالأبواب إلا الوكلاء الأربعة أبواب الحجّة ـ عليه السّلام ـ ؟.

و كذا لا فرق في المعنى بين قول النجاشي: «له كتاب القاضي بين الحديثين المختلفين، وكتاب التعقيب والتعفير» وقول الفهرست: «وله كتب في الفقه على ترتيب الاصول وذكر الاختلاف فيها».

و إنّما زاد النجاشي على ما ذكره الفهرست «كتاب المصابيح» لكون ابن نوح شيخه روى عنه مشافهة وكتابة ووجادة في كتبه الّتي وصّى بها له؛ والشيخ صرّح بعدم لقاه وعدم رؤيته كتبه. والنجاشي إنّما قال في مصابيحه: «لكلّ إمام مصباح» لا كتاب كما نقل.

أمّا قول الفهرست: «حكي عنه مذاهب فاسدة في الاصول» فشيء حكي له، إن حقّاً وإن باطلاً؛ ولو كان ذلك دليلاً على التعدّد، فليقل بتعدّد من في الفهرست والرجال للشيخ، لعدم حكاية غمز في رجال الشيخ؛ ولا يقول به.

[٥٩١]

أحمد بن محمّد الهاشمي

عدّه ابن شهرآشوب في ٣١ من مقتولي الطفّ، قال: برز و هو ينشد:

اليوم أبلو حسبي و ديني بصارم تحمله يميني

أحمي به يوم الوغى عن ديني

إلا أنّه غير محقّق؛ ففي السير تعرّضوا لكلّ واحد واحد من الهاشميّين المقتولين بالطفّ ولم يذكروا هذا. وابن شهرآشوب يخلط الغثّ والسمين.

[٥٩٢]

أحمد بن محمّد الهمداني

روى الصدوق في فضائل شهر رمضان خطبة النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ فيها عن محمّد بن إبراهيم بن إسحاق، عنه[١] وهو أحمد بن محمّد بن سعيد المتقدّم، أي ابن عقدة.

[٥٩٣]

أحمد بن محمّد بن هيثم

العجلي

قال: وثّقه النجاشي في ابنه الحسن.

أقول: مع زيادة كونه من أهل الريّ، فقال: «و أبوه وجدّه ثقتان، وهم من أهل الريّ».

قال: قال الوحيد: «روى عنه الصدوق مترضّياً».

قلت: كما في باب الأمانة المعروضة على السماوات من كتاب معاني أخباره[٢].

---

(١) فضائل الاشهر الثلاثة: ٧٧. (٢) معاني الاخبار: ١٠٨.

[٥٩٤]

أحمد بن محمّد بن يحيى

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «روى عنه أبو جعفر بن بابويه».

أقول: هو الّذي يأتي، بإضافة «العطّار».

[٥٩٥]

أحمد بن محمّد بن يحيى

الخازمي

يروى عنه ابن عقدة، ويروى عن أبيه، كما يظهر من فهرست النجاشي في عبدالكريم الجعفي.

[٥٩٦]

أحمد بن محمّد بن يحيى

العطّار، أبوعليّ القمّي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «روى عنه التلّعكبري، وأخبرنا عنه الحسين بن عبيدالله، وأبو الحسين بن أبي جيد القمّي؛ وسمع منه سنة ستّ وخمسين وثلا ثمأة، وله منه إجازة».

ونقل عن الميرزا احتمال اتّحاده مع المطلق، وردّه بأنّ تعدّد عنوانها وتقييد هذا بالعطّار وجعل راويه التلّعكبري وإطلاق ذاك وجعل راويه ابن بابويه أعدل شاهد على التعدّد.

أقول: بل اتّحادهما مقطوع، وقد عرفت تعدّد عنوان رجال الشيخ لواحد في المقدّمة؛ ومنه أحمد بن الحسين بن سعيد الأهوازي، فعنونه تارة مع أحمد بن بشير الرقّي وقال: «روى عنهما ابن بابويه» واخرى منفرداً وقال: «روى عن شيوخ أبيه» ومثله هذا، فعنونه تارة مطلقاً مع أحمد بن هارون وقال:

برواية ابن بابويه عنهما، واخرى مقيّداً وقال: برواية التلّعكبري عنه. ولا تضادّ بين المطلق والمقيّد، كما لا تنافي بين تغاير الراوي، فانّ الأغلب روى عنهم جمع كثير من أهل عصرهم؛ وإنّما كان دالّاً على التعدّد لو كان قال في سابقه: «لم يروعنه إلّا ابن بابويه» وفي هذا «إلّا التلّعكبري».

و يوضح ما قلنا: انّ النجاشي في أحمد الأشعري نقل رواية ابن نوح عن هذا، ويأتي لفظه. فليقل إنه نفر آخر.

قال المصنّف: و ممّا يشير إلى جلالة الرجل ما كتبه ابن نوح إلى النجاشي في جواب كتابه الّذي سأله فيه تعريف الطرق إلى ابني سعيد الأهوازي «أمّا ما عليه أصحابنا والمعوّل عليه مارواه عنهما أحمد بن محمّد بن عيسى» إلى أن قال: «وحدّثنا أبو عليّ أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار القمّي، قال: حدّثنا أبي وعبدالله بن جعفر الحميري وسعد بن عبدالله جميعاً، عن أحمد بن محمّد بن عيسى».

قلت: إنّما قال ابن نوح: «المعتبر من روايات الحسين بن سعيد و أخيه ماروواه عنهما أحمد الأشعري» دون من ذكره بعد: من أحمد البرقي وغيره؛ ولم يقل ذلك في الطريق إلى أحمد الأشعري. وتقدّم في أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد مادلّ على اعتبار خبر هذا أيضاً وكونه كالصحيح، وإن لم يكن منه اصطلاحاً.

[٥٩٧]
أحمد بن محمّد بن يحيى
الفارسي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم ـعليهم السّلام ـ قائلاً: «يكنّى أبا عليّ، روى عنه التلّعكبري، وسمع منه سنة ثمان وعشرين وثلاثمأة، وخرج إلى قزوين، وليس له منه اجازة».

وقال: احتمل الوحيد اتّحاده مع العطّار القمّي؛ وردّه بالفرق بينه وبين الفارسي
أقول: لا تضادّ بينهما؛ والصواب ردّه بأنّ ذاك أجاز التلعكبري، وهذا لم يجزه

[٥٩٨]

أحمد بن محمّد بن يعقوب

ابو عليّ البيهقي

قال المصنّف: قال الوسيط: «روى الكشّي عنه مترحّماً، وروى عنه قال: صلّيت على الفضل بن شاذان، ودفع عنه».

أقول: أشار إلى قول الكشّي في الفضل: «قال أحمد بن محمّد بن يعقوب أبو عليّ البيهقي ـ رحمه الله ـ أمّا ما سألت من ذكر التوقيع الذي خرج في الفضل أنّ مولانا ـ عليه السّلام ـ لعنه بسبب الجسم، فانّي اخبرك أنّ ذلك باطل» إلى أن قال: «قال أبو عليّ: والفضل كان برستاق بيهق، فورد خبر الخوارج، فهرب منهم، وأصابه التعب من خشونة السفر فاعتلّ ومات وصلّيت عليه»[1] وروى الكشّي عنه في أبي عبيدة أيضاً.

[٥٩٩]

أحمد بن مخلّد النخّاس

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الكاظم ـ عليه السّلام ـ.

أقول: قد عرفت في عنوان أحمد بن محمّد النجاشي من البرقي أنّ الأصل فيه وفي هذا واحد، وأحدهما تحريف، فليحقّق.

[٦٠٠]

أحمد بن معاف

نقل عنوان ابن داود له ناسباً إلى رجال الشيخ في أصحاب الجواد توثيقه،

(١) الكشّي: ٥٤٢.

وقال بأنّه لم يجده في رجال الشيخ.

أقول: حيث إنّ نسخته بخط الشيخ يكون ما نقل منه مقدّماً على ما وصل إلينا من نسخه، إلّا أنّ عدم تصديق الخلاصة له مع كثرة تخليط ابن داود في نفسه وكثرة تصحيف نسخة كتابه يسلب الاطمئنان بما فيه.

[٦٠١]

أحمد بن معروف

نقل عنوان النجاشي له راوياً كتابه عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن عليّ بن محبوب، عنه. ونقل عنوان الفهرست له راوياً كتابه عن محمّد بن يحيى، عنه.

أقول: الظاهر صحّة الأوّل. ثمّ عدم عنوان الشيخ له في رجاله مع عموم موضوعه غفلة.

[٦٠٢]

أحمد بن معقل

الأزدي، المهلبي، الحمّصي

قال المصنّف: لم أقف فيه إلا على قول ابن سعد صاحب الطبقات في ما حكي «أنّه ولد سنة سبع وستّين وخمسمأة، وتعلّم الرفض من أهل الحلّة، وكان في العربيّة فائقاً، وكان غالياً في التشيّع، زاهداً، ديّناً، صاحب عقل، توفّي سنة أربع وأربعين وستّمأة» كذا عن خط المجلسي.

أقول: ما قاله في طبقات نحاة السيوطي [1] لا طبقات الصحابة والتابعين لابن سعد كاتب الواقدي، فانّه توفّي سنة ٢٣٠، فكيف قال هذا توفّي سنة ٦٤٤؟.

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي: ١٥١.

[٦٠٣]

أحمد بن المفضّل

الكوفي، الحفري

في ميزان الذهبي «روى عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن عليّ، مرفوعاً: يا عليّ! إذا تقرّب الناس إلى خالقهم بأنواع البرّ فتقرّب إليه بأنواع العقل. قال أبو حاتم: كان من رؤساء الشيعة، صدوق» وما قاله أعمّ من إماميّته.

[٦٠٤]

أحمد بن مليك الكرخي

يأتي في محمّد بن سنان.

[٦٠٥]

أحمد بن منصور أبو بكر

الرمادي، الحافظ، الثقة

عنونه ميزان الذهبي، قائلاً: سمع يزيد بن هارون وعبدالرّزاق، قال محمّد بن رجاء البصري: قلت لأبي داود: لم أرك تحدّث عن الرمادي؟ قال: رأيته يصحب الرافضة، فلم احدّث عنه،مات سنة ٢٦٥ وفي نسخة ٢٦٠.

[٦٠٦]

أحمد بن منصور بن نصر

الخزاعي

نقل قول الشيخ في رجاله في باب الميم من أصحاب الرضا ـعليه السّلام ـ: «محمّد بن منصور بن نصر الخزاعي، ويقال: أحمد بن منصور».

أقول: أحمد بن منصور ـبدون قيدـ يروي عنه العيّاشي، كما في الكشّي في

عنوان أبي بصير وعنوان علباء [١] وعنوان عروة القتّات [٢] والمرويّ عنه له في تلك المواضع أحمد بن الفضل الخزاعي.

ثمّ الظاهر صحّة «أحمد» لا «محمّد» كما مال الشيخ إليه، لما تقدم في عنوان أحمد بن الفضل: من رواية أحمد بن منصور عنه.

[٦٠٧]

أحمد بن موسى بن جعفر

بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن محمّد بن محمّد الطاوس

قال: عنونه ابن داود هكذا.

أقول: بل زاد «محمّداً» بعد «جعفر». ومثله في عنوان ابنه عبدالكريم. وقد حرّف المصنّف ذاك أيضاً عليه بإسقاط «محمّد» بعد «جعفر».

نقل المصنّف قول ابن داود فيه: «فقيه أهل البيت، جمال الدين، أبو الفضائل، مات سنة ثلاث وسبعين وستّمأة، كان أورع أهل زمانه».

قلت: وهو من مشايخ العلّامة، كأخيه عليّ بن طاوس.

[٦٠٨]

أحمد بن موسى الكاظم ـ عليه السّلام ـ

قال: قال الإرشاد: «كان كريماً، جليلاً، ورعاً، وكان أبو الحسن موسى ـ عليه السّلام ـ يحبّه ويقدّمه، ووهب له ضيعته المعروفة باليسيرة، ويقال: إنّه ـ رضي الله عنه ـ أعتق ألف مملوك، أخبرنا أبو محمّد الحسن بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا جدّي، قال: سمعت إسماعيل بن موسى، يقول: خرج أبي بولده لبعض أمواله بالمدينة، فكنّا من ذلك، وكان مع أحمد بن موسى عشرون من خدام أبي وحشمه، إن قام أحمد قاموا معه وإن جلس جلسوا معه، وأبي بعد

(١) الكشّي: ١٩٩.
(٢) الكشّي: ٣٧١.

ذلك يرعاه مايغفل عنه، فما انقلبنا حتّى تشيّخ أحمد بن موسى بيننا»[١].

قال: العجب من الوجيزة من جعله حسناً مع ذلك! إلا أن يكون غرضه الإشارة إلى ما في الكشّي ـ في إبراهيم بن أبي السمّال ـ من الحديث الدالّ على أنّ هذا قد ادّعى بعضهم فيه الإمامة بعد أبيه وأنّه خرج بعد ذلك مع أبي السرايا، والحديث «حمدويه، عن الحسن بن موسى، عن أحمد بن محمّد البزاز، عن أحمد بن محمّد بن اسيد، قال: لمّا كان من أمر أبي الحسن ـ عليه السّلام ـ ما كان، قال إبراهيم وإسماعيل ابنا أبي سمّال، فنأتي أحمد ابنه؛ واختلفا إليه زماناً، فلمّا خرج أبو السرايا خرج أحمد بن أبي الحسن؛ فأتينا إبراهيم وإسماعيل وقلنا لهما: إنّ هذا الرجل قد خرج مع أبي السرايا، فما تقولان؟ فأنكرا ذلك من فعله ورجعا عنه، وقالا: أبو الحسن ـ عليه السّلام ـ حيّ نثبت على الوقف»[٢].

و قال: وجه الدلالة: أنّ عدم نهيه لهما عن الوقف ينافي عدالته، فيكون من قسم الحسن، لمدحهم له بالورع ونحوه.

أقول: كلامه كلّه خبط، فانّ الخبر دالّ على أنّ ابني سمّال قالا بامامته واختلفا إليه زماناً مذعنين له إمامته، ثمّ لما خرج أبو السرايا ـ المعروف ـ وخرج أحمد معه فاعلها بذلك، أنكرا ذلك من فعله ورجعا عن إمامته، لكون الخروج بالسيف مخالفاً لطريقة آبائه ـ عليهم السّلام ـ فلمّا رجعا عن إمامته قالا بالوقف؛ والخروج بالسيف فسق وادّعاء الإمامة بغير الحق كفر، فأيّ ورع له؟ ثم أيّ فرق بين العدالة والورع إلا في اللفظ؟ ثمّ كيف ينهاهما بعد رجوعهما عنه؟. ثمّ يؤيّد خبر الكشّي في ادّعائه الإمامة قول النوبختي: «إنّ فرقة قالت بعد الرضا ـ عليه السّلام ـ بامامة أحمد وأجازوها في أخوين».

---

(١) الإرشاد: ٣٠٣.

(٢) الكشّي: ٤٧٢.

و خبر الإرشاد لا شيء تحته و لعلّه ظنّه شيئاً. والوجيزة قال بحسنه، لقوله وخبره، وغفل عن خبر الكشّي وإلّا ضعّفه، لا للجمع بينهما.

هذا، و في المزاحمة على الحجر الأسود من الكافي «أحمد بن موسى، عن عليّ بن جعفر، عن محمّد بن مسلم، عن الصادق عليه السّلام»[1] الخبر، يحتمله ويحتمل غيره.

و خبر الكشّي لا يخلو من تحريف، فالراوي فيه أحمد بن محمّد بن اسيد؛ فأيّ معنى لقوله فيه: «فأتينا إبراهيم وإسماعيل وقلنا لهما»؟.

[٦٠٩]

أحمد بن مهران

قال المصنّف: نقل عن ابن طاوس من خطّ ابن الغضائري في رجاله، قال: «أحمد بن مهران، روى عنه الكليني، ضعيف».

أقول: لم ينقل ابن طاوس رجال ابن الغضائري عن خطّه، بل إنّما روى المولى عبدالله التستري عن خطّ ابن طاوس رجال ابن الغضائري.

ثمّ في ابن الغضائري هكذا «أحمد بن مهران، روى عنه الكليني في كتاب الكافي، ضعيف».

قال: قال الوحيد: «ترحّم الكليني عليه في مولد الكاظم ـ عليه السّلام ـ[2] ومولد الزهراء ـ عليها السّلام ـ[3] وباب نكت من التنزيل[4] وهو يكثر الرواية عنه، وهو عن عبدالعظيم الجليل. وفي التضعيف ضعف، لكونه من ابن الغضائري».

قلت: أما الترحّم عليه: فقد عرفت في المقدّمة أنّه أعمّ. مع أنّا لم نقف عليه في تلك الأبواب إلا في موضع، ولعلّه من النسّاخ. وأمّا روايته عن جليل: فلا

(١) الكافي: ٤/٤٠٦.
(٢) الكافي: ١/٤٨١.
(٣) الكافي: ١/٤٥٨.
(٤) الكافي: ١/٤١٩.

تغنيه ولا أثر فيه، وإنّما الأثر في عكسه. وأمّا ابن الغضائري: فقد عرفت في المقدّمة وفي عنوانه نقّاديّته وأنّه يضعّف من يضعّفه عن دراية؛ ولعلّه ضعّفه لمثل روايته في تفسير قوله تعالى: «واوحي إليّ هذا القرآن لا نذركم به ومن بلغ» أي من بلغ أن يكون إماماً من آل محمّد ينذر بالقرآن كما ينذر به رسول الله ـصلّى الله عليه وآله ـ مع أنّ الظاهر أن قوله: «ومن بلغ» عطف على المفعول في انذركم.

هذا، و روى عنه في مولد الرضا ـعليه السّلام ـ أيضاً مجرّداً [1].

[٦١٠]

أحمد بن ميثم بن أبي نعيم

الفضل بن عمرو، لقبه دكين، بن حمّاد بن زهير

مولى آل طلحة بن عبيد الله، أبو الحسين

نقل عنوان الفهرست له و كذا النجاشي بدون «بن زهير» قائلين: «كان من ثقات أصحابنا الكوفيّين وفقهائهم».

و نقل عدّ الشيخ له في رجاله فيمن لم يرو عنهم ـعليهم السّلام ـ بلفظ «أحمد بن ميثم بن أبي نعيم الفضل بن دكين، روى عنه حميد بن زياد كتاب الملاحم وكتاب الدلالة وغير ذلك من الاصول».

و قال المصنّف: عنون الإيضاح أوّلاً هذا، ثمّ عنون بعد عدّة أحمد بن ميثم، قال: و ظاهر الدراية زعم التعدّد، حيث جعل الأوّل ابن ابن الفضل بن دكين، و الثاني مطلقاً. و إنكار الحائري وجود الثالث في الإيضاح و أنّ فيه «إسماعيل بن ميثم» من غلط نسخته.

أقول: قد عرفت في المقدّمة أنّ الإيضاح جعل موضوعه ضبط ما في

---

(١) الكافي: ٤٨٧/١.

النجاشي بالخصوص في عناوينه وطرقه، فعنون أوّلاً هذا من عنوان النجاشي هذا، وعنون الثاني من طريق النجاشي في الحسن بن موفّق والحسن بن عمرو بن منهال؛ فروى فيها عن أحمد بن ميثم عن الرجلين متوهماً أنّ الثاني غير الأوّل؛ مع أنّه عينه، بدليل أنّ طريق الفهرست إلى هذا حميد، وصرّح به رجال الشيخ أيضاً كما عرفت؛وطريق النجاشي في ذينك حميد، وإن قال هنا: «لم يرمن كتبه شيئاً» فلم يرو؛ وبعد اتّحادهما يكون ضبطه لميثم في الأوّل بالتاء المثنّاة من فوق، وفي الثاني بالمثلّثة غلطاً.

و أمّا العنوان الثالث: فالصواب ما قاله الحاوي و تحريف نسخة المصنّف فيه.

و قد عنون إسماعيل بن ميثم من طريق النجاشي في بكر بن محمّد المازني، فقال ثمّة: «كان بكر من غلمان إسماعيل بن ميثم».

قال المصنّف: ضبطه الإيضاح بكسر الميم في تلك المواضع الثلاثة.

قلت: قد عرفت أنّه جعل الأوّل ميتم «بالمثنّاة فوق» فهو اسم آخر، كما أنّ ميثماً أبا إسماعيل رجل آخر غير ميثم أبي أحمد. وضبط الايضاح ميثماً بالكسر في عنوان ميثم بن يحيى أيضاً، ولم يتفطّن له المصنّف.

قال المصنّف: حيث إنّ الإيضاح ضبطه بالكسر في ثلاثة مواضع، فضبطه في الخلاصة بالفتح اشتباه.

قلت: قد عرفت أنّ الإيضاح يضبط ما في النجاشي والخلاصة ضبطما في الفهرست حيث عبّر بعنوانه، فالاختلاف في الكسر والفتح يرجع إلى النجاشي والفهرست؛ والظاهر أصحّية الأوّل، لما نقله عن التاج: من كون ميثم كمنبر.

ثمّ إنّ الفهرست قال: «وله مصنّفات، منها: كتاب الدلائل، وكتاب المتعة، وكتاب النوادر، وكتاب الملاحم، وكتاب الشراء والبيع» والمفهوم من كلام الشيخ في رجاله المتقدّم أنّ تلك الكتب ليست له وإنّما هو راويها؛

وحينئذٍ فقول النجاشي: «وله كتب لم أرمنها شيئاً» كما ترى!.

هذا، وعنونه ميزان الذهبي بلفظ «أحمد بن ميثم بن أبي نعيم الفضل بن دكين الكوفي أبو الحسن» قائلاً عن جدّه وعن عليّ بن قادم. ضعفه الدار قطني، وقال ابن حبّان: يروى الأشياء المقلوبة، أنبأنا ابن الأعرابي بمكّة حدّثنا أحمد بن ميثم حدّثنا عليّ بن قادم، عن سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه مرفوعاً «من قرأ القرآن يأكل به الناس، جاء يوم القيامة ووجهه علقة ليس عليه لحم؛ قُرّاء القرآن ثلاثة: رجل قرأه فاتّخذه بضاعة فاستجرّ به الملوك واستمال به الناس، ورجل قرأ القرآن فأقام حروفه وضيّع حدوده، كثّر هؤلاء لاكثّرهم الله! ورجل قرأ القرآن فوضع دواء القرآن على قلبه فأسهر به ليله وأظمأ به نهاره فأقاموا به مساجدهم، بهؤلاء يدفع الله البلاء ويزيل الأعداء وينزل غيث السماء، فوالله لهؤلاء من قرّاء القرآن أعزّ من الكبريت الأحمر».

قلت: لم أدر ما أراد ابن حبّان بقوله: «يروي الأشياء المقلوبة» ثمّ نقله هذه الرواية؟ مع أنّه حديث يشهد بمضمونه العقل والنقل؛ ولعلّه أراد أنّ قوله: «فأقاموا به مساجدهم» كان بعد «فأسهر به ليله» فنقله بعد «واظمأ به نهاره» والمراد بمساجدهم مساجدهم السبعة: الوجه، والكفّان، والركبتان، وإبهاما الرجلين.

[٦١١]

أحمد بن نصر بن سعيد الباهلي

المعروف بابن أبي هراسة

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم ـ عليهم السّلام ـ قائلاً: «يلقّب أبوه هودة، سمع منه التلّعكبري سنة إحدى وثلاثين وثلاثمأة، وله منه إجازة، مات في ذي الحجّة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمأة يوم التروية بجسر

النهروان ودفن بها».

أقول: و عنونه الخطيب،قائلاً: «أحمد بن نصر بن سعيد أبو سليمان النهرواني ويعرف بابن أبي هراسة، حدّث عن إبراهيم بن إسحاق الأحمدي، شيخ من شيوخ الشيعة، روى عنه أبوبكر أحمد بن عبدالله الدوري الورّاق، وقال: قدم علينا من النهروان»[1].

و في باب ما روي في ما يلحق الشيعة من التمحيص من غيبة النعماني «حدّثنا أبو سليمان أحمد بن هودة الباهلي، قال: حدّثنا أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق النهاوندي سنة أربع وستّين ومأتين» الخبر[2] أيضاً «حدّثنا أبو سليمان أحمد بن هوذة بن أبي هراسة الباهلي، قال: حدّثنا إبراهيم»[3].

و قال الفهرست في إبراهيم بن إسحاق: «أخبرنا بكتبه الحسين، عن التلّعكبري، قال حدّثنا أبو سليمان أحمد بن نصر بن سعيد الباهلي، المعروف بابن أبي هراسة، قال: حدّثنا إبراهيم بجميع كتبه» ويظهر ممّا نقلنا أنّه يروي عنه أحمد بن عبدالله الدوري والنعماني كالتلّعكبري، وأنّه يروي عن إبراهيم الأحمر، وأنّه مكنّى بأبي سليمان.

هذا، و غفل المصنّف عن عنوان الفهرست له في باب من عرف بقبيلته أو بلده أو لقبه، قائلاً: «ابن أبي هراسة، له كتاب الإيمان والكفر والتوبة».

هذا، و في الجمهرة «ناقة باهل: أي لا صرار عليها، و به سمّيت باهلة امّ هذه القبائل الّتي تنسب إليها» وفي الصحاح «قولهم: باهلة بن أعصر، إنّما هو كقولهم: تميم بنت مرّ، فالتذكير للحيّ والتأنيث للقبيلة، سواء كان الاسم في الأصل لرجل أو لا مرأة» ومراده أنّ الأسماء الّتي اريد بها الحيّ والقبيلة ـ كتميم وباهلة ـ يصحّ توصيف اسم المرأة فيها بالابن كباهلة بن أعصر، واسم الرجل

---

(١) تاريخ بغداد: ١٨٣:٥. (٢) غيبة النعماني: ٢٠٣. (٣) غيبة النعماني: ٢٠٩ و ١١١.

بالبنت كتميم بنت مرّ، بتأويل قاله.

[٦١٢]

أحمد بن نصر بن عبدالله

بن الفتح، الذراع، النهرواني، أبوبكر

روى في الفرحة روايته عن حرب بن محمّد المؤدّب، عن ابن جمهور العمّي، عن محمّد بن الحسين، عن ابن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن الصادق -عليه السّلام- وعن حذيفة بن موسى، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن حبيب السجستاني، عن الباقر -عليه السّلام- [1].

و عنونه الخطيب و قال: «حدّثنا عنه ابن دوما، و ذكر أنّه سمع منه سنة ٣٦٥» وقال: «وفي حديثه نكرة تدلّ على أنّه ليس بثقة» [2].

قلت: الظاهر أنّه قال ذلك لتشيّعه. لكن روى ميزان الذهبي عنه خبرين: أحدهما -عن عليّ -عليه السّلام- قال: «خرجت مع النبيّ -صلّى الله عليه وآله- فصاحت نخلة باخرى: هذا النبيّ المصطفى وعليّ المرتضى، وقال النبيّ -صلّى الله عليه وآله- إنّما سمّي نخل المدينة صوحانيّاً؛ لأنّه صاح بفضلي وفضلك».

و الآخر عن ابن عبّاس «لمّا قتل عليّ عمرواً، هبط جبرئيل بأترجة من الجنّة وقال له: إنّ الله يقول: حيّ بهذه عليّاً، فدفعها إليه فانفلقت في يده، فاذا فيها حريرة بيضاء مكتوب فيها بصفرة: تحيّة من الطالب الغالب إلى عليّ بن أبي طالب».

فان لم يكونوا افتروهما عليه -فالعامّة يشينون وجه الشيعة بوضع أخبار مثل هذين عليهم- فالأمر كما قال الخطيب: من وجود نكرة في حديثه.

---

(١) فرحة الغري: ٥٣ - ٥٤.

(٢) تاريخ بغداد: ٥/١٨٤.

[٦١٣]

أحمد بن النضر الخزّاز

أبو الحسن بن الجعفي

قال: عنونه الفهرست و النجاشي،قائلاً: «مولى، كوفي، ثقة، من ولده أبو الحسين أحمد بن عليّ بن عبيدالله النضري، روى عنه أبو العبّاس بن عقدة».

أقول: ليس عنوانها بلفظ عنوانه كما قال؛ أمّا الفهرست: فبلفظ «أحمد بن النضر الخزّاز» لكن في طريقه الأوّل إلى كتابه «عن أحمد بن النضر الخزّاز الجعفي» وأمّا النجاشي: فبلفظ «أحمد بن النضر الخزّاز أبو الحسن الجعفي».

و حينئذٍ فقول المصنّف في عنوانه: «بن الجعفي» غلط.

قال المصنّف: ميّزه المشتركات برواية محمّد بن يحيى الخازفي و أحمد بن محمّد بن عيسى ومحمّد بن خالد البرقي ومحمّد بن سالم، عنه.

قلت: الأوّل طريق النجاشي، و الأخيران طريق الفهرست. وأمّا الثاني: فوهم، ومنشأه أنّ في الطريق الأوّل من الفهرست «عن أحمد بن محمّد بن عيسى وأحمد بن أبي عبدالله، عن محمّد بن خالد البرقي، عنه» فجعل قوله: «عن محمّد» متعلّقاً بقوله: «وأحمد» فقط، مع أنّه متعلّق به وبقوله: «عن أحمد».

قال: زاد الجامع رواية أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عنه.

قلت: قد عرفت أنّه مذكور في الفهرست، فليس بزيادة من الجامع. لكن زاد الجامع رواية عليّ بن إسماعيل عنه في نوادر ديات الفقيه[1] ومحمّد بن عبدالجبّار في صبر الكافي[2] ومروك بن عبيد في الرجل يدرك مع الامام بعض صلاته[3] ومعلّى بن محمّد في باب فيه نكت[4] وإبراهيم بن هاشم في نوادر

---

(١) الفقيه: ١٧٢/٤. (٢) الكافي: ٩٣/٢. (٣) الكافي: ٣٨٣/٣. (٤) الكافي: ٤١٤/١.

معيشته[١] ومحمّد بن سنان في زيادات صلاة أموات التهذيب في جزئه الثاني[٢] ويوسف بن السخت في صوم أربعة أيام سنته[٣] والكليني عن عليّ عنه في تسمية من رآه ـ عليه السّلام ـ[٤] ومحمّد بن أورمة في أنّ الجنّ يأتيهم ـ عليهم السّلام ـ فيسألونهم[٥].

و نقل رواية أحمد الأشعري عنه في أواخر تفصيل ما تقدّم ذكره في صلاة التهذيب[٦] وأحمد البرقي في السنّة في عقود نكاحه[٧] لكن الظاهر سقوط «محمّد بن خالد البرقي» بعدهما، بشهادة مامرّ من الفهرست.

كما أنّ «أحمد بن النضر» في باب التسمية إمّا رجل آخر، فيشكل رواية الكليني عمّن يروي محمّد بن خالد البرقي عنه بواسطة واحدة مع أنّه يروي عن راويه بواسطتين، وإمّا «النضر» مصحّف «نصر» ويكون المراد أحمد بن نصر الأوّل؛ وهو وإن كان مات بعد الكليني بأربع، لكن مرّ ثمّة عن باب مايلحق الشيعة من تمحيص غيبة النعماني أنّ أبا إسحاق النهاوندي حدّثه سنة ٢٦٤[٨]، ويمكن أن يراد به الثاني أو غيرهما ممّن لم يذكر في الرجال.

[٦١٤]

أحمد بن النعمان

قال المصنّف: وقع العنوان في نسخة في باب صفة وضوء رسول الفقيه، و في اخرى محمّد بن النعمان.

أقول: ليس في الباب الّذي قال أثر ممّا ذكر؛ وإنّما في باب الحدّ الّذي إذا بلغ الصبيان لم يجز مباشرتهم «روى عبدالله بن يحيى الكاهلي، قال: سأل أحمد بن النعمان أبا عبدالله عليه السّلام»[٩] نسخة واحدة؛ وحينئذٍ فالعنوان محقّق،

---

(١) الكافي: ٣١٢/٥.
(٢) التهذيب: ٣١٦/٣.
(٣) التهذيب: ٣٠٤/٤.
(٤) الكافي: ٣٣١/١.
(٥) الكافي: ٣٩٦/١.
(٦) التهذيب: ١٧٤/٢.
(٧) التهذيب: ٤١٣/٧.
(٨) الغيبة للنعماني: ٢٠٣.
(٩) الفقيه: ٤٣٦/٣.

والرجل من أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ.

[٦١٥]

أحمد بن وهب بن حفص

الأسدي، الجريري

قال: عنونه النجاشي، وعدّه الشيخ في رجاله في من لم يروعنهم ـعليهم السّلام ـ قائلاً: «روى عنه حميد بن زياد».

أقول: إنّما في النجاشي «أحمد بن وهيب الخ» بالتصغير، و في آخره أيضاً «عن أحمد بن وهيب الخ» وصدّقه الإيضاح وابن داود؛ وإنّما نقل المصنّف «بن وهب» من المطبوعة المصحّفة. وليس في رجال الشيخ «بن حفص الأسدي الجريري».

[٦١٦]

أحمد بن هارون الفامي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم ـعليهم السّلام ـ قائلاً: «روى عنه أبو جعفر بن بابويه».

أقول: قد روى عنه في نصوص لوح الإكمال مترضّياً عليه[1] و روى عنه في كتاب فضائل شهر رمضانه خطبة أمير المؤمنين ـعليه السّلام ـ في فضله مترضّياً عليه[2].

هذا، و في الجامع «روى عنه سهل بن زياد في بقول الكافي» و هو خطأ، فانّه فيه بلفظ «أحمد بن هارون» والمراد به غير الفامي؛ وكيف يمكن اتّحاد من يروي عنه الصدوق بلا واسطة مع من يروي عنه الكليني بواسطتين؟

---

(١) الاكمال: ٣١١/١.

(٢) فضائل الأشهر الثلاثة: ١٠٧.

[٦١٧]

أحمد بن هلال

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «أبو جعفر العبرتأيي صالح الرواية يعرف منها وينكر، وقد روي فيه ذموم من سيّدنا أبي محمّد العسكري عليه السّلام».

و عنوان الفهرست له و قال: قال: «العبرتائي، عبرتا بناحية إسكاف، و هو من بني جنيد، ولد سنة ثمانين ومأة، ومات سنة سبع وستّين ومأتين، كان غالياً متّهماً، وقد روى أكثر اصول أصحابنا».

و نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب العسكري ـ عليه السّلام ـ ونقل عدّه في أصحاب الهادي ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «بغداديّ غالٍ».

و نقل قول الشيخ في باب الوصيّة لأهل ضلال التهذيب: «أنّ أحمد بن هلال مشهور باللعنة والغلوّ، وما يختصّ بروايته لا نعمل عليه»[١].

و نقل قوله في غيبته: «إنّ من المذمومين أحمد بن هلال الكرخي؛ قال أبو عليّ محمّد بن همّام: كان أحمد بن هلال من أصحاب أبي محمّد ـ عليه السّلام ـ فاجتمعت الشيعة على وكالة أبي جعفر محمّد بن عثمان العمرى، بنصّ الحسن العسكري ـ عليه السّلام ـ عليه في حياته عليه، فلمّا مضى الحسن ـ عليه السّلام ـ قالت الشيعة الجماعة له: ألا تقبل أمر أبي جعفر محمّد بن عثمان وترجع إليه وقد نصّ عليه الإمام المفترض الطاعة؟ فقال: لم أسمعه بنصّ عليه بالوكالة، وليس انكر أباه عثمان بن سعيد، فأمّا أن أقطع أنّ أبا جعفر وكيل صاحب الزمان ـ عليه السّلام ـ فلا أجسر عليه؛ فقالوا: قد سمعه غيرك، فقال: أنتم وما سمعتم؛ فوقف على أبي جعفر، فلعنوه وتبرّأوا منه؛ ثمّ ظهر التوقيع على يد الحسين بن روح بلعنه والبراءة منه في جملة من لعن»[٢].

---

(١) التهذيب: ٩/٢٠٤.
(٢) الغيبة: ٢٤٥

و نقل كلام الإكمال في نقله عن ابن الوليد، عن سعد، قال: «ما سمعنا ولا رأينا بمتشيّع رجع من تشيّعه إلى النصب إلا أحمد بن هلال. وكانوا يقولون: ما تفرّد بروايته أحمد بن هلال لا يجوز استعماله[1].

و نقل قول الخلاصة: «و توقّف ابن الغضائري في حديثه إلا ما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة ومحمّد بن أبي عمير من نوادره، وقد سمع هذين الكتابين جلّ أصحاب الحديث فاعتمدوه فيهما».

و نقل عنوان ترتيب الكشّي له، قائلا: «عليّ بن محمّد بن قتيبة، قال: حدّثني أبو حامد أحمد بن إبراهيم المراغي، قال: ورد على القاسم بن العلاء نسخة ما كان خرج من لعن ابن هلال، وكان ابتداء ذلك أن كتب -عليه السّلام- إلى قوّامه بالعراق: احذروا الصوفي المتصنّع! قال: وكان من شأن أحمد بن هلال أنّه كان قد حجّ أربعاً وخمسين حجة، عشرون منها على قدميه. قال: وكان رواة أصحابنا بالعراق لقوه وكتبوا منه، فأنكروا ماورد في مذمّته، فحملوا القاسم بن العلاء على أن يراجع في أمره، فخرج إليه: قد كان أمرنا نفذ إليك في المتصنّع ابن هلال (لا رحمه الله) بما قد علمت، لم يزل (لا غفر الله ذنبه ولا أقاله عثرته) يداخل في أمرنا بلا إذن منّا ولا رضى، يستبدّ برأيه فيتحامى من ذنوبه، لا يمضي من أمرنا إيّاه إلا بما يهواه، يريد إرادة الله بذلك في نار جهنّم! فصبرنا عليه حتّى يبرى الله بدعوتنا عمره، وكنا قد عرّفنا خبره قوماً من موالينا في أيّامه (لا رحمه الله) وأمرناهم بإلقاء ذلك إلى الخاصّ من موالينا؛ ونحن نبرأ إلى الله من ابن هلال (لا رحمه الله) وممّن لا يبرأ منه. وأعلم الإسحاقي (سلّمه الله) وأهل بيته بما أعلمناك من حال هذا الفاجر وجميع من كان سألك ويسألك عنه من أهل بلده و الخارجين ومن كان يستحقّ أن يطّلع

---

(١) الاكمال: ٧٤.

على ذلك، فانّه لا عذر لأحد من موالينا في التشكيك في ما روى عنّا ثقاتنا، قد عرفوا بأنّنا نفاوضهم سرّنا ونحمله إيّاه إليهم، وعرّفنا مايكون من ذلك، إن شاء الله تعالى». قال: «وقال أبو حامد: فثبت قوم على إنكار ما خرج فيه، فعاودوه فيه؛ فخرج: لا شكر الله قدره! لم يدع المرزية بأن لا يزيغ قلبه بعد أن هداه، وأن يجعل ما منّ به عليه مستقرّاً ولا يجعله مستودعاً، وقد علمتم ماكان من أمر الدهقان (عليه لعنة الله) وخدمته وطول صحبته، فأبدله الله بالايمان كفراً حين فعل مافعل، فعاجله الله بالنقمة، ولم يمهله»[١].

أقول: و استثناه ابن الوليد و ابن بابويه و ابن نوح من رجال نوادر الحكمة، كما نقله الفهرست والنجاشي في عنوان محمّد بن أحمد بن يحيى صاحب نوادر الحكمة.

و قال الشيخ في عدّته: «فأمّا الغلاة و المتّهمون و المستضعفون ممّا يختصّ الغلاة بروايته، فان كانوا ممّن عرف لهم حال استقامة وحال غلوّ عمل بما رووه في حال الاستقامة وترك ماروَوه في حال غلوّهم، ولأجل ذلك عملت الطائفة بمارواه أبو الخطّاب محمّد بن أبي زينب في حال استقامته» إلى أن قال: «وكذلك القول في أحمد بن هلال العبرتائي».

و روى الشيخ أيضاً في غيبته توقيعاً خرج عن الحجّة ـ عليه السّلام ـ في الشلمغاني في سنة ٣١٢ بأسانيد، وفي آخره «تولا كم الله انا من التوقى له عنه والمحاذرة منّي على مثل ما كان من تقدّمنا لنظرائه من الشريعي والنميري والهلالي»[٢].

و في فهرست أبي غالب الزراري «مجلس لابن هلال حدّثني به جدّي عن أحمد بن هلال».

(١) الكشّي: ٥٣٥ ـ ٥٣٧.

(٢) الغيبة: ٢٥٤.

هذا، و في خبر الكشّي ـ المتقدم ـ تحريفات:

الأوّل ـ قوله: «فيتحامى من ذنوبه» و هو نقل الترتيب، و في أصله «فيتحامى ديوننا» ولا معنى لواحد منهما.

الثاني ـ قوله: «إلّا بما يهواه يريد» على نقل الترتيب، و لكن في الأصل «إلّا بما يهواه و يريد» وهو الصحيح.

الثالث ـ قوله: «إرادة الله بذلك في نار جهنم» و الظاهر كونه محرّف «أراده الله بذلك في نار جهنم».

الرابع ـ قوله: «حتى يبرى الله بدعوتنا عمره» و في الأصل «حتى تبرّ الله بدعوتنا عمره» وهو الصحيح.

الخامس ـ قوله: « و نحمله إيّاه إليهم وعرّفنا ما يكون من ذلك، إن شاء الله تعالى» فلا معنى ظاهر له.

السادس ـ قوله: «لا شكر الله قدره» و الظاهر كونه محرّف «لا شكر الله سعيه ولا رفع قدره».

السابع ـ قوله: «لم يدع المرزية» و نقله الأصل «لم يدع المرء ربّه» و هو الصحيح. ويكون إشارة إلى قوله تعالى: «ربّنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا» أي لم يدع هذا المرء ـ وهو ابن هلال ـ ربّه تعالى ألّا يزيغ قلبه بعد هدايته، كما أرشده تعالى إلى ذلك.

هذا، و قول النجاشي: «وقد روي فيه ذموم من سيّدنا أبي محمّد العسكري عليه السّلام» الظاهر أنّه أشار إلى ذموم تضمّنها خبر الكشّي ذاك، كقوله فيه: «احذروا الصوفي المتصنّع» وقوله فيه: «قد كان أمرنا نفذ إليك في المتصنّع ابن هلال (لا رحمه الله) بما قد علمت لم يزل (لا غفر الله له ذنبه و لا أقاله عثرته) يداخل في أمرنا بلا إذن منّا ولا رضى، يستبدّ برأيه، الخ» وقوله فيه: «وأعلم الإسحاق (سلّمه الله) و أهل بيته بما أعلمناك من حال هذا

الفاجر» وقوله فيه: «لا شكر الله قدره الخ».

إلا أنّ الخبر لم يعلم كونه من العسكري ـعليه السّلام ـ كما قال، بل الظاهر كونه من الحجة ـعليه السّلام ـ ففيه «ورد على القاسم بن العلاء نسخة ما كان خرج من لعن أبي هلال» والقاسم روى الإكمال كونه من وكلاء الصاحب ـعليه السّلام ـ الّذين رأوه ووقفوا على معجزته. وروى الغيبة: أنّه لقي الهادي والعسكري ـعليهما السّلام ـ وكان لا ينقطع عنه توقيعات مولانا صاحب الزمان ـعليه السّلام ـ على يد أبي جعفر محمّد بن عثمان العمري وبعده على يد أبي القاسم الحسين بن روح.

وبالجملة: إنّما كان يرد على القاسم التوقيع من الصاحب، لا من العسكري ـعليه السّلام ـ وإن أدركه.

وأيضاً، الخبر دالّ على موت ابن هلال في زمن خروج التوقيع، ففيه «فصبرنا عليه حتّى تبّر الله ـبدعوتنا ـ عمره، وكنّا قد عرّفنا خبره قوماً من موالينا في أيّامه، لا رحمه الله» والعسكري ـعليه السّلام ـ توفّي سنة ستّين ومأتين، وهذا مات ـعلى ما قال الفهرست ونقله النجاشي نفسه عن ابن همام ـ سنة سبع وستّين ومأتين؛ فكيف يمكن أن يكون التوقيع بعد موته من العسكري ـعليه السّلام ـ؟

وأيضاً، ظاهر خبر الغيبة ـالمتقدّم ـ أن زيغه كان بعد العسكري ـعليه السّلام ـ ففيه «فلمّا مضى الحسن ـعليه السّلام ـ قالت الشيعة الجماعة: ألا تقبل أمر أبي جعفر محمّد بن عثمان؟» إلى أن قال: «فأمّا أن أقطع أنّ أباجعفر وكيل صاحب الأمر ـعليه السّلام ـ فلا أجسر عليه» بل المفهوم من آخر ذاك الخبر أنّ التوقيع كان بعد موته بكثير، ففيه «ثمّ ظهر التوقيع على يد أبي القاسم الحسين بن روح بلعنه والبراءة منه في جملة من لعن» وأوّل وكالة الحسين بن روح كان سنة ثلاثمأة وأربع أو خمس.

و يمكن أن يكون التوقيع الأوّل ممّا في خبر الكشّي، و هو قوله: «احذروا الصوفي المتصنّع» من الحجّة -عليه السّلام- في زمان حياته على يد أبي جعفر العمري؛ والتوقيع الثاني والثالث منه -عليه السّلام- فيه بعده على يد الحسين بن روح؛ فقد عرفت أنّ توقيعات الحجّة -عليه السّلام- إلى القاسم بن العلاء تجرى على يد محمّد بن عثمان والحسين بن روح.

و بالجملة: الذموم الّتي وردت في هذا الرجل كان من الحجّة -عليه السّلام- سواء استند النجاشي فيها إلى خبر الكشّي أو خبر الغيبة؛ وإنّما يمكن أن يكون بعضها منه -عليه السّلام- في حياته، وبعضها منه -عليه السّلام- بعد وفاته.

كما أنّ قوله: «صالح الرواية يعرف منها وينكر» ليس بجيّد؛ وكان الصواب أن يقول: «كثير الرواية، يعرف منها وينكر» وكيف نقول: هو صالح الرواية! وقد أجمعوا على أنّ ماتفرّد بروايته لا يجوز استعماله.

قال المصنّف: قال صاحب المعراج: قول الاكمال: «قال سعد: ماسمعنا ولا رأينا بمتشيّع رجع من تشيّعه إلى النصب إلا أحمد بن هلال» يدلّ على نصبه، لا غلوّه كما قال القوم، ولا وقفه على أبي جعفر -عليه السّلام- كما نقله الغيبة.

قلت: الغلوّ في المحبّة ينافي النصب، لا الغلوّ المقابل للاستقامة؛ وقد عرفت أنّ العدّة قال: «فما يختصّ الغلاة بروايته، فان كانوا ممّن عرف لهم حال استقامة وحال غلوّ، عمل بما رووه في حال الاستقامة وترك ما رووه في حال غلوّهم».

و أمّا قول المصنّف: «المراد بالغلوّ: الغلوّ في أمير المؤمنين، وبالنصب: النصب للأمام الأخير» فهو كما ترى! فلم يقل أحد بأنّ هذا غلا في أمير المؤمنين -عليه السّلام- وقال بالوهيّته.

و أمّا قول المعراج: «ولا وقفه على أبي جعفر -عليه السّلام- كما نقله الغيبة» فهو

وهم منه وتخليط؛ فتوهّم أنّه وقف على أبي جعفر الجواد ـعليه السّلام ـ مع أنّ المراد: وقف على أبي جعفر محمّد بن عثمان ولم يقل بوكالته عن الحجّة ـعليه السّلام ـ كما قال بوكالة أبيه.

ثمّ إنّ المصنّف طوّل في قبول خبره و عدمه. و التحقيق أنّ الرجل حيث كان له حال استقامة وحال تخليط يعمل بما رواه في استقامته، كما نقله العدّة عن الطائفة؛ وأمّا مارواه في حال تخليطه: فان كان من المشيخة والنوادر أيضاً عمل به، كما قال ابن الغضائري؛ وإلا فلا، ككثير من أخبار كتاب محمّد بن أحمد بن يحيى، ولذا استثنوه من رواياته؛ إلا أنّ تشخيص كلّ ذلك لا يتيسّرلنا، وإنّما كان متيسّراً للمشايخ الثلاثة، حيث كان جميع الاصول بأيديهم.

و الّذي يفيدنا اليوم أن نقول: إنّ أخباره الّتي رواها الكافي والفقيه حجّة لتوخّيهما في نقل الأخبار الصحيحة، كما صرّحا به في أوّل كتابيهما، فلابدّ أنّهما رويا عنه مارواه في حال استقامته؛ دون أخباره الّتي رواها التهذيب والاستبصار، لأنّ موضوعهما الاستقصاء والجمع بين الأخبار؛ وإن كان الشيخ فيهما يذكر الطعن في أخباره وأخبار نظرائه غالباً، ومنها: في باب الوصيّة من التهذيب المتقدّم.

هذا، و في تيمّم التهذيب[1] و أواخر طوافه «سعد، عن الحسن بن عليّ، عن أحمد بن هلال»[2] وفي باب من يجب عليه التمام من الاستبصار «الصفّار، عن الحسن بن عليّ، عن أحمد بن هلال»[3] وفي المراد من «الحسن» أقوال: «أقربها أنّه الحسن بن عليّ الزيتوني، كما يشهد له مزار التهذيب[4] والباب ٢٢ من

---

(١) التهذيب: ١/١٩٠.
(٢) التهذيب: ٥/١٤٠.
(٣) الاستبصار: ١/٢٣٥.
(٤) التهذيب: ٦/٤٨.

العيون ١ وعلّة عدم خلوّ الأرض من الحجّة من العلل [٢] وروى سعد عنه بلا واسطة ـ أيضاً ـ في مشيخة الفقيه في طريقه وطريق امية بن عمرو [٣] وزيادات فضل صلاة التهذيب [٤] وزيادات مايجوز الصلاة فيه منه [٥].

قال المصنف: نقل الجامع رواية الحسين بن أحمد المالكي والحسين بن أحمد وعليّ بن محمّد الجبائي وعليّ بن محمّد، عنه.

قلت: الأوّلان واحد، كالأخيرين. و إنّما ينقل الجامع الأخبار ويستقصيها مع اختلاف تعبيراتها. فقال: «عنه العبيدي في الوصيّة بثلث من التهذيب [٦] ومحمّد بن عيسى في حكم جنابته [٧]» وهما واحد. ومورد رواية الحسينين: آخر أغسال مفروضات التهذيب [٨] وغيبة الكافي [٩]. ومورد رواية العليّين: في فضل زيارة الحسين، التهذيب [١٠] وما جاء في إثني عشر الكافي [١١]. وباقي من نقل الجامع روايته عن هذا: محمّد بن عليّ بن محبوب في أنفال التهذيب [١٢] وموسى بن الحسن في أواخر طوافه [١٣] وأحمد بن موسى النوفلي في عتقه [١٤] ومحمّد بن أحمد بن يحيى في صلاة غريقه [١٥] وأحمد بن محمّد بن عبدالله في أنّ الآيات التي ذكرها الله تعالى هم الائمة ـ عليهم السّلام ـ [١٦] ومحمّد بن يحيى في نوادر طواف الكافي [١٧] وأبو قتادة في زيادات تلقين التهذيب [١٨].

هذا، و قد عرفت من ابن الغضائري روايته عن ابن أبي عمير نوادره؛ وفي تغطية رأس الاستبصار «عنه وعن ابن أبي عمير» [١٩] فالظاهر زيادة الواو.

---

(١) لم نجده في الباب. (٢) علل الشرايع: ١٩٨. (٣) الفقيه: ٥١٧/٤ و ٥٢٨.
(٤) التهذيب: ٢٤٠/٢. (٥) التهذيب: ٣٥٧/٢. (٦) التهذيب: ١٩٧/٩.
(٧) التهذيب: ١٤٥/١. (٨) التهذيب: ١١٧/١. (٩) الكافي: ٣٤٢/١.
(١٠) التهذيب: ٤٠٨/٦. (١١) الكافي: ٥٢٩/١. (١٢) التهذيب: ١٣٤/٤.
(١٣) التهذيب: ١٤٠/٥. (١٤) التهذيب: ٢٤٩/٧. (١٥) التهذيب: ١٧٥/٣.
(١٦) الكافي: ٢٠٧/١. (١٧) الكافي: ٤٢٧/٤. (١٨) التهذيب: ٤٦٦/١.
(١٩) الاستبصار: ١٨٥/٢.

هذا، و الفهرست قال: «كان غالياً متهماً في دينه» و المصنّف أسقط كلمة «في دينه» في النقل عنه. وله خبطات كثيرة لم نتعرّض لها، لئلّا يطول الكلام.

[٦١٨]

أحمد بن هودة

قال: قال الوحيد: هو أحمد بن نصر بن سعيد، المتقدّم .

أقول: مرّ قول الشيخ في رجاله في ذاك : «أبوه يلقّب هودة» ومرّ قول النعماني: «حدّثنا أحمد بن هودة بن أبي هراسة الباهلي».

[٦١٩]

أحمد بن يحيى أبو نصر

الفقيه، السمرقندي

قال: قال الشيخ في رجاله في من لم يروعنهم -عليهم السّلام- هنا: «أحمد بن يحيى، يكنّى أبا نصر، من غلمان العيّاشي» وفي الكنى «أبو نصر بن يحيى، الفقيه، من أهل سمرقند، ثقة، خيّر، فاضل، كان يفتي العامّة بفتياهم، والحشويّة بفتياهم، والشيعة بفتياهم».

أقول: حيث إنّ دأب الشيخ ليس عنوان رجل في الأسماء والكنى، فعنوانه لهذا في الكنى إمّا غفلة عن عنوانه في الأسماء، وإمّا ذهول عن اتّحادهما، كما أنّ اقتصار الخلاصة على عنوان الثاني مع عدم التنبيه على اسمه المذكور هنا دليل ذهوله عن اتّحادهما.

[٦٢٠]

أحمد بن يحيى بن حكيم

الأودي، الصوفي

نقل عنوان النجاشي له، و قال: قال: «كوفي، أبو جعفر ابن أخي ذبيان،

ثقة، له كتاب دلائل النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ رواه عنه جعفر بن محمّد بن مالك الفزاري».

أقول: بل قال: «أبو جعفر بن أخي ذبيان» بدون ألف في «بن».

ثمّ إنّ النجاشي جعل أحمد هذا أوديّاً و جعل عمّه ذبيان بن حكيم أزديّا، فأحدهما غلط؛ ولعلّ الصواب مائمّة؛ وهنا خلط بينه وبين أحمد بن يحيى بن زكريّا، فذاك أوديّ؛ فعنون تقريب ابن حجر ذاك، قائلاً: «الأودي، أبو جعفر، الكوفي، العابد، ثقة، من الحادية عشرة» ولعلّ وصفه بالصوفي أيضاً في معنى قول ابن حجر في ذاك: «العابد». كما أنّ قوله: «كوفي أبو جعفر» ليس بجيّد وكان المناسب أن يقول: «أبو جعفر بن أخي ذبيان كوفي ثقة».

[٦٢١]

أحمد بن يحيى الراوندي

عدّه الشهرستاني في ملله من مصنّفي الشيعة[١] والظاهر أنّ مراده ابن الراوندي المعروف.

[٦٢٢]

أحمد بن يحيى بن زكريّا

القطّان، أبو العبّاس

قال: وقع في طريق الفقيه.

أقول: روى عنه بواسطة واحدة في المعاني في باب عرض الأمانة[٢].

وكذلك في الخبر التاسع في باب ما أخبر به الصادق ـ عليه السّلام ـ من وقوع الغيبة من إكماله[٣] وأمّا ما في نسخة «أحمد بن محمّد بن يحيى بن زكريّا القطّان» فتصحيف.

---

(١) الملل والنحل: ١/١٩٠. (٢) معاني الأخبار: ١٠٨. (٣) اكمال الدين: ٣٣٦.

[٦٢٣]

أحمد بن يحيى المقري

روى أواخر ميراث ابن الملاعنة في التهذيب «عن محمَّد بن أحمد بن يحيى، عن ابن أبي نصر، عن أحمد بن يحيى المقري» [١] والظاهر زيادة الابن في ابن أبي نصر؛ فروى المعاني [٢] والتهذيب [٣] خبر النهي عن الخرقاء والشرقاء في الاضحيّة باسنادهما، عن محمَّد بن أحمد بن يحيى، عن أبي نصر البغدادي، عنه. ثمّ الظاهر عاميّته، كما يظهر من باقي رجال الخبر.

[٦٢٤]

أحمد بن يحيى المكتب

قال: روى الإكمال عنه مترضّياً.

أقول: لم يعيّن مورده؛ والّذي وقفت عليه في الباب السابع من العيون روايته عنه بدون الترضّي. وكونه من العامّة غير بعيد، لرواية الصدوق في غير الفقيه عنهم كثيراً؛ ويؤيّده سنده «عن أحمد بن محمَّد الورّاق، عن عليّ بن هارون الحميري» فليسا من رجالنا.

[٦٢٥]

أحمد بن يزيد

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الكاظم ـعليه السّلامـ ومع أخيه أحمد بن يزيد في أصحاب العسكري ـعليه السّلامـ .

أقول: و كأنّه أراد أن يقول: «و مع أخيه إبراهيم بن يزيد» فقال: «أحمد بن يزيد».

و كيف كان: يصدّق كونه من أصحاب الكاظم ـعليه السّلامـ رواية

---

(١) التهذيب: ٩/٣٤٨. (٢) معاني الاخبار: ٢٢٢. (٣) التهذيب: ٥/٢١٢.

الحسين بن سعيد عنه عن أبي الحسن الأوّل ـعليه السّلامـ في أشنان الكافي[1] وأمّا من عدّه في أصحاب العسكري ـعليه السّلام ـ فلعلّه آخر.

[٦٢٦]

أحمد بن اليسع بن عبدالله

القمّي

نقل عنوان ابن داود له، قائلاً: «م. جش. ثقة ثقة».

و قال: يحتمل أن يكون نسخته من النجاشي في أحمد بن حمزة بن اليسع كانت بلفظ «أحمد بن اليسع».

أقول: يشهد له أنّه في أحمد بن حمزة اقتصر على رمز «جخ» و ذكر هذا في فصل من وثّقه النجاشي مرّتين أيضاً؛ وبعد خلطه في نفسه وعدم صحّة نسخة نجاشيه كنسخة فهرسته ورجاله لاعبرة بما تفرّد به.

[٦٢٧]

أحمد بن يعقوب السنائي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في من لم يروعنهم ـعليهم السّلام ـ وقال: قال: «يكنّى أبابصير، له تصانيف، من غلمان العيّاشي».

أقول: الّذي وقفت عليه و نقله الوسيط «يكنّى أبا نصر الخ» وكذا في مطبوع الحيدريّة، عنونه رجال الشيخ في ٩ من باب همزته.

ثمّ قد عرفت في المقدّمة كون «كونه من غلمان العيّاشي» مدحاً، لكونه مساوقاً لكونه من العلماء الأجلّة، كالكشّي. وتقدّم «أحمد بن يحيى» الّذي قال فيه ذلك هنا، ووثّقه ومدحه في الكنى.

* * *

(١) الكافي: ٣٧٨/٦.

[٦٢٨]

أحمد بن يوسف

مولى بني تيم الله

نقل: عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «كوفي، كان منزله بالبصرة، ومات ببغداد، ثقة».

أقول: ألطف ابن داود، حيث قال في معنى قول الشيخ في رجاله: «كوفي الأصل، بصري المنزل، بغدادي الوفاة».

[٦٢٩]

أحمد بن يوسف بن أحمد

العريضي، العلوي، الحسيني

قال: قال في أمل الآمل: «كان فاضلاً، فقيهاً، صالحاً، عابداً، روى عن والده العلّامة».

أقول: لابدّ أنّه حرّف على الأمل، و أنّه قال: «روى العلّامة عن والده عنه» فروى العلّامة في آخر خلاصته كتابي الكشّي والنجاشي وكتب الصدوق والشيخ عن والده عن هذا باسناده عنهم بها.

[٦٣٠]

أحمد بن يوسف بن يعقوب

الجعفي

قال: لم أقف فيه إلا على رواية أحمد بن محمّد بن سعيد و محمّد بن عبدالله الهاشمي عنه، وروايته عن محمّد بن زيد النخعي وعليّ بن داود الحداد عن أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ وعن هارون بن مسلم.

أقول: بل عن «محمّد بن يزيد» لا «زيد» ولا يظهر ممّا قال اسم جدّ له.

و موارد ما قال، كما في الجامع: الفهرست في الأصبغ، والتهذيب في فضل زيارة السجّاد ـ عليه السّلام ـ [١] وفي الكافي في من كره مناكحته [٢] فاذا لم يقف فيه إلا على ما قال فمن أين أتى باسم جدّه؟ وإنّما يظهر اسم جدّه من النجاشي في الحسن بن الحسين الجحدري وفي جميل بن درّاج، ولفظ الثاني «عن أحمد بن محمّد بن سعيد، عن أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي، من كتابه وأصله، في رجب سنة تسع ومأتين؛ قال: حدّثنا الحسن بن عليّ بن بنت إلياس».

و منه يظهر روايته عن الحسن بن عليّ بن بنت إلياس أيضاً، كما يظهر من الأوّل روايته عن الحسين بن محمّد بن عليّ الأزدي أيضاً.

ثمّ بعد نقل النجاشي ـ في جميل ـ كونه ذا كتاب كان عليه عنوانه مستقلاً؛ كما كان على الشيخ في رجاله، لعموم موضوعه؛ وأمّا في الفهرست: فلعلّه لم يقف على كتابه.

ثمّ رواية محمّد بن عبدالله الهاشمي عن هذا غير معلوم، و إن نقله الجامع فيه، فانّه بلفظ «عن أحمد بن يوسف» ولعلّه أحمد بن يوسف المتقدّم كونه من أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ فالطبقة بعد روايته عن الصادق ـ عليه السّلام ـ بواسطة واحدة لا تمنعه؛ ولا شاهد لإرادة الجعفي به كما في خبر فضل زيارة السجّاد ـ عليه السّلام ـ فانّه وإن كان أيضاً بلفظ «أحمد بن يوسف» لكن راويه ابن عقدة الّذي روى عن الجعفي.

[٦٣١]

أحمر بن جزي السدوسي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قائلاً: «كنيته أبو سعيد، سكن البصرة، سمع منه الحسن البصري».

---

(١) التهذيب: ٦/٧٩.

(٢) الكافي: ٥/٣٥٢.

أقول: ظاهر رجال الشيخ كونه من سدوس نسباً، و هو المفهوم من ابن مندة وأبي نعيم نقلاً عن البخاري، وصرّح الاستيعاب بكونه مولاهم، وقال الشيخ في رجاله: «كنيته أبو سعيد» وفي الاستيعاب «يكنّى أبا جزء» ولعلّ «أبوسعيد» في رجال الشيخ محرّف «أبوشعبل» خلطاً بينه وبين أحمر بن معاوية الآتي

و كيف كان: فسماع الحسن منه هو خبره، قال ـ كما في اسد الغابة ـ : «حدّثنا أحمر صاحب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال: ان كنّا لنأوي للنبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ ممّا يجافي مرفقيه عن جنبيه»[1].

قلت: المحتمل كون المراد من الخبر: إنّا كنّا نقعد عن يمين النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ ويساره غير متّصلين به، بل بفصل مجافات المرفقين عن الجنبين ـ أي في الركوع والسجود ـ.

قال المصنّف: عن ابن حجر «بن جزء» و في نسخة «جرّي» من أسماء السمك، وفي اخرى «جمري» وفي بعضها «حزي» وفي بعضها «خوي».

قلت: الصواب ما نقله الاستيعاب عن الدار قطني «جزي» بكسر الجيم والزاي جميعاً. وما نقله ـ من جرّي وجمري وحزي وخوي ـ كلّها محرّف «جزي» الّذي قاله الدار قطني.

نعم ما نقله عن ابن حجر: من «جزء» أيضاً قول؛ لكنّ الّذي نقله الوسيط عن ابن حجر «جرء» بفتح الجيم ثمّ راء ساكنة ثمّ همزة، معيّناً.

[٦٣٢]
أحمر بن معاوية بن سليم
بن لاي بن الحارث، أبو شعبل

قال: عدّه جماعة من الفريقين منهم الشيخ في رجاله في أصحاب النبيّ

---

(۱) اسد الغابة: ۱/٥۳.

ـصلّى الله عليه وآله ـ.

أقول: الّذي وجدت في رجال الشيخ «أحمر بن معاوية» بلا زيادة؛ وفي الاستيعاب «أحمر بن سليم» بلا زيادة. نعم: ذكره بعنوانه اسد الغابة، قائلاً:

حديثه عند ولده، يرويه محمّد بن عمر بن حفص بن السكن بن سواء بن شعيل بن أحمر بن معاوية، عن أبيه، عن جدّه: أنّ أحمر وفد إلى النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ وكان وافد بني تميم، فكتب له النبيّ كتاباً ولا بنه شعبل، وكان يكنّى بأبي شعبل «هذا كتاب لأحمر بن معاوية وشعبل بن أحمر في رحالهم وأموالهم، فمن آذاهم فذمّة الله منه خليّة إن كانوا صادقين» وكتب عليّ بن أبي طالب، وختم الكتاب بخاتم النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ قال أبونعيم: كذا قال محمّد بن عمر، وأرى فيه إرسالاً، وذكر أنه غريب، لايعرف إلا من هذا الوجه، أخرجه ابن مندة وأبونعيم. شعبل ضبطه محمّد بن نقطة بكسر الشين

قلت: وجه قول أبي نعيم بإرساله أنّه إذا كان يرويه محمّد بن عمر بن حفص عن أبيه عن جدّه، يكون الراوي حفصاً، مع أنّ أحمر الّذي قال: «وفد إليه صلّى الله عليه وآله» جدّ جدّه. ولعلّ أصل الخبر كان «عن آبائه، عن جدّه» بمعنى أنّ كلّ ابن روى عن أبيه إلى جدهم الأعلى الصحابي.

قلت: و كون الكاتب أمير المؤمنين ـعليه السّلام ـ لروايتهم أنّه ـعليه السّلام ـ كان كاتب عهوده ـصلّى الله عليه وآله ـ للناس، دون رسائله.

هذا، و كون «أحمر بن جزي» غير «أحمر بن معاوية» ـ كما فعل الشيخ في رجاله ـ الأصل فيه ابن مندة، ثمّ أبونعيم، جعلا الأوّل من سدوس «بن جزي بن شهاب بن جزء بن ثعلبة بن زيد بن مالك بن سنان الربيعي السدوسي» نقلاًعن البخاري، وجعلا الثاني من تميم «ابن معاوية بن سليم بن لاى بن الحارث بن صريم بن الحارث» وهو «مقاعس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيدمناة بن تميم».

و اقتصر ابن عبدالبرّ على واحد مخلّطاً بينهما، فقال في الأوّل: «هو أحمر بن

جزء بن معاوية بن سليمان».

[٦٣٣]

أحنف بن قيس

أبو بحر، التميمي، السعدي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب النبيّ ـصلّى الله عليه وآلهـ قائلاً: ««سكن البصرة،اسمه الضحّاك » ونقل عدّه في أصحاب عليّ ـعليه السّلامـ بلفظ «الأحنف بن قيس،التميمي» وفي أصحاب الحسن ـعليه السّلامـ بلفظ «الأحنف بن قيس».

و نقل ما في الكشّي فيه: قيل للأحنف: إنّك تطيل الصوم! فقال: أُعدّه لشرّ يوم عظيم، ثمّ قرأ «يخافون يوماً كان شرّه مستطيراً» وروي أنّ الأحنف بن قيس وفد إلى معاوية وحارثة بن قدامة والحباب بن يزيد، فقال معاوية للأحنف: أنت الساعي على أمير المؤمنين عثمان، وخاذل امّ المؤمنين عائشة، والوارد الماء على عليّ بصفّين؟ فقال: يا أمير! من ذاك ما أعرف ومنه ما انكر؛ أمّا أمير المؤمنين عثمان: فأنتم معشر قريش حصرتموه بالمدينة والدار منّا عنه نازحة، وقد حضره المهاجرون والأنصار عنه بمعزل، وكنتم بين خاذل وقاتل؛ وأمّا عائشة: فانّي خذلتها في طول باع ورحب شرب، وذلك لأنّي لم أجد في كتاب الله إلا أن تقرّ في بيتها؛ وأمّا ورودي الماء بصفّين: فانّي وردت حين أردت أن تقطع رقابنا عطشاً، فقام معاوية وتفرّق الناس. ثمّ أمر للأحنف بخمسين ألف درهم ولأصحابه بصلة، فقال للأحنف حين ودّعه: حاجتك؟ قال: تدرّعلى الناس عطيّاتهم وأرزاقهم، فان سألت المدد أتاك منّا رجال سليمة الطاعة شديدة النكاية. وقيل: إنّه كان يرى رأي العلويّة. ووصل الحباب بثلاثين ألف درهم، وكان يرى رأي الاموية؛ فصار الحباب إلى معاوية، فقال: يا أمير المؤمنين! تعطى الأحنف ـورأيه رأيهـ خمسين ألف

درهم! وتعطيني -ورأيي رأيي- ثلاثين ألف درهم! فقال: يا حباب إنّي اشتريت بها دينه، فقال الحباب: يا أمير المؤمنين تشتري منّي أيضاً ديني؟ فأتمّها له وألحقه بالأحنف؛ فلم يأت على الحباب اسبوع حتّى مات، وردّ المال بعينه إلى معاوية؛ فقال الفرزدق، يرثي الحباب:

أتاكل ميراث الحباب ظلامة	و ميراث حرب جامد لك ذائبه
أبوي و عمي يا معاوية اورثا	تراثاً فيختار التراث أقاربه
ولو كان هذا الدين في جاهليّة	عرفت من المولى الجليل جلائبه
ولو كان هذا الامر في غير ملككم	لأدّيته أو غصّ بالماء شاربه
فكم من أب لي يامعاوية! لم يكن	أبوك الّذي عبد شمس يقاربه

و روى بعض العامّة عن الحسن البصري قال: حدّثني الأحنف أنّ عليّاً -عليه السّلام- كان يأذن لبني هاشم وكان يأذن لي معهم؛ قال: فلمّا كتب إليه معاوية: إن كنت تريد الصلح فامح عنك اسم الخلافة؛ فاستشار بني هاشم، فقال رجل منهم: إنزح هذا الإسم الّذي نزحه الله! قالوا: فانّ كفّار قريش لمّا كان بين رسول الله -صلّى الله عليه وآله- وبينهم ما كان، كتب «هذا ما قضى به محمّد رسول الله أهل مكّة» كرهوا ذلك وقالوا: لو نعلم أنّك لرسول الله ما منعناك أن تطوف بالبيت! قال: فكيف إذا؟ قالوا: اكتب «هذا ما قضى عليه محمّد بن عبدالله وأهل مكة» فرضي؛ فقلت لذاك الرجل كلمة فيها غلظة، وقلت لعليّ: أيّها الرجل! والله مالك ما قال رسول الله صلّى الله عليه وآله! إنّا ما حابيناك في بيعتنا، ولو نعلم أحداً في الأرض اليوم أحقّ بهذا الأمر منك لبايعناه ولقاتلناك معه، اقسم بالله! إن محوت عنك هذا الإسم الّذي دعوت الناس إليه وبايعتهم عليه، لا ترجع إليك أبداً[1].

---

(١) الكشّي: ٩٠ - ٩٣.

أقول: و في العقد الفريد: دخل شاميّ على معاوية و كان آخر كلامه أن لعن عليّاً ـعليه السّلام ـ فأطرق الناس وتكلّم الأحنف، فقال: إنّ هذا القائل لو يعلم أنّ رضاك في لعن المرسلين لعنهم! فاتّق الله! ودع عنك عليّاً، فقد لقي ربّه وأفرد في قبره وخلا بعمله، وكان والله! المبرز سيفه، الطاهر ثوبه، الميمون نقيبته، العظيم مصيبته؛ فقال له معاوية: لقد أغضيت على القذى وقلت ما ترى، وأيم الله! لتصعدنّ المنبر فتلعنه طوعاً أو كرهاً؛ فقال: إن تعفني فهو خير لك وإن تجبرني فوالله لا تجري فيه شفتاي أبداً! ومع ذلك لأنصفنّك في القول؛ قال: وما أنت قائل إن أنصفتني؟ قال: أقول: إنّ معاوية أمرني أن ألعن عليّاً، وإنّ عليّاً ومعاوية اختلفا وادّعى كلّ واحد منهما أنّه بغي عليه وعلى فئته، فاذا دعوت فأمّنوا، ثمّ أقول: اللهم العن أنت وملائكتك وأنبياءك وجميع خلقك على الباغي منهما على صاحبه! والعن الفئة الباغية! اللهم العنهم لعناً كثيراً! أمّنوا رحمكم الله! لا أزيد على هذا ولا انقص منه حرفاً ولو كان فيه ذهاب نفسي، فقال معاوية إذن نعفيك يا أبا بحر[1].

ثمّ الظاهر أنّ قول الكشّي: «روى بعض العامّة عن الحسن البصري الخ» إشارة إلى مارواه الطبري «عن عليّ بن مسلم الطوسي، عن حيّان، عن مبارك، عن الحسن البصري، قال: أخبرني الأحنف أنّ معاوية كتب إلى عليّ أن امح هذا الاسم إن أردت أن يكون صلح؛ فاستشار، وكانت له قبّة يأذن لبني هاشم فيها ويأذن لي معهم؛ قال: ما ترون في ما كتب به معاوية؟ قالوا: برحه الله، فانّ رسول الله ـصلّى الله عليه وآله ـ حين وادع أهل مكّة كتب «محمّد رسول الله» قالوا ذلك، حتّى كتب «هذا ما قاضى عليه محمّد بن عبدالله» فقلت له: أيها الرجل! مالك ما لرسول الله ـصلّى الله عليه وآله ـ

(١) عقد الفريد: ٢٨/٤.

الخ».

و منه يظهر ما في خبر الكشّي من التحريفات، و أنّ قوله فيه: «فقال رجل منهم: انزح هذا الاسم الّذي نزحه الله، فقالوا» مصحّف «قالوا: برحه الله» أي قال بنو هاشم: برح الله معاوية.

كما أنّ في خبره الأوّل تحريفات:

الأوّل: «الحباب» في المواضع الثمانية منه و آخرها في شعر الفرزدق ـ بالموحّدتين ـ محرّف «الحتات» ـ بالمثنّاتين ـ و يأتي عنوان حتات في محلّه.

الثاني: قوله فيه: «و الوارد الماء على عليّ بصفّين» والظاهر أنّ الأصل «والوارد لعليّ على الماء».

الثالث: قوله: «يا أمير» محرّف «يا أمير المؤمنين» إلا أنّ «يا أمير» في ترتيب الكشّي،وفي أصله «يا أمير المؤمنين».

الرابع: قوله: «و قد حضره المهاجرون و الأنصار عنه بمعزل» كما نقله الترتيب محرّف «وقد حصرها المهاجرون والأنصار، ونحن عنه بمعزل» ولكن في أصل الكشّي «وقد حضرت المهاجرون والأنصار، ونحن عنه بمعزل».

الخامس: قوله: «و رحب شرب» في ترتيبه «و رحب و شرب» في أصله محرّف «ورحب سرب» وهو كقوله: «طول باع» كناية عن غاية معذوريته فيه، واستنادنا فيه إلى قولهم: «السرب: الطريق» وقد كان طلاق الجاهليّة «اذهبي، فلا أنده سربك» أي لا أردّ طريقك.

قال المصنّف: قول الشيخ في رجاله «و اسمه الضحّاك» لم أفهم الوجه فيه، فانّ كتب التاريخ والرجال قد اتّفقت على أنّ اسمه صخر، وعسى أن يكون الضحّاك صفة له أو أحد أجداده، لا اسمه.

قلت: كلامه خبط؛ فصرّح ابن قتيبة و ابن عبدالبرّ بالاختلاف في اسمه

بين الضحّاك وصخر، وجعلا الضحّاك ـ الّذي في رجال الشيخ ـ أظهر وأشهر؛ وما احتمله: من كون الضحّاك اسم أحد أجداده أيضاً غلط؛ فرفع الاستيعاب نسبه إلى تميم، وليس فيه ضحّاك.

قال المصنّف: إنّه حسن.

قلت: هو أيضاً خبط، وكيف يكون حسناً؟ ولم يحضر الجمل! وفي كتاب جمل المفيد: بعث الأحنف في الجمل إلى أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ إن شئت أتيتك في مأتين من أهل بيتي، وإن شئت حبست عنك أربعة آلاف سيف من بني سعد؛ فقال رجل لأمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ: من هذا؟ قال: أدهى العرب وخيرهم لقومه؛ فقال: كذلك هو وإنّي امثلّ بينه وبين المغيرة، لزم الطائف أقام بها ينتظر على من تستقيم الامّة، وقال: إنّي لأحسب أنّ الأحنف لأسرع إلى ما تحبّ من المغيرة؛ فقال ـ عليه السّلام ـ: أجل! مايبالي المغيرة أيّ لواء رفع، لواء ضلالة أو هدى[1].

وكيف يكون حسناً؟ وقد دعاه الحسين ـ عليه السّلام ـ فلم يجبه! قال ابن قتيبة في عيونه: كتب الحسين ـ عليه السّلام ـ إلى الأحنف يدعوه إلى نفسه، فلم يردّ الجواب وقال: قد جرّبنا آل أبي الحسن، فلم نجد عندهم أيالة للملك ولا جمعاً للمال ولا مكيدة في الحرب.

وكيف يكون حسناً؟ وساعد المصعب في قتل المختار الّذي أراد أخذ ثاره ـ عليه السّلام ـ! قال الطبري: كان الأحنف على خمس تميم في قتل المختار[2].

وأمّا رواية اسد الغابة عن الحسن «قال الأحنف: بينا أنا أطواف بالبيت ـ في زمن عثمان ـ إذ أخذ رجل من بني ليث بيدي، فقال: ألا ابشّرك؟ قلت: بلى؛ قال: أتذكر إذ بعثني النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ إلى قومك،

---

(١) الجمل: ١٥٨.

(٢) تاريخ الطبري: ٦/٩٥.

فجعلت أعرض عليهم الاسلام وأدعوهم إليه، فقلت أنت: إنّك لتدعو إلى خير وتأمر به وإنّه ليدعو إلى الخير؛ فبلغ ذلك النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ فقال: اللّهم اغفر للأحنف؛ فكان الأحنف يقول: فما شيء من عملي أرجى عندي من ذلك، يعني دعوة النبيّ صلّى الله عليه وآله » فمع عدم ثبوتها أعمّ أيضاً.

هذا، و في عيون ابن قتيبة «قال عبدالملك بن عمير: قدم علينا الأحنف الكوفة مع المصعب، فما رأيت خصلة تذمّ إلا وقد رأيتها في الأحنف، كان صعل الرأس متراكب الأسنان، أشدق، مائل الذقن، ناتي الوجه، غائر العينين، خفيف العارض، أحنف الرجل؛ ولكنه إذا تكلّم جلّى عن نفسه»[1].

قلت: و منه يظهر وجه تسميته بالأحنف، و لابدّ أنّ حنف رجله كان كثيراً.

و في صفّين نصر «قال الأحنف بصفّين و هو مع علي ـعليه السّلام ـ: هلك العرب! فقال له أصحابه: وإن غلبنا! قال: نعم، قالوا: وإن غلبنا! قال: نعم، قالوا: والله ما جعلت لنا مخرجاً! فقال: إن غلبنا لم نترك بها رئيساً إلا ضربنا عنقه وإن غلبنا لم يعرج رئيس عن معصية الله أبداً» ٢.

[٦٣٤]
الأخرم الأسدي

قال المصنّف: كان يقال له: فارس النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ قتل سنة ستّ، وحاله مجهول.

أقول: لم يذكر مستنده، كما هو دأبه و موضوع كتابه. و قد عنونه الاستيعاب، وقال: «قتل شهيداً في غارة عبدالرحمان بن عيينة بن حصين على سرح النبيّ صلّى الله عليه وآله».

---

(١) عيون ابن قتيبة: ٣٥/٤. (٢) صفّين نصر: ٣٨٧.

و الصحابة الّذين ماتوا في عصره ـ صلّى الله عليه وآله ـ يمكن القول بحسن حالهم إذا لم يكونوا من المنافقين، فضلاً عمّن استشهد منهم.

و يأتي بعنوان «محرز بن نضلة» و المصنّف عنون كلاً منهما ولم يتفطّن لاتّحادهما حتّى ينبّه.

[٦٣٥]

أخرمة، أبوعبدالله بن أخرم

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ .

أقول: إنّما حرّف على الشيخ، فانّه إنّما قال: «أخرم، أبوعبدالله بن أخرم» كما أنّه حرّف عليه أكثر في عنوانه قبل عنه بلفظ «أحرمة، أبوعبدالرحمان بن أحزم». وقول رجال الشيخ: «أبوعبدالله» ليس كنية، لأنّه بمعنى والد عبدالله؛ فالرجل قد يعرف بابنه إذا لم يكن يعرف أبوه ويعرف ابنه. قال في الاستيعاب: «الأخرم رجل روى عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ لا أعرف نسبه؛ ذكر خليفة بن خيّاط» إلى أن قال: «عن عبدالله بن الأخرم، عن أبيه، قال: قال النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ يوم ذي قار: اليوم أوّل يوم انتصف فيه العرب من العجم وبيّ نصروا».

و منه يظهر: أنّ قول رجال الشيخ: «أخرم أبوعبدالله بن أخرم» ـ منكّراً ـ ليس بجيّد؛ وكان عليه أن يقول: «الأخرم أبوعبدالله بن الأخرم» ـ معرّفاً ـ كما في مستنده.

و لم يعنونه الوسيط هنا بل في ما بعد الأوّل الحاء المهملة، وقال ثمّة: بأنّ في نسخة «أخرم» والصواب عنوانه هنا، كما يفهم من اسد الغابة الّذي يراعي في العنوان الثواني وما بعدها؛ وأمّا رجال الشيخ فلا يراعي إلا الأوائل.

و كيف كان: فصحابيّته غير معلومة بعد كون مستنده بلفظ «قال: قال النبيّ صلّى الله عليه وآله» فالتابعي وباقي القرون يصحّ لهم أن يقولوا: «قال

النبيّ صلّى الله عليه وآله» في ماصحّ عنه بزعمهم.

[٦٣٦]

أخضر

روى الطبري عن عبيد بن عمرو القرشي، قال: خرجت عائشة وعثمان محصور، فقدم عليها مكّة رجل يقال له: أخضر، فقالت: ماصنع الناس؟ قال: قتل عثمان المصريّين، قالت: إنّا لله وإنّا إليه راجعون! أيقتل قوماً جاؤا يطلبون الحقّ وينكرون الظلم! والله لا نرضى بهذا؛ ثمّ قدم آخر، فقالت: ماصنع الناس؟ قال: قتل المصريّون عثمان، قالت: العجب لأخضر! زعم أنّ المقتول هو القاتل، فكان يضرب به المثل «أكذب من أخضر!»[1].

قلت: لعمرالله! أكذب من أخضر عائشة نفسها، تقول: «اقتلوا نعثلاً فقد كفر» ثمّ قتلت آلافاً من المسلمين ومن عبادالله الصالحين باسم الطلب بثاره!

[٦٣٧]

الأدرع الأسلمي

أوالسلمي، المدني

قال المصنّف: نقل المنهج عن رجال الشيخ عدّه في أصحاب رسول الله ـصلّى الله عليه وآله ـ.

أقول: لم ينقل الوسيط عن رجال الشيخ غير الأسلمي.

قال المصنّف: إنّها في نسختيه في رجال الشيخ «الأقرع» لا «الأدرع».

قلت: نقل الأقرع الوسيط أيضاً عن نسخة إلا أنّه بعد اتّفاق الكتب الصحابيّة على «الأدرع» يكون «الأقرع» تحريفاً من رجال الشيخ، أو تصحيفاً

(١) تاريخ الطبري: ٤/٤٤٩.

من نسّاخه.

قال المصنّف: في اسد الغابة «الأسلمي» و في الإصابة «السلمي».

قلت: و في الاستيعاب أيضاً «الأسلمي».

قال المصنّف: أهل المدينة أوسهم و خزرجهم من قحطان، ومنه يعلم: أنّ هذا «سلميّ» منسوباً إلى سلمة بطن من الخزرج، لا «أسلمي».

قلت: هو استدلال غلط، فأنصار المدينة كانوا من قحطان، لا كلّ مدنيّ وهو من سكنها؛ فيمكن أن يكون من كلّ بطن.

و ليس في خبره أنّه كان أنصاريّاً، فخبره على نقل الأكثر «عن الأورع الأسلمي» وعلى نقل بعض «الأدرع السلمي» قال: «جئت ليلة أحرس النبيّ صلّى الله عليه وآله» الخبر؛ مع أنّه لو كان بلفظ «السلمي» لم يذكر في الخبر ضبطه هل هو بفتحتين أو بكسر ففتح؟ في بطن من الأنصار، ولعلّه بالضمّ فالفتح؛ وهو كما في السمعاني نسبة إلى سليم بن منصور، بطن من قيس عيلان؛ وقيس من عدنان، ومنهم العبّاس بن مرداس المنكر المعروف.

[٦٣٨]

إدريس بن جعفر

قال المصنّف: حكي عن البرقي ذكره من دون ترجمة.

أقول: كتاب البرقي كتاب رجال قلّما يذكر لأحد ترجمة، بل يعقد غالباً لأصحاب النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ ولمن بعده من الائمة ـ عليهم السّلام ـ ويقتصر على ذكر أسماء أصحابهم، وقد يذكر فيهم شيئاً؛ فكان على الحاكي أن يقول: إنّه ذكره في أصحاب أيّهم عليهم السّلام ـ والظاهر أنّه أراد عدّه في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ ولعلّه الّذي نقله عن رجال الشيخ بلفظ «إدريس لم ينسب». والّذي وجدت في رجال الشيخ مشتبه وفي البرقي بلفظ «إدريس بن سيف» والظاهر أنّ «لم ينسب» محرّف «بن سيف» ، كلفظ

«بن جعفر» الذي نقله الحاكي، وهوالوسيط.

قال المصنّف: «إدريس» لفظ عبراني أو سرياني؛ و توهّم كونه عربيّاً سمّي به لكثرة درسه، اشتباه.

قلت: العبراني قريب من العربي، فتسميته بإدريس لكثرة درسه ـ كما ورد في الأخبار ـ لا تنافيه.

قال المصنّف: قيل: «إدريس» الجدّ الرابع و الأربعون للنبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ وردّ بعدم كونه في عمود نسبه، لعدم كونه جدّ نوح؛ ويشهد لذلك خطابه ـ صلّى الله عليه وآله ـ إيّاه ليلة الأسرى بقوله: «مرحباً بالأخ الصالح» ولو كان جدّه لخاطبه به بدون الاخوّة.

قلت: بل هو أبو جدّ نوح و خطا به ـ صلّى الله عليه وآله ـ له بالأخ لو ثبت لأنّ الأنبياء في النبوّة كلّهم كالإخوة؛ وفي الحديث القدسي أنّه (تعالى) خاطب النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ بلفظ «يا أخا المرسلين»[1].

[٦٣٩]

إدريس بن زياد

نقل عنوان الفهرست له و النجاشي، قائلاً: «ثقة، أدرك أصحاب أبي عبدالله وروى عنهم» إلى أن قال في نوادره «عمران بن طاوس بن محسن بن طاوس مولى جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا إدريس به».

و قال: قال ابن الغضائري: «خوزيّ الامّ يروي عن الضعفاء».

أقول: بل قال: «يكنّى أبا الفضل، الكفرتوثي، خوزيّ الامّ، يروي عن الضعفاء» وغفلة الشيخ عن تعرّضه في رجاله مع عموم موضوعه غريبة!

قال المصنّف: روى الذكرى في مسألة عرق الجنب من الحرام «عن محمّد

---

(١) الجواهر السنيّة: ١٦٣.

بن همام باسناده، عن محمّد بن يزداد الكفرتوثي أنّه كان يقول بالوقف فدخل سرّ من رأى في عهد أبي الحسن -عليه السّلام- وأراد أن يسأله عن الثوب الذي يعرق فيه الجنب، أيصلّى فيه؟ فبينما هو قائم في طاق باب لانتظاره -عليه السّلام- حرّكه أبو الحسن -عليه السّلام- بمقرعة وقال مبتدءاً: إنّه إن كان من حلال فصلّ فيه، وإن كان من الحرام فلا تصلّ فيه»[1].

و قال: نقل الخبر التكملة و قال: «ليس فيه إشعار برجوعه» و نقله الصدر وقال: «يشعر برجوعه». وقال المصنّف: هذا منهما غريب! فانّ في الذكرى «إدريس بن يزداد» ونقل الوسائل عنه «إدريس بن داود» وأين هذا من «بن يزداد» أو «بن داود»؟

قلت: بل هذا الكلام منه عجيب! فانّ اتّحاد الجميع مقطوع، و «يزداد» و«داود» محرّفا «زياد» للتقارب الخطّي.

ثمّ إنّ الخبر فيه دلالة عرفيّة على رجوعه؛ مع أنّ المسعودي روى في إثباته مبسوطاً مصرحّاً برجوعه؛ ومضمونه «أنّ أحمد بن ما بنداذ الكاتب دعا هذا إلى القول بامامة الهادي -عليه السّلام- لأنّه رآه من المعرفة بالفقه والأحاديث على ما أعجبه فأبى فطلب منه رواحه إلى سامرّاء ليراه -عليه السّلام- فقبل وراح، ولمّا رجع تشكّر من أحمد لصيرورته سبباً لنجاته من النار» ومن خبره يظهر كونه حسناً، لو لم نقل بثقته، بعد كونه فقيها، محدّثاً، جليلاً، راجعاً إلى الحقّ غير مستنكف ولا مستكبر.

قال المصنّف: قال الإيضاح و الخلاصة: كفرثوثا (بالمثلّثتين) وعن ابن داود بالمثنّاة أوّلاً والمثلّثة ثانياً؛ وفسّره الأوّل والأخير بقرية من خراسان. وردّ على ابن داود بأنّ الّذي قرية بخراسان بالمثلّثتين، وأنّه بالمثنّاة أوّلاً قرية من

---

(١) الذكرى: ١٤.

فلسطين ومن أعمال الجزيرة.

قلت: ليس لنا كفرثوثا (بالمثلّثتين) أصلاً، و إنّما هي كفرتوثا (بالمثنّاة أوّلاً) كما ليس لنا كفرتوثا قرية بخراسان أصلاً، وإنّما قالوا: قرية من أعمال الجزيرة وقرية من فلسطين، ذكره أنساب السمعاني ومعجم البلدان وأدب الكاتب لابن قتيبة والصحاح والقاموس وغيرها؛ وفي المعجم «قال البلاذري: كان كفرتوثا حصناً قديماً فاتّخذها ولد أبي رمثة منزلاً فمدّنوها وحصّنوها».

و كفرتوثا (بسكون الفا) صرّح به السمعاني وابن قتيبة. وضبط النسخة له في المعجم بالفتح غلط، كضبطها الراء بالسكون، فانّ حركته على حسب اقتضاء العامل.

و في الصحاح: الكفر: القرية، و في الحديث «يخرجكم الروم منها كفراً كفراً» منها، أي من الشام، ومنه قول معاوية: «أهل الكفور، هم أهل القبور» ولذا قالوا: كفرتوثا، وكفر تعقاب، وغير ذلك، وإنّما هي قرى نسبت إلى رجال.

قال المصنّف: سمعت من النجاشي رواية أحمد بن ميثم عنه.

قلت بل روى الفهرست، عن أحمد، عنه. و نقل طريق النجاشي إليه «جعفر الحسيني» والصحيح «جعفر الحسني».

[٦٤٠]

إدريس بن زيد

قال: قال في المشيخة: «و ما كان فيه عن إدريس بن زيد وعليّ بن إدريس صاحبي الرضا ـ عليه السّلام ـ فقد رويته عن محمّد بن عليّ ماجيلويه، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن إدريس بن زيد وعليّ بن إدريس، عن الرضا عليه السّلام».

أقول: و ذكر المشيخة مرّة اخرى طريقاً إليه بإبراهيم أيضاً منفرداً عن عليّ، بدون وصفه بصاحب الرضا ـعليه السّلامـ لكن وصفه بالقمّي.

و نقل الجامع رواية محمّد بن سهل عنه، عن الرضا ـعليه السّلامـ في كفّارة الصوم من الكافي[1] والبزنطي عنه، عن أبي الحسن ـعليه السّلامـ في بيع المراعي في الكافي[2].

ثمّ وصفه بكونه صاحبه ـعليه السّلامـ يكفي في جلاله؛ فقد عرفت في المقدّمة أنّ صاحبيهم ـعليهم السّلامـ رجال أجلّة ذوو نفوس قدسيّة.

[٦٤١]

إدريس بن سيف

مرّ في إدريس بن جعفر.

[٦٤٢]

إدريس بن عبدالله

الأزدي، الكوفي

عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ.

روى عنه ابنه عبدالله في مولد الحسين ـعليه السّلامـ من الكافي[3] لكن في نسخة «الأودي» بدل «الأزدي».

[٦٤٣]

إدريس بن عبدالله

(بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، الهاشمي، المدني)

عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ والظاهر كونه من الزيديّة؛ فعنونه مقاتل أبي الفرج في من قتل من الطالبيّين في أيّام هارون،

---

(١) الكافي: ٤/١٤٣. (٢) الكافي: ٥/٢٧٦. (٣) الكافي: ١/٤٦٥.

وروى «أنّه كان مع الحسين بن عليّ صاحب فخّ، وبعد قتله هرب إلى البربر، فاستجابت له؛ وبلغ الرشيد خبره، فغمّه» ثمّ نقل أبو الفرج أخباراً، فروى عن النوفلي «أنّه شكا ذلك إلى يحيى البرمكي، فبعث إليه رجلاً من متكلّمي الزيديّة البتريه، ووعده عن الخليفة؛ فخرج حتّى وصل إليه، وقال: إنّ السلطان طلبني لما يعلمه من مذهبي، ويحتجّ في مجلس البربر للزيديّة؛ فحسن موقع ذلك من إدريس، فدفع إليه غالية مسمومة كان يحيى دفعها إليه، فشمّها فسقط مغشيّاً عليه إلى أن مات». وروى عن عليّ بن إبراهيم «أنّ هارون بعث إليه مولى لأبيه، فأظهر أنّه طبيب، فاستوصفه مسفوفاً وجعل فيه سمّاً، فلمّا استنّ به جعل لحم فيه ينتثر». وروى عن ابن عقدة «أنّ سليمان بن جرير أهدى إليه سمكة مشويّة مسمومة فقتله»[1].

[٦٤٤]

إدريس بن عبدالله

بن سعد، الأشعري

نقل عنوان الفهرست له، و النجاشي، قائلاً: «ثقة، له كتاب؛ وأبو جرير القمّي هو زكريّا بن إدريس هذا، وكان وجهاً، يروي عن الرضا عليه السَّلام».

أقول: و يأتي عنوان الشيخ له في رجاله، بلفظ «إدريس بن عبدالله القمّي» في أصحاب الصادق ـ عليه السَّلام ـ.

ثمّ قول النجاشي: «هو زكريّا بن إدريس هذا» إشارة إلى إدريس الّذي عنونه، فكان عليه إثبات الألف في الابن حتّى يكون مسنداً ترجع الإشارة إليه، ومع إسقاطه يكون وصفاً؛ والسياق يقتضي أن ترجع إلى زكريّا الموصوف.

---

(١) مقاتل الطالبيّين: ٣٢٤ ـ ٣٢٦.

قال المصنّف: في الفهرست «عن محمّد بن شنبولة، عن إدريس».

قلت: بل «عن محمّد بن الحسن شنبولة، عن إدريس».

قال المصنّف: قول النجاشي: «و كان وجهاً يروي عن الرضا عليه السّلام» راجع إلى زكريّا واحتمال عوده إلى إدريس بعيد، وإلا للزم كون قوله بعد ذلك: «وله كتاب» تكراراً من غير سبب.

قلت: مدّعاه صحيح و دليله عليل، فانّ قول النجاشي بعد «وله كتاب» تكرار من غير سبب ولو جعلنا قوله: «وكان الخ» راجعاً إلى زكريّا، لأنّه كان يمكنه ألا يقول أوّلاً: «له كتاب». وإنّما الدليل على رجوعه إلى زكريّا أنّ زكريّا من أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ وإدريس هذا من أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ لما في الفقيه «سأل إدريس بن عبدالله القمّي أباعبدالله عليه السّلام»[1].

قال المصنّف: نقل المشتركاتان رواية حمّاد بن عثمان عنه.

قلت: هو طريق المشيخة إليه مع وصفه بالقمّي.

[٦٤٥]

إدريس بن عبدالله

القمّي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ وقال: يحتمل اتّحاده مع سابقه، لما عرفت من روايته عن الصادق ـ عليه السّلام ـ .

أقول: بل اتّحاده مقطوع لاقتصار رجال الشيخ على هذا مع كون بنائه على الاستقصاء، ولأنّ المشيخة قال: «وما كان فيه عن إدريس بن عبدالله القمّي فقد رويته» إلى أن قال: «عن حمّاد بن عثمان، عن إدريس بن عبدالله بن

(١) الفقيه: ٤٨٧/٣.

سعد الأشعري القمّي»[1] فتراه في أوّل عنوانه عبّر بعنوان رجال الشيخ و في آخره بعنوان الفهرست والنجاشي المتقدّم.

و روى سعد بن سعد، عنه، عن الصادق -عليه السَّلام- في نوادر العقيقة من الكافي[2] وحمّاد بن عثمان في المرأة تصلّي بحيال الرجل في الكافي[3].

[٦٤٦]

إدريس بن عيسى

الأشعري، القمّي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الرضا -عليه السَّلام- قائلاً: «دخل عليه وروى عنه حديثاً واحداً، ثقة».

أقول: من الغريب! ترك ابن داود توثيقه، والظاهر سقوطه من نسخته.

[٦٤٧]

إدريس بن الفضل

بن سليمان، الخولاني، أبو الفضل

نقل عنوان النجاشي له، و قال: «كوفيّ، واقف، ثقة». وقال: عدّه ابن داود في الأوّل و وثّقه وجعله في من لم يرو، ونسب ذلك إلى النجاشي ورجال الشيخ من دون إشارة إلى وقفه.

أقول: لِمَ لم يقل: لم يعنونه الخلاصة في الثاني؟ مع أنّه ملتزم بذكر مثله من الموثّقين فيه، فالظاهر أنّ الرجل في النجاشي كان مهملاً لا ثقة ولا واقفاً، ولذا لم يعنونه الخلاصة أصلاً، لخروج المهملين عن موضوع كتابه. ونسبة الوسيط إليه عنوانه معبّراً فيه مثل ما في النجاشي، خبط.

و عنونه ابن داود في الأوّل، لأنّه يعنون المهملين كالممدوحين في الأوّل

---

(١) الفقيه: ٥٢٧/٤. (٢) الكافي: ٣٩/٦. (٣) الكافي: ٢٩٨/٣.

بزيادة كلمة «ثقة» في نسخة كتابه، كزيادة رمز «جخ» لعدم كونه فيه.

وبالجملة: بعد عدم تصديق الخلاصة لهذا من النجاشي وعدم صحّة نسخنا من النجاشي لا نعلم ثقته ولا وقفه؛ وقد عرفت عدم الاعتماد بنسخة كتاب ابن داود، مع أنّ نسخة نجاشيه أيضاً لم يعلم صحّتها، وإنّما نسخة فهرسته ورجاله كانتا صحيحة لكونهما بخطّ الشيخ عنده.

[٦٤٨]

إدريس القمّي

نقل عدّ الشيخ له في الرجال في أصحاب الجواد ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «يكنّى أبا القاسم». وقال: قال في التعليقة: «يحتمل اتّحاده مع أحد الأشعريّين المتقدّمين».

أقول: لا مجال لاحتمال اتّحاده مع إدريس بن عبدالله الأشعري، لكونه من أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ وهذا من أصحاب الجواد ـ عليه السّلام ـ . وأمّا احتمال اتّحاده مع إدريس بن عيسى الأشعري فليس ببعيد، فانّه وإن كان ذاك من أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ وهذا من أصحاب الجواد ـ عليه السّلام ـ إلّا أنّ كثيراً من أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ أدركوا الجواد ـ عليه السّلام ـ ورووا عنه.

نعم: إدريس القمّي الّذي روى أوّل إخراج روح المؤمن ـ في الكافي ـ عن يونس، عنه، عن الصادق ـ عليه السّلام ـ [1] وأواخر حلق التهذيب عن معاوية بن عمّار، عنه، عن الصادق ـ عليه السّلام ـ [2] هو إدريس بن عبدالله بن سعد الأشعري القمّي المتقدّم.

---

(١) الكافي: ١٣٥/٣.

(٢) لتهذيب: ٢٤٧/٥.

[٦٤٩]

إدريس، لم ينسب

مرّ في إدريس بن جعفر.

[٦٥٠]

إدريس بن مسلم الجوّاني

عنونه الإيضاح و ضبط الجوّاني بالجيم والواو المشدّدة والنون بعد الألف، ولابدّ أن أخذه من طرق النجاشي، لما عرفت في المقدمة: من اختصاصه بضبط مافيه.

[٦٥١]

إدريس بن هلال

قال: لم أقف عليه إلّا على رواية الفقيه-باب ما يجب على من أفطر- عنه عن الصادق عليه السّلام [1]. وقال: وميّزه بعضهم برواية محمّد بن سنان عنه.

أقول: ذكره المشيخة أيضاً و هو طريقه [2]. و كان على الشيخ عنوانه في رجاله، لعموم موضوعه.

[٦٥٢]

إدريس بن يزيد

بن عبدالرحمن، أبوعبدالله، الأودي، الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- وقال: وظاهره كونه إماميّاً. ونقل المنهج عن ابن حجر والذهبي «أنّه ثقة، روى عنه ابنه عبدالله» وقال: يمكن أن يكون ذلك مدحاً مدرجاً له في الحسان.

أقول: بل في الموثّقين، لأنّ سكوتهما دليل عاميّته؛ و عنوان رجال الشيخ

---

(١) الفقيه: ١١٦/٢. (٢) الفقيه ٤٨٦/٤.

أعمّ، كما عرفت في المقدّمة. ثمّ ليس في ميزان الذهبي عنوانه، فان نقله عن غيره فلعلّ؛ وأمّا تقريب ابن حجر: فانّما فيه «إدريس بن يزيد بن عبدالرحمان الأودي،ثقة،من السابعة» وليس فيه ما نقل «روى عنه ابنه عبدالله».

[٦٥٣]

إدريس بن يوسف

روى عن الصادق -عليه السّلام- في فضل الخبز في الكافي[1] وكان على الشيخ عدّه في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام-.

[٦٥٤]

الأدهم بن امية

العبدي، البصري

قال المصنّف: عن عليّ بن سعد في محكيّ الطبقات: أنّ أباه امية صحب النبيّ -صلّى الله عليه وآله- ثمّ سكن البصرة، وأعقب بها. وعن أبي جعفر: أنّ الأدهم بن امية كان من شيعة البصرة الّذين يجتمعون عند مارية. وقال بشهوده الطفّ وقتله.

أقول: الطبقات لمحمّد بن سعد، لا لعليّ بن سعد. ولم يذكر المراد من «أبي جعفر» والمنصرف منه الطبري؛ وليس فيه سوى اجتماع الشيعة بالبصرة عند مارية العبديّة وأنّه خرج منهم إلى الطفّ يزيد بن نبيط وابناه:عبدالله وعبيدالله[2].

[٦٥٥]

أديم بن الحرّ

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- قائلاً:

---

(١) الكافي: ٦/٣٠٤.

(٢) تاريخ الطبرى: ٥/٣٥٣.

«الكوفي الخثعمي» ونقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «الجعفي مولاهم، كوفي، ثقة» وعنوان الكشّي له،قائلاً: «أبو الحرّ الحذّاء، قال نصر بن الصباح: أبو الحرّ اسمه أديم بن الحرّ، وهو حذّاء، صاحب أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ يروي نيّفاً وأربعين حديثاً عن أبي عبدالله عليه السّلام»[1].

أقول: و عدم عنوان الفهرست له، لعلّه لعدم وقوفه على كتابه.

قال المصنّف: قول رجال الشيخ: «الخثعمي» والنجاشي «الجعفي» يجمع بينهما بكون أحدهما نسباً والآخر ولاءً.

قلت: قد عرفت في المقدّمة التضادّ بين المولى و العربي، فالحقّ أنّ أحدهما وهم. مع أنّ في باب كفّارة خطأ المحرم من التهذيب «عن أديم بن الحرّ الخزاعي»[2] فلعلّ كليهما اشتباه، والأمر مشتبه؛ ولعلّ النجاشي اشتبه عليه أديم بن الحرّ هذا بعبيدالله بن الحرّ، فانّه جعفي.

كما أنّ الكشّي قال في عنوانه: «الحذّاء» و قال في ترجمته: «حذّاء» وفي باب من عقد على امرأة في عدّة الاستبصار «عن أديم بيّاع الهروي»[3]. ثمّ الظاهر أنّ قوله: «يروي نيّفاً وأربعين حديثاً» محرّف «روى نيّفاً وأربعين حديثاً».

هذا، و نقل الجامع رواية حمّاد بن عثمان عنه في أوّل حيض الكافي[4] وحكم جنابة التهذيب[5] وتفصيل ما تقدّم ذكره في صلاته[6]. وقال: ما في الأحداث الموجبة للطهارة[7] منه «عن عثمان، عنه» محرّف «عن حمّاد بن عثمان، عنه». ونقل رواية جعفر بن بشير عنه في زيادات مواقيته[8].

---

(١) الكشي: ٣٤٧.
(٢) التهذيب: ٥/٣٢٩.
(٣) الاستبصار: ٣/١٨٥.
(٤) الكافي: ٣/٧٥.
(٥) التهذيب: ١/١٢١.
(٦) التهذيب: ٢/١٦٧.
(٧) التهذيب: ١/١٦.
(٨) التهذيب: ٢/٢٦٠.

[٦٥٦]

اذينة بن مسلمة

العبدي، أبو عبدالرحمن

قال المصنّف: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وفي اسد الغابة «بن مسلم» وفي الإصابة «بن سلمة». وفي نسبته خلاف، فقيل: إنّه عبديّ، وقيل: كنانيّ، وقيل: ليثيّ. أقول: يأتي تحقيقه في الآتي.

[٦٥٧]

اذينة بن عبدالقيس

و في نسخة من عبد القيس.

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ قائلاً: «بالبصرة» وقال المصنّف: إنّه متّحد مع سابقه، وسهى الشيخ في عدّهما اثنين.

أقول: قوله: «سهى الشيخ في عدّهما اثنين» سهو لفظاً و معنى، أمّا لفظاً: فلا يقال: «سهى» إلا في الفعل المجهول، والصواب في المعلوم «سها» وأما معنًى: فلم يعدّ رجال الشيخ غير الأوّل، وهذا تتمّة كلامه في الأوّل، إلا أنّه سقطت كلمة «بن» قبل الثاني من النسخة، وتمام كلام الشيخ من السابق إلى هذا كان هكذا «اذينة بن مسلمة العبدي، أبو عبدالرحمن بن اذينة، من عبدالقيس بالبصرة» فيكون عرّف اذينة بابنه عبدالرحمن وقد فعل ذلك ابن عبدالبرّ أيضاً، فقال: «اذينة العبدي، والد عبدالرحمن بن اذينة».

و ممّا قلنا يظهر غلط نسخة «بن عبدالقيس» وتعيّن نسخة «من عبدالقيس».

ثمّ قول المصنّف في العنوان السابق: «وقيل ليثيّ» تصحيف، والصواب أن يقول: «وقيل شنّي» مع أنّ الشنّي بطن من عبدالقيس؛ ففي الاستيعاب

«وقال بعضهم فيه: الشنّي، وشنّ ابن أفصى بن عبدالقيس» نعم: قول بأنّه «ليثيّ كناني» فليث ابن بكر بن عبد مناة بن كنانة، نقل ذلك ابن مندة وأبو نعيم عن البخاري.

و إنّما جعْل المصنّف الليثي في قبال الكناني غير صحيح.

و كيف كان: ففي اسد الغابة «كونه عبدياً أصحّ، كما عليه ابن الكلبي وأبو أحمد العسكري؛ ولعلّ من جعله كنانياً اشتبه عليه، حيث رأى قد اشتهر ذكر ابن اذينة الشاعر الكناني، فظنّ هذا أباه».

و كيف كان: فصحابيّته أيضاً غير معلومة، لكون خبره أعمّ.وفي اسد الغابة «قال أبو حاتم: خبره مرسل، وقال الفضل بن دكين: كوفيّ تابعيّ ـ وهو أعلم بأهل بلده ـ وقال البخاري: اذينة العبدي يروي عن عمر ويروي عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ مرسلاً».

قال المصنّف: ظاهر كلام بعضهم أنّه كان في وقعة الجمل مع أهل الجمل، فان تمّ ذلك كفى في ضعفه.

قلت: و مثله ما قاله أبو أحمد العسكري ـ على نقل اسد الغابة ـ إنه ولّي قضاء البصرة للحجّاج.

ثمّ إنّ الاستيعاب قال: «روى عنه ابنه عبدالرحمن عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ في كفّارة اليمين» فاذا كان الأب تابعياً كيف يكون الابن صحابياً؟ ولابدّ أنّ خبره الّذي قال كان «قال: قال النبيّ صلّى الله عليه وآله».

هذا، و اذينة هذا أبو جدّ عمر بن محمّد بن عبدالرحمن بن اذينة الآتي.

[٦٥٨]

أربد التميمي، أو أربدة

المفسّر عن ابن عبّاس

عنونه الذهبي، و روى عنه، عن ابن عبّاس، قال: «كنّا نتحدّث أنّ

النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ عهد إلى عليّ سبعين عهداً لم يعهدها إلى غيره».

[٦٥٩]

أربد بن حمير

أبو مخشي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قائلاً: «وقيل أبو محسن، وقيل: اسمه سويد، وقال آخرون: هما إثنان: أربد بن حمير شهد بدراً لا شكّ فيه، وسويد بن مخشي شهد أحداً ولم يشهد بدراً».

وقال المصنّف: وقال في التاج في ربد: «أربد بن حمير من مهاجري الحبشة استدركه أبو موسى، وأربد بن مخشي ذكره أبو معشر في شهداء بدر».

أقول: المفهوم من الاستيعاب عدم الخلاف في عدم كون أربد بن حمير أبا مخشي، وإنّما عنون «سويد بن مخشي أبو مخشي الطائي» وقال: «وقيل فيه: أربد بن مخشي».

فلو كانا نفرين يكون «أبو مخشي» كنية «أربد بن مخشي» لا «أربد بن حمير» كما هو المفهوم من رجال الشيخ.

ثمّ إنّ بعضهم قال بدل «حمير» «حمزة» باختلاف النقل عن محمّد بن إسحاق صاحب المغازي، كما في اسد الغابة، وفيه ضبط ابن ماكولا «حُميّر» بضمّ الحاء وتشديد الياء. كما أنّ قول رجال الشيخ: «وقيل: أبو محسن» ليس في كلام غيره؛ فلعله قاله لاشتباه الأمر عنده بقراءة «أبو مخشي» «أبو محسن».

ثمّ الذي وجدت في الاستيعاب في عنوان «سويد بن مخشي» وفي الكنى «أبو مخشي» وفي اسد الغابة هنا وفي سويد بن مخشي (بالخاء المعجمة) لا محشي (بالحاء المهملة)

[٦٦٠]

أرداذ

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ

وفي نسخة «أردان» وفي اخرى «أزداد» وفي اخرى «أزواد» قائلاً: «مولى النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ أبو عيسى».

أقول: الظاهر تحريف جميع النسخ وأنّ الصحيح «أياد» قال في الاستيعاب في الأسماء: «أياد، أبو السمح، خادم النبيّ صلّى الله عليه وآله» وقال في الكنى «أبو السمح، مولى النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ ويقال له خادم النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قيل: اسمه أياد؛ وحديثه عن النبيّ ـ صلّى الله عليه واله ـ في بول الجارية والغلام، عند يحيى بن الوليد عن محلّ بن خليفة؛ يقال: إنّه ضلّ ولا يدرى أين مات» وحينئذٍ فـ«أزداد» في رجال الشيخ في أصحّ نسخه ـ وقد نقله الوسيط أيضاً ـ محرّف «أياد» و«أبو عيسى» فيه محرّف «أبو السمح». ولا يبعد أن يكون قوله: «مولى النبيّ صلّى الله عليه وآله» أيضاً محرّف «خادم النبيّ صلّى الله عليه وآله» فقد عرفت أنّ الاستيعاب هنا قال: «خادم النبيّ صلّى الله عليه وآله» وإن كان في الكنى جمع بينهما.

وكيف كان: فلم يذكره ابن سعد في طبقاته و الطبرى في تاريخه في مواليه ـ صلّى الله عليه وآله ـ والأظهر أنّ الأصل فيه من عنونه ابن مندة وأبو نعيم ـ على نقل اسد الغابة ـ بلفظ «ازداذ، وقيل: يزداذ بن عيسى، قال البخاري: هو مرسل لا صحبة له، وقال غيره: له صحبة، روى زكريا بن إسحاق، عن عيسى بن ازداذ، عن أبيه: أنّ النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ كان إذا بال ينتر ذكره ثلا ثاً» وحينئذٍ فـ«أبو عيسى» في رجال الشيخ محرّف «ابن عيسى» أو «بن عيسى» في اسد الغابة محرّف «أبو عيسى». ويبقى زيد رجال الشيخ كونه مولى النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ فلعلّه خلط بينه وبين من مرّ عن ابن عبدالبرّ. ويبعد اتّحادهما، حيث إنّ حديث ذاك في بول الجارية والغلام، وحديث هذا في الاستبراء من البول، بمعنى اقتصار كلّ على كلّ، وإلا فلا مانع أن يروي واحد كليهما.

وكيف كان: فصحابيّة الأخير غير معلومة، كما قاله البخاري، لأنّ مستنده خبر أعمّ.

[٦٦١]

أرطاة بن حبيب الأسدي

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «كوفيّ ثقة روى عن أبي عبدالله ـعليه السّلام ـ ذكره أبو العبّاس».

أقول: من الغريب! غفلة الشيخ في الفهرست عنه بعد ذكر أبي العبّاس له ووقوفه على كتابه. وأغرب منه! عدم ذكر الشيخ له مع عموم موضوع كتابه؛ ولكن ذكر بدله «أرطاة بن الأشعث البصري» ولعلّ ذاك تحريف هذا.

قال المصنّف: ميّزبما في النجاشي من رواية محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب عنه.

قلت: وبما في نوادر آخر نكاح الكافي[1] ومن قتل دون مظلمته[2] من رواية الحسن بن عليّ بن النعمان وصفوان عنه.

[٦٦٢]

الأرقط

قال: لم أقف فيه إلّا على رواية معايش الفقيه[3] ومعيشة الكافي[4] عن هارون بن الجهم، عنه، عن الصادق ـعليه السّلام ـ.

أقول: ليس في معايش الفقيه راوله،و إنّما روى عنه هارون في باب من أدب طلب المعيشة من الكافي.

قال المصنّف: يحتمل أن يكون «الأرقط» لقباً لمحمّد الأكبر بن عبدالله الباهر كما في فهرست ابن بابويه، ولهارون بن حكيم خال الصادق

---

(١) الكافي: ٥/٥٦٩. (٢) الكافي: ٥/٥٢. (٣) الفقيه: ٣/١٦٩. (٤) الكافي: ٥/٩١.

ـعليه السَّلام ـ كما في باب دخول حمّام التهذيب [١].

قلت: أخذ ما قاله عن القهبائي؛ وسيجيء أنّ هارون بن حكيم في خبرالتهذيب تحريف، وإنّما كان الأرقط ابن عم الصادق ـعليه السَّلام ـ ابن عمر الأشرف متزوّجاً بامّ سلمة اخت الصادق ـعليه السَّلام ـ كما يظهر من الإكمال في موت إسماعيل بن جعفر [٢] ومن صلاة حوائج الكافي [٣] لكن يأتي في الألقاب أنّ خبر الإكمال بلفظ «الأرقط بن عمر، عمّ أبي عبدالله عليه السَّلام» محرّف «الأرقط، ابن عمّ أبي عبدالله عليه السَّلام» وأنّ الأرقط إنّما هو محمّد بن عبدالله الباهر، كما صرّح به مصعب الزبيري أيضاً في أنساب قريشه [٤].

ثمّ إنّ عنوان المصنّف له هنا في غير محلّه، لأنّ الأرقط لقب، فمحلّه الألقاب.

[٦٦٣]
أرقم بن أبي الأرقم
المخزومي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ قائلاً: «شهد بدراً، كنيته أبوعبدالله، واسم أبيه عبد مناف» ونقل عنوان الخلاصة له مثله.

أقول: عنوان الخلاصة له غلط، لأنّه توهم إماميّته من عنوان رجال الشيخ له، فجعل شهوده بدراً مدحاً، مع أنّ عنوان رجال الشيخ أعمّ، وعموم الارتداد يشمله. ويشهد لعدم إماميّته وذمّه نقل الاستيعاب أنّه أوصى أن يصلّي عليه

---

(١) التهذيب: ١/٣٧٥. (٢) الاكمال: ٧٢.
(٣) الكافي: ٣/٤٧٨. (٤) نسب قريش: ٦٣.

سعد بن أبي وقّاص. وإلا فالعامّة قالوا فيه بغير شهوده بدراً: إنّه من السابقين الأوّلين ومن المهاجرين الأوّلين، وأنّ النبيّ ـصلّى الله عليه وآلهـ نفله من غنائم بدر سيفاً واستعمله على الصدقات؛ وقالوا: هو الّذي استخفى النبيّ ـصلّى الله عليه وآلهـ في داره ـ وهي في أصل الصفا ـ والمسلمون معه حتّى كملوا أربعين وآخرهم إسلاماً عمر خرجوا. وإلّا فيمكن الجواب عن وصيّته بأنه وصّى إلى سعد لئلّا يصلّي عليه مروان، لكونه في أيّام إمارته؛ ففي اسد الغابة «كان سعد بالعقيق، فقال مروان: يحبس صاحب النبيّ لرجل غائب! وأراد الصلاة عليه، فأبى ابنه وقامت معه بنو مخزوم، ووقع بينهم كلام، ثمّ جاء سعد فصلّى عليه» ونقل قولاً في موته يوم موت أبي بكر، وقولاً في موته سنة٥٥.

[٦٦٤]

أرقم بن شرحبيل

قال: نقل الوسيط عن الدراية «أنّه تابعيّ فاضل».

أقول: وعن تقريب ابن حجر عنوانه أيضاً، وهو عاميّ؛ وجعله هو والذهبي أوديّاً. وقال الثاني: ذكره البخاري في كتاب الضعفاء، وقال: سمع ابن مسعود ووثّقه أبو زرعة وغير واحد.

[٦٦٥]

أرقم بن عبدالله

الكندي

عدّه الأغاني من أصحاب حجر الّذين بعث بهم إلى معاوية ليقتلهم، وقال: «فشفع له وائل بن حجر، فتركه له»[1].

* * *

(١) الأغاني: ١٤٧/١٧ ـ ١٥٠.

[٦٦٦]

أزهر بن عبد عوف

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ قائلاً: «أبو عبدالرحمن بن أزهر».

أقول: المفهوم من ابن عبدالبرّ في ابنه عبدالرحمن بن أزهر ـ الّذي عرّف هذا به ـ أنّ هذا «أزهر بن عوف بن عبد عوف» لا «أزهر بن عبد عوف» كما قال رجال الشيخ؛ فعنون ابنه «عبدالرحمن بن أزهر بن عوف بن عبد عوف» وقال: «قد غلط من جعله ابن عمّ عبدالرحمن بن عوف وقال فيه: عبدالرحمن بن أزهر بن عبد عوف». فعلى ما قاله ابن عبدالبرّ في ابنه يصير هذا أخا عبدالرحمن بن عوف المعروف في المنكرية، وعلى ما في رجال الشيخ يصير هذا عمّ ذاك.

و كيف كان: في الاستيعاب: أنّه أحد الّذين نصبوا أعلام الحرم زمن عمر، وروى عنه أبو الطفيل: أنّ النبيّ ـ صلّى الله عليه واله ـ أعطى السقاية العبّاس يوم الفتح.

[٦٦٧]

أزهر بن قيس

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

أقول: قال في الاستيعاب: «حديثه عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ أنّه كان يتعوّذ في صلاته من فتنة المغرب».

قلت: الظاهر أنّ النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ أراد بفتنة المغرب فتنة الاروبيّين للمسلمين في هذه الأعصار بماديّاتهم، ويحقّ لكلّ مسلم التعوّذ من فتنتهم.

***

[٦٦٨]

اسامة بن أخدري

التميمي، الشقري

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وقال: عدّه الإصابة واسد الغابة.

أقول: إنّما في رجال الشيخ «اسامة بن أخدري» دون «التميمي، الشقري» وفي الاستيعاب «اسامة بن أخدري الشقري واسم شقرة الحارث بن تميم بن مرّة» وفي اسد الغابة بعد نقل ما في الاستيعاب وقال هشام الكلبي: اسم شقرة معاوية بن الحارث بن تميم، وإنّما سمّي شقرة ببيت قاله:

و قد احمل الرمح الأصمّ كعوبه به من دماء الحيّ كالشقرات

والشقرات: شقائق النعمان.

قلت: و مستند صحابيّته ماروه كما في اسد الغابة «عن بشير بن ميمون، حدّثني اسامة بن أخدري، قال: قدم الحيّ من شقرة على النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ» الخبر، وهو كما ترى أعمّ من شهوده فيصحّ لنا أيضاً أن نقول ماقاله إذا وثقنا بصحّته.

[٦٦٩]

اسامة بن حفص

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الكاظم ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «كان قيّماً له» ونقل عنوان الكشّي له، قائلاً: «كان من أصحاب أبي الحسن موسى ـ عليه السّلام ـ حمدويه، قال: محمّد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى، قال: أُسامة كان قيّماً لأبي الحسن عليه السّلام»[١].

(١) الكشّي: ٤٥٣.

وقال: وفي التهذيب «عن الصفّار، عن محمّد بن عيسى، عن اسامة بن حفص؛ وكان قيّماً لأبي الحسن موسى عليه السّلام».

أقول: بل فيه «عن محمّد بن عيسى، عثمان بن عيسى، عن اسامة» مثل الكشّي. ومورده باب مهوره[1] ورواه الاستبصار أيضاً باب إذا دخل ولم يسمّ مهراً[2].

[٦٧٠]

اسامة بن زيد

بن حارثة بن شراحيل، الكلبي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ مع إسقاط «بن حارثة» قائلاً: «مولى رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ امّه امّ أيمن، اسمها بركة، مولاة رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ كنيته أبو محمّد، ويقال: أبو زيد». ونقل عدّه في أصحاب عليّ ـ عليه السّلام ـ بلفظ «اسامة بن زيد بن حارثة، مولى رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ والأصل من كلب، ونسبه معروف».

ونقل عنوان الكشّي له، قائلاً: «اسامة بن زيد، محمّد بن مسعود، قال: حدّثني عليّ بن محمّد، قال: حدّثني محمّد بن أحمد، عن سهل بن رادويه، عن أيّوب بن نوح، عمّن رواه، عن أبي مريم الأنصاري، عن أبي جعفر ـ عليه السّلام ـ قال: إنّ الحسن بن عليّ عليهما السّلام ـ كفّن اسامة بن زيد في برد أحمر حبرة».

وعنه قال: «حدّثني أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل، عن محمّد بن زياد، عن سلمة بن محرز، عن أبي جعفر ـ عليه السّلام ـ قال: ألا اخبركم بأهل

---

(١) التهذيب: ٣٦٣/٧.

(٢) الاستبصار: ٢٢٥/٣.

الوقوف؟ قلنا: بلى، قال: اسامة بن زيد وقد رجع، فلا تقولوا إلا خيراً، ومحمّد بن مسلمة وابن عمر مات منكوثاً».

قال أبوعمرو الكشّي: «وجدت في كتاب أبي عبدالله الشاذاني، قال: حدّثني جعفر بن محمّد المدائني، عن موسى بن القاسم العجلي، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجّاج، عن أبي عبدالله ـعليه السّلامـ عن آبائه ـعليهم السّلامـ قال: كتب عليّ ـعليه السّلامـ إلى والي المدينة لا تعطينّ سعداً ولا ابن عمر من الفيء شيئاً، فأمّا اسامة بن زيد، فانّي قد عذرته في اليمين الّتي كانت عليه»[١].

أقول: وعدّه البرقي في الطبقة الثالثة من أصحابه، قائلاً: «اسامة بن زيد بن حارثة مولى رسول الله ـصلّى الله عليه وآلهـ والأصل من كلب فيهم معروف».

قلت: و أشار كرجال الشيخ في قولهما: «والأصل من كلب» أنّ الموالي وإن كانوا عجماً، إلا أنّ هذا عربّي، لأنّه أصحاب أباه سبي في الجاهليّة فاشتراه النبيّ ـصلّى الله عليه وآلهـ وأعتقه وتبنّاه، كما هو معروف.

ثمّ إنّ اسامة هذا هو صاحب جيش اسامة الّذي كان النبيّ ـصلّى الله عليه وآلهـ يقول في مرض موته مرّة بعد مرّة: «جهّزوا جيش اسامة، لعن الله من تخلّف عنها!!!».

قال الشهرستاني في ملله في ذكر اختلافات وقعت بين الصحابة في مرض النبيّ ـصلّى الله عليه وآلهـ وبعده ـصلّى الله عليه وآلهـ وذكر الخلاف الأوّل في إرادته الوصيّة ومنع الثاني له عنها، والخلاف الثاني في مرضه أنّه قال: «جهّزوا جيش اسامة لعن الله من تخلّف عنها!!!» فقال قوم: يجب علينا امتثال أمره

---

(١) الكشّي: ٣٩.

واسامة قد برز من المدينة، وقال قوم: قد اشتدّ مرض النبيّ -صلّى الله عليه وآله- فلا تسع قلوبنا مفارقته والحالة هذه، فنصبر حتّى نبصر أيّ شيء يكون من أمره![1].

و روى محمّد بن سعد كاتب الواقدي في طبقاته مسنداً عن ابن عمر «أنّ النبيّ -صلّى الله عليه وآله- بعث سريّة فيهم أبوبكر وعمر، واستعمل عليهم اسامة بن زيد، فكان الناس طعنوا فيه -أي في صغره- فبلغ ذلك النبيّ -صلّى الله عليه وآله- فصعد المنبر فحمدالله وأثنى عليه، وقال: إنّ الناس قد طعنوا في إمارة اسامة وقد كانوا طعنوا في إمارة أبيه من قبله، وإنّهما لخليقان لها، وإنّه لمن أحبّ الناس إليّ» الخبر[2].

و عن عروة بن الزبير، قال: «كان النبيّ -صلّى الله عليه وآله- قد بعث اسامة وأمره أن يوطىء الخيل نحو البلقاء، حيث قتل أبوه وجعفر؛ فجعل اسامة وأصحابه يتجهّزون، وقد عسكر بالجرف؛ فاشتكى النبيّ -صلّى الله عليه وآله- وهو على ذلك، ثمّ وجد من نفسه راحة فخرج عاصباً رأسه، فقال: أيها الناس! انفذوا بعث اسامة -ثلاث مرّات- ثمّ دخل النبيّ -صلّى الله عليه وآله- فاستعزّ به؛ فتوفّي النبيّ صلّى الله عليه وآله»[3].

هذا، و أمّا ما في خبر الكشّي الأخير «فأمّا اسامة بن زيد فإنّي قد عذّرته في اليمين الّتي كانت عليه» فالأصل في يمينه مارواه المفيد في جمله عن أبي مخنف في جمله: إنّ اسامة تخلّف عن القتال مع عليّ -عليه السّلام- وقال له: أنت أعزّ الخلق عليّ ولكنّي عاهدت الله ألا اقاتل أهل لا إله إلا الله! وكان اسامة قد أهوى برمحه في عهد النبيّ -صلّى الله عليه وآله- إلى رجل من المشركين، فقال: لا إله إلا الله، فشجره بالرمح فقتله، فبلغ ذلك النبيّ -صلّى الله عليه وآله-

---

(١) الملل و النحل: ٢٣/١. (٢) الطبقات الكبرى: ٦٦/٤. (٣) الطبقات الكبرى: ٢٤٨/٢.

فقال: يا اسامة أقتلت رجلاً يشهد أن لا إله إلّا الله! فقال: يـا رسول الله! إنّما قالها تعوّذاً، فقال له: ألا شققت عن قلبه! فزعم اسامة أنّ النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ أمرني أن اقاتل بالسيف من قاتل من المشركين، فاذا قوتل به المسلمون ضربت بسيفي الحجر فكسرته [1].

و لكن قال ابن أبي الحديد: روى عاصم بن عامر البجلي عن يحيى بن عروة، قال: كان أبي إذا ذكر عليّاً ـعليه السّلام ـ نال منه، وقال لي مرّة: يا بنيّ! والله ما أحجم الناس عنه إلّا طلباً للدنيا، لقد بعث إليه اسامة أن ابعث إليّ بعطائي، فوالله! أن لو كنت في فم أسد لدخلت معك، فكتب إليه: إنّ هذا المال لمن جاهد عليه، ولكن لي مالاً بالمدينة فأصب منه ماشئت [2].

و قال المفيد في جمله: ذكر بعض العلماء أنّ اسامة إنّما تخلّف عنه، لأنّ النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ كان ولّاه في مرض موته على أبي بكر وعمر وعثمان، فلمّا مات النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ انصرفوا عن معسكره، وخدعوه بتسميته مدّة حياتهم له بالإمرة، مع تقدّمهم عليه في الخلافة، وصانعوه بذلك ممّا خالفوه فيه: من السمع له والمسير معه والطاعة، واغترّ بخداعهم وتقبّل منهم مصانعتهم؛ وكان يعلم أنّ أمير المؤمنين ـعليه السّلام ـ لا يسمع له ولا يصانعه مصانعة القوم، ويحذر من التسمية الّتي جعلوها له، ولا يرفعها عن منزلته، ويسير به سيرته في موالي نعمته؛ إذ كان ولاؤه له بالعتق الّذي كان من النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ لأبيه بعد استرقاقه؛ فكره الانحطاط عن رتبته الّتي رتّبها القوم فيه، ولم يجد إلى التخلّص من ذلك سبيلاً إلا بكفر النعمة والمباينة لسيّده [3].

و في الاستيعاب: لمّا فرض عمر للناس، فرض لاسامة خمسة آلاف، ولابن عمر ألفين؛ فقال ابن عمر: فضّلت عليّ اسامة وقد شهدت مالم يشهد!

---

(١) الجمل: ٤٥. (٢) شرح النهج: ١٠٢/٤. (٣) الجمل: ٤٧.

فقال: إنّ اسامة كان أحبّ إلى النبيّ -صلّى الله عليه وآله- منك، وأبوه كان أحبّ إلى النبيّ -صلّى الله عليه وآله- من أبيك.

قلت: لم خصّ عمر أحبّية اسامة إلى النبيّ -صلّى الله عليه وآله- بابنه؟ وقد كان هو كأبيه أحبّ إلى النبيّ -صلّى الله عليه وآله- منه ومن صاحبه أيضاً! وقد طعنا في النبيّ -صلّى الله عليه وآله- في ذلك وفي تأميره فيه وفي أبيه!!

قال المصنّف: اشتبه قلم الكشّي في خبره الأوّل في إبدال الحسين بالحسن.

قلت: لا يحتاج في ذلك إلى نسبة الاشتباه إلى الكشّي، وفي نسخته تحريفات جليلة، فكيف في ذلك الّذي يقع في كل كتاب! وقد روى الكافي الخبر ونسخه مختلفة في الحسن والحسين. وليس التحريف منحصراً به، فـ«سهل بن رادويه» في سنده محرّف «سهل بن زياد» بشهادة رواية الكافي له.

كما أنّ قوله في الخبر الثاني: «و محمّد بن مسلمة و ابن عمر مات منكوثاً» محرّف أيضاً؛ والظاهر أنّ الأصل «ومحمّد بن مسلمة وابن عمر ماتا ناكثين» بمعنى أنهما واسامة بايعوه -عليه السّلام- ونكثوا، حيث إنّهم لم يشهدوا مشاهده -عليه السّلام- إلا أنّ اسامة رجع إليه -عليه السّلام- وهما ماتا ناكثين. والخبر يكفيه في كونه حسن العاقبة، مع قول الباقر -عليه السّلام- فيه: «فلا تقولوا إلا خيراً» والظاهر أنّه أيضاً محرّف، وأنّ الأصل فيه «فلا تقولوا فيه إلا خيراً».

كما أنّ قوله في الثالث: «عن موسى بن القاسم العجلي» محرّف «عن موسى بن القاسم البجلي».

كما أنّ عنوانه لابدّ أن كان لاسامة و محمّد بن مسلمة و ابن عمر وسعد، حيث إنّ خبره الثاني تضمّن بيان حال محمّد بن مسلمة وابن عمر أيضاً، وخبره الثالث تضمّن حال سعد وابن عمر أيضاً؛ ودأب الكشّي جعل العنوان لكلّ من يذكر في خبر الترجمة أو أخباره، وليس في الكشّي إلا هذا، فلابدّ من سقوط

الثلاثة من النسخة؛ بل الظاهر سقوط سعد من الخبر الثاني أيضاً، حيث إنّه كان أيضاً من أهل الوقوف عن أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ.

هذا، و كون «شراحيل» أبا جدّه هو المعروف، و نقل الاستيعاب عن محمّد بن إسحاق تبديله بـ «شرحبيل».

هذا، و رفع المصنّف نسبه، و لكنّه أسقط كثيراً من أجداده.

هذا، و في أنساب البلاذري «انتهبت في وقعة الحرّة كلّ دار بالمدينة إلا دار اسامة، فانّ كلباً حماها» وفيه «وجّه النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ اسامة إلى غطفان فسبى مسلم بن عقبة المرّي في من سبي فاشترته امرأة من الأنصار فأعتقته» وفي اسد الغابة «كان اسامة أسود أفطس، وتوفّى سنة ٥٨ أو ٥٩ وقيل: سنة ٥٤ وقيل: بعد قتل عثمان بالجرف وحمل إلى المدينة».

قلت: الأخير ساقط، حيث إنّه ظاهر في موته بعده بلا فصل، و هو خلاف الواقع المعلوم.

و فيه «عن عروة، أنّ النبي ـ صلّى الله عليه وآله ـ ركب على حمار عليه قطيفة، وأردف وراءه اسامة، وهو يعود سعد بن عبادة قبل بدر».

و فيه «روى ابن عمر أنّ النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال: إنّ اسامة بن زيد لأحبّ الناس إليّ أو من أحبّ الناس إليّ، وأنا أرجو أن يكون من صالحيكم فاستوصوا به خيراً، واستعمله وهو ابن ثماني عشرة سنة».

قلت: الأصل في خبره خبر ابن سعد المتقدم؛ و خطابه ـ صلّى الله عليه وآله ـ في كونه أحبّ الناس إليه كان لأبيه وصاحبه وطعنها في تأمير النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ له عليها!!

[٦٧١]

اسامة بن شريك الثعلبي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ

قائلاً: «نزل الكوفة».

وقال المصنّف: الثعلبي نسبة إلى بني ثعلبة، وهم قبائل: ثعلبة في أسد، وثعلبة في تميم، وثعلبة في ربيعة، وثعلبة في قيس، وثعلبتان في طيّ؛ أو إلى الثعلبية. موضع بطريق مكّة.

أقول: بعد تعيينهم ثعلبيّته، لا مجال لاحتمالاته؛ فقال في الاستيعاب: «إنّه من بني ثعلبة بن سعد، ويقال: من بني ثعلبة بن بكر بن وائل». وعيّنه أبو نعم في ثعلبة بن يربوع. وفي اسد الغابة «قال ابن مندة: الذبياني الغطفاني، أحد بني ثعلبة بن بكر» واعترض عليه بأنّه إن كان غطفانيّاً يكون من ثعلبة بن سعد بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان، فكيف يكون من ثعلبة بن بكر بن وائل؟ وغطفان من مضر وبكر من ربيعة.

[٦٧٢]

اسامة بن عمير الهذلي

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قائلاً: «أبو أبي المليح زيد بن اسامة».

أقول: عنونه الاستيعاب، وقال: «واسم أبي المليح عامر بن اسامة» وحينئذٍ فقول الشيخ في رجاله: «زيد بن اسامة» لم يعلم صحّته.

وروى اسد الغابة عنه خبرين ـ أحدهما: عن أبي المليح، عن أبيه «إنّ يوم حنين كان مطيراً، فأمر النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ مناديه أن صلّوا في الرحال». والثاني عنه، عن أبيه «كنت ردف النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ فعثر بعيرنا، فقلت: تعس الشيطان، فقال: لا تقل: تعس الشيطان، فانّه يعظم حتّى يصير مثل البيت ويقول: بقوّتي، ولكن قل: بسم الله، فانّه يصغر حتّى يصير مثل الذباب».

***

[٦٧٣]

أسباط بن سالم

بيّاع الزطّي

نقل عنوان الفهرست له إلى أن قال: «عن ابن أبي عمير، عنه» وإلى أن قال: «عن القسم بن إسماعيل القرشي، عن أسباط» والنجاشي قائلاً: «أبو عليّ، مولى بني عديّ من كندة، روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن -عليهما السّلام- ذكره أبو العبّاس وغيره في الرجال» إلى أن قال: «ذبيان بن حكيم أبوعمرو الأزدي، قال: حدّثنا أسباط». ونقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام-. وقال: قال الوحيد: «رواية ابن ابي عمير عنه تشعر بوثاقته».

أقول: قد عرفت في المقدّمة أنّه أعمّ، فإنّه روى عن عليّ بن أبي حمزة أيضاً. وتعريفهم أخاه يعقوب الثقة به أيضاً أعمّ، كصنع الثمالي طعاماً لجمع هو أحدهم، كما في خبر[1].

قال: نقل الجامع رواية عليّ بن عقبة و محمّد بن زياد و ابنه عليّ بن أسباط ويحيى بن إبراهيم وعليّ بن الحكم عنه. وزاد بعضهم نقل رواية الحسن بن عليّ الوشّاء عنه.

قلت: النقل صحيح، و لكن بلفظ «الحسن بن عليّ» في فضل تجارة التهذيب[2] وبلفظ «الوشّاء» في الكافي إنّ الائمة - عليهم السّلام- هم العلامات[3] ومورد رواية الأوّل نوادر آخر طهارته[4] والثاني -وهو ابن أبي عمير- بعد حديث روضته[5] والثالث في بيع نقد التهذيب[6] والرابع في الكافي إنّ

(۱) الفقيه: ۳/۳۵۰. (۲) التهذيب: ۷/٤. (۳) الكافي: ۱/۲۰۷.

(٤) الكافي: ۳/۲۵۵ (٥) الكافي: ۸/۳۰۲. (٦) التهذيب: ۷/۵۸.

المتوسّمين هم الائمة -عليهم السّلام-[١] والخامس في تجارة مال يتيمه[٢].

قلت: و روى عن الصادق في ١٢ من أبواب الأشربة من الكافي[٣].

ثمّ إنّ النجاشي قال فيه: «مولى بني عديّ من كندة» وفي نوادر آخر طهارة الكافي «عن أسباط بن سالم مولى أبان». ومرّ أبان بن أبي عيّاش مولى عبد القيس، وأبان بن تغلب مولى بني جرير من بكر بن وائل.

[٦٧٤]

أسباط بن محمّد بن عمرو

القرشي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- وقال: ظاهره إماميّته، وإذا انضمّ إليه توثيق ابن معين له -على نقل الذهبي- يندرج في الحسان.

أقول: بل في الموثّقين، حيث إنّ عنوان رجال الشيخ أعم، وسكوت الذهبي عن مذهبه ظاهر في عاميّته؛ وكذلك عنونه الخطيب وسكت عن مذهبه.

ثمّ إنّ قول الشيخ في رجاله: «أسباط بن محمّد بن عمرو» وهم، فجدّه عبدالرحمن، كما يفهم من الخطيب، فعنونه قائلاً: «أسباط بن محمّد بن عبدالرحمن بن خالد بن ميسرة، أبو محمّد القرشي، مولى السائب بن يزيد، من أهل الكوفة»[٤] ونقل روايته عن الأعمش ورواية أحمد بن حنبل عنه، وروى تولّده سنة ١٠٥ ووفاته سنة ١٩٥ في أيّام أبي السرايا.

و كذلك ابن حجر في تقريبه عنونه مثل الخطيب؛ و عنونه الذهبي «أسباط بن محمّد القرشي» لكنّهما جعلا وفاته في سنة مأتين.

---

(١) الكافي: ٢١٨/١.

(٢) الكافي: ١٣١/٥.

(٣) الكافي: ٣٨٨/٦.

(٤) تاريخ بغداد: ٤٥/٧.

و الظاهر أنّ الشيخ رأى «أسباط بن محمّد أبي عمرو» فقرأه «أسباط بن محمّد بن عمرو» فقال الخطيب: «أبوعمرو القاص، واسمه محمّد، وهو أبو أسباط».

و روى الخطيب أيضاً عن جمع توثيقه، وروى عن أبي زكريّا، قال: «والكوفيون يضعّفونه».

و بالجملة: لا ريب في عاميته. ومن رواياته الّتي نقلها الخطيب عن اسامة بن شريك، قال: «خرجنا مع النبيّ -صلّى الله عليه وآله- فجعل الرجل يجيء فيقول: حلقت قبل أن أذبح وذبحت قبل أن أحلق، قدّموا شيئاً دون شيء؛ فلمّا أكثروا، قال: أيها النّاس! إنّ الله قد رفع الحرج».

و ليس خبره بصحيح عندنا، فالترتيب في مناسك منى واجب؛ اللّهم إلّا أن يحمل على النسيان أو الجهل.

[٦٧٥]

إسحاق بن آدم

نقل عنوان الفهرست له إلى أن قال: «عن محمّد بن أبي الصهبان، عن إسحاق بن آدم» والنجاشي وقال: قال: «إسحاق بن آدم بن عبدالله بن سعد الأشعري القمّي عن الرضا عليه السَّلام».

أقول: وجدناه كما نقل، لكنّ الظاهر أنّ فيه سقطاً و أنّ الأصل «روى عن الرضا عليه السَّلام» لأنّه إذا كان «عن فلان» جزء العنوان، يكون معناه: أنّه لا يوجد بدونه، وليس كذلك. مع أنّا لم نقف على روايته عنه -عليه السَّلام- أصلاً، والّذي وجد روايته عنه -عليه السَّلام- بواسطتين؛ فني زيادات أذان التهذيب[1] ومن نسي أذان الاستبصار «عن محمّد بن الحسين، عن إسحاق بن

(١) التهذيب: ٢/٢٧٨.

آدم، عن أبي العبّاس الفضل بن حسان الدالاني، عن زكريّا بن آدم، قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السّلام» الخبر .

ثمّ الغريب! غفلة الشيخ عنه في رجاله، مع كون بنائه على الاستقصاء وعموم موضوعه.

قال المصنف: هذا بن آدم بن عبدالله، المتقدّم في أوّل باب آدم.

قلت: المتقدّم في أوّل ذاك الباب «آدم بن إسحاق بن آدم بن عبدالله» فهذا أبو ذاك .

قال المصنّف: إنّه مجهول.

قلت: قال النجاشي فيه: «له كتاب يرويه جماعة» والمصنّف يجعل مثله دليل الحسن. والصواب أنّه مهمل؛ وقول النجاشي ذاك أعمّ، كما عرفت في المقدّمة.

[٦٧٦]
إسحاق بن إبراهيم
أخي زيدان،الكاتب

روى الأغاني «أنّه كان صديقاً لإبراهيم بن العبّاس الصولي، فانسخه إبراهيم شعره في مدح الرضا ـعليه السّلام- ثمّ ولّي إبراهيم في أيّام المتوكّل ديوان الضياع، فعزل إسحاق عن ضياع كانت بيده بحلوان، فقال إسحاق: والله! لإن لم يكفف إبراهيم عمّا يفعله فيّ، لاخرجنّ قصيدته بخطّه في الرضا ـعليه السّلام- إلى المتوكّل».

و رواه المسعودي، وقال: «إنّ الصولي قال له في ما قال: ليست يمين السلطان عندك يميناً، لأنّك رافضي».

(١) الاستبصار: ٣٠٤/١.

[٦٧٧]

إسحاق بن إبراهيم

الأزدي، العطّار، أبو يعقوب، الكوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «أسند عنه». وقال: عدّ رجال الشيخ قبل هذا بفاصلة اسم «إسحاق بن إبراهيم الأزدي العطّار أبو إبراهيم» وعدّ قبل ذاك بفاصلة عشرة عناوين «إسحاق بن إبراهيم الأزدي الكوفي العطّار». وقال: اتّحادهم بعيد.

أقول: بل في غاية القرب؛ ويكون تعديده العنوان لاحتماله التعدّد واشتباه الأمر عنده. وأما كون هذا مكنّى بأبي يعقوب والثاني مكنّى بأبي إبراهيم، فالصحيح ماهنا، كما هو القاعدة في المسمّين بإسحاق؛ ويمكن أن يكون له كنيتان: عموميّة وخصوصيّة.

[٦٧٨]

إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل

بن حمّاد بن زيد

روى عقد ابن عبد ربّه عنه، قال: «بعث إليّ يحيى بن أكثم» إلى أن قال: «قال إسحاق: فقلت للمأمون» الخبر. وهو عجيب في محاجّة المأمون معه في إمامة أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ ويأتي في عنوان المأمون في الألقاب غير المنسوبة.

[٦٧٩]

إسحاق بن إبراهيم

الثقفي

قال: لم أقف فيه إلا على قول ابن طاوس في الإقبال، فيه «ورأيت في كتاب الحلال والحرام لإسحاق بن إبراهيم الثقفي، الثقة».

أقول: لم يعيّن مورده. و الظاهر أنّه كان في الإقبال «لأبي إسحاق إبراهيم الثقفي، الثقة»[1] فحرّفه بما عنونه.

و العنوان موجود في رجال العامّة، وهو من كذّابيهم؛ عنونه تقريب ابن حجر وميزان الذهبي وضعّفاه؛ وقال الثاني: «يروي عن ابن المنكدر وأبي إسحاق؛ وروى عنه، عن أبي إسحاق، عن أبي وائل، عن حذيفة: أنّ النبيّ -صلّى الله عليه وآله- بعث إلى عثمان يستعينه في غزاة، فبعث إليه بعشرة آلاف دينار».

[٦٨٠]

إسحاق بن إبراهيم

الجعفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام-.

أقول: و مثله البرقي؛ و منه يصحّ استظهار إماميّته، لا من عنوان رجال الشيخ. ويصدّق كونه من أصحاب الصادق -عليه السّلام- خبر كراهيّة رهبانيّة الكافي «عن القاسم بن محمّد الجوهري، عن إسحاق بن إبراهيم الجعفي، عنه عليه السّلام»[2] وإن كان روى منه بواسطتين أيضاً في باب «كراهة أن يواقع الرجل أهله وفي البيت صبيّ» من الكافي «عن القاسم الجوهري، عن إسحاق بن إبراهيم، عن ابن راشد، عن أبيه، عنه عليه السّلام»[3] ويحتمل كونه غيره، لإطلاقه، وإن كان الراوي راويه؛ ويحتمل الثاني الآتي.

[٦٨١]

إسحاق بن إبراهيم

الحضيني

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الجواد -عليه السّلام- قائلاً: لقي

---

(١) اقبال الأعمال: ١٥. (٢) الكافي: ٥/٤٩٦. (٣) الكافي: ٥/٤٩٩.

الرضا عليه السّلام». قال: وفي نسخة عدّه في أصحاب الرضا ـعليه السّلامـ قائلاً: «يعرف بابن راهويه». قال: وفي الكشّي «وكان الحسن بن سعيد توالى أيضاً إسحاق بن إبراهيم الحضيني وعليّ بن الريّان بعد إسحاق إلى الرضا ـعليه السّلامـ وكان سبب معرفتهم لهذا الأمر، ومنه سمعوا الحديث وبه يعرفون؛ وكذلك فعل بعبدالله بن محمّد الحضيني وغيرهم، حتّى جرت الخدمة على أيديهم»[١].

أقول: وعدّه البرقي أيضاً في أصحاب الجواد ممّن أدركه من أصحاب الرضا ـعليه السّلامـ قائلاً: «وكان الحسن بن سعيد الذي أوصل إسحاق بن إبراهيم إلى الرضا ـعليه السّلامـ حتّى جرت الخدمة على يديه، وعليّ بن مهزيار من بعد إسحاق بن إبراهيم، وكان سبب معرفتهم لهذا الأمر؛ فمنه سمعوا الحديث وبه يعرفون، وكذلك فعل بعبدالله بن محمّد الحضيني وغيرهم».

وأخذ كلامه الخلاصة منه، لا من الكشّي؛ فلا يرد عليه اعتراض المصنّف بأنّ في الكشّي «عليّ بن الريّان» والخلاصة بدّله بـ«عليّ بن مهزيار». وما في البرقي: من عليّ بن مهزيار هو الصحيح، دون ما في الكشّي: من عليّ بن الريّان، لأنّ ابن الريّان لم يدرك الرضا ـعليه السّلامـ حتّى يصحّ أن يقال: «إنّ الحسن بن سعيد أوصله إليه عليه السّلام» فانّ أوّل من أدركه عليّ بن الريّان هو الهادي ـعليه السّلامـ كما يأتي. ويؤيّده رواية عليّ بن مهزيار عنه بلفظ «إسحاق بن إبراهيم» في مكاسب التهذيب[٢] ومن له على غيره مال فيجحده من الاستبصار[٣].

و«توالى» في الكشّي محرف «أوصل» كما في البرقي.

---

(١) الكشّي: ٥٥٢.
(٢) التهذيب: ٦/٣٤٨.
(٣) الاستبصار: ٣/٥٢.

و أمّا فقرة «و كان سبب معرفتهم لهذا الأمر، و منه سمعوا الحديث و به عرفوا» فيها، مع أنّه لم يذكر فيها إلّا نفران، فالظاهر أنّها كانت بعد قوله: «وكذلك فعل بعبدالله بن محمّد الحضيني وغيرهم» وحرّفها النسّاخ عن موضعها؛ فالتحريف في البرقي أيضاً كثير وإن لم يكن بقدر الكشّي.

و أمّا ما قاله: من أنّه عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ في نسخة، فوهم؛ فإنّما عدّ في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ «إسحاق بن إبراهيم الحنظلي» لا «الحضيني» وهو ابن راهويه المعروف العامي. ومن الغريب! غفلة المصنّف ـ كالوسيط ـ عنه؛ ويأتي بعنوان «إسحاق بن راهويه» منّا مبسوطاً.

هذا، و في الجامع: في باب صفة وضوء التهذيب «عليّ بن إبراهيم، عن أخيه إسحاق بن إبراهيم الخ»[1] ونقله هنا غلط، لأنّ المراد بإسحاق بن إبراهيم فيه غير هذا، بل أخو عليّ بن إبراهيم القمّي؛ ولو كان المراد به هذا لزم أن يكون عليّ بن إبراهيم حضينيّاً! ولم يقل أحد ذلك.

هذا، و في ترتيب الكشّي «تقدّم هذا في أحمد بن عبدالله الكرخي» وأشار إلى خبر الكشّي ثمّة «كان كاتب إسحاق بن إبراهيم فتاب» وقوله أيضاً غلط، فليس المراد بإسحاق بن إبراهيم فيه هذا، بل أحد امراء العبّاسيّة وإلا فالكاتبيّة لهذا لم تكن محتاجة إلى توبة، فهل كان من يقال له: «إسحاق بن إبراهيم» منحصراً بهذا؟ وبالجملة: فكلّ منهما توهّم.

قال المصنّف: في التكملة: روى التهذيب عن أحمد بن محمّد بن عليّ بن مهزيار، قال: «كتبت إلى أبي جعفر ـ عليه السّلام ـ اعلمه أنّ إبراهيم وقف ضيعة على الحجّ وأمر ولده وما فضل عنها للفقراء، وأنّ محمّد بن إبراهيم أشهد

---

(١) التهذيب: ١/٧٦.

على نفسه بمال يفرّق في إخواننا من بني هاشم من يعرف حقّه ويقول بقولنا؟ فكتب ـ عليه السّلام ـ: فهمت ـ يرحمك الله ـ ماذكرت من وصيّة إسحاق بن إبراهيم ـ رضي الله عنه ـ وما أشهد لك بذلك محمّد بن إبراهيم» الخبر، وهذا المدح أعني الوقف وترضّي أبي جعفر ـ عليه السّلام ـ ظاهر في وثاقته.

قلت: روى الخبر التهذيب في زيادات وصيّته[1] وقد حرّفه في مواضع: منها ـ قوله: «عن أحمد بن محمّد بن عليّ بن مهزيار» فانّ الخبر «عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن مهزيار». ومنها ـ قوله: «اعلمه أنّ إبراهيم» وفي الخبر «اعلمه أنّ إسحاق بن إبراهيم».

[٦٨٢]

إسحاق بن إبراهيم

الحنظلي

عدّه رجال الشيخ في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «يعرف بابن راهويه» ومن الغريب! غفلة المصنّف ـ كالوسيط ـ عنه. ويأتي بعنوان «إسحاق بن راهويه» منّا مبسوطاً.

[٦٨٣]

إسحاق بن إبراهيم بن هاشم

القمّي

تقدّم في المتقدم رواية أخيه عليّ عنه في صفة وضوء التهذيب[2] ومضمون خبره: وجوب ابتداء الرجل في غسل اليد بالظاهر والمرأة بالباطن ولم يقل به أحد؛ كما أنّه روى عنه عدم ركود الشمس يوم الجمعة[3] وهو كماترى!.

***

---

(١) التهذيب: ٢٣٨/٩. (٢) التهذيب: ٧٦/١. (٣) الكافي: ٤١٦/٣.

[٦٨٤]

إسحاق أبو هارون

الجرجاني

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «أسند عنه».

أقول: قد عرفت في المقدّمة أنّ عنوان رجال الشيخ أعمّ من الامامية، وقوله: «أسند عنه» أعمّ من المديحة.

[٦٨٥]

إسحاق بن أبي جعفر

الفرّاء، الكوفي

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ .

أقول: نقله الوسيط أيضاً كذلك، و الّذي وجدت «إسحاق بن جعفر» في نسخة خطّية، لكن في المطبوعة الحيدريّة أيضاً «بن أبي جعفر».

[٦٨٦]

إسحاق بن أحمد

بن عبدالله بن مهران

قال: يأتي في عمّه محمّد بن عبدالله: أنّهم بيت كبير من أصحابنا.

أقول: ليس في محمّد بن عبدالله أثر ممّا ذكر، وإنّما عنون النجاشي محمّد بن أحمد بن عبدالله بن مهران، قائلاً: «وهم بيت من أصحابنا كبير، روى الحميري عن محمّد بن إسحاق بن خانبه عن عمّه محمّد بن عبدالله بن خانبه» وحينئذٍ فمحمّد بن عبدالله عمّ محمّد بن إسحاق، لا من عنون؛ ولا وجود لمن عنون.

* * *

[٦٨٧]

إسحاق الأحمر

نقل في معجزات الثالث عشر من البحار: أنّ إسحاق الأحمر كان يدّعي النيابة كذباً مع الباقطاني في قبال أبي جعفر العمري، في حديث أحمد الدينوري الملقّب باستارة[1].

[٦٨٨]

إسحاق بن إسماعيل

بن نوبخت

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الهادي ـ عليه السّلام ـ .

أقول: و مثله البرقي.

قال المصنّف: نوبخت بفتح النون، لأنّ الكلمة فارسيّة بمعنى جديد البخت؛ ولكنّ العلّامة وابن داود ضبطاه بضمّ النون، ولعلّ ضمّه تعريب له.

قلت: من أين أنّ الفرس القديم يفتحون؟ فلعلّهم يضمّونها، كما هو كذلك إلى الآن في بلد تنا «تستر» وإنّ كثيراً من كلماتهم يتراءى في بادي النظر أنّها مهملة بالنظر إلى الفرس المعروف، ولكن لا يبعد كونها بقايا الفرس القديم.

و منها قولهم: «تيه» للعين و يجمعونها «تيا» وقولهم: «دا» للامّ، فانّي أظنّها كذلك بدليل اشتقاقاتها وتركيباتها، كـ«توتيا» لدواء العين و«دائي» لأخ الامّ و«دايه» للمرضعة بدل الامّ.

[٦٨٩]

إسحاق بن إسماعيل

النيسابوري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب العسكري ـ عليه السّلام ـ قائلاً:

(١) بحار الأنوار: ٥١/٣٠٠.

«ثقة». وقال: مرّ في إبراهيم بن عبدة التوقيع الوارد إليه منه -عليه السَّلام- المشتمل على الدعاء والمدح له. قال: ومن الغريب! أنّ النقد قال: «إنّ التوقيع يتضمّن العتب وذمّ سيرته، وإن كان يشتمل على مدحه والدعاء له مرّة بعد مرّة» قال: فان أراد قوله -عليه السَّلام-: «ولقد كانت منكم امور في أيّام الماضي -عليه السَّلام- إلى أن مضى لسبيله -صلّى الله على روحه- وفي أيامي هذه كنتم بها غير محمودي الرأي» فهو يدلّ على ذمّ سيرته سابقاً وأنّه خرج عن تلك السيرة. وإن أراد قوله -عليه السَّلام-: «أنتم في غفلة عمّا إليه معادكم» فلا دلالة له، لأنّه لانهاية لمراتب الطاعة.

أقول: بل أراد قوله «عليه السَّلام-: «فأين يتاه بكم! وأين تذهبون كالأنعام على وجوهكم! عن الحقّ تصدفون، وبالباطل تؤمنون، وبنعمة الله تكفرون؛ فمن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض، فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي».

و الصواب في الجواب أن يقال: إنّ ذلك من باب «إيّاك أعني واسمعي ياجارة» في إرادة قومه دونه وإن كان الخطاب معه؛ والدليل عليه قوله -عليه السَّلام- في صدر الكتاب على رواية التحف: «فأتمّ الله عليك يا إسحاق وعلى من كان مثلك ممّن قد رحمه الله وبصّره بصيرتك ونعمه، وقدر تمام نعمته دخول الجنّة»[1].

و على رواية الكشّي «فأتمّ الله عليكم بالحقّ و من كان مثلك ممّن قد رحمه الله وبصّره بصيرتك ونعمه. وقدر تمام نعمته دخول الجنّة» ومن الأوّل يعلم مواقع تحريف الثاني.

قال المصنّف: يعرف برواية أبي إسحاق و محمّد بن عبدالله بن واسع عنه.

---

(۱) تحف العقول: ٤٨٤.

قلت: الأوّل دخول حمام التهذيب[1] والثاني الزيت والزيتون في الكافي[2] نقلهما الجامع، إلا أنّ إرادته غير معلومة، حيث إنّ إسحاق بن إسماعيل فيهما مطلق، فلعلّ المراد به ابن نوبخت؛ لاسيّما الأوّل الّذي راويه إبراهيم بن هاشم الّذي عدّ من أصحاب الرضا ـعليه السّلام ـ فكيف يروي عن هذا الّذي من أصحاب العسكري ـعليه السّلام ـ ؟

هذا، و قال القهبائي: «لا يبعد أن يكون هذا أخا محمّد بن إسماعيل النيسابوري الّذي تلميذ الفضل، ويكون كأخيه شيخ الكشّي».

قلت: أمّا كونه أخا محمّد فليس ببعيد؛ و أمّا كونه شيخ الكشّي فغير معلوم، لعدم الوقوف على روايته عنه، وإنّما في أوّل التوقيع «حكى بعض الثقات بنيسابور: أنّه خرج لإسحاق بن إسماعيل من أبي محمّد عليه السّلام» الخبر[3].

[٦٩٠]

إسحاق الأنباري

قال المصنّف: يظهر من خبر عليّ بن مهزيار الآتي في جعفر بن واقد وأبي السمهري المتضمّن لدعاء الجواد ـعليه السّلام ـ لهذا بقوله: «يا إسحاق أرحني منهما يرح الله عزّوجلّ بعيشك في الجنّة» كونه من أجلّاء الشيعة ومعتمداً عنده ـعليه السّلام ـ .

أقول: خبر إسحاق نفسه تضمّن ما قال، لا خبر عليّ بن مهزيار. والمراد بقوله عليه السّلام: «أرحني منهما» أي من أبي السمهري وابن أبي الزرقاء، لا جعفر بن واقد، كما قال.

و منشأ وهم المصنّف أن الكشّي عنون «هاشم بن أبي هاشم وأبا

(١) التهذيب: ٣٧٦/١. (٢) الكافي: ٣٣١/٦. (٣) الكشي: ٥٧٥.

السمهري وابن أبي الزرقاء وجعفر بن واقد وأبا الغمر» وروى خبراً عن عليّ بن مهزيار، عن الجواد -عليه السَّلام- في ذمّ أبي الغمر وجعفر بن واقد وهاشم بن أبي هاشم، ولا ذكر فيه من إسحاق هذا أصلاً؛ ثمّ قال: «وحدّثني محمّد بن عيسى بن عبيد، قال: حدّثني إسحاق الأنباري، قال لي أبو جعفر الثاني -عليه السَّلام- مافعل أبو السمهري -لعنه الله- يكذب علينا ويزعم أنّه وابن أبي الزرقاء دعاة إلينا!» إلى أن قال: «أرحني منهما» وفي آخره «قال محمّد بن عيسى: فما زال إسحاق يطلب ذلك إلى أن يجد السبيل إلى أن يغتالهما»[1].

[٦٩١]

إسحاق بن بريد بن إسماعيل

الطائي، أبو يعقوب

يأتي في الآتي.

[٦٩٢]

إسحاق بن بريد بن يعقوب

الطائي، الكوفي

قال المصنّف: قد وقع الخلط هنا بين نفرين -أحدهما: هذا العنوان (بالموحّدة) عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السَّلام- والآخر: إسحاق بن يزيد بن إسماعيل الطائي أبو يعقوب الكوفي (بالمثنّاة) عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الباقر -عليه السَّلام- وعنونه النجاشي بدون الكوفي، قائلاً: «مولى، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبدالله -عليه السَّلام- وروى أبوه عن أبي جعفر -عليه السَّلام- له كتاب يرويه عنه جماعة» إلى أن قال: «محمّد بن عليّ أبو سمينة الصيرفي، عن إسحاق بن يزيد».

---

(١) الكشّي: ٥٢٨ - ٥٢٩.

أقول: بل الخلط و الخبط منه، فليس لنا إلا نفر «إسحاق بن بريد بن إسماعيل أبو يعقوب الطائي الكوفي» غاية الأمر أنّ رجال الشيخ في أصحاب الصادق -عليه السّلام- اقتصر على ذكر أبيه، فقال: «إسحاق بن بريد أبو يعقوب».

و أمّا نقل المصنّف عنه في نسخة بلفظ «إسحاق بن بريد بن يعقوب» فغلط، لتحريفها قطعاً بتصديق ابن داود الّذي نسخته بخط الشيخ. واختلف النجاشي ورجال الشيخ في اسم أبيه، فالأوّل جعله يزيد (بالمثنّاة) وتبعه الخلاصة، والثاني بريد (بالموحّدة) وتبعه ابن داود وردّ على ضبط الخلاصة غفلة عن أنّ الأصل فيه النجاشي.

و الأصحّ كونه بريد (بالموحّدة) لأنّه نقله ابن داود عن خطّ الشيخ، ولأنّه ذكر أباه في حرف الباء الموحّدة من أصحاب الصادق -عليه السّلام-.

و كيف كان: فعدّه البرقي أيضاً في أصحاب الصادق -عليه السّلام- وذكره المشيخة وطريقه إليه المثنّى بن الوليد.

و بالجملة: لا إشكال في الاتّحاد؛ و لم يذكر أحد من أئمة الرجال غير واحد.

[٦٩٣]

إسحاق بن بشر

أبو حذيفة، الكاهلي، الخراساني

نقل عنوان النجاشي له، وقال: قال: «ثقه، روى عن أبي عبدالله -عليه السّلام- من العامّة، ذكروه في رجال أبي عبدالله -عليه السّلام- له كتاب» وقال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- قائلاً: «أسند عنه».

أقول: أمّا رجال الشيخ: فليس الكاهلي في عنوانه. و أمّا النجاشي:

فوجدنا فيه ترجمته كما نقل؛ ولكن قال الخلاصة: «روى عن أبي عبدالله -عليه السّلام- وهو من العامّة، وكان ثقة، ذكروه في أصحاب أبي عبدالله عليه السّلام» ودأبه التعبير بعين عبائر الأئمة؛ فالظاهر أنّ الترجمة في النجاشي كانت كما قال وحرّفت في نسخنا، وإن كان مافي نسخنا صحيحاً أيضاً.

و كيف كان: فالظاهر أنّ روايته عن الصادق -عليه السّلام- الّتي قالها النجاشي، والإسناد عنه الّذي قاله رجال الشيخ روايته عنه -عليه السّلام- عن آبائه -عليهم السّلام- عن عليّ -عليه السّلام- قال: «هذا ما سأل النبيّ -صلّى الله عليه وآله- ربّه ليلة المعراج، فقال: ياربّ أيّ الاعمال أفضل؟ فقال -عزّوجلّ- : يا أحمد! ليس شيء أفضل عندي من التوكّل عليّ والرضا بما قسمت» إلى أن قال في آخره: «يا أحمد! لو صلّى العبد صلاة أهل السماء والأرض، ويصوم صيام أهل السماء والأرض، ويطوي عن الطعام مثل الملائكة، ولبس لباس العابدين، ثمّ أرى في قلبه من حبّ الدنيا ذرّة أو سُمْعتها أو رياستها أوصيتها أو زينتها، لا يجاورني في داري، ولأنزعنّ من قلبه محبّتي، ولاظلمنّ قلبه حتى ينساني، ولا اذيقه حلاوة محبّتي؛ وعليك سلامي ورحمتي»[1].

و الظاهر أنّ مراد النجاشي بكتابه كتابه في هذا الخبر الطويل، فالخبر ورقان بالورق الكبير، وقد طبع مستقلاً مع تحف العقول لابن أبي شعبة الحلبي وروضة الكافي بينهما.

و إسناده «أبوعمرو من غلمان محمّد البلخي، عن أبي بكر أحمد بن إسماعيل الجوهري، عن أبي عليّ المظفّر بن إلياس السعدي، عن أبي نصر أحمد بن عبدالله بن أبي إسحاق الواعظ، عن أبي الغنائم الحسن بن علي المقري قراءة عليه بأهواز في أواخر شهر رمضان سنة٤٤٣، عن أبي مسلم محمّد بن المقري

(١) الجواهر السنيّة: ١٩٠.

التستري قراءة عليه من أصله، عن أبي الحسن عبدالواحد بن محمّد بن عقيل، عن أبي إسحاق إبراهيم بن حاتم الزاهد بالشام، عن إبراهيم بن محمّد بن أحمد، عن أبي شكر عبدالله بن عبدالرحمن ، عن أبي عبدالله عبدالحميد بن أحمد بن سعيد، عن إسحاق بن بشر».

و إسناد النجاشي إلى كتابه «محمّد بن عليّ الكاتب، عن محمّد بن وهبان، عن أبي الحسن بن أبي غسّان الدقّاق، عن عليّ بن يحيى بن يزيد الكليني، عن أحمد بن سعيد، عن إسحاق» والأصل في راويها: راوي النجاشي «أحمد بن سعيد» وراوي غيره «عبدالحميد بن أحمد بن سعيد» واحد، وأحدهما تصحيف؛ وباقي الطريقين ـ كماترى ـ مختلف.

و كيف كان:فعنونه الخطيب أيضاً، قائلاً: «إسحاق بن بشر بن محمّد بن عبدالله بن سالم، أبو حذيفة، البخاري، مولى بني هاشم، ولد ببلخ، واستوطن بخارى فنسب إليها؛ وهوصاحب كتاب المبتداء وكتاب الفتوح؛ حدّث عن محمّد بن إسحاق بن يسار وعبدالملك بن جريج وسعيد بن أبي عروبة وجويبر بن سعيد ومقاتل بن سليمان ومالك بن أنس وسفيان الثوري وإدريس بن سنان؛ وخلق من ائمة أهل العلم أحاديث باطلة. روى عنه جماعة من الخراسانيّين، ولم يروعنه من البغداديّين في ما أعلم سوى إسماعيل بن عيسى العطّار، فانّه سمع منه مصنّفاته ورواها عنه؛ وذكر الحسن بن علويّة القطّان: أنّ هارون الرشيد بعث إلى أبي حذيفة، فأقدمه بغداد؛ وروي وفاته سنة ستّ ومأتين»[١].

و بعد كونه مولى بني هاشم وصف النجاشي له بالكاهلي غلط؛ و إنّما خلط النجاشي بين «إسحاق بن بشر أبي حذيفة القرشي الهاشمي» وبين «إسحاق

---

(١) تاريخ بغداد: ٣٢٦/٦.

بن بشر أبي يعقوب الكاهلي» ذكر كلّاً منهما الخطيب مع رفع نسبهما. أمّا الأوّل: فقد عرفت. وأمّا الثاني: فقال بعده متصلاً به: «إسحاق بن بشر بن مقاتل أبو يعقوب الكاهلي» ثمّ قال: «من حقّه أن يؤخّر ذكره ويقدّم عليه من مات قبله؛ وإنّما جمعنا بينه وبين أبي حذيفة، لاتّفاقهما في الاسم والنسب» ثمّ قال: «والكاهلي من أهل الكوفة، يروي عن مالك بن أنس وأبي معشر نجيح وكامل أبي العلا وغيرهم من الرفعاء أحاديث منكرة؛ وروي وفاته سنة ثمان وعشرين ومأتين الخ».

ولم ينحصر الخلط بالنجاشي؛ فقال الذهبي في طيّ عنوانه بعد نقل كلام عن ابن حبّان منهم: «لكن خلط ابن حبّان ترجمته بترجمة الكاهلي، وكذا خبط ابن الجوزي، فقال في هذا: الكاهلي مولى بني هاشم، ولم يصب في قوله: الكاهلي».

وللأوّل كتاب في مقتل عثمان ينقل عنه المفيد في جمله، مصرّحاً أيضاً بأنّه من وجوه أصحاب الحديث من العامّة. ويفهم منه أنّه يروي عن محمّد بن إسحاق؛ وقد عرفت التصريح به من الخطيب.

ثمّ بعد كونه صاحب كتاب المبتداء وكتاب الفتوح - كما عرفت من الخطيب - وكونه صاحب كتاب مقتل عثمان - كما عرفته من المفيد - يظهر أنّ قول النجاشي: «له كتاب» أيضاً في غير محلّه، وكان عليه أن يقول: «له كتب» إلّا أنّ عذره أنّه لم يقف على كتبه، حيث لم يسمّ الواحد أيضاً.

ثمّ إنّ المفيد وصفه بالقرشي، وهو لا ينافي قول الخطيب، حيث إنّ كلّ هاشمي قرشي؛ مع أنّ الخطيب نقل فيه عن بعضهم التعبير عنه بالقرشي.

ويظهر ممّا نقلنا من الخطيب أنّ وصف النجاشي ورجال الشيخ له بالخراساني أيضاً في غير محلّه، فقد عرفت أنّه كان مشهوراً بالبخاري لاستيطانه بخارى، وإنّما روى عنه الخراسانيّون؛ وكذا وصفه الذهبي بالبخاري.

ثمّ إنّه لا ريب في عاميّته. و أمّا ثقته وضعفه: فالخطيب نقل عن جمع منهم تضعيفه. والنجاشي وثّقه. ولا يبعد أن يكون العامّة ضعّفوه لأنّه روى ما لا يوافق لمذهبهم ولا يستعذب بمشربهم؛ ففي الاستيعاب بعد عنوان أبو ليلى الغفاري «من حديثه مارواه إسحاق بن بشر، عن خالد بن الحارث، عن عوف، عن الحسن، عن أبي ليلى الغفاري، قال: سمعت رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ يقول: ستكون بعدي فتنة، فاذا كان ذلك فالزموا عليّ بن أبي طالب، فانّه أوّل من يراني وأوّل من يصافحني يوم القيامة، هو الصدّيق الأكبر، وهو فاروق هذه الامّة يفرق بين الحقّ والباطل، وهو يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب المنافقين» ثمّ قال: «وإسحاق بن بشر ممّن لا يحتجّ بنقله إذا انفرد، لضعفه ونكارة حديثه» فتراه وصف خبراً يصدّقه الكتاب والسنّة والاجماع والعقل بالنكارة. ولكن لم يعلم إرادته القرشي أو الكاهلي، لإطلاقه إسحاق بن بشر؛ إلّا أن الخطيب ضعّف كلّاً منهما.

ثمّ إنّ المصنّف راجع النسخة المطبوعة المحرّفة من النجاشي فرأى فيها «إسحاق بن بشير» مع الياء، ورأى عنوان الباقين له «إسحاق بن بشر» بدون ياء، فتردّد. ولا وجه له، وكونه بشراً قطعيّ.

[٦٩٤]

إسحاق بن بشر

أبو يعقوب، الكاهلي

مرّ في سابقه، وأنّ الكاهلي هو هذا، لا أبو حذيفة السابق؛ وانّما ذاك القرشي الهاشمي.

[٦٩٥]

إسحاق بن بشر

النبّال

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الباقر ـ عليه السّلام ـ.

أقول: و عدّه البرقي أيضاً. و من عنوانه يستظهر إماميّته، لا من عنوان رجال الشيخ ـ كما قال المصنّف ـ لأنّه أعمّ.

[٦٩٦]

إسحاق البطّيخي

قال: روى عنه الحسن بن فضّال في أوقات صلاة التهذيب[١] والاستبصار[٢].

أقول: الأصل في عنوانه الجامع؛ و الثاني إنّما هو في وقت المغرب والعشاء من الاستبصار.

[٦٩٧]

إسحاق بن جرير بن يزيد

بن جرير بن عبدالله، البجلي، أبو يعقوب

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «ثقة، روى عن أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ ذكر ذلك أبو العبّاس، له كتاب يرويه عنه جماعة». وقال: عنونه الفهرست، قائلاً: «له أصل» إلى أن قال: «عن أحمد بن ميثم، عنه». ونقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ بلفظ «إسحاق بن جرير بن يزيد بن جرير بن عبدالله، البجلي، الكوفي». وقال: حكي عن رجال الشيخ عدّه في أصحاب الكاظم ـ عليه السّلام ـ أيضاً، قائلاً: «واقفيّ».

أقول: الأمر كما حكى، فعدّه في أصحاب الكاظم ـ عليه السّلام ـ (في ٢٤ من همزته) قائلاً: «واقفيّ» إلا أن عنوانه بلفظ «إسحاق بن جرير» ومثله عنوان الفهرست. وعدّه البرقي أيضاً في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «إسحاق بن جرير البجلي، عربي، كوفي».

---

(١) التهذيب: ٢/٣٤. (٢) الاستبصار: ١/٢٧١.

قال المصنّف: عدّه المفيد في رسالته العدديّة من فقهاء أصحاب الباقر والصادق -عليهما السّلام- والأعلام الرؤساء المأخوذ منهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام الّذين لا مطعن عليهم[1].

قلت: لم يقل: إنّ هذا من فقهاء أصحابهما -عليهما السّلام- وإنّما قال: «إنّ رواة نقص شهر رمضان كباقي الشهور فقهاء أصحاب الباقر -عليه السّلام- إلى العسكري عليه السّلام» ثمّ روى أخبارهم وروى فيها رواية إسحاق بن جرير عن الصادق -عليه السّلام- فلا يلزم أن يكون هذا من أصحاب الباقر -عليه السّلام- كما هو مفاد كلامه.

ثمّ إنّك قد عرفت أنّ النجاشي وثّقه والشيخ في رجاله وقّفه؛ وتقدّم الأوّل غير معلوم. وأمّا المفيد وإن ادّعى أنّ اولئك الرواة لا مطعن عليهم، إلا أنّا رأينا نقله في الرواة من فيه الطعون والذموم، كعمّار الفطحي وغيره.

هذا، وللمصنّف خبطات في الترجمة

منها - إنكاره كون أبي العبّاس كنية ابن عقدة.

و منها - قوله: «طريق النجاشي إليه ابن أبي عمير و زاد الجامع رواية محمّد بن زياد عنه» مع أنّ محمّد بن زياد هو ابن أبي عمير.

و منها - قوله: «زاد غير الجامع رواية البرقي و حمّاد بن عيسى» مع أنّ الجامع نقلهما.

و مورد رواية الأوّل علامة أوّل شهر رمضان في التهذيب[2] والثاني في أحكام طلاقه[3] والثالث في غيرة الكافي في نكاحه[4].

---

(١) رسالة العدديّة للشيخ المفيد في الدرّ المنثور: ١ / ١٣٠.
(٢) التهذيب: ١٦٢/٤.
(٣) التهذيب: ٧٣/٨.
(٤) الكافي: ٥٣٦/٥.

و أمّا موارد باقي رواته: فالحسن بن محبوب في حدّ من أتى بهيمة، في الفقيه[١] ووهب بن حفص في مولد الصادق -عليه السّلام- من الكافي[٢] وعليّ بن الحكم في معرفة دم الحيض فيه[٣] ومحمّد بن سنان في زيارة الرضا -عليه السّلام- منه[٤] وعثمان بن عيسى في الرجل يفجر بالمرأة ثمّ يتزوّجها[٥] وبدّله التهذيب في باب «القول في الرجل يفجر بالمرأة» بأحمد بن محمّد بن عيسى[٦].

و الصواب ما في الكافي؛ كما أنّ طريق الفهرست الثاني «أحمد بن ميثم، عنه» لم تعلم صحّته، لكونه في طبقة أحمد بن محمّد بن عيسى، ولم نر رواية أحدهما عمّن من أصحاب الصادق -عليه السّلام- محقّقاً، ولا قاله أهل الرجال، ولعدم شاهد له من الأخبار، كما في طريقه الأوّل: الحسن بن محبوب.

[٦٩٨]

إسحاق الجريري

عدّه البرقي في أصحاب الصادق -عليه السّلام- و الظاهر اتّحاده مع السابق. فالجريري في معنى ابن جرير، كما يقال القتبي في ابن قتيبة. ولكنّ الظاهر أنّ المراد من «جرير» الّذي هذا منسوب إليه جرير الصحابي المعروف: أبو جدّه، لا جرير: أبوه، فينسب إلى المشتهر.

و ورد العنوان في القعود بين أذان الاستبصار[٧] و عدد فصول أذان التهذيب[٨] روى سعدان بن مسلم عنه عن الصادق -عليه السّلام- . لكن ظاهر البرقي تغايرهما، حيث عنون كلاً منهما.

---

(١) الفقيه: ٤٧/٤.
(٢) الكافي: ٤٧٢/١.
(٣) الكافي: ٩١/٣.
(٤) الكافي: ٥٨٦/٤.
(٥) الكافي: ٣٥٦/٥.
(٦) التهذيب: ٣٢٧/٧.
(٧) الاستبصار: ٣١٠/١.
(٨) التهذيب: ٦٥/٢.

[٦٩٩]

إسحاق بن جعفر بن محمّد

بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ـعليهم السّلام ـ المدني

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ و نقل قول الإرشاد فيه: «كان إسحاق بن جعفر من أهل الفضل والصلاح والورع والاجتهاد، وروى عنه الناس الحديث والآثار، وكان ابن كاسب إذا حدّث عنه يقول: حدّثني الثقة الرضي إسحاق بن جعفر؛ وكان إسحاق بن جعفر يقول: بإمامة أخيه موسى، وروى عن أبيه النصّ بالإمامة على أخيه موسى عليه السّلام»[١] ونقل قوله أيضاً: «وكانا ـيعني إسحاق وعليّ ـ من الفضل ما لا يختلف فيه إثنان».

أقول: و عدّه البرقي أيضاً في أصحاب الكاظم ـعليه السّلام ـ ممّن أدركه من أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ.

و روى الكافي في باب النصّ على الرضا ـعليه السّلام ـ جعل الكاظم ـعليه السّلام ـ له من شهود وصيّته. لكن فيه «أنّه زجر امّ أحمد الّتي أخرجوها إلى القاضي، وقالت: إنّ سيدي ـأي الكاظم عليه السّلام ـ أخبرني بذلك، فقال لها: اسكتي! ما أظنّ قال من هذا شيئاً»[٢] ولعلّه كان إرشاداً منه لها إلى التقيّة.

قال المصنّف: نقل الجامع رواية بكر بن محمّد الأزدي، عن أبيه، عنه.

قلت: بل رواية بكر،عنه،عن أبيه؛ و مورده مولد النبيّ في الكافي[٣].

قال: نقل الجامع رواية يعقوب بن جعفر الجعفري و عبدالله بن إبراهيم الجعفري والوشا، عنه، عن أبيه.

---

(١) الإرشاد: ٢٨٦. (٢) الكافي: ٣١٦/١. (٣) الكافي: ٤٤٨/١.

قلت: مو الأوّل في الإشارة و النصّ على كاظمه ـعليه السّلام ـ ١ والثاني في مواليد أئمّته ـعليهم السّلام. ٢ والثالث في الغنم بعد الدواجن ٣. وعنونه تقريب ابن حجر، قائلاً: «صدوق».

[٧٠٠]

إسحاق الجلاب

قال: قال الجامع: «إنّه من أصحاب العسكري ـعليه السّلام ـ روى عنه عليّ بن محمّد في مولد الهادي ـعليه السّلام ـ من الكافي». ونقل المصنف الخبر عنه «قال: اشتريت لأبي الحسن ـعليه السّلام ـ غنماً كثيرة» إلى أن قال: «وبتّ ليلة الأضحى في رواق له، فلمّا كان في السحر أتاني، فقال: يا اسحاق قم، فقمت ففتحت عيني فاذا أنا على بابي ببغداد! فدخلت على والدي وأنا في أصحابي! فقلت لهم: عرّفت بالعسكر وخرجت ببغداد إلى العيد» ٤.

أقول: بل قال الجامع: إنّه من أصحاب الهادي ـعليه السّلام ـ وكيف يقول: إنّه من أصحاب العسكري ـعليه السّلام ـ ويجعل مدركه خبراً له عن الهادي ـعليه السّلام ـ؟.

[٧٠١]

إسحاق بن جندب

أبو إسماعيل، الفرائضي

نقل عنوان النجاشي له، وقال: قال: «ثقة ثقة، روى عن أبي عبدالله ـعليه السّلام ـ ذكره أصحابنا في الرجال، له كتاب رواه عنه عبيس وغيره».

أقول: عدم عنوان الشيخ له في رجاله مع عموم موضوعه غريب! وأمّا الفهرست فلعلّه لم يقف على كتابه. ثمّ وجدنا عبارة النجاشي كما نقل؛ ولكن

(١) الكافي: ١/٣٠٨. (٢) الكافي: ١/٣٨٧. (٣) الكافي: ٦/٥٤٤. (٤) الكافي: ١/٤٩٨.

الخلاصة يعبّر بعين عباراتهم، وقد قال: «روى عن أبي عبدالله ـعليه السّلام ـ ثقة ثقة» فالظاهر وقوع تقديم وتأخير في نسخنا.

[۷۰۲]

إسحاق بن جنيد

يظهر من باب توقيعات الإكمال جلاله[1].

[۷۰۳]

إسحاق بن حرّة

عنون الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ «داود بن حرّة» وقال: «أخو إسحاق بن حرّة» ومنه يظهر معروفيّة إسحاق، لا أكثر.

[۷۰٤]

إسحاق بن الحسن بن بكران

أبو الحسين، العقرائي، التمّار

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «كثير السماع، ضعيف في مذهبه، رأيته بالكوفة وهو مجاور، وكان يروي كتاب الكليني ـرحمه الله ـ عنه؛ وكان في هذا الوقت علوّا، فلم أسمع منه شيئاً، له كتاب الردّ على الغلاة، وكتاب نفي السهو عن النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ وله كتاب عدد الأئمة عليهم السّلام».

أقول: من الغريب! عدم عنوان الشيخ له في رجاله مع عموم موضوعه. و أمّا الفهرست: فلعلّه لم يقف على كتبه.

قال المصنّف: قال الوحيد: «إنّ في تأليفه كتاب الردّ على الغلاة إشعاراً بعدم غلوّه، ويمكن أن يكون الحكم بالغلوّ من كتابه في نفي السهو عن النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ فانّه الظاهر من معظم القدماء كما يظهر من الفقيه».

---

(۱) الاكمال: ۲/٤۹٥.

وقال: قال صاحب التكملة: «إنّ كلام النجاشي هنا يناقض بعضه بعضاً، فانّ نسبة الغلوّ إليه تنافي نسبة كتاب الردّ على الغلاة إليه».

قلت: إنّهم خبطوا في فهم كلام النجاشي، فوقعوا في حيص و بيص! فظنّوا أنّ النجاشي قال: «كان غالياً» فردّوا عليه بأنّه كيف كان غالياً وله كتاب الردّ على الغلاة؟ مع أنّ النجاشي إنّما قال: إنّ رواية الرجل الكافي في عصري وفي هذا الوقت الّذي رأيته بالكوفة وإن كانت سنداً عالياً وهو أمر مهمّ يرغب فيه، إلّا أنّي لم أسمع منه شيئاً، لا الكافي ولا غيره، لضعف مذهبه.

و يكون قول النجاشي هنا في إسحاق هذا: «و كان في هذا الوقت علوّاً» نظير قوله في استاذه أحمد بن عبدالواحد الّذي لقي ابن الزبير في سنة موته (سنة ٣٤٨) : «وكان علوّاً في الوقت».

هب، أنّهما قرئا قول النجاشي: علوّاً (بالعين المهملة) غلوّاً (بالغين المعجمة) هل يصحّ أن يقول النجاشي: كان إسحاق في هذا الوقت غلوّاً؟ وإنّما حقّ المعنى الّذي فسّرا كلام النجاشي به أن يقول: «كان مستقيماً وصار في هذا الوقت غالياً».

ثمّ أغرب المصنّف نفسه! في تفسير قول النجاشي: «و كان في هذا الوقت غلوّاً فلم أسمع منه شيئاً» أكثر من الوحيد والتكملة، فقال: غرضه أنّه لم يكن غالياً، لكن لمّا كانت رواية كتاب الكليني المتضمّن لجملة من شئون الائمة ـ عليهم السّلام ـ في هذا الوقت غلوّاً، رأيت أنّ روايتي عنه لا نتيجة فيها، لأنّهم لا يقبلونها، بل قد اتّهم بالغلوّ بسبب ذلك، فلذلك تركت الرواية عنه.

و هو كما ترى بلا محصّل، و من كان منكراً للكافي؟ وقد اتّفقوا على أنّه لم يصنّف مثله، ولقد شحن مثل المفيد كتاب إرشاده من أخباره في شئونهم! والكافي تضمّن في باب «من تكلّم في صلا ته» أخباراً كثيرة في سهو النبيّ

ـصلّى الله عليه وآله ـ في صلاته؛ فكيف يقال للنجاشي لو روى الكافي: أنت غال؟

و بالجملة: الغريب! أنّهم تركوا قول النجاشي: «ضعيف في مذهبه» وتعلّقوا بقوله: «وكان في هذا الوقت علوّاً» محرّفين للفظه خابطين في معناه.

[٧٠٥]

إسحاق بن راهويه

روى ثواب الأعمال مسنداً، عنه، عن الرضا ـعليه السّلام ـ لمّا أراد أن يرحل عن نيسابور، عن آبائه ـعليهم السّلام ـ واحداً بعد واحد، عن النبيّ ـصلّى الله عليه وآله ـ عن جبرئيل ـعليه السّلام ـ عن الله تعالى، قال: «لا إله إلّا الله حصني فمن دخل حصني أمن من عذابي» قال: فلما مرّت الراحلة قال: بشروطها وأنا من شروطها[1].

و مرّ بعنوان «إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، يعرف بابن راهويه» عن رجال الشيخ في أصحاب الرضا ـعليه السّلام ـ.

و هو من علماء العامّة، عنونه الخطيب و وصفه بأبي يعقوب المروزي الحنظلي؛ وروى عن أبي محمّد بن حزم، قال: «إسحاق بن راهويه، هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلّد بن إبراهيم بن عبدالله بن مطر بن عبيدالله بن غالب بن الوارث بن عبيدالله بن عطيّة بن مرّة بن كعب بن همام بن أسد بن مرّة بن عمرو بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم» وقال: «ورد بغداد غير مرّة وعاد إلى خراسان فاستوطن نيسابور إلى أن توفّي بها وانتشر علمه عند الخراسانيّين؛ وروى عنه محمّد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجّاج النيسابوري، وروى عنه من أقرانه أحمد بن حنبل»[2].

---

(١) ثواب الأعمال: ٢١.

(٢) تاريخ بغداد: ٦/٣٤٥.

و روى الخطيب أيضاً عن ابنه عليّ، قال: «ولد أبي من بطن امّه مثقوب الاذنين، فضى جدّي راهويه إلى الفضل بن موسى السيناني، فسأله عن ذلك؟ فقال: يكون ابنك رأساً إمّا في الخير وإمّا في الشرّ».

و روي عنه نفسه، قال: «قال لي عبدالله بن طاهر: لِمَ قيل لك ابن راهويه؟ وهل تكره هذا؟ قال: أيّها الأمير! إنّ أبي ولد في طريق، فقال المراوزة: راهوي، لأنّه ولد في الطريق؛ وكان أبي يكره هذا، وأمّا أنا فلست أكرهه»!

و روي تولّده سنة إحدى و ستّين و مأة، و وفاته سنة ثمان و ثلاثين ومأتين.

و عنونه ابن حجر و الذهبي، و نقلا عن أبي داود تغيّره و اختلاطه في آخر عمره.

[٧٠٦]

إسحاق بن رباط

البجلي

قال: لم أقف فيه إلّا على قول النجاشي في الحسن بن رباط «روى عن أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ وإخوته إسحاق ويونس وعبدالله» ولكن ينافيه قول الكشّي: «ما روي في بني رباط، قال نصر بن الصباح: وكانوا أربعة إخوة: الحسن والحسين وعليّ ويونس، كلّهم أصحاب أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ ولهم أولاد كثيرون من حملة الحديث»[١] قال المصنّف: حيث لم يعدّ إسحاق فيهم؛ وإن كان فيه أنّ الحسين لم يذكره أحد والكتب خالية منه بالمرّة.

أقول: يكفي الحسين ذكر مثل الكشّي له في كتابه وقول نصر بن الصباح

(١) الكشّي: ٣٦٨.

فيه وحكم الوجيزة بممدوحيّته، إلّا أنّه لـمّا كانت نسخة الكشّي كثيرة التحريف، فالظاهر كون «الحسين» فيها محرّف «إسحاق».

قال المصنّف: ظاهر الطباطبائي بل صريحه كون هذا ثقة، لأنّه قال: «بنو رباط أهل بيت كبير بالكوفة من بجيلة أو من مواليهم، منهم الرواة والثقات وأصحاب المصنّفات، ومن مشاهيرهم عبدالله والحسن وإسحاق ويونس أولاد رباط».

قلت: ليس في كلامه ظهور فضلاً عن صراحة في وثاقة، فانّ قوله: «منهم الرواة والثقات» مجمل لا يفهم منه سوى أنّه يوجد في بيتهم الثقة كما يوجد راوي الحديث وصاحب التصنيف، وأمّا أنّ أيّهم ثقة وأنّ هذا منهم؟ فلا، وإنّما صرّح بعد بكون هذا من مشاهيرهم؛ وكيف يوثّقه وليس ممّن ينشيء التوثيق! وإنّما استند في كلامه إلى الكشّي والبرقي والفهرست ورجال الشيخ والنجاشي في خصوصيّاتهم، وليس في واحد منها توثيق حتّى يأخذه.

[٧٠٧]

إسحاق بن زيد بن حارث

في شرح ابن أبي الحديد «كان من أصحاب عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر، صاحب المقالة المعروفة بالإسحاقيّة؛ كان يقول بالاباحة وإسقاط التكاليف، ويثبت لعليّ ـ عليه السّلام ـ شركة مع النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ في النبوّة»[1].

[٧٠٨]

إسحاق بن شعيب بن ميثم

الأسدي، مولاهم، الكوفي، التمّار

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ قائلاً:

---

(١) شرح النهج: ٨/١٢٢.

«أسند عنه».

أقول: لم نقف على خبره و إسناده، ثمّ قوله: «الأسدي الخ» وصف ميثم، لا إسحاق، بقرينة قوله: «التمّار» وإن كان إسحاق يوصف بمولى بني أسد أيضاً ضمناً، دون الكوفي التمّار.

[٧٠٩]

إسحاق صاحب الحيتان

قال: روى صيد سمك الكافي، عنه، عن الرضا ـ عليه السّلام ـ [١].

أقول: الأصل في عنوانه الجامع؛ و كان على الشيخ عنوانه في رجاله، لعموم موضوعه.

[٧١٠]

إسحاق بن طابة بن عبيد

في تذكرة سبط ابن الجوزي: قال هشام الكلبي في مثالبه: جرى بين إسحاق بن طابة بن عبيد ويزيد بن معاوية كلام بين يدي معاوية، فقال يزيد لإسحاق: إنّ خيراً لك أن يدخل بنو حرب كلّهم الجنّة! (أشار إلى أنّ امّ إسحاق كانت تتّهم ببعض بني حرب) فقال له إسحاق: إنّ خيراً لك أن يدخل بنو العبّاس كلّهم الجنّة، فلم يفهم يزيد قوله؛ فلمّا قام إسحاق قال معاوية ليزيد: كيف تشاتم الرجال قبل أن تعلم ما يقال فيك؟ قال: قصدت شين إسحاق، قال: وهو أيضاً قصد شينك، قال: كيف؟ قال: أما علمت أنّ بعض قريش في الجاهليّة يزعمون أنّي للعبّاس! فسقط في يدي يزيد.

[٧١١]

إسحاق بن طلحة بن عبيدالله

روى الأغاني كونه من الشهود على حجر لقتله [٢]؛ و في معارف القتيبي

---

(١) الكافي: ٦/٢٢١. (٢) الأغاني: ١٧/١٤٦.

«استعمله معاوية على خراسان شريكاً لسعيد بن عثمان، ومات بالري»[1].

[٧١٢]

إسحاق الطويل العطّار

في الجامع «سليمان بن محمّد، عنه، عن الصادق ـعليه السّلام ـ في باب طيب الكافي»[2] وكان على الشيخ عدّه في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ لعموم موضوعه.

[٧١٣]

إسحاق بن عبدالعزيز

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ وقال: قال: «أبو السفاتج، البزّاز، الكوفي» ونقل عنوان ابن الغضائري له، قائلاً: «كوفي، يكنّى أبايعقوب، ويلقّب أبا السفاتج؛ روى عن أبي عبدالله ـعليه السّلام ـ حديثه يعرف تارة وينكر اُخرى ويجوز أن يخرّج شاهداً».

أقول: و عدّه البرقي أيضاً في أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ قائلاً: «أبو السفاتج» كما أنّ رجال الشيخ إنّما قال: «الكوفي» دون «أبو السفاتج البزّاز الكوفي» وإنّما خلط المصنّف في النسبة إلى رجال الشيخ بين عنوانه لهذا والآتي (ذكر هذا في ١٢٩ من همزة أصحابه ـعليه السّلام ـ والآتي في ١٢٨ منهم) كما خلط في مزج البزّاز من ابن الغضائري بعنوان رجال الشيخ.

قال المصنّف: بيّنا في إبراهيم أبي الفساتج أنّ أباالسفاتج كنية عدّة نفر من الرواة، وخطّأنا من زعم اتّحاد الرجل مع إبراهيم المذكور.

قلت: بيّنا ثمّة أنّه أخطأ في جعله كنية عدّة، كما حقّقنا ثمّة أنّه غلط من قال باتّحاد إبراهيم وإسحاق، لعدم معقوليّته؛ وقلنا: إنّ أبا السفاتج واحد

---

(١) المعارف: ٢٣٢. (٢) الكافي: ٦/٥١٢.

وورد بلفظه أخبار، واختلف فيه هل هو لقب شخص مسمّى بإبراهيم مكنّى بأبي إسحاق؟ أو لقب شخص مسمّى بإسحاق مكنى بأبي يعقوب؟ تردّد البرقي والشيخ في ذلك، واختار ابن الغضائري الأخير. ويأتي في الآتي خطأ الشيخ في توصيفه أيضاً به.

و نقل الجامع رواية عثمان بن عيسى عنه في فضل قصد زكاة الكافي[1] ودخول حمّام التهذيب[2] وعمر بن عبدالعزيز في حقّ ضيف أطعمته وابن أبي عمير في حقّ ضيفه[3] وفي حقّ جوار عشرته[4] ومحمّد بن الحسين في طبقات أنبيائه[5].

[٧١٤]
إسحاق بن عبدالله
أبو السفاتج، الكوفي

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ .

أقول: قد عرفت في السابق أنّه وهم، و أنّ أبا السفاتج وإن اختلف في الملقّب به، إلّا أنّهم حصروه في إبراهيم أبي إسحاق وإسحاق أبي يعقوب؛ والشاهد له قول الشيخ نفسه في رجاله ـ كالبرقي في باب إبراهيم ـ : «إبراهيم أبو السفاتج يكنّى أبا إسحاق، وقيل: إنّه يكنى أبا يعقوب، ومن قال هذا قال: اسمه إسحاق بن عبدالعزيز».

مع أنّ جعل رجال الشيخ هنا «أبو السفاتج» جزء «إسحاق بن عبدالله» غير معلوم، ولعلّه جعله جزء إسحاق بن عبدالعزيز الّذي ذكره بعد، فانّ عبارته هكذا «إسحاق بن عبدالله أبو السفاتج الكوفي إسحاق بن عبدالعزيز الكوفي».

---

(١) الكافي: ٥٣/٤. (٢) التهذيب: ٣٧٦/١.
(٣) الكافي: ٢٨٥/٦. (٤) الكافي: ٦٦٧/٢. (٥) الكافي: ١٧٥/١.

ولو فرض إرادته كونه جزء الأوّل، فالظاهر أنّه رأى في كتب من تقدّم عليه عبارة هكذا مراداً جعله للثاني، فتوهّم جعله للأوّل؛ فكتب الرجال المتقدّمة على كتاب الشيخ ـ كرجال البرقي ـ مختلطة أسماؤهم وكناهم.

مع أنّ ذكر الكنية أوّلاً ثمّ الاسم ثانياً لا ينافي عنوان الأسماء، كما قلناه في المقدّمة.

و بالجملة: ليس أبو السفاتج لقب إسحاق بن عبدالله قطعاً.

[٧١٥]

إسحاق بن عبدالله

بن الحارث بن نوفل بن عبدالمطّلب، المدني

قال عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب عليّ بن الحسين ـ عليه السّلام ـ.

أقول: بل إسحاق بن عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطّلب المدني، ولم يكن لعبد المطّلب نوفل.

[٧١٦]

إسحاق بن عبدالله

بن سعد بن مالك، الأشعري

نقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «قمّي، ثقة، روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن ـ عليهما السّلام ـ وابنه أحمد بن إسحاق مشهور». وقال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الباقر ـ عليه السّلام ـ. ونقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ بلفظ «إسحاق بن عبدالله بن سعد الأشعري القمّي» ونقل عنوان الفهرست له بلفظ «إسحاق القمّي».

أقول: وعدّه البرقي أيضاً في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «إسحاق بن عبدالله بن سعد الأشعري، قمّي».

قال المصنّف: نقل بعضهم رواية عليّ بن نوح عنه.

قلت: «عليّ بن نوح» محرّف «عليّ بن بزرج» الّذي هو طريق النجاشي إليه.

ثمّ لم أقف على ما قاله: من عدّ الشيخ له في الرجال في أصحاب الباقر -عليه السّلام- وإنّما عدّ في أصحاب الباقر -عليه السّلام- إسحاق القمّي (ذكره في ٤٧ من همزة أصحابه -عليه السّلام-) ومن أين أنّه هذا؟ وأمّا قول النجاشي بروايته عن الكاظم -عليه السّلام- فيشهد له إحرام حجّ التهذيب[1] وذبحه[2] وتفصيل فرائض حجّه[3].

و روى ابن أبي عمير عنه عن الصادق -عليه السّلام- في نوم الاستبصار[4] وأحداث التهذيب[5] وطريق الفهرست إليه إن كان المراد بعنوانه هذا أحمد بن زيد الخزاعي؛ ويأتي بعنوانه.

[٧١٧]

إسحاق بن عبدالله

بن عليّ بن الحسين، المدني

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام-. وقال: نقل الجامع رواية الفضيل بن عبدالوهّاب عن إسحاق بن عبدالله في باب «من قال: لا إله إلّا الله» من الكافي[6] ورواية يونس، عن أبي يعقوب إسحاق بن عبدالله، عن أبي عبدالله -عليه السّلام- في النهي عن القول بغير علمه[7].

قال المصنّف: وظنّي أنه اشتباه، لأنّ إسحاق بن عبدالله أبا يعقوب هو الأشعري المتقدّم؛ وما كنّى إسحاق هذا أحد بأبي يعقوب.

أقول: كما لم يكنّ هذا أحد بأبي يعقوب، كذلك ذاك؛ مع أنّ خبره الأوّل

(١) التهذيب: ١٧٢/٥. (٢) التهذيب: ٢٠٠/٥. (٣) التهذيب: ٢٩٠/٥.
(٤) الاستبصار: ٧٩/١. (٥) التهذيب: ٦/١. (٦) الكافي: ٥١٧/٢. (٧) الكافي: ٤٣/١.

ليس فيه تكنية، وقد عرفت في المقدّمة أنّ تكنية المسمّى بإسحاق بأبي يعقوب مثل ضابطة كلّية؛ فمع أنّ أحداً من الرجاليّين لم يذكر هذه الكنية لأحدهما يمكن أن تكون لكليهما.

لكن يقال للجامع: بعد اشتراك إسحاق بن عبدالله بين نفرين في عصر واحدمن أين رجّحت أنّ المراد بالمطلق الثاني؟ بل الظاهر كون المراد به الأوّل ذوالكتاب. والمحقّق كونه من الإماميّة، لعنوان النجاشي والبرقي له أيضاً؛ دون الثاني الّذي تفرّد به رجال الشيخ، وموضوعه أعمّ؛ مع أنّه لو اريد به الثاني لكانت القاعدة أنّ يقيّد بالهاشمي، وللانصراف إلى الأوّل -بماقلنا- اطلق في الأخبار ولم يقيّد بالأشعري.

هذا، و ذكر نسب قريش مصعب الزبيري إسحاق هذا، و قال: «إنّه كان لامّ ولد»[1]. وعنونه رجال الشيخ في ١٣٣ من باب همزة أصحابه -عليه السّلام-.

[٧١٨]

إسحاق العقرقوفي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- وقال: ظاهره إماميّته.

أقول: قد عرفت أنّ عنوان رجال الشيخ أعمّ.

[٧١٩]

إسحاق بن عمّار

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- قائلاً: «الكوفي، الصيرفي» وفي أصحاب الكاظم -عليه السّلام- قائلاً: «ثقة، له

(١) نسب قريش: ٢٧٢.

كتاب» ونقل عنوان النجاشي له، قائلاً: «بن حيّان، مولى بني تغلب، أبو يعقوب، الصيرفي، شيخ من أصحابنا، ثقة، وإخوته: يونس ويوسف وقيس وإسماعيل؛ وهو في بيت كبير من الشيعة؛ وإبنا أخيه عليّ بن إسماعيل وبشير بن إسماعيل، كانا من وجوه من روى الحديث؛ روى إسحاق عن أبي عبدالله وأبي الحسن ـ عليهما السّلام ـ ذكر ذلك أحمد بن محمّد بن سعيد في رجاله؛ له كتاب نوادر يرويه عنه عدّة من أصحابنا».

و نقل عنوان الكشّي له، راوياً «عن العيّاشي، عن محمّد بن نصير، عن محمّد بن عيسى، عن زياد القندي، قال: كان أبو عبدالله ـ عليه السّلام ـ إذا رأى إسحاق بن عمّار وإسماعيل بن عمّار، قال: وقد يجمعهما لأقوام، يعني الدنيا والآخرة»[1].

و عن حمدويه و إبراهيم، قالا: «حدّثنا أيّوب، عن ابن المغيرة، عن عليّ بن إسماعيل بن عمّار، عن إسحاق، قال: قلت لأبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ إنّ لنا أموالاً ونحن نعامل الناس وأخاف إن حدث حدث أن يفرق أموالنا! قال: فقال له: إجمع مالك في كلّ شهر ربيع؛ قال عليّ بن إسماعيل: فمات إسحاق في شهر ربيع».

و عن نصر بن الصباح، قال: «حدّثني سجادة قال: حدّثني محمّد بن وضّاح، عن إسحاق بن عمّار، قال: كنت عند أبي الحسن ـ عليه السّلام ـ جالساً حتّى دخل عليه رجل من الشيعة، فقال له: يا فلان! جدّد التوبة وأحدث عبادة، فانّه لم يبق من عمرك إلّا شهر؛ قال إسحاق: فقلت في نفسي واعجباه! كأنّه يخبرنا أنّه يعلم آجال شيعته ـ أو قال: آجالنا ـ قال: فالتفت إليّ مغضباً، وقال: يا إسحاق! وما تنكر من ذلك؟ وقد كان الهجري مستضعفاً وقد

---

(١) الكشّي: ٤٠٢.

كـان عنده علم المنـايا، والإمام أولى بذلك من رشيـد الهجري؛ يا إسحاق! أما إنّه قد بقي من عمرك سنتان، أما إنّه يتشتّت أهل بيتك تشتيتاً قبيحاً! ويفلس عيالك إفلاساً شديداً!».

وعن جعفر بن معروف، قال: «حدّثني أبو الحسن الرازي، قال: حدّثني إسماعيل بن مهران، قال: حدّثني محمّد بن سليمان الديلمي، قال: قال إسحاق بن عمّار: لمّا كثرمالي أجلست على بابي بوّاباً يردّ عنّي فقراء الشيعة، قال: فخرجت إلى مكّة في تلك السنة، فسلّمت على أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ فردّ عليّ بوجه قاطب غير مسرور، فقلت: جعلت فداك! وما الّذي غيّر حالي عندك؟ قال: الّذي غيّرك للمؤمنين، فقلت: جعلت فداك! والله إنّي لأعلم أنّهم على دين الله ولكن خشيت الشهرة على نفسي، قال: يا إسحاق! أما علمت أنّ المؤمنين إذا التقيا فتصافحا بين إبهاميهما مأة رحمة تسعة وتسعون منها لأشدّهما حبّاً لصاحبه، فاذااعتنقا غمرتهما الرحمة، فاذا التأما لا يريدان بذلك إلا وجه الله قيل لهما: غفر الله لكما، فاذا جلسا يتساءلان قالت الحفظة بعضها لبعض: اعتزلوا بنا عنهما فانّ لهما سرّاً وقد ستره الله عليهما؛ قلت: جعلت فداك! وتسمع الحفظة قولهما ولا تكتبه! وقد قال الله عزّوجلّ: «ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد» قال: فنكس رأسه طويلاً ثمّ رفعه وقد فاضت دموعه على لحيته وهو يقول: يا إسحاق! إن كانت الحفظة لا تسمعه ولا تكتبه فقد يسمعه ويعلمه الّذي يعلم السّر وأخفى، يا إسحاق! خف الله كأنّك تراه، فان شككت في أنّه يراك فقد كفرت، وإن أيقنت أنّه يراك ثمّ برزت له بالمعصية جعلته في حدّ أهون الناظرين»[1].

أقول: وعنونه الفهرست بلفظ «إسحاق بن عمّار الساباطي، له أصل،

---

(۱) الكشي: ٤٠٨ ـ ٤١٠.

وكان فطحياً، إلّا أنّه ثقة، وأصله معتمد عليه» إلى أن قال: «عن ابن أبي عمير، عن إسحاق، هذا».

و عدّه البرقي في أصحاب الصادق، قائلاً: «الصيرفي مولى بني تغلب، كوفي» وفي أصحاب الكاظم -عليه السّلام- قائلاً: «الصيرفي، مولى تغلب، كوفي».

و قال الكشّي في محمّد البرقي: «قال نصر بن الصباح: لم يلق البرقي أبا بصير، بينهما القسم بن حمزة، ولا إسحاق بن عمّار؛ وينبغي أن يكون صفوان قد لقيه»[١].

و روى فضل حجّ الكافي عن إسحاق بن عمّار، قال: «قلت لأبي عبدالله -عليه السّلام- إنّي قد وطّنت نفسي على لزوم الحجّ كلّ عام بنفسي أو برجل من أهل بيتي بمالي، فقال: وقد عزمت على ذلك؟ قلت: نعم، قال: فان فعلت فأبشر بكثرة المال»[٢].

و روى نادر حجّه عن إسحاق بن عمّار «قلت لأبي عبدالله -عليه السّلام-: إنّ رجلاً استشارني في الحجّ وكان ضعيف الحال، فأشرت عليه أن لا يحجّ، فقال: ما أخلقك أن تمرض سنة! قال: فمرضت سنة»[٣].

(١) الكشّي: ٥٤٦. (٢) الكافي: ٢٥٣/٤. (٣) الكافي: ٢٧١/٤.

قلت: بل ليس إسحاق بن عمّار في الرجال و الأخبار إلّا واحداً؛ فلم يذكر البرقي والمشيخة والكشّي والشيخ في الرجال والفهرست والنجاشي غير واحد، كما لم يرد في الأخبار إلّا واحد مطلق.

إلّا أنّ الشيخ في الفهرست تفرّد بوصفه بالساباطي، ولا عبرة به بعد اتّفاق الجميع (البرقي والنجاشي والمشيخة في أخيه يونس وهو نفسه في رجاله) بوصفه بالصيرفي؛ والكشّي أطلقه في عنوانه كالأخبار، كما أنّ المشيخة هنا أطلقه.

و منشأوهم الفهرست في وصفه بالساباطي توهّمه أنّه ابن عمّار بن موسى الساباطي المعروف، مع أنّه ابن عمّار بن حيّان؛ ويشهد له ـ مضافاً إلى تصريح النجاشي ـ ما رواه برّ الوالدين من الكافي عن عمّار بن حيّان قال: «خبرّت أبا عبدالله ـ عليه السّلام ـ ببرّ إسماعيل ابني بي، فقال: لقد كنت احبّه وقد ازددت له حبّاً»[1] وقد صرّح النجاشي والكشّي بكون إسماعيل أخا هذا.

ثمّ لمّا توهّم كونه ابن عمّار الساباطي توهّم فطحيّته، لما ورد من بقاء عمّار الساباطي وأصحابه وطائفته على الفطحيّة.

و لا غرو في ذلك بعد نقله خبراً لعمّار الساباطي، كما رواه الاستبصار في آخر باب من مسّ حديده[2] ويشهد له إسناده في التهذيب ـ في ٢٦ من أخبار باب تطهير بدنه ـ عن إسحاق بن عمّار.

و الخلاصة و إن لم يجعل إسحاق بن عمّار متعدّداً، حيث رأى أنّ أحداً من أئمة الرجال لم يذكر غير واحد ولو كان متعدّداً لذكروه متعدّداً، إلا أنّه لم يتفطّن لتوهّم الشيخ في فهرسته في وصفه بالساباطي والفطحيّة؛ لأنّه لم يرالمنافاة بين الساباطيّة والصيرفيّة والثقة والفطحيّة؛ فجمع بين ثقته وفطحيّته، وإن اقتصر في وصفه بالصيرفيّة وترك وصفه بالساباطيّة، لعدم لزوم ذكرها؛ لا أنّه رآه وهماً

---

(١) الكافي: ٢/١٦١. (٢) الاستبصار: ١/٩٦.

كما زعمه الطباطبائي؛ فلو كان فهمها وهماً لكان يفهم عدم فطحيّته، لأنّ الفطحيّة فرع الساباطيّة.

و استدلّ القهبائي لتعدّدهما بأنّ الصيرفي ذو كتاب كما في النجاشي، والساباطي ذو أصل لقول الفهرست: «له أصل، وكان فطحيّاً، إلا أنّه ثقة، وأصله معتمد عليه».

و يبطله أنّك قد عرفت في المقدّمة أنّ المقابل للأصل التصنيف لا الكتاب، وأنّ كلّ أصل كتاب، وأنّ الشيخ قال مكرّراً: «لفلان كتاب أصل».

و استدلّ أيضاً لتعدّده بأنّ الصيرفي من أصحاب الصادق و الكاظم ـعليهما السّلام ـ كما في النجاشي، والساباطي في من لم يروعنهم ـعليهم السّلام ـ حيث لم يذكر الفهرست روايته عنهم.

و يردّه أنّ السكوني لا ريب فيه أنّه من أصحاب الصادق ـعليه السّلام ـ ولم يذكر الفهرست ولا النجاشي روايته عنهم ـعليهم السّلام ـ وهذامن مفاسد عدم فهم موضوعات الكتب، فانّ الفهرست ـكالنجاشي ـ لمن كان ذا كتاب، لا لمن روى ومن لم يرو، وإنّما هو موضوع رجال الشيخ.

و استدلّ المصنّف لتعدّدهما بأنّ الصيرفي له كنية «أبو يعقوب» والساباطي لم ينقل له كنية، والأوّل «صيرفيّ» ولم ينقل للثاني حرفة، وللأوّل أربعة إخوة ولم ينقل للثاني أخ.

و هو كما ترى! فانّ كلّ ذلك أعمّ، ففي الواحد المقطوع قد يذكر الفهرست أو النجاشي فيه اموراً لم يذكر الآخر فيه شيئاً منها.

و استدلّ أيضاً بأنّ الأوّل كوفي والثاني ساباطي.

و هو أيضاً كما ترى أعمّ، وقد صرّح البرقي في عمّار الساباطي بأنّه سكن الكوفة.

و استدلّ أيضاً بأنّ الأوّل جدّه حيّان و الثاني موسى.

و فيه أوّلاً: أنّك قد عرفت أنّه من وهم الفهرست المتفرّد به، وقد رجع عنه في الرجال. وثانياً: أنّ الفهرست لم يقل في عنوانه سوى «إسحاق بن عمّار الساباطي» ولم يذكر اسم جدّ له؛ ومن أين تقول: إنّ مراده أنّ إسحاق هذا ابن عمّار بن موسى الساباطي؟ بل نقول: إنّ مراده أنّه ابن عمّار بن حيّان الساباطي، جمعاً بين كلماتهم؛ ولا تنافي بين الساباطي والصيرفي؛ والشاهد لمراده قول النجاشي والخبر المتقدّم.

و أمّا ما نقلوه عن المشيخة في جعله جدّه الفيض في أخيه يونس وأنّه قال ثمّة: «عن أبي الحسن يونس بن عمّار بن الفيض، التغلبي، الكوفي، وهو أخو إسحاق بن عمّار» فليس كذلك، بل قال: «عمّار الفيض» بدون كلمة «بن» بينهما؛ ولو فرض ثبوتها، فالاختلاف في أسماء الآباء والأجداد كثير.

و أمّا تكنية النجاشي له بـ«أبي يعقوب» و رواية التهذيب عنه، قال: «سأل الصادق ـ عليه السّلام ـ أنّه قد يدرك المخالفين في ركوعهم فلا يمكنه القراءة لنفسه؟ فأمره ـ عليه السّلام ـ بالاقتداء بهم في ركوعهم، ففعل ذلك؛ فجاء إليه جمع من الامويّين والمخزوميّين وقالوا له: يا أبا هاشم! ما كنّا نظنّ أنّك تقتدي بنا»[1] فيمكن حمله على أنّ ما في النجاشي كنية عموميّة ـ كما عرفت في المقدّمة ـ وأبو هاشم كنية خصوصيّة، أو على أنّ أبا هاشم يقال لمن اريد تجليله.

هذا، و طريق الفهرست إليه هنا ابن أبي عمير. و قال في غياث بن كلوب: «له كتاب عن إسحاق بن عمّار» و طريق المشيخة إليه صفوان بن يحيى.

---

(١) التهذيب: ٣/٣٨.

قال المصنّف: نقل الجامع رواية محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب عنه.

قلت: بل نقل روايته عن عبدالله بن جبلة عنه. و مورده حكم ارتماس الاستبصار[1].

و قال: رواه التهذيب عنه عن أبي جميلة عنه في زيادات صومه[2] و الصواب ما في الاستبصار.

قال: نقل الجامع رواية حميد بن زياد عنه.

قلت: لم يقل: «روى حميد عن إسحاق بن عمّار» بل «عن الحسين بن حمّاد، عن ابن عديس، عن إسحاق، في ولاده التهذيب»[3] وقال: رواه الكافي في باب أنّه يعقّ يوم السابع عن حميد، عن الحسن بن حمّاد بن عديس، عنه [4] واستصحّه.

قال: نقل رواية الحسن بن محمّد عنه.

قلت: بل نقل روايته عن الحسن بن عديس عن إسحاق في زيادات مواقيت التهذيب[5] وأوّل وقت الاستبصار[6] وقال: الحسن بن عديس هو الحسن بن حمّاد بن عديس.

قلت: و في مثله يصح التجوّز.

قال: نقل الجامع رواية العبّاس بن موسى عنه.

قلت: بل نقل رواية العبّاس، عن يونس، عن عبدالرحمن، عن إسحاق، في حدود الزنا في التهذيب[7] وكذا في حدّ سحقه[8] في نسخة.

قال: و في اخرى العبّاس، عن يونس بن عبدالرحمن، عن إسحاق. قال:

---

(١) الاستبصار: ٢/٨٥
(٢) التهذيب: ٤/٣٢٤.
(٣) التهذيب: ٧/٤٤٢.
(٤) الكافي: ٦/٢٧.
(٥) التهذيب: ٢/٢٥٠.
(٦) الاستبصار: ١/٢٥٥.
(٧) التهذيب: ١٠/٤٨
(٨) التهذيب ١٠/٥٩

و هو الصواب.

قال: نقل الجامع رواية الحسين بن حمّاد و الحسن بن حمّاد بن عديس عنه.

قلت: لم يقل: إنّهما نفران، بل واحد اختلف فيه، و استصوب الثاني. ومرّ شرحه في رواية حميد بن زياد ووسائطه.

هذا، و نقل الجامع رواية عليّ بن النعمان عنه في صلة الرحم في الكافي[١] وفي من طلب عثرات المؤمنين من الكافي[٢] وبعد استدراجه[٣]. ومحمّد بن سنان في التفويض إلى رسوله[٤] وزيادات تلقين التهذيب[٥]. وعبدالله بن سنان في زيارة بيته[٦] وطواف نساء الكافي[٧]. وصباح الحذّاء في الحدّ على من يأتي بهيمته[٨] وفي المحرم يواقع امرأته[٩] وفي باب بعده[١٠]. وأبو المغراء في صلة إمامه[١١]. وحمزة بن عبدالله في مشيخة الفقيه في عليّ بن عبدالعزيز[١٢]. وصفوان بن يحيى في المشيخة في إسحاق[١٣] وفي الصبر من الكافي[١٤]. وأبي جميلة في قضايا التهذيب[١٥] وزيادات حدوده[١٦]. والحسين بن أبي العلاء في زيادات قضاياه[١٧] وصلح الفقيه[١٨] وهدية غريم الكافي[١٩] وسيف بن عميرة في غريقه من جنائزه[٢٠] والحسن بن فضال في زيادات قضايا التهذيب[٢١] ومحمّد بن أبي حمزة أيضاً فيه. والحسين بن عثمان فيه أيضاً[٢٢] وبلفظ الحسين الرواسي في نوادر ديات الفقيه[٢٣].

---

(١) الكافي: ١٥٠/٢ (٢) الكافي: ٣٥٤/٢ (٣) الكافي: ٤٥٤/٢
(٤) الكافي: ٢٦٧/١ (٥) التهذيب: ٤٥٧/١ (٦) التهذيب: ٢٥١/٥
(٧) الكافي: ٥١٣/٤ (٨) الكافي: ٢٠٤/٧ (٩) الكافي: ٣٧٤/٤
(١٠) الكافي: ٣٧٦/٤ (١١) الكافي: ٥٣٧/١ (١٢) مشيخة الفقيه: ٥١٧/٤
(١٣) مشيخة الفقيه: ٤٢٣/٤ (١٤) الكافي: ٩٢/٢ (١٥) التهذيب: ٢١٧/٦
(١٦) التهذيب: ١٥١/١٠ (١٧) التهذيب: ٣٠٣/٦ (١٨) الفقيه: ٣٦/٣
(١٩) الكافي: ١٠٣/٥ (٢٠) الكافي: ٢٠٩/٣ (٢١) التهذيب: ٢٩٩/٦
(٢٢) التهذيب: ٣١٠/٦ (٢٣) الفقيه: ١٧١/٤

وحمّاد بن عثمان في رهون التهذيب[١] وفي وديعته[٢]. وعليّ بن رئاب في غرره[٣]. والحكم بن مسكين في تلقّيه وحكرته[٤]. والحسين الجمّال في زيادات بعد إجاراته[٥]. وداود بن النعمان في ضروب نكاحه[٦] وزكاة فطرته[٧] وفطرة الكافي[٨]. والعبّاس بن موسى في تفصيل أحكام نكاح التهذيب[٩]. وعثمان بن عيسى فيه ـ أيضاً ـ[١٠]. ومحمّد بن أسلم الطبري في مهوره[١١]. وعليّ بن إسماعيل في أيمانه وأقسامه[١٢]. والحسن بن محبوب في طوافه[١٣]. وعليّ بن الحكم في الكذب من الكافي[١٤]. وبكر بن محمّد في مصافحته[١٥]. وسعدان بن مسلم في قضاء حاجة المؤمن[١٦]. وخلف بن حمّاد في السعي في حاجة المؤمن[١٧]. ومحمّد بن سليمان في ألطاف المؤمن[١٨]. وجعفر بن بشير في المؤمن وعلاماته[١٩] وأبي أيّوب في ما أخذه الله على المؤمن[٢٠] وعبدالله بن المغيرة في من فاته الحجّ، منه[٢١]. وعقبة بن محرز في غسل ثياب حائضه[٢٢]. وأبي عبدالله المؤمن في نوادر آخر حدوده[٢٣] وحفص بن البختري في ترويج المرأة الّتي تطلق على غير السنة منه[٢٤] والحسين بن خالد في كتاب عقله[٢٥] و منصور بن يونس في أنّ الأرض لا تخلو من حجّته[٢٦]. ونضر بن قرواش في عجبه[٢٧]. ومحمّد بن عذافر في تعزيته[٢٨]. ومحمّد بن

(١) التهذيب: ١٧٢/٧
(٢) التهذيب: ١٧٩/٧
(٣) التهذيب: ١٣٠/٧
(٤) التهذيب: ١٦٢/٧
(٥) التهذيب: ٢٢٧/٧
(٦) التهذيب: ٢٤٧/٧
(٧) التهذيب: ٧٤/٤
(٨) الكافي: ١٧٢/٤
(٩) التهذيب: ٢٥٢/٧
(١٠) التهذيب: ٢٥٣/٧
(١١) التهذيب: ٣٦٩/٧
(١٢) التهذيب: ٢٨٩/٨
(١٣) التهذيب: ١٢٤/٥
(١٤) الكافي: ٣٨٨/٢
(١٥) الكافي: ١٨٣/٢
(١٦) الكافي: ١٩٤/٢
(١٧) الكافي: ١٩٨/٢
(١٨) الكافي: ٢٠٧/٢
(١٩) الكافي: ٢٤١/٢
(٢٠) الكافي: ٢٥١/٢
(٢١) الكافي: ٤٧٦/٤
(٢٢) الكافي: ١٠٩/٣
(٢٣) الكافي: ٢٦٣/٧
(٢٤) الكافي: ٤٢٤/٥
(٢٥) الكافي: ٢٦/١
(٢٦) الكافي: ١٧٨/١
(٢٧) الكافي: ٣١٣/٢
(٢٨) الكافي: ٢٠٣/٣

فضيل في ثواب من مشى مع جنازته[١] وحقّ جواره في عشرته ووجوب إجلال ذي شيبته[٢] . وإسماعيل بن عمّار في تعبيره[٣] . والقاسم بن حبيب في المعارين[٤] . وعليّ بن ميسرة في من يدخل قبره[٥] . ومحمّد بن بكر في زيادات تلقين التهذيب[٦] . وحريزفيلم الكافي[٧] . والحجّال في تعزيته[٨] . ومعاوية بن وهب في قراءة قرآن مصحفه[٩] . ويعقوب بن سالم في حق جواره[١٠]. وحمّاد بن ميمون في ميراث الوالدين مع إخوة التهذيب[١١] ومحمّد بن سكّين في ميراث من علا من آبائه[١٢]. وابن أبي يعقوب في ميراث الموالي مع ذوي رحمه[١٣]. وعليّ بن رباط في قرضه[١٤] وعليّ بن أبي حمزة في حدّ سحقه[١٥] وعبدالصمد بن بشير في حدّ سرقته[١٦] وصالح بن عقبة في ديات أعضائه[١٧] ودرست الواسطي في الكافي انّ الميت يزور أهله[١٨] وعبدالرحمن بن سالم في وقت فجره[١٩] ويحيى الحلبي في أواسط كيفيّة صلاة زيادات التهذيب[٢٠]. ومحمّد بن الحسن بن علّان في آخر ذاك الباب[٢١]. وسلمة صاحب السابري في أواخر فضل مساجده[٢٢]. وسليمان بن محمّد الخثعمي في زيادات صلاة سفره[٢٣]. وجعفر بن المثنّى الخطيب في أواخر فضل مساجده[٢٤]. وابن مسكان في أحكام اساراه[٢٥] وفي وقت زكاته[٢٦]. ويحيى بن أبي العلا في أواسط مكاسبه[٢٧] وصناعات الكافي[٢٨]. وأبان بن

(١) الكافي: ١٧٣/٣ (٢) الكافي: ٦٦٩/٢ (٣) الكافي: ٣٥٦/٢

(٤) الكافي: ٤١٩/٢ (٥) الكافي: ١٩٤/٣ (٦) التهذيب: ٤٦٣/١

(٧) الكافي: ٤٤٢/٢ (٨) الكافي: ٢٠٤/٣ (٩) الكافي: ٦١٣/٢

(١٠) الكافي: ٦٦٧/٢ (١١) التهذيب: ٢٨٤/٩ (١٢) التهذيب: ٣١٧/٩

(١٣) التهذيب: ٣٣٠/٩ (١٤) التهذيب: ٢٠٥/٦ (١٥) التهذيب: ٥٨/١٠

(١٦) التهذيب: ١٢١/١٠ (١٧) التهذيب: ٢٥١/١٠ (١٨) الكافي: ٢٣٠/٣

(١٩) الكافي: ٢٨٣/٣ (٢٠) التهذيب: ٣١٤/٢ (٢١) التهذيب: ٣٤٠/٢

(٢٢) التهذيب: ٢٧٩/٣ (٢٣) التهذيب: ٢٠٩/٣. (٢٤) التهذيب: ٢٧٧/٣ (٢٥) التهذيب: ١٥٣/٦

(٢٦) التهذيب: ٤١/٤ (٢٧) التهذيب: ٣٦١/٦ (٢٨) الكافي: ١١٤/٥

عثمان في عقود بيع التهذيب[١] . والحكم الأعشى في أيمانه وأقسامه [٢] . وأبي محمّد الرايشي وإبراهيم بن مهزم في حقيقة ايمان الكافي[٣] . وعبدالملك بن عتبة في حكم المسافر في صيام التهذيب[٤] .

و قال: عبدالله بن عتبة، أو عبقة في من تحلّ له من الأهل وتحرم عليه الزكاة[٥] وزيادات زكاته [٦] وإعطاء الزكاة للولد من الاستبصار[٧] محرّف «عبدالملك بن عتبة» في الباب المتقدّم.

و نقل رواية ثعلبة بن ميمون عنه في ماهيّة زكاة فطرة التهذيب وعليّ بن عثمان فيه أيضاً [٨] وغياث بن إبراهيم في سنن صيامه[٩] وسليمان بن أبي زينبة في النفر من مناه[١٠] وغياث بن كلوب في نوادر آخر الفقيه[١١]. وعبدالله بن حبيب في نوادر وصاياه[١٢] وحمّاد بن عيسى في الرجل يشترى المتاع في زكاة الكافي[١٣]. وسليمان بن سفيان في النوادر بعد أبواب معروفه[١٤]. والحسين بن أحمد في بخله بعد أبواب معروفه[١٥]. ويحيى بن عمر بن كليع في فضل حجّه[١٦]. وإبراهيم بن عمر اليماني في فضل طوافه[١٧] . وعمر بن أبي زياد في الإجمال في طلب رزقه[١٨] . والمثنى في تحليل المطلقة لزوجها[١٩]. والحسين بن سيف في باب في نحوه في خلاف النساء في الرأي[٢٠]. وعليّ بن عقبة في لبس خلقانه[٢١]. والقاسم بن عروة في سواكه في الزيّ والتجمّل[٢٢] أيضاً. ويحيى بن المبارك بعد

---

(١) التهذيب: ٧/٢٢ (٢) التهذيب: ٨/٣٠١ (٣) الكافي: ٢/٥٣
(٤) التهذيب: ٤/٢١٧ (٥) التهذيب: ٤/٥٦ (٦) التهذيب: ٤/١٠٠
(٧) الاستبصار: ٢/٣٣ (٨) التهذيب: ٤/٧٨ (٩) التهذيب: ٤/١٩٥
(١٠) التهذيب: ٥/٢٧٤ (١١) الفقيه: ٤/٣٩٩ (١٢) الفقيه: ٤/٢٣٥
(١٣) الكافي: ٣/٥٢٩ (١٤) الكافي: ٤/٤٦ (١٥) الكافي: ٤/٤٤
(١٦) الكافي: ٤/٢٥٣ (١٧) الكافي: ٤/٤١١ (١٨) الكافي: ٥/٨١
(١٩) الكافي: ٥/٢٢٥ (٢٠) الكافي: ٥/٥١٨ (٢١) الكافي: ٦/٤٦٠
(٢٢) الكافي: ٦/٤٩٥

حديث قباب روضته[1].

هذا، و في رواياته أخبار شاذّة

منها: روايته جواز صيام أيّام التشريق في الثلاثة بدل الهدي.

و منها: روايته ثبوت الزكاة في الابل العوامل كالابل السائمة؛ رواه الشيخ عنه بثلاثة طرق وقال: «إنّها مع كونها غير معمول بها، تارة روى الخبر مرسلاً، واخرى عن الصادق ـعليه السّلامـ واخرى عن الكاظم عليه السّلام».

قال المصنّف: طريق النجاشي إليه غياث بن كلوب بن قيس، لكن في الإيضاح غياث بن كلوب بن فيهس.

قلت: لِمَ قال في الايضاح؟ بل النجاشي نفسه في عنوان غياث قال: «بن كلوب بن فيهس» فقيس هنا تحريف منه أو تصحيف من النسخة.

ثمّ إنّ في أخبار الكشّي هنا أيضاً تحريفات؛ ففي الثالث «تشتيتاً قبيحاً» وهو محرّف «تشتّتاً قبيحاً». وفي الرابع «محمّد بن سليمان الديلمي قال: قال إسحاق» على ما في ترتيب الكشّي، وفي أصله «سليمان الديلمي قال: قال إسحاق» وكلاهما تحريف؛ والصواب «محمّد بن سليمان الديلمي، عن أبيه، قال: قال إسحاق» كما رواه ثواب الأعمال[2].

و فيه أيضاً ـعلى ما فيهاـ «فتصافحا بين إبهاميها مأة رحمة» والصواب «فتصافحا أنزل الله في مابين إبهاميها مأة رحمة» كما رواه ثواب الأعمال[3].

و فيه أيضاً «فاذا اعتنقا غمرتها الرحمة فاذا التأما» والصواب «فاذا تعانقا غمرتها الرحمة فاذا لبثا» كما رواه الثواب أيضاً[4].

و فيه أيضاً «و يسمع الحفظة قولها و لا يكتبه» والصواب «و لا يسمع الحفظة قولها ولا يكتبه» بشهادة قوله بعد: «إن كانت الحفظة لا تسمعه ولا

---

(١) الكافي: ٨/٢٣١. (٢و٣و٤) ثواب الاعمال: ١٧٦.

تكتبه».

هذا، و قد عرفت أنّ النجاشي قال: «و ابنا أخيه عليّ بن إسماعيل وبشير بن إسماعيل كانا من وجوه من روى الحديث».

لكن الشيخ في الرجال عدّ في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ «بشير بن عمّار الصيرفي». وأمّا عدّه في أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ «بشير بن إسماعيل الكوفي» فلم يعلم كونه ابن أخي هذا، لعدم وصفه بالصيرفي.

[۷۲۰]

إسحاق بن عمّار

الساباطي

نقل عنوان الفهرست له، قائلاً: «له أصل، و كان فطحيّاً،إلا أنّه ثقة، وأصله معتمد عليه». ونقل المصنّف جملة من استدلالات الشفتي في اتّحاد هذا مع سابقه، ثمّ ردّ عليه ردوداً بزعمه.

أقول: حيث تقدّم في المتقدّم مافيه كفاية، فلا نطوّل بالإعادة. ولو كان إسحاق بن عمّار متعدّداً لكان إطلاقه في المشيخة والكشّي وفي رجال الشيخ في أصحاب الكاظم ـ عليه السّلام ـ وأخباره الكثيرة (وقد ذكرها الجامع) غلطاً.

[۷۲۱]

إسحاق بن غالب

الأسدي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق عليه السّلام، قائلاً: «كوفيّ» وعنوان النجاشي له، قائلاً: «والبيّ عربيّ، صليب ثقة، وأخوه عبدالله كذلك، وكانا شاعرين، رويا عن أبي عبدالله ـ عليه السّلام ـ له كتاب يرويه عدّة من أصحابنا».

و قال: نقل الجامع رواية ابن محبوب و إبراهيم بن عبدالحميد وعليّ بن أبي

حمزة عنه، وزاد بعضهم رواية الحسين بن مهران عنه أيضاً.

أقول: بل نقله الجامع أيضاً، و مورده سوء خلق الكافي[1]. ومورد الأوّل مولد النبيّ ـصلّى الله عليه وآلهـ في الكافي[2] والثاني فضل قرآنه[3] والثالث فضل صيام التهذيب[4] وروى عنه صفوان بن يحيى في فضل صدقة الكافي[5].

[۷۲۲]

إسحاق الفزاري

قال: لم أقف فيه إلّا على رواية ابن مسكان عنه عن الصادق ـعليه السّلامـ في ميراث خنثى الكافي والتهذيب.

أقول: إنّما هو في الكافي[6] و أمّا التهذيب ففيه «المرادي»[7] واستصحّه الجامع، لذكر «المرادي» في رجال الشيخ دون «الفزاري» لكن لـمّا كان الكافي أكثر اعتباراً من أين أن ليس الصواب العكس؟ وذكر رجال الشيخ «الفزاري» لعلّه استند إلى خبره المحرّف. لكن يوهنه عدّ البرقي أيضاً للمرادي، كما يأتي.

[۷۲۳]

إسحاق بن فرّوخ

مولى آل طلحة

قال: لم أقف فيه إلّا على عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ ورواية يعقوب بن عبدالله عنه في باب الصلاة على النبيّ ـصلّى الله عليه وآلهـ من الكافي[8].

أقول: وعدّه البرقي أيضاً في أصحاب الصادق ـعليه السّلامـ.

---

(۱) الكافي: ۳۲۱/۲. (۲) الكافي: ٤٤٤/۱. (۳) الكافي: ٦۰۲/۲.

(٤) التهذيب: ۱۹۰/٤. (٥) الكافي: ٢/٤. (٦) الكافي: ۱٥۸/۷.

(۷) التهذيب: ۳٥٦/۹. (۸) الكافي: ٤۹۳/۲.

[٧٢٤]

إسحاق بن الفضل

بن يعقوب بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطّلب

قال: عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الباقر ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «روى عن أبي جعفر و أبي عبدالله عليهما السّلام».

أقول: بل قال الشيخ في رجاله ـ كما وجدت فيه و نقل عنه الوسيط أيضاً ـ: «إسحاق بن الفضل بن يعقوب بن الفضل بن عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطّلب الخ» وكذا عنون أخا هذا «إسماعيل» قولاً واحداً، كما يأتي بهذا النسب.

إلا أنّ النجاشي قال في عنوان المسمّين بالحسن و الحسين: «الحسين بن محمّد بن الفضل بن يعقوب بن سعد بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطّلب، أبو محمّد شيخ من الهاشميّين، ثقة؛ روى أبوه عن أبي عبدالله وأبي الحسن ـ عليهما السّلام ـ ذكره أبو العبّاس؛ وعمومته كذلك: إسحاق ويعقوب وإسماعيل».

و قال أيضاً قبل ذلك بسبعة عشر اسماً: «الحسن بن محمّد بن الفضل بن يعقوب بن سعيد بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطّلب، أبو محمّد الخ».

و عنواناه لا ينطبقان إلّا على نقل المصنّف هنا. و الأمر مشتبه، فذكر مصعب الزبيري في كتابه ـ نسب قريش ـ لنوفل ابناً مسمّى بسعيد، وقال: «وكان فقيهاً» وابناً مسمّى بالحارث الّذي ولد له على عهد النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ ابن مسمّى بعبدالله الملقّب ببّة الّذي اصطلح عليه أهل البصرة بعد موت يزيد[1].

(١) نسب قريش: ٨٦.

و لا يبعد ترجيح ما في رجال الشيخ، فلم يذكر لسعيد بن نوفل عقباً، و ذكر لعبدالله بن الحارث بن نوفل عبدالله والصلت ومحمّداً، وقال: «ولهم أعقاب».

و بالجملة: النسب إلى جدّه يعقوب محقّق لاتّفاق رجال الشيخ و النجاشي عليه، وبعده غير معلوم تحقيقاً؛ كما أنّ وجود سعيد بن نوفل (الّذي في عمود نسب النجاشي) وعبدالله بن الحارث بن نوفل (الّذي في عمود نسب رجال الشيخ) أيضاً معلوم، إلا أنّ الكلام في انتهاء نسب هذا إلى أيّهما وكيفيّة انتهائه.

و بين النجاشي و رجال الشيخ اختلاف آخر، و هو أنّ النجاشي إنّما قال في ابن أخيه بروايته عن الصادق والكاظم ـعليهما السّلامـ ورجال الشيخ إنّما عدّه في أصحاب الباقر ـعليه السّلامـ.

و كيف كان: فلم نقف إلّا على روايته عن الصادق بلفظ «إسحاق بن الفضل» في زيادات كيفية الصلاة في التهذيب في خبر السجود على الحصر والبواري[1].

قال المصنّف: و ثّقه الدراية، و قال المنتهى: «لا يبعد استفادة توثيقه من قول النجاشي في ابن أخيه الحسين». وقال المصنّف: بل مستند الدراية غيره، لقصور عبارة النجاشي ثمّة عن ذلك.

قلت: بل الظاهر أنّ الدراية و ثّقه من تلك العبارة، جاعلاً قول النجاشي: «وعمومته كذلك» إشارة إلى جميع قول النجاشي قبله: «ثقة، روى أبوه عن أبي عبدالله وأبي الحسن ـعليهما السّلامـ ذكره أبو العبّاس» لكن بعد احتمال رجوعه إلى خصوص قوله: «روى الخ» لا يبقى له دليل.

***

(۱) التهذيب: ۳۱۱/۲.

[٧٢٥]

إسحاق القمّي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الباقر ـ عليه السّلام ـ وعنوان الفهرست له. وقال المصنّف: الظاهر أنّه ابن عبدالله الثقة.

أقول: أي إسحاق بن عبدالله الأشعري القمّي المتقدّم. و لكن لم نقف له على رواية عن الباقر ـ عليه السّلام ـ بل عن الصادق والكاظم ـ عليهما السّلام ـ كما مرّ ثمّة. ولو فرض صحّة ما في رجال الشيخ فاتّحاده مع من في الفهرست مشكل وإن كان لفظ عنوانهما واحداً، لأنّ طريق الفهرست إليه أحمد بن زيد الخزاعي الّذي في طبقة أحمد الأشعري، ومثلهما لا يروي عمّن كان من أصحاب الصادق ـ عليه السّلام ـ فضلاً عمّن كان من أصحاب الباقر ـ عليه السّلام ـ .

[٧٢٦]

إسحاق الكاتب البغدادي

من بني نيبخت

عدّه الإكمال في من رأى الحجّة ـ عليه السّلام ـ [١] وهو دالّ على جلاله.

[٧٢٧]

إسحاق بن المبارك

قال: لم أقف فيه إلّا على رواية صفوان عنه عن الكاظم ـ عليه السّلام ـ في فروع فطرة التهذيب [٢] والاستبصار [٣].

أقول: الأصل في عنوانه الجامع. و كان على الشيخ عدّه في رجاله في أصحاب الكاظم ـ عليه السّلام ـ لعموم موضوعه.

---

(١) الاكمال: ٢/٤٤٢. (٢) التهذيب: ٤/٧٢. (٣) الاستبصار: ٢/٤٠.

[٧٢٨]

إسحاق بن محمَّد

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الكاظم -عليه السَّلام- قائلاً: «ثقة» قال: وفي ابن داود «لم» ولا يبعد كونه محرّف «ظم».

أقول: بل «م» فقال: في أوّل كتابه بأنّ «م» رمز أصحاب الكاظم -عليه السَّلام-.

[٧٢٩]

إسحاق بن محمَّد

بن أحمد بن أبان بن مرّار

نقل عنوان ابن الغضائري له، قائلاً: «يكنّى أبا يعقوب الأحمر، فاسد، ضعيف المذهب، كذّاب في الرواية، وضّاع للحديث، لا يلتفت إلى ما رواه، ولا يرتفع بحديثه؛ وللعيّاشي معه في وضعه للحديث خبر مشهور».

و قال: عنونه النجاشي، قائلاً: «إسحاق بن محمَّد بن أبان بن مرّار بن عبدالله -يعرف عبدالله عقبة- وعقاب بن النخعي أخو الاشتر؛ وهو معدن التخليط، له كتب في التخليط».

و قال: نقل الخلاصة كلام ابن الغضائري ثمّ قال: «و الإسحاقيّة تنسب إليه».

أقول: أمّا ما نقله عن النجاشي و إن وجدناه في نسخته كما نقل، إلّا أنّه من تصحيفات نسخنا، وإلّا فكان فيه «إسحاق بن محمَّد بن أحمد بن أبان بن مرّار بن عبدالله، ويعرف عبدالله عقبة الخ» بشهادة عنوان الخلاصة والإيضاح عنه هكذا.

كما أنّ ما نقله عن ابن الغضائري وجدناه كما نقل، إلّا أنّه سقط من نسخنا قوله: «والإسحاقيّة تنسب إليه» فانّ الخلاصة نقله جزء كلام ابن

الغضائري.

هذا، و أمّا قول النجاشي: «وعقاب بن النخعي أخو الاشتر» فكلام منقطع، وكان عليه أن يقول: «وهو عقاب بن النخعي أخو الاشتر» أي عبدالله المعروف بعقبة ـ جدّ جدّ إسحاق هذا ـ أخو الاشتر. وليس من تحريف النسخة، حيث إنّ الخلاصة أيضاً عبّر عنه هكذا.

و أمّا عنوان المصنّف لهذا أخذاً من النجاشي «إسحاق بن محمّد بن أحمد بن أبان بن مرّار بن عبدالله بن الحارث،أبو يعقوب النخعي الأحمر، أخو الاشتر» فغلط محض، لأنّ مقتضى سياق كلامه أنّ إسحاق هذا أخو مالك الأشتر.

و أمّا قول ابن الغضائري: «يكنّى أبا يعقوب الأحمر» فالوجه في تسميته بالأحمر أنّه كان أبرص فكان يطلي البرص بما يغيّر لونه، قاله الخطيب.

و أمّا قوله: «و الإسحاقية تنسب إليه» على نقل الخلاصة عنه، فالوجه فيه أيضاً ما قاله الخطيب: «إنّه كان بالمدائن جماعة من الغلاة يعرفون بالإسحاقيّة ينسبون إليه»[1].

و مرّ في إسحاق بن زيد بن حارث ـ من أصحاب عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر ـ عن ابن أبي الحديد «أنّه صاحب المقالة المعروفة بالإسحاقيّة»[2] ولا تعارض بينهما، فالإسحاقيّة هنا صفة الجماعة، وثمّة صفة المقالة.

و أمّا قوله: «و للعيّاشي معه في وضعه للحديث خبر مشهور» فأشار إلى قول الكشّي عن العيّاشي، قال: كان أبو يعقوب إسحاق بن محمّد البصري غالياً، فصرت إليه لأكتب عنه، وسألته كتاباً أنسخه؛ فأخرج إليّ من

---

(١) تاريخ بغداد: ٣٧٨/٦. (٢) شرح النهج: ١٢٢/٨.

أحاديث المفضّل بن عمر في التفويض، فلم أرغب فيه، فأخرج إليّ أحاديث مشيخته من الثقات؛ ورأيته مولعاً بالحمامات المراعيش؛ ويمسكها ويروي في فضل إمساكها أحاديث. قال: وهو أحفظ من لقيته [١].

و قال الحسن النوبختي الإمامي المتكلّم -على نقل الخطيب- : كان ممّن جوّد الجنون في عصرنا إسحاق بن محمّد المعروف بالأحمر، وكان ممّن يزعم أنّ عليّاً هوالله، وأنّه يظهر في كلّ وقت، فهو الحسن في وقت الحسن، وكذلك هو الحسين، وهو واحد، وأنّه هو الّذي بعث بمحمّد -صلّى الله عليه وآله- وقال في كتاب له: لو كانوا ألفاً لكانوا واحداً، وكان راوية للحديث، وعمل كتاباً ذكر أنّه كتاب التوحيد، فجاء فيه بجنون وتخليط لا يتوهّمان، فضلاً من أن يدلّ عليهما [٢].

قال المصنّف: احتمل الوحيد اتّحاده مع إسحاق بن محمّد البصري.

قلت: بل هو مقطوع، غايته أنّ ابن الغضائري و النجاشي رفعا نسبه بما هنا، ورجال الشيخ والكشّي اقتصرا على ذكر أبيه؛ ولذا قلنا: إنّ قول ابن الغضائري: «وللعيّاشي معه في وضعه للحديث خبر مشهور» إشارة إلى قول الكشّي عن العيّاشي في إسحاق بن محمّد البصري.

و نقول أيضاً: إنّ رجال الشيخ عدّه في أصحاب الهادي -عليه السّلام- قائلاً: «يرمى بالغلوّ» وفي أصحاب العسكري -عليه السّلام- قائلاً: «يكنّى أبا يعقوب».

قال المصنّف: قال في المشتركاتين: «إسحاق بن محمّد مشترك بين ثقة وغيره، ويعرف أنه المخلّط برواية الجرمي عنه، وأمّا غيره فلم نظفر له بأصل ولا كتاب؛ وحيث يعسر التميز فالوقف».

---

(١) الكشّي: ٥٣١.

(٢) تاريخ بغداد: ٦/٣٧٨.

قلت: بل لا يحصل اشتباه، لأنّ هذا من أصحاب الهادي و العسكري -عليهما السّلام- والثقة من أصحاب الكاظم، فالطبقة تميز بينهما.

و الظاهر أنّ ما في الكشّي «بالحمامات المراعيش» محرّف «بالحمامات الراعبيّة» فرويت أخبار في فضل الحمامات الراعبية، وإن كان الحمام المرعشي أيضاً في نفسه صحيحاً، ففي القاموس في رعش «وكمكرم ومقعد، جنس من الحمام يحلّق في الهواء».

قال الجامع: روى الكافي عن محمّد بن أبي عبدالله وعليّ بن محمّد عنه في باب ما يفصل به بين دعوى المحقّ والمبطل في أمر إمامته[1] وفي علّة كيف صار للذكر سهمان منه[2] وفي مولد العسكري -عليه السّلام- منه[3].

قلت: في الأخير روى عنه الكافي أربعة عشر خبراً. لكن في الأول روى عنهما عن إسحاق بن محمّد النخعي. وفي الباقي قال: إسحاق إسحاق، بانياً فيها على الإسناد الأوّل.

قال الجامع: روى عليّ بن محمّد عن إسحاق بن محمّد في جبره وقدره[4] وجعفر بن محمّد عنه في باب في الغيبة من كتاب حجّته[5].

قلت: الأوّل و إن كان مطلقاً، إلّا أنّه لمّا كان راويه راوي الأوّل وروى عنه بواسطة واحدة إرادته معلومة. وأمّا الثاني فلا، حيث إنّ الراوي غيره وروى عنه بواسطتين.

[٧٣٠]

إسحاق بن محمّد

البصري

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الهادي -عليه السّلام- قائلاً:

---

(١) الكافي: ٣٤٧/١. (٢) الكافي: ٨٥/٧. (٣) الكافي: ٥٠٨/١.

(٤) الكافي: ١٥٥/١. (٥) الكافي: ٣٣٧/١.

«يرمى بالغلوّ» وفي أصحاب العسكري ـعليه السّلامـ قائلاً: «يكنى أبا يعقوب» ونقل عنوان الكشّي له وروايته عن العيّاشي مامرّ في سابقه. ونقل أيضاً قول الكشّي في جابر الجعفي بعد نقل خبر هو فيه «هذا حديث موضوع لا شكّ في كذبه، ورواته كلّهم متّهمون بالغلوّ والتفويض».

و نقل قوله في سلمان في هذا: «و هو متّهم» و قال: قال الكشّي في المفضّل بن عمر أيضاً فيه: «وهو غال».

أقول: و زاد «ركن من أركانهم أيضاً» .

قال المصنّف: احتمل النقد اتّحاده مع سابقه.

قلت: قد عرفت مقطوعيّته و أنّ رجال الشيخ و الكشّي اقتصرا في نسبه على أبيه وابن الغضائري والنجاشي رفعا نسبه إلى جدّجدّه وجدّجدّجدّه. وكيف لا يعنون رجال الشيخ ـوموضوعه عامّـ ذاك لو لم يكونا متّحدين؟.

لكنّ البصري عدّه رجال الشيخ في أصحاب الهادي و العسكري ـعليهما السّلامـ وإسحاق بن محمّد النخعي لو كان ذاك ـأي إسحاق بن محمّد بن أحمد بن أبان المتقدّمـ يروي عن العسكري ـعليه السّلامـ بالواسطة في أخبار المولد وخبر ما يفضّل وخبر العلّة المتقدّمة ثمّة.

قال المصنّف: تأمّل الوحيد في غلوّه و قال: «لعلّ طعنهم عليه بسبب اعتقاده بالمفضّل». وقال المصنّف: الأمر كما ذكر الوحيد، إلا أن يصير مجهولاً.

قلت: إنّ الكشّي لم يقل: إنّ العيّاشي قال: رأيته معتقداً بالمفضّل، بل قال: «قال العيّاشي: أخرج إسحاق من أحاديث المفضّل في التفويض الخ» وقد عرفت أنّ الخطيب نقل عن الحسن النوبختي الإمامي المتكلّم «أنّ إسحاق كان ممّن يزعم أنّ عليّاً هو الله، وأنّه يظهر في كلّ وقت، وأنّه الحسن في وقت الحسن والحسين في وقت الحسين وهكذا، وأنّه الّذي بعث بمحمّد ـصلّى الله عليه وآلهـ وأنّه رئيس طائفة من الغلاة منسوبين إليه».

فهل بعد هذا لا يكون غلوّه صحيحاً؟ وهل يصلح العطّار ما أفسد الدهر!

إلا أنّ الصواب أن يقال: إنّ النجاشي و إن قال فيه: «و هو معدن التخليط، له كتب في التخليط» إلّا أنّ الكشّي قال كما مرّ: إنّ العيّاشي قال: لمّا لم يرغب في أحاديثه عن المفضّل في التفويض أخرج إليه أحاديث مشيخته من الثقات، وقال: «وهو أحفظ من لقيته». وإنّ الكليني روى عن معلّي بن محمّد عنه أحاديث كثيرة في كتابه، فلابدّ أنّهم نقدوا أحاديثه وتركوا الزيّف منها وأخذوا الجيّد منه، حسب قاعدتهم في أخبار نظرائه من الغالين والمخلّطين.

[٧٣١]

إسحاق بن محمّد

الحضيني

قال المصنّف: ذكرنا في إسحاق بن إبراهيم الحضيني أنّ الشيخ في رجاله عدّه في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ ونبّهنا على اختلاف النسخ. واحتمل الوحيد اتّحاد هذا مع ذاك، ويردّه أنّ الشيخ ذكر ذاك في أوائل باب الهمزة من الرجال وهذا في أواخره، فيبعد اتّحادهما.

أقول: ما ذكره خلط و خبط و كذلك ما احتمله الوحيد، فانّ هذا عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ بلا ريب، وذاك عدّه في أصحاب الجواد ـ عليه السّلام ـ قائلاً: «لقي الرضا عليه السّلام» بلا ريب، وادّعى عدّ ذاك في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ أيضاً في بعض النسخ؛ فكلّ منهما أصله محقّق وذكر هذا في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ أيضاً محقّق، كذكر ذاك في أصحاب الجواد ـ عليه السّلام ـ. وكونه من أصحاب الرضا عليه السّلام ـ بعد قوله في أصحاب الجواد: «لقي الرضا عليه السّلام» محقّق، سواء كان عنونه في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ أيضاً أم لا. وعلى فرض ذكره أيضاً في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ لا معنى لاحتمال اتّحاد إسحاق بن إبراهيم الحضيني

وإسحاق بن ممّد الحضيني، إلّا أن يثبت أنّ اسم أبي واحد منهما تحريف بالآخر، ومن أين ذلك؟.

و ردّ المصنّف له بالذكر له في أوّل الباب و آخر الباب غلط، فانّ ذلك يقال في ما لو كرّر عنوان «إسحاق بن محمّد» في أوّل الباب وآخره، فأيّ بعد في أن يكون في أصحاب الرضا -عليه السّلام- إسحاق بن إبراهيم حضيني وإسحاق بن محمّد حضيني؟.

[٧٣٢]

إسحاق بن محمّد

بن عليّ بن خالد، المقري، التمّار

قال عدّه الشيخ في رجاله في من لم يرو عنهم -عليهم السّلام- قائلاً: «عن أحمد بن حازم، عن يوسف بن كليب المسعودي، عن يحيى بن سالم، روى عنه محمّد بن نوح».

أقول: بل قال: «ابن نوح» لا «محمّد بن نوح» و كيف يقول: محمّد بن نوح؟ واسم ابن نوح أحمد! وقوله: «عن أحمد بن حازم» وجدناه كما نقل، إلا أنّ الظاهر أنّ الأصل فيه «روى عن أحمد بن حازم» وسقطت كلمة «روى» عن نسخنا.

[٧٣٣]

إسحاق بن محمّد

النخعي

ورد العنوان في مولد العسكري -عليه السّلام- من الكافي، و في علّة كيف صار للذكر سهمان منه، وفي ما يفصل فيه بين دعوى المحقّ والمبطل في أمر إمامته. والظاهر كونه إسحاق بن محمّد بن أحمد بن أبان، من ولد أخي الأشتر النخعي المتقدّم.

[٧٣٤]

إسحاق بن محول

في التهذيب «روى محمّد بن أبي عمير عن حذيفة بن منصور، قال: أتيت معاذ بن كثير في شهر رمضان، وكان معي إسحاق بن محول؛ فقال معاذ: لا والله! ما نقص شهر رمضان قطّ»[1].

[٧٣٥]

إسحاق المدائني

قال: لم أقف فيه إلّا على رواية ابن مسكان عنه عن الصادق -عليه السّلام- في بيع مضمون التهذيب[2] وشراء طعام الكافي[3] وبيع الفقيه[4].

وفي التعليقة أنّه ابن عمّار الساباطي، لأنّ ساباط من المدائن.

أقول: ساباط و إن كان من المدائن، إلّا أنّ عمّاراً كان معروفاً بالساباطي، فلو كان ابن ذاك، لقيل: «الساباطي» فالألقاب أحد أقسام الأعلام الّتي لا تتغيّر؛ وقد عرفت عدم وجود إسحاق بن عمّار الساباطي، وأنّه وهم.

[٧٣٦]

إسحاق المرادي

نقل عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام- مرّتين، مرّة قائلاً: «الكوفي» واخرى قائلاً: «روى عنه ابن مسكان».

أقول: و عدّه البرقي أيضاً مثل الثانية.

قال: نفى الميرزا البعد عن الاتّحاد، و لم أفهم له سنداً.

---

(١) التهذيب: ٤/١٦٨.

(٢) التهذيب: ٧/٣٨.

(٣) الكافي: ٥/١٨٠.

(٤) الفقيه: ٣/٢٠٨.

قلت: سنده كاتّحاده واضح، و هو الغفلة؛ و قد عنون في فهرسته ـ مع اختصاره ـ في باب واحدة إدريسين.

قال: أبدل بعض نسخ التهذيب «المرادي» بـ«الفزاري».

قلت: بل بعض نسخ الكافي؛ و أمّا التهذيب فبلفظ «المرادي» والراوي فيه ابن مسكان، كما مرّ في إسحاق الفزاري.

[۷۳۷]

إسحاق بن منصور

السلولي، مولاهم، أبو عبدالرحمن

عنونه تقريب ابن حجر، قائلاً: «صدوق تكلّم فيه للتشيّع، مات سنة ۲۰٤ وقيل: بعدها».

[۷۳۸]

إسحاق بن موسى بن جعفر (عليه السّلام)

قال: لم أقف فيه إلا على عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ.

أقول: و كذا البرقي. و الظاهر أنّ مراده ابن الكاظم ـ عليه السّلام ـ وقد قال المفيد: «إنّ لكلّ من ولده ـ عليه السّلام ـ فضلاً ومنقبة»[1]. وعنوان البرقي له يفيد إماميّته.

و روى أبو الفرج: أنّ المأمون بعد بيعته للرضا ـ عليه السّلام ـ زوّج إسحاق بن موسى بن جعفر ـ عليهما السّلام ـ بنت عمّه إسحاق بن جعفر، وأمره أن يحجّ بالناس[2].

---

(۱) ارشاد المفيد: ۲۸٤.

(۲) مقاتل الطالبيّين: ۳۷٦.

[٧٣٩]

إسحاق بن موسى بن عيسى

العبّاسي

قال: لم أقف فيه إلّا على ما يظهر من باب «فرض طاعة أئمّة» الكافي[١] أنّه من أصحاب الرضا ـ عليه السّلام ـ. وقد روى عنه محمّد بن مسلم.

أقول: بل الراوي محمّد بن زيد الطبري. ومن الغريب! أنّ في الجامع أيضاً محمّد بن مسلم.

[٧٤٠]

إسحاق بن نجيح

روى مشيخة الفقيه بستّ وسائط عنه في طريقه إلى أبي سعيدالخدري.

وعنونه تقريب ابن حجر ووصفه بالملطي، قائلاً: «أبو صالح أو أبو زيد، نزيل بغداد، كذّبوه، من التاسعة».

[٧٤١]

إسحاق بن وهب

العلّاف

قال: وقع في خبر في باب ما يقبل من دعاوي الفقيه[٢]. وعن المقدسي روى عنه البخاري في البيوع[٣] قال: ولا يبعد لذلك كونه من العامّة وإن كان ظاهر رواية الفقيه عنه اعتماده عليه.

أقول: خبر الفقيه أيضاً أغلب رجاله عاميّون، و هو أيضاً مقرّب لعاميّته؛ ومضمون الخبر: شراء النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ ناقة من أعرابيّ وإنكاره.

و يشهد لعاميّته سكوت الذهبي عن مذهبه؛ فعنون إسحاق بن وهب

---

(١) الكافي: ١/١٨٧. (٢) الفقيه: ٣/١٠٦. (٣) البخاري: ٣/٧٤.

الطهرمسي وجرحه، ثمّ قال: «فأمّا إسحاق بن وهب العلّاف: فواسطي، ثقة، يروي عن يزيد بن هارون».

[۷٤۲]

إسحاق بن هلال

قال: لم أقف فيه إلّا على رواية ابن أبي عمير عنه عن الصادق -عليه السّلام- في آخر معرفة كبائر الفقيه[1].

أقول: الأصل في عنوانه الجامع، و هو قال: «في أواخره» كما في نسخة منه خطّية، يشهد لصحّتها أنّ بعده أربعة أخبار.

[۷٤۳]

إسحاق بن الهيثم

قال: لم أقف فيه إلّا على عدّ الشيخ له في رجاله في أصحاب الصادق -عليه السّلام-.

أقول: و عدّه البرقي أيضاً في أصحاب الصادق -عليه السّلام-.

[۷٤٤]

إسحاق بن يزيد

بن إسماعيل، الطائي

قال: مرّ في إسحاق بن بريد بن يعقوب الطائي ما رفع شبهة اتّحادهما.

أقول: قلنا ثمّة ما رفع شبهة تغايرهما، وأنّ «بن يعقوب» ثمّة محرّف «أبو يعقوب».

[۷٤٥]

إسحاق بن يعقوب

قال: لم أقف فيه إلّا على رواية غيبة الشيخ باسناده، عن محمّد بن يعقوب

(۱) الفقيه: ۳/٥۷۳.

الكليني، عن إسحاق يعقوب، قال: سألت محمّد بن عثمان العمري أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل اشكلت عليّ، فوقع التوقيع بخطّ مولانا صاحب الدار ـ عليه السّلام ـ «أمّا ما سألت عنه ـ أرشدك الله تعالى وثبّتك ـ من أمر المنكرين لي من أهل بيتنا» وفي آخره «والسلام عليك يا إسحاق بن يعقوب، وعلى من اتّبع الهدى»[1].

أقول: و رواه الإكمال أيضاً، و هو أخو الكليني؛ وفي خبر الإكمال «والسلام عليك يا إسحاق بن يعقوب الكليني»[2].

إلى هنا انتهى الجزء الأوّل

و يتلوه الجزء الثاني

و أوّله: أسد

(١) الغيبة للشيخ: ١٧٦. (٢) الاكمال: ٤٨٢/٢

فهرس مقدّمة قاموس الرجال

فهرس قاموس الرجال

باب الألف

